AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01863 0123

تاريخ مصر الاقتصادي

في العصور الحديثة

تأليف

محمد فريد لريضة

أستاذ في العلوم التجارية من جامعة برمنجهام
ودكتور في العلوم الاقتصادية من جامعة ليدز
عضو الجمعية الملكية للاحصاء بلندن عضو الجمعية الملكية للاقتصاد بلندن
أستاذ بكلية التجارة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

٧٦

حضرة صاحب الجلالة الملك « فاروق الأول »

with the new regime as that of Mohamad
aly Pasha - محمد علي باشا

HC
535
L82x
1938

أكرّس كتابي هذا

الى حضرة صاحب المعالي احمد لطفي السيد باشا

عنوان التقدير ، والاعتراف بفضله للعلم والتعليم ،

وتفانيه في الاخلاص للامة المصرية .

كما هو الحال الآن فى دول غرب أوروبا . وليس بجهود الفرد أو الجماعة بمجد شيئا إذا خلت البيئة الطبيعية من موارد الثروة، ففى الأصقاع الشمالية التى يكسوها الجليد لم تقم حضارة ولن تقوم حضارة لأن الطبيعة هناك شحيحة لا تمد سكان هذه البقاع بما يقوم أودهم إلا بالجد والكد والمجهود العظيم فكيف بما هو أكثر من ذلك من مقتضيات المدنية ولزوميات الحضارة ! وفى الأقاليم الاستوائية نجد الطبيعة كريمة وغنية ولكن الأنسان هناك لا يكلف نفسه عناء استغلالها استغلالا مجدياً وإنما يكاد يكتفى بأن يفتح يديه فيتلقى فيهما من الطبيعة مابه تجود، ولذلك نجد الأقوام هناك بعيدين كل البعد عن أن يعدوا فى زمرة الأمم المتحضرة .

وإذ ننظر إلى مصر على ضوء الاعتبارين السابقين نجد أن موارد الثروة فى هذه البلاد - ذات الحضارة القديمة - لم تتغير ولكنها لا تزال تستغل بطريقة أولية بينما تطورت طرق الاستغلال فى أمم أخرى بدرجة أصبحت معها طرق الانتاج القديمة عقيمة لا تكاد تجدى .

من هذا نرى أن حضارة مصر المستقبلة سوف تنبنى على توجيه جهود المصريين واستثمار قواهم الانتاجية فى أكثر نواحى النشاط الاقتصادى صلاحية لهم . ولكن كيف نختار أى هذه النواحى لنوجه إليها ونستثمر فيها القوى المنتجة ؟ لكى نصل إلى قرار فى هذا يجب أن نلجأ إلى حقائق تاريخنا الاقتصادى

غاية التاريخ الاقتصادى : ولكن هل من فائدة من دراسة التاريخ الاقتصادى؟ إن التاريخ لا يؤدى ما يمكن العلم البحت أن يؤديه للمجتمع . أنه لا يضيف قوة أو رفاهية مادية للجنس البشرى . ولقد طالما نظر الناس إلى التاريخ كسجل للماضى الميت . ولكن الماضى لا يموت ! أنه يسيطر على الحاضر ويمتلك ناصيته فى قبضته الحديدية . وأن ماحدث فى مصر منذ آلاف السنين يؤثر فى المصريين اليوم بل وسوف يؤثر فى أجيال منهم لم تر بعد نور الوجود .

ليس الحاضر إلا حلقة من حلقات التطور الذى يجرى فى طريقه الطبيعى ، وبهذا لا يمكننا أن ننتزع شعبا من مجرى تاريخه ؛ فالحاضر نتيجة الماضى وأساس المستقبل ولا يمكننا أن نعتبره إلا حلقة فى سلسلة التطور . وأن لنا فى تاريخ

مصر أمثلة عديدة منها أن احتكار محمد على لمرافق الانتاج ، وبخاصة الانتاج الصناعى، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قضى على المجهودات الفردية فى هذه الناحية ، فلما فشلت سياسة الاحتكار لم تقم على أنقاضها القوى الشعبية لأنها كانت قد فقدت الاعتماد على نفسها؛ وفى الوقت الحاضر فانه مع وجود نواح للنشاط الاقتصادى فان الأفراد لايزالون يعتمدون على الحكومة السائدة وينتظرون منها أن تقوم بأوفى نصيب فى تهيئة الظروف الصالحة فى كل ناحية من نواحى الانتاج الجديدة .

والغاية من دراسة التاريخ الاقتصادى هى زيادة المعرفة بالظروف الاقتصادية الماضية والاستفادة منها وذلك بتجميع الوقائع المتشابهة وابراز خواصها المشتركة ومن هذه الخواص يمكننا أن نستنبط قوانين يمكننا على ضوئها أن نتنبأ بحدوث حوادث متشابهة فى ظروف متماثلة . وفى بلادنا قد ارتقت مرافق الانتاج أحيانا إلى أقصى ما كان يرجى لها ، وفى أحيان أخرى قد انحطت هذه المرافق ووصلت إلى درجة يرثى لها . ولكل من الحالين أسباب ونتائج تدخل فى حدود دراسة التاريخ الاقتصادى .

التاريخ الاقتصادى : هو دراسة حياة الانسان فى عصر من العصور؛ وذلك فى أحواله المعيشية من حيث انتاج الثروة ومبادلتها وتوزيعها واستهلاكها .

التاريخ الاقتصادى إذاً يتخذ حياة الانسان محوراً للبحث ولا يعنى بالأشياء المادية إلا من حيث تأثيرها فى الانسان أو تأثير الانسان فيها . ومادة التاريخ الاقتصادى — كمادة أى فرع آخر من فروع التاريخ — هى عبارة عن الحوادث الماضية . ولكن هذه الحوادث كثيرة لاعداد لها وتنحصر مهمة المؤرخ الاقتصادى فى تجميع ما يتعلق ببحثه من الحوادث وترتيبها بحسب أهميتها ، ثم التحقق من صحتها ومقارنتها بمظاهر النشاط الانسانى الأخرى فى العصر الذى جمعت عنه : كان يقارنها بالأفكار والأنظمة السياسية والقانونية ثم يبتدىء بعد ذلك فى تفسيرها وشرح مسبباتها ونتائجها .

وحياة الانسان فى عصر من العصور تتأثر إلى درجة كبيرة بالعوامل

المادية وأكبر مثل على ذلك تطور الصناعة من النظام المنزلى إلى النظام الآلى . هـذا التطور الذى كان فجائياً وسريعاً حتى استحق أن يسمى « الثورة الصناعية » ففى النصف الثانى من القرن الثامن عشر اخترعت فى لانكشير (فى غرب انجلترا) آلات جديدة للغزل والنسيج كانت تدار بالأيدى أو بقوة المياة وبعد ذلك بقليل اكتشفت قوة البخار واخترعت الآلات البخاريه واستعملت فى إدارة آلات الغزل والنسيج، واقتضى استعمال الآلات الحديثة زيادة أهمية رأس المال فى الصناعة وإنشاء المصانع الكبيرة التى غمرت الأسواق بالمنتجات الرخيصة فكان من ذلك القضاء على معظم الصناعات والمصانع الصغيرة .

هذه الثورة الصناعية التى بدأت فى لانكشير فى صناعة الغزل والنسيج سرعان ما انتشرت فى غالبية البلاد الأخرى وفى غالبية الصناعات أيضا . وليس من الميسور أن نشرح هنا آثار الثورة الصناعية وإنما نكتفى بسرد بعض نتائجها التى منها كثرة المنتجات ورخصها وتقدم طرق المواصلات وفصل العمل عن رأس المال ، وتضارب مصالح العمال مع مصالح أصحاب الأعمال ، ونشوء الحركات الاشتراكية والنقابية والتعاونية ، وزيادة عدد سكان البلاد الصناعية ، ونشاط حركات الهجرة والاستعمار وكثير غير هذا حتى أنه ليصعب أن تجد مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية الحديثة — فى الأمم الصناعية وكثير غيرها — لم يتأثر لدرجة ما بالثورة الصناعية .

ظهر أثر العامل المادى فى تكييف أحوال الانسان والجماعات ظهوراً واضحا أثناء القرن التاسع عسر وكان هذا داعيا إلى نشوء نظرية التعليل الاقتصادى للتاريخ ومحصلها أنه ما من حادثة من حوادث التاريخ إلا ومن الممكن إرجاعها إلى سبب مادى .

ولكن كما تؤثر العوامل المادية فى الأنظمة الاجتماعية ، كذلك تؤثر الآراء الدينية والفلسفية وغيرها فى الأحوال الاقتصادية. فمثلا كان من تأثير افتاء علماء المسلمين بتحريم الربا قطعا ان سيطر غير المسلمين على شؤون مصر المالية فى العهود الماضية .

وليست حياة الانسان الاجتماعية ، فى أى عصر ، وليدة العامل الاقتصادى وحده، ولكنها نتيجة لتفاعل عوامل عديدة،أحدها العامل المادى ، الذى قد يكون أهمها ، ومن العسير الوصول إلى تفسير واضح للحياة الاجتماعية فى فترة معينة من الزمن لو أهملنا الجانب المادى منها . وقد كان المؤرخون فى الماضى يعنون بتاريخ الملوك والعظماء والأبطال ، فلما جاء القرن التاسع عشر يحمل فى طياته الاتجاهات الديمقراطية ، تغيرت نظرة المؤرخين إلى التاريخ وتناولوا بالعناية حياة الشعوب وعامة الناس ، ومن هذا برزت الناحية الاقتصادية من التاريخ التى تهتم أكثر ما تهتم بأحوال الجماعات المعيشية .

التاريخ الاقتصادى والعلوم الأخرى : يدرس التاريخ الاقتصادى الناس فى أحوالهم المعيشية ، أى فيما يحترفون فى عصر من العصور ، وبذلك يدخل تاريخ الزراعة والصناعة والتجارة والمالية ضمن بحوثه ؛ ومن ذلك نتبين علاقة التاريخ الاقتصادى بعلم الاقتصاد .

وتتطلب دراسة تاريخ الحرف المختلفة دراسة البيئة الطبيعية وعلاقتها بالانسان فى زمان ومكان معينين ، لأن الطبيعة تلعب دورها فى توجيه المجهودات المنتجة ومبادلة المنتجات وتوزيعها واستهلاكها ؛ ومن ذلك كانت الصلة بين التاريخ الاقتصادى والجغرافية وعلى الأخص الجغرافية الاقتصادية .

وكذلك علم الاحصاء يكون أداة من الأدوات التى يعتمد عليها المؤرخ الاقتصادى فى بحثه أثناء تجميعه مواد هذا البحث ومقارنتها ببعضها والاستنتاج منها

والتاريخ الاقتصادى — كأى علم آخر — يستعين بالحقائق العلمية أيا كان موضوعها ؛ ومن هذا كانت علاقته بكثير من العلوم الطبيعية والاجتماعية التى أوردنا أمثلة قليلة تبين مدى اتصاله ببعضها .

تاريخ مصر الاقتصادى : يمكن أن يتناول تاريخ مصر الاقتصادى أى عصر من عصورها ، وسوف ندرس فى هذا الكتاب تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ونعنى بالقرن التاسع عسر ، المدة المحصورة بين الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ واعلان الحرب العظمى سنة ١٩١٤ ، وفى هذه المدة مرت

مصر وغيرها من بلاد العالم بكثير من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ترجع أصولها إلى الثورة الفرنسية والانقلاب الصناعى، والتى كان من نتائجها العديدة إنتشار حرية الرأى ، وشيوع الأنظمة الديمقراطية ، وإرتباط أجزاء المعمورة بروابط وثيقة كادت تجعل منها وحدة اقتصادية واحدة ، وبذلك أصبحت كل دولة تتخصص فى فرع الانتاج الذى يكلفها أقل التضحيات كما أصبحت تبادل بما يفيض من حاجتها منتجات الدول الأخرى .

ودراسة تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر تقتضى التمهيد لها بالكلام على العهد الذى سبق هذه الفترة كما تقتضى استمرار البحث حتى أيامنا الحاضرة . والتاريخ الذى نكتبه تاريخ اقتصادى وعلى هذا فسوف نعرض الحوادث السياسية عرضاً سريعاً ونكتفى منها بما يعين على إبراز الناحية الاقتصادية .

ومادام للماضى تأثيره البالغ فى حياتنا الراهنة فيجب أن نفض أسراره ونصوره بحوادثه القديمة التى لا نفتأ نتجدد لنفسر به الحاضر ونسير على ضوئه نحو المستقبل .

ولا يفوتنى فى ختام هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى حضرة المربى الكبير الاستاذ حسين كامل سليم وكيل كلية التجارة وأستاذ التاريخ بها على ما أفاض به على كتابى من آراء سديدة وأفكار ناضجة وما حبانى من تشجيع وتعضيد وإشراف .

كذلك لا أنسى أن أشكر حضرة الاستاذ عثمان إبراهيم شاهين المدرس بالتجارة المتوسطة على ما قام به من مجهود يذكر فى تنقيح عبارة هذا الكتاب واعتنائه باصلاح تراكيبه وأساليبه وما أبداه من ملاحظات دقيقة كان لها أثرها فى إخراجه على الصورة التى نراها . كما أذكر بالفخر والاغتباط حضرة الاستاذ مصطفى حمدى القونى المدرس بالتجارة المتوسطة وأشكره على فضله الواسع وبره المتتابع ، وحسن معاونته معى فى الفصول الاولى منه والتى أبدى فيها من رأيه الصائب وعقله الثاقب ما سرت على ضوئه حتى هيأ الله لى تتميم ما بدأت به ، جزاهم الله عن العلم خير الجزاء : وبالله الهداية وحسن التوفيق

كلية التجارة — يونيه سنة ١٩٣٨ محمد فهمى لهيطه

تمهيد

كان يحكم مصر فى بداية تاريخها ملوك من أبنائها الفراعنة .

وفى أوائل القرن السادس قبل الميلاد أغار الفرس على مصر فبقيت تحت حكمهم حوالى مائتى عام .

ولما بدأت حكومة الفرس تضعف، فتح الاسكندر بلادهم ثم فتح مصر ، ولكنه مات بعد ذلك بقليل ، فاستقر بمصر بطليموس أحد قواده وبقى يحكمها هو وذريته من بعده .

وقبل بداية القرن الأول الميلادى أغار الرومان على البلاد فأصبحت مصر جزءاً من الأمبراطورية الرومانية .

وفى منتصف القرن السابع الميلادى جاء العرب فاتحين، وصارت مصر جزءاً من الأمبراطورية العربية ، ولما ابتدأت هذه الأمبراطورية تتفكك استقلت البلاد تحت حكم الطولونيين والاخشيديين والفاطميين والأيوبيين .

وقد أكثر الأيوبيون من شراء المماليك من آسيا وأسكن الصالح أيوب - أحد ملوكهم - المماليك فى جزيرة الروضة فاصبحوا يسمون « المماليك البحرية » وقد اغتصب هؤلاء الملك من الأيوبيين واستقلوا بحكم البلاد .

وجرى المماليك على سياسة شراء المماليك وكانوا يسكنونهم أبراجاً فى القلعة ؛ وما كاد هؤلاء المماليك الجدد يشعرون بقوتهم حتى اغتصبوا الحكم من المماليك البحرية وأسسوا دولة « المماليك البرجية أو الشراكسة » .

وفى سنة ١٥١٧ فتح السلطان سليم - سلطان الأتراك - مصر وصارت البلاد ولاية عثمانية حتى ١٧٩٨ عند ما مهدت الحملة الفرنسية السبيل لمحمد على لحكم مصر هو والعائلة المالكة من بعده . ويمكننا أن نبين تطورات الحكومة المصرية قبل الفتح العثمانى وبعده فيما يأتى :

تطورات الحكومة المصرية قبل الفتح العثماني وبعده

الحكومة	مدتها حوالى	من سنة	إلى سنة
الفراعنة	٣٠٠٠ سنة	٣٤٠٠ ق م.	٥٢٥ ق. م.
الفرس	٢٠٠ »	٥٢٥ ق.م.	٣٣٢ ق. م.
الاسكندر والبطالسة	٣٠٠ »	٣٣٢ ق م.	٣٠ ق. م.
الرومان	٦٠٠ »	٣٠ ق م	٦٣٩ م.
العرب	٢٠٠ »	٦٣٩ م.	٨٦٨ م.
الدول الاسلامية (والطولونية والأخشيدية والفاطمية والأيوبية)	٤٠٠ »	٨٦٨ م.	١٢٥٠ م.
المماليك البحرية	١٠٠ »	١٢٥٠ م.	١٣٨٢ م.
المماليك الجراكسة	١٠٠ »	١٣٨٢ م	١٥١٧ م.
العثمانيون	٢٨٨ »	١٥١٧ م.	١٨٠٥ م.
الحملة الفرنسية	١٧٩٨	من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١	سبتمبر ١٨٠١

العائلة المالكة	ولد سنة	مدة حكمه	توفى سنة
محمد على باشا	١٧٦٩	من ١٨٠٥ إلى ١٨٤٨	١٨٤٩
إبراهيم باشا	١٧٨٩	» ١٨٤٨ » ١٨٤٨	١٨٤٨
عباس باشا الأول	١٨١٣	» ١٨٤٨ » ١٨٥٤	١٨٦٣
سعيد باشا	١٨٢٢	» ١٨٥٤ » ١٨٦٣	١٨٩٥
إسماعيل باشا	١٨٣٠	» ١٨٦٢ » ١٨٧٩	١٨٩٢
توفيق باشا	١٨٥٢	» ١٨٧٩ » ١٨٩٢	١٨٩٢
عباس حلمى الثانى	١٨٧٤	» ١٨٩٢ » ١٩١٤	
السلطان حسين كامل	١٨٥٣	» ١٩١٤ » ١٩١٧	١٩١٧
فؤاد الأول	١٨٦٨	» ١٩١٧ » ١٩٣٦	١٩٣٦
فاروق الأول	١٩٢٠	» ١٩٣٦	

الباب الأول

حالة مصر فى عهد أمراء المماليك منذ الفتح العثمانى

الفصل الأول

الحالية السياسية ومجمل وصف نظام الحكم العثمانى

يرتكز الفتح والاستعمار والرغبة فيهما على عوامل أكثرها ظهوراً العامل المادى وعلى هذا الأساس كانت مصر - ذات الموارد الوفيرة - فى كثير من أدوار تاريخها قبلة أنظار الدول الطامحة إلى الاستعمار . وفى بداية القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية تعمل على توسيع رقعة امبراطوريتها فاتجه نظر السلطان سليم - أحد سلاطينها - إلى مصر وسار إليها بغية فتحها فجهز السلطان الغورى جيشا كبيراً وقاده إلى شمال الشام حيث انتصرت عليه جيوش سليم الأول التى لاقته هناك وهزمته فى موقعة « مرج دابق » سنة ١٥١٦ وقتل فى هذه الموقعة السلطان الغورى وبذلك استولى الأتراك على الشام - وهى حينئذ من الممتلكات المصرية - وتقدموا لفتح مصر فلم تقو على صدهم الجيوش المصرية ودخلوا القاهرة فى يناير سنة ١٥١٧ وشنقوا طومان باى سلطان مصر الجديد .

نظام الحكم العثمانى : فقدت مصر بالفتح التركى عظمتها الماضية وأمحى دورها فى تاريخ الشرق الأدنى، إذ أصبحت واحدة من الولايات العثمانية، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه، غير أنه يولى ادارتها فئة من الناس قليلة الكفاية، قليلة الأمانة فى معظم الأحيان . أما الشعب المصرى فقد بقى كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين : يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما، فى هدوء وسكون .

بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر سنة ١٧١٥ ثم غادرها الى مقر السلطنة ؛ وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به تابعية مصر لتركيا أذ أنه كان قد عقد العزم على أن يستغل الشعب المصرى الهادىء العامل ؛ ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية، وقله ثقه السلطان فى اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها ، منعاه من أن يترك سلطة الحكم لأحد هؤلاء الاتباع وكان من نتيجة هذا أن فكر فى تقسيم السلطة بين الوالى ، وديوان مكون من ضباط الحامية التركية التى رأى ان يتركها فى مصر ؛ وكانت كل من السلطتين تعتمد على الأخرى . وكان الوالى (أو الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحب السلطة العليا فى البلاد ، يعينه السلطان لمدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاث سنوات ، ويشرف على جمع الجزية ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة اعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضها ، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى إذا اشتبهوا فى أنه يفكر فى خيانة السلطان.

وقد تركت السلطة التنفيذية فى أيدى أمراء المماليك الذين كان للديوان حق تعيينهم وعزلهم ، ولكنهم كانوا مسئولين امام الوالى عن القيام بالواجبات التى فرضت عليهم .

وقد خلف السلطان سليم ابنه سليمان القانونى ، الذى بدا ينظر فى انظمة امبراطوريته الواسعة ، وقد بدأ بمصر فسافر اليها وعدل نظام حكومتها بأن حول الحامية الى شبه جيش احتياطى وضم اليها فرقة من المماليك ؛ كذلك استبدل بالديوان ديوانين احدهما يسمى الديوان الكبير ، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين ، ومهمته النظر فى الأمور الرئيسية للحكومة؛ والثانى يسمى الديوان الصغير وينعقد يوميا فى القلعة - مقر الباشا - وينظر فى الأمور العادية اليومية ، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى وكان الوالى يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار كما كان العرف المتبع فى تركيا .

وقد بقيت سلطة الحكم الحقيقية فى أيدى أمراء المماليك وقد كانوا حكام مصر قبل الفتح العثمانى ويرجع أصلهم إلى زمن بعيد أقربه أيام الملك الصالح أيوب الذى

أكثر من شرائهم من اسواق غرب آسيا واسكنهم فى جزيرة الروضه قرب القاهرة واستخدمهم جنداً فى الجيش المصرى . ولما شعروا بقوتهم اغتصبوا الملك من الايوبيين واسسوا دولة المماليك البحرية التي سميت كذلك لأن النيل عند مسكنهم ، فى جزيرة الروضه ، كان يسمى البحر لاتساعه .

وقد اشترى المنصور قلاوون - احد سلاطين المماليك البحرية - آلافا من المماليك الشراكسة من بلاد الجركس والقوقاز - غرب بحر قزوين - واسكنهم أبراجا فى القلعة ؛ وما كاد هؤلاء يشعرون بقوتهم حتى اغتصبوا الحكم من دولة المماليك البحرية واسسوا دولة « المماليك الشراكسة أو البرجية » التى كان آخر سلاطينها « طومان باى » الذى شنقه الانراك حين فتحوا القاهرة.

وقد اسندت ادارة البلاد المحلية الى بقايا المماليك البحرية والشراكسه، وقد جعل منهم السلطان سليمان ٢٤ بيكا يتولون حكم مديريات القطر المصرى وكبرى الوظائف

التقسيمات الادارية . كانت مصر مقسمة من الوجهة الادارية إلى ستة عشر اقليما (أى مديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هى الجيزه ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والجيزة ؛ والباقى فى الوجه القبلى وهى اطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا.

وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى « السنجق » يساعده وكلاء يسمى كل منهم « الكاشف » أما باقى الاقاليم فكان يحكم كل واحد منها كاشف ؛ وكان السناجق والكشاف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان.

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الامن ؛ فكان عليهم أن يتعهدوا جسور النيل ، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثناءه على أن يسخروا فى ذلك الفلاحين ، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض ، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الاراضى الزراعية ، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة . وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى

الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو، الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم .

هذا فيما يتعلق بادارة الأقاليم أما الادارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى . والدفتردار ومهمته ضبط الايرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى . والرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها . وأمير الحج وهو يرافق الحجاج ويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا الحجاز . والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الاستانة . وأمين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الأهالى كضرائب . وقاضى القضاة وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاة آخرون وكانت وظائف القضاة عرضة للبيع لمن يدفع فيها اكبر ثمن مما أدى إلى إختلال النظام القضائى وانحطاطه إلى أبعد حد . وقد كانت كبرى الوظائف السابقة جميعها تسند إلى بكوات المماليك

تطور نظام الحكم العثمانى :

كانت الهيئات الثلاث ، الوالى والديوان والمماليك ، لاتفتأ تتنازع مما أدى الى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ماقصده السلطان سليم ، الذى كان غرضه الأول من وضع هذا النظام هو ضمان تابعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر عن مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية . ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف الهيئتين الأخريين فسيطروا على البلاد . وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسة إصلاحية فصار همه أن يجمع أقصى ما يمكنه جمعه من الأموال للسلطان والسلطات الحاكمة فى تركيا ولنفسه . كذلك أضعف الولاة نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على مر الأيام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى ، ولاندماج أعضائه بالمصاهرة مع المماليك ، وإحلال هؤلاء الأخيرين محل ضباط الحامية فى ماكان يخلو من الوظائف ، حتى صار الديوان أخيراً مكونا من زعماء المماليك ؛ كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية

هكذا ضعفت هيئتان من هيئات الحكم بينما الهيئة الأخيره ، المكونة من أمراء المماليك ، قد طغت طغياناً كبيراً عليهما ، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد . وزادت قوتهم بما كانوا يشترونه من المماليك الجدد .

ولم يكن لأمراء المماليك نظام متبع للرآسة ، فكانت الغلبة للأقوى . وكان رئيس المماليك المسمى « شيخ البلد » يصل إلى مركزه بالقوة وأصبحت سلطته - أثناء القرن الثامن عشر - لا تدانيها سلطة ، إذ كان زعيم حكام الأقاليم وأعضاء الديوان - الذين أصبحوا من المماليك - وبهذا أغار على حقوق الوالى فانتقلت إليه عملياً . وقد كان يكفى أن يرسل شيخ البلد رسولا يقول للوالى « إنزل ياباشا » فيكون هذا أمراً بالعزل ويضطر لمغادرة البلاد .

على بك الكبير :

لم يكتف المماليك بما فى أيديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائيا من السيادة العثمانية فى عهد زعيمهم « على بك الكبير » الذى صار شيخا للبلد سنة ١٧٦٣ ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر سنة ١٧٦٩ وطرد الوالى ، وامتنع عن دفع الجزية ، التى كانت الصلة الباقية بين مصر وتركيا ، وضرب النقود باسمه ، وأراد توسيع حدود بلاده ، ففتح الحجاز واليمن وأرسل جيشا بقيادة « أبى الذهب » زوج إبنته لفتح الشام ، فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة سيده ووعدته بمشيخة البلد ، فعاد إلى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متأثرا بجراحه أثناء القتال .

وعين السلطان أبا الذهب شيخا للبلد وأرسل والياً عثمانياً إلى مصر ، فعادت البلاد إلى الفوضى . وقد مات أبو الذهب واستتب الأمر من بعده لاثنين من أمراء المماليك هما ابراهيم بك ، الذى صار شيخا للبلد ، ومراد بك الذى صار أميراً للحج وقائد للجند ، وقد تلاشى بجانب نفوذهما نفوذ الوالى التركى . واستمر هذا النظام الثنائى فى الحكم حتى مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر سنة ١٧٩٨ .

الفصل الثانى

الحالة الاجتماعية

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ، ويمكننا تقسيمهم إلى العثمانيين والمماليك والمصريين :

أولا : العثمانيون

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين ، وكان همّ الوالى ينحصر فى جمع ما يمكنه جمعه من الأموال فى المدة القصيرة التى يبقاها فى الحكم والتى لم يدرى على وجه التحقيق متى تنتهى . وقدكان بقاء الوالى فى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته ، فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا بين حين وآخر ، كما كان عليه أن يدخر للأيام المقبلة فى مصيره المجهول ، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة . ومن الولاة من كان يتغالى فى استنزاف أموال الأرامل واليتامى ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة .

وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم ، فعند وصوله للقاهرة بعد تعيينه تضرب له المدافع ويسير ممتطياً جواده فى موكب رائع يحيط به عدد كبير من الفرسان والمشاة وزعماء المماليك .

أما أعضاء الديوان فبعد أن فقدوا صفاتهم الحربية لقلة اشتغال الحامية بالحروب ، أخذوا يتشبهون بالمماليك وينحون نحوهم فى طرق معيشتهم واختلطوا بهم بالمصاهرة وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الأراضى ويعيشون على دخلها .

ثانيا : المماليك

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة آلاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخ ويقتنون الجوارى والغلمان

ليدربوهم على الحرب والفروسية ويعلموهم مبادىء القرآن حتى إذا كبر الملوك حرره سيده ورقاه إلى رتبة بك فى احتفال عظيم وجعله من أتباعه وأنصاره وأعضاء حزبه يدين له بالولاء طول حياته وينحاز إلى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات ، التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر ، وكان الدافع إليها الرغبة فى السيادة والوصول إلى سلطة الحكم التى أصبحت حين ضعفت تركيا فى أيدى أقوى المماليك وأكثرهم أنصاراً .

ولم يكن للمماليك نظام متبع للرئاسة بل كان سبيلهم للوصول إليها المشاحنات والمنازعات والدسائس ، واضطر كل واحد من زعمائهم أن يقوى نفسه بالحصول على الأموال والأتباع ليصل بهذه وهؤلاء إلى أغراضه . ومن أمراء المماليك من كان يملك أكثر من ألفى مملوك ، يعولهم ويرعاهم وينفق على ضرورياتهم وكمالياتهم التى كانت مظهر غناه وعنوان سيادته .

وقد بسط أمراء المماليك أيديهم على معظم الأراضى ففى بعض الأحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب أمير واحد . وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت المحصولات وارتفعت الأسعار نتيجة لهذه القلة وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من أفراد الشعب فتقل الأيدى العاملة وتزداد الحالة سوءاً على سوء .

وكان لابد للمماليك من الحصول على الأموال الطائلة التى يقتضيها نوع المعيشة الذى يعيشونه فأرهقوا الزراع والصناع بالضرائب . كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية مما أدى بهؤلاء الأخيرين أن يضجوا بالشكوى ويستصرخوا بلادهم للعمل على المحافظة على حقوقهم .

ومع هذا كله فقد كان أمراء المماليك أكثر الحكام اتصالا بأفراد الشعب ، وكانوا كثيراً مايشركونهم فى حفلاتهم وأفراحهم مما جعل الأهالى يشعرون نحوهم بنوع من حب المسود لسادته .

ثالثا : المصريون

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الأهلية ؛ ومع أنهم أغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من المأكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين إلى قلة ثروة البلد ، وقلة انتاجها ، نظراً لاهمال الأعمال العامة . الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية عن مصالح الشعب فى مجموعه ، كما أن ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستولون على النسبة العظمى من دخل البلاد مع قلة عددهم بالنسبة لعدد المصريين . فالدخل الأهلى إذن كان قليلا وكان ما يصيب المصريين منه نسبة قليلة والنتيجة الحتمية لهذا هى انحطاط مستوى المعيشة .

كان الفلاحون والعمال يلبسون أردية من القماش الرخيص ويعيشون على خبز الأذرة ويسكنون فى أكواخ حقيرة تشاركهم فيها دوابهم وسوائمهم ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة دائما إذ كانت المجاعات والأوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصد الآلاف من السكان ، ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا أطباء ، وإنما كان الناس متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين ومن إليهم .

وكان الجهل متفشيا فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم إذ أهملت واستولى على دخل أوقافها الحكام فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، ولم يبق غير عدد قليل من المكاتب ، وكان من الممكن أن تفقد مصر كل صلة علمية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الأزهر الذى قاوم كل عوامل الفناء وإن لم يسلم من التدهور الذى أصاب كل مرافق البلاد الأخرى .

وقد كان الحكام ، من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون أن حالة المصرى إنما هى الحالة طبيعية ويعتقدون أنه مسخر للعمل من أجلهم . وقد أدى إرهاق المصريين وعدم العناية بشئونهم إلى نتائج سيئة عديدة منها :

(١) عدم مقدرتهم على دفع الضرائب : وأدى ذلك إلى تحملهم صنوف الأذى

والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم ، وقد كانت القسوة والتعذيب أمراً مألوفا وعادياً ، وساعد على رضاء عامة الناس بها نفاق العلماء وخوفهم من الحكام واجتهادهم فى أن يفسروا آيات القرآن الكريم بما يدعو إلى اعتناق مذهب القضاء والقدر، والرضى من الحياة بمعيشة الكفاف ، واهمال المطالبة بالحقوق والدفاع عنها .

(٢) قلة مقدرتهم على الانتاج : إذ فترت همتهم فى العمل الذى لا تعود عليهم فائدته، والمصلحة الذاتية أقوى الدوافع على العمل . كما أن انخفاض مستوى المعيشة أدى إلى تفشى الضعف والمرض وانحطاط قوى العمال الجسمانية التى لها نصيب كبير فى القدرة على العمل المنتج المجدى .

(٣) تفشى الأمراض الاجتماعية بينهم : فقد أصابهم ضعف الارادة والافتقار إلى الشجاعة الأدبية وعدم الشعور بالمسئولية والتهرب منها وغير ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتملق والغش والنفاق مما هو أشد فتكا من الأمراض البدنية ومما هو نتيجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضيع فيه الحقوق وتنقصه أبسط قواعد العدل

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والثروة ، ومن هؤلاء التجار والعلماء ، فأما التجار فقد استفادوا من مركز مصر الجغرافى فكانت تجارتهم تدر عليهم الأرباح الطائلة وكان عبء الضرائب عليهم أقل نسبيا مما هو على الزراع والصناع ، وأما العلماء فكانت طبقتهم تمتاز ببعض القوة وكان العلم فى هذا العهد على درجة كبيرة من الانحطاط مملوءاً بالخزعبلات والأوهام، ولكن كان للعلماء الذين تلقوا علومهم فى الأزهر منزلة كبيرة عند الأهالى الجهلاء ترجع إلى اعتقادهؤلاء الأخيرين بصلاح العلماء وتقواهم كما ترجع إلى ثروة رجال الدين التى حصلوا عليها من أراضى الوقف التى كانوا يتنظرون عليها ويستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة .

وطبقة العلماء ، بالرغم من نفاقها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الإدارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل أن يلحقهم فيما لو خالفوهم ، كان لها أكبر الأثر فى تنبيه المصريين وقيادتهم إلى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية

الفصل الثالث

الحالة الاقتصادية

أدى نظام الحكم العثمانى إلى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الأعمال العامة وتأخر الحالة الاقتصادية ، ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أى فى أحوالهم المعيشية من حيث انتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها .

ويؤثر ضعف الحكومة أو قوتها على الحالة الاقتصادية تأثيرا بالغا فان عمل الحكومة الأول هو حماية الرعايا والحكومة حين تضعف يضعف عملها من هذه الناحية ، والمجتمع الذى لا يأمن فيه الفرد من الرعية على نفسه أو على ماله هو بدون شك مجتمع قليل الانتاج إذ أنه من البدهى أن يحجم الانسان عن العمل الذى يحتمل ألا تعود عليه فائدته بل يسلبه إياها من هو أقوى منه من عامة الشعب أو من عمال الحكومة .

وكما أن حماية الرعايا أولى واجبات الحكومة فان من عملها أيضا تحسين أحوالهم على وجه العموم وأحوالهم الاقتصادية بصفة خاصة . وللحكومة فى تحسين الأحوال الاقتصادية أساليب عديدة فعالة من أمثلتها السياسة التجارية ، ونعنى بها السياسة التى تتبع إزاء الصادرات والواردات من حيث فرض الضرائب عليها أو اعفائها منها ، ففرض ضريبة على نوع معين من الواردات له أثره فى رفع أسعاره فى داخل البلد وتشجيع المنتجين المحليين على انتاجه . ومثل آخر ملموس فى بلادنا الزراعية هو السياسة المائية وما يتبعها من حفر الترع واقامة الجسور وإنشاء الخزانات وتنظيم توزيع مياه الرى وصيانة منشآتها وتعهدها بالحراسة . وتحقيق السياسة المائية وتنفيذها من أهم الأعمال العامة فى قطر زراعى إذ يكاد يكون من المستحيل تركها للمجهودات الفردية .

الحكومة الضعيفة إذن يظهر أثر ضعفها واضحا جليا فى مقدرة البلد على الانتاج وكفايتها فيه ، وبهذا يمكننا تفسير الانحطاط الاقتصادى الذى أصاب مصر فى هذا العهد نتيجة للاضطراب السياسى واختلال نظام الحكم .

وسوف نكتفى هنا بالكلام على حالة أهم الحرف الشائعة فى مصر فى هذا الحين وهى الزراعة والصناعة والتجارة ، ثم نتكلم على الإدارة المالية : أى كيفية حصول الحكومة على ايراداتها والأبواب التى تصرف فيها هذه الايرادات .

أولا : حالة الزراعة

تقوم الزراعة على ثلاثة عوامل مهمة أولها خصوبة الأرض . وثانيها ماء الرى ، وثالثها طرق الاستغلال الزراعى .

(١) الخصوبة : نعنى بالخصوبة كفاية ما فى الأرض من المواد الصالحة لغذاء النباتات . وقد اكتسبت الأراضى المصرية خصوبتها من الطمى الذى يأتى به النيل ، أثناء فيضانه السنوى على ضفافه ، الذى كان من نتيجته تكوين طبقة غرينية تعتبر من أصلح أنواع التربة لزراعة كثير من أنواع النباتات .

(٢) ماء الرى : تعتمد البلاد فى رى أراضيها على مياه النيل . ويجب تنظيم توزيع هذه المياه على الأراضى المزروعة ، والاجتهاد فى رى أوسع مساحة منها وذلك بشق الترع وإنشاء الجسور والقناطر والخزانات وتعهدها بالتطهير والصيانة

(٣) طرق الاستغلال الزراعى : يقوم بزراعة الأرض المالك أو المستأجر أو المزارع (الذى يشترك بعمله مع المالك بطريق المزارعة) وقد يسود نظام الملكية الصغيرة فى حين ، وقد يسود نظام الملكية الكبيرة فى حين آخر ، ولكل من هذه الطرق أثرها فى الانتاج الزراعى من حيث القلة أو الكثرة أو التقدم أو التأخر .

والزراعة كانت دائما أساس الانتاج الأهلى ، وتاريخ الزراعة فى مصر هو تاريخ الكفاح بين الماء والرمال ، فكلما كانت الادارة المصرية حسنة كان للنيل الغلبة على الصحراء وكان لهذا أثره فى تحسين حالة الزراع ، وهم غالبية السكان ، وكلما ساءت الأدارة كان للصحراء الغلبة على النيل تتأخ طرق الرى واهمال الأراضى الزراعية .

ومجهود الأفراد ، فى هذا الكفاح الدائم بين الماء والرمال ، لا يكاد يجدى ، وإنما يجدى حقيقة مجهود الحكومة ، وقد أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى اهمال

تدبير مياه الرى فتأخرت الزراعة وحالت أخصب البقاع إلى ما يشبه الصحارى الجرداء.

ملكية الأراضى :

كانت النظرية السائدة فى مصر منذ القدم أن الحاكم هو المالك لجميع الأراضى يتصرف فيها على أحد وجهين: فاما أن يقسمها على أتباعه وأعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من الخدمات ، وإما أن يقسمها بين الزارعين الذين يستثمرونها نظير دفع الضرائب المفروضة عليها نقداً كانت أو محاصيل زراعية.

وكان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما أعطى لهم من الأراضى على أتباعهم وهؤلاء يقسمونها مرة أخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الأرض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها. وهذا يشبه من وجوه كثيرة ما كان يسمى فى أوروبا « نظام الأقطاع ».

وقد أبقى السلطان سليم — حين فتح مصر — هذا النظام وبذلك أصبح المالك لجميع الأراضى. وقد استمد حقه فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية. غير أن السلطان كان يعطى الأراضى للناس لاستثمارها ثم لا يستردها منهم ، وكان مستثمرو الأراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم ، فأصبحت حيازة الأراضى واستثمارها أشبه بالملكية. ويمكن تلخيص نظام الملكية فيما يلى

(١) هناك بعض الأراضى معفاة من الضرائب كأراضى الوقف.

(٢) توزع الحكومة الأراضى على ملتزمى جمع الضرائب : أى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى « ثمن الالتزام ».

(٣) يوزع الملتزمون الاراضى على الفلاحين يستثمرونها نظير دفع الضرائب التى يحصلها الملتزمون.

فالملتزم يعتبر مالكا لحق جمع الضرائب ويمكنه بيع هذا الحق أو توريثه لورثته. والفلاح يعتبر مالكا لحق الانتفاع بالأرض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير أنه إذا لم يكن للملتزم ورثة أو توقف عن دفع الضرائب عادت أراضيه للحاكم وهكذا الحال مع الفلاح الذى إذا لم يترك ورثة أو توقف عن دفع الضريبة عادت أراضيه للملتزم ، وبهذا كان حق ملكية الأرض نفسها محفوظا للحاكم.

وقد أمر السلطان بمسح الأراضي كما أمر بتسجيلها وتسجيل أسماء مستثمريها وما فرض على كل وحدة منها من ضريبة، وكانت الضرائب يحصلها عمال الحكومة تحت إشراف حاكم الاقليم غير أنه فى أواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة لاتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

وليست قوانين الملكية قوانين طبيعية بمعنى أنه لا يمكن العمل بدونها، ولكن يستحسن سريانها حتى يبذل الملاك قصارى جهودهم فى الانتاج ، وقد قيل « أن سحر الملكية يحول الترب تبرا » وعلى ذلك فيمكننا أن نعد امتلاك الحكومة للأراضى من أسباب تأخر الانتاج الزراعى الملحوظ فى هذا العهد .

أراضى الوقف :

كانت بعض الأراضى المصرية موقوفة . والوقف هو تخصيص ريع الأرض لغرض معين تبعا لارادة من يمتلك هذا الريع . وقد يخصص الواقف ريع الأرض للصرف على عمل أو أعمال خيرية وهذا ما يسمى « الوقف الخيرى » . وقد يخصص الريع لأفراد عائلة الواقف بشرط أن يصرف عند انقراض المستحقين إلى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى « الوقف الأهلى » ، وميزة الوقف أن الوارث لا يستطيع التصرف فى الأرض وإنما له الحق فى الانتفاع بريعها فقط .

وقد قام المماليك فى أول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض أراضيهم على المساجد وغيرها من وجوه الخير ، ثم ابتدأ هذا النظام يشيع بين الموسرين من الأهالى كما أن الأتراك أنفسهم أقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الأراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم أنهم يعملون بذلك عملا صالحاً يتقربون به من الله ورجال الدين . ويمكننا تفسير هذا الاتجاه إذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من التأثير على أفكار الحكام والأهالى من سكان البلاد الاسلامية ، غير أنه فى أواخر أيام الحكم العثمانى ، حيث عمت الفوضى ، خاف كثير من الناس على أراضيهم من الضياع . نتيجة لطمع الحكام ، فأقبلوا على وقفها ، خصوصاً وأن أراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب ، وقد أدى انتشار الوقف إلى تلة خصوبة الأرض من جراء عدم الصرف على استصلاحها نظراً لاهمال نظار الوقف .

ونظارة الوقف نظام متبع لادارة الأراضى الموقوفة. وفى كل من نوعى الوقف — الخيرى والأهلى — يعين الناظر، الذى يدير الأراضى، من بين المستحقين فاذا انقرضوا كان للقاضى أن يعين ناظراً وكان النهار عادة يعينون من بين طائفة العلماء.

وقد كان النظار من العلماء يستغلون الأراضى الموقوفة وينتفعون بدخلها كما لو كانت أملاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاون الحكومة فى مراقبة الحالة.

نظام الالتزام:

فى بداية الحكم التركى وفى أيام قوة تركيا كان يجمع الضرائب عمال الحكومة تحت إشراف حكام الأقاليم من السناجق والكشاف، ولكن لما ضعفت تركيا أصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب فقلت حصيلتها مما ألجأ الحكام إلى اتباع نظام الالتزام. والالتزام هو أن يتعهد من يشاء من عظماء البلد — من المماليك أو العثمانيين أو المصريين — بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى «دائرة الالتزام».

وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم وإما بطريق المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنة واحدة مقدماً ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما يشاء من الضرائب فى دائرة التزامه. وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة.

وحينما كان يتم التعاقد بين أحد الملتزمين والحكومة كان الملتزم يتسلم «عقد الالتزام» من شيخ البلد — الذى أصبح الحاكم الحقيقى أيام ضعف الحكومة التركية — وبهذا العقد يصبح الملتزم أشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه له الأمر وعلى الأهالى طاعته وتأدية ما يطلبه من الضرائب.

وكان للملتزم أن يبيع حق التزامه إذا شاء على شرط أن يخطر بيت المال (وزارة المالية) وشيخ البلد. وإذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته أو من يوصى لهم بشرط أن يطلبوا تجديد عقد الالتزام.

وكان الملتزم يحل محل الحكومة فى السيادة على دائرة الالتزام وبهذا أصبح النظام المالى العام أساساً للنظام الادارى ، كما كان له أن يستولى على غلات قسم من أراضى دائرة الالتزام — يعرف بارض الوسية — يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم إلى جانب هذا يتصرف فى جبايه ما يشاء من الأهالى بدلا من « ثمن الالتزام » الذى كان يطرح للمزايدة بثمن أساسى يقدر بخمسة أضعاف الضريبة المقدرة على الأرض التى ستعطى « وسية » للملتزم .

وبحلول الملتزم محل الحكومة فى السيادة أصبح يعتبر الموظف المكلف بتوطيد الأمن وادارة قرى دائرة الالتزام ، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته وهؤلاء يقومون بعملهم تحت ادارته . ويمكننا أن نعدد من بين الموظفين

(١) شيخ البلد : ويقوم بالاشراف على الأراضى ويراقب أهل القرية ويبلغ أوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ويقوم مقامه حين غيابه وإذا عين الملتزم أكثر من شيخ كان أكبرهم يسمى « شيخ المشايخ »

(٢) الشاهد : ويختص بحفظ سجل الأراضى الذى تدون فيه مساحتها وأسماء مستثمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

(٣) الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدون بسجل الشاهد وتسليم مايجبيه من الأموال ـ عينا كانت أم نقداً ـ الملتزم .

(٤) الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (أى ملكية) وهو الحكم فيما يقوم من المنازعات فى هذا الشأن ، وعليه فوق هذا أن يقوم بادارة أراضى الوسية .

(٥) المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب أو يحجمون عن أداء مايطلب منهم من عمل فى أراضى الوسية أو يهملون فى هذا العمل . وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون

(٦) الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطبيبها كما يقوم بتطبيب مواشى الفلاحين التابعين لدائرة الالتزام .

وإلى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء وامام ونجار وحداد وحلاق، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الأهالى كل بقدر ماتسمح به مهنته

المحاصيل الزراعية :

كان نظام الرى المتبع هو نظام رى الحياض فكانت مياه النيل لاتصل إلى الأراضى إلامرة واحدة فى السنة . وبذلك لم يكن من الممكن زراعة القطعة الواحدة من الأرض أكثر من مرة واحدة كل عام، هذا إذ استثنينا الأراضى التى تقع على ضفاف النهر مباشرة والتى كان يمكن أن تصل اليها المياه بواسطة الروافع فى غير أوقات الفيضان، وعلى ذلك فقد كانت أهم المحاصيل محاصيل شتوية مثل القمح والشعير والفول والبصل والعدس والحلبة والبرسيم والكتان كما كان يزرع العنب والبطيخ والشمام والموز والرمان والتين والبرتقال والليمون . أما القطن فكان يزرع منه نوع ردىء وهو غير القطن الذى أدخل حديثا؛ وكانت منتجاته تستهلك فى المغازل والمناسج المحلية . وفى الوجه القبلى كان يزرع الدخان فى الأوقات الموسمية المناسبة .

ومع أن الملتزم كان يشرف على زراعة دائرة الالتزام، التى كانت تشمل فى بعض الأحوال مساحات شاسعة مما كان يسمح باتباع طرق الاستغلال التى يمكن أن تتبع فى الملكيات الكبيرة . مع هذا فان الزراعة كانت تقوم على المجهودات الفردية وقلما كانت تقوم على تعاون جماعات كبيرة من الفلاحين بدليل الآلات الزراعية الأولية التى كانت تستعمل فى هذا العهد والتى بقيت كافية لاستغلال الأرض على نطاق ضيق ومن هذه الآلات الساقية والشادوف وما اليها .

ثانيا : حالة الصناعة

كانت الصناعة فى هذا العهد صناعة يدوية ومن أهم عوامل نجاح الصناعة اليدوية وتقدمها قرب السوق إذ كانت المصنوعات توزع فى السوق المحلية . وقد بلغ مهرة الصناع المصريين بالصناعة مكانة رفيعة قبل الفتح العثمانى وساعدهم فى هذا السبيل خضوعهم لنظام الطوائف ، إذ كان لكل حرفة طائفة، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون أفرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم المشتركة

فى البيئة الصناعية المحدودة فى هذا الوقت .

نظام الطوائف :

كانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الأب إلى ابنه فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة أسرته ، وكان هذا من عوامل حفظ تقاليد الصناعة والسير بها نحو الكمال بفضل المثابرة على التخصص أزمانا طويلا .

وكان لكل حرفة طائفة والطائفة جماعة من أصحاب الحرفة الواحدة غرضها الدفاع عن مصالحهم المشتركة . ويقوم نظام الطوائف على وجود ثلاث هيئات تزاول أعمال الحرفة: وهذه الهيئات هى المعلمون والعرفاء والصبيان.

فاما المعلم فكان لابد أن يكون ملماً بكل دقائق الحرفة التى يمارسها ، وكان المعلمون ينتخبون من بينهم رئيسا يسمى شيخ الطائفة مهمته تنظيم أمور الحرفة وعقاب من يخالف لوائحها ، وحسم ماقد ينشأ من النزاع بين المعلمين والعرفاء والصبيان أو بين المنتجين والمستهلكين ، ومراقبة المقاييس والمكاييل والموازين ومنع الغش فيها .

وأما العريف فهو عامل أجير يعيش فى الغالب عند المعلم الذى يتكفل بإيوائه وإطعامه . وعدد من يستخدمه المعلم من العرفاء محدود لايتجاوز واحداً واثنين . وتتراوح مدة عمل العريف بين ثلاث وخمس سنين لايجوز له أن يترك معلمه فى أثنائها ، وإن فعل لايجد معلما آخر يقبله ، كما لايجوز للمعلم أن يطرد العريف قبل انقضاء مدته بدون سبب . وكان لابد للعريف إن أراد أن يصير معلماً أن يثبت أنه يستطيع أن يعمل مستقلا بأن يقدم عملا مهما يثبت به براعته ودقته ويوافق عليه المعلمون وشيخ الطائفة .

وأما الصبى فيعيش عند المعلم وله عليه واجب الطاعة والاحترام وعلى المعلم نحو الصبى واجب تعليم الحرفة التى يزاولها . ولكل معلم عدد من الصبيان لايجوز له أن يتعداه . وتبلغ مدة تمرين الصبى فى بعض الأحيان سبع سنين يمضى بعد انقضائها امتحانا ليرتقى إلى مرتبة العريف .

وبالنظر إلى هذا النظام فى مجموعه نتبين أثر الطوائف فى النهوض بالصناعة

والصناع نتيجة للعلاقات الشخصية الوثيقة بين الهيئات التى تزاول الحرفة. واطول مدة التمرين، والرقابة الدقيقة على الصناع من الوجهتين الفنية والاجتماعية وإخراج غير الصالحين منهم وإبعادهم عن الطائفة . وقد يبدو أن فى نظام الطوائف تقييداً للحرية الشخصية وتضييقا لنطاق الصناعة، ولكنه مع ذلك كان أصلح الأنظمة للصناعات فى هذا العهد، وهى كما قلنا يدوية يبدو فيها أثر مهارة الصانع ظاهرا جليا . والحد من حرية التوسع فى المصانع وتحديد عدد العرفاء والصبيان كان حائلا دون إستبداد أصحاب رءوس الأموال، وإستئثارهم بارباح الصناعة ، وتسخيرهم عمالهم لمصلحتهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة وضرورة رفعها إلى المستوى اللائق بها : فصاحب العمل ان تركت له الحرية التامة فى مصنعه أصبح كل مايهمه الحصول على اكبر مقدار من الربح بأقل مجهود ممكن ، وفى هذه الحالة يعنى بتشغيل أقل العمال أجرا ويستبدل بهم غيرهم كلما رأى أن فى ذلك زيادة فى ربحه أو تقليلا فى مصاريفه ، وبذلك تنعدم الصلة الشخصية بين صاحب المصنع وصناعه فيحجم عن أن ينقل اليهم أسرار الصناعة التى وصل اليها أثناء مرانه الطويل ، هذا فضلا عن أن الحرية فى فتح المصانع تدعو إلى دخول غير الصناع المهرة فى زمرة المحترفين بالحرفة إذا توفر لهم رأس المال اللازم لفتح المصنع وإدارته ، وفى هذا إستغلال للصناع قد يؤدى بهم إلى التهاون فى صناعتهم التى تضطرهم الظروف إلى اعتبارها موردا للرزق فحسب ، فى حين أن الصناعة تحت نظام الطوائف كانت حرفة وهوية فى نفس الوقت مما يفسر لنا ما اقتضته الآثار المتخلفة من هذا العهد من الدقه والعناية وطول الاناة والصبر .

اضمحلال نظام الطوائف :

أدى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف إلى تحولها عن الغرض الذى أنشئت من أجله — وهو التخصص والعمل على رقى الحرف — إلى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وإدارتهم طبقا لرغبات الحكومة الجديدة الضعيفة التى كان كل مايهمها الحصول على الأموال بأى سبيل . ويمكننا تلخيص عوامل إضمحلال هذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

(١) وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها إلى قوانينها الداخلية وأصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب التى لم يكن عبؤها موزعا توزيعا عادلا، إذ ترك تقدير فئاتها إلى الشيخ فاصبح فى إمكانه أن يرهق مرؤوسيه إن أراد بهم ظلما . وقد أدى هذا الارهاق إلى خروج جماعة من مهرة الصناع من زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم .

وبعد أن كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة أصبح أشبه بموظف حكومى ينحصر غرضه فى إرضاء موظفى الادارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم أمر الصناعة ، كما أن التزامه بجمع الضرائب وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة ، إذ صار من الواجب أن يكفى ما يدفعونه لتأدية ما تطلبه الحكومة. وما يدفعه الشيخ لرجالها ليبقى حائزا لرضائهم، وما يبقيه أخيرا فى جيبه نظير عمله فى تحصيل الضرائب .

(٢) أصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الأيام عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ، فلم يبق المشايخ من رجال الفن وأصبح همهم تحسين أحوالهم بدلا من تحسين حال الحرفة ، وأصبح فى الامكان أن يدخل فى زمرة أصحاب الحرفة من كان قادرا على إرضاء شيخ الطائفة الحديث النعمة والفن، فتأخر الصناع واضمحلت الصناعة .

(٣) كانت للشيخ فى البداية سلطة معاقبة أفراد طائفته إذا خرجوا عن تقاليد الحرفة، ولكن حين أصبح عمله إداريا أهملت هذه الناحية، فبقى أفراد الحرفة دون مراقبة جديه ، فتهاون الكثير منهم فى عملهم وفى معاملاتهم .

(٤) أصبح نظام الطوائف إداريا محضا بعد أن كان فنيا مما أدى لتكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم من أصحاب الحرف ، التى كانت تعتبر فى هذا العصر حرفا وضيعة أو قليلة الشأن ، وكان من هذا ان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

هذه العوامل كلها أدى إلى تكوينها طريقة الحكومه فى النظر إلى موارد الانتاج فى البلد نظرة استغلالية محضة واجتهادها فى ابتزاز كل ما يمكنها الحصول

عليه من الأموال ، وقدادى هذا إلى نتيجه عكسية فان ارهاق الصناعة بالضرائب ، وطريقة جباية هذه الضرائب ، قلل من الانتاج الصناعى ثقلت حصيلة الضرائب وقل مايصل منها إلى خزانة الدولة .

عوامل اضمحلال الصناعة :

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتأخرها أيام الأتراك وفقدانها ما كان لها من المكانة قبل هذا العهد ، وباتحاد هذا العامل مع عوامل أخرى وصلت الصناعة إلى درجة يرثى لها من الانحطاط ، الذى كان فاتحته ترحيل أمهر الصناع إلى القسطنطينية ، إذ أن السلطان سليم أخذ معه حين رجوعه إلى مقر السلطنة مايقرب من الخمسمائة من أقدر أرباب الحرف للاستعانة بهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده .

وكان لضعف الحكومة أثره فى تأخر موارد الانتاج التى منها الصناعة فقد أهمل الولاة العثمانيون أمر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الأجنبية التى طغت على المصنوعات المحلية وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة .

وقد كان الجيش والأسطول ، فى عهود الاستقلال التى سبقت الفتح العثماني ، أساساً لكثير من الصناعات الحربية ، كالاساحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، فلما فقدت البلاد استقلالها واضمحل جيشها وأسطولها تأخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من أهم فروع الصناعة . كما أن انتقال مقر الملك إلى القسطنطينية أدى إلى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التى هى من لوازم الملك ، فتأخرت الصناعات الخاصة بالكماليات .

وفى هذا العهد تأخرت التجارة ، نتيجة لتحول طريقها عن مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، التى خسرت البلاد من جرائه موردا من أهم موارد ثروتها إن لم يكن أهمها كلها ، وبذلك قلت قوة البلد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة وأصبح من العسير تصريف المصنوعات المصرية التى كانت فى الماضى تلاقى رواجا فى كثير من الأسواق الأجنبية .

أهم الصناعات ومراكز الصناعة :

ومع اضمحلال الصناعة واندثار كثير من الصناعات التى كانت موجودة أيام حكم سلاطين المماليك فقد بقيت عدة صناعات منها الصناعات الغذائية كطحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر واستخراج الخل واستقطار ماء الورد والعرقى وصناعة الفطير والحلوى ، والصناعات الكسائية كغزل ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والكتانية وصناعة اللباد وصناعة التطريز والقيطان والشراريب من القطن والحرير وغيرها من منتجات العقادين ودباغة الجلود وصناعة الأحذية ، والصناعات الخاصة بالبناء كضرب الطوب وصنع الجير والجبس والمصيص والنجارة والحدادة والخراطة ، وكانت هذه الأخيرة أدق صناعات المصريين .

هذا إلى جانب صناعات أخرى كصناعة البسط وقلوع المراكب والحصر وبناء السفن وصناعة البارود والأسلحة وصناعة النحاس وتبييضه والصياغة وسك النقود .

غير أن منتجات الصناعة كانت تستهلك فى الغالب فى الأسواق المحلية ، وأهم عامل ساعد على بقائها وحفظها من الفناء هو ملاءمتها لأذواق الأهالى مما أدى بكثير منهم لتفضيلها عن المنتجات الأجنبية التى كان من الممكن لولا هذا أن تقضى عليها وتحل محلها .

وكانت مراكز الصناعة تقوم فى الجهات التى تسمح لها ظروفها الطبيعية بتصريف المنتجات الصناعية ومن هذا قامت الصناعة فى المدن الكبرى ، حيث تدعو كثافة السكان إلى كثرة الطلب ، أو فى البلاد الساحلية والنيلية حيث تساعد سهولة المواصلات على قلة اجور النقل إلى أماكن الاستهلاك . ومن أشهر المراكز الصناعية فى هذا العهد القاهرة وضواحيها والاسكندرية ودمياط وأسيوط والقصير وقنا .

ثالثا : حالة التجارة

نقصد بالتجارة مبادلة السلع ونقلها من يد إلى أخرى بقصد الربح . وتنقسم التجارة من وجهة المكان إلى قسمين داخلية وخارجية . فاما التجارة الداخلية فهى عباره عن مبادلة السلع داخل حدود القطر الواحد وأما التجاره الخارجية فهى مبادلة السلع بين قطر وآخر .

أهمية مصر من الوجهة التجارية :

كانت التجاره الداخلية متقدمة فى مصر منذ الزمن القديم ويرجع ذلك إلى صورة البلد الطبيعية، إذ أنها سهلة لا تقوم فيها عوائق النقل كالجبال والمستنقعات، وقد ساعد انبساط الأرض المصرية واستواؤها على إمكان مد الطرق فيها بتكاليف يليلة. هذا فضلا عن مرور نهر النيل وهو الطريق الطبيعى الصالح للملاحة الذى يربط أجزاء مصر المختلفة ويتمتع بميزه ملاحية، وهي أن التيار يساعد السفن السائرة فيه نحو الشمال كما أن الرياح تساعد السفن السائرة فيه نحو الجنوب. ولهذا أثره فى تقليل نفقات النقل وقلة أجوره مما يسمح بزيادة عدد السلع التجارية وسهولة تداولها .

أما التجارة الخارجية فقد كان لمصر منذ الزمن القديم نصيب كبير فى تجارة العالم ، ويرجع ذلك إلى جودة موقعها الجغرافى فان النيل يسير بين الصحراء النوبية وصحراء ليبيا القاحلتين ناشراً الخصب حاملا الخيرات . وامتداد أرض مصر الخصبة فى وسط الصحراء الجدباء قد جعل لها مركزا ممتازا فى تجارة افريقيا إذ أن طرابلس وتونس والجزائر ومراكش تكتنفها من الجنوب الصحارى القاحلة التى تقوم حائلا دون اتصال هذه البلاد بما فى جنوبها من أصقاع افريقيا، أما مصر فيحدها من الجنوب السودان ، الذى يعتبر حلقة اتصال بينها وبين أقاليم أفريقيا الوسطى والجنوبية ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا أن نتبين الأسباب التى أدت بمصر أن تكون أعظم منفذ فى شمال افريقيا لتجارة هذه القارة .

ومصر فوق ذلك فى ملتقى أهم الطرق التى تصل بين الغرب والشرق إذ أنها تقع

فى وسط العالم القديم بين أوربا وآسيا وأفريقيا. مما جعلها مركزاً لتبادل حاصلات هذه القارات المختلفة .

وكانت مصر فى هذا العصر تمتلك عدداً من المراكب الشراعية التى كانت تكون اسطولا تجاريا معداً بما يلزم له من مهرة البحارة المصريين وقد بقى هذا الاسطول مدة طويلة حلقة اتصال بينها وبين البلاد التى تتعامل معها .

تجارة مصر الخارجية قبل عهد العثمانيين :

كانت أهم تجارة فى العالم فى هذا الوقت هى التجارة بين آسيا ، وعلى الأخص الهند ، وبين أوروبا لاختلاف حاصلاتهما الذى كان نتيجة لاختلاف ظروفهما الطبيعية . وكانت البضائع تنتقل من الخليج الفارسى براً إلى سواحل الشام ثم فى البحر الأبيض إلى أوروبا ، أو فى البحر الأحمر ثم بالقوافل فى أرض مصر إلى سواحل البحر الأبيض . وفى أى من الطريقين سارت البضائع كان من الضرورى أن تمر بالأراضى المصرية . إذ كان المماليك يحكمون مصر والشام .

وكان يقوم بنقل البضائع فى البحر الأبيض وتوزيعها فى أوربا تجار المدائن الايطالية وعلى الأخص البندقية وقد عقد المصريون معهم معاهدات تجارية تنظم وتعزز مصالحهم المشتركة . وقد استفادت مصر من مركزها التجارى فائدة عظمى بأن أخذ المماليك يفرضون الضرائب العالية على البضائع المارة بالأراضى المصرية وكانت هذه الضرائب تقدر أحيانا بما يوازى ثلث ثمن السلع . وكانت السلع التجارية فى هذا العصر هى السلع الكمالية كالمنسوجات الحريرية والشيلان والسنجاجيد والتوابل والأحجار الكريمة وغيرها من السلع التى كان يمكن أن تتحمل تكاليف النقل العالية فى هذا الحين .

ولم يكن النقل الخارجى ميسوراً إذ كان يقوم فى سبيله عقبات منها أن السفن كانت تعتمد على قوة الرياح إذ كانت كلها شراعية ، كما أنها كانت تتعرض لهجمات القرصان ، وهم فى هذا الحين يتعرضون لها ويعترضون طريقها ويسطون على ما تحمله من المتاجر مما أدى إلى اضطرار الملاحين إلى الاستعانة بحراس مسلحين يدافعون عن سفنهم ويحمونها ضد هجمات القرصان .

كل هذا أدى إلى صعوبة النقل وزيادة تكاليفه وقصره على السلع الغالية أى على الكماليات والترفيات، التى يمكن أن تتحمل أجوره العالية ، وأنواع الضرائب المختلفة التى كانت تفرض على المتاجر .

وكانت ضريبة المرور أهم موارد الدخل المصرى . وفى هذا العهد زادت ثروة البلاد التى تتوسط بين أسواق الشرق والغرب زيادة عظيمة وهذا يفسر لنا عظمة الآثار المصرية الباقية من أيام سلاطين المماليك كما يفسر لنا عظمة آثار البندقية التى تعاصر هذه الآثار المصرية ؛ والبندقية على ما نعلم من فقر فى الموارد الطبيعية المحلية .

المنافسة التجارية :

كان من الطبيعى أن تحسد بقية الشعوب المصريين والبنادقة الذين كانوا يتمتعون بأرباح التجارة السائرة بين الشرق والغرب . وقد أدى هذا الحسد إلى قيام أسبانيا والبرتغال بحركة كشف جغرافى للبحث عن طريق جديد للتجارة بين أوروبا والهند . وقد أدت هذه الحركة إلى نتيجتين مهمتين: أولاهما كشف خريستوف كولومب لأمريكا سنة ١٤٩٢ أثناء بحثه عن طريق إلى الهند باتجاهه إلى الغرب تبعاً لنظرية كروية الأرض ، وثانيتهما توصل الملاح البرتغالى فاسكودى جاما سنة ١٤٩٨ إلى كشف الطريق حول أفريقيا للهند أو طريق رأس الرجاء الصالح .

وقد كان كشف طريق رأس الرجاء الصالح فاتحة لانقلاب كبير فى تجارة العالم بأسره إذ قلت نفقات نقل البضائع بين أوروبا وآسيا بمقدار الثلث ، وقد وقع كشف هذا الطريق على مصر والمدن الايطالية وقع الصاعقة فأنشأ السلطان الغورى، سلطان مصر، أسطولا كبيرا واتفق مع البنادقة على محاربة البرتغاليين ، ولكن البرتغاليين هزموا القوات المصرية وحطموا الاسطول المصرى فى موقعة فاصلة هى موقعة «ديو البحرية» على سواحل الهند سنة ١٥٠٩ وابتدأ البرتغاليون يسيطرون على التجارة بين الشرق والغرب وفقدت مصر بذلك أهم موارد ثروتها .

وقد كان من آثار كشف أمريكا وكشف طريق رأس الرجاء الصالح أن

ابتدأ مركز العالم التجارى ينتقل من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى، الذى أصبح الصلة بين أهم أسواق العالم التجارية الجديدة، وهى غرب أوروبا وشرق أمريكا.

وعلى أثر فقدان مصر لسيطرتها على طرق التجارة العالمية نكبت بجيوش الترك التى مزقت آثار عظمتها الماضية وسلبتها استقلالها سنة ١٥١٧.

حالة التجارة المصرية فى عهد الأتراك العثمانيين :

التجارة الداخلية :

قلنا أن التجارة هى عبارة عن مبادلة السلع؛ ويلزم لمبادلة هذه السلع أن يجتمع البائع والمشترى فى مكان معين هو السوق. وقد كان للدين تأثير كبير فى جميع نواحى النشاط الانسانى، فى القرون الوسطى وبداية العصور الحديثة، فكان الأهالى يجتمعون حول أضرحة الأولياء لزيارتها بمناسبة خاصة، هى مولد الولى، وكان اجتماع الناس يدعو إلى إشراف الحكومة عليهم لعدم الاخلال بالأمن وبهذا توفر عاملان مهمان هما اجتماع الناس وضمان الأمن: كما أن وجود البائعين والمشترين على مقربة من مكان دينى كان له أثره فى تقليل الغش وعدم التطفيف فى المكاييل والموازين، فأدى ذلك إلى التفكير فى البيع والشراء فكان البائع يلتقى بالمشترى ويكون من ذلك حركة تجارية عظيمة وبذلك استغلت هذه الموالد استغلالا تجارياً وصارت على مر الزمن أسواقاً تجارية سنوية، ولنضرب لذلك مثلا مولد السيد احمد البدوى فى طنطا ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس اللذين يمكن اعتبارهما سوقين تجاريين بقدر ما هما اجتماعان دينيان؛ ولا يبعد أن يكون التفكير فى إحيائهما من عمل التجار اللذين رأوا أن فى صبغ مثل هذه الأسواق بالصبغة الدينية دافعاً على اجتذاب الناس وتجمعهم ورواج عروض التجارة المختلفة.

وقد تطورت الاسواق السنوية إلى أسواق اسبوعية فى القرى لتبادل الحاصلات الزراعية تنعقد كل يوم فى قرية، وينتقل التجار من سوق فى قرية الى سوق فى قرية أخرى قريبة، حتى اذا انتهى الاسبوع أتموا دورتهم ثم يبدأونها من

جديد فى الاسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد . وقد جرت العادة أن يقسم سوق كل قرية الى أقسام كل قسم منها خاص بنوع معين من السلع فقسم للحبوب ، وآخر للحوم ، وثالث للمواشى وهلم جرا .

أما فى المدن فانه نظراً لتعدد مطالب الاهالى فان الاسواق أصبحت تعمل باستمرار . وقوام السوق الدائمة المحال التجارية . وقد كان من المتبع أن تنشىء كل طائفة من الصناع أو التجار محالها بالقرب من بعضهما فتكون شبه سوق ؛ ومن هذه الاسواق فى القاهرة فى هذا العهد : أسواق العقادين والنحاسين والمغربليز والفحامين والسروجية والخيمية والصاغة .

هكذا كان نظام المبادلة الداخلى فى أيام العثمانيين وقد كانت حركة المبادلة فى الاسواق تقوم على حاصلات مصر الزراعية والصناعية وعلى المنتجات المستوردة من الخارج ؛ إلا أن المبادلات الداخلية كثيراً ما كانت تتعرض للفوضى نتيجة لاختلال نظام النقد وأنظمة المقاييس والمكاييل والموازين ، التى لم تكن تلقى من الحكومة العناية الكافية ، بل أصابها الاهمال الذى أصاب كثيراً من المرافق الاخرى .

نظام النقد :

كان من الملحوظ ، قبل أيام الاتراك ، أن سلاطين المماليك لم يكونوا يهتمون اهتماماً كافياً بسك النقود ولا بوزنها القانونى ، وكثيراً ما كان يحدث أن تتعرض قطع العملة للغش فى دار الضرب نفسها ، نتيجة لقلة المراقبة على القائمين بأمر هذه الدار ، الذين كان ينكشف أمرهم أحياناً فيتعرضون للعقوبات التى يستحقونها جزاء قلة أمانتهم . ولم يأت الحكم التركى باصلاح فى أنظمة النقد التى زاد اختلالها فى أيام السلطان الغورى .

وقد كان من آثار اختلال نظام العملة أن أصاب الأسواق الاضطراب وضاعت الفائدة من كثير من عمليات البيع والشراء نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم . وفى بداية الحكم التركى ألغيت بعض أنواع العملة ، المسكوكة من الفضة والنحاس ، واستبدل بها غيرها كما أدخلت النقود العثمانية فى التداول وقررت قيم رسمية للنقود المصرية التى لم يصبها الالغاء . غير أن قيم النقود كانت دائما

عرضة للتغيير حتى أنه يمكننا أن نعدد مالا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا لسعر المبادلة وتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية والنحاسية ؛ وذلك كله فى أثناء حكم أول الولاة العثمانيين .

وقد يبدو من كثرة التعديل ، فى أنظمة النقد وفى قيم النقود، أن الحكومة كانت ساهرة على مراقبة نظام العملة؛ ولكن الحقيقة هى أن كل التعديلات كان يراد منها مايعود على بيت المال من الفائدة : بجعل سعر المبادلة فى مصلحته وكسب الفرق بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية؛ وكان لهذا أثره فى تخفيض مستوى المعيشة بابتزاز جزء من كسب الناس بدون وجه حق .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثمانى؛ وكانت تستورد الذهب اللازم لدار الضرب من دارفور ؛ أما النحاس فكان يأتى من القسطنطينية . هذا إذا استثنينا السنين القليلة التى استقلت فيها البلاد تحت حكم على بك الكبير الذى ضرب النقود باسمه .

ولما كان مصير العملة المصرية مرتبطا بالعملة التركية ،فقد كان التغيير الكثير الذى يصيب هذه الأخيرة يؤثر فى النقود المصرية؛ وكان من الظواهر السائدة فى هذا العهد الغاء التداول ببعض أنواع النقود واستبدال غيرها بها ثم تقرير قيم رسمية جديدة للنقود التى لم يتناولها الالغاء . وكثيراً ما كان يحدث فى وقت إرسال الجزية أن تخفض قيم النقود المتداولة مما كان يجعل عبء الضرائب أكثر مما كان عليه .

وقد كانت أهم وحدات النقود ، المستعملة فى مصر فى أيام العرب ، الدينار ويسك من الذهب وينقسم إلى عشرة دراهم . وكانت الدراهم تسك من الفضة . ولما دخل الأتراك البلاد استبدلوا بالدينار عملة ذهبية جديدة هى « البندقى » ويساوى الدينار فى الوزن والعيار . وحل محل الدرهم ، على ممر الأيام ، عملة جديدة هي « الميدى » ويساوى نصف درهم . وأصبح الميدى فيما بعد يسمي « بارة » . وتساوى البارة جزءا من أربعين من القرش ويمكننا أن نلخص هذا فيما يلى :

الدينار	=	١٠	دراهم
البندقى	=		دينارا
الدرهم	=	٢	ميدى (بارة)
القرش	=	٤٠	بارة

هذه كانت أهم وحدات النقود المستعملة ولكن قيمتها كانت تختلف بين عصر وآخر اختلافاً شديداً ، مما يجعل من الصعب ذكر سعر للمبادلة الخارجية ونسبة قيمة النقود المصرية إلى النقود الأجنبية فى غضون هذا العصر الذى سادت فيه الفوضى .

ومع فوضى النقد البالغة فان بعض أنواع العملة الأجنبية الجيدة كانت تتداول فى السوق المصرية ، ومنها « البندقى » من عملة البندقية و ، « أبو كلب » من العملة الهولندية و « أبوطاقه » من العملة الاسبانية . وهذه هى الأسماء التى أطلقها الأهالى على « الدوكات البندقى » و « الريال الهولندى » الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، و « الريال الاسبانى » الذى ضرب على أحد وجهيه رسم نسر حوله مايشبه الطاقة . وكانت هذه النقود أجود مايمكن الاعتماد عليه من العملة فى أنحاء الامبراطورية العثمانية فى هذا العهد .

وكانت فوضى المقاييس والمكاييل والموازين لاتقل عن فوضى النقد إذ أنها لم تكن تخضع لمراقبة جدية ، ولا شك أن لاختلال نظام العملة ، واختلال أنظمة المقاييس والمكاييل والموازين أثرا كبيرا فى اضطراب الحالة الاقتصادية . فان السوق ، الذى تنقصه مقاييس السلع ومقاييس القيم التى يمكن الثقة بها ، لابد وأن يكون سوقا مضطربا ، تنعدم فيه الثقة ، التى هي أساس كثير من المعاملات ، ويطغى فيه الغش والتزوير وعدم الاستقرار .

التجارة الخارجية :

تأخرت التجارة الخارجية واضمحلت نظراً لتحول الطريق بين الشرق والغرب ، ونظراً لضعف الحكومة المصرية وتعسف نظام الضرائب ؛ وكان من تأثير ذلك أن فقدت البلاد مورداً من أهم موارد ثروتها فى هذا الوقت ، إن لم

يكن أهمها، وذلك لقلة البضائع المارة بها مما دعا إلى قلة حصيلة الضرائب الجمركية وقلة ما تستفيده مصر من أجور النقل؛ كما قل الانتاج الزراعي والصناعي لصعوبة تصريف المنتجات المصرية بعد أن فقدت مصر مركزها التجاري، والأسواق التجارية التي كانت منفذاً لتصريف هذه المنتجات .

ولكن كشف طريق رأس الرجاء الصالح لم يقض على التجارة الخارجية قضاء نهائياً وانما قلل أهميتها لدرجة كبيرة؛ وقد بقيت مصر تصدر ما يفيض عن حاجتها وتستورد ما يلزمها من البلاد الأخرى، كما بقيت تمر بها بعض البضائع المنقولة بين الشرق والغرب .

وكان يشتغل بالتجارة الخارجية بعض الأجانب ؛ كالايطاليين والفرنسيين واليونانيين، وكان يقيمون فى القاهرة والاسكندرية ودمياط، ويسكنون فى أحياء خاصة بهم ويقومون بالمعاملات التجارية فى فنادق تسمى «الوكالات» بها مخازنهم ومساكنهم . وبالرغم من الامتيازات التى كانت لهؤلاء التجار، والتى حصلوا عليها من سلاطين العثمانيين والتى كانت تبيح لهم حرية المعاملات وإقامة الشعائر الدينية، وعدم الخضوع للأنظمة القضائية والمالية السائدة فى الامبراطورية العثمانية . نقول بالرغم من هذه الامتيازات كان هؤلاء التجار يعاملون معاملة سيئة من الحكومة ويلاقون كثيراً من الاضطهادات ويتعرضون للاستبداد .

٢ وكان لمصر علاقات تجارية مع أوروبا، وعلى الأخص فرنسا . ومع تركيا وفلسطين والحجاز واليمن والهند والسودان والحبشة وبلاد أواسط افريقيا وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش . وكانت السلع التجارية تأتى اما بطريق البحر إلى الثغور المصرية واما بطريق القوافل التى كان من مراكزها أسيوط والقاهرة .

وكانت أهم الثغور المصرية الاسكندرية ودمياط والسويس؛ فأما الاسكندرية فكانت تأتى إليها السفن من أوروبا حاملة الحرير والاجواخ والقطيفة والورق والحديد والنحاس والخشب والرخام والزجاج والأسلحة ؛ وقد انحط شأن

الاسكندرية وفقدت ما كان لها من الأهمية الكبيرة فى الماضى ، وذلك لقلة البضائع المارة بها ولقلة صلاحية ميناها لايواء السفن ، نظراً لاهمال الحكومة لها ، ولصعوبة المواصلات بينها وبين بقية القطر ، إذ انسدت الترعة التى كانت تصلها بفرع رشيد والتى كانت تسمى خليج الاسكندرية ، وبضياع هذه الوسيلة للنقل المائى الداخلى ارتفعت أجور النقل بين الميناء وبقية البلاد الداخلية .

أما دمياط فكانت تصل إليها البضائع الواردة من تركيا وسوريا وفلسطين ومنها التبغ والصابون والزيت والأخشاب والحرير وكانت المنصورة تشتغل بتوزيع هذه البضائع فى داخل البلاد . وأما السويس فكانت أكثر الثغور المصرية حركة وكانت تأتى إليها بضائع الهند والحجاز واليمن كالحرير والبهار والبن والتوابل والشيلان وكذلك كان يسافر عن طريقها السواح والرحالة الذاهبون إلى آسيا .

وكانت تجارة أفريقيا تقوم على القوافل التى كانت تأتى من السودان والحبشة وأواسط أفريقيا حاملة العاج والصمغ العربى وريش النعام والتمرهندى والجلود والكحل والتمر ؛ وكانت أهم محطات القوافل فى السودان دارفور وفى مصر القاهرة وأسيوط واسنا . وكانت هناك قوافل أخرى تأتى من بلاد شمال أفريقيا ، من طرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، حاملة الأصواف والشيلان والطرابيش والأحذية والزيت والعسل والشمع .

وكانت مصر تصدر الحاصلات المصرية ، كالغلال والأرز ، والمصنوعات المحلية ، كالمنسوجات القطنية والحريرية ؛ كما كانت تصدر بعض البضائع المستوردة من الخارج ، كالصمغ والبن والشمع والشيلان والسروج والزجاج والروائح .

وكانت الواردات تتلخص فى المواد الكمالية والترفية فى الغالب ؛ ومن أهمها الحرير والأجواخ والقطيفة والورق والحديد والنحاس والأسلحة والزجاج من أوروبا ؛ والتبغ والصابون والزيت والأخشاب والحرير من آسيا ؛ والعاج والصمغ العربى والريش والتمرهندى والجلود والكحل من أفريقيا . وكانت تجارة الرقيق تجارة مربحة فى هذا العهد وكان للعبيد (المستوردين من السودان) والمماليك (المستوردين من البلاد التى تقع حول البحر الأسود) أسواق فى القاهرة والأقاليم .

وبالرغم من تعدد مفردات الصادرات والواردات فان أرقام التجارة الخارجية كانت ضئيلة[1] إذا قسناها بما كانت عليه أيام سلاطين المماليك وكانت معظم السلع المستوردة سلعا كمالية تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان هى طبقة الموسرين من العثمانيين والمماليك ومن إليهم ؛ أما بقية أفراد الشعب فقد كانوا يكفون معظم حاجاتهم ويسدون معظم مطالبهم من المنتجات المحلية

رابعا : الادارة المالية

نعنى بالإدارة المالية كيفية حصول الحكومة على ايراداتها والأبواب التى يصرف فيها ما يتجمع من الايراد .

والغرض الأول من وجود الحكومة هو حماية رعاياها ثم تحسين حالهم . والحكومة تحمى الرعية من الاعتداء الخارجى بواسطة الجيش، ومن الاعتداء الداخلى ، أى اعتداء الأفراد على بعضهم البعض ، بواسطة البوليس والقضاء ، وتعمل على تحسين حالة الأهالى، من الوجهة العلمية ؛ بانشاء المدارس، ومن الوجهة الصحية، بمكافحة الأمراض وإنشاء المستشفيات؛ ومن الوجهة الاقتصادية بتشجيع الزراعة والصناعة والتجارة.

ولقيام الحكومة بوظيفتها يجب أن تحصل على الأموال اللازمة للصرف على المرافق العامة كالجيش والبوليس والقضاء . ولكن كيف تحصل الحكومة على هذه الأموال ؟

فى الزمن القديم وفى العصور الوسطى كان الحاكم يعيش على ريع أراضيه الواسعة كما كان أتباعه وأعوانه يعيشون على ريع الأراضى التى يقطعها إياهم ، وكان أهم أعمال الحكومة حماية الرعايا من الاعتداء الخارجى. وفى حالة الحرب كان أتباع الملك وأعوانه يسارعون لنجدته، ومعهم جنودهم ، وأسلحتهم وذخيرتهم وأقواتهم، وذلك طبقا للأنظمة الزراعية السائدة فى هذا العهد، والتى بقيت شائعة

---

(١) كانت قيمة الصادرات قبل دخول الحملة الفرنسية فقدر بما يوازى ٢٨٨٠٠٠ جنيه مصرى وكانت الواردات تقدر بما يوازى ٢٩٩٠٠٠ جنيه مصرى وعلى ذلك يكون مجموع الصادرات والواردات مايوازي ٥٨٧٠٠٠ جنيه مصرى

حتى وقتنا هذا فى بلاد كالحبشة. ففى الحرب الايطالية الحبشية كان قواد الجيش الحبشى هم أصحاب الاقطاعات ورؤوس القبائل انضموا لبعضهم برجالهم وأسلحتهم ليقاوموا العدو الأجنبى بينما كان الجيش الايطالى مكونا من جنود وضباط وقواد، تشرف عليهم الحكومة الايطالية وتقوم بنفقاتهم من المؤن والذخيرة وما إليها، كما هو الحال فى كل الأمم الحديثة.

وقد قضى تقدم العالم الاقتصادى على الأنظمة الحكومية القديمة، المبنية على على طريقة استغلال موارد الثروة وتوزيعها على عدد من أتباع الحاكم، ينفقون منها على أنفسهم ورعاياهم ويساهمون بها فى الدفاع عن بلادهم بجيوشهم ومعداتها. وأصبحت حماية الرعايا من الاعتداء الخارجى قوامها تكوين جيش تنفق الحكومة عليه من إيراداتها، وأصبحت الضريبة أهم مورد لدخل الحكومة

والضريبة جزء من ثروة الفرد تأخذه الحكومة للصرف على الأهالى وتحسين حالهم. وتستمد الحكومة حقها فى فرض الضرائب من طبيعة عملها الذى يعتبر عاملا أساسياً فى المساعدة على انتاج الثروة. التى يجب إذن أن يعود جزء منها للحكومة نظير هذه المساعدة.

• وفى مصر فى عهد العثمانيين، كانت الضريبة أهم موارد الدخل وكانت الضرائب متعددة ولكن نظامها كان فوضى، وإذا أردنا قياسه بمقاييس أنظمة الضرائب المنظمة، فى الدول المتقدمة فى العصر الحاضر، أخذنا عليه مآخذ كثيرة منها:

أولا: أنه لم يكن يراعى فى الضرائب العدالة فقد كان عبؤها على الفلاحين أكثر بكثير مما هو على الصناع والتجار مثلا، وكان عبؤها على الفقراء أكثر مما هو على الأغنياء الذين كان معظمهم معفى منها؛ فلم تكن التضحية التى تصيب الأفراد من دفعها متكافئة.

ثانيا: لم يكن دافعو الضرائب يعلمون مقدار ماعليهم دفعه وميعاد الدفع وإنما كان ذلك موكولا لتصرف جامعى الضرائب. وفى بداية الحكم العثمانى حددت فئات الضرائب المختلفة، ولكن ضعف الحكومة، وتراخى الحكام فى تنفيذ القوانين ومراقبة سريانها، جعل محصلى الضرائب لا يأبهون بهذه القوانين؛ كما أن طمع الحكام

حدابهم إلى زيادة فئات الضرائب ، إذ يعود الفائض اليهم .

ثالثا : أن نفقات الجباية كانت كثيرة جداً ، ويرجع ذلك لضعف الحكومة واضطرارها إلى بيع دخل الضرائب للملتزمين وتركهم أحراراً فيما يجمعونه منها . وعلى هذا فانه بالرغم من كثرة الضرائب المفروضة وتعددها فان ما كان يدخل منها إلى خزينة الحكومة كان أقل بكثير مما يجمع فعلا .

رابعا : كانت نفقات الجباية تخصم من الضريبة قبل ان تصل إلى خزينة الدولة ، فكان الملتزمون يأخذون ما يخصهم كذلك كان الكشاف يأخذون نصيبهم ؛ وهذا ينافى قواعد الادارة المالية التى تحتم أن يدخل جميع الايراد إلى خزينة الدولة ثم تخرج النفقات بعد ذلك من هذه الخزينة .

خامسا : أن الحكام لم يكونوا يفرقون بين أموال الحكومة وأموالهم الخاصة فكانوا يصرفون المتجمع من الضرائب على مصالحهم الشخصية ويهملون الأعمال العامة ؛ مما يسقط حق الحكومة فى جباية الضرائب ، ولكن الحكام كان يستمدون هذا الحق من فكرة تملكهم للأراضى التى تجعلهم فى حل أن يأخذوا من مستثمريها أجراً لقاء استغلالهم لها .

سادسا : أن بعض الضرائب كانت تجبى عينا ، وفى هذا غبن على دافعيها إذ كان للحكومة الحق فى تحديد أسعار المحاصيل الزراعية التى تأخذها وفى طريقه كيلها أو وزنها ، كما أن نقل هذه المحاصيل إلى شون الحكومة وخزنها كان يزيد من نفقات الجباية .

ايرادات الحكومة : كانت الضرائب ـ التى كانت أهم مصدر للايرادات ـ تفرض على الزراع والصناع والتجار على السواء .

الضرائب على الأراضى :

لما كانت مصر بلادا زراعية كانت الضرائب على الأراضي وأنظمتها هى أساس النظام المالى للبلاد . وكان يجمع هذه الضرائب فى بداية الحكم التركى رجال الحكومة تحت إشراف الكشاف فى الأقاليم وبمساعدة مشايخ البلاد . ولكن حين ضعفت الحكومة وقل المحصل من الضرائب أصبحت الضرائب تجمع بواسطة الملتزمين

الذين يدفعون ضرائب سنة واحدة معجلا وتترك لهم الحرية فى جمع مايشاءون من الضرائب فى دوائر التزامهم

وكانت الضرائب على الأراضى تجبى نقداً أو محاصيل زراعية ، تجمع من من الاهالى ، وترسل إلى شونه الحكومة التى يشرف عليها أمين الشونة ، الذى كان من عمله أيضاً الاشراف على الاسطول النيلى ، الذى كان يقوم بنقل هذه المحاصيل من مصادرها المختلفة إلى القاهرة ، وكانت شون الحكومة الرئيسية مقامة فى مصر القديمة .

وقد أدى احتياج الحكومة إلى نقل المحاصيل الزراعية التى تجمعها كضرائب إلى تكوين أسطول نيلى تابع لها ، وكانت صيانة هذا الاسطول تحتاج إلى كثير من الأدوات ، التى كانت ترسل من القسطنطينية ، كالاخشاب والصوارى والحبال وغيرها .

وتسمى الضرائب على الأراضى فى مجموعها « المال الحر » ومن هذا المال ما يصل إلى « بيت المال » ويسمى « الميرى » ومنها ما يأخذه السنجق أو الكاشف ويسمى « الكشوفية » وما يتبقى يصبح من نصيب الملتزم ويسمى « الفائض »

الضرائب على الصناعات :

وكان يفرض على كل طائفة من الصناع مبلغ من المال تؤديه للحكومة . وكانت الضرائب على الصناع تجبى بوساطة مشايخ الطوائف ثم تورد لبيت المال . ولم تكن نسبة الضريبة تتبع ، من حيث الارتفاع والانخفاض ، مقدرة الطوائف على الدفع وإنما كانت تخضع لاعتبارات أخرى منها مركز الطائفة وشخصية شيخها ومقدرته على المساومة ومدى نفوذه لدى الحكومة ومن ذلك كانت أقوى الطوائف هى أقلها دفعا للضرائب نسبياً . وكان شيخ الطائفة مطلق التصرف فى جمع ما يمكنه جمعه من أفرادها ؛ وهو يورد ما عليه توريده للحكومة ويبقى الباقى فى جيبه .

ومن الضرائب الأخرى على الصناعة ضريبة على منتجات الحرف تقدر

يبلغ ٥ ٪ من قيمتها وضريبة على ختم المنسوجات قبل بيعها مع حظر بيع المنسوجات الغير المختومة .

الضرائب على التجارة :

كانت الضرائب الجمركية تجبى فى الجمارك المصرية ؛ وأهمها فى هذا الوقت أربعة هي: جمرك بولاق ومصر القديمة لجباية الضرائب على البضائع الآتية بطرق القوافل؛ وجمرك الاسكندرية لجباية الضرائب على البضائع الواردة من أوروبا وجمرك دمياط لجباية الضرائب على البضائع الآتية من تركيا وسوريا وفلسطين ؛ وجمرك السويس لجباية الضرائب على البضائع الواردة من الهند واليمن والحجاز

وكان يقوم بجمع الضرائب الجمركية فى مصر — كما كانت الحال فى جميع الولايات العثمانية — ملتزمون من اليهود والمسيحيين إذ كان الاعتقاد السائد فى هذا الوقت أن جمع مثل هذه الضرائب ينافى الدين الاسلامى إذ أنه نوع من الكسب لا يبرره عمل يقوم به محصل الضريبة . وكانت إيرادات كل جمرك مخصصة لغرض خاص كالجزية أو نفقات الوالى أو نفقات أغوات فرق الحامية .

وفى أواخر القرن الثامن عشر استولى أمراء المماليك على إيرادات الجمارك . وقبيل دخول الحملة الفرنسية كان جمرك السويس من نصيب إبراهيم بك ، يحصل إيراداته بواسطة عمال معينين من قبله أما الجمارك الأخرى فكانت من نصيب مراد بك، وكان يقوم بجمع الضرائب فيها ملتزمون يحصلونها نظير ثمن الالتزام الذى اتفقوا على دفعه فى مواعيد معينه . وكان جمرك السويس أهم الجمارك المصرية إذ كان إيراده يوازى إيراد جميع الجمارك الأخرى ، وكانت الضرائب الجمركية فى هذا العهد لا تزيد على مايساوى ١٢٠٠٠٠ جنيه مصرى .

هذه هى أهم الضرائب المفروضة على الصناع والزراع والتجار؛ غير أنه كانت هناك ضرائب أخرى متعددة منها رسوم الملاحة على المراكب التى تمر فى المياه المصرية أو تسير فى نهر النيل، ورسوم دمغة الذهب والفضة، وضرائب على الصيد فى البحيرات، وعلى استخراج الملح وعلى بيع الرقيق، وضرائب شخصية يدفعها الرعايا المسيحيون واليهود .

طريقة جمع الضرائب :

كانت الضرائب النقدية المجموعة ، بعد كل ما يخصم وما يستقطع منها ، تصل إلى خزينة الحكومة، وكانت إدارة الجباية موكولة إلى فئة من الموظفين ، تسمى الأفندية. بيدهم سجلات الأراضي ، وفئات الضرائب المفروضة عليها ، ويحصلون الضرائب من ملتزمي جمعها كالملتزمين ومشايخ الطوائف . وكانت وظائف الأفندية وراثية تنتقل إلى أبنائهم ولهم الحق فى بيعها . وعلى رأس الأفندية موظف يسمى « الرزنامجى » يعينه السلطان لمدى الحياة ويتولى إدارة « الرزنامة » أى إدارة الجباية، ويقدم حساباته بعد اتمامها إلى الدفتردار (وهو أشبه بوزير المالية) فيعتمدها ويرسلها إلى الآستانة بعد تحريرها باللغة التركية .

مصروفات الحكومة :

لم تكن هناك تفرقة بين مالية الحكومة ومالية الحاكم (أى الوالى) . ويمكن تفسير التغالى فى جمع الضرائب المختلفة بما كان يلزم للحاكم من المصروفات المتعددة المختلفة : إذ كان يدفع من حصيلة الضرائب مرتبات رجال الحامية ونفقات الحرب، حين كان يطلب من والى مصر مساعدة السلطان أثناء حروبه. كما كان يدفع منها مرتبات الموظفين ونفقات قافلة الحج بما يلزم لها من الجنود والحراس والهبات التى تعطى لبدو الصحراء لتأمين الطريق .

وكان من المفروض أن تصرف غلة الأراضى، الموقوفة على الأعمال الخيرية، فيما خصصت له؛ ولكن النظار من العلماء كانوا يستولون على دخلها فكان على الحكومة أن تصرف جزءاً من إيراداتها فى هذا السبيل فكانت تدفع المعاشات التى كانت مخصصة لرجال الدين الاسلامى وللأرامل واليتامى ، كما كانت تقوم بالاتفاق على الاحسانات والأعمال الخيرية كاضاءة المقابر والصرف على الجوامع والأديرة وبعض الاحتفالات الدينية كمولد النبى ومولد السيد احمد البدوى. كما كانت تنفق على الجامع الأزهر وبعض معاهد التعليم الأخرى الموجودة فى هذا العهد .

وفوق هذا كان على الوالى أن يفكر فى ماليته الخاصة . ولم يكن يفوز

بهذا المنصب من بين طلابه العديدين، إلا من قدر على إرضاء كبار موظفى الباب العالى الذين كان رضاؤهم يتوقف على الرشاوى والهدايا التى يقدمها إليهم قبل فوزه بمنصبه وطول مدة تمتعه به؛ هذا إلى جانب ما كان على الوالى أنه يدخره لأيامه المقبلة فى مصيره المجهول، إذ أنه كان من المحتمل أن يعزل في أى وقت من الأوقات .

كان عدم استقرار الولاة إذن يدفعهم إلى استغلال مرافق البلاد دون التفكير فى استثمارها ، وكان اضطرابهم وتسرعهم يدعوهم إلى استعمال وسائل تدميرية فى جمع الأموال . وما أحرانا أن نشبههم فى هذا بمن يدفعه حرصه على المنفعة العاجلة أن يأتى على الثمر والشجر: فيقتطف الثمر ويقتلع الشجر، الذى هو مورد المنفعة الآجلة ، لأنه لا يعنى بالغد إذ لا يعلم لمن يكون المستقبل .

من هذا نرى السبب فى انحدار مالية البلاد من سيء إلى اسوأ إذ أن مستغليها كانوا يأتون على الدخل ورأس المال فيقل رأس المال وبالتالى يقل الدخل وهكذا دواليك .

وكان من أبواب مصروفات الحكومة الجزية التى فرضتها تركيا على مصر، والتى كانت تدفع من حصيلة الضرائب على الأراضى الزراعية ، وكان إرسال الجزية إلى الآستانة من أهم واجبات الوالى .

وتتكون الجزية من مبلغ من المال يسمى (الخزنة) يرسل إلى تركيا برا تحت حراسة الجند وتحت إشراف (الخازندار) وكانت الخزنة عبارة عن صافى الأموال الأميرية بعد خصم حساب النفقات المختلفة . وكان إرسال الجزية لتركيا منتظما حتى أواسط القرن الثامن عشر وفى أيام على بك الكبير امتنعت مصر عن دفعها ولكنها عادت فصارت تدفعها فى أيام محمد بك أبى الذهب وخلفائه ، وقد قدرت الجزية قبيل دخول الحملة الفرنسيه بنحو ١٠٠٠٠ جنيه .

وإلى جانب « الخزنة » كان يرسل لتركيا سنويا عدة مراكب محملة بمختلف أنواع المحاصيل كالأرز والبن والسكر والتمر والزعفران والفلفل والزنجبيل والحناء وجوز الطيب والصمغ والروائح العطرية .

وعلى هذا يمكننا أن نلخص أهم أبواب الايرادات والمصروفات فيما يلى :

الايرادات	المصروفات
الأموال الأميرية	مرتب الوالى ونفقاته
الضرائب الجمركية	الجيش
الضرائب على الصناعة	المعاشات والاحسانات والأعمال الخيرية
الضرائب الأخرى	نفقات قافلة الحج
	الجامع الأزهر
	الجزية

ولم يكن دخل الحكومة السنوى قبل دخول الحملة الفرنسية يزيد بكثير على مليون جنيه ويدل ذلك على تأخر مرافق البلاد الاقتصادية كما يدل على اختلال نظام الجباية الذى كان يضيع من جرائه كثير من المجموع من الضرائب قبل وصوله إلى خزينة الدولة.

ونلخص من استيف من مقدمة مذكرته عن مالية مصر (فى كتاب وصف مصر) أن مختلف أبواب الايرادات التى جبيت فى السنوات القريبة من الاحتلال الفرنسى كانت كما يأتى : —

أنواع الايرادات	قيمتها بالفرنكات	قيمتها بالجنيه المصرى
الخراج نقداً وعينا	٢٧,٢٩٦,١٩٢	١,٠٥٢,٩٥١
الأوقاف	١٥,٦٠٩٧	٦٠٢
ضريبة على المشحونات	٣٨٣,٠٤٨	١٤,٧٩٢
الجمارك	٣,٢٩٦,١٢٩	١٢٧,١٦٨
رسوم جمركية أخرى	٦,٨٢٤	٢٦٣
رسوم متنوعة	٩٩,٤٢١	٣,٨٣٥
ضرائب الالتزام	١٢,٤٩٥	٨٤٢
الجزية	٨٨,٥٠٣	٣,٤١٤
المجموع	٣١,١٩٩,١٠٦	١,٢٠٣,٥٠٧*

* قارن كتاب مالية مصر للامير عمر طوسون صفحة ٦٥ واحصاء جيبونز وآخر للبكرى.

الباب الثانى

الحملة الفرنسية

الفصل الأول

أغراض الحملة ومجمل حوادثها

فى سنة ١٧٨٩ قامت فى فرنسا ثورة هائلة من أسبابها استبداد الملوك بالسلطة وتمتع الأشراف والنبلاء ورجال الدين بكثير من الامتيازات كالاعفاء من الضرائب ، بينما كان الفلاحون وأرباب الحرف ، وغيرهم من أفراد الطبقة الدنيا ، مرهقين بما يدفعونه من الاتاوات والرسوم .

وقد كان من نتائج هذه الثورة أن تغير نظام الحكم الملكى الفرنسى إلى نظام جمهورى يقوم على مبادىء « الحرية والإخاء والمساواة » التى كانت شعار الثورة ، وقد ابتدأت دول أوروبا الملكية تقاوم النظام الجمهورى الجديد ، فاشتبكت مع فرنسا فى عدة حروب ظهر أثناءها قائد عظيم هو « نابليون بونابرت » . غير أنه لم يكن من السهل على فرنسا الانتصار على انجلترا — إحدى الدول الملكية — لتفوق أسطولها على الاسطول الفرنسى ، فأراد نابليون أن يضعف الانجليز بالاستيلاء على الهند ، أكبر مستعمراتهم ، ومن ثم فكر فى الاستيلاء على مصر ، لأن لها أهمية خاصة على الطريق الموصل إلى الشرق .

كانت أغراض الحملة الفرنسية على مصر تتلخص إذن فى الرغبة فى الانتصار على انجلترا بمحاربتها فى الهند . هذا فضلا عن التفكير فى جعل مصر مستعمرة فرنسية ، لتعوض بها فرنسا ما فقدته من المستعمرات أثناء حروبها مع انجلترا . وقد أغرى موقع مصر الجغرافى الممتاز الفرنسيين بالاستيلاء عليها ، إذ قد يكون

من الممكن توصيل البحرين ، الأبيض والأحمر ، بقناة تعيد طريق التجارة بين الشرق والغرب إلى مكانه القديم ، مما يعود على فرنسا بأرباح طائلة بفرض الضرائب على البضائع المارة على هذا الطريق الجديد القصير .

وقد كانت الجالية الفرنسية فى مصر ، ومعظم أفرادها من المشتغلين بالتجارة ، لا تفتر عن الشكوى لحكومة بلادها من سوء معاملة المماليك ، واستبدادهم بالفرنسيين ، وارهاقهم بالضرائب مما حدا بنابليون أن يدعى أنه إنما يقوم بالحملة على مصر لتأديب حكومة المماليك ، والانتصار للرعايا الفرنسيين .

مجمل حوادث الحملة الفرنسية :

أعدت الحملة سراً حتى لا تصل أخبارها إلى انجلترا . ورافقها بعض العلماء الفرنسيين لتنظيم الاستعمار الفرنسى فى مصر . ووصلت الحملة إلى الاسكندرية فى أول يوليو سنة ١٧٩٨ واحتلتها بسهولة . فأرسل نابليون بعضاً من مراكب أسطوله لاحتلال رشيد والسير منها إلى القاهرة عن طريق النيل ، وسار هو بجيشه ، عن طريق صحراء البحيرة ، والتقى الجيش مع الحملة النيلية عند الرحمانية فسارا معاً إلى شبراخيت .

ولما علمت الحكومة المصرية خبر احتلال الفرنسيين للاسكندرية قرر الوالى التركى ورئيسا المماليك ، مرادبك وابراهيم بك ، أن يسير مرادبك إلى الاسكندرية وأن يبقى ابراهيم بك فى القاهرة ، للدفاع عنها فى وقت الحاجة . وقد تلاقى جيش مراد بك مع الفرنسيين فى شبراخيت فهزموه ، فتقهقر إلى امبابه ، وهناك هزموه مرة أخرى ، وسحقوا قوة المماليك ، ودخلوا القاهرة . ومن ثم فر مراد بك إلى الصعيد ، وابراهيم بك إلى الشرقية ، فاستمر نابليون يطاردهم ففر ابراهيم بك إلى الشام ، وبقى مراد بك فى الصعيد .

وقد اجتمع العلماء والأعيان فى الأزهر ، وأرسلوا وفداً منهم لنابليون ، فأمّنهم على حياتهم وأموالهم ، وابتدأ الأهالى يطمئنون للفرنسيين .

ضعف مركز الحملة فى مصر :

أرسلت انجلترا ، وراء أسطول الحملة الفرنسية ، أسطولا . بقيادة نلسن أمير

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO
LIBRARY

البحر الانجليزى . وقد دارت بين الاسطولين ، الانجليزى والفرنسى ، موقعة « أبو قير » البحرية بقرب الاسكندرية ، وفيها تحطم الاسطول الفرنسى ، وفقدت الحملة وسيلة اتصالها بفرنسا ، وبذلك أصبحت عاجزة عن تحقيق معظم أغراضها .

وقد أراد نابليون ، بعد موقعة أبو قير ، أن يستميل المصريين ، ويساعد على اختلاطهم بالفرنسيين ، الذين فكروا فى استيطان مصر ، ولكنه فشل فى هذا وقام الأهالى بثورة ضده فى اكتوبر سنة ١٧٩٨ .

كان المصريون يتذمرون من حكومة المماليك ، وقد وعدهم نابليون بأن يمحو أسباب التذمر ، ولكنه لم يقدر على الوفاء بوعده ، إذ زادت الضرائب المفروضة على الأهالى وأنشئت ضرائب جديدة على العقارات والعقود والمواريث وغيرها ، وقتل كثير من الزعماء المصريين ظلماً ، بحجة اتصالهم بالمماليك ، هذا فضلا عن عدم مراعاة عواطف الشعب ، اذا أباح الفرنسيون المسكرات ، وهدموا بعض المساجد لتوسيع شوارع القاهرة ، ولتسهيل انتقال الجيش . وكان من هذا أن اندلع لهيب الثورة ، فاضطر نابليون أن يقمعها بالقوة ، وبذلك ابتدأ المصريون يتبينون نوايا الفرنسيين الحقيقية ، وينتظرون الفرصة للخلاص من حكمهم .

ولم يفرغ نابليون من هذه المقاومة الداخلية ، حتى صار عليه أن يستعد لمقاومة خارجية : فقد نجحت انجلترا فى أن تثير تركيا ضد نابليون فأعلنت تركيا الحرب على فرنسا ، وأعدت جيشين ، أحدهما برى يسير إلى مصر عن طريق الشام ، والثانى بحرى يقصد الشواطىء المصرية .

سار نابليون بجيش إلى الشام ، لمقابلة الجيش التركى ولفتح الشام ؛ ولكنه لم يستطع التقدم عند « عكا » ، فرجع بجيشه إلى مصر . وعند وصوله جمع جنوده وسار لمقابلة الجيش التركى — الذى أتى بطريق البحر — وهزمه بقرب « أبو قير » .

وقد تأكد نابليون أنه فشل فى تحقيق الأغراض التى من أجلها جاءت الحملة

إلى مصر ، فرأى نابليون أن يعود إلى بلاده ، التى صارت فى هذا الوقت فى حاجة إليه إذ أصبحت عرضة لمهاجمات الدول . وقد عاد سراً تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم فى الحروب والثورات ونتيجة للأمراض ، وقد ساءت حالة الباقين . إذ بدأ المصريون يجاهرون بمعاداتهم ، وإذ كان الانجليز والأتراك على استعداد لمهاجمتهم ، وهم مع ذلك مفقودو الصلة ببلادهم بعد تحطيم أسطولهم فى موقعة أبو قير البحرية .

وقد تولى أمر الحملة بعد نابليون القائد « كليبر » الذى اراد أن يرحل عن القطر المصرى ، إذ اعتقد بفشل الحملة نهائياً ، فاتفق مع الأتراك على أن تجلو الحملة عن مصر ، بمعداتها وأسلحتها ، على نفقة تركيا ، ولكن الانجليز رفضوا ذلك ، واشترطوا أن يسلم الفرنسيون أنفسهم كأسرى حرب ، فلم يقبل « كليبر » وفضل البقاء في مصر ، ولكنه قتل بعد ذلك بقليل .

ولما قتل « كليبر » تولى أمر الحملة بعده القائد « مينو » وأخذ يتحبب إلى الأهالى ، وأراد أن يبقى هو وجنوده فى مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقوا مع الأتراك على ان يشتركوا معهم فعليا فى إخراج الحملة ، ونزلت فى أرض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها بأسلحتها على سفن انجليزية فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٠١ بعد أن مكثت فى مصر حوالى ثلاثة أعوام .

أثر الحملة فى مركز مصر الدولى :

كانت مصر قبل وصول الحملة الفرنسية ، بعيدة عن أنظار الدول ، لا يعرف عنها إلا أنها إحدى الولايات العثمانية ؛ فلما احتلها الفرنسيون تنبهت هذه الدول إلى ما يمكن أن تجنيه كل منها إذا احتلت مصر ؛ وذلك نظراً لما لها من الميزات السياسية والاقتصادية ، إذ أنها على طريق المستعمرات الانجليزية ، وعلى طريق التجارة بين الشرق والغرب .

وقد تبينت انجلترا الدافع، الذى حدا بفرنسا أن ترسل هذه الحملة ، فتأكدت أن أية قوة ، تحتل القطر المصرى ، يمكن أن تهدد طريق المواصلات بينها وبين مستعمراتها ، ومن ذلك الحين ابتدأ الانجليز ينتهزون الفرص لاحتلال مصر .

وبالرغم من قصر مدة الحملة فان فرنسا كانت أولى الدول الأوروبية التى اتصلت بمصر وكان من ذلك أن بقيت متصلة بها من الوجهة العلمية والتجارية مدة طويلة فنقلت مصر عنها كثيرا من الأنظمة الادارية والسياسية والقانونية والعلمية والاقتصادية .

اثر الحملة فى الحوادث التى انتهت بولاية محمد على :

بعد أن خرج الفرنسيون أصبحت مصر ميدانا لتنافس المماليك والأتراك والانجليز . أما المماليك فقد أرادوا أن يستعيدوا نفوذهم القديم ، ولكن طول كفاحهم مع الفرنسيين ، أثناء وجودهم بالبلاد ، أضعفهم ، كما أضعفهم انقسامهم إلى احزاب ، كحزب الألفى وحزب البرديسى . وأما الأتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم ، فأرادوا أن ينفردوا بحكمها ، وأن يقضوا على نفوذ المماليك خشية أن تعود إليهم السلطة ، التى كانت لهم قبل الحملة الفرنسية . وأما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمة تركيا ، وإنما أرادوا أن يحتلوا مصر ، حين ظهرت لهم أهميتها لمواصلاتهم إلى الشرق ، ولذلك أخذوا يماطلون فى الجلاء ، كما أخذوا يساعدون المماليك فى كفاحهم ضد الأتراك .

هذه القوات الثلاث ، المختلفة الأغراض ، أخذت تتنافس على الانفراد بالسلطة . ولكن كان من آثار الحملة الفرنسية أنها أثارت قوة الشعب المصرى وأيقظتها ، وكان من ذلك أن طغت هذه القوة الجديدة على القوات الثلاث الأخرى فاكتسحتها .

وقد تنبه رجل ذكى إلى هذه القوة الجديدة ، وتنبأ بمستقبلها ، فتحبب اليها ، واعتمد عليها ، فرفعته إلى عرش البلاد ، هذا الرجل هو « محمد على » .

الفصل الثانى

الحالة السياسية ونظام الحكم الفرنسى

أصاب نظام الحكم فى مصر ، أيام الحملة الفرنسية ، تغيير كبير ، يتلخص فى أن الفرنسيين أرادوا أن يقيموا فى البلاد حكومة شبه نيابية من المصريين ، تعمل طبقا لمشورتهم . وبهذا بدأ المصريون يشتركون فى حكم بلادهم ، بعد أن كانت الحكومة مقصورة على الأتراك والمماليك .

وقد حل نابليون محل الوالى وشيخ البلد ، وأصبح صاحب الكلمة العليا فى البلاد ، يعاونه فى الحكم ديوان سمى « الديوان الوطنى » ويؤلف من تسعة من العلماء والأعيان المصريين ، ويجتمع كل يوم ، ويؤخذ رأيه فى كثير من الشئون غير أن رأى الديوان لم يكن واجب التنفيذ ، وإنما كان استشارياً محضاً ؛ وإن كان نابليون يوافق على معظم قراراته .

وقد ألف نابليون جمعية عامة ، من علماء وأعيان وتجار القاهرة والأسكندرية والأقاليم وسميت هذه الجمعية « الديوان العام » . وكان الغرض من تأليفه معرفة رأى أعضائه فى مسائل منها أنظمة تأليف دواوين الأقاليم ، والتشريع المدنى والجنائى ، وضبط المواريث ، وتنظيم الملكية العقارية . وفى ٢٠ اكتوبر سنة ١٧٩٨ عدل نظام « الديوان العام » فصار يتألف من ٢٥ عضواً تسعة منهم عن القاهرة ، وعضو عن كل مديرية من مديريات القطر على أن يكون ثلث الأعضاء من العلماء وثلثهم من الأعيان ، والثلث الباقى من التجار ، ويجتمع الديوان بناء على دعوة القائد العام .

ومن أعضاء الديوان العام ينتخب أعضاء « ديوان القاهرة الوطنى » وعددهم تسعة ، ويجتمعون باستمرار للنظر فيما يعرض عليهم . وقد وضع لكل إقليم نظام لتأليف « ديوان إقليمى » ، يؤلف من تسعة أعضاء ينتخبهم العلماء والأعيان وكبار التجار والصناع ، وعمله الاشراف على الادارة المحلية . وتخضع

الدواوين الاقليمية لرئاسة ديوان القاهرة .

غير أن أنظمة الحكم النيابية الجديدة لم تنفذ على الوجه الذى رتبت بمقتضاه ولم تتح لها الفرصة للعمل . حتى يمكن الحكم على مقدار كفايتها ، ويرجع ذلك إلى اضطراب الأحوال السياسية الداخلية ، وعدم الاستقرار الذى كان سائداً طول مدة وجود الحملة - وقد مرت هذه الأنظمة بتعديلات أخرى حتى لاقت نهايتها بانتهاء الاحتلال الفرنسى . ولكن أثر هذه الأنظمة بقى فى نفوس المصريين مدة طويلة ودفعهم فى العهود التالية أن يطالبوا بنصيبهم فى حكومة بلادهم حتى حصلوا عليه .

وقد كانت الادارة المحلية قبل الحملة مسندة إلى حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، وهم من المماليك ، ولكن نابليون أحل محلهم حكاماً جديدين . من رجاله العسكريين ، يقومون بعملهم بالاستعانة بمشورة دواوين الأقاليم .

كانت سلطة الحكم إذن كالعهد بها أيام الأتراك ، مقسمة بين ثلاث هيئات وكانت هذه الهيئات طبقاً للنظام العثمانى ، هى الوالى والديوان وأمراء المماليك ولكن الفرنسيين أحلوا محل الوالى القائد العام ، ومحل الديوان ديوانا جديداً هو « الديوان الوطنى » ومحل أمراء المماليك الحكام العسكريين الفرنسيين .

المجمع العلمى :

رافق الحملة فى حضورها إلى مصر ، كثير من العلماء الفرنسيين ؛ كان كان الغرض من مجيئهم تنظيم الاستعمار الفرنسى للبلاد . وبعد أن انتهت معارك نابليون مع المماليك أسس مجلسا استشاريا للحكومة سماه « المجمع العلمى » ويتكون من ٤٨ عالما من علماء الحملة . وقد قسم المجمع إلى أربعة أقسام ، قسم للرياضيات ، وقسم للآداب والفنون ، ويتألف كل قسم من اثنى عشر عضواً . ويجتمع المجمع مرتين فى الشهر .

وكان أعضاء المجمع يقومون بأبحاث ، كل فى العلم الذى تخصص فيه ، حتى يمكنهم أن يعطوا حكومة نابليون المشورة التى تطلبها منهم .

وكان يطرح على المجمع بين آن وآخر أسئلة يطلب منه الاجابة عليها . ومن

أمثلة هذه الأسئلة « كيف يدبر الوقود اللازم لأفران الجيش ؟ » و « هل يمكن صنع البيرة فى مصر ؟ » و « كيفية ترشيح وتبريد مياه النيل » و « هل توجد فى مصر مواد أولية لصنع البارود ؟ » و « ما هى الاصلاحات التى يمكن ادخالها على التشريع المصرى والتى يمكن الأهالى قبولها ؟ » و « ما هى الوسائل التى يجب اتخاذها للاكثار من زراعة العنب فى مصر ؟ » و « كيفية إحضار الخشب من بلاد الحبشة لتجديد سفن الأسطول » .

ويرى من نوع الأسئلة ، التى كان يطلب من المجمع الاجابة عليها ، أن الغرض الأول من تأليفه سياسى واقتصادى ، وهو المعاونة على استعمار البلاد ، وتنظيم هذا الاستعمار . الا أن المجمع ، أثناء قيامه بمهمته السياسية ، اهتدى لكثير من النتائج العلمية التى منها : اكتشاف كثير من الآثار ودراستها ، وتحليل كثير من عادات المصريين ، وتدوين جزء من تاريخهم . وقد جمعت دراسات أعضاء المجمع فى كتاب كبير يسمى « تخطيط مصر » ويعتبر أكبر مرجع فى تاريخ مصر أثناء الحمله وفى الفترة التى سبقتها .

التقسيمات الادارية

قسم القطر فى أواخر أيام الحملة الفرنسية الى ثمانية أقاليم (مديريات) وهى :

(١) اقليم القاهرة ويشمل القاهرة والجيزة والقليوبية وعاصمته القاهرة
(٢) اقليم قنا ويشمل قنا وجرجا وأسيوط وعاصمته أسيوط
(٣) اقليم المنيا ويشمل المنيا وبنى سويف والفيوم وعاصمته بني سويف
(٤) اقليم الشرقية ويشمل الشرقية والسويس والعريش وعاصمته بلبيس
(٥) اقليم الاسكندرية ويشمل الاسكندرية والبحيرة ورشيد وعاصمته الاسكندرية
(٦) اقليم دمياط والمنصورة وعاصمته دمياط
(٧) اقليم الغربية وعاصمته سمنود
(٨) اقليم المنوفية وعاصمته منوف

وكان يحكم كل اقليم من الأقاليم السابقة ، حاكم عسكرى ، من ضباط الحملة

يساعده ديوان اقليمى ، مؤلف من العلماء والأعيان والتجار المصريين ، ويتلقى الأوامر من القائد ويباشر تنفيذها .

وتتميز الادارة فى أيام الحملة أنها كانت ، الى حد ما ، تتبع نظام المركزية ، فى حين أن الأقاليم ، أثناء حكم أمراء المماليك ، كانت الصلة بينها وبين القاهرة تكاد تنحصر فى توريد الضرائب المجموعة الى « بيت المال » . وقد حال ضعف الحكومة المركزية فى عهد أمراء المماليك دون تمكنها من الاشراف الكافى على أحوال الأقاليم .

أثر نظام الحكم الفرنسى فى الحالة الاجتماعية :

كانت مصر قبل الحملة الفرنسية يحكمها الأتراك والمماليك ، وهم أجانب عن البلاد ، كما كانت طريقة الحكم استبداديه ، اذ كان الحكام مطلق التصرف فيما يفعلون ، ولكن نظام الحكم الفرنسى يمتاز بان المصريين ابتدأوا يشتركون فى حكم البلاد ، باشتراكهم فى الديوان الوطنى ودواوين الأقاليم ، كما يمتاز بانه كان استشاريا ، إذ أن حكومة نابليون كانت تستشير أعضاء الدواوين فى السياسة التى تنوى اتخاذها ، وكثيرا ما كانت تعمل برأيهم .

ومع أن حالة المصريين المادية ، ومستوى معيشتهم ، لم ترتفع عما كانت عليه ، أثناء حكم أمراء المماليك ، فان حالتهم المعنوية أصابها تغيير كبير ، إذ بدأوا ينتبهون لحقوقهم المهضومة ثم سعوا للحصول على هذه الحقوق فيما بعد فحصلوا عليها .

وقد عمدت الحملة الفرنسية الى تنبيه المصريين لحقوقهم بأن أخذت فى الدعاية لمبادىء الثورة الفرنسية (الحرية والأخاء والمساواة) بين الأهالى ، بواسطة العلماء ، لتستعين بذلك على اثارتهم ضد المماليك والأتراك الذين كانوا يتبعون طريقة الحكم الاستبدادى المطلق . وقد كان من نتائج نشر مبادىء الثورة الفرنسية ، وتنبه المصريين لحقوقهم ، أن ثاروا ضد الفرنسيين ، لأنهم عرفوا أن أغراضهم استعمارية بحته ، وأنهم لا يعملون عملا فى صالح البلاد إلا إذا كانت لهم فيه مصلحة شخصية . وبهذا استعمل المصريون السلاح الذى قدمه لهم الفرنسيون ، ليقضوا به على المماليك ، فى القضاء على الفرنسيين أنفسهم فساءت حال الحملة واضطرت أخيراً لمغادرة الديار المصرية .

الفصل الثالث

الحـــالة الاقتصادية

كانت البلاد ، طول مدة الحملة الفرنسية ، فى حالة حرب وثورات داخلية فكان من ذلك أن تأخر الانتاج الزراعى والصناعى . ومن الطبيعى أن يحجم الناس عن تثمير أموالهم ، واستثمار جهودهم ، فى نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة ، فى أيام الاضطراب وعدم الاستقرار ؛ وذلك خوفا من أن يستولى على أرباح هذه الأموال ونتيجة هذه الجهود من هو أقوى منهم ، من الثوار أو من الجنود الذين يكافحون الثورة ، والذين يغريهم بأعمال السلب والنهب ، فقدان الحكومة السيطرة على الموقف والقبض عل ناصية الحالة .

وقد كان الأسطول الانجليزى يحاصر الشواطىء المصرية ، ليقطع صلة الحملة بفرنسا ، فأدى ذلك إلى تعطيل تجارة البلد الخارجية ، فأصبحت تجارة الصادرات والواردات فى حكم المعدومة . وكان لهذا أثره فى تقليل الانتاج المحلى ، إذ أصبح من المتعذر تصريف الفائض من المنتجات الأهلية فى الأسواق الخارجية .

وقد دعا حصار الشواطىء إلى اجتهاد الفرنسيين فى الحصول على الأموال اللازمة للجيش الفرنسى ، وللادارة الفرنسية ، من الموارد المحلية . وقد تنبه الشعب إلى عدم أحقية الفرنسيين فى حكم البلاد ، وفى استغلال مواردها ، فكف الأهالى يدهم عن مد المستعمرين بما كانوا يطلبونه ؛ فاضطر الفرنسيون إلى الإكثار من الضرائب والغرامات والمصادرات ، كما أكثروا ، فى أيام الاضطرابات . من أعمال النهب والتخريب والاحراق ، مما دعا كثيراً من السكان إلى ترك قراهم للفرار من ظلم الفرنسيين ، كما دعا إلى عدم عناية الأهالى بزراعاتهم وصناعاتهم وتجاراتهم ، إذ أصبح من المحتمل دائما استيلاء الفرنسيين على منتجاتها .

كانت الثورات والاضطرابات ، كما كان قطع العلاقات التجارية الخارجية ، إذن من عوامل سوء الحالة الاقتصادية ، التى يمكن القول بأنها انحطت عما كانت

عليه أيام حكم أمراء المماليك ، ولم تجد جهود الفرنسيين لاصلاح الأحوال المادية وتطبيق الأنظمة الاقتصادية الاوروبية ، إذ لاقت هذه الأنظمة معارضة شديدة من أفراد الشعب وزعمائه الذين لم يرتضوا بديلا بالأنظمة القديمة التى طال عهدهم بها . وسوف نعرض فيما يلى لموارد الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، ثم للادارة المالية لنرى مبلغ ما أصابها من التطور فى هذه الفترة من الزمان .

اولا : حالة الزراعة

كانت الزراعة فى أواخر أيام المماليك ، وفى بداية عهد الحملة الفرنسية ، فى حالة يرثى لها ، ويرجع ذلك إلى اختلال السياسة المائية : فقد أهملت الترع ولم يعن بتطهيرها ، فكان من هذا أن إنسد كثير من قنوات الرى وبقيت كذلك سنين تتوالية ، وحالت مساحات زراعية واسعة ، وعلى الأخص فى مديرية البحيرة الى ما يشبه الصحراء . هذا فضلا عن أن توزيع مياه الرى كان فوضى فان هذه المياه ، إن وصلت إلى أقليم من الأقاليم ، كان على أهالى كل قرية أن يقاتلوا فى سبيل الحصول على نصيبهم منها .

وقد درس علماء الحملة نظام الرى وقرروا أنه نظام فاسد ووضعوا مشروعات لتنظيمه ، ولكن هذه المشروعات لم يمكن تحقيقها إذ أنه كان ينقص البلاد ، طول مدة الحملة ، الأموال اللازمة للاصلاحات المختلفة على وجه العموم ، والاصلاحات الزراعية بصفة خاصة . ولم يتوفر رأس المال اللازم لترقية موارد الدخل الأهلى ، كما لم يتوفر الدخل اللازم للصرف على الادارة الحكومية . وعلى هذا فان مشروعات نابليون فى الاصلاح الزراعى لم تأت بنتيجة ما ، إذ لم يمكن تحقيقها نظراً لاضطراب أحوال البلاد المالية والسياسية .

ولم يستتب الأمر للحملة إلا مدة قصيرة ، ثم بدأ الأهالى يقاومونها فقامت الثورات فى جهات مختلفة من القطر ، وعمدت الجيوش الفرنسية إلى إخماد هذه الثورات ، فكان من ذلك أن تعرضت الأراضى الزراعية لمرور الجنود وما يتبعه من إتلاف المزروعات والمحصولات .

نظام الملكية :

كان اضطراب الأحوال المالية دافعاً إلى التفكير فى تغيير نظام الملكية والاستفادة من هذا التغيير فى زيادة ايرادات الحكومة . وفى هذ العهد كانت ملكية الأراضى من حق الحاكم تبعاً للعقائد الدينية والسياسية السائدة ، وكان مستثمرو الأراضى الزراعية ، من الملتزمين والفلاحين ، يقومون باستغلالها نظير ما يدفعونه من الضرائب للحكومة . وقد كان الفلاح يدفع ثلث غلة أراضيه للحكومة ويسمى هذا الجزء « الميرى » ، والثلث الثانى « الكشوفية » إلى السلطات المحلية ، أما الثلث الأخير فكان من نصيب الملتزم ويسمى « الفائض »

وقد أراد الفرنسيون أن يستولوا على نصيب الملتزمين وأن يلغوا نظام الالتزام ، على أن يقوم عمال الحكومة بتحصيل الضرائب ، وعمدوا إلى طريقة توصلهم إلى غرضهم بأن طالبوا ورثة الملتزمين أن يقدموا « عقود الالتزام » لتسجيلها ، على أن يدفعوا رسوم التسجيل التى قدرت بمبلغ ٢ ٪ من ثمن الأراضى . ومن عجز عن تقديم « عقد الالتزام » صودرت أراضيه ، وضمت إلى جانب الحكومة .

وكانت هذه الطريقة كفيلة بالقضاء على نظام الالتزام ، إذ أن كثيراً من الملتزمين كانوا من المماليك الذين صودرت أملاكهم ، أما الباقون فقد عجز معظمهم عن تقديم « عقود الالتزام » .

المشروعات الزراعية :

لم يقم الفرنسيون باصلاح جدى فى الأراضى أو الأنظمة الزراعية غير أن علماء الحملة قاموا بعدة أبحاث فى شئون الزراعة كانت أساسا للسياسة الزراعية فى عهد محمد على ، ومن ذلك أنهم رسموا خريطة مفصلة لمصر مبينا فيها النيل والترع ، كما قاموا بأبحاث فى النباتات المصرية ومياه النيل وطبقات الأرض ، مما كان له أكبر الأثر فى توجيه مستشارى محمد على ، الذين كان أغلبهم من الفرنسيين ،

والذين اعتمدوا إلى حد كبير على أبحاث علماء الحملة الفرنسية التى لم يتح لها الفرصة للتنفيذ فى غضون السنين القليلة التى قضاها الفرنسيون فى البلاد .

ثانيا : حالة الصناعة

أصبحت مصر بعد تحطيم الأسطول الفرنسى ومحاصرة الأسطول الانجليزى لشواطئها مفقودة الصلة التجارية بالخارج . وفى مثل هذه الظروف يضطر القطر أن يكفى حاجاته بنفسه إذ ترتفع أسعار السلع التى كانت تستورد من الخارج نتيجة لقلة عرضها . ويدعو ذلك إلى التفكير فى انتاج هذه السلع محليا إذ يصبح إنتاجها فى هذه الحال عملية مربحة .

كان من الطبيعى أن تنشط الصناعة المحلية ، ولكن الاضطراب السياسى السائد لم يترك لهذا النشاط فرصة للظهور ، إلا أن الحملة اضطرت إلى التفكير فى إقامة بعض المصانع لكفاية حاجات الجيش الفرنسى . ومن المنشآت الصناعية فى هذا العهد : إصلاح دار الترسانة التى كان قد أنشأها مراد بك فى الجيزة لصنع المدافع والسفن وآلات الحرب ، وإنشاء مصنع للبارود فى الروضة ، ومصانع للجوخ والقبعات والبيرة ودبغ الجلود والميكانيكا والنجارة الميكانيكية . كما أن الفرنسيين استعملوا الهواء كقوة محركة فأنشأوا طواحين الهواء فى باب الحديد وفى جريدة الروضة .

وقد كانت الأبحاث الخاصة بالصناعة والمشاريع الصناعية تعرض على المجمع العلمى لدراستها واقتراح ما يتبع لتنفيذها .

غير أنه يجب أن ننبه على أنه لم يكن من سياسة الحملة الفرنسية التفكير فى انهاض الصناعة فى مصر . إذ أن الفرنسيين كانوا يريدون استغلال موارد الثروة الزراعية ، دون التفكير فى توجيه البلد وجهة صناعية ؛ وذلك حتى تبقى السوق المصرية منفذاً للمصنوعات الفرنسية ، بعد انتهاء حصار الأسطول الانجليزى .

بهذا يمكننا أن نفسر حرص الفرنسيين على حفظ أسرار الصناعة والاحتراس

من انتقالها إلى المصريين حتى تبقى مصر بلداً زراعيا يعتمد على فرنسا فى تصدير المحصولات الزراعية واستيراد منتجات الصناعة .

لم يكن لمصر - قبل الحملة الفرنسية - عهد بالمصانع الكبيرة ؛ غير أن البلاد لم تستفد من إنشاء هذه المصانع ، إذ لم يعمل فيها المصريون ولم تتح لهم الفرصة لتفهم نظامها ، والتفكير فى تطبيقه على الصناعات المصرية الصغيرة ، السائدة فى هذا العهد .

ثالثا : حالة التجارة

كان من أغراض الحملة الفرنسية تقوية الروابط التجارية بين مصر وفرنسا . ويرجع تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين إلى زمن بعيد . فى القرن الثالث عشر بدأ التعارف بين القطرين نتيجة للحروب الصليبية ، كما بدأت العلاقات التجارية تنظم بعقد المعاهدات ، ومنح الامتيازات . وبعد الفتح العثمانى واقفت تركيا على اعطاء امتيازات جديدة تكفل للجاليات الأجنبية حرية الانتقال وحرية إقامة الشعائر الدينية .

وفى أواخر القرن الثامن عشرة ، عند ما ضعفت تركيا واستبد المماليك بالسلطة ، فرضوا الضرائب الباهظة على التجار الأجانب ولم يأبهوا بالامتيازات الممنوحة لهم . وقد كانت النتيجة أن أخذ عدد المحال التجارية الفرنسية يقل باستمرار فبينما كان للتجار الفرنسيين فى سنة ١٧٧٠ خمسة عشر محلا لم يبق لهم فى سنة ١٧٩٧ إلا ثلاثة محال . وقد كانت المحال التجارية الفرنسية فى مصر والشرق الأدنى تخضع لأنظمة الغرفة التجارية فى مرسيليا التى كانت تشرف على تجارة فرنسا الخارجية فى هذه المنطقة .

من هذا نرى أن التجارة الفرنسية فى مصر قبيل دخول الحملة كانت قليلة جداً . وكان من المفروض أن استيلاء الفرنسيين على البلاد ينشىء علاقات تجارية متينة بين البلدين ويجعل من مصر سوقاً من للمصنوعات الفرنسية ومورداً للمواد الأولية اللازمة لفرنسا . ولكن تحطيم الأسطول الفرنسى فى موقعة

« أبو قير » وقيام الاضطرابات والثورات الداخلية ، وتهديد الأتراك والانجليز للحملة على الدوام . كل هذه العوامل دعت إلى عدم تحقيق أغراض الفرنسيين فى هذا السبيل .

وبالرغم من صعوبة القيام بتجارة الصادرات والواردات ، فان التجارة المحلية قد ابتدأ نظامها يتطور ، ذلك بأن الفرنسيين وضعوا أنظمة للأسواق الداخلية ، كما اهتموا بأمر المقاييس والمكاييل والموازين ، وحددوا سعر قطع العملة المتداولة فى السوق ، وفى أول سنى الاحتلال الفرنسى جعل سعر الفرنك ٣٥ و ٢٨ ميدى (أو نصف فضة) .

مشروع قناة السويس :

كان وقوع مصر على طريق التجارة بين الشرق والغرب وبين البحرين لأحمر والأبيض ، داعيا إلى تفكير الحكام فى وصل هذين البحرين ببعضهما لتسهيل انتقال البضائع بينهما ، إذ أن النقل المائى أسهل وأرخص من النقل البرى .

وفى زمن الفراعنة ، اتصل البحران عن طريق نهر النيل إذ حفرت ترعة تخرج من النهر ، ثم تسير فتخترق البحيرات المرة ، وتصب فى البحر الأحمر .

وفى بداية الحكم الاسلامى أنشأ عمرو بن العاص ترعة تبدأ من مصر القديمة وتتبع آثار ترعة الفراعنة القديمة ، وتصل النيل بالبحر الأحمر ، وذلك لتسهيل اتصال الديار المصرية ببلاد العرب .

وفى عهد الحملة الفرنسية فكر نابليون فى وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر وكان غرضه من ذلك أن يعيد طريق التجارة بين الشرق والغرب ، إلى مكانه القديم ، الذى كان المكان الطبيعى قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وبذلك تعود أرباحه الكثيرة على فرنسا ؛ كما كان غرضه شق طريق بحرى إلى المستعمرات الانجليزية فى آسيا ليسهل عليه ضرب انجلترا هناك .

وبعد دراسة المشروع ، التى قام بها علماء الحملة ، وضع له التصميم التالى : وهو أن تحفر قناة من السويس إلى البحيرات المرة ثم يعاد حفر خليج أمير

المؤمنين إلى الزقازيق حيث يلتقى ببحر مويس ، ومن بحرمويس إلى فرع دمياط ، ثم إلى فرع رشيد ، ومن فرع رشيد إلى الاسكندرية بواسطة ترعة الاسكندرية.

وقد فكر العلماء أيضا فى وصل البحرين رأساً ، بواسطة قناة تخترق برزخ السويس ، ولكنهم اعتقدوا خطأ أن سطح البحر الأحمر يعلو عن سطح البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار .

ولم تسمح المدة القصيرة ، التى قضتها الحملة الفرنسية فى مصر بتحقيق أحد هذين المشروعين . ولكن دراسة وصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر ، التى قام بها علماء الحملة ، أمكن الاستفادة منها فيما بعد حينما أريد تنفيذ المشروع .

اثر الفرنسيين فى تطور الانظمة الاقتصادية

يمكننا القول اجمالا أن عهد الحملة الفرنسية كان عهد ركود اقتصادى تناول موارد الثروة المختلفة ، الزراعية والصناعية والتجارية . ومع ذلك فقد كان للحملة أثر قوى فى تغيير الأنظمة الاقتصادية ، فى الفترة التى تلت خروجها من البلاد ، إذ استعان محمد على بدراسات علماء الحملة ، التى كانت أساساً لسياسة مستشاريه من الفرنسيين ، فى تغيير أساليب الزراعة باستعمال الآلات الحديثة وتنفيذ مشاريع الرى الجديدة . كما كانت أساساً لتغيير أساليب الصناعة باقامة المصانع الكبيرة ، التى بدأت تشيع فى أوروبا فى هذا الحين ، بدل المصانع الصغيرة التى كانت لا تزال سائدة فى مصر . هذا فضلا عن انشاء الشركات التجارية وتنظيم الأسواق المحلية .

وبالجملة فقد كان من تأثير احتكاك الفرنسيين بالمصريين أن فتحوا عيونهم على الأنظمة الاقتصادية الأوروبية الجديدة التى حاكاها محمد على حين أصبح حاكما للبلاد وحين أراد أن ينظم مرافقها الاقتصادية تنظيما جديدا .

رابعا : الادارة المالية

ساءت حالة البلاد المالية ، فى سنى الاحتلال الفرنسى ، إذ قلت الايرادات ، وزادت المصروفات ، حتى صارت موازنة الميزانية من الصعوبة بمكان . وقد كانت قلة الايرادات نتيجة لتأخر مرافق البلاد الاقتصادية وسوء حالة موارد الثروة الزراعية والصناعية ، مما أدى إلى قلة دخل الحكومة من الضرائب المفروضة على الزراع والصناع . هذا إلى اضمحلال التجارة الخارجية من جراء محاصرة الأسطول الانجليزى للشواطىء المصرية مما قلل من تجارة الصادرات والواردات ومما يجبى عليها من الضرائب الجمركية .

وكثيرا ماتوقف الأهالى عن تأدية الضرائب لكرههم لحكومة الفرنسيين ، وإن دفعوها فلا يدفعونها الا باستعمال أشد أنواع القسوة والتعذيب

كانت الضرائب التى يمكن تحصيلها إذن قليلة . ومع ذلك فلم تكن كل الضرائب المجموعة تصل إلى خزينة الحكومة إذ كان يستولى على جزء منها الصيارف ومن إليهم ، الذين انتهزوا فرصة اضطراب الأحوال الداخلية فأبقوا فى عهدتهم بعض الأموال المجموعة .

ومع قلة الايرادات لم يكن من الممكن الاقتصاد فى المصروفات ، إذ أن الجيش الفرنسى كان يحتاج لكثير من النفقات لارتفاع مستوى معيشة جنوده ، ولاضطراره للتنقل من جهة لأخرى ، فى داخل البلاد أو خارجها ، لاخماد الثورات التى كان يندلع لهيبها بين آن وآخر ، أو لصد هجمات الأتراك والانجليز ، الذين وقفوا للحملة بالمرصاد طول مدة وجودها في الديار المصرية . ولم يكن من السهل على الجيش الحصول على ما يلزم له من فرنسا لانقطاع الصلة بينه وبينها بعد موقعة « أبو قير » البحرية التى تحطم فيها أسطول الفرنسيين .

وقد اضطر الفرنسيون أن يسدوا العجز فى الميزانية بعقد القروض ، وإصدار النقود الورقية ، وبالسلب والنهب والغرامات والمصادرات ، حتى استنفذوا كل الموارد المالية المحتملة . ومع ذلك لم ينجحوا فى الحصول على كل الأموال اللازمة لهم .

إيرادات الحكومة :

لم يكتف الفرنسيون بالضرائب التى كانت مفروضة أثناء حكم المماليك ولكنهم استحدثوا ضرائب أخرى وغيروا من نظام الأولى ؛ ولم يكن دافعهم فى هذا تنظيم المالية العامة وإنما كان الرغبة فى زيادة أبواب الايرادات وزيادة ما يحصل من كل منها لسد النفقات وموازنة الميزانية . وقد تولى أمر الادارة المالية فى أول عهد الحملة « بوسيلج » أحد أعضاء قسم الاقتصاديات بالمجمع العلمى الفرنسى، وحاول جهده أن ينظم الأحوال المالية ولكنه لم ينجح فى هذا نجاحا كافيا ويرجع ذلك الى قلة خبرته بنفسية الشعب وإلى اضطراب أحوال البلاد الداخلية .

الضرائب على الأراضى : أراد الفرنسيون أن يزيدوا من حصيلة الضرائب على الأراضى . وقد قلنا أن الحاكم كان هو المالك للأرض ويستمد حقه فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . وكان مستثمرو الأراضى يدفعون ـ نظير استثمارهم لها ـ ثلث غلاتهم (الميرى) للحكومة ، والثلث الثانى (الكشوفية) للسلطات المحلية ، وأما الثلث الأخير (الفائض) فكان من نصيب المتزم .

وقد عمل الفرنسيون على إلغاء نظام الالتزام ليحصلوا على (الفائض) على أن تقوم الحكومة بجمع الضرائب بنفسها . وقد ساعدهم على السير فى خطتهم لالغاء الالتزام ، فرار بعض المماليك من الملتزمين ومصادرة أملاكهم ، وعجز كثير من الملتزمين الآخرين عن تقديم عقود التزامهم ، وذلك حين حتمت الحكومة تسجيلها .

وقد كانت فكرة تسجيل العقود . وسيلة لإلغاء نظام الالتزام وضم الأراضى التى يعجز الملتزمون عن إثبات التزاماتهم لها لجانب الحكومة . كما كان التسجيل موردا جديداً للدخل إذ كانت الحكومة تتقاضى رسما عليه يقدر بمبلغ ٢ ٪ من قيمة الأرض .

الضرائب على الصناع : وقد عدل نظام الضرائب على الصناعات بأن فرضت ضريبة جديده سنويه على جميع أرباب الحرف تجبيها الحكومة رأسا دون وساطة مشايخ الطوائف . ولم يكن فى إمكان الصناع أن يتهربوا من دفع هذه الضريبة كما كان الحال أيام المماليك .

الضرائب على العقارات : وقبل أيام الحملة كانت المبانى معفاة من الضرائب ولكن الفرنسيين استحدثوا ضريبة عليها وقسموا المبانى إلى أقسام بحسب الأغراض التى تستعمل فيها وقسموا كل قسم من هذه إلى درجات ثلاث وحددوا فئات الضرائب المفروضة على كل قسم وكل درجة وفيما يلى بيان بأقسام المباني ودرجاتها وفئات الضريبة على كل درجة (١)

	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة
الوكائل	١٨ ريال	٩ ريال	٤ ريال
الحمامات	١٥ »	١٠ »	٥ »
معاصر الزيت	٨ »	٤ »	١ »
معاصر السمسم	٣ »	١ »	١ »
طواحين الغلال	٢ »	١ »	٠ »
الأحواش	٢ »	١ »	٠ »
الحوانيت	٢ »	١ »	٥ ر »
القهوات	٢ »	١ »	٥ ر »
الجباسات	٢ »	١ »	٠ »
المنازل	٨ »	٤ »	٢ »

هذا وللمنازل درجة رابعة حددت الضريبة عليها بمقدار ربع ريال

ولم تكن هذه هى كل أنواع الضرائب إذ أنه قلما مر أسبوع دون فرض ضريبة جديدة ، أو زيادة فى عبء ضريبة قديمة . وقد فرضت ضرائب على

(١) عبد الرحمن الرافعى بك (تاريخ الحركة القومية الجزء الأول)

التركات ، وعقود نقل الملكية ، وعقود البيع أيا كانت ، وعلى التأمينات ، وعقود الزواج ، وشهادات حسن السير والسلوك ، حتى أنه يمكن أن يقال أنه لم يبق ما يستحق أن يكون محل ضريبة دون أن تفرض عليه ضريبة .

وقد تذمر الأهالى من كثرة الضرائب وطريقة جبايتها : ذلك بأن الضرائب كانت ، على سوء نظامها فى أيام المماليك ، أخف عبءاً ، لأنه كان من الممكن دائما التحايل على التهرب من دفعها ، وكان متعهدو تحصيل الضرائب يجمعون كل ما يمكنهم جمعه ، إلا أنهم لم يكونوا ليجبروا شخصا أن يدفع ما ليس فى طاقته ، إذا ثبت أو إذا ظن أنه غير قادر على الدفع . ومن أثراد الشعب من كان يتوصل إلى إقناع جباة الضرائب بعدم مقدرته على السداد مع مخالفة ذلك للواقع .

أما فى أيام الحكم الفرنسى فلم يكن هناك مجال للمساومة أو التهرب ، إذ كان على كل فرد أن يدفع كل قرش يفرض عليه ، وإلا تعرض لأنواع العقوبات التى كانت تفرض على الممتنعين على الدفع ، ومنها السجن والجلد . هذا فضلا عن أن المصريين لم يتعودوا طريقة جمع الضرائب الجديدة التى كانت تستلزم وقوفهم عدة ساعات ، فى صفوف ، أمام مكاتب الحكومة ، والتوقيع على كثير من المستندات والوثائق التى لم يكونوا ليفهموا الحكمة من وجودها .

وقد قلت إيرادات الحكومة ، نتيجة للاسباب التى بسطناها فيما سبق . وقد قدرت هذه الايرادات فى أواخر أيام الحملة بمبلغ ٢١ مليون فرنك (١) (أى ٨١٠٠٧٥ جنيها بحساب الفرنك ٣٫٨٥٣٥ قرشاً) . ويمكن بسط أبواب الايراد على النحو الآتى :

---

(١) احصاء المسيو (رينييه) أحد قواد الحملة فى كتابه (مصر بعد واقعة عين شمس) . أنظر عبد الرحمن الرافعي بك (تاريخ الحركة القومية) الجزء الثانى ص ـ ١٢١

الضرائب على الأراضى (الميرى)		٤٦٢٩٠٠ جنيه
الضرائب على التجار وأرباب الحرف		٧٧١٥٠ »
إيراد دار الضرب	٥٠٠ مليم	و١٩٢٨٧ »
إيراد الجمارك		٣٨٥٧٠ »
إيراد أراضى وأملاك الحكومة	٥٠٠ »	و٥٧٨٦٢ »
الضرائب الأخرى		١٥٤٣٠٠ »
المجموع		٨١٠٠٧٥ جنيها

ومن هذا نرى أن أهم مصدر للإيراد كان الضرائب على الأراضى ، ونتبين أن إيراد الحكومة قل عما كان عليه فى أيام حكم المماليك إذ كان يبلغ حين ذاك نحو مليون جنيه مصرى .

ولم تزد الضرائب الجديدة ، على تعددها ، فى إيراد الدولة زيادة محسوسة . بل يكننا القول أنها قللت من الايرادات ، إذ أنها كانت من الدوافع التى أدت إلى ثورات الأهالى ضد الحكومة . هذه الثورات التى كلفت الفرنسيين من النفقات مايربى على الايراد الناتج من الضرائب الجديدة . وعلى هذا فقد أخطأ مديرو المالية فى استحداث الرسوم والضرائب ، وعذرهم فى هذا أنهم لم يتوصلوا لفهم نفسية أفراد الشعب فهما كافيا .

وقد كانت أهم المصروفات العامة فى هذا العهد نفقات جيش الإحتلال . وقد منع الحكومة من التفكير فى الصرف على المرافق العامة الأخرى قلة الأيراد بدرجة لا تكاد تكفى لسد حاجة جنود الجيش الفرنسى .

---

(١) اندمجت الضرائب غير المقررة (غير المباشرة) وكان مقدارها ١١٥,٧٢٥ جنيها فى الضرائب الأخرى وبمقارنة الميزانية المذكورة لسنة ١٨٠٠ بميزانية ١٧٩٩ الآتية يمكن الوصول إلى أثر نقص حصيله الضريبة فى مجموعها عندما أراد الفرنسيون ان يجمعوا كل ما يمكن جمعه من القطر المصرى .

	جنيه مصرى		
الخراج نقدا وعينا	٨٦٩,٠١٣	رسوم ايجار الأراضى	١٢٥,٦٢٩
رسوم تسجيل	٧٧,٣٧٨	عوائد مدفوعة من مشايخ البلاد	٨٧,٩٦٥
املاك اميرية	١٩,١١٣	ضرائب على اصحاب الحرف والصنائع	
رسوم الجمارك	٦٥,٠٣٤	ورسوم تمغة ومسكوكات	١٢٤,٧٨٧
	١,٣٦٩,٠١٩		

الباب الثالث

عصر محمد على

الفصل الأول

ولاية محمد على والامبراطورية المصرية

محمد على من أصل البانى ، ولد فى مدينة « قوله » سنة ١٧٦٩ ، ونشأ يتيما فرباه حاكم « قوله » وقضى شبابه مشتغلا بتجارة الدخان ، ثم أتى إلى مصر مع الحملة التركية البحرية ، التى فشلت فى إخراج الفرنسيين سنة ١٧٩٨ . وعاد إلى بلاده ثم رجع مرة أخرى مع الحملة التركية التى أخرجت الفرنسيين سنة ١٨٠١ ورقى فى هذا الأثناء إلى رتبة قائد ، ثم بقى فى مصر .

وقد رأى محمد على القوات الثلاث التى بدأت تتنازع السلطة بعد خروج الفرنسيين فعمل جهده للقضاء عليها جميعها ، والتقرب إلى الشعب المصرى ؛ إذ وجد أنه القوة الوحيدة التى يمكنها أن ترفعه إلى عرش البلاد .

وفى سنة ١٨٠٣ خرج الانجليز من مصر بناء على اتفاقهم مع الأتراك . وبقيت قوتا الأتراك والمماليك تتنازعان ، بعد أن فقد المماليك بخروج الانجليز أكبر نصير لهم . وابتدأ محمد على ينحاز للأتراك تارة ، وللمماليك تارة أخرى ويستخدم كلا من القوتين لتنفيذ أغراضه .

وقد أدى نزاع الأتراك والمماليك إلى ضعف كل من القوتين ، لاستمرار الصراع بينهما ، كما أدى إلى كره المصريين لهما لاعتداء جنودهما على الأهالى ، ونهب مساكنهم ومتاجرهم ، ولأن الأتراك والمماليك اضطروا لفرض ضرائب جديدة ثقيلة على أفراد الشعب لسد نفقات الجيش ودفع رواتب الجنود .

وكان محمد على ، أثناء ذلك ، يتحبب إلى الشعب وإلى زعمائه ، من العلماء والأعيان ، فاجتمع هؤلاء ، فى مايو سنة ١٨٠٥ ، وقرروا خلع الوالى التركى ، وتعيين محمد على والياً ، ولم يجد السلطان بداً من إجابة مطالب الشعب ، الذى كان مستعداً أن ينفذها بالقوة ، وبذلك ولى أول وال تركى بارادة المصريين .

وقد أصر الزعماء المصريون على خلع الوالى التركى لأنه رفض إجابتهم إلى ما طلبوه من أن تكون الضرائب المفروضة على الأهالى وفقا لرغباتهم ، ومن هذا نرى أن السبب الأول فى خلع الوالى (خورشيد) وتولية محمد على كان سبباً مادياً صرفا .

حقق محمد على إذن أمله فى أن يصير والياً . ولكن الطريق لم يكن معبداً أمامه : إذ قامت فى سبيله عقبات منها ، اضطراب مالية البلاد وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود ، هذا إلى عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطرا إجابة لمطالب المصريين ، كما أن المماليك اتحدوا ضده وشرعوا فى محاربته وعضدهم فى ذلك الانجليز وكان يدفعهم فى هذا رغبتهم فى احتلال البلاد بعد أن تبينوا أهميتها لمواصلاتهم الامبراطورية .

وقد توصل محمد على إلى حل للمشكلة المالية ، بأن استعان بزعماء المصريين ، من العلماء والأعيان ، على جمع ضريبة جديدة ، وكذلك راجع دفاتر الصيارف وأرغمهم على دفع ما فى ذمتهم من أموال الحكومة[1] ، فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتب الجنود المتأخرة ، وأمن بهذا من ثوراتهم التى كانت طريقتهم فى المطالبة بما لهم قبل الحكومة .

وحين أراد السلطان أن يتخلص من محمد على ، الذى بدأ يظهر نفوذه فى مصر ، بأن يعينه والياً على سلانيك ، قام العلماء ، بايعاز من محمد على ، وطلبوا من السلطان ابقاءه فى مركزه فبقى فيه ، وساعده على هذا توصله إلى رشوة الوزراء الأتراك ، التى كانت الطريقة الشائعة التى يتبعها الولاة للفوز برغباتهم .

---

(١) قدر المتأخر فى عهدة الصيارف بملغ ٤٨٠٠ كيس أى مايوازى ٢٤٠٠٠ جنيه بمعدل ٥ جنيهات لكل كيس

أما المماليك فقد أعد محمد على جيشا لمحاربتهم وساعده الحظ بموت أكبر زعمائهم ، الألفى والبرديسى ، فهزم جيوشهم واضطرهم إلى الفرار إلى الصعيد .

ولما أرادت انجلترا أن تحتل مصر ، لترغم تركيا على التخلى عن محالفة فرنسا ولتحقق أطماعها فى الشرق ، أرسلت حملة بقيادة « فريزر » احتلت الاسكندرية فى سنة ١٨٠٧ ثم أرادت أن تحتل رشيد فهزمها الأهالى ، فأرسل فريزر جيشا آخر ليحتل المدينة ، ولكن جيش محمد على هزمه عند « الحماد » بالقرب من رشيد واضطر الانجليز إلى الاتفاق على الجلاء عن البلاد .

بهذا انتهى محمد على من العقبات التى كانت تعترض طريقه ، وابتدأ يحقق برنامجه السياسى ، الذى يتلخص فى إنشاء امبراطورية مصرية عظيمة ، تخلف الامبراطورية العثمانية المضمحلة .

وكان على محمد على أن يدخل حروبا متعددة ، بجيش مصرى كبير ، لتكوين امبراطوريته ، كما كان عليه أن يحقق برنامجاً اقتصاديا عظيما يدور حول تقوية الجيش اللازم لتكوين الأمبراطورية والدفاع عنها .

الأمبراطورية المصرية

انتهز محمد على الفرص لتكوين الأمبراطورية المصرية وتوسيع رقعتها ، فخاض غمار حروب أخضع بها الحجاز والسودان واليونان ، ثم حارب السلطان وكاد يستولى على عاصمة سلطنته ولم يمنعه من تحقيق حلمه عن الأمبراطورية العظيمة إلا تدخل الدول وحرمانها إياه من ثمرة انتصاراته الخالدة .

الحرب الوهابية (١٨١١ ـ ١٨١٦)

ابتدأ محمد على حروبه ، التى كانت جزءاً من برنامجه لتكوين الأمبراطورية المصرية ، وذلك حين سيطر الوهابيون على شبه جزيرة العرب ، وهى حينئذ من الممتلكات العثمانية ، وإذ فشل السلطان فى إخضاعهم استنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسباً لرضاء السلطان وإرضاء للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين الذين هددوا طريق الحج وهدموا قبر النبى . وقد رأى

محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لآخر . كما رأى أن فى ضم شبه جزيرة العرب للممتلكات المصرية توسيعاً لحدود مصر ومنفذاً للمنتجات المصرية فى الأسواق القريبة .

وقد أنشأ محمد على أسطولا صنعت أجزاء سفنه فى بولاق . ثم أرسلت إلى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريق البحر الأحمر . واستمرت الحرب بين المصريين والوهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية أثناءها طوسون وإبراهيم ، ابنا محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الأحيان .

وفى أثناء الاستعداد للحملة رأى محمد على أن يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تآمرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعه أن ينتهز فرصة سفر الحملة المصرية إلى الحجاز ويدعو العلماء والأعيان والمماليك إلى القلعة للاحتفال بتوديع ابنه طوسون ، قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعون حتى أمر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فأفنوهم رميا بالرصاص . وبذلك تخلص منهم . وقد كانوا دائما عقبة فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحات فى الجيش والتعليم والمرافق الاقتصادية .

وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت أغراض محمد على من دخولها : إذ استولى على شبه جزيرة العرب ، وأرضى السلطان ، ونشر اسمه فى العالم الاسلامى ، وكون أول نواة للأسطول المصرى ، كما تخلص من الالبانيين .

وقد ضمت بلاد العرب إلى مصر ، وعين السلطان ابراهيم باشا حاكما عليها وصارت بذلك جزءاً من الامبراطورية المصرية ومنفذاً لجزء من منتجاتها .

حملة السودان (سنة ١٨٢٠)

وبعد أن قضى محمد على على الوهابيين ، أراد فتح السودان . وكان يدفعه فى هذا رغبته فى ضمان مياه الرى لأراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فى السودان ، والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الأراضى المزروعة . هذا إلى أن فى ضم السودان لمصر فتحا لأسواق جديدة لترويج منتجات الزراعة والصناعة المصرية وتوسيعا لنطاق المبادلة بين البلدين . وقد سمع محمد على بمناجم

الذهب السودانية فأراد استغلالها . كما رأى أنه يمكن تجنيد السودانيين واستخدامهم فى الجيش المصرى بدل الألبانيين، خصوصا وأنه كان يشفق من تجنيد المصريين لكراهيتهم للجندية ، وخوفا من تألبهم ضده ان أكرههم عليها، ولاحتياجه إليهم فى نواحى النشاط الزراعى فى مصر . هذا إلى أن السودان صار فى هذا العهد معقلا للفارين من المماليك . فكان على محمد على أن يطاردهم ويشتتهم ويقضى عليهم قضاء نهائيا .

وقد قاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فأرسل محمد على جيشين آخرين ، أحدهما بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، والآخر بقيادة صهره ، محمد بك الدفتردار .

وقد خرجت الجيوش المصرية من هذه الحرب منتصرة فضم السودان إلى مصر وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، وأصبحت البلادان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الرى فأمكن التوسع فى المشاريع الزراعية . الا أن استغلال مناجم الذهب لم ينجح وذلك لأن نفقات تعدين هذا المعدن كانت فى المناجم السودانية ، تربى على ثمنه فى السوق . ولما أراد محمد على تجنيد السودانيين لم يلائمهم الجو فلم تنجح التجربة فاضطر أن يستبدل بهم المصريين .

حرب اليونان (١٨٢٤ — ١٨٢٨)

ثار اليونانيون ضد الحكم التركى وعجزت تركيا عن قمع الثورة فطلب السلطان من محمد على معاونته على إخمادها ، وولاه فى يناير سنة ١٨٢٤ حاكما على بلاد المورة وجزيرة كريت ، وقد قبل محمد على القيام بالمهمة التى كلفه بها السلطان إذ أنه رأى أن فى ذلك فرصة لاتساع أملاكه . وتكوين الامبراطورية المصرية الكبيرة التى كان يجد فى انشائها ، وكان اخضاع الثوار فرصة للحرب فى أوروبا تظهر فيها مقدرة الجيش والأسطول المصريين . هذا إلى أن اليونانيين كانوا يشتغلون بالقرصنة فى البحر الأبيض يشجعهم فى ذلك الدول الأوروبية مما دعا إلى اضطراب الأحوال التجارية والسياسية .

أرسل محمد على جيشاً بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، وأسطولا بقيادة صهره محرم بك ، وهزم الاسطول المصرى الاسطول اليونانى . ونزل الجيش إلى المورة وابتدأ يستولى على مواقع الثوار الحصينة ، وكادت الثورة تنتهى لولا أن تدخلت الدول الأوروبية . خصوصاً وأن بعض زعماء الثوار اليونانيين عقدوا قرضاً فى لندن فى أوائل سنة ١٨٢٤ ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصية فى التدخل (١)

كان انتصار الجيش المصرى ، واستيلاء محمد على على المورة وكريت ، خطراً على الدول يمنعها من تحقيق أغراضها فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن ، وبها قررت أن تمنح اليونان الاستقلال الداخلى ، وأن تبقى لتركيا السيادة عليها فى الشئون الخارجية ، وأرسلت الدول الثلاث اسطولا إلى اليونان ، لتنفيذ المعاهدة بالقوة ، إذا رفضها السلطان وقد أوقف إبراهيم القتال انتظاراً للمفاوضة ، ولكن تركيا رفضت شروط المعاهدة .

وقد وصل اسطول الحلفاء إلى « نوارين » حيث كان الاسطول المصرى التركى راسيا ، وقد وقع سوء تفاهم بين الاسطولين أدى ألى هجوم اسطول الحلفاء وتحطيم الاسطول المصرى التركى فى ثلاث ساعات .

ورأى محمد على بعد الموقعة أنه من العبث الاستمرار على مقاومة الحلفاء فأمر ابنه ابراهيم بالجلاء عن المورة ، أما تركيا فقد أصرت على المقاومة ، ثم اضطرت أخيراً للأعتراف باستقلال اليونان استقلالا تاماً .

وكان من نتائج هذه الحرب أن ارتفع شان الجيش المصرى فى اوروبا ، بما حازه من الانتصارات وأصبح لمصر كيان دولى إذ فاوض الدول محمد على باشا دون الرجوع إلى السلطان .

---

(١) عقد القرض فى سوق لندن المالية Lombard Street وذلك من معهد (أولاد لومان وبريين) المالى Loughman Sons and O'Brien ومبلغه ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه بفائدة اسمية ٥ فى المائة يرتفع سعرها بعد السمسرة والمصروفات الأخرى إلى نحو ٥٩ فى المائة . (راجع ادورد دربو — تاريخ اليونان السياسى صفحة ٢٣١) .

حروب محمد على ضد السلطان

بدأ النزاع بين محمد على والسلطان بعد حرب اليونان إذ سحب محمد على جنوده دون اذن تركيا . وكان من نتيجة هذا أن دخلت مصر فى حروب ضد السلطان أدت إلى تدخل الدول خوفا من اتساع نفوذ محمد على وانتهى الأمر بفشل مشروع الامبراطورية المصرية .

حرب الشام الأولى (١٨٣١ — ١٨٣٣)

دخل محمد على حرب اليونان بناء على أمر السلطان ولكنه خسر فيها اسطوله وجزءاً من جيشه ، فطلب من السلطان أن يمنحه ولاية عكا[١] ، تعويضا له على هذه الخسارة ، ولكن السلطان رفض فأراد محمد على أن يستقل بالقطر المصرى تشبيها بما فعلته اليونان ، وأن يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءاً متمما لمصر إذ أنها تحميها من اغارة الأعداء من الجهة الشرقية ، هذا فوق أن فيها الأخشاب اللازمة للأسطول المصرى وأنها تصلح أن تكون سوقاً للمنتجات المصرية وموردا للمواد الأولية التى من امثلتها الحرير والزيت .

وقد قاد ابراهيم جيش مصر واستولى على عكا ، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل إلى قلب آسيا الصغرى واستولى على أطنة ثم على قونية ، بعد سحق الجيش التركى .

كان من هذا أن خافت الدول أن يستولى محمد على على القسطنطينية وينشىء فيها حكومة قوية ، تقوم مقام الحكومة التركية المضمحلة ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام[٢] بمقتضاه إلى مصر وعين ابراهيم والياً على اطنه.

---

(١) كان حاكم عكا مدينا لمحمد على بمبلغ ١١٠٫٠٠٠ جنيه توقف عن دفعها كما أصر على عدم تسليم الفلاحين المصريين الهاربين إلى ولايته والذين طلب محمد على إرجاعهم إلى مصر .

(٢) بضم الشام إلى مصر أراد محمد على أن يطبق الأنظمة الادارية والاقتصادية التى طبقها فى مصر على هذه الولاية الجديدة ومن هذه الأنظمة — كما سنرى في الفصل الخاص بها — أنشأ ديوان المشورة وتطبيق نظام الاحتكار الذى حتم به على الأهالى زراعة حاصلات معينة وقيد حريتهم فى البيع والشراء . وسار بين الأغنياء والفقراء فى تحمل عبء الضرائب .

حرب الشام الثانية (سنة ١٨٣٩)

ولكن النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فأخذا ينتهزان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم المصرى ترجع أسبابها إلى النظم الجديدة التى أدخلها ابراهيم باشا كالتجنيد الاجبارى واحتكار بعض الحاصلات التى منها الحرير ، وحرمان الأهالى من حمل السلاح .

وقد أعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة أنه خائن ، وذلك بمناسبة أنه طلب منه أن يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثياً فى أسرته ، وابتدأ الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه هزيمة شنيعة فى « نصيبين » وفى هذه الأثناء حدث أن تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الاسطول التركى عدواً لرئيس الحكومة الجديدة ، فأبحر بالاسطول إلى الاسكندرية وانضم إلى محمد على .

أصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على : إذ انتصر على جيوشها وانضم اليه اسطولها . وتدخلت الدول الأوروبية من جديد ، خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل أن عقدت انجلترا ، والروسيا ، والنمسا ، وبروسيا معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ .

وقد كان لانجلترا مصلحة تجارية فى القضاء على محمد على إذ أنها تعاقدت مع السلطان فى ١٨٣٨ على أن تكون تجارتها مع تركيا حرة ، وأن تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على ١٢ ٪

وتتلخص شروط معاهدة لندن فى ان يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته أما البلاد الأخرى فيعيدها إلى تركيا . وأن تحصل مصر على الاستقلال الداخلى على أن تدفع الجزية وتحدد جيشها وأسطولها . وأن يعامل محمد على بالقوة إذا رفض شروط المعاهدة .

ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة الظالمة ، وأخذ يعد جيشه واسطوله لحرب جديدة .

حرب الشام الثالثة (١٨٤٠)

لما رفض محمد على ماعرضته الدول وذلك بتحريض فرنسا[1] ، التى تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية . رأت هذه الدول أن تخضعه بالقوة ، فساعدت

---

(١) كانت فرنسا تعتقد ان الاسكندرية انسب منطقة لانشاء دائرة نفوذ فرنسى فى البحر الابيض

على قيام الثورة فى الشام ، وأرسلت أساطيلها لمحاصرة الشواطىء المصرية والسورية . وابتدأ الحلفاء يحتلون الثغور ، وبعد قليل سقطت عكا فى أيديهم ، ورأى محمد على أنه من العبث مقاومة الحلفاء ، فقبل المفاوضة معهم ، وأمر جيوشه بالجلاء عن سوريا وكريت وبلادالعرب . وفى أوائل سنة ١٨٤١ أصدر السلطان فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على ثم عدله بفرمان جديد .

تسوية سنة ١٨٤١

حددت العلاقة بين محمد على والسلطان بالتسوية التى صدر بها الفرمان الجديد وأهم شروطها .

(١) أن يمنح محمد على ولاية مصر وراثية وأن يكون صاحب حق الوراثة أكبر أفراد أسرته سناً

(٢) أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

(٣) أن يحدد عدد الجيش المصرى بمقدار ١٨,٠٠٠ جندى وأن يحرم محمد على من حق انشاء السفن الحربية إلا بعد موافقة السلطان .

(٤) أن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية .

(٥) أن يضم السودان إلى مصر على أن يقدم محمد على لتركيا ميزانية سنوية بايراداته ومصروفاته .

وبهذه التسوية خابت آمال محمدعلى فى انشاء الامبراطورية المصرية العظيمة . ويرجع ذلك إلى أن الدول تدخلت وحرمته ثمار انتصاراته المتعددة . وقد أدى فشل مشروع الامبراطورية المصرية إلى انهيار كل أعمال الاصلاح التى أنشأها محمد على ، إذا كان محورها جميعها هو الجيش والامبراطورية ، فلما قضى عليهما قضى عليها كلها . ولذلك ساءت حال البلاد فى أواخر أيام محمد على . واجتمع عليه ، مع هذا ، المرض والشيخوخة ، فترك حكم البلاد لابنه ابراهيم الذى عينه السلطان فى سنة ١٨٤٨ ولكنه مات فى نفس السنة .

وقد مات محمد على فى ٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ بعد حياة حافلة بالأعمال التى انهار معظمها أمام عينيه قبل موته .

الفصل الثانى

الحالة السياسية ونظام الحكم

كانت الحكومة تسير على مبادىء الحكم المطلق : إذ كانت السلطة كلها فى يد محمد على ، غير أنها تمتاز عن حكومة المماليك بأنها كانت منظمة تؤدى الغرض من وجودها ، وهو حماية الشعب ، والعمل على تحسين حاله ، بينما كانت حكومة المماليك فوضى لا نظام لها .

ومن الهيئات الحكومية فى هذا العهد « الديوان العالى » ، ويرأسه محمد على ، وينوب عنه أثناء غيابه وكيله كتخدا باشا ، ومهمة هذا الديوان النظر فى مشروعات الحكومة قبل تنفيذها ، وإبداء رأيه فيها ، والاشراف على أعمال الدواوين .

وقد كان لكل فرع من فروع الادارة الحكومية ديوان ، أشبه بالوزارة ، ينظر فى شئونه ، ويديرها . وأهم الدواوين هي ديوان الايرادات ، وديوان الجهادية ، وديوان البحرية ، وديوان المدارس ، وديوان الشئون الخارجية والتجارة المصرية ، وديوان الفابريقات . وكان على مدير كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى فى نهاية كل أسبوع تقريراً عن حالة ديوانه ، كما كان عليه أن أن يقدم كشف حساب شهرى وميزانية سنوية عن إيرادات الديوان ومصروفاته .

وألفت جمعية عامة ، تعرف بمجلس المشورة ، من مديرى الدواوين ومن بعض العلماء والأعيان برئاسة ابراهيم باشا . ومهمة هذا المجلس أن يبدى رأيه فيما يعرض عليه من مسائل التعليم ، والادارة ، والأشغال العمومية ، ورأيه استشارى غير مقيد للحكومة . ويشبه هذا المجلس لحد ما المجالس النيابية .

وفى سنة ١٨٤٧ أصدر محمد على قراراً بتأليف مجلس جديد سمى « المجلس الخصوصى برئاسة ابراهيم باشا ، وعضوية كتخدا باشا (نائب محمد على) وثلاثة آخرين من كبار الموظفين ، ويعرض على هذا المجلس ما يرى عرضه لاتخاذ قرار فيه وتنفيذه بعد موافقة محمد على .

وبارغم من وجود هذه الهيئات فان السلطة كانت كلها فى يدمحمد على ، وكان رأيه دائما هو الأعلى .

التقسيمات الادارية

تغير التقسيم الادارى عدة مرات فى أثناء حكم محمد على ، وفى بداية حكمه كان للبلاد أربعة وعشرون مديراً . ثم ضمت بعض المديريات إلى البعض الآخر حتى صارت سبع مديريات فقط منها أربع فى الوجه البحرى وثلاث فى الوجه القبلى . وفيما يلى بيانها :

مديريات الوجه البحرى :

(١) مديرية البحيرة وتشمل البحيرة والقليوبية والجيزة .
(٢) مديرية الغربية وتشمل الغربية والمنوفية .
(٣) مديرية المنصورة وتشمل الدقهلية .
(٤) مديرية الشرقية .

مديريات الوجه القبلى :

(١) مديرية الأقاليم الوسطى وتشمل بنى سويف والفيوم والمنيا .
(٢) مديرية نصف أول وجه قبلى وتشمل أسيوط وجرجا .
(٣) مديرية نصف ثان وجه قبلى وتشمل قنا واسنا .

وكان يحكم كلا من هذه المديريات مدير . وقسمت كل مديرية إلى مراكز يحكم كلا منها مأمور . وقسمت المراكز إلى قرى يحكم كلا منها شيخ يعاونه المأذون ، و (الخولى) لمسح الأراضى ، والصراف لجمع الضرائب .

أما القاهرة والأسكندرية ورشيد ودمياط والسويس ، فسميت كل منها محافظة ويحكمها محافظ .

ولم يغير محمد على من نظام القضاء الشرعى ، الذى كان موجوداً منذ عهد المماليك . غير أنه جعل لمديرى المديريات سلطة قضائية واسعة تعطيهم الحق فى الحكم بعقوبات منها الاعدام . وكان من المديرين من أسرف فى استعمال حقه القضائى واستعمله فى ظلم الأهالى وارهاقهم .

الفصل الثالث

الحالة الاجتماعية

زاد عدد سكان القطر المصرى زيادة مضطردة حتى أنه تضاعف تقريبا فى مدى نصف قرن . وترجع زيادة عدد السكان إلى زيادة الانتاج فى هذه الفترة من الزمان . والانتاج دائما هو المحور الذى تدور حوله زيادة السكان فحيثما تزداد المنتجات تتتبع زيادتها زيادة فى مجموع الأفراد التى يعيشون عليها ويمكننا أن نتبين الزيادة التدريجية فى عدد السكان بالنظر إلى الجدول الآتى :

عدد سكان القطر المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

سنه	عدد السكان	معدل الزيادة السنوى
١٨٠٠	٢٤٦٠٠٠٠	
١٨١٠	٢٤٨٦٠٠٠	٢٦٠٠
١٨٢٠	٢٥٣٢٠٠٠	٤٦٠٠
١٨٣٠	٣١١١٠٠٠	٥٧٩٠٠
١٨٤٠	٣٩٠٦٠٠٠	٧٩٥٠٠
١٨٤٦	٤٣٤٦٠٠٠	٧٣٣٣٣

إزداد عدد السكان إذن بين سنتى ١٨٠٠ و ١٨٤٦ بمقدار ١٨٨٦٠٠٠ نسمة وبعد سنة ١٨٢٠ ، حين ابتدأ محمد على فى تنفيذ مشاريعه الاقتصادية العظيمة ، أصبح معدل الزيادة السنوية حوالى ٧٠٠٠٠ نسمة بينما كان قبل ذلك لا يزيد على ٨٨٠٠ نسمة . ومن هذا نرى أثر زيادة الانتاج ـ التى سنفرد لها فصولا خاصه ـ فى زيادة عدد السكان .

وقد كان السكان ، فى عهد الحكم العثمانى ، ينقسمون إلى ثلاثة طبقات هى طبقة العثمانيين وطبقة المماليك وطبقة المصريين ؛ إلا أنه فى أيام محمد على أصبح معظم السكان يعتبرون أنفسهم مصريين ، وذلك لأن الذين كانوا من أصل تركى أو أجنبى ، والذين كانوا يساعدون محمد على فى الحكم ، أصبحوا يعتبرون مصر

وطناً ثانياً لهم ، خصوصاً بعد أن اضطروا للعمل فى الجيش المصرى ضد بلادهم الأصلية . وأما المماليك فقد قضى على ما كان لهم من السلطة تشتيت الفرنسيين لهم أثناء الحملة الفرنسية ، ونزاعهم الدائم مع الأتراك ، وانقسامهم على أنفسهم بعد خروج الحملة ، حتى قضى على امرائهم القضاء الأخير فى مذبحة القلعة .

وقد أثر فى تطور الهيئة الاجتماعية ، فى مصر فى هذا العصر ، تكوين الجيش المصرى ، وتطور أنظمة التعليم .

الجيش :

كانت فكرة محمد على ، فى تكوين الامبراطورية المصرية العظيمة ، تستلزم جيشاً كبيراً ، لتكوين هذه الأمبراطورية والدفاع عنها . وقد استدعى تكوين الجيش ، واصلاح نظامه ، تنفيذ مشروعات اصلاحية كثيرة أخرى ، فى التعليم ، والشئون الاقتصادية ، كان يقصد منها جميعها مد هذا الجيش بالرجال والمال اللازمين له .

وحين تولى محمد على حكم البلاد ، كان الجيش يتكون من عناصر غير مصرية كالألبانيين والأرناؤوط . وكان الجنود يقاتلون على حسب أهوائهم ، أى بغير نظام عسكرى معين ، وقد تأكد محمد على أن مثل هذا الجيش لا يصلح لتكوين أمبراطوريته والدفاع عنها ، ففكر أن يدخل عليه الأنظمة الحديثة ، إلا أن الجنود عارضوا معارضة شديدة فى قبول هذه الأنظمة الحديثة ، فما كان من محمد على إلا أن عمل على تشتيتهم فى حروبه المختلفة فى بلاد العرب والسودان .

واستعان محمد على فى تكوين الجيش الجديد بضابط فرنسى هو الكولونيل سيف (سليمان باشا) . وبدأ سيف بتكوين الضباط ، فأسس مدرسة حربية فى أسوان ، جمع فيها خمسمائة من أولاد المماليك الذين كانوا فى خدمة محمد على ، واستمر فى تدريبهم ثلاث سنوات . ولما انتهى محمد على من أمر تكوين الضباط فكر فى جمع جنود جديدة من عناصر غير عناصر الجيش القديم ، فجمع ثلاثين الفاً من السودانيين ، وكان ذلك بعد أن فتح السودان ، وابتدأ الضباط يدربونهم غير أن هؤلاء الجنود ، لم تتحمل أجسامهم البرد ، فمات عدد كبير منهم .

ولما فشلت تجربة تجنيد السودانيين ، صمم « محمد على » على تجنيد المصريين أنفسهم . غير أنه لاقى فى ذلك صعوبات كثيرة ، لأن المصريين لم يألفوا الجندية فكان الكثيرون منهم يهاجرون إلى بلاد الشام ، أو بلاد العرب ، أو يوقعون الأذى بصرهم أو جسامهم ، ليتهربوا من التجنيد . إلا أنه مع الأيام اطمأن المصريون الى الجندية وتكون منهم جيش كبير حاز انتصارات باهرة وضارع أكبر جيوش العالم فى هذا الحين .

وقد اهتم محمد على بانشاء أسطول ليساعد الجيش أثناء حروبه . وابتدأ بانشاء أسطول البحر الأحمر ، قبل الحرب الوهابية لنقل الجنود الى بلاد العرب ، واشترى عدة سفن من مرسيليا وتريستا والبندقية ، قبل حرب اليونان ، لتكوين أسطول البحر الأبيض الذى قضى عليه الحلفاء فى نوارين .

وفيما يلى إحصاء عن حالة الجيش والبحرية فى سنة ١٨٣٧

الجيش المصرى والبحرية المصرية فى سنة ١٨٣٧

القوة البرية			القوة البحرية		
ضباط	جنود	النوع	ضباط	بحارة	المعدات
٥٦٤١	١٧٤٠٣٩	مشاة	٢٠٣	١٤٨٤٠	٦٨ سفينة و ٩٥٠
٢٩٤	٣٨٨٠٨	فرسان			مدفعا و ٤ طرادات،
٣٢٤	٤٧٣٦	مدفعية			١٤٤ نقالة
٧١		أركان حرب			
٦٣٣٠	٢١٧٥٨٣	المجموع	٢٠٣	١٤٨٤٠	المجموع

وكان مجموع القوتين ، البرية والبحرية ، فى هذه السنة[1] ٢٥١٩١٨ ويدخل ضمن هذا العدد الأطباء والصيادلة والممرضون ومن اليهم .

وقد كان من آثار تكوين الجيش المصرى تقوية الروح الوطنية ، إذ اجتمع فى الجيش جنود ، من أديان مختلفة ، يدافعون عن شىء واحد هو بلادهم ، فابتدأت العصبية القومية تحل محل العصبية الدينية . وبدخول الفلاح فى الجيش

(١) أمين سامي باشا (تقويم النيل) الجزء الثاني

وعمله فيه جنديا يدافع عن بلاده ، خرج من عزلته ، التى بقى فيها دهورا طويله ، خاضعا لظلم الحكام ، ذليلا ، مستكينا ، لا يعرف غير أن يعمل فى أرضه ويزرع ، ويدفع مايطلب منه ، ويتقبل أنواع الظلم والقسوة والتعذيب كأنما هى من طبيعة حياته ، لا يملك لها تبديلا .

وقد سخرت جميع قوى البلد الانتاجية فى خدمة الجيش فاستدعى ذلك انقلابات عظيمه فى أنظمة الزراعة والصناعة والتجارة . ولهذه الانقلابات أثرها فى الأنظمة الاجتماعية التى سادت فى هذا العهد .

* التعليم :

وكما كان للجيش أثره ، فى تطور الحياة الاجتماعية ، كذلك كان للتعليم . وقد تولى محمد على حكم مصر فى وقت كانت على حالة يرثى لها من الجهل ، فلم يكن فى البلاد من معاهد التعليم ، غير الأزهر وبعض المعاهد الأولية . وقد انحطت قيمة الأزهر كثيرا أثناء العهد العثمانى . وقد خاف محمد على من الشروع فى إصلاحه ، لما كان من الضرورى أن يلقاه من معارضة العلماء وجمهور الشعب الذى كان يعتقد أن فى المساس بأنظمة الأزهر مساسا بالأنظمة الدينية .

لهذا اضطر محمد على الى انشاء نوع جديد من التعليم فى المدارس . ولكن المصريين لم يقبلوا على التعليم الجديد ، مع أنه كان مجانيا ، ومع أن التلاميذ كانوا يحصلون على مرتبات شهرية ؛ وما ذلك الا لأن التعليم كان يقود الى الخدمة العسكرية التى كان الشعب يكرهها .

والذى دعا محمد على الى الاهتمام بأمر التعليم ، هو اهتمامه بتكوين الجيش الذى كان يحتاج لكثير من المتعلمين ، كالضباط والأطباء والمهندسين والصيادلة ومن اليهم ، وقد أسس محمد على كثيرا من المدارس الابتدائية (المبتديان) والثانوية (التجهيزية) ، والخصوصية ، والعالية ، منها مدرسة الطب ، ومدرسة الهندسة ، ومدرسة الفنون والصناعات ، ومدرسة الألسن ، ومدرسة الصيدلة ، وكان النابهون من الطلبة يرسلون إلى فرنسا وانجلترا ، لاتمام دراستهم ، وقد أسس ديوان المدارس للاشراف على حركة التعليم وأنشئت المطبعة الأميرية لطبع الكتب اللازمة للحركة التعليمية الجديدة .

وبانتشار التعليم أمكن تغذية الجيش بما يلزم له من المتعلمين . وكان أن نبغ كثير منهم فاشتركوا فى أدارة الحكومة ؛ وحلوا فيها محل العناصر الأجنبية ؛ وقد نافست المعاهد الجديدة الأزهر وقضت على نفوذ علمائه ومكانتهم لأن علومهم لم تعد تؤهلهم للاشتراك فى مناصب الحكومة والجيش .

وقد أثر تكوين الجيش وذيوع التعليم العصرى فى تعديل الطبقات التى تتألف منها الهيئة الاجتماعية، ويمكن أن نميز من بينها طبقتين : طبقة الحكام وطبقة الشعب .

أولا : طبقة الحكام

كان محمد على أجنبيا . وكذلك كان بعض معاونيه فى الحكم ؛ ولكن حروبهم ضد بلادهم الأصلية جعلتهم يعتبرون مصر وطنهم الثانى فتمصروا واندمجوا فى المصريين .

وكانت هناك فئة من الحكام مصرية صميمة وهذه تتكون من المصريين المتخرجين فى المدارس التى أنشأها محمد على ، والبعثات العلمية .

وطبقة الحكام كانت هى الطبقة الممتازة من حيث درجة تعليمها ومستوى معيشتها ومقدار نفوذها فى البلاد غير أن أفراد هذه الطبقة كانوا قليلى العدد ؛ وعلى هذا فاذا أردنا أن نصدر حكما صحيحا على الحالة الاجتماعية فى هذا العهد فيجب أن يكون أساس حكمنا حالة طبقة الشعب .

ثانيا : طبقة الشعب

كان الشعب يتكون من المصريين ، من العلماء ومنتجى الثروة الزراعية والصناعية والتجارية .

فأما العلماء فقد كان لهم شأن فى الحياة الاجتماعية فى عهد أمراء المماليك ، والحملة الفرنسية إذ كانوا يتمتعون ببعض المعرفة ، المحروم منها بقية الأهالى ، كما كانوا يتمتعون بالثروة ، بتنظرهم على أراضى الوقف ، التى كانوا يستغلونها لحسابهم . ولكن حالتهم تبدلت في أيام محمد على ، إذ قل نفوذهم ، وتضاءلت منزلتهم . ويرجع ذلك إلى أن الأزهر بقى على نظامه القديم ، فلم يكن للعلماء المتخرجين فيه فرصة للاشتراك فى الإدارة أو الحروب التى تتطلب علوما أخرى

غير العلوم الدينية . وقد تحول احترام الأهالى إلى المتخرجين فى المدارس الجديدة الذين أخذوا يتولون مراكز الحكم وأهم مناصب الحكومة .

وبالرغم من زيادة الانتاج الزراعى زيادة عظيمة ، فان حالة الفلاح تأخرت عنها فى أيام المماليك ، إذ أن سياسة محمد على الزراعية حرمت الفلاح من ثمرة مجهوده ، وكان الفلاحون مرهقين بالضرائب معرضين لاستبداد الحكام ، مما دعا الكثيرين منهم إلى الهجرة من قراهم ، فرارا من الضرائب ، ومن طرق القسوة التى كانت تتبع فى تحصيلها ، حتى أدى هذا إلى خراب قرى عديدة . وقد استعملت الحكومة الظلم والقسوة فى ارجاع المهاجرين إلى القرى التى هاجروا منها . وإذا علمنا شدة حرص المصرى على البقاء فى مسقط رأسه ، أمكننا أن نتصور نوع المظالم التى كان يتعرض لها حتى تدفعه للهجرة من قريته إلى قرية أخرى ، أو من مصر إلى البلاد القريبة ، كالشام أو بلاد العرب .

وقد أقام محمد على مصانع كبيرة كانت كلها احتكارا للحكومة وكان يعمل فى هذه المصانع عمال مصريون ، بلغوا درجة عظيمة من المهارة ، غير أنهم لم يكونوا يتمتعون بأكثر من الأجور العادية القليلة . وبقيام المصانع الكبيرة قضى على المصانع الصغيرة ، فساءت حالة أرباب الحرف ، عما كانت عليه فى أى عهد مضى واضطر الكثيرون منهم إلى الاشتغال بالزراعة .

وباحتكار محمد علي للتجارة ساءت حال طبقة التجار ، إذ فقدوا مورد ثروتهم الذى كان يدر عليهم كثيراً من الأرباح ، فيما سبق ذلك من العهود .

من ذلك نرى أنه بالرغم من تقدم موارد الثروة ، الزراعية والصناعية والتجارية ، فقد ساءت حالة المشتغلين بالزراعة والصناعة والتجارة ، وهم غالبية أفراد الشعب . ويرجع ذلك إلى أن الحكومة كانت تستولى على أرباح هذه الحرف ، تبعا لسياسة الاحتكار ، أو الاشتراكية الحكومية ، التى كانت محور سياسة محمد على الاقتصادية ، والتى كانت مسخرة فى خدمة أغراض الجيش وتكوين الأمبراطورية . أما النظر فى حالة أفراد الشعب فقد أرجىء حتى يتم تكوين الأمبراطورية التى حال دون تكوينها تدخل الدول . وبذلك وجهت جهود الشعب الانتاجية مدة طويلة ، نحو حلم لم يمكن تحقيقه .

الفصل الرابع

الحالة الاقتصادية

قلنا أن المحور ، الذى كانت تدور حوله سياسة محمد على ، هو تكوين امبراطورية مصرية عظيمة ، تحل محل الامبراطورية العثمانية المضمحلة . وقد اقتضى السعى فى تكوين هذه الامبراطورية تحقيق برامج واسعة تناولت الحياة المصرية بتغييرات ، بعيدة المدى ، فى مظاهرها السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية .

وتنبنى سياسة محمد على الاقتصادية على أمرين مهمين : أولهما تحقيق الاستقلال الاقتصادى للبلاد ، وثانيهما اتباع مذهب الاشتراكية الحكومية (أو نظام الاحتكار) فى تنفيذ مشروع الاستقلال الاقتصادى ، وفيما يلى سوف نعرض الدوافع التى حدت بمحمد على إلى التفكير فى استقلال مصر اقتصادياً ، وإلى اتباع طريقة الاشتراكية الحكومية فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

اولا : الاستقلال الاقتصادى

نعنى بالاستقلال الاقتصادى أن تعتمد البلاد على نفسها فى الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، أى ألا تعتمد على البلاد الأجنبية فيما يلزمها من المحاصيل الزراعية أو الصناعية أو فى نقل الصادرات والواردات إلا فى أحوال الضرورة القصوى .

والاستقلال الاقتصادى على طرفى نقيض مع التخصص . والتخصص هو أن يوجه البلد جهوده الانتاجية إلى فرع الانتاج الذى يعتبر أكثر من غيره ملاءمة لظروفه الطبيعية . ولا جدال فى أن التخصص ، وتوسيع نطاق المبادلة الدولية ، يدعوان إلى زيادة انتاج كل قطر على حدة ، وبالتالى إلى زيادة الانتاج العالمى . كما أن الاستقلال الاقتصادى يقلل من انتاج القطر ، ويضيق نطاق المبادلة الدولية ، ويقلل من الانتاج العالمى .

ومع هذا فانا نجد من بعض البلاد نزوعاً إلى الاستقلال الاقتصادى يدفعها إليه أحد أمرين .

(١) فاما أن تفيض جهود أفرادها عما يلزم للعمل فى الحرفة التى تخصصت فيها ، فيتعطل فيها بعض العمال ، ويضطرها هذا إلى إيجاد ميادين جديدة للعمل الفائض ، وذلك بتهيئة الظروف لقيام فرع جديد من فروع الانتاج . والوسيلة الشائعة فى تحقيق هذا هى فرض ضريبة عالية على نوع من الواردات يراد انتاج مثيل له فى داخل البلد .

(٢) واما أن يكون من المنتظر الدخول فى حروب مع الدول الأخرى ، يكون من نتيجتها قطع العلاقات التجارية وتحرج الحالة الاقتصادية . مما يستدعى تفكير البلد فى إعداد العدة للمستقبل بالعمل على أن يكفى نفسه ، بما يلزم لأفراد الشعب ولمعدات الجيش ، من الموارد المحلية .

تفسير مشروع محمد على فى الاستقلال الاقتصادى :

جعلت الظروف الطبيعية من مصر بلداً زراعيا . ومن مصلحتها أن تتخصص فى الزراعة التى تعتبر أكثر الحرف ملاءمة لها . وعلى هذا فلا يصح توجيهها إلى الاستقلال الاقتصادى إلا فى احدى حالتين :

(١) حين يتعطل بعض العمال الزراعيين فلا يجدون لأنفسهم محلا فى الأعمال الزراعية . وهذا يقتضى توجيه العمل الفائض وجهات أخرى غير الوجة الزراعية بأن تعمل الحكومة مثلا على تشجيع الصناعة ، التى تعتبر ظروف مصر الطبيعية أقل ملاءمة لها . وقد قلنا أن هذه الظروف تجعل الزراعة أنسب الحرف لمجموع السكان .

(٢) إذا كان من المحتمل أن تدخل مصر فى حروب مع الدول الأجنبية التى تتعامل معها بالتجارة ، ويعوز البلاد ما يلزم لها من السلع العادية أو من معدات الحروب كالأسلحة والذخائر وما إليهما .

وعلى ضوء الاعتبارين السابقين يمكننا أن نفسر نزوع محمد على إلى الاستقلال الاقتصادى :

فى هذا العصر كان عدد السكان قليلا بالنسبة لمساحة الأراضى المزروعة ويمكننا أن نتبين هذا من الاحصائية الآتية :

السنة	عدد السكان	مساحة الأراضى المزروعة	نسبة السكان للمساحة المزروعة
١٨٢٠	٢ر٥٣٢ر٠٠٠	٢ر٠٣١ر٩٠٥	حوالى شخص واحد لكل فدان
١٨٤٠	٣ر٩٠٦ر٠٠٠	٣ر٨٥٦ر٦٢٢	» » » »

كان يخص كل فدان من الاراضى المزروعة إذن ، شخص واحد . وليست هذه نسبة كبيرة ، إذ قد بلغت كثافة السكان فى الأراضى الزراعية نسبة أكبر من هذه بكثير . وفى مديرية المنوفية ، وهى أكثر المديريات من حيث كثافة السكان ، يخص كل فدان من الأرض المزروعة نحو ثلاثة أشخاص فى الوقت الحاضر .

كان من الممكن إذن أن توجه جهود معظم المصريين إلى الزراعة . كما أنه كان من الممكن إصلاح كثير من الأراضى البور ، وجعلهما قابلة للزراعة . وعلى هذا نرى أن مشروع الاستقلال الاقتصادى لم يكن ضرورياً من هذه الوجهة إذ لم يتعطل العمال الزراعيون ، بل على العكس كان من الممكن استنفاذ جهود ملايين أخرى من السكان فى الأعمال الزراعية .

وإذا استبعدنا أن يكون ضيق الأراضى الزراعية بسكانها هو الذى حدا بمحمد على أن يفكر فى استقلال البلاد الاقتصادى نرى أن دافعه فى هذا هو رغبته فى تنفيذ مشروعه عن الامبراطورية المصرية .

أراد محمد على أن ينشىء امبراطورية متسعة الاطراف ، وإنشاء مثل هذه الامبراطورية يجعل من أجزائها منفذا لتصريف المنتجات المصرية ، الزراعية والصناعية الفائضة ، كما يجعل منها وحدة اقتصادية قادرة على كفاية حاجاتها بنفسها .

وقد اقتضى مشروع إنشاء الامبراطورية التفكير فى تكوين جيش عظيم ومثل هذا الجيش الكبير لا يجب أن يعتمد فيما يلزمه من المعدات والأسلحة والذخائر على دول أجنبية . هذا إلى أن توسيع رقعة الممتلكات المصرية لم يكن ممكناً دون الدخول فى حروب متعددة قد تقطع العلاقات التجارية الدولية فتصبح مهمة الجيش من الصعوبة بمكان عظيم اذا كان يعتمد فى سد حاجاته على موارد أجنبية .

من هذا نتبين فى وضوح : أن «محمد على» اضطر الاستقلال بالبلد استقلالا اقتصادياً ، وأن دافعه فى هذا رغبته فى الاستقلال بمصر وتوسيع ممتلكاتها أو إنشاء امبراطورية مصرية متسعة الأطراف .

ثانيا : الاشتراكية الحكومية

ترمى جميع الأنظمة الاقتصادية ، فى أى زمان ومكان ، إلى سد المطالب الشعبية على أكمل وجه ويقتضى هذا إنتاج وتوزيع أقصى وأنسب ما يمكن نتاجه وتوزيعه من السلع والخدمات ، وذلك بأقل ما يمكن بذله من الجهود والتضحيات الانسانية . وموارد الانتاج التى يمكن استغلالها فى زمان ومكان معينين ، تتوقف على عاملين محدودين : أولهما الموارد الطبيعية المادية ، وثانيهما مقدرة الانسان على استغلال هذه الموارد ، ومبادلة منتجاتها وتوزيعها واستهلاكها.

ومع اتفاق جميع المذاهب الاقتصادية فى الغرض الذى ترمى إليه ، فان هذه المذاهب تختلف إختلافا بينا فى الوسائل التى تتبعها للوصول إلى هذا الغرض . وسوف نميز هنا بين نظامين ، يعتبران على طرفى نقيض من حيث الأساليب التي يتبعانها ونعنى بهذين النظامين : نظام الفردية ونظام الاشتراكية .

يقول أشياع « الفردية » إن هناك قوة طبيعية ، ويداً خفية ، تعملان على توجيه القوى الاقتصادية إلى أقوم سبيل : وإن الافراد ، بجريهم وراء صالحهم الشخصى ، يعملون فى الوقت نفسه للصالح العام . وإنه بترك الجهود الفردية تعمل عملها . فى ميدان تسود فيه المنافسة الحرة ، يحصل المستهلكون على أقصى وأصلح ما يمكن انتاجه وتوزيعه من السلع والخدمات ، وذلك بأقل النفقات والتضحيات .

أما الاشتراكية فلا تعترف بكفاية النظام الفردى ، ولا تعتقد أنه يحقق الغرض الذى يسعى إلى تحقيقه . وطريقها إلى غرضها هو سيطرة الحكومة على جميع عوامل الانتاج ، وعلى أنظمة النقد والائتمان . ويقتضى هذا ملكية الدولة للأراضى وموارد الثروة الطبيعية الأخرى ، ورأس المال . وقد يسمح

بالملكية الفردية فى السلع المعدة للاستهلاك وفى المدخرات .

وتوجد بين نظامى الفردية والاشتراكية أنظمة أخرى ، أهمها فى موضوعنا هذا ، نظام الاشتراكية الحكومية ومعناه استبدال الملكية العامة بالملكية الخاصة فى بعض الحالات ، على أن تبقى الملكية الفردية والمصلحة الذاتية أساساً للحياة الاقتصادية فى معظم مظاهرها .

ولسنا هنا فى مقام المفاضلة بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، وإنما عرضنا بعضها عرضاً سريعاً ، نشرح على ضوئه سياسة محمد على الاقتصادية ونتبين مكانها بين هذه الأنظمة .

أراد محمد على أن يستقل بمصر استقلالا اقتصادياً ، وذلك بإقامة الصناعة إلى جانب الزراعة ، وإنشاء اسطول تجارى لكفاية حاجة تجارة الصادرات والواردات ، وكان فى مقدوره أن يصل إلى غرضه بالاعتماد على الجهود الفردية والمنافسة الحرة ؛ على أن يستعين فى توجيه البلاد إلى ما قصده من الاستقلال الاقتصادى باتباع السياسة التجارية (١) الملائمة ، وتشجيع فروع الانتاج الجديدة باعطاء الاعانات المالية وترقية التعليم الصناعى والتجارى وما إلى ذلك .

إلا أن « محمد على » اتبع نظام الاشتراكية الحكومية ، لتنفيذ برنامجه الاقتصادى ، بأن احتكر الزراعة والصناعة والتجارة . وصار هو الزارع والصانع والتاجر الوحيد فى البلاد . وعادت إلى الحكومة أرباح الانتاج فى فروعه المختلفة

وقد التجأ محمد على إلى هذا النظام للأسباب التالية :

(١) أراد أن يحقق الاستقلال الاقتصادى واقتضى شروعه فى هذا القيام بانقلابات فى الأنظمة الزراعية والصناعية والتجارية . فأما الزراعة فكان من الواجب تغيير أساليبها العتيقة باستعمال الآلات الحديثة والبذور الجيدة وزراعة المحاصيل الجديدة وإقامة نظام الرى الدائم . وأما فى الصناعة فكان ينبغى إدخال

---

(١) السياسة التجارية هى السياسة التى تتبعها الحكومة إزاء الصادرات والواردات من حيث فرض الضرائب — خفيفة كانت أو ثقيلة — عليها أو إعفائها منها — وفرض ضريبة عالية على سلعة من الواردات له أثره فى رفع أسعار هذه السلعة فى السوق المحلية وتشجيع المنتجين المحليين على انتاجها . . . راجع W . Smart : (Theory of Value)

لمصانع الكبيرة الذى بدأ يشيع فى أوربا فى هذا الحين ، بدل المصانع الصغيرة التى كانت لا تزال سائدة فى مصر ، هذا فضلا عن ضرورة إنشاء صناعات جديدة لانتاج ما تحتاجه البلاد من المنتجات الصناعية . أما التجارة فكان يسيطر عليها نفر من الأجانب فكان على الحكومة أن تعمل على تقليل نفوذهم باحتكار هذه الحرفة ، وبيع حاصلات البلاد بالجملة فى الأسواق الأجنبية والحصول من بيعها على أكثر الأثمان ارتفاعا .

(٢) كان المصريون مستمسكين بالأساليب القديمة فى شئون الزراعة والصناعة والتجارة . وهذه نتيجة طبيعية للركود الاقتصادى الذى انتاب البلاد خلال العصور السابقة الطويلة ، ولم يكن من السهل على « محمد على » أن يحول أفراد الشعب عما درجوا عليه وذلك بأن يتركهم أحراراً ويقتصر على إرشادهم وتهيئة الظروف الملائمة لنواحى الانتاج الجديدة .

(٣) لم يكن فى ترك المشروعات الاقتصادية للمجهودات الفردية دافع للمصريين إلى المساهمة فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى ارتآه محمد على . ولو تركت هذه المشروعات لأقبل عليها الأجانب وسيطروا على كثير من مرافق البلاد . خصوصاً وأن هؤلاء الأجانب كانوا ينتهزون الفرص للسيطرة على المرافق الصناعية والتجارية فى بلاد الشرق الأدنى .

(٤) كان إنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة وما إليها من معدات الجيش ضرورياً . ويقتضى إنشاء مثل هذه المصانع والانفاق عليها نفقات طائلة إذ أن ظروف البلاد وثروتها الطبيعية لا تساعدان كثيراً على نجاح الصناعات الحربية . ولم تكن موارد البلاد المالية تسمح بالانفاق على هذه الصناعات فكان احتكار الزراعة والصناعة والتجارة ضرورياً لزيادة الموارد المالية حتى يمكن أن تغطى أرباح الانتاج فى ناحية خسارته فى ناحية أخرى .

كان على محمد على إذن أن يقوم بنفسه بالعمل على تنفيذ التطور الجديد فى الشئون الاقتصادية وإقامة الصناعات الخاصة بالحروب ومعداتها . وكان من ذلك أن احتكرت الحكومة الانتاج واستعملت أساليب الاشتراكية الحكومية .

الفصل الخامس

حالة الزراعة

كانت الزراعة دائماً أهم موارد الثروة المصرية ، وقد اعتنى محمد على بأمر الزراعة وأدخل على أنظمة الرى وطرق استغلال الأراضى تغييرات عدة ، وذلك ليزيد من موارد المالية العامة إذ أن أهم مورد لدخل الحكومة المصرية من قديم الزمن كان الضريبة التى تفرض على الأراضى الزراعية .

منشآت الرى :

لما كانت الأراضى المصرية تعتمد فى ريها على مياه النيل كانت حالة الزراعة تتوقف إلى حد كبير على السياسة المائية للبلاد . وقد اعتنى محمد على بحفر الترع وإنشاء القناطر وإقامة الجسور لتنظيم مياه الرى وتوسيع مساحة الأراضى المزروعة وتحويل جزء من الأراضى التى تروى بالحياض إلى أراض تروى رياً دائما[1] ومن المنشآت التى أقامها لتحقيق سياسته ما يلى :

أولا — إغلاق سد أبى قير ، وكان قد نسفه الجيش الإنجليزى فى أثناء الحملة الفرنسية ليشلوا بذلك حركة نابليون وجيوشه ويعزلوا مدينة الإسكندرية باغراق مديرية البحيرة حوالى بحيرة مريوط ، فلما قطعوا السد اندفعت مياه البحر فى خليج الاسكندرية ، وهو الذى سمى فيما بعد بترعة المحمودية ، وبذلك تيسر لمحمد على إصلاح ما تلفته مياه البحر حتى بلدة حوش عيسى ، وقد تطلب ذلك مجهود سنوات عدة ، ويعتبر هذا السد عظيم الأهمية حيث قد بلغ طوله ١٢٤٣ مترا وسمكه خمسة أمتار

(١) كان علماء الفرنسيين الذين خدموا محمد على باخلاص يعلمون ما قاله نابليون « لو وجدت ما يكفى من الوقت فانى سأقوم بأعمال فى الرى يمكن بواسطتها الاستفادة بكل ماء النيل فلا تصب منه نقطة فى البحر إلا بعد أن تستخدم فى رى الأرض وتغذيتها » فعملوا فى خدمة محمد علي على تنظيم مياه النيل بادخارها والتحكم فى توزيعها بمختلف الوسائل الفنية .

ثانيا — سد ترعة الفرعونية : وهى ترعة كانت تمر بمنوف وتصل بين فرعى رشيد ودمياط ، وكان الغرض منها تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط ، حين ترتفع المياه فى الفرع الثانى عنها فى الفرع الأول . ولكن الأراضى الواقعة على فرع دمياط كان يصيبها من ذلك ضرر كبير ، إذ أن مياه هذا الفرع كانت تقل لدرجة تسمح بدخول ماء البحر إلى مجرى النيل ، فتفسد الأراضى وعلى الأخص فى الجهات الواقعة شمال المنصورة . وقد سد محمد على هذه الترعة ، وعمل على مد مديرية البحيرة — التى كانت تستفيد منها — بالمياه بمشروعات الرى الأخرى .

ثالثا — ترعة المحمودية : كانت مياه النيل تصل قديما إلى الاسكندرية بواسطة ترعة الاسكندرية إلا أن هذه الترعة طمرتها الرمال لإهمالها ، فأنشأ محمد على ترعة المحمودية بدلا منها ، وقد أفادت هذه الترعة الأراضى التى تمر بها فى مديرية البحيرة فائدة عظيمة فوق أنها أصبحت طريقاً من أهم طرق الملاحة الداخلية فى البلاد .

رابعاً — الترع الأخرى والجسور : وقد حفرت ترع كثيرة لا يقل عددها عن عشرين ترعة منها خمس فى الوجه القبلى والباقية فى الوجه البحرى ، كذلك أنشئت كثير من الجسور على شاطىء النيل لمنع طغيان مائه على الأراضى المجاورة لها ، وعلى الأخص فى أيام الفيضان ، وأنشئت على الترع قناطر عديدة ، لا تقل فى مجموعها عن ثلاثين قنطرة (١) ، وذلك لضبط مياه الرى وتسهيل الانتفاع بها وتوزيعها على الأراضى ، وهذا فضلا عن البدء فى إنشاء القناطر الخيرية على رأس الدلتا ، لتنظيم الرى الدائم فى الوجه البحرى .

خامساً — القناطر الخيرية : كان إنشاء القناطر الخيرية على رأس الدلتا يراد منه ضبط مياه النهر للاستفادة منها فى وقت انخفاض النيل حين يحتاج القطن ، الذى صار من أهم المحاصيل ، للرى وقد أنشئت ثلاث ترع كبيرة تخرج من النيل عند القناطر لتوصيل المياه إلى أراضى الدلتا ، وتسمى هذه الترع الرياحات .

---

(١) أغلق فم الدبة عند بحيرة المنزلة وقوى جسر قشيشة الذى أقامه فرعون مصر مينا الأول ، وعمر ترعة الوادى بمديرية الشرقية فساعدت على غرس أشجار التوت لتربية دود القز .

وتقفل القناطر أثناء انخفاض النيل ثم تحول المياه كلها إلى أحد الرياحات ، فاذا تم رى الأراضى التى على جانبه حجزت عنه المياه ثم حولت إلى رياح آخر ، وهكذا على التوالى . وقد احتفل محمد على بوضع الحجر الاساسى للقناطر الخيرية فى اواخر أيام حكمه (فى سنة ١٨٤٧) ولكن المشروع سار ببطء ولم يتم إلا فى أيام سعيد وذلك نظرا للركود الذى أصاب أحوال البلاد السياسية والاقتصادية .

وقد استعان محمد على فى مشروعات الرى بالكثير من المهندسين الفرنسيين منهم المسيو « لينان » الذى وضع التصميم الأول للقناطر الخيرية ، والمسيو « موجيل » الذى بنيت القناطر تبعاً للتصميم الذى قدمه بعد ذلك .

وكان حفر الترع ، وإقامة الجسور والقناطر ، وغيرها من الأعمال العامة ، يتم عن طريق السخرة ، أى تسخير الأهالى للعمل بالرغم منهم وبدون إعطائهم أجوراً على عملهم . وهذا النظام يعتبر نظاماً ظالماً جدا ، إذ أنه فوق سوء معاملة الأهالى ، وقلة تغذيتهم ؛ فانهم كانوا يجهدون فى العمل بدرجة لايمكنهم احتمالها ، ويكفى أن نضرب لذلك مثلا واحداً يلقى ضوءاً على هذا النظام ، بأن نعرض لطريقة العمل فى ترعة المحمودية : عمل فى حفر هذه الترعة حوالى ٣١٣٠٠٠ عامل من أنحاء البلاد المختلفة ، وكانت ساعات العمل لا تقل فى المتوسط عن اثنتى عشرة ساعة يوميا ، وقد مات من هؤلاء العمال حوالى ١٢٠٠٠ عامل فى مدى عشرة أشهر . وكان ذلك نتيجة الاجهاد فى العمل ، مع قلة التغذية وإهمال الحالة الصحية .

نظام الملكية :

لما أراد محمد على أن يستقل بالبلاد اقتصاديا رأى أن أصلح وسيلة لذلك هى اتباع أساليب الاشتراكية الحكومية (١) . واقتضى هذا أن تسيطر الحكومة على الأراضى سيطرة تامة : بان يكون لها حق ملكيتها وحقوق استثمارها والانتفاع بها . ولما كانت ملكية الأرض منذ القدم من حق الحكومة كان على محمد على أن يلغى نظام الالتزام ويعدل نظام الوقف حتى تعود اليه حقوق الاستثمار والانتفاع التى كان يتمتع بها الملتزمون ونظار الوقف للانظمة الشائعة أثناء حكومة أمراء المماليك .

(١) راجع الفصل السابق

وقد ابتدا محمد على بهد لإلغاء نظام الالتزام : فبعد أن صادر دوائر التزام أمراء المماليك ، الذين شردهم أو قضى عليهم فى مذبحة القلعة ، طلب من بقية الملتزمين أن يقدموا تقديرات لمايحصلون عليه من دوائر التزامهم ، وهذا ما كان يسمى الفائض ، وخاف الملتزمون أن يكون غرضه من هذا مشاركتهم فى هذا الفائض ، فقللوا فى تقديراتهم جهد استطاعتهم .

ثم طلب محمد على أن يقدم الملتزمون « عقود التزامهم » ليطلع عليها ؛ فلما قدموها أحرقها جميعها . وبهذا وصل إلى أغراضه بأن أصبح مالكا لجميع الأراضى ومطلق الحرية فى تقرير طريقة استثمارها والانتفاع بها .

وكان إلغاء نظام الالتزام خليقا بأن يلقى معارضة شديدة من الملتزمين ، وهم أعيان البلاد ومشايخها ، فكان على محمد على أن يعمل على ترضيتهم ، فترك لهم أراضى « الوسية » يستغلونها مدى حياتهم ثم تعود بعد موتهم للحكومة على ألا يدفعوا عنها ضرائب .

ثم رتب لهم معاشات سنوية تسقط بموتهم ، وتعادل الفائض الذى كان يعود اليهم من دوائر الالتزام . وقد اتخذت التقديرات - التى قدمها الملتزمون - أساساً لتقدير المعاشات السنوية . وقد كانت تقديرات الملتزمين للفائض الذى يحصلون عليه أقل بكثير من الواقع إذ أنهم لم يكونوا يعلمون وقت تقديمها الغرض الذى طلبت من أجله .

وبعد أن انتهى محمد على من إلغاء نظام الالتزام قرر تعديل نظام الوقف فاستولى على الأراضى الموقوفة على الأعمال الخيرية على أن يقوم بالصرف على هذه الأعمال من موارد المالية العامة . وقرر لنظار الوقف من الشيوخ والعلماء معاشات سنوية ترضية لهم وتعويضا عما فقدوه من الأموال التى كانت تعود عليهم من استغلال الأراضى التى كانوا يقومون بادارتها .

وبهذا ألغيت ملكية الانتفاع التى كان يتمتع بها الملتزمون والفلاحون ونظار الوقف ويورثونها أعقابهم من بعدهم واستبدلت بها الملكية العامة لجميع الأراضى التى صارت من حق الحكومة . ولم يكن فى هذا الوقت تفرقة بين

ملكية الحكومة وملكية الحاكم، فكانت الملكية اذن من حق محمد على .

غير أنه مع الغاء ملكية الانتفاع قرر نوع من الملكية الشخصية ، وذلك بأن محمد على أقطع كثيراً من الأعيان ورجال الادارة والحربية ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ فدان من الأراضى البور ليستغلوها دون دفع ضرائب عليها ، وسميت هذه الأراضى « الأبعاديات » لأنها كانت مستبعدة عن نطاق الأراضى الزراعية التى قامت الحكومة بمساحتها سنة ١٨١٣ . وكان على أصحاب الأبعاديات أن يقوموا باستغلالها بأنفسهم إذ قد منعوا من تأجيرها بأمر من محمد على أصدره فى سنة ١٨٣٣ .

كذلك أقطع محمد على أفراد أسرته ورجال حاشيته مساحات من الأراضى أكبر من الأبعاديات وتسمى الشفالك . وأعفيت هذه الشفالك أيضاً من الضرائب

ولم يكن أقطاع هذه الأراضى يعنى تمليكها لمستثمريها وإنما كان يعنى منحهم حق الانتفاع بها . غير أن محمد على فى سنة ١٨٤٢ أعطى أصحاب الأبعاديات والشفالك حق التصرف الشرعى فى أراضيهم ، بالبيع أو الرهن أو ما عداهما ، فأصبحوا بذلك ملاكا لها . وكان دافع محمد على فى هذا رغبته فى إصلاح هذه الأرض وما رآه من اهمال أصحابها لها .

احتكار الزراعة :

مهد محمد على لاحتكار الزراعة بالغاء نظام استثمار الأراضى الزراعية الذى كان معمولا بها فى أيام أمراء المماليك وأقام على أنقاضه نظاماً جديدا . وقد ابتدىء بحصر مساحة الأرض المزروعة ، وكانت مساحة الأراضى قبل ايام محمد على عملا سنوياً من أعمال الحكومة : فانه بعد بذر البذور وزراعة الأرض كان المساحون ينطلقون فى البلاد لتقدير مساحة الأرض المزروعة فى كل دائرة من دوائر الالتزام وعلى أساس هذا التقدير يدفع الملتزمون الضرائب عن كل فدان مزروع وذلك بحسب الفئات التى قررت فى مزايدة الالتزام التى كانت الطريقة الشائعة لتوزيع الاراضى على الملتزمين[1] .

(١) راجع صحيفة ٢٤

ويطلق على عملية مساحة الأراضى الزراعية التى تمت فى أيام محمد على اسم « التاريع » وقد ابتدأ « التاريع » فى سنة ١٨١٣ وتم فى مدة خمس سنوات . وقد تبدو هذه المدة قليلة لا تسمح بالقيام بمثل هذا العمل ، ولكن الأراضى المزروعة فى هذا الوقت كانت قليلة إذ أهملها الزراع نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية والاقتصادية .

وكان « التاريع » مؤسساً على القواعد الآتية (١) .

(١) تعيين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى .

(٢) تحديد كل حوض وبيان حدوده الأربعة . والحوض قسم من الأرض تتشابه أجزاؤه من حيث درجة الخصوبة وطريقة الرى وتفرض على كل فدان منه ضريبة متساوية .

(٣) تعيين أسماء واضعى اليد على الأراضى الممسوحة .

(٤) تحديد قواعد وارتفاعات كل قطعة من الأرض وذلك لتحديد مساحة القطعة (بضرب نصف طول القاعدتين فى نصف طول الارتفاعين) .

(٥) تعيين الأراضى التى لم يضع أحد عليها يده ، وتقييدها فى الدفاتر تحت اسم (أبعاديات) .

(٦) تحديد مساحة أراضى السكن فى كل قرية .

(٧) تحديد مساحة الأراضى المستعملة للمنافع العامة ، كالطرق والجسور والترع وما إليها .

وكانت مساحة الأراضى الزراعية حسب هذا (التاريع) ٣٠٥٤٧١٠ فدان استغلت تبعا لنظام الاحتكار الذى اتبعه محمد على ويتلخص هذا النظام الجديد فيما يأتى :

أولا : توزع الأراضى على الفلاحين ، لكل فلاح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة ، يزرعها نظير دفع الضرائب المقررة . وكان المكلفون بالقيام بهذا التوزيع هم رجال الادارة من المديرين والمأمورين بناء على اقتراحات مشايخ البلاد .

---

(١) راجع جرجس حنين بك (الضرائب والأطيان) صحيفة ١١٤

ثانيا : يعطى الفلاح البذور والسماد والمواشى والآلات اللازمة لزراعته على أن يدفع ثمنها عند جنى المحصول .

ثالثاً : يزرع الفلاح ما تريده الحكومة من المحصولات . فالحكومة تعيين المقادير المطلوبة من المحاصيل المختلفة من كل مديرية ، ورجال الادارة يعينون لكل قرية عدد الأفدنة التى تزرع من كل محصول . وبهذا أمكن إدخال زراعات جديدة وتنظيم الانتاج الزراعى على الوجه الذى يريده الحاكم ، إذ لم يكن إنتاج المحصولات يتبع درجة الطلب عليها أو سعرها فى السوق ، وإنما كان يتبع إرادة الحكومة . وكان محمد على يهتم بأمر المحصولات الجديدة وينبه رجال الادارة ويستحثهم على العمل على زيادتها كما يؤخذ من الأوامر الصادرة إليهم بين آن وآخر . وفى سنة ١٨٢٤ - مثلا - صدر أمر من محمد على إلى مأمورى مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والمنصورة والشرقية والقليوبية والجيزة ينبههم إلى قلة المحاصيل الجديدة . وكان مقدار هذه المحاصيل بحسب الكشوف التى قدموها كما يلى : - (١)

المديرية	كتان	قطن	دخان	قرطم	بذر كتان	حمص	نيلة	عصفر	سمسم
	قنطار	قنطار	قنطار	اردب	اردب	اردب	قنطار	قنطار	أردب
البحيرة	١٨٠	٢٥	٥٤١	٢٤	٢٨٨١	٩٤٧٣	—	—	—
الغربية	١٥٥٨٥	١٧١٧	٦٨٣	٩٥٩	٦٩٧٩	٦٤٧	٢	٤٠٦	١٠
المنوفية	١٦٢٦٢	٢٣٩	١١١٤	١٢٠٦	٤٢٤٦٩	١٦٩	—	٥٢٢	—
المنصورة	٦٧٤٠	١٣٥٥	١١٠	—	١٩٠١٢	٩٢	—	—	—
الشرقية	٦٦٨	١٠٣٩	٢٥٣	—	٣١٦١	—	٣	—	٩٠
القليوبية	٧٤٦	٥٤	—	١٣٣١	٤٧٩٥	—	—	٩٤٣	—
الجيزة	٧٣١	٢	٤٨٥٧	١١٣٦٤	٢٦٦٣	١٨	—	٣٨٩	—
المجموع	٤٠٨٨٢	٥٤٣١	٧٥٥٨	١٤٨٨٤	٨١٩٦١	١٠٣٩٩	٥	٢٢٦٠	١٠٠

رابعاً . يعاقب الفلاح الذى يهمل فى خدمة زراعته ، أو يقصر فى تنفيذ أوامر الحكومة ، وذلك بأن ينبه عليه أولا ، ثم يضرب فى المرة الثانية ٥٠ كرباجا

(١) راجع سامي باشا (تقويم النيل) صحيفة ٢٠٩

وكانت هناك عقوبات أخرى كقطع الأذن أو السجن أو الاعدام فى بعض الأحيان ، وكان هذا يؤدى إلى فرار الفلاحين من قراهم إلى قرى أخرى وكان بعضهم يهرب إلى خارج القطر . وكان رجال الادارة يجبرون الفارين على العودة إلى قراهم حينما يعلمون بأمرهم .

خامساً : لا يحق للفلاح أن يتصرف فى محصوله ، وإنما عليه أن يورده عند جنيه إلى شون الحكومة ، فيوزن أو يكال ، ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة ويخصم من الثمن ما يأتى : ـ

(١) مقدار الضريبة المفروضة على الأرض التى يستغلها الزارع . وكانت فئات الضرائب تتراوح بين أربعة قروش ونصف وتسعة وأربعين قرشا عن الفدان

(٢) ثمن المواشى والبذور والسماد التى أخذها الفلاح أثناء السنة .

ولم يكن الفلاح يقبض باقى ثمن محصوله نقداً وإنما كان مضطراً أن يتركه ويأخذ بقيمته صكا ، ولم يكن المبلغ المدون فى هذا الصك يدفع فى العادة وإنما كان يبقى في ذمة الحكومة وذلك :

(١) لتسديد ما قد يتأخر من حساب السنة القادمة .

(٢) لدفع غرامة نظراً لأن أحد الأهالى ـ فى نفس القرية التى يسكنها حامل الصك ـ لم يتمكن من دفع الضريبة التى تطلبها الحكومة . أى أن سكان القرية الواحدة كانوا مسئولين مسئولية تضامنية فى دفع الضرائب المفروضة على كل أراضى القرية .

(٣) لشراء سلع من مصنوعات مصانع الحكومة . وكان رجال الادارة يوزعون منتجات المصانع الفائضة عن حاجة الجيش على الفلاحين جبراً دون أن يكونوا فى حاجة إليها .

سادساً : إن احتاج الفلاح لجزء من المحصول الذى ورده للشونة الحكومية كان عليه أن يشتريه مرة أخرى وذلك بالثمن الذى تحدده الحكومة ، على أن يسدد ما عليه من محصولات العام القادم . وكانت الحكومة تبيع المحاصيل للفلاحين بسعر أعلى من الذى تأخذها به منهم . وكذلك كان الموظفون يتصرفون حسب مايتراءى للحكومة فى كيل أو وزن المحاصيل المشتراة أو المبيعة .

وفيما يلى جدول يبين طريقه تعامل الحكومة مع الفلاحين فى بعض الحاصلات

الغلات	الوحدة	ثمن الشراء من الفلاحين	ثمن البيع للفلاحين	ثمن البيع خارج القطر
القمح	الأردب	٢٧	٥٦	٩٠
الذرة	»	٢٦	٢٧	٦١
الفول	»	١٨	٣٢	٥٦
الحمص	»	٣٦	٦٠	٧٠
الأرز	»	٩٠	—	٢٧٠
الحناء	القنطار	٢٩	٨٠	٨٢
القطن الشعر	»	٢٠٠	—	من ٢٨٠ إلى ٦٠٠
الكتان	»	٧٤	—	١٨٠
النيلة	الأقة	٣٥	—	—
الورد	القنطار	٣٠	—	—
ماء الورد	»	٣٠٠	—	—

وكانت هذه الأسعار تميل إلى الارتفاع أو الهبوط تبعا لحاجة الحكومة إلى المال . ويلحظ أنه ـ فيما عدا الذرة التى تعتبر الغذاء الأساسى للأهالى ـ نجد أن الحكومة تبيع الغلات للأهالى بحوالى ضعف الثمن الذى أخذتها به منهم ، وأن الأسعار فى داخل القطر كانت أقل بكثير مما هى عليه خارجه ، ويرجع ذلك إلى تحكم محمد على فى الأسعار الذى لولاه لحدث التوازن بين أسعار الغلات فى داخل القطر وخارجه . وعلى هذا فان أسعار الغلات كانت أسعاراً مفتعلة تمليها ارادة الحكومة طبقاً لنظام التوجيه الاقتصادى الذى تريده .

ونظام الاحتكار ـ الذى حاولنا تلخيصه ـ لم يكن نظاماً ناجحا ، لأنه قلل من الانتاج نسبياً وهذه نتيجة طبيعية ، لأن الفلاح كان لا يمتلك ولا حق له فى زراعة المحاصيل التى يريدها أو التصرف فى بيعها ، فكان ذلك يقلل من اقباله على العمل مهما اشتدت مراقبة الحكومة عليه .

وكانت الحكومة تتعسف فى جمع الضرائب والاستيلاء على المحاصيل ،

وتشدد فى عقاب من يخالف أوامرها ، مما أدى إلى أرهاق الفلاحين وانخفاض مستوى معيشتهم، مع أن الانتاج الكلى للبلاد قد زاد فى هذا العهد زيادة كبيرة. ولكن هذه الزيادة كانت مخصصة للمرافق الحربية دون غيرها .

المحاصيل الزراعية الجديدة :

كان من مزايا نظام الاحتكار أن ساعد على ادخال زراعات جديدة والتوسع فيها . ومن المحاصيل التى عنى محمد على بها عناية خاصة القطن والنيلة والأفيون والأشجار المختلفة .

القطن : كان القطن الذى يزرع فى مصر أيام محمد على من نوع ردىء ، وكان يستعمل لسد حاجة المغازل والمناسج المحلية . إلا أنه فى سنة ١٨٢١ حدث تطور كبير فى زراعة هذا المحصول ، وذلك بأن « المسيو جومل » الذى استقدم من فرنسا لتنظيم مصانع النسيج، أشار على محمد على بزراعة نوع جديد من القطن شاهده فى حديقة « محوبك » ، أحد كبار الحكام فى هذا العصر . وقد اهتم محمد على بالأمر وعمل على تشجيع هذه الزراعة الجديدة بتنظيم شئون الرى وانشاء السواقى وشراء المحصول من الفلاحين بأسعار مرتفعة ، إذا قيست بأسعار المحاصيل الأخرى ، ثم أدخل محمد على بعد ذلك زراعة نوع من أجود أنواع القطن الأمريكى ، وهو قطن « سى ايلند » . ومن ثم أخذ القطن يصير عنصراً مهماً من عناصر الصادرات المصرية ، وأقبلت على شرائه مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وفرنسا .

وبينما لم يزد مقدار المحصول فى سنة ١٨٢١ عن ٩٤٤ قنطاراً ، فانه وصل فى سنة ١٨٤٥ إلى ٣٤٤٩٥٥ قنطاراً ، وقد تميز القطن المصرى عما عداه من الأقطان الأجنبية التى يختلف عنها ، وكان انخفاض كمية المحصول يدعو إلى ارتفاع أسعاره . وفيما يلى إحصائية عن كمية القطن وأسعاره فى عهد محمد على نتبين منها تدرج المحصول فى الزيادة وعلاقة الأسعار بالكمية المنتجة سنوياً .

ونرى من ذلك أنه فى سنة ١٨٣٣ حين قلت كمية المحصول زادت أسعاره واستمرت هذه الزيادة سنتين متواليتين . وفى سنة ١٨٤٥ زادت كمية المحصول

١٤٦
٣٠
٩٥٤٢٦

محصول القطن وأسعاره بين سنتى ١٨٢١ ، ١٨٤٧[1]

السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالقرش	السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالقرش
١٨٢١	٩٤٤	٣٢٠	١٨٣٥	٢١٣٦٠٤	٦٠٥
١٨٢٢	٣٥١٠٨	٣١٠	١٨٣٦	٢٤٣١٣٠	٣٧٠
١٨٢٣	١٢٦٤٢٦	٣١٠	١٨٣٧	٣١٥٤٧٠	٢٦٠
١٨٢٤	٢٢٨٠٧٨	٣٤٠	١٨٣٨	٢٣٨٨٣٣	٣٠٠
١٨٢٥	٢١٨٣١٥	٢٦٠	١٨٣٩	١٢٤٠٩٧	٣٦٥
١٨٢٦	٢١٦١٨١	٢٦٠	١٨٤٠	١٥٩٣٠١	٢٦٠
١٨٢٧	١٥٩٦٤٢	٢٦٠	١٨٤١	١٩٣٥٠٧	٢٦٥
١٨٢٨	٥٩٢٥٥	٢٦٠	١٨٤٢	٢١١٠٣٠	٢٠٠
١٨٢٩	١٠٤٩٢٠	٢٤٠	١٨٤٣	٢٦١٠٦٤	١٥٥
١٨٣٠	٢١٣٥٨٥	٢٤٠	١٨٤٤	١٥٢٢٦٣	٢٦٠
١٨٣١	١٨٦٦٧٥	٢١٠	١٨٤٥	٣٤٤٩٥٥	١٢٠
١٨٣٢	١٣٦١٢٧	٣٠٠	١٨٤٦	٢٠٢٠٤٠	٢٠٥
١٨٣٣	٥٦٠٦٧	٥٠٠	١٨٤٧	٢٥٧٤٩٢	٢٠٠
١٨٣٤	١٤٣٨٩٢	٦١٥			

زيادة كبيرة كان من نتيجتها انخفاض الأسعار بدرجة لم يسبق لها مثيل .

وكان انخفاض أسعار القطن أحيانا يرجع إلى عدم نظافته كما حدث فى سنتى ١٨٤٢ و ١٨٤٣ ولذلك قرر محمد على ضرورة نظافة القطن وقسمه إلى مراتب : عالووسط ودون . وأصبح سعر القطن يتبع مرتبته وكان لهذا أثره فى تلافى انخفاض الأسعار .

النيلة : لم تكن النيلة محصولا جديداً أدخله محمد على ، ولكن زراعتها كانت معروفة فى مصر قبل هذا العهد . إلا أنه فى سنة ١٨٢٦ جاب محمد على بذوراً جديدة من الهند ، واستقدم بعض الاخصائيين من الهنود لتدريب

(١) راجع امين سامي باشا (تقويم النيل - الجزء الثاني) صحيفة ٥٧٣

المصريين على زراعتها . وقد اتسعت مساحة الأراضى المخصصة لهذه الزراعة حتى بلغ المحصول فى بعض السنين حوالى ٧٧٣٠٠ أقة ، وكان بعضه يصدر للخارج والباقى يستعمل فى مصانع الصباغة المحلية .

الأفيون : استحضر محمد على بعض الاخصائيين من الأرمن من أزمير لنشر زراعة الخشخاش وقد بلغ محصول الأفيون فى سنة ١٨٣٣ حوالى ١٤٥٠٠ أقة

الأشجار : عنى محمد على بزراعة الأشجار . ومن الأشجار التى غرست فى هذا العهد أشجار التوت لتربية دودة القز ، وقد بلغ ما خصص لغرسها حوالى عشرة آلاف فدان ، وبلغ عدد الأشجار حوالى ٣ مليون شجرة ، بمعدل ٣٠٠ شجرة لكل فدان ، وبلغ محصول الحرير فى سنة ١٨٣٢ - ١٨٣٣ نحوا من ١٢٠٠٠ أقة . وقد شاعت زراعة أشجار التوت فى الشرقية والدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .

ولم يكن غرس أشجار الزيتون شائعاً فى مصر قبل عهد محمد على إلا فى مديرية الفيوم . ولكنه عمل على تعميم زراعتها فى مديريات الوجه القبلى والبحرى لاعتصار الزيت من ثمرها .

ومن الأشجار الأخرى التى عنى بزراعتها أشجار التوت والجميز والجوز والصنت واللبخ والأثل والصفصاف والخوخ وكان عدد الأشجار يزداد سنة عن أخرى . وفيما يلى بيان لما زرع من الأشجار المثمرة وغير المثمرة فى بعض السنين بالوجه البحرى .

السنة	عدد الأشجار
١٨٢٩	١٠٩٥٢٨٧
١٨٣٠	٢١٠٥٢٣١
١٨٣١	١١٣٨٨٩١
المجموع	٤٣٣٩٤٠٩

وقد زادت المحاصيل الجديدة من ثروة البلاد . إلا أن القطن صار مع الأيام أهم الزراعات المصرية وطغى على ماعداه من الزراعات الأخرى ، وصار أساس الثروة الزراعية .

الفصل السادس

حالة الصناعة

كانت الصناعة الموجودة فى مصر فى بداية حكم محمد على صناعة يدوية تقوم على مهارة العامل وخبرته . ولم تكن البلاد تكفى حاجاتها من المنتجات الصناعية إذ أنها كانت تعتمد على استيراد ما يلزمها منها من الخارج .

وفى هذا الحين - فى أوائل القرن التاسع عشر - كانت الصناعة فى الدول الصناعية تجتاز أعظم انقلاب مرت به فى تاريخها ، ونعنى به الانقلاب الصناعى ، الذى كان من أسبابه اكتشاف قوة البخار واختراع الآلات البخارية واستعمالها فى المصانع ، مما دعا إلى اضمحلال الصناعات اليدوية ونشوء المصانع الكبيرة ، التى تستخدم الآلات ، وتشغل الآلاف من العمال . وكان من نتائج ذلك أن زادت أهمية الحديد ، الذى أصبح أصلح المعادن لصناعة الآلات الجديدة ، كما زادت أهمية الفحم الذى صار أهم وقود لتوليد القوة المحركة الجديدة ، وهى قوة البخار .

كانت الصناعة إذن تمر بتطور سريع فى أوروبا ، بينما كانت الصناعة المصرية لا تزال فى فترة الركود ، التى ابتدأت بالفتح العثمانى وامتدت حتى أيام الاحتلال الفرنسى . ولم يعن الفرنسيون بأمرها إلا بقدر ما اقتضته ظروفهم القاسية أثنا سنى الاحتلال . ولم يكن فى برنامجهم احداث تطور صناعى فى البلاد إذ كانوا يريدون أن يبقوا مصر قطراً زراعياً ليكون موردا للمواد الأولية ، ومنفذاً لتصريف المصنوعات الفرنسية .

ولم تكن ظروف مصر الطبيعية تهيؤها لاحداث انقلاب صناعى مثل ذلك الذى مرت به أوربا ، إذ كان من الممكن استثمار الجهود الانتاجية لمعظم السكان فى الأعمال الزراعية التى تعتبر أكثر الحرف ملاءمة للمصريين . ومع ذلك فاننا نجد أن محمد على قد وجه البلاد نحو نهضة صناعية جريئة كان الغرض منها

استقلال البلاد من هذه الوجهة ، والعمل على أن تكفى نفسها من منتجات الصناعة المحلية .

وقد كان الدافع الذى حدا بمحمد على أن يفكر فى الاستقلال الاقتصادى والصناعى هو - كما رأينا - عزمه على تكوين امبراطورية مصرية واسعة تكون من أجزائها وحدة اقتصادية ، مع ما يقتضيه تنفيذ هذه العزم من الدخول فى حروب متعددة وقطع العلاقات الدولية والتجارية .

وكان أسلوب محمد على فى تحقيق الاستقلال الصناعى هو اتباع سياسة الاحتكار . فانه احتكر الصناعة كما احتكر جميع مرافق الانتاج الأخرى تحقيقاً لسياسته الاقتصادية .

انشاء الصناعة

تقسم الصناعات فى العادة إلى قسمين : الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة فأما الصناعات الكبيرة فلم يكن لها وجود فى مصر قبل عهد محمد على . ولما كانت المصانع الكبيرة قد بدأت تشيع فى دول أوروبا الصناعية ، ولما كان على مصر أن تترسم خطوات هذه الدول فى نهضتها الصناعية الجديدة ، فقد أنشأ محمد على مصانع كبيرة برؤوس أموال حكومية ، لأن الأهالى كان من العسير توجيههم إلى فتح هذه المصانع إذا أن معظم السكان كانوا يشتغلون بالزراعة و يعتقدون أنها أصلح موارد الثروة للاستغلال ، كما أن طبقة الصناع كانت قد درجت منذ أزمان طويلة على نظام المصانع الصغيرة بأساليبه العتيقة ولم يكن من السهل تحويل أفرادها عن اعتقادهم فى كفاية هذه الأساليب وتفضيلها عنه أى من الأساليب الحديثة .

انشئت المصانع الكبيرة إذن برؤوس أموال حكومية ، وحشد لهذه المصانع الآلاف من العمال الذين أصبح نصيبهم من القيام بالعمليات الصناعية لا يتعدى الأجور التى تقررها لهم الحكومة .

أما الصناعات الصغيرة فقد تركت فى بداية الأمر للقائمين بها من صغار الصناع ، ثم لم يلبث محمد على أن طبق نظام الاحتكار عليها ، فكان على أصحابها أن يقوموا بالعمل فى مصانعهم الصغيرة لحساب الحكومة [illegible]

ذلك أجوراً كعمال . وقد حدا هذا بكثير من هؤلاء الصناع أن يتركوا الاشتغال بالصناعة ويتجهوا للاحتراف بالزراعة ، على ما فيها نظامها الاقتصادى من مساوىء ، وما ذلك إلا لأن الصناعات اليدوية الصغيرة كانت ، وستبقى دائما فى نظر أربابها ، تعتبر أكثر من مورد للرزق : إذ ينظرون إليها فى معظم الأحيان كحرفة وهوية فى نفس الوقت ، واحتكار مثل هذه الصناعات يقضى عليها لأنه يفقد محترفيها جانب الهواية فيها ، ويدفعهم ذلك إلى اهمالها والاتجاه بجهودهم الانتاجية وجهة أخرى .

بهذا كانت منتجات جميع المصانع ملكا للحكومة ، تسد منها حاجة الجيش أو تبيعها للأهالى ، أو تصدرها للخارج .

ولم ينجح نظام الاحتكار الصناعى نجاحاً كافيا ، وذلك لأن تكاليف الإنتاج كانت كثيرة ، كما هو الحال فى معظم الأعمال الحكومية ، التى تزيد التكاليف فيها عما لو قام بها الأفراد ، وكان من مساوىء الاحتكار أنه قضى على الصناعات اليدوية الباقية فى مصر ، والتى كانت تتجلى فيها المهارة والفن اللذان اشتهر بهما المصريون منذ الزمن القديم ، ومن ذلك الحين أصبحت الصناعات المصرية نوعا من التقليد للصناعات الأجنبية ، وفقدت طابعها المصرى الشرقى الذى امتازت به عصوراً طويلة .

ثم إنه حين تغيرت سياسة الحكومة الصناعية ، بعد موت محمد على ، ماتت الصناعة دفعة واحدة : إذ قضى نظام الاحتكار على الصناعات الصغيرة ، أما المصانع الكبيرة فقد أقفلت أبوابها حين أهملت الحكومة أمرها .

الصناعات الجديدة

أقام محمد على عدداً كبيراً من المصانع فى أنحاء القطر المختلفة ، وكان يستعين فى مصانعه بالخبراء الأجانب التى كانت مهمتهم مراقبة العمال المصريين ، وتعليمهم أساليب الصناعة الجديدة . وكانت آلات المصانع تديرها الثيران إذ كان استعمال قوة البخار يقتضى نفقات كثيرة لأن الفحم - الذى يعتبر أصلح أنواع الوقود لتوليد البخار — ليس من المنتجات المحلية . ومن أهم المصانع فى هذا العهد مصانع الغزل والنسيج ، ومصانع الصناعات الحربية وبعض مصانع أخرى .

مصانع الغزل والنسيج :

كان أول المصانع التى أنشأها محمد على مصنع الغزل والنسيج بالخرنفش الذى فتحت أبوابه سنة ١٨١٦ تحت إشراف إخصائيين من الطليان . وكان هذا المصنع ، ومصانع أخرى كثيرة غيره ، تنتج خيوط القطن والصوف والكتان والأقمشة القطنية والصوفية والكتانية والحريرية وأصبحت منتجاتها تكفي المطالب المحلية وتفيض عنها .

وكان القطن قبل تقديمه للمغازل والمناسج يجب أن يمر بعملية الحلج ، وكان الحلج فى هذا العصر يتم بواسطة دواليب فردية فى بيوت المزارعين ، وبعد إتمام هذه العملية يقدم القطن المحلوج إلى شون الحكومة . أما البذرة فكانت تستهلكها معاصر الزيت المنتشرة فى أنحاء البلاد . وكان زيت البذرة يستعمل فى الانارة وغيرها إذ لم يكن زيت البترول مستعملا . وما بقى من البذرة كان يحفظ للتقاوى

وأنشىء فى القاهرة بين شبرا وبولاق مصنع لتبييض الأقمشة يعرف بالمبيضة وفيه تبيض المنسوجات وتطبع بالألوان المختلفة .

وأنشىء مصنع للجوخ فى بولاق وآخر فى دمنهور ، وكانت منتجاتهما ومنتجات مصانع الجوخ الأخرى تستهلك فى عمل ملابس رجال الجيش والبحرية وكذلك أنشئت مصانع للمنسوجات الصوفية كانت تنتج الأقمشة الصوفية والبطاطين ، التى يستهلكها الجيش والبحرية ، ومصنع للطرابيش فى فوة كان ينتج حوال ٧٢٠ طربوشاً يوميا ، ومصنع للحرير كان ينتج منسوجات حريرية بلغت درجة كبيرة من الجودة .

وكانت مصانع الغزل والنسيج فى العادة مجهزة بورش معدة بما يلزم لها من الأدوات والعمال لاصلاح الآلات ، وقد نجحت صناعة الغزل والنسيج نجاحاً كبيرا حتى أن مصر أصبحت تكفى حاجاتها من المنسوجات المحلية ، كما أصبحت تصدر جزءا من غزل القطن إلى ثغور شمالى البحر الأبيض المتوسط لتصريفها فى أوروبا ، كما كانت تصدر الأقمشة إلى الشام وآسيا الصغرى وبلاد العرب والسودان وكان يساعد على رواجها فى هذه الأسواق رخصها وملاءمتها لذوق الأهالى .

وفيما يلى بيان بأهم مصانع غزل ونسج القطن فى هذا العهد :

مصانع غزل ونسج القطن

اسم المصنع	عدد دواليب الغزل	عدد أنوال النسيج
الخرنفش	١٠٠ دولاب	٣٠٠ نول
مالطة	٢٨ دولابا	٢٠٠ نول
ابراهيم اغا والسبتية	٩٠ دولابا	—
نسيج البركال	—	١٥٠ نولا
السيدة زينب	—	٥٠٠ نول
قليوب	٧٠ دولابا	—
شبين الكوم	٧٠ دولابا	—
المحلة الكبرى	١٢٠ دولابا	—
زفتى	٧٥ دولابا	—
ميت غمر	٧٥ دولابا	—
المنصورة	١٢٠ دولابا	١٦٠ نولا
دمياط	١٢٠ دولابا	١٦٠ نولا
دمنهور	١٠٠ دولاب	—
فوة	٧٦ دولابا	—
رشيد	١٥٠ دولابا	—
بنى سويف	١٢٠ دولابا	—
أسيوط	١٢٠ دولابا	—

الصناعات الحربية

اهتم محمد على اهتماماً خاصاً بالصناعات الحربية إذ كان من الواجب أن يكفى الجيش حاجته منها من المنتجات المحلية استعداداً لأوقات الحروب التى

تجعل تجارة الواردات من الصعوبة بمكان .

ومن أهم المصانع الحربيه « ترسانة القلعة » لصنع الأسلحة والذخائر . وكانت مقسمة إلى أقسام يختص كل قسم منها بعمل معين : فمنها مصنع للبنادق ، ومصنع لزناد البنادق ، ومصنع للمدافع ، ومصنع للسيوف والرماح ، ومصنع للحقائب والسروج وما إليها .

وكان بمصنع البنادق حوالى ٩٠٠ عامل يصنعون كل شهر بين ٦٠٠ و ٦٥٠ بندقية تتكلف الواحدة منها حوالى ١٢ قرشا . وكان مصنع المدافع ينتج بين ثلاثة وأربعة مدافع شهريا وبه من العمال مالا يقل عن ١٥٠٠ عامل .

وفوق ذلك أقيمت معامل متعددة للبارود كان أولها فى القاهرة فى جزيرة الروضة . وفى سنة ١٨٣٣ بلغ عدد معامل البارود ستة ومقدار ماتنتجه ١٥٧٨٤ قنطاراً وفيما يلى بيان بها (١)

اسم المعمل	كمية البارود المنتج بالقناطير
القاهرة	٩٦٢١
البدرشين	١٦٨٩
الأشمونيين	١٥٣٣
الفيوم	١٢٧٩
اهناس	١٢٥٠
الطرانة	٤١٢
المجموع	١٥٧٨٤

الصناعات الأخرى :

ومن المصانع الأخرى التى أقيمت فى هذا العهد مصانع السكر ومصانع النيلة ومصانع سبك المعادن وغيرها

وفى سنة ١٨١٨ أنشأت الحكومة فى إحدى بلاد مديرية أسيوط معملا للسكر ثم أنشى بعد ذلك فى نفس هذه المنطقة معملان آخران . غير أن صناعة السكر المصرى لاقت منافسة شديدة ، بعد أن سمح باستيراد السكر المكرر (من

(١) مانجان (تاريخ مصر أثناء حكم محمد على) صحيفة ٢٢٤ الجزء الثالث

أوربا فى سنة ١٨٢٦) الذى فضله الأهالى على السكر المصرى نظراً لأنه كان أجود نوعاً وأرخص ثمناً .

وأنشئت عدة مصانع للنيلة لا يقل عددها عن خمسة عشر مصنعا فى أنحاء القطر المختلفة . وكانت هذه المصانع تستهلك سدس محصول البلاد وتباع منتجاتها فى الداخل ، ومايفيض عن حاجة الاستهلاك الداخلى يصدر للخارج .

ومن مصانع المعادن مصنع سبك الحديد فى بولاق الذى كان يديره إخصائى إنجليزى يعاونه آخرون من الانجليز والمالطيين وبه نحو أربعين مصريا ، وكان هذا المصنع يستهلك يوميا حوالى خمسين قنطاراً من الحديد . وكان يستفاد من منتجاته فى مصانع السفن والمعامل الملحقة بالمصانع الأخرى ، كذلك أنشىء مصنع لعمل ألواح النحاس اللازمة لتبطين السفن ، وكان هذا المصنع ينتج حوالى ٨٠ لوحاً من النحاس يوميا .

هذه المصانع - التى ذكرنا أمثلة على أهمها - كانت هى ومصانع أخرى تعمل على كفاية حاجة الاستهلاك الداخلى فى مصر وغيرها من أجزاء الامبراطورية المصرية . ونحن لم نعدد إلا أهم أنواع الصناعات ؛ غير أنه كانت هناك مصانع أخرى للصابون والزجاج ودبغ الجلود والشمع وغيرها .

من هذا نرى أن الحكومة عملت على إقامة كل الصناعات التى لا تستحيل إقامتها استحالة مادية . والنتيجة الطبيعية لهذا أن كانت تكاليف إنتاج بعض المصنوعات تربى على سعرها فى السوق ، أى أن بعض المصانع كانت لا تأتى باى دخل للحكومة وإنما كانت من أبواب المصروفات . ويبرر هذا ، الغرض الذى أنشئت من أجله هذه المصانع ، وهو الاستقلال الاقتصادى والاستعداد للحروب التى اقتضاها تكوين الامبراطورية المصرية . وقد ساعد الحكومة على الاستمرار فى سياسة الاستقلال الصناعى ، التى لم يكن تنفيذها عملية مربحة ، أن مرافق الانتاج الأخرى ، الزراعية والتجارية ، كانت تدر على الحكومة دخلا يمكنها من تعويض الخسارة فى العمليات الصناعية . غير أنه بعد تسوية سنة ١٨٤١ حين صار من الواضح أنه لم يعد إلى تكوين الامبراطورية من سبيل عدلت الحكومة عن سياستها الصناعية وأقفلت المصانع .

الفصل السابع

حالة التجارة

لما كان من الضرورى أن تزيد مشروعات محمد على فى الزراعة والصناعة ، من منتجات هاتين الحرفتين ، كان عليه أن يعنى بالتجارة لتسهيل تداول المنتجات الزراعية والصناعية . وقد أراد محمد على أن يعيد إلى مصر أهميتها القديمة التى فقدتها بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، وفقدت معها موردا من أهم موارد الدخل الأهلى والحكومى . كان محمد على إذن يعنى بأمر التجارة لضرورة التوسع فى الانتاج الزراعى والصناعى ، كما كان يعنى بأمرها فى حد ذاتها لتكون مورداً جديداً من موارد البلاد المالية التى كان من الضرورى زيادتها للتمكن من تحقيق مشروع الامبراطورية المصرية .

وقد تقدمت التجارة الخارجية فى هذا العهد تقدماً كبيراً ويرجع ذلك إلى

أولا : زيادة حاصلات البلاد الزراعية نتيجة للتوسيع فى مساحة الأراضى المزروعة ومشاريع الرى المختلفة ، ولزراعة المحاصيل الجديدة ، وعلى الأخص القطن الذى أصبح مع الأيام أهم موارد الثروة الزراعية ، هذا إلى زيادة المنتجات الصناعية بانشاء الكثير من المصانع التى أصبحت تنتج كثيراً مما يلزم لمصر وبلاد الامبراطورية المصرية . وزيادة الثروة الزراعية والصناعية تزيد من عمليات المبادلة القائمة على تداول منتجات هذه الثروة .

ثانياً : تصريف الحاصلات المصرية الفائضة عن حاجة الاستهلاك الداخلى فى الأسواق الجديدة التى فتحت بضم بلاد العرب والسودان والشام إلى مصر .

ثالثاً : احتكار محمد على للتجارة الخارجية مما قضى على نفوذ ما بقى من التجار الأجانب فى مصر ، ومما دعا إلى إمكان بيع الحاصلات المصرية بأحسن الأسعار وتنظيم التجارة الخارجية .

رابعاً : تقدم طرق المواصلات بحفر الترع الملاحية وتمهيد الطرق وإنشاء الاسطول التجارى وتنظيم طرق المواصلات الأخرى .

احتكار التجارة

كان من الضرورى أن تتجه سياسة الحكومة التجارية إلى حماية المنتجات المحلية الزراعية والصناعية ، والطريقة الشائعة لتحقيق هذا الغرض هى فرض ضرائب عالية على الواردات التى ينتج مثيل لها محلياً . وقد بدأ محمد على بفرض الضرائب الثقيلة على البضائع المستوردة والتى يمكن أن تنافس التجارة المحلية وعلى الأخص المنتجات الصناعية ، وقد كان مضطراً لهذا العمل إذ أن الصناعات المصرية الناشئة كانت كثيرة التكاليف مما يجعلها عاجزة عن الوقوف فى تيار المنافسة الأجنبية ، ولنضرب لهذا مثلا بصناعة المنسوجات القطنية ، فانه مع انتاج القطن محلياً وانخفاض اجور العمال واهمال احتساب فوائد رؤوس الأموال واستهلاك المبانى والآلات وما إلى ذلك . نقول أنه مع هذا كله كانت الياردة من المنسوجات القطنية المصرية تتكلف مالا يقل عن ثمانية قروش ونصف قرش ، بينما كانت المنسوجات الانجليزية المماثلة تباع فى السوق المصرية بما لا يتعدى سبعة قروش ونصف قرش للياردة .

كان على محمد على اذن أن يحمى الانتاج المحلى بفرض الضرائب العالية على بعض الواردات ولكن مصر كانت جزءا من الأمبراطورية العثمانية ، فكانت تخضع لما ترتبط به هذه الأمبراطورية من المعاهدات التجارية . وعلى هذا لم يكن محمد على مطلق الحرية فى اتباع السياسة التجارية التى تناسب ظروف البلاد الاقتصادية إذ يقوم فى سبيل تنفيذ مثل هذه السياسة تعارضها أحيانا مع ما يسرى فى تركيا والولايات العثمانية . وقد كانت سياسة تركيا التجارية ترمى إلى ترك التجارة حرة بين ولاياتها والدول الأوربية . وفى سنة ١٨٢٠ مثلا أصدر السلطان « دكريتو » ينص على أن من الواجب أن يصرح بدخول جميع البضائع الأوربية إلى أجزاء الأمبراطورية العثمانية على أن يدفع عن هذه البضائع ضريبة قيمية لا تزيد عن ٣ فى المائة .

وقد أدى تقيد مصر بالسياسة التجارية التركية إلى توسع محمد على فى الاحتكار التجارى ، وقد رأينا أنه احتكر الزراعة والصناعة ، وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا إلى احتكار التجارة . إذ أنه كان يستولى على الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية ، فكان يتصرف كيف شاء فى طريقة مبادلتها وبيعها . كما أن الأفراد كانوا مضطرين أن يقبلوا ما تعرضه عليهم الحكومة من المنتجات نظير عملهم أو حاصلاتهم .

بهذا أصبح محمد على مسيطراً على المنتجات المحلية وعلى الفائض منها عن حاجة البلد - وهو الذى يكون تجارة الصادرات - وبسيطرته على تجارة الصادرات أمكنه أن يسيطر إلى - حد ما - على تجارة الواردات ، ذلك بأنه كان يبادل بصادرات البلاد منتجات أجنبية - بطريق المقايضة ويتصرف هو فى الواردات الاجنبية وطريقة توزيعها فى داخل البلاد ، ومن أمثلة المقايضة ماحدث فى سنة ١٨٢١ إذ أصدر محمد على أمره إلى مدير ديوان التجارة والأمور الأفرنكية - باغوص بك - لشحن ثلاثة آلاف قنطاراً من القطن إلى تريستا وبمقايضتها ببنادق . وفى سنة ١٨٢٤ قايضت مصر ٢٠٠٠ قنطار قطن مقابل ٢٠٠ مدفع من انجلترا

ويمكننا تلخيص أسلوب الاحتكار التجارى فيما يلى :

أولا : كان على الفلاحين أن يوردوا محاصيلهم لشون الحكومة فتعطى لهم بعد خصم ما عليهم للحكومة - صكوكا بالفرق بين ثمن ما قدموه ومقدار الضرائب وثمن الأسمدة والآلات وما إليها مما وزع عليهم ، وكانت أثمان المحاصيل وتقدير كميتها متروكين لاختيار الحكومة :

ثانيا : كانت المنتجات الصناعية فى المصانع الكبيرة ملكا للحكومة لأنها كانت تقوم بنفسها بالانفاق على هذه المصانع . أما صغار الصناع فكانوا يحصلون على مايلزمهم من المواد الخام من الحكومة ويتعهدون بتقديم منتجاتهم إليها ، على أن يتقاضوا على ذلك الأجور التى تحددها .

ثالثا : كانت المنتجات الزراعية والصناعية تتجمع فى مخازن وشون الحكومة فى القاهرة والأسكندرية ويراقب عملية تجميعها و نقلها موظفون من

قبل الحكومة . وكان محمد على يتصرف فى بيع هذه المنتجات فى الداخل والخارج كما يتراءى له

رابعاً : أما طريقة البيع فقد اختلفت من حين وآخر : فأحيانا كانت تباع لوكلاء تجاريين فى البلاد الأجنبية كما حدث فى سنوات ١٨٢٧ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩ وكان محمد على يقبض بعض أثمان الحاصلات مقدماً حين تمس الحاجة إلى المال . وكان هذا يدعو إلى كثير من المساومة التى يكون من نتيجتها غبن الحكومة المصرية

وفى سنة ١٨٢٨ جرب محمد على طريقة أخرى للبيع بأن أرسل من قبله مندوبين منهم باغوص بك مدير ديوان التجارة والأمور الأفرنكية لبيع الحاصلات المصرية فى الأسواق الأجنبية ، ولكن بعض هؤلاء المندوبين أساءوا استعمال الثقة التى وضعها الوالى فيهم ، فكانوا يتبعون فى البيع مصلحتهم الشخصية مما حدا به أن يعدل عن هذه الطريقة .

وفى سنة ١٨٣٥ وبعض السنين التى تلتها كان محمد على يبيع الحاصلات المصرية للتجار الأجانب بطريق المزايدة فى مدينة الأسكندرية . ودلت التجربة على أن هذه الطريقة كانت أصلح الطرق للحصول على أحسن الأسعار للصادرات المصرية .

كان محمد على إذن مسيطراً على تجارة الصادرات ، وقد قدرت الصادرات التى تخرج من البلاد عن طريق الحكومة بمقدار ٩٥ فى المائة من مجموع الصادرات .

أما تجارة الواردات فكان يمنعه من السيطرة التامة عليها كون مصر جزءا من الممتلكات العثمانية ينبغى أن يخضع لما تعقده تركيا من المعاهدة التجارية . وقد كانت تركيا ـ كما قدمنا ـ تترك الباب مفتوحاً للواردات الأجنبية وبخاصة الأوربية فى أجزاء أمبراطوريتها . ومع هذا فقد ساعد احتكار الزراعة والصناعة على أن يسيطر محمد على على نحو ٤٠ فى المائة من مجموع الواردات وقد قضت سياسة الاحتكار التجارى على جزء كبير من دخل الأفراد

فحرمت الفلاح والصانع من مكاسبهما ، وقضت على طبقة التجار المصريين والمتمصرين والأجانب ، التى كانت تعتبر طبقة ممتازة بين السكان لما كانت تدر عليهما التجارة من الأرباح .

وقد استمر الاحتكار التجارى حتى سنة ١٨٣٨ حين ابرمت بين السلطان وانجلترا معاهدة تجارية تقضى بألا يزيد مجموع الضرائب على البضاعة الانجليزية الداخلة إلى أجزاء الامبراطورية العثمانية عن ١٢ فى المائة من قيمتها ، كما منحت التجار الانجليز حق البيع والشراء فى أى جزء من أجزاء الدولة ، غير أن محمد على لم يأبه لهذه المعاهدة فى هذا الوقت إذ كان يناضل السلطان العثمانى فى سبيل استقلال البلاد . ولكن فى سنة ١٨٤١ قضت التسوية — التى حددت العلاقة بين تركيا ومصر — بأن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها إحدى الولايات التابعة لها ، وكان فى هذا القضاء الأخير على سياسة الاحتكار التجارى وبخاصة بعد أن تحدد عدد الجيش وفقد الأمل فى تكوين الامبراطورية المصرية مما قضى على الاحتكار فى الزراعة والصناعة أيضا ، هذا الاحتكار الذى كان أساساً للاحتكار التجارى .

طرق المواصلات

اقتضى تنظيم التجارة واتساع نطاقها العمل على تحسين طرق المواصلات والاجتهاد فى استعادة مركز مصر التجارى الذى كان لها قبل اكتشاف الطريق حول افريقية واكتشاف أمريكا مما دعا إلى تحول مركز العالم التجارى من البحر الابيض المتوسط الى المحيط الأطلسى الذى أصبح الطريق بين أهم سوقين للتجارة ، وهما غرب أوروبا وشرق أمريكا .

فبدأ النقل يتخذ شكلا مهما فى حياة الدولة الاقتصادية والتجارية وسما به محمد على باشا بما يتمشى مع نهضته ومقتضيات ظروفه ، ومما عمله محمد على فى سبيل تحسين المواصلات الداخلية ما قام بتمهيده من الطرق البرية التى منها ما كان يعرف باسم (الطرق السلطانية) وهى طرق طويلة ومتسعة وممهدة تمهيدا كافياً غرست على جانبيها الأشجار . وقد استفاد محمد على من اقامة جسور النيل بأن

مهدها وجعل منها طرقا أخرى للنقل الداخلى ، وعلى الأخص نقل الحاصلات الزراعيـة والبريد الذى كان الغرض الأول منه ربط حكومة القاهرة المركزية باقاليم القطر المختلفة .

اهتم محمدعلى باشا بالطريق البرى بين قنا والقصير ، وكان هذا الطريق البرى من الأهمية بما لا يقل عن أهمية طريق السويس البرى الشهير خصوصاً وأنه كان أمناً وسريعاً للوصول للهند ، وكان طول هذا الطريق ١٧٢ كيلو متراً ويبدأ من « قبطوس » ويمر بعدة آبار ومعابد قديمة أثرية ، وكان محمد على باشا كثير العناية والاهتمام بهذا الطريق فشيد به عندالقصير داراً للضيافة وعين الكف من الموظفين للاشراف على تقدم الطريق والعناية بالمارين به بين مصر والهند حتى قيل أنه أعفى السائحين من دفع أجور النقل بين القصير وقنا ، أما الطريق الآخر فكانت القوافل تسير فيه بصورة مطردة من رشيد والاسكندرية ، ومن بولاق والسويس ، وكان من أهم ما تقوم القوافل بنقله الفحم اللازم لتموين السفن الانجليزية التى ترسو فى السويس آتية من الهند . وكان الفحم يأتى إلى موانى البحر الأبيض المصرية من انجلترا . وكانت القوافل التى تسير من القاهرة إلى السويس تتكون فى العادة من حوالى مائة جمل تكفى لحمل نحو ألفى صندوق و ٥٠٠ حقيبة من حقائب البريد و ١٠٠٠ طرد بضاعة ، وكان الطريق الصحراوى مقسما إلى سبع محطات دقيقة الترتيب والأثاث إذ يقوم بادارة الاستراحات فيها المستر شبرد الذى تولى الإشراف عليها ، وقد نشطت حركة السياحة فى سنة ١٨٤٥ فتقدمت الفنادق كما استعملت عربات الأمنيبوس ذات العجلتين المرتفعتين قليلا عن الأرض فى النقل ، وكانت هذه السيارات ذات مقاعد على الجانبين تجرها أربعة من الخيول وتهب الطريق بها فى الذهاب والإياب .(١)

أما بالنسبة للمواصلات الخارجية ، فقد ازدادت أهمية مصر بعد اختراع البواخر ، ذلك لأن البحر الأحمر يعتبر منطقة ركود قليلة الرياح مما لم يكن يجعله صالحاً صلاحية كافية للمراكب الشراعيه . وقد تكونت فى بمباى وكلكتا

(١) راجع النقل بالنقطار المصرى فى عهد عباس الأول وعهد سعيد بين سياستى الانجليز والفرنسيين وقارنه بمشروع جالواى فى عهد محمد على باشا

ولندن فى هذا العهد شركات ملاحة للمراكب التجارية ، وأنشئت خطوط منتظمة بالبحرين الأبيض والأحمر والمحيط الهندى . إلا أن علو أسعار الفحم كان مما عاق جعل مصر محطة لتجارة المرور فى بداية هذا العهد . وما كادت المراكب البخارية تنتشر انتشارا شاملا حتى تقدمت تجارة المرور فى القطر المصرى ، فعمل محمد على باشا على تخفيض الأسعار بما يكفل لشركة المرور ارتقاء مواصلاتها ، وعندئذ عقدت شركة الملاحة بى انداوه مع مصر اتفاقا لتحسين مشروع النقل البحرى بين الاسكندرية وبولاق ونظمت ملاحتها بين الاسكندرية وانجلترا ثم بين السويس والهند وتعاقدت مع انجلترا على نقل البريد بالنيل بانتظام وترتيب ، وعضد محمد على باشا شركات ملاحية أخرى للنقل والملاحة والمرور وفى سنة ١٨٤٥ اتفق محمد على باشا مع تركيا ومع انجلترا على نقل البريد وحدد تعريفة المرور بمدار نصف فى المائة من قيمة البضاعة المنقولة ، وبعد أن كانت حركة المرور فى يد شركة تسلم ادارتها محمد على باشا وعوض الشركة وموظفيها وأصبح للمرور مصلحة حكومية أخذت تتوسع وتضم إليها استراحات الصحراء

وقد فكر محمد على في إعادة طريق التجارة البرى القديم ، بأن تتحول التجارة عن الطريق البحرى حول القارة الأفريقية إلى الانتقال بين البحرين الأبيض والأحمر فى الأراضى المصرية ، ورفعه فى الاقدام على تنفيذ فكرته أن الطريق البرى أقصر بكثير من الطريق الآخر مما يجعله أقل نفقة . وكان من هذا أن أصلح الطريق بين القاهرة والسويس ، وضرب على أيدى قطاع الطرق فأمن القوافل على متاجرها . وشيد المنازل على الطريق لراحة المسافرين ، وطهر البحر الأحمر من القرصان ، الذين كثيراً ما كانوا يتعرضون للسفن ويعترضون طريقها ويعملون فيها سلباً ونهباً .

وفى سنة ١٨٣٠ حصل واجهورن - أحد ضباط البحريه الانجليزية - على امتياز من محمد على بتنظيم قوافل من الجمال سماها (مصلحة واجهورن للنقل بالجمال) لنقل الفحم من موانى البحر الأبيض لتموين البواخر الانجليزية بميناء السويس. وقد تعهد واجهورن بنقل البريد من لندن إلى الهند وكان يؤخذ عن كل رسالة

٥ شلنات وتصل فى حوالى ١٩ يوماً وكان هذا الطريق يسمى Overland Route أى الطريق البرى ، وقد أخذ يزداد أهمية فى أخر عهد محمد على باشا حتى تحولت إليه تجارة الشرق، وعند ما فاقت أهمية الطريق الحد أنشأ محمد على باشا مصلحة خاصة تشرف على الطريق البرى والأعمال الخاصة بنقل السائحين والبريد والبضاعة كما يتناول عملها الاشراف على استراحات الصحراء والخيول والعربات وطعام السائحين

وقد سس واجهورن فى كل من القاهرة والسويس فنادق للمسافرين على هذا الخط الذين كان يتعهد بنقلهم من الاسكندرية والسويس مقابل ١٣ جـ ك بما فى ذلك كل التكاليف . وكان للمسافر أن يجتاز الطريق من الاسكندرية إلى القاهرة أما عن طريق رشيد بالحمير أو عن طريق الصحراء بالابل أو عن طريق النيل فى السفن . وكان لواجهورن سفن شراعية (تسمى شركة التأمين النيلية) تسع كل سفينة أربعة ركاب . وأسس واجهورن استراحة فى السويس، سنة ١٩٣٨ وتأسست بعد ذلك شركه ملاحية أخرى أهمها شركه البى اندأوة للنقل المائى بين الاسكندرية والقاهرة

وقد ابتدأت البضائع تعود إلى المرور من هذا الطريق، وكان أن اتفقت الشركة الهندية الانجليزية فى سنة ١٨٣٥ مع الحكومة المصرية على نقل البضائع والبريد والمسافرين بين أوروبا والهند عن طريق مصر ، وأصبحت السفن تسير من بمباى إلى السويس ثم ينتقل المسافرون والبضائع إلى الاسكندرية عن طريق القاهرة ، ثم إلى مرسيليا ثم الى انجلترا ، وكان هذا الطريق لا يستغرق أكثر من شهر فى حين أن الطريق الآخر كان يستغرق ثلاثة أضعاف هذه المدة . (١)

وكان من الضرورى إصلاح ميناء الاسكندرية حتى تصبح جديرة بالعمل للحركة التجارية الجديدة ، ولذلك بذل محمد على مجهوداً كبيراً فى توسيع الميناء وتعميقها ، فاصبحت تتسع لعدد أكبر من السفن قادرة على الرسو بجانب الشاطىء ، بعد أن كانت ترسو بعيدة عنه ، كذلك أنشئت علامات كثيرة لهداية السفن عند دخولها إلى الميناء ومغادرتها لها ، وأنشىء أيضاً فنار الاسكندرية لتسهيل الملاحة الليلية وتعيينها .

---

(١) راجع تطورات النقل البرى فى عهد سعيد باشا والأدوار التي لعبها جالواى واستيفنسن الخ . . حيث أراد الأول أن ينشىء السكك الحديدية من واقع تقريره فى مايو سنة ١٨٣٤ لقطع المسافة بين الاسكندرية والسويس فى ٢٤ ساعة بعد أن كانت تقطع فى ثمانية أيام

ورأى محمد على ضرورة اتصال الاسكندرية بالنيل فحفر (سنة ١٨١٩) ترعة المحمودية ، التى تصل رشيد بمدينة الاسكندرية . وجعل فتحتها من العطف بعد أن كانت الترعة القديمة تبدأ من الرحمانية ، وبذلك أوجد طريقا للمواصلات سريعا ومباشرا ، وعنى بتطهير الترعة وصيانتها لتكون صالحة للملاحة طول السنة كما هى عادته فى مشروعات النقل النهرى . وبذلك أصبح فى الامكان نقل البضائع والمسافرين بين القاهرة والاسكندرية بطريق مائى ، والطرق المائية دائماً أقل نفقة من الطرق البرية ، وكان من أثر وصل الاسكندرية بظهرها التجارى بطريق جيد للنقل أن بدأت تعود إليها أهميتها التى فقدتها أثناء حكم أمراء المماليك .

وتتميما لمشروع الاستقلال الاقتصادى رأى محمد على ألا يعتمد على الدول الأجنبية فى نقل صادرات البلاد ووارداتها ، فأنشأ أولا اسطول البحر الأحمر قبل قيامه بالحرب الوهابية . وبنى سفنه فى بولاق . ثم اشترى بعد حرب اليونان سفنا من مرسيليا وتريستا وجنوه ، ليستعيض بها عن أسطول البحر الأبيض ، الذى تحطم فى نوارين ، ثم أنشأ بعد ذلك فى الاسكندرية دار صناعة بحرية ، يشرف عليها أخصائيون من الأجانب والمصريين ، وبنى فيها حوضاً يسع أكبر السفن ، ومصانع وأماكن لتدريب الصناع والبحارة ، وسرعان ما أخرجت دار الصناعة سفناً ضمت إلى الاسطول المصرى ، وصارت هذه الدار تضارع أكبر دور الصناعة فى أوربا ، وفى هذا العهد كانت السفن الحربية تستعمل فى الأغراض التجارية فى غير أوقات الحروب مما دعا إلى عدم التفريق بين الاسطولين الحربى والتجارى تفريقاً كبيراً .

ودعت الرغبة فى ربط أجزاء البلاد إلى إنشاء محطات للبريد ، وكان يحمل البريد على البر سعاة على ظهور الخيل ، وقد أقيمت على طرق البريد محطات لتغيير الخيول وتزويد الركاب بما يلزمهم أثناء سفرهم ، أما فى البحر فكان البريد ينقل بواسطة الشركات الملاحية التى انتشرت فى هذا الوقت[1] وأنشىء إلى جانب هذا

---

(١) كانت البضائع فى نقلها تسلم إلى مشايخ العربان بسندات وحوافظ وذلك ليقوموا هؤلاء المشايخ بتوصيلها إلى ربان الباخرة ، وكان البريد يعهد إلى القواصين الاتراك لكي يقوموا بتسليمه لربان المراكب ، وكانت النقود تعهد إلى صرافين اخصاء مع حراس من الاتراك

خط برقى بين القاهرة والاسكندرية ، إلا أن الطريقة التى كانت مستعملة فى نقل الاشارات البرقية (طريقة شارب) تختلف اختلافا بيناً عن الطريقة المتبعة فى عصرنا الحالى إذ كانت تقوم على وجود عدد كبير من المحطات تنتقل الرسائل البرقية بين كل واحدة منها والأخرى بواسطة الاشارات .

نظام النقد :

كانت العملة المتداولة فى السوق المصرية خليطاً من العملة التركية والمصرية والأجنبية ، وكانت أسعارها ترتفع وتهبط بين حين وآخر مما كان يدعو إلى اضطراب المعاملات ويجعل الحكومة مضطرة إلى اصدار تسعيرة لها ، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى بداية حكم محمد على ، إذ صدر فى سنة ١٨٠٨ فرمان سلطانى يمنع «تغلية» قيمة العملة الذهبية والفضية عن نظيراتها فى الاستانة واحتوى هذا الفرمان على تسعيرة للعملة نوردها فيما يلى :

بندقى ذهب = ٨ قروش محبوب مصرى = ٥ قروش

محبوب اسلامبولى = ٦ قروش قرش واحد = ٤٠ بارة

إلا أنه مع اصدار مثل هذه التسعيرة وتحذير الجمهور من تداول العملة بأقل أو أكثر مما ورد بها من الأسعار للقطع المختلفة ، نقول مع هذا كانت قيم النقود لا تستقر على قرار بدليل أن الحكومة كانت تذيع بين آن وآخر تسعيرات جديدة تحاول أن تتلافى بها الاضطراب السارى فى أسعار العملة المتداولة و فى سنة ١٨١١ مثلا صدر فرمان جديد كان الدافع إلى اصداره اضطراب حالة العملة وحددت الأسعار الواجب التعامل بمقتضاها كما يلى :

	بارة	قرش		بارة	قرش
ربعية المحبوب	= ...	٢	محبوب ذهب مصرى	= ٢٠	٦
« البندقى	= ٣٠	٢	خيرية ذهب	= ...	١٢
بندقى ذهب	= ...	١٠	مجر ذهب	= ٢٠	١١

محبوب ذهب اسلامبولى = ٢٠ ٧

ولم يتمكن محمد على فى بداية الأمر من القيام باصلاح جدى فى نظام النقد

إذ كان هذا النظام مرتبطا بنظيره فى تركيا ، وإذ كان محمد على يشفق من قيام خلاف بينه وبين السلطان إذا قدم على تعديله . فقد استمر نظام النقد على هذه الحالة من الاضطراب حتى سنة ١٨٣٤ حين حاول محمد على وضع أساس له بدكريتو أصدر فى هذا العام .

ويتلخص الاصلاح الذى وضعه محمد على فى أنه اتبع نظام المعدنين (١) ، بأن سك نقودا من الذهب والفضة ، وجعل للنقود المسكوكة من كل من المعدنين قوة ابراء غير محدودة ، ومعنى هذا أن للمدين أن يسدد دينه - مهما كانت قيمته - بمسكوكات من أى من المعدنين ، وجعلت نسبة المبادلة بين المعدنين ١ : ١٥و٥٣ أى أن الوزن من الذهب قررت له قيمة تعادل ١٥و٥٢ مثلا له من الفضة . وكان سك النقود احتكاراً للحكومة ، فهى التى تصدر قطع العملة وهى التى تستولى على أرباح دار الضرب .

وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتها ٢٠ قرشاً وقطعة من الفضة ذات عشرين قرشا وزنها أكثر من وزن الذهب بمقدار ١٥و٥ مرة وذلك تبعاً للنسبة فى أوربا . ومع أن دكريتو سنة ١٨٣٤ لم يذكر شيئاً عن الجنيه المصرى فان الجنيهات المصرية سكت وابتدىء التعامل بها فى سنة ١٨٣٦ . وفيما يلى بيان بأهم قطع العملة المسكوكة .

ذهب		فضة		نيكل وبرونز
١٠٠ قرش	٢٠	قرشا	١٠	بارات
٥٠ قرشا	١٠	قروش	٥	بارات
٢٠ قرشا	٥	قروش	١	بارة
١٠ قروش	٢	قرش		

ولما كانت قطع النقود الأجنبية مستعملة بكثرة فى السوق المصرية لسد حاجة المعاملات الكبيرة والتجارة الخارجية التى لم تف للقيام بمطالبها النقود

(١) كان هذا النظام هو المتبع فى دول الاتحاد اللاتينى من هذا يظهر تأثير الفرنسيين فى توجيه سياسة الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل النقود . وكان اعضاء الاتحاد فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا واليونان

المصرية نظرا لقلة المسكوكات الذهبية وصغر قيم المسكوكات الأخرى ، حدد محمد على فى دكريتو ١٨٣٤ أسعارا لأهم أنواع العملة الأجنبية نوردها فيما يلى :

الجنيه الانجليزى	= ٩٧و٥ قرش	الوينتو الفرنسى	٧٧و٥١ قرش
المجر النمسوى	= ٦٥و٤٥ »	الريال الأمريكى	١٩٠٠و٠ »
البندقى	= ٢٤و٤٦ »	المجيدى	٨٧و٧٥ »

وقد كانت كل النقود الأجنبية المسعرة فى السوق المصرية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية فى حين أن القيمة الحقيقية للجنيه المصرى كانت مساوية لقيمته الاسمية كما يتضح من البيان الآتى :

العملة	الوزن القانونى بالجرام العيار ٠/٠	القيمة الحقيقية بالقرش	القيمة الاسمية بالقرش	الفرق
جنيه مصرى	٨و٥٤٤ ٨٧٥	١٠٠	١٠٠	—
» انجليزى	٧و٩٨٧٤ ٩١٦ ٣/٤	٩٧و٩٣٧	٩٧و٥	٤٤٦و
وينتو	٦و٤٥١٦ ٩٠٠	٧٧و٦٦٨	٧٧و١٥٠	٠و١٦٦
جنيه تركى	٧و٢١٦٥ ٩١٦ ٢/٤	٨٨و٤٨٥	٨٧و٧٥٠	٨٣٥و

ومن هذا نرى أنه — فيما عدا الجنيه المصرى — نجد أن الجنيه الانجليزى يعتبر أردأ أنواع العملة المتداولة ، لأن الفرق بين قيمته الاسمية وقيمته الحقيقية أقل من الفرق بين نفس القيمتين لأى عملة أخرى . وطبقا لقانون جريشام (ومحصله أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول) كان من الطبيعى أن يطرد الجنيه المصرى كل أنواع العملة الأجنبية . ولكن دار الضرب لم تكن تسك من قطع العملة الذهبية ما يكفى لحاجة المبادلات الكبيرة فكان من الضرورى أن تستعمل العملة الأجنبية . ولما كان الجنيه الانجليزى أردأ أنواع العملة الأجنبية — كما قدمنا — فانه طغى عليها وصار أكثرها شيوعا فى التداول وتبوأ مركزه الممتاز من هذا الوقت فى مصر

ومع أن مصر كانت تتبع نظام المعدنين فانه نظرا لشيوع تداول الجنيه الانجليزى ولعظم علاقات مصر التجارية مع انجلترا فان القطر المصرى كان يسير من الوجهة العملية على نظام المعدن الفردى . إذ أن قطع العملة الفضية أصبحت تعتبر نقودا مساعدة ولم تبق قوة الابراء المطلقة الا للنقود الذهبية .

وقد دعا تحديد أسعار رسمية لأنواع العملة الذهبية الأجنبية إلى اضطراب نظام النقد إذ أدخلت إلى السوق المصرية كميات من العملة الزائفة أو الرديئة، وقد عاد ضرر هذا على الفلاحين وفقراء المستهلكين الذين كانوا يقبلون نقودا تقل قيمتها الحقيقية بكثير عن قيمتها الاسمية خصوصاً وأن النقود الأهلية كانت قليلة ورديئة الصنع ماعدا القروش، وكثيراً مادعت شدة الحاجة فى موسم القطن وغيره إلى أرباح طائلة للأجانب المتمتعين بالامتيازات الخاصة والعامة (١)

ولم تكن النقود المتداولة متناسبة مع تقدم البلاد الاقتصادى، إذ أن سياسة الاحتكار قللت من الحاجة إلى النقود لدرجة كبيرة. ولم تجد المحاولات التى حاولها محمد على لاصلاح نظام النقد بدليل أنه فى سنة ١٨٤٢ أراد أن يترك هذا الأمر لبنك تساهم فى رأس ماله الحكومة ويديره بعض رجال الأعمال من الأجانب. ونحن نورد هنا نص اللائحة المختصة بانشاء هذا البنك:

المقدمة «كثيراً ما اهتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية وسائر أنواع العمله المتداولة بالقطر المصرى على حسب قيمتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها. وكذلك كانة أصناف وأنواع المعاملة التجارية بالأسعار التى وضعت لها لوائح متعددة وما كان يؤثر. وأنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعار أنواع الآخذ والعطاء والتجارة أيضاً حاصل خسائر جسيمة للميرى ولأرباب التجارة والأهالى والآن لم تتمكن الحكومة من وضع قاعدة تكون حاسمة لهذا الأمر. فلأجل إزالة هذه الوقاحة من القطر قد عزمت الحكومة على فتح بنك مثل بنوك الممالك الممتدنة ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة السالفة الذكر والعملة الأجنبية والأوزان وتسعير سائر أصناف الزراعة والتجارة الجارى الآخذ والعطاء فيها سواء كانت بالمزايدات أو بالممارسة أو بالاعلانات وفتح اعتمادات وقبول التحاويل والرجع الميرية لما فيه من إزالة الضرر واتساع نطاق التجارة ومنع تداول النقود بغير قيمتها المقررة على الشروط المدونة بالبنود الآتية. وأن يكون محل البنك بالاسكندرية

بند ١ - إنه لأجل إدارة أعمال بنك بسرعة ونجاح مشرعاته يكون رأس ماله ٧٠٠٠٠٠ ريال منها ٤٠٠٠٠٠ ريال يجرى وضعها بخزينة البنك من قبل الحكومه والباقى يكون من قبل المسيو ميخالى توسيجا والمسيو جولو باستريه من مديرى البنك

---

(١) راجع «ارمنجون» فى كتابه مركز مصر الاقتصادى والمالى صفحات ٢٥٧ - ٢٦٠

وفى أى حال من الأحوال غير مأذونين بأخذ أى مبلغ من رأس المال المذكور

بند ٢ ـ يبتدىء البنك فى الأعمال من يوم وجود رأس المال بخزينته

بند ٣ ـ أعمال البنك هى عبارة عن فتح اعتمادات وقبول التحاويل والسندات ذات القيمة والنقود وتسعير المسكوكات والمعاملة التجارية كالمدون بمقدمة هذه اللائحة بدقة

بند ٤ ـ سحب مبالغ بالتحاويل التى تعطى من ديوان المبيعات والجمرك على وارداتهم بشرط أن لا تزيد الفوايض على المائة نصف شهريا دون انتظار حلول مواعيد التحاويل الميرية وذلك من يوم تسليم تحاويل واردات المبيعات والجمرك إلى خزينة البنك . وإن حصل عسر فى تحصيل قيمة التحاويل قبل الوعدة من أرباب البنك يصير ارتدادها إلى الميرى .

بند ٥ ـ تعطى أوامر عالية إلى ديوانى المبيعات والجمرك بتسليم وارداتها لخزينة البنك المذكور .

بند ٦ ـ كافة أنواع العملة التى ترد وتتحول على البنك أو تصرف من خزينته تكون على حسب التعريفة الميرية .

بند ٧ ـ النقود التى تسحب من البنك برسم الميرى أو ما يصرف منه لتسديد التحاويل الميرية تحسب له المائة ستة فى السنة . وأما المبالغ التى تتكون به من قبل الميرى تكون بدون فوائظ على البنك .

بند ٨ ـ كافة مبالغ السندات على اختلاف أنواعها تكون محددة فيها ، وعده السداد وتتسلم إلى خزينة البنك .

بند ٩ ـ لا مدخل للحكومة فى أرباح وخسائر هذا البنك بأى داع من الدواعى بل المسئولون عن أعماله وأرباحه وخسائره هم المسيو ميخالى توسيجا والمسيو باستريه المأمورين البادى ذكرهما . وكذلك أن الحكومة لا تطالب البنك عن أى ربح فى مقابلة مبلغ ٤٠٠٠٠٠ ريال المدفوع له منها .

فالغرض من هذا البنك إذن كان السيطرة على نظام النقد ، وحفظ ودائع الحكومة ، وأقراضها ، والمساعدة على تنظيم المعاملات الداخلية والخارجية . غير أنه لا يوجد ما يدل على أن مشروع هذا البنك قد تحقق . وقد يكون السبب فى هذا ركود أحوال البلاد السياسية والاقتصادية بعد تسوية سنة ١٨٤١

ومع أن مصر كانت من الوجهة النظرية ، تتبع نظام المعدنيين إلا أنه بعد سنة ١٨٣٨ حين ابتدأ يزيد نفوذ انجلترا التجارى فى بلاد الأمبراطورية العثمانية

نتيجة المعاهدة التجارية التى أبرمت بين الانجليز والسلطان ، ابتدأت انجلترا تستعمل نفوذها فى توجيه مصر إلى نظام المعدن الفردى : أى أن يكون للنقود الذهبية وحدها قوة الابراء الغير المحدودة . أما ما عداها من النقود فلا تعتبر إلا نقود خيارية (مساعدة) . وقد كانت انجلترا تستعمل هذا النظام فوجهت مصر إليه حتى أصبحت تتبعه من الوجهة العملية . وعلى الأخص بعد تسوية سنة ١٨٤١

الصادرات والواردات

كانت لمصر علاقات مع بلاد أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وكانت أهم البلاد المتعامل معها هى انجلترا والنمسا وتوسكانيا وفرنسا واليونان والشام وبلاد المغرب غير أنه بعد سنة ١٨٣٨ بدأ نفوذ انجلترا التجارى يظهر فى مصر إذ سيطرت هذه البلاد على جزء كبير من تجارة الصادرات والواردات المصرية . وبهذا قلل ما كان لايطاليا والنمسا من النفوذ التجارى الذى استمر مدة طويلة أثناء العصور الوسطى والفترة التى تلتها ، ويمكن الاستدلال على هذا من الاحصائية التالية التى يظهر منها جليا كبر حصة انجلترا فى تجارة الصادرات والواردات المصرية :-

الدولة	١٨٣٩		١٨٤٠	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف	النسبة فى الألف
انجلترا ومالطة	٣٣٢	٣١٥	٣٨٣	٢٧٢
النمسا	١٤٩	٢٠٢	١٩٨	٢١٨
توسكانيا	١٣٩	١٨٠	١٤١	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١
اليونان	١١	٧١	٢٥	١١٩
الشام	١	١٥	٢١	٣٤
بلاد لبنان وما جوارها	٧٥	١٥	٢١	٢٧
بلاد المغرب	٣	١١	١٥	١٠
الدول الأخرى	١٥٢	٣١	٥٥	١٨
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

وكانت مصر تصدر القطن والأرز والحبوب والمنسوجات والتمر والخضر الجافة ، وتستورد المنسوجات والأخشاب والحديد والنحاس والورق والعقاقير والفحم

وفيما يلى بيان لصادرات وواردات الأسكندرية [١] فى سنتى ١٨٢٣ و١٨٤٣

	الصادرات	الواردات
سنة ١٨٢٣	١٥٨٤٨٦٤ جنيه	٨٠٤٥١٩ جنيه
سنة ١٨٤٣	١٨٠٦٨٨٠ جينه	٢٤٧٠٩٢٠ جنيه

وليست هناك إحصاءات دقيقة عن مجموع الصادرات والواردات غير أننا نورد فيما يلى احصائية عن التجارة الخارجية فى سنة ١٨٣٦ [٢]

الصادرات	٢٠٧٦٠٠٠ جنيه
الواردات	٢٥٧٦٠٠٠ جنيه
المجموع	٤٦٥٢٠٠٠ جنيه

وكانت معظم الصادرات من القطن والبذرة والمواد الغذائية والعقاقير والعطور ومواد الصباغة كما يؤخذ من الجدول الآتى : —

مفردات الصادرات فى سنة ١٨٣٦

المحاصيل	القيمة	النسبة المئوية
قطن وبذرة	٩٢٠٠٠٠ جنيه	٤١ر٣
مواد غذائية	٣٠٠٠٠٠ جنيه	١٤ر٥
العقاقير والعطور والصباغة	٢٤٤٠٠٠ جنيه	١١ر٧
منسوجات	٦٢٠٠٠ جنيه	٣
محاصيل صناعية أخرى	٥١٠٠٠ جنيه	٢ر٥
بضائع أخرى	٤٩٩٠٠٠ جنيه	٢٤
المجموع	٢٠٧٦٠٠٠	١٠٠

(١) على مبارك باشا الخطط التوفيقية الجزء السابع صحيفة ٥٩

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة والارقام مقربة إلى أقرب ألف ولا يخفي أن سنة ١٨٣٦ تدل على تالق بنجم محمد على باشا في مضمار التجاره والنشاط الاقتصادي

أما الواردات فمعظمها منسوجات ومواد بناء ومحاصيل صناعية كما تؤخذ من البيان الآتى : —

مفردات الواردات فى سنة ١٨٣٦

المحاصيل	القيمة	النسبة المئوية
منسوجات	٩٨٠٠٠٠ جنيه	٣٨
مواد البناء	٤٨٤٠٠٠ جنيه	١٩
محاصيل صناعية	٢٠٠٠٠٠ جنيه	٨
مواد غذائية	٨٢٠٠٠ جنيه	٣
عقاقير وعطور	٥٧٠٠٠ جنيه	٢
وقود	٤٨٠٠٠ جنيه	٢
بضائع أخرى	٧٢٥٠٠٠ جنيه	٢٨
المجموع	٢٥٧٦٠٠٠ جنيه	١٠٠

وقد ورد فى بعض المصادر أن صادرات مصر وارداتها مع بعض الدول كانت فى مجموعها كالآتى مقدرة بالجنية المصرى . —

	١٨٣٩	١٨٤٠	١٨٤٩
صادرات	٧٤٠و٨٧٢	٤٨٠و٨٣٠	٧٤٠و٦٦٠و١
واردات	٧٩٧و٧٠٢	٩٧٩و٠٠٥	٤٧٤و٠٦٠و١
المجموع	١٥٣٨و٥٧٤	١٤٥٩و٨٣٥	٣١٣٤و٨٠٠

وإذا كانت لهذه المصادر من معنى فانها تدل على النتائج التى نجمت من تغيير السياسة التجارية من ضروريا تها الأولى الى مقتضياته الأخيرة ، فقد تدخلت السياسة البريطانية فى مصر فى عهد محمد على باشا فى سياسته الامبراطورية فى حروب اليونان والشام وفى سياسته النقدية فى سنة ١٨٣٦ وفى سياسته التجارية فى معاهدة ١٨٤١

الفصل الثامن

الادارة المـــالية

لما كان محمد على يريد أن يكوّن امبراطورية مصرية متسعه الأطراف، كان عليه أن يعيد النظر فى إدارة البلاد المالية ، لتنمية موارد الدخل الحكومى حتى يصير من الممكن تغطية النفقات التى تطلبها تحقيق المشاريع الحربية والاقتصادية المختلفة التى كانت من ضروريات إنشاء الامبراطورية .

وقد كان من تأثير تعديل أنظمة الماليه العامة أن زادت إيرادات الحكومة زيادة كبيرة فبينما لم تكن هذه الايرادات فى عهد الحملة الفرنسية واوائل حكم محمد على تزيد عن مليون جنيه نراها وصلت فى سنة ١٨٤٢ إلى ٦٢٥ ر٩٢٦ ر١ جنيهاً ، أى نحو ثلاثة اضعاف ما كانت عليه .

جباية الضرائب : كانت الضرائب مرهقة فكان الفلاح لايدفع مايطلب منه إلا بالقوة وإستعمال الكرباج . وفى حالة التوقف عن دفع الضريبة كانت الأرض تؤخذ من الفلاح وتعطى لمن يتعهد بسداد المتأخر من الضرائب . وهذا المتعهد كان له الحق فى أن يسخر الفلاح فى زراعة الأرض ويجبره على تسليمه قدراً معينا من محصولات كل فدان : وحين كانت تتراكم المتأخرات كان الفلاحون يهجرون قراهم هربا من دفع الضرائب وخوفا من الظلم الذى كان يرتكب ضد من لايدفعها

والمركز هو المسئول عن جبايته الضرائب من القرى التى فى دائرته. وكافة مشايخ القرى مسئولين عن جباية الضرائب فى قراهم . ولما كانت الضرائب مرهقة فقد كان يحدث أن يتوقف الكثيرون عن دفعها . وفى سنة ١٨٣٩ فكر محمد على فى نظام يساعده على جمع الضرائب المتأخرة فجعل أفراد كل قرية مسئولين مسئولية تضامنية فى أداء ماعليهم ؛ كما جعل قرى كل منطقة مسئولة أيضا

مسئولية تضامنية فى دفع مافرض عليها . ولاشك أن مثل هذا النظام يفتر همة المزارعين فى العمل وقد كانت له نتائجه فى قلة الانتاج الزراعى .

ولما اضطر محمد على أن يتخلى عن النظام التضامنى فى دفع الضرائب التجأ إلى نظام آخر هو نظام العهد : وهو أن يعهد إلى بعض الأعيان ورجال الأدارة والعسكرية بجباية الضرائب فى منطقة معينة . وهذا يشبه إلى حد مانظام « الالتزام » ولكنه يختلف عنه فى أن « الملتزم » كان يجبى ما يشاء من الضرائب فى حين أنه لايحق للمتعهد أن يجبى من الفلاحين أكثر من الضرائب المقررة . ومع هذا فقد أدى نظام العهد إلى كثير من المظالم إذ كان المتعهدون يستغلون جهود الفلاحين حسبما يتراءى لهم ويعاقبون المقصرين منهم عقوبات شديدة مما دعا كثيراً من الفلاحين إلى هجر قراهم ، غير أن الحكومة كانت ملزمة أن تعيد الفارين إلى بلادهم . ومثل هذا النظام يكاد يكون نوعاً من الرق إذ لم يكن الفلاح يظفر باكثر من معيشة الكفاف وهو مع هذا مفقود الحرية خاضع للمتعهدين ورجال الأدارة لايكاد يجد من قسوتهم وظلمهم مهرباً .

ولما كانت النقود فى هذا العهد قليلة فان محمد على كان يجمع الضرائب محاصيل زراعية ، وكان أن أنشأت الحكومة مخازن تجمع فيها الحاصلات وتخزنها حتى تبيعها فى داخل البلاد أو فى خارجها .

وقد حدث تطور فى موارد الدخل الحكومى وطرق إنفاقه وفيما يلى سوف نعرض لأهم أبواب الايرادات وأهم أبواب المصروفات ثم نورد نموذجاً لميزانية الدولة فى هذا العهد .

الايرادات :

وضع نظام جديد للضرائب وكانت أغلب الضرائب مفروضة على الأراضى الزراعية ، لأن نصيب استغلال الأرض التى كانت ملك محمد على كانت تقابل الضريبة . أما الصناعة والتجارة فقد كانت الحكومة تحتكرهما ولذلك فان الضرائب التى كانت تجبى من الصناع والتجار كانت قليلة وحل محلها أرباح احتكار الصناعة والتجارة .

وقد كانت أهم موارد الدخل الحكومى هى ضريبة الأراضى الزراعية ثم أرباح الاحتكار ، وضريبة النفوس ، والضرائب الجمركية .

الضرائب على الأراضى : بعد أن مسح محمد على الأراضى فى سنة ١٨١٣ قرر فرض ضريبة ثابتة عليها وكانت الضريبة على الفدان تتبع جودة الأرض ومقدار خصوبتها ، وكانت الضرائب تتراوح بين أربعة قروش ونصف قرش وتسعة وأربعين قرشا ، إلا أنه فيما بعد زادت فكانت الضرائب نتيجة لازدياد حاجة الحكومة إلى المال كما زادت حصيلة الضرائب على الأراضى نتيجة لزيادة نفقاتها ولزيادة مساحة الأرض الزراعية ، وفيما يلى بيان[1] بمساحة الأرض المزروعة والضرائب المفروضة عليها ومتوسط ضريبة الفدان وذلك فى سنة ١٨٢١

الجهة	المساحة المزروعة	متوسط ضريبة الفدان	مجموع الضرائب
		ـــ ص ـــ	جنيه
الوجه البحرى	٩٧٠٦٤٠	٢٧ ٣٠	٢٩٧٧٦٦
الوجه القبلى	١٠٦١٢٦٥	٧ ٣٤	٣٦٢٧٤٥
القطر المصرى	٢٠٣١٩٠٥	٢٠ ٣٢	٦٦٠٥٤١

ولم يكن يعفى من الضرائب فى هذا الوقت إلا أراضى الوسية ، التى تركها محمد على للمتزمين طول حياتهم ، ثم الأباعد والشفالك . غير أن مشايخ البلاد كانوا يعفون من دفع الضرائب المستحقة على خمسة أفدنة فى كل مائة فدان وذلك نظير ما يؤدونه من الخدمات للحكومة وهذه الأراضى المعفاة كانت مسموح المشايخ أو « مسموح الضبطية » .

وفى عهد محمد على كانت الضرائب على الأرض ـ كما كانت فى كل العهود السابقة ـ أهم مورد لايرادات الحكومة إذا أنها كانت تساوى حوالى ٤٥ ٪ من مجموع هذه الايرادات وذلك فى سنة ١٨٣٣ .

---

(١) الأمير عمر طوسون (مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن) ص ٢٩٦ الى ٢٩٨

أرباح الاحتكار :

احتكرت الحكومة - كما بينا - كثيراً من الحاصلات الزراعية والصناعية . وكان نظام الاحتكار فى مجموعه يعود على الحكومة بجزء من دخلها يمكن تقديره (فى سنة ١٨٣٣) بما يساوى ١٨ ٪ من مجموع الدخل .

وفى سنة ١٨٢١ - مثلا - كانت أرباح الحكومة من احتكار بعض الحاصلات الزراعية كما يلى :

المحصول	ثمن الشراء بالقرش	ثمن البيع بالقرش	الكمية المباعة بالاردب	ربح الحكومة بالجنيهات
القمح	٣٠	٥٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
الفول	٢٠	٣٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
الذرة	٢٠	٣٢	٣٠٠٠٠	٣٦٠٠
الفاصوليا	٢٠	٢٧	٢٥٠٠٠	١٧٥٠

وقد بلغت أرباح الاحتكار فى مجموعها حوالى ٣٣٥٠٠٠ جنيه وهو ما يعادل حوالى ٢٨ ٪ من مجموع الايرادات البالغ قدرها ١٩٩٧٠٠ر١ فى هذا العام

وقد كان احتكار القطن يعود على الحكومة بأرباح عظيمة كما يوخذ من البيان التالى :

السنة	المبيعات بالبالة	الثمن الكلى	ربح الحكومة
١٨٣٤	٤٢٩٠٦	٣٥٣٠٥٥	١٩٨٥٩٣
١٨٣٥	٩٥٠٠٩	١٠٢٧٤٤١	٦٨٥٤٢٠
١٨٣٦	١١٠١٤٠	١١٦٤٩١٥	٧٦٨٤١١
١٨٣٧	١٣٤٠٩٥	٨٩٥٤٤٧	٤١٢٧٠٥
١٨٣٨	١١٢٤٧٢	٩٠٤٣٧٨	٤٩٩٤٧٩
١٨٣٩	٥٩٩١٠	٤٤٠٩٤٤	٢٢٥٢٦٨
١٨٤٠	٦٢٦٣٧	٤٠٤٩٩٧	١٥٠٧٠٤

غير أنه فى أواخر أيام محمد على بدأ الفشل يدب إلى نظام الاحتكار فقلت أرباح الحكومة منه وفى الاحصائية السابقة نجد أرباح احتكار القطن قد أخذت فى الهبوط من بعد سنة ١٨٣٦ .

ضريبة النفوس :

ويلى أرباح الاحتكار فى الأهمية ضريبة النفوس . وكانت هذه الضريبة تجبى من الافراد الذكور متى بلغوا الثانية عشرة من عمرهم . وهى تقدر بجزء من اثنى عشر جزءاً من مقدار دخل الشخص . وكانت تتفاوت بين ١٥ قرشا و ٥٠٠ قرش فى السنة . وهذا الضريبة كانت تجبى من سكان المدن أما سكان القرى فكانوا يدفعون بدلا منها ضريبة أخرى فرضت على المنازل . وكان مايجبى من هذه الضريبة يعادل نحوا من ٥ ر١٤ فى المائة من مجموع إيرادات الدولة (فى سنة ١٨٣٣) .

الضرائب الجمركية :

لم تكن الضرائب على الصادرات والواردات بأكثر من ٣ ٪ من ايرادات الحكومة فى هذا العهد وذلك لأن الحكومة كانت تحتكر معظم تجارة الصادر والوارد . غير أنه كانت توجد جمارك داخلية بين مدينة وأخرى فى داخل البلاد . وكان يجبى على البضائع التى تنقل من بلد لآخر عوائد دخولية تقدر بمبلغ ١٢ ٪ من قيمتها ، وقد بلغت هذه العوائد فى سنة ١٨٣٣ حوالى ٧٪ من مجموع إيرادات الحكومة .

الضرائب الأخرى :

من الضرائب الاخرى الضريبة على الماشية ، وتقدر بعشرين قرشا فى السنة عن البقر والجاموس واربعة قروش عن الجمال والنعاج . والضريبة على النخيل وتقدر بقرش ونصف قرش عن النخلة الواحدة فى السنة . ورسوم الصيد وعوائد الراقصات والموسيقيين والحواة ، ورسوم الشركات .

المصروفات :

أما مصروفات الحكومة فكانت تصرف معظمها على الجيش مباشرة أو غير مباشرة ، وفى ميزانية ١٨٣٣ بلغت ميزانية الجيش نحو ٣٠ ٪ من مجموع

المصروفات ، وبلغت ميزانية البحرية نحو ١٥ ٪ . ومعظم المصروفات الأخرى كانت على المصانع وعمالها ومبانيها وآلاتها والمدارس الحربية .

وأهم ما عدا هذا من المصروفات مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح - وكانت تبلغ حوالى ١٠ ٪ من مجموع المصروفات (سنة ١٨٣٣) - ومرتبات الكتبة والموظفين ، ومعاشات المتقاعدين ونفقات قافلة الحج ، والجزية .

فاهم المصروفات إذن ، كانت المصروفات التى تمس الجيش ، اما مباشرة أم غير مباشرة ، وقد زادت المصروفات فى هذا العهد زيادة كبيرة اقتضاها الصرف على جيش مصر الكبير وعلى اسطولها وعلى المصالح اللازمة لمعدات الجيش والاسطول .

ميزانية الحكومة :

الميزانية هى كشف تقديرى بالايرادات والمصروفات الحكومية عن سنة مقبلة . ولم يكن لمصر عهداً بالميزانية - المعمولة على النمط الاوروبى - قبل الحملة الفرنسية إذ بدأ مدير الشئون المالية الفرنسى يعمل ميزانية للحكومة . وقد سار محمد على على هذه الطريقة بان كان فى ميزانية كل عام يقدر الايرادات والمصروفات للسنة المقبلة وفيما يلى بيان بميزانية الحكومة فى بعض السنين

السنة	الايرادات	المصروفات
١٨٢١	١١٩٩٧٠٠	٩٤٧٠٠٠
١٨٣٣	٢٥٢٥٢٧٥	١٩٩٩٠٧٠
١٨٤٢	٢٩٢٦٦٢٥	٢١٧٦٨٦٠

ونلحظ أن الايرادات كانت دائما أكثر من المصروفات . ولكن ذلك لا يعنى ابقاء فائض فى خزينة الدولة ، وابقاء مثل هذا الفائض يخالف أسس المالية العامة الصحيحة ؛ ولكن الحكومة كانت مضطرة إلى تقدير المصروفات بأقل مما قدرت به الايرادات ، وما ذلك إلا لأن الضرائب المفروضة كانت لا تجبى كلها ، وإنما كان يتوقف عن دفع بعضها الأهالى نظراً لسوء حالتهم المالية . والنتيجة أن الايرادات — بعد خصم المتأخرات — كانت لا تزيد كثيرا عن المصروفات

وفيما يلى سوف نمدد أبواب الايرادات والمصروفات كما ظهرت فى ميزانية سنة ١٨٣٣ (١) التى ثعرضها نموذجاً للميزانيات فى هذا العهد .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى بك . . . ومانجان

ميزانية سنة ١٨٣٣

أولا : الايرادات

	جنيه
الميرى أو الضريبه العقارية	١١٢٥٠٠٠
ضريبة النفوس	٣٥٠٠٠٠
العوائد على الحبوب (عوائد دخولية)	١٨٠٠٠٠
ربح الحكومة من احتكار القطن والنيلة والأفيون والسكر والنبيذ والأرز والعسل والشمع والحنا وماء الورد وبزر الكتان وبزر السمسم وبزر الخس وبزر القرطم والحرير والزعفران والتتر	٤٥٠٠٠٠
ربح الحكومة من نسيج الأقمشة وبيعها	٦٠٠٠٠
« « « مصنع الأثواب الحريرية	٤٧٥٠٠
دخل الحكومة من جمرك الاسكندرية وعوائد الدخولية	٣٠٠٠٠
« « « « دمياط وبولاق	٣٦٧٦٥
« « « « مصر القديمة	٨٠٠٥
« « « « السويس والقصير	٣٠٠٠٠
« « « « أسوان	١٢٥٠
رسوم الصيد فى بحيرة المنزلة	١٣٧٥٠
« الملح والمراكب والأسماك	١٧٥٠٠
المكوس على البضائع السورية الآتية من طريق البر	١٠٠٠
ربح الحكومة من الجير والمصيص والأحجار	٢٢٠٠٠
عوائد السوائل	١٣٨٥٥
« السنامكى	١٣٠٠
عوائد الصيد فى بحيرة قارون والمكوس بالفيوم	٢٩٠٠
ربح الحكومة من الجلود الخام والمدابغ	٣٥٠٠٠
المكوس فى الوجه البحرى والقبلى	١٦٠٠٠
عوائد الراقصات والموسيقيين والحواة	٢٥٠٠
	٢٤٦٤٣٢٥

ينقل بعده

تابع الايوادات — جنيه

تابع ماقبله	٢ر٤٦٤٣٢٥
عوائد المواشى المخصصة للذبح	١٠٠٠٠
« صب الفضة والذهب	٢٢٥٠
رسوم التركات (بيت المال)	٦٠٠٠
عوائد الوكائل والأسواق فى الوجه القبلى	٢٠٠٠
رسوم الخرج	٣٢٠٠
ربح دار الضرب	١٥٠٠٠
ربح بيع الحصر	٤٠٠٠
« « النطرون	٣٠٠٠
« « الصودا بالاسكندرية	١٥٠٠
« « ملح النشادر	٢٠٠٠
عشور النخيل	٢٠٠٠٠
أجرة السفن المملوكة للحكومة	١٢٠٠٠
مجموع الايرادات	٢٥٢٥٢٧٥

ثانياً : المصروفات

ميزانية الجيش	٦٠٠٠٠٠
مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح	١٩٩٢٩٥
مرتبات الكتبة والموظفين	١٠٠٠٠٠
معاشات الملتزمين الذين الغى التزامهم	١٧٥٠٠
نفقات قافلة الحج	١١٠٠٠
نفقات الفابريقات وأجور العمال	١٠٨٠٠٠
نفقات انشاء القصور والفابريقات والقناطر والجسور	٩٠٠٠٠
أموال مرسلة إلى الاستانة	٦٠٠٠٠
ميزانية موظفى البحرية ورجالها	٣٠٠٠٠٠
مخصصات لصيانة قصور الوالى	٥٠٠٠٠
مخصصات غذائية للموظفين	٢٥٠٠٠
أجور الخيالة الترك غير النظاميين (الباشبوزق)	٣٢٥٠٠
ينقل بعده	١ر٥٩٣ر٣٩٥

تابع المصروفات	جنيه
تابع ماقبله	١ر٥٩٣٣٩٥
أجور العربان	٢٥٠٠٠
معاشات للأرامل والنساء	٣٠٠٠٠
أشياء مجلوبة من أوربا برسم الفابريقات	٧٥٠٠٠
مصاريف ترسانة بناء السفن فى بولاق	١٦٥٠٠
نفقات المدرسة الحربية	٧٥٠٠
« المطبعة	١٧٥٠
« انشاء السفن الحربية	٧٧٥٢٥
مخصصات غذائية للوالى	٢٠٠٠٠
ثمن مهمات حربية	٧٠٠٠٠
المعينات لعلف الجمال والبغال والخيول	١٢٥٠٠
مخصصات لادارة مشتريات الكشاميروالاجواخ والاثواب الحرير والجواهر ألخ	٧٠٠٠٠
مجموع المصروفات (١)	١٩٩٩ر٠٧٠

(١) ويذكر ميخائيل بك شاروبيم فى كتابه «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث» من الجزء الرابع صفحة ٨٦ أن السلطان قرر بمعاهدة لندن أن تنظم المصروفات والايرادات بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية (لا النظم الاوربية) ويرسل إلى خزينة الباب العالى ربع الايرادات الناتجة من جميع الرسوم الجركية ومن بقية الضرائب التى تتحصل فى سائر الديار المصرية ولا يتأخر منه شىء البتة ، والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولاية مصر للقيام بنفقة التحصيل والادارة والعسكرية ونفقات الوالى وأثمان الغلال التى تقوم مصر بتسييرها فى كل عام إلى الحرمين الشريفين ، ويبقى هذا الخراج مستمرا أداؤه على هذا الوجه مدة خمس سنوات تبتدىء من عام سنة ١٨٤١، ويصح تعديل ذلك بطريقة أخرى فى مستقبل الايام تكون أكثر ملاءمة لحالة الايالة المصرية ونوع الظروف والمناسبات التى تطرأ عليها

الفصل التاسع

سياسة محمد على الاقتصادية ونتائجها

رأينا أن محمد على كان يتبع أساليب الاشتراكية الحكومية حين أراد أن يحقق استقلال البلاد الاقتصادى ، الذى كان من ضروريات تكوين الامبراطورية المصرية الكبيرة ، وقد كانت الامبراطورية المصرية محور سياسة محمد على العامة والاقتصادية ، وعلى هذا كان برنامج محمد على الاقتصادى ليس غاية فى حد ذاته وإنما هو وسيلة لتكوين الامبراطورية بما يستلزمه هذا من الحروب الكثيرة النفقات التى اقتضت تعبئة جميع القوى الانتاجية فى البلاد وتوجيهها نحو غرض واحد وهو زيادة موارد المالية العامة إلى الحد الأقصى حتى يصير فى الامكان الانفاق على جيوش البلاد وأساطيلها ومعداتهما أثناء الحروب التى شغلت مصر فى معظم أيام ولاية محمد على .

وقد كان محمد على ألبانياً قضى شبابه فى الأراضى التركية ولم يشغل فى بلاده منصباً يعطيه دراية كافية تجعل منه هذا الوالى الذى أحدث فى مصر انقلابات متعددة فى نواحى الحياة المختلفة ، ولم تكن الأنظمة التركية السياسية والاقتصادية على حالة من الاستقرار تغرى باحتذاء مثالها ، فلما فاز محمد على بولاية مصر ولى وجهه شطر أوربا ليستمد منها أنظمة حديثة لحكومته الجديدة . وقد استعان محمد على بمستشارين من الفرنسيين ، وقد وجد هؤلاء المستشارين فى أبحاث علماء الحملة الفرنسية أساساً يمكنهم الاعتماد عليه فى تحقيق تطور البلاد الذى أراده محمد على وقد كان هؤلاء الفرنسيون جديرون بما أولاهم محمد على من الثقة

ونحن نرى أثر الفرنسيين ظاهراً جليا فى سياسة محمد على الاقتصادية ففى الزراعة حققت مشاريع الرى الكثيرة التى اقترحها علماء الحملة ، وصارت الأراضى الزراعية ملكا للحكومة واتبع فى الوصول إلى هذا الغرض نفس الطريقة التى اتبعها قواد الحملة من طلب مستندات الملكية والاستيلاء على أراضى الملتزمين من المماليك . وفي الصناعة اقيمت المصانع الكبيرة على نظام

المصانع التى انشئت فى أيام الحملة واحتكرت الحكومة الصناعات الجديدة كما احتكرها الفرنسيون . وفى التجارة نفذت كثير من الاقتراحات التى اقترحها علماء الحملة من حيث مد الطرق وشق الترع الملاحية ، غير أن محمد على خاف أن يقوم بتحقيق مشروع الفرنسيين عن قناة السويس قبل أن يتم تكوين امبراطوريته ويجعلها قادرة كل القدرة عن الدفاع عن نفسها بعد أن تزداد أهميتها بالنسبة للدول من جراء فتح القناة، وحين أرادت انجلترا سنة ١٨٣٤ أن تمد خطا حديديا[1] بين القاهرة والسويس لتقوم مقام شق القناة ، وافق محمد على مبدئيا على الفكرة بل سار فى طريق تنفيذها بأن اشترى بعض أدواتها . وهنا يظهر أثر الفرنسيين إذ حملوه على تغيير رأيه بأن صوروا له الفكرة فى صورة استعمارية الغرض منها فصل مصر عن العالم الاسلامى واستغلالها لقضاء المآرب الانجليزية . وفى الادارة احتذت الحكومة مثال الفرنسيين فى قيامها بنفسها بجمع الضرائب والقضاء على نظام الالتزام ، وفى ترتيب الميزانية على النمط الأوربى والاجتهاد فى موازنة الايرادات والمصروفات .

وقد كانت سياسة محمد على الاقتصادية - كما رأينا - تنبنى على تحقيق الاستقلال الاقتصادى واحتكار كل ما يمكن احتكاره من مرافق الانتاج ، وذلك حتى يصير من الممكن احداث التطور الاقتصادى ، الذى كان ضروريا بعد فترة الركود الطويلة أثناء حكومة أمراء المماليك ، وحتى يمكن زيادة موارد الدولة ، هذه الزيادة التى اقتضتها الرغبة فى إنشاء الامبراطورية .

ولكن لما فشل مشروع الامبراطورية نتيجة لتدخل الدول انهار المحور الذى كانت تدور حوله سياسة الحكومة فى نواحيها المتعددة وانهارت بذلك السياسة الاقتصادية ولاقى البرنامج العظيم نهايته إذ لم يكن هذا البرنامج - كما قدمنا - غاية فى ذاته وانما كان جزءاً من السياسة العامة التى أساسها تكوين الامبراطورية .

---

(١) وجد فى هذا الوقت مشروعان لاستعادة أهمية مصر فى المواصلات بين الشرق والغرب أولهما مشروع جالواى المهندس الانجليزى لمد خط حديدى بين القاهرة والسويس والثانى مشروع بارو لفصل الفرندى لشق قناة السويس ومنع من تحقيق أيهما تعارض مصالح انجلترا وفرنسا وخوف محمد على من التدخل الاجنبى وحاجته إلى المال

وفى سنة ١٨٤١ حددت العلاقة بين السلطان ومحمد على بأن حدد عدد الجيش وقطع الاسطول ، وكان على مصر أن تخضع لقوانين الدولة العثمانية باعتبارها إحدى الولايات التركية . وبهذا صار مشروع الاستقلال الاقتصادى عديم الجدوى وصار من العبث الاستمرار فى تحقيقه .

كان محمد على يقيم المصانع الكبيرة المتعددة لتكفى حاجة جيشه الكبير فلما تحدد الجيش بمقدار ١٨٠٠٠ جندى لم يصبح لوجود المصانع فائدة فاضطرت الحكومة إلى إقفال أبوابها . وكان محمد على يحتكر التجارة ليعمل على حماية الانتاج الأهلى وليساعد المنتجات المحلية ضد تيار المنافسة الأجنبية غير أنه فى سنة ١٨٣٨ تعاقدت انجلترا مع السلطان على أن تكون تجارتها حرة مع تركيا وألا تزيد الضريبة المفروضة على الواردات الانجليزية على ١٢ فى المائة وبمقتضى تسوية ١٨٤١ التى كان من شروطها سريان قوانين الدولة العثمانية على مصر ، لم يصبح فى إمكان محمد على أن يطبق السياسة التجارية التى تلائم الاستمرار فى الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادى . وبهذا انهار نظام الاحتكار ، إذ كان من الطبيعى أن تدعو حرية التجارية إلى طغيان الواردات الأجنبية على المنتجات المحلية والقضاء عليها فى ميدان المنافسة .

كان محمد على يعمل على توسيع الممتلكات المصرية وتكوين امبراطورية مصرية فسيحة الأرجاء ، تخلف الامبراطورية العثمانية التى كانت تسير نحو نهايتها ، وتكون بأجزائها المتعددة وحدة اقتصادية مستقلة ، فقام بمشروعه فى تكوين الجيش والأسطول وتحقيق الاستقلال الاقتصادى . ولكن الدول وقفت فى سبيله إذ أنه لو نجح فى تحقيق مآربه لهدد مصالحها السياسية ، بانشاء قوة سياسية جديدة فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولقضى على نفوذها التجارى حين تصبح أسواق الشرق الأدنى وحدة تجارية مركزها مصر أو تركيا الجديدة ، التى يمكنهما قربهما من هذه الأسواق من تصريف منتجات الصناعة فيها واستيراد ما يلزم من المواد الأولية .

ولكن انهيار سياسة محمد على الاقتصادية لم يكن عديم النتائج . وقد كانت

أهم نتائجه أن فقدت إحدى حلقات التطور الاقتصادى . ذلك بأن الانقلابات السريعة فى الزراعة والصناعة والتجارة قضت على الأنظمة القديمة قضاء يكاد يكون تاما وأقامت على أنقاضها أنظمة جديدة لم تلبث أن لاقت نهايتها . وقد رأينا — فى الفصول السابقة — إلى أى مدى تعتبر إصلاحات محمد على فى مرافق الانتاج انقلابا اقتصاديا كان من نتائج فشله فصل ماضى مصر عن حاضرها ومرور البلاد بفترة ركود شملت معظم مرافقها الانتاجية ، حتى إذا حان الوقت للقيام بنهضة اقتصادية جديدة صار هذا العمل من الصعوبة بدرجة كبيرة إذ فقد الأساس الذى كان يمكن أن تنبنى عليه هذه النهضة ، والذى لا يمكن إقامته دفعة واحدة لأن مثل هذا العمل يقتضى أجيالا وأجيالا من الزمن .

وسوف نعرض الآن نتائج انهيار سياسة البلاد الاقتصادية وأثره فى مرافقها الزراعية والصناعية والتجارية .

احتكر محمد على الزراعة ، غير أن احتكاره كان محدوداً بتوجيه الفلاحين إلى زراعة ما يشاءه من المحاصيل والاستيلاء على ثمرة جهودهم دون أن يترك لهم أكثر مما تقتضيه معيشة الكفاف ـ وقد ترك الفلاحون يزرعون الأرض التى زرعها آباؤهم منذ فجر التاريخ ولكنهم أثناء حكم محمد على كانت الحكومة تستولى على النسبة العظمى من دخلهم ولا تبقى لهم أكثر مما يحصل عليه الأجير أجراً على عمله . هذا عن الزراع ، أما الزراعة فقد تطورت فى هذه الفترة من الزمن تطورا عظيما ، إذ زادت مساحة الأراضى المزروعة وزادت كمية المحاصيل وتعددت المحصولات وانتشرت زراعة القطن التى صارت فيما بعد أساساً للثرو الزراعية المصرية . وقد ساعد على هذا كله السياسة المائية التى عمل محمد على على تحقيقها بشق الترع وإقامة الجسور والقناطر وغير هذا مما كان مهملا طيلة حكم أمراء المماليك . ولما فشل احتكار الحكومة للزراعة ابتدأ الفلاح يستعيد حريته المفقودة كما ابتدأ يستفيد من أرضه لدرجة أكبر بعد أن صار الرى سهلا وميسورا . وبعد أيام محمد على ابتدأ الفلاحون يدخلون فى أيام رخاء لم يعهدوها مدة قرون طويلة . ومن هذا نرى أن احتكار محمد على للزراعة دعا

إلى تطورها غير أن انهيار هذا الاحتكار لم يقف بالتطور عند حد بل سار هذا التطور فى طريقه بالتدريج .

وإذا علمنا أن انهيار أعمال محمد على الاقتصادية كان نتيجة لتدخل الدول عرفنا السر فى عدم تعرض هذه الدول لأعمال الاصلاح فى الزراعة إذ أنها كانت تحرص على أن تبقى مصر مورداً للمواد الأولية اللازمة لمصانعها .

أما فى الصناعة، فقداندثرت معظم المصانع الصغيرة ولم يبق للجهود الفردية شأن فى الانتاج الصناعى الذى قامت الحكومة به . ولكن المصانع الحكومية قضى عليها بالقضاء على الغرض من انشائها ، وأصبحت البلاد بذلك محرومة حتى من مصانعها الصغيرة التى كانت تقوم بسد بعض المطالب المحلية ، ولم يقم الأفراد - بعد فشل مشاريع الحكومة - بمجهود يذكر فى سبيل انهاض الصناعة ، إذ أنهم كانوا قد فقدوا الاعتماد على أنفسهم ، واعتادوا أن ينتظروا من الحكومة أن تقوم هى بنفسها بالانتاج فى نواحيه المتعددة . ولا تستلزم من الأفراد إلا أن يسيروا فى الوجهة التى تختطها لهم ، هذا إلى أن حرية التجارة دعت إلى طغيان المصنوعات الأجنبية على المصنوعات المحلية وعرقلة الانتاج الصناعى ، وبهذا يمكننا تفسير الانحطاط الصناعى الذى أصاب مصر فترة طويلة من الزمن بعد أيام محمد على ، والذى كان سببه القضاء على الصناعات الصغيرة وفشل الصناعات الكبيرة التى حلت محلها ، مما كان من آثاره احداث ثغرة فى سلسلة التطور وفصل ماضى مصر الصناعى عن حاضرها مما جعل احياء الصناعات القديمة وإنشاء الصناعات الجديدة عملا غير يسير .

وكان فى مصر قبل عصر محمد على طبقة من التجار المصريين تقوم بنصيب فى تجارة الصادرات والواردات وفى التجارة المحلية ، إلى جانب ما كان موجوداً من التجار الأجانب والمتمصرين ، وكانت التجارة تدر على هؤلاء التجار ربحاً غير قليل ، ولما احتكر محمد على التجارة قضى على فئة التجار المصريين الذى اضطروا أن يوجهوا جهودهم وجهة أخرى . غير أنه لما انتهى الاحتكار التجارى لم يقم المصريون بنصيبهم فى تجارة بلادهم إذ كانت فترة حكم محمد على فاصلا بين

ماضى التجارة المصرية وحاضرها حتى ليمكن اعتبارها حلقة مفقودة فى سلسلة التطور التجارى ، وانتهاء احتكار التجارة ، يعنى ضرورة قيامها من جديد على المجهودات الفردية ، وإذ لم يقم بها المصريون أقبل على القيام بها التجار الأجانب فأخذوا يفدون على البلاد وانضم إلى زمرتهم كثير من المغامرين والأفاقين واستغلوا ما كان لهم من الامتيازات استغلالا سيئا وكان لهذا أسوأ الأثر فى أحوال البلاد السياسية والاقتصادية ، فمن الوجهة السياسية زاد عدد الأجانب فى البلاد وابتدأت الدول تتكلم عن مصالح رعاياها فى مصر وتحافظ على حقوقهم وامتيازاتهم(١) ومن الوجهة الاقتصادية احتكر الأجانب بالتدريج معظم الأعمال التجارية وحرموا أبناء البلاد من مرفق من أهم مرافق بلادهم الانتاجية .

ومن وجهة انظمة النقد دعا قصور دار الضرب عن سك الكمية الكافية من النقود المصرية إلى طغيان العمله الاجنبية وبخاصة الجنيه الانجليزى مما ربط مصير مصر التجارى بانجلترا وساعد فى هذا أن صار القطن أهم عنصر من عناصر الصادرات المصرية ونحن نعلم أهمية هذا المحصول للمصانع الانجليزية .

وكانت أعمال محمد على فى تحسين طرق النقل والمواصلات وتأمينها دافعاً إلى اهتمام الأجانب باستثمار هذه الطرق الجديدة فى البر والبحر فى مرافقهم التجارية والاستعمارية .

والخلاصة أن إحتكار مرافق البلاد الاقتصادية ثم فشل هذا الاحتكار كان له أسوأ النتائج وعلى الأخص فى الصناعة والتجارة . غير ان هذا لا يمنعنا من أن نعتبر محمد على حاكماً فذاً قديراً سبق عصره بعصور طويلة ولا يقلل فشل الاغراض التى سعى إلى تحقيقها من سمو هذه الاغراض . ويكفى أن نقول أن الحكومة فى أيام محمد على كانت حكومة تؤدى الغرض الحقيقى من الحكومات وهو السعى فى الدفاع عن رعاياها وتحسين حالهم بعد أن كانت البلاد فى أيام أمراء المماليك والحكم العثمانى مزرعة تستغل لصالح الحكام استغلالا سيئا كان يدعو إلى قله الدخل الأهلى والحكومى ويقضى على الكثير من موارده .

---

(١) راجع بهى الدين باشا بركات فى رسالته « الامتيازات الأجنبية فى مصر »

الفصل العاشر

ابراهيم باشا

من ابريل إلى نوفمبر سنة ١٨٤٨

لم تدم ولاية ابراهيم الرسمية عن عدة شهور إذ تولى حكومة مصر فى أخريات أيام أبيه حين ضعفت قواه العقلية والجثمانية . غير أن قصر المدة التى تولاها ابراهيم بصفة رسمية لا تعنى أنه كان قليل الأثر فى سياسة مصر وتاريخها ، ذلك بأن ابراهيم كان يشترك مع أبيه اشتراكا فعليا فى حكومة البلاد طول مدة ولايته وبخاصة فى السنين التى تلت تسوية ١٨٤١ حيث انفرد ابراهيم تقريباً بحكم مصر بعد أن خابت آمال محمد على فى تكوين امبراطوريته العظيمة وبعد أن أثرت فيه هذه الصدمة تأثيراً بالغاً جعله يفقد الحماسة التى كانت تسيطر عليه فى إدارة شئون البلاد ، والعمل على الوصول بها إلى الغاية التى كان يرتجيها .

بهذا يكاد يكون عصر محمد على هو عصر إبراهيم أيضا . ومع أن تاريخ ابراهيم مملوء بالأعمال السياسية والادارية والحربية والمالية فان هذه الأعمال كثيراً ما نسبت إلى أبيه الذى شغلت شخصيته الأذهان فى العصر الذى عاش فيه . ولم يكن ابراهيم يرضى أن ينسب إليه فضل عمل من الأعمال التى يقوم بها وإنما كان يحب دائما أن يرجع كل الفضل إلى مولاه وأبيه . ومما قاله فى صدر طاعته لأبيه « على واجب أؤديه لا رأى أبديه [1] » . بهذا امحت شخصية الابن فى شخصية الأب ونسى المورخون ابراهيم أو كادوا ينسوه بينما أفاضوا فى ذكر محمد على ودرسوا حياته وأعماله دراسات طويلة إذ يعتقدون أنه لم يكن لغير

---

(١) بعد استيلاء المصريين على الحجاز أعطى السلطان ابراهيم لقب (أمير مكة والحرمين) وهو أعلى القاب الشرف فى تركيا وأراد أن يفصل بين محمد على وبين ابنه ولكن ابراهيم أعرض عن هذا - ولو كان ابراهيم يريد أن يصبح حاكما مستقلا لقبل ما عرض عليه الفرنسيون سنة ١٨٣٠ أن يسير للقضاء على « داى الجزائر » وفتح هذه البلاد ولكن ابراهيم كان لا يرمى ببصره إلى الغرب وأنما إلى الشرق حيث توجد الفرصة فى تكوين امبراطورية شرقية تحت إمرة أبيه .

شخصيته تأثير فى تاريخ مصر فى هذا العهد .

وبالرغم من إطاعة ابراهيم لأبيه فانه كان يختلف عنه فى كثير من الآراء وفى أساليب تحقيق هذه الآراء . وبينما كان محمد على يعتقد فى إنشاء امبراطورية واسعة ويؤمل أن يصير مركز هذه الامبراطورية الاستانة، بعد أن يستولى على كل الولايات العثمانية ، كان ابراهيم يرى أنه من الأصلح تكوين امبراطورية مصرية محدودة يكون مركزها القاهرة . وبينما كان محمد على يميل إلى أنظمة الاشتراكية الحكومية كان ابراهيم يعتقد فى الجهود[1] الفردية وقدرتها على السير بمرافق البلاد نحو الكمال، وبينما اشتهر محمد على بالدهاء وسعة الحيلة اشتهر ابراهيم بالصراحة حتى أننا لنشك فى قدرة ابراهيم على تحقيق ما حققه أبوه لو أنه حل محله، إذ أن إنشاء الدول الكبيرة يحتاج لمثل دهاء محمد على أكثر مما يحتاج لمثل صراحة ابراهيم[2] .

ومن أهم ما يميز ابراهيم روح الجندية ، حتى أنه ليكفى أن نقول فى وصفه أنه كان جنديا . وقد كان ابراهيم يعيش بين جنوده كواحد منهم ، وكان مقداماً محباً للنظام صارما فى تنفيذ أوامره، وقد جعلته هذه الصفات قائداً لا يقل فى نظر التاريخ عن أعظم قواد عصره .

وقد جاء ابراهيم إلى مصر فى سنة ١٨٠٥، وكان لم يتم السابعة عشرة من عمره ،وفى اكتوبر سنة ١٨٠٦ أرسله أبوه إلى الاستانة كرهينة حتى يدفع مبلغاً من المال (٤٠٠٠ كيس من النقود الذهبية أى ٢٠٠٠٠ جنيه) كان قد وعد أن يدفعه إلى تركيا دليلا على اخلاصه وتوكيداً لهذا الاخلاص ، ولم يلبث ابراهيم أن عاد (فى سبتمبر سنة ١٨٠٧) وحينئذ ابتدأ يقوم بكثير من المهام الجسيمة التى كان محمد على يلقيها على عاتقه . ومن هذا أنه عين فى سنة ١٨٠٧ دفتردارا للحكومة المصرية أى مفتشاً عاماً لحساباتها ، وفى سنة ١٨٠٩ عين حاكما عاما على الصعيد علاوة على منصبه الأول ، فادار شئون هذا الاقليم إدارة حازمة قوية[3] مما كان له أثره

---

(١) كثيرا ما رغب ابراهيم في القضاء على السخرة فكان يحاول أن يعطى العمال اجورا على اعمالهم — رغم مخالفة ذلك للنظام السائد — ويقال أنه حدد أجرا للطفل ٣٠ بارة وللرجال قرشين

(٢) استعمل محمد على دهاءه فى التخلص من القيود التى فرضتها تركيا — بتحريض انجلترا والدول — لعرقلة سياسته الاقتصادية . ومن ذلك أنه حين اضطره السلطان لاتباع حرية التجارة كان يجمع الضرائب عينا ليسيطر على المحاصيل الزراعية . وبالتالى على تجارة الصادرات مما جعله يسيطر — لحد ما — على تجارة الواردات . « مصر والمسألة المصرية » تأليف ما كنزى واليس صفحة ٢٩٩

(٣) جورج يانج « تاريخ مصر من عهد المماليك »

فى استتباب الأمن والعمل على سيطرة الحكومة على جزء من البلاد كثيراً ما كان مبعثاً للقلاقل والفتن ومأوى للثائرين على النظام من المماليك ومن إليهم. وفى سنة ١٨١٣ أشرف على مساحة الأراضى التى قامت بها الحكومة[١] والتى اشتهرت باسم (التاريع) . وفى سنة ١٨٣١ صار مديرا للشئون المدنية والعسكرية، ومن مآثره فى إدارتها أمره باستعمال الطريقة المزدوجة فى الحسابات (طريقة الدوبيا) واستعمال الأرقام الهندية ، وكان لابراهيم نصيب كبير فى إدارة البلاد فقد ترأس مجلس المشورة ، وفى سنة ١٨٤٧ تولى رئاسة الديوان الخصوصى الذى أصدر محمد على قراراً بتأليفه فى هذه السنة .

غير أن أهم أعمال ابراهيم . هى قيامه بقيادة الجيوش المصرية فى كثير من الحروب التى خاضت مصر غمارها : فقد اشترك فى الحرب الوهابية فى سنة ١٨١٦ ومع أنه لم يسر على رأس الحملة الأولى ، التى ذهبت لاخضاع الوهابيين فى سنة ١٨١١ لا أنه كان يقوم فى مصر بجمع الأموال اللازمة لهذه الحملة وكان هذا العمل يعتبر أهم من قيادة الحملة نفسها[٢] واشترك ابراهيم أيضا فى فتح السودان، وقاد الجيش المصرى الذى سار لاخضاع اليونان فى سنة ١٨٢٤ . وفى سنة ١٨٣١ سار على رأس الجيش وفتح الشام وخاض بعد ذلك غمار حرب الشام الثانية والثالثة ، وقضى مدة حاكما على هذه البلاد وعمل على إصلاح شئونها وابتدأ يسير فى حكم الشام على مثال سير أبيه فى حكومة مصر فأنشأ ديوان المشورة وابتدأ يستعمل أساليب الاشتراكية الحكومية ويحتكر مرافق الانتاج ، ووضع أساساً جديداً عادلا لجمع الضرائب . غير أن نظام الحكم الجديد استغل من جانب الدول لاثارة أهالى الشام ضد الحكم المصرى ، وذلك للوصول إلى أغراضها الاستعمارية والتجارية وذلك لأن ضم الشام إلى مصر كان يعنى اندماجها فيها من الوجهه السياسية والتجارية ويقضى على مصالح الدول من هذين الوجهتين وذلك لشدة التشابه بين الشعبين المصرى والسورى .

من هذا نرى أن ابراهيم اشترك اشتراكا فعليا فى أمور مصر المالية والادارية

---

(١) راجع جرجس حنين بك (الضرائب والأطيان)

(٢) راجع كتاب ويليم جون بانكس « سيرة جيوفنى فنانى ومخاطراته » صفحة ٨٥

والاقتصادية والحربية . غير أن أعماله الحربية طغت على جميع أعماله الأخرى حتى لتبدو أظهر ما فى تاريخه . وقد كانت الحروب التى خاض ابراهيم غمارها وانتصاراته الباهرة فى هذه الحروب الأساس التى قامت عليه الامبراطورية المصرية التى امتدت من خط الاستواء حتى قلب آسيا الصغرى . وإنه وإن لم يقدر لهذه الامبراطورية العظيمة أن تبقى على ما كانت عليه قوة إلى جانب القوى العظمى الأخرى تعمل عملها فى المعترك الدولى، فان هذا لم يكن بسبب يدخل تحت إرادة ولاتها . وإنما شاءت الدول أن تقضى عليها وهى فتية حتى يقضى على أية قوة شرقية جديدة تحاول الظهور من الوجهة السياسية أو التجارية .

وقد رأينا كيف كان إبراهيم يختلف عن أبيه فى أرائه ومعتقداته السياسية والاقتصادية حتى أننا لنتساءل « ماذا كان يصير إليه أمر مصر لو أن إبراهيم حل محل أبيه من أول الأمر ؟ وماذا كانت تكون نتائج نهضة مصرية تقوم على سياسة امبراطورية محدودة تتبع أنظمة الفردية الاقتصادية بدلا من امبراطورية محمد على الواسعة التى سارت على أساليب الاشتراكية الحكومية ؟ » وإذا أردنا جواباً على هذا وجدنا أن النتيجة فى كلتا الحالتين كانت تكون واحدة إذ لا يرجع فشل سياسة محمد على إلى خطأ فى هذه السياسة بقدر ما يرجع إلى العوامل الخارجية الاقتصادية التى كانت أساساً لتدخل الدول الأوربية كما رأينا فى الفصول السابقة .

وقد أصاب ابراهيم المرض فى أواخر أيام حياته فذهب فى سنة ١٨٤٥ إلى ايطاليا وفرنسا وانجلترا للاستشفاء، ثم عاود السفر فى سنة ١٨٤٧ ولكنه عاد ولا يزال معتل الصحة، واشتد عليه المرض وعاجلته منيته فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ .

وحين مات ابراهيم كان محمد على لا يزال يعانى آلام مرضه ، وكان أن اشتدت به وطأة المرض ولا زالت تشتد حتى وافاه أجله المحتوم فى ٣ اغسطس سنة ١٨٤٩ .

بهذا قضى الابن وقضى الأب . وطويت صفحتاهما وطويت بطيهما صفحة من تاريخ البلاد كان لها أكبر الأثر فيما تلاها من الصفحات، إذ أنها كانت على قصرها صفحة حركة دائمة وثورات وانقلابات، فى أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية، قضت على القديم وأقامت جديداً .

الباب الرابع

عهد عباس الأول وسعيد

الفصل الأول

عباس الأول

١٨٤٨ — ١٨٥٤

بعد إبراهيم تولى الحكم عباس الأول بن طوسون بن محمد على . وقد تدرب عباس على الأعمال الادارية والحربية أثناء ولاية جده . وقد عين مديراً للغربية ، ثم عين فيما بعد كتخدا ، أى نائباً للوالى ، واشترك فوق ذلك فى حرب الشام . ولكن «عباس» مع ذلك لم يتميز ، فيما تولاه من المناصب ، بميزة خاصة ترفعه عن مرتبة الرجال العاديين إلى مرتبة ذوى المواهب الذين تؤثر شخصيتهم فى تاريخ بلادهم تاثيراً خاصا .

وقد كانت مصر فى هذا الوقت فى دور انتقال دقيق : فبعد أن كانت امبراطورية واسعة تتبع أساليب الاشتراكية الحكومية عادت ولاية محدودة مضطرة إلى تحقيق سياسة أهلية اقتصادية محورها نهر النيل[1] . وفى دور الانتقال هذا كانت مصر أحوج ما تكون إلى شخصية بارزة تسيطر على الموقف حتى يمكن تلافى الاضطراب الاقتصادى الذى يصحب أدوار الانقلاب ، ولم يتبع عباس سياسة معينة ولكنه وقف فى توجيه البلاد موقفا سلبيا ، فترك لخلفه مهمة الاشراف على دور الانتقال الاقتصادى الذى كان على مصر أن تمر به بعد انهيار الامبراطورية المصرية .

الحالة السياسية ونظام الحكم

تولى عباس الحكم بعد انتهاء ولاية محمد على وإبراهيم . وقد رأينا أن محمد على حاول أن ينشىء امبراطورية مصرية عظيمة مستقلة سياسيا واقتصاديا ، وذلك

(١) راجع أرثر سلفا هويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٢٨ حيث يتكلم عن وحدة بلاد نهر النيل السياسية والاقتصادية .

بان يقضى على المماليك ، ويتحرر من السيادة التركية ، ويستولى على الولايات العثمانية الواحدة بعد الأخرى ، ويجعل منها امبراطورية تكون بأجزائها وحدة اقتصادية مستقلة . وكانت طريقة محمد على فى الوصول إلى أغراضه أن يقوم بعدة حروب لتوسيع رقعة الامبراطورية ، وأن يحتكر مرافق الانتاج حتى يتمكن أن يسير بها فى طريق التوجيه الاقتصادى الذى أراده .

وقد نجح محمد على فعلا فى القضاء على المماليك وتقليل النفوذ العثمانى . وكاد يصل إلى أغراضه لولا أن تدخلت الدول ، ووقفت عقبة فى سبيل تحقيق هذه الأغراض . وكأنما كان من الضرورى أن تبقى مصر خاضعة لنفوذ أجنبى ، فلما تقلصت السيادة التركية أصبحت البلاد مسرحا لتنافس الدول التى حاولت كل منها أن تكون السابقة فى بسط سيادتها على مصر . وقد رأينا مدى تأثير الفرنسيين فى سياسة محمد على ومدى مقاومة الانجليز لهذا التأثير .

وإذ رأى عباس هذا تملكته روح الرجعية : فهذه مصر وقد حاولت الخروج من حظيرة الدولة العثمانية لم تجدها هذه المحاولة شيئاً ، بل دفعتها إلى طريق شائك غير مأمون العاقبة ، بأن جعلتها قبلة أنظار الدول الأوربية الطامحة إلى الاستعمار . وإن كان لمصر أن تخضع لنفوذ أجنبى فأولى بها أن تعود إلى حظيرة الدولة العثمانية . وإن كان لها أن ترضى بنفوذ حاكم أجنبى فأولى به أن يكون سلطان تركيا وخليفة المسلمين .

غير أن تركيا - وهى فى طريقها إلى الانحلال - لم يكن فى إمكانها أن تساعد « عباس » فى تقليل النفوذ الأجنبى . وقد رأينا كيف أن النفوذ الفرنسى كان يسود فى أيام محمد على ، وكيف ساعد على تقويته المستشارون الفرنسيون العديدون التى استعانت بهم الحكومة المصرية . بهذا نرى أن رغبة عباس فى القضاء على النفوذ الأجنبى ، كان من الضرورى أن تصطدم أول ما تصطدم بالنفوذ الفرنسى . ولما لم تكن تركيا قادرة على مساعدة عباس فى محو نفوذ الفرنسيين ، كان من هذا أن « عباس » ، فى محاولته مقاومة النفوذ الفرنسى ، اضطر أن يلجأ إلى نصائح الانجليز التى كان يقدمها له قنصلهم فى مصر (مستر مرى) .

غير أن «عباس»، ولو أنه كان يميل إلى العودة إلى حظيرة السيادة التركية، لم يكن يرضى أن يمتد نفوذ السلطان إلى شئون مصر الداخلية، ولهذا استعان بالانجليز على حمل الباب العالى عن العدول عن تطبيق ما كان يسمى «قانون التنظيمات» الذى يفرض رجوع الولايات العثمانية إلى تركيا فى كل الشئون الداخلية والخارجية.

وقد كان عباس ينقم على سياسة محمد على: التى كان يعتقد أنها كانت سبب تقلص السيادة التركية وبسط السيادة الأجنبية، ومما قاله فى هذا «إن جدى محمد على كان يزعم أنه أوتوقراطى، والواقع أنه كان أوتوقراطياً على رعيته وأولاده فقط، وأما قناصل الدول فكان أطوع لهم من بنانهم». ولما كانت الاستعانة بالمصريين فى حكم البلاد وإدارتها جزءاً من برنامج محمد على، فان نقمة عباس على هذا البرنامج جعلته ينحى أبناء البلاد عما كانوا يتولون من المناصب الكبيرة، واستبدل بهم فيها الأتراك.

وعلى ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا أن نقول أن «عباس» كان حاكماً عادياً، يميل إلى النظم القديمة، ويحب الأتراك ويكره الأجانب ويستلين لنصائح الانجليز ولا يثق كثيراً فى المصريين. وبهذا كان عهد عباس عهد ردة ورجعية. أملته الظروف المحيطة بمصر فى ذلك الحين، ولو أهملنا صفات عباس الشخصية[1] جانباً، (وهى صفات غير مستحبة فى نظر من درسوا شخصيته) وجدنا أن حالة مصر فى الفترة التى حكمها كانت نتيجة لفشل سياسة محمد على، وأنه لم يكن لعباس يد فى توجيه البلاد إلى ما وجهت إليه. وأنه لم يعمل أكثر من أن ساير الظروف السائدة فى هذا الحين، وهى - كما نعلم - ظروف قاسية.

وكان من آثار انكار عباس للجديد ورغبته فى الرجوع إلى القديم أن قضى على كثير من منشآت محمد على: فأقفلت معظم المدارس التى كان الغرض منها تكوين الرجال اللازمين للجيش[2]. وأنقص عدد الجيش إذ لم تكن هناك حاجة كبيرة إليه، غير أنه فى سنة ١٨٥٣ حين نشبت حرب القرم - بين تركيا

(١) كان عباس غريب الأطوار قاسيا محبا للعزلة سيء الظن بمن حوله كثير التغاير.

(٢) مع أن عباس أقفل المدارس فانه أرسل ١٩ طالباً من طلبة المدارس المصرية لاتمام دروسهم بالمدارس الأوربية.

وروسيا ـ استعان السلطان بعباس فأرسلت حملة من نحو ٢٠٠٠٠ جندى ، أقلعت على ظهر الأسطول المصرى ، وأبلت فى هذه الحرب بلاء حسناً .

نظام الحكم

استمر نظام الحكم فى عهد عباس كما كان عليه فى عهد محمد على ، أى أنه بقى استبداديا ، إذ تركت جميع السلطة للحاكم ، بل لقد تمادى عباس فى جمع السلطة فى يده : فأهمل الدواوين حتى أصبحت بلا عمل ، كما أهمل مجلس المشورة . ولكنه أبقى المجلس الخصوصى بعد أن أعاد تأليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ١٨٤٩ ، برياسة كتخدا باشا وعضوية بعض كبار الأعيان والعلماء ، وأصبح عمل هذا المجلس النظر فى المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين .

وفى سنة ١٨٤٩ أنشىء مجلس الأحكام ، من تسعة من الأعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشارك المجلس الخصوصى فى السلطة التشريعية ، كما كان يعتبر المشرف على الهيئة القضائية .

ومما يؤخذ على طريقة عباس فى الحكم أنه أقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة واستبدل بهم الأتراك . وبهذا انقسم سكان مصر إلى طبقتين : طبقة الحكام الأتراك وطبقة المحكومين المصريين . وقد أصبح الأتراك فى هذا العهد ينظرون إلى من عداهم نظرة استخفاف ويلقبون جميع العناصر الأخرى بالفلاحين . ومع أن مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليه فى عهد محمد على فأن الروح القومية لم تجد من يقويها وبخاصة بعد أن أهمل الجيش والتعليم . وفى هذا العهد انتشر الأرهاب والتجسس مما دعا إلى فقدان الأمن والطمأنينة فى المجتمع المصرى .

الحالة الاقتصادية

جربت مصر سياسة الاستقلال الاقتصادى ، بأن احتكر محمد على مرافق الانتاج ، وأقام الصناعة إلى جانب الزراعة . ولكن هذه السياسة انهارت بانهيار الأمبراطورية المصرية . فكان على عباس أن يتجه بجهود البلاد الانتاجية وجهة أخرى ، وكان أن ابتدأت مصر تتخصص فى الزراعة ـ وزراعة القطن

على الأخص - وتهمل الصناعة . واستدعى هذا أن يعنى بالتجارة عناية خاصة لتصريف المنتجات الزراعية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى ، واستيراد المصنوعات اللازمة لسد مطالب الأهالى . وقد كان من نتائج توجيه البلاد إلى الاقتصار على الزراعة ، وإهمال الصناعة ، والعناية بالتجارة ، أن زاد الانتاج فى مجموعه . وهذه نتيجة طبيعية إذ أن التخصص يزيد من الانتاج فى حين أن الاستقلال الاقتصادى يقلل من هذا الانتاج . وللتدليل على ما نقول نورد الجدول الآتى : —

السنة	عدد السكان	الصادرات بالجنيهات	صادرات القطن بالقناطير	الواردات بالجنيهات	ايرادات الدولة بالجنيهات
١٨٣٦	٣٧٠٠٠٠٠	٢٠٧٦٠٠٠	٢٤٣٠٠٠	٢٥٧٦٠٠٠	٢٣١٤٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٠٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	١٣٩٨٠٠٠	٩٥٨٢٠٠٠

وسنة ١٨٣٦ هى السنة التى بلغ فيها تقدم مصر الاقتصادى أوجه فى أيام محمد على - وبمقارنة أرقام هذه السنة بمثيلاتها فى سنة ١٨٥٠ - فى عهد عباس - نلحظ زيادة فى عدد السكان وفى رقم الصادرات وكمية القطن المصدرة ، كما نلحظ زيادة عظيمة فى إيرادات الدولة . ويرجع هذا إلى الانصراف إلى الزراعة التى كانت فى هذا العهد أكثر الحرف ملاءمة لاستثمار جهود المصريين ، كما يرجع إلى اضطراد تقدم الشئون الزراعية ، هذا التقدم الذى كان أساسه المشروعات المختلفة التى حققها محمد على ، والتى لم تقتصر فائدتها على عهده ، وإنما استمرت مصر تجنى ثمارها فيما تلى ذلك من العهود .

الزراعة :

وبالرغم من اعتقاد عباس فى فائدة صرف معظم الجهود الانتاجية فى الزراعة فانه لم يغير شيئا من الأنظمة السائدة فيها : فلم يأت بجديد فى أنظمة الملكية أو أنظمة الضرائب على الأراضى الزراعية . ولم يشأ عباس أن يغير من أنظمة الزراعة إذ أن فى بقاء ملكية الأرض فى يد الحكومة منعاً من تدخل الأجانب ، الذين بدأوا يجدون فى مصر مجالا للاستغلال . وطريقتهم فى استغلال الفلاحين

هى فتح أيديهم لاقراض الزراع بالربا ثم الاستيلاء على أراضيهم حين يتوقفون على دفع أقساط الديون أو فوائدها .

غير أنه مع بقاء الأنظمة الزراعية على حالها فقد تحسنت حالة الفلاح: ذلك أن الاحتكار الزراعى الذى كان سائداً فى أثناء حكم محمد على ، قد بدأ يتلاشى فى أخريات أيامه ، فبدأ الفلاح يستعيد حريته المفقودة . كما بدأ يقل ارهاقه فى اعمال السخرة ، أذ قل عدد الجيش ووقفت الأعمال العامة كحفر الترع وإقامة القناطر والجسور وما إليها . وقد كان من تأثير وقف الأعمال العامة أن قلت مصروفات الحكومة مما ساعدها على تخفيف عبء الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار .

ولا يبعد أن يكون توجيه جهود المصريين إلى الزراعة وإهمال الصناعة أثراً من آثار النفوذ الانجليزى السائد فى هذا العهد ، ذلك بأن صناعة المنسوجات الانجليزية ، كانت فى خلال القرن التاسع عشر ، تسير بخطوات سريعة نحو التقدم ، مما استدعى أن يعمل الانجليز على تهيئة الظروف لايجاد سوق لتصريف المنسوجات القطنية واستيراد القطن . الذى أصبح أهم المحاصيل الزراعية المصرية .

الصناعة :

قامت المنشآت الصناعية فى عهد محمد على رغبة فى الاستقلال الاقتصادى ، الذى فشل مشروعه بفشل مشروع الامبراطورية . وقد اقفلت كثير من المصانع فى أواخر أيام محمد على ، ثم أقفل عباس بقيتها . ولم يكن فى الامكان الاستمرار فى تنفيذ السياسة الصناعية ، إذ أن تحديد عدد الجيش تبعاً لتسوية سنة ١٨٤١ جعل وجود معظم المصانع اسرافا لا مبرر له ، كما أن سياسة حرية التجارة وترك الباب مفتوحا للواردات الأجنبية جعل من العسير الاستمرار فى الانتاج الصناعى إذ أن تكاليف انتاج المصنوعات أصبحت أعلى من ثمن مثيلاتها فى السوق .

كانت أغلب المصانع إذن يراد منها سد حاجة الجيش ، وكانت كل المصانع تقريبا غير مربحة فكان اقفالها ضرورة اقتضتها الظروف[1] . هذا إلى أن عباس استبعد كل المستشارين الأجانب والخبراء ، وكان عدد منهم يشرف على الأعمال

(١) لم يعن بامر الصناعة إلا أثناء حرب القرم ١٨٥٣ إذ اقتضى اشتراك الجيش المصري فى هذه الحرب إلى عودة النشاط إلى دار الصناعة بعد أن كانت قد اقفلت أبوابها .

الصناعية ويديرها ، فكان استبعادهم نذيراً باختلال إدارتها والسير بها إلى نهايتها. وقد جمعت معظم آلات المصانع فى بولاق فتعرضت للنهب والتلف ، وكانت هذه نهاية النشاط الصناعى الذى ساد فى مصر فترة من الزمن .

* التجارة :

كان اتجاه مصر إلى التخصص فى الزراعة وإهمال الصناعة حرياً بأن يزيد من تجارتها الخارجية . وفوق ذلك فان الانتاج الصناعى فى أوروبا كان يطفر طفرات سريعة نحو التقدم ، ويتحول من الانتاج الصغير المحدود إلى الانتاج الكبير ، فنشطت صناعة المصنوعات الحديدية والتعدين ومنسوجات القطن وغيرها ، وساعد على هذا الاختراعات الجديدة ، وشيوع أنظمة الشركات الكبيرة ، وتقدم وسائل الموصلات البرية والبحرية باستخدام البخار فيها .

كان على مصر إذن أن تهتم بتجارتها ، لتصريف منتجاتها الزراعية واستعادة مركزها الجغرافى ، كما كانت الدول تهتم بشئون التجارة والمواصلات فى مصر ، لتسهيل النقل بينها وبين أسواقها فى مصر والشرق .

ومنذ أيام محمد على ابتدأت كل من فرنسا وانجلترا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية ، لتربط مصير التجارة المصرية بالتجارة فى بلادها ، ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب الذى بدأ من جديد يعود إلى مصر بعد اكتشاف البخار واختراع الباخرات .

وقد كانت فرنسا تريد شق قناة فى برزخ السويس ، وانجلترا تشفق من تحقيق هذه الفكرة ، خوفا على مصالحها فى مستعمراتها فى الشرق ، وتريد أن تستعيض عن القناة بمد خط حديدى بين الاسكندرية والسويس عن طريق القاهرة .

وفى أيام عباس حقق مشروع الخط الحديدى وأرجىء مشروع القناة .

الخط الحديدى :

مع أن إنشاء أول خط حديدى كان فى أيام عباس إلا أن التفكير فى مد السكك الحديدية يرجع إلى عهد محمد على ، ففى سنة ١٨٣٤ قدم المهندس الانجليزى «جالواى» إلى محمد على اقتراحاً بانشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس ،

ليحل محل الطريق البرى فى نقل البضائع والبريد والركاب . ويتلخص الاقتراح في مد خطوط حديدية تسير عليها عربات تجرها الحيوانات أو القاطرات ، وإقامة استراحات ، مزودة بالمياه ، تبعد كل واحدة منها عن الأخرى بنحو عشرة أميال .

وقد وافق محمد على مبدئيا على المشروع ، على أن يكون النقل على الخط بخاريا . وقد قدرت تكاليف تنفيذ المشروع بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، وسافر جالوى إلى انجلترا لشراء بعض المهمات اللازمة وللبحث عن بعض الرأسماليين لتمويل المشروع ، إذ أن الحكومة المصرية لم تكن تسمح مواردها المالية بالانفاق وحدها على انشاء الخط .

وبالرغم من شراء بعض المهمات والأدوات فان المشروع لم ينفذ إذ لم يوجد بين الممولين الانجليز من قبل تمويل المشروع . هذا فوق أن قنصل فرنسا العام فى مصر نجح فى أن يصور المشروع لمحمد على فى صورة استعمارية تعود كل فائدته إلى انجلترا .

وقد كان تعارض المصالح الانجليزية والفرنسية سبباً فى وقف مشروعى القناة والخط الحديدى . إلا أنه فى سنة ١٨٤٧ كادت فرنسا تنجح فى إقناع محمد على بضرورة حفر القناة ؛ وحينئذ رأت انجلترا أن تترك لفرنسا شق القناة على أن تقوم هى بمد الخط الحديدى . ولكن مرض محمد على وتركه ولاية مصر أوقف مشروعات الدولتين .

ولما مات محمد على وقوى النفوذ الانجليزى كان من الطبيعى أن يخرج مشروع الخط الحديدى إلى الوجود ، ويهمل مشروع حفر القناة ولو إلى حين .

وقد مهد القنصل الانجليزى لهذا المشروع بمحادثات ، مع عباس الأول ، انتهت بموافقته على تنفيذه . ولما كان الغرض من مد الخط الحديدى هو وصل الاسكندرية بالسويس عن طريق القاهرة ، ولما كانت القاهرة متصلة بالاسكندرية عن طريق النيل وترعة المحمودية ، كان من المفروض أن يبتدأ بانشاء خط « القاهرة ـ السويس » ولكن روبرت ستيفنسن ـ إبن مخترع القاطرة الحديدية الذى قدم إلى مصر فى سنة ١٨٥٠ ليقدم مشورته لعباس ـ أشار بأن يبتدىء الخط من الاسكندرية لتسهيل نقل المهمات فيما بعد حين ينشأ خط « القاهرة ـ

السويس ، وذلك لأن البدء بانشاء الخط من القاهرة إلى السويس يقتضى نقل المهمات والأدوات عن طريق النيل ويدعو هذا إلى كثرة التكاليف نظراً لصغر حجم السفن النهرية .

وقد أخذ عباس بمشورة ستيفنسن، وأبرم معه عقداً لتنفيذ المشروع فى يوليو سنة ١٨٥١ تتلخص شروطه فيما يلى :

أولا : أن يلاحظ ستيفنسن تصميم الخط وبنائه ولكنه غير مسئول عن تشييد الكبارى التى يستلزمها العمل . وعليه أن يقدم ـ على نفقته ـ المهندسين الفنيين والمهمات والآلات والعدد اللازمة ويعتبر مسئولا عن صلاحيتها .

ثانيا : يدفع الوالى نظير ماتعهد به ستيفنسن مبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه إنجليزى ، منها مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه . معجلا والباقى على أقساط نصف سنوية كل قسط منها ٨٠٠٠ جنيه . وفوق هذا يقدم الوالى الاشخاص اللازمين للعمل ويقوم بانشاء القناطر والكبارى اللازمة .

من هذا نرى أن الخط أنشىء لحساب الحكومة المصرية وتحت إشرافها ، ولم يدفع إلى أى تدخل أجنبى فى مرافق المواصلات المحلية. وقد ابتدىء العمل فى الخط فى أول سبتمبر سنة ١٨٥١ .

ولو أن الخط كانت تقتصر مهمته على وصل القاهرة بالاسكندرية لكان من الممكن أن يمد فى الصحراء غرب فرع رشيد، ليتفادى المرور على فرعى النيل وإنشاء الكبارى والجسور التى تتكلف نفقات باهظة ، ولكن الخط ابتدىء ينظر إليه كوسيلة لربط المراكز الادارية والتجارية فى الدلتا فمد فى اتجاهه الحالى . وقد كان يقدر لاتمام الخط مدة ثلاث سنوات، لكنه لم يتم إلا بعد خمس سنوات نظراً للمصاعب التى لاقاها المقاولون . ولم يتم منه فى عهد عباس إلا الجزء الذى ينتهى عند كفر الزيات . وقد افتتح الخط رسميا عند ما تم فى يناير سنة ١٨٥٦ فى عهد سعيد ، وبلغت نفقاته حوالى ١½ مليون جنيه .

وقد عمل فى إنشاء الخط حوالى ٢٤٠٠٠ عامل ، هذا بخلاف الرجال الذين كانوا يسمون « الجنود الأمدادية » والذين كانوا مقسمين إلى فرق يشرف على كل واحدة منها فرسان مسلحون .

وقد انتظم نقل المسافرين والبريد فى أيام عباس على الجزء الذى تم بين الاسكندرية وكفر الزيات واحتفل رسميا بافتتاح هذا الجزء فى يونيو سنة ١٨٥٤ وكان أول الخطوط الحديدية فى مصر والقارة الافريقية .

ولما ارجىء مد الخط الحديدى بين القاهرة والسويس حتى يتم خط الاسكندرية ـ القاهرة ، عنى عباس بالطريق البرى فرصفه بالحجارة ، وجعله صالحا لمرور العربات، وعنى بنشر الأمن والقضاء على قطاع الطرق ، الذين كانوا يهددون القوافل، وأنفق على هذا نحو ٧٠٠٠٠ جنيه .

بهذا تقدمت طرق المواصلات المصرية الداخلية، وعاصر هذا التقدم تطور عظيم فى طرق المواصلات الخارجية بذيوع النقل البحرى البخارى ، فابتدأت كثير من البضائع المنقولة بين الشرق والغرب تعود إلى المرور عن طريق مصر، بعد أن كانت تسير عن طريق رأس الرجاء الصالح . وكان هذا بداية لاستعادة مركز مصر التجارى الدولى، الذى عاد إليها بفتح قناة السويس فيما بعد .

نهاية عباس :

وقد قتل عباس فى قصره ببنها سنة ١٨٥٤ بعد أن حكم حوالى خمس سنوات كانت ـ إلى حد ما ـ فترة ركود فى تاريخ البلاد السياسى والاقتصادى . وكان هذا الركود طبيعياً بعد النشاط المصطنع فى أيام محمد على ، فبعد أن كان محمد على يتبع سياسة امبراطورية قنع عباس الأول بسياسة أهلية محدودة محورها نهر النيل والانتاج الزراعى .

وحتى السودان ـ الذى هو جزء من وادى النيل متمم للأراضى المصرية ـ فانه لم ينل من عباس عناية خاصة سوى أنه أرسل بعثة لدراسة أحوال هذا القطر وكانت هذه البعثة برياسة « مستر مرى » . ومع أن « عباس » أنشأ فى الخرطوم مدرسة ابتدائية فانه لم يقصد منها نشر التعليم وإنما قصد أن تكون منفى لبعض الأساتذة المصريين المغضوب عليهم .

وإن كان عباس كثيراً ما يوصف بالرجعية. فيجب ألا ننسى أن فى أيامه قل نفوذ الأجانب فى البلاد كما عم الرخاء فى القرى بعد سنين طويلة قضاها الفلاح — أى غالبية الشعب المصرى — فى البؤس والشقاء .

الفصل الثانى

محمد سعيد

١٨٥٤ - ١٨٦٣

بعد مقتل عباس تولى الحكم محمد سعيد بن محمد على ، وقد تعلم سعيد فى مدارس فرنسا ثم صار ضابطا فى الاسطول المصرى ورقى حتى أصبح قائد الأسطول . وقد ساعدت معيشته بين ضباط الأسطول وبحارته على ميله للديموقراطية وحبه للمصريين غير أنه كان ضعيف الارادة ، يميل إلى الأوربيين ويأخذ بآرائهم ويكره الأتراك[1] .

ويعتبر سعيد على طرفى نقيض مع سلفه عباس فقد كان سعيد عصرياً بقدر ما كان عباس رجعياً ، وبينما استلان سعيد للأوربيين كان عباس قليل الثقة بهم حريصاً على إبعادهم عن التدخل فى شئون البلاد ، وبينما كان عباس قاسياً كان سعيد طيب القلب إلى حد السذاجة .

وتتميز سياسة سعيد بأنه كان يميل إلى المصريين ويعمل على افساح المجال أمامهم لتولى كبريات الوظائف الأدارية والحربية ، غير أن ميل سعيد للاوربيين دعا إلى تغلغل النفوذ الأوربى فى شئون مصر الاقتصادية . الذى كان تمهيداً للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد السياسية والاجتماعية .

ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى هذا العهد ، ولم يفكر سعيد فى توسيع رقعة الأراضى المصرية ، غير أن الجيوش المصرية خاضت غمار حربين أثناء حكم سعيد : أولاهما حرب القرم التى ابتدأت فى أيام عباس وانتهت فى سنة ١٨٥٦ بفوز تركيا على روسيا . وثانيهما حرب المكسيك التى أرسل فيها سعيد باشا ١٢٠٠ مقاتل من الجنود السودانيين فى سنة ١٨٦٢ ليساعد صديقه الأمبراطور نابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك . وقد عاد الجنود المصريون فى سنة ١٨٦٧ بعد أن فنى معظمهم .

---

(١) نمايؤثر عن سعيد أنه قال (إنى أود أن أعرف ماهى العروق والشرايين التركية أو الشركسية فى جسمى لأفتحها وبذلك أتخلص من آخر نقطة من هذا الدم الفاسد الممقوت) .

نظام الحكم :

كان سعيد يسير على الطريقة الاستبدادية فى الحكم إذ جمع فى يده السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وفوق ذلك فانه كان يتبع هواه فى تنظيم هيئات الحكم وإلغائها ثم أعادتها إلى الوجود ، ومن ذلك تغييره أعضاء المجلس الخصوصى وألغاؤه لمجلس الأحكام فى سنة ١٨٥٥ وقيامه شخصياً بأعمال هذا المجلس ، ثم إعادته مرة أخرى فى سنة ١٨٥٦ ، ثم الغاؤه من جديد فى سنة ١٨٦٠ ، ثم إعادة تأليفه فى سنة ١٨٦١ .

ومع هذا فقد أعاد سعيد تنظيم الدواوين فى سنة ١٨٥٧ وسماها نظارات وجعلها أربع نظارات هى نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحربية ونظارة الخارجية .

وقد كان القضاء — كما كان عليه فى العصور السابقة — قضاء شرعياً يشرف عليه قاضى القضاة الذى يوليه السلطان . ولكن « سعيد » أراد تنظيم السلطة القضائية ونفذ إرادته بان حصل من السلطان على حق اختيار القضاة . وبهذا نالت مصر استقلالها القضائى ، وقضى على الفوضى السائدة فى القضاء . والتى ترجع أسبابها إلى ترك تعيين القضاة إلى سلطة قاضى القضاة التركى الذى كان اختياره أحياناً يتوقف على مقدار الأتاوات التى يفرضها على القضاة .

وأنشئت فوق ذلك « مجالس الأقاليم [1] » ، وهى نوع من المحاكم أعطى لها الحق فى الفصل فى المسائل المدنية والتجارية ، وترك الحق فى الفصل فى الأحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى .

وقد بلغ عدد مجالس الأقاليم عند تاسيسها خمسة مجالس هى :

(١) مجلس طنطا وينظر قضايا الغربية والمنوفية والبحيرة
(٢) « سمنود « « الدقهلية والشرقية والقليوبية
(٣) « الفشن « « الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم
(٤) « جرجا « « أسيوط وإسنا
(٥) « الخرطوم « « السودان

وكان لكل مجلس من مجالس الأقاليم رئيس وأربعة أعضاء وأربعة كتاب عدا مجلس سمنود فانه تألف من رئيس وعضوين ، وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء احداهما شافعى والآخر حنفى غير أنه فى أواخر عهد سعيد اقتصر

(١) راجع عبد الرحمن الرافعي بك (عصر إسماعيل) صحيفة ٤٨

الأمر على مجلسين إحداهما فى طنطا والآخر فى أسيوط .

وأنشىء فى سنة ١٨٦١ مجلس سمى (قومسيون مصر) - حل محل مجالس التجارة التى كانت موجودة من قبل عند ما زاد عدد الأجانب فى مصر وزادت مشاكلهم - وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وآخرين متمصرين وعضوين أوربيين ، واختص هذا القومسيون بالنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الأجانب على المصريين ، ذلك فيما عدا المسائل المتعلقة بالعقار التى تركت لتفصل فيها المحكمة الشرعية .

وقد نال السودان نصيبا كبيراً من اهتمام سعيد إذ أنه ألغى وظيفة الحاكم العام لاستبداد هذا الحاكم ،وقسم السودان إلى ست مديريات تشرف عليها نظارة الداخلية المصرية التى كانت تشرف على المديريات المصرية ، أى أنه جعل مصر والسودان وحدة إدارية واحدة .

وقد سافر سعيد إلى السودان فى نوفمبر سنة ١٨٥٧ فى جماعة من خاصة رجاله للنظر فى أحوال هذا الاقليم . وكان من آثار هذه الزيارة أن طبق على السودان كثيراً من الأنظمة التى سادت فى مصر فانشئت بعض المجالس المحلية من السودانيين ، وألغى نظام السخرة ، وخفف عبء الضرائب ومنع من استعمال القسوة فى تحصيلها ، وألغى المتأخرات . كذلك عمل على منع تجارة الرقيق وأنشا محطات عسكرية لذلك على نهر سوباط . وكان السودان مقسما إلى أقاليم يستقل بحكم كل منها مدير ، فلما شكا الأهالى من استبداد المديرين ألغى استقلالهم وجعلهم يخضعون لسلطة حكمدار السودان وأشرك الأهالى فى إدارة بلادهم بأن جعل منهم مأمير لبعض الأقسام الادارية .

الحالة الاجتماعية :

كان من آثار حكم سعيد تقوية الروح القومية ورفع مستوى معيشة الفلاحين والتقليل من ارهاقهم ، والفلاحون هم الأغلبية العظمى من الشعب .

وقد ساعد على تقوية الروح القومية اهتمام سعيد بالجيش ، إذ قصر مدة الخدمة العسكرية فجعلها لا تزيد فى المتوسط عن سنة كما جعلها إجبارية ، وكان من نتيجة هذا أن ارتفع مستوى الجنود فبعد أن كان التجنيد قاصراً على الطبقة الفقيرة دخل فى زمرة الجيش أفراد من الطبقات الأخرى فارتفع مستواه ، وفوق ذلك

فقد نهض سعيد بمستوى الجندى إذ عنى بالجنود من جهة الغذاء والمسكن والملبس، كما أنه كان يميل إلى إسناد بعض وظائف الجيش الكبرى إلى المصريين، بعد أن كانت مقصورة فى أيام عباس على الشراكسة والأتراك.

وكما وجه سعيد باشا عنايته للجيش كذلك اعتنى بالاسطول عناية خاصة، ودفعته نشأته البحرية إلى هذه العناية فابتدأ يصلح سفن الاسطول، بعد رجوعها من حرب القرم، ولكن انجلترا أوعزت لتركيا بايقاف سعيد عن هذا العمل، وأخذ السلطان بمشورة الانجليز وأصدر إلى سعيد أمراً بالكف عن اصلاح السفن فدعا ذلك إلى اضمحلال البحرية المصرية.

غير أن «سعيد» لم يعن بامر التعليم فمع أنه أكثر من المنح والعطايا للارساليات الأجنبية فانه لم يجتهد فى فتح المدارس التى أغلقت فى أيام عباس، وكان يعتقد أن تعليم الشعب يجعل من الصعب خضوعه للحكومة

وقد عنى سعيد بأمر الزراعة فأدخل تعديلات على نظام الملكية وأنظمة السخرة ونظام الاحتكار - سوف نعرض لها حين نعرض للحالة الاقتصادية - وكان من آثار التعديلات أن استعاد الفلاح حريته فصار يزرع المحاصيل التى يريدها ويتصرف فى بيعها كما أصبح له الحق فى التصرف فى الأرض التى يزرعها - لحد ما - فدعاه ذلك إلى العناية بأرضه وزراعته، وكانت النتيجة أن زاد الانتاج الزراعى وارتفع مستوى المعيشة ومر الفلاح بعهد رخاء لم يمر به من عصور طويلة حتى أن عهد سعيد يسمى أحيانا «عهد الفلاح الذهبى»

وبالجملة فان الحالة الاجتماعية قد تقدمت فى عهد سعيد، ويرجع تقدمها إلى الاهتمام بالجيش والبحرية وتقوية الروح القومية فيهما، كما يرجع إلى العناية بشئون الزراعة والزراع الذين يكونون النسبة العظمى من السكان.

ولكن سعيد مع اهتمامه بمصر والمصريين قد ارتكب أخطاء فى حق بلاده أدت بها إلى التدخل الأجنبى وفقد استقلالها، ومن هذه الأخطاء، ميله إلى الأجانب مما أدى إلى نزوح كثير من رعاياهم إلى مصر واستيطانها وسوء استعمال الامتيازات الأجنبية. وفوق ذلك فانه أعطى امتياز قناة السويس لصديقه الحميم فردنان دى ليسبس. وسوف نرى ما كان لحفر هذه القناة من الآثار السيئة فى مركز مصر المالى والسياسى. وقد مات سعيد سنة ١٨٦٣ ودفن بالاسكندرية بعد أن حكم حوالى تسع سنوات.

الفصل الثالث

الحالة الاقتصادية فى عهد سعيد

كان على مصر ، بعد انتهاء عصر محمد على ، أن تعيد النظر فى السياسة الاقتصادية الواجب السير بمقتضاها ، بعد أن انهارت السياسة القائمة على الاستقلال الاقتصادى وأساليب الاشتراكية الحكومية . وقد رأينا أن « عباس » وقف من هذا الأمر موقفاً سلبيا ، وترك لخلفه مهمة الاشراف على توجيه مرافق الانتاج توجيهاً جديداً يلائم ظروف مصر ، التى عادت ولاية عثمانية لا تتعدى حدودها وادى نهر النيل .

وقد كان من الضرورى لمصر أن تقوم ببعض الانتاج الصناعى المحلى ؛ كما كان من الضرورى لها أن تتوسع فى تجارة الصادرات والواردات ، بعد أن أهملت سياسة الاستقلال الاقتصادى وابتدأت تتجه نحو التخصص فى الزراعة . وقد كان هذا يقتضى قيام الأفراد أو الشركات بالمشروعات الصناعية والتجارية ، ولكن لما كان المصريون قد فقدوا الروح الصناعية والتجارية ، أثناء حكم محمد على نتيجة لاحتكار مرافق الانتاج الصناعى والتجارى ، ابتدأ الأجانب يتجهون إلى استغلال رؤوس أموالهم فى مصر ، خصوصاً وأن رأس المال المصرى الصالح للاستثمار فى الصناعة أو التجارة كاد يكون معدوما فى هذا العهد ، مما يعتبر نتيجة أخرى من نتائج الاحتكار فى العهد السابق . هذا إلى أن سعر الفائدة فى مصر كان أعلى منه فى أوربا ، مما دعا إلى تدفق رؤوس الأموال على السوق المصرية .

وقد وقف عباس فى وجه الأجانب فمنع من امتداد نفوذهم الاقتصادى على مرافق البلاد ، وبهذا أجل التدخل الأجنبى فترة قصيرة من الزمن . ثم لما جاء سعيد - وهو على ما عرف به من الميل لكل ما هو أوربى - وجد فيه الأجانب خير نصير لأغراضهم فبسطوا نفوذهم على الصناعة والتجارة المصرية .

وقد كان من الطبيعى أن تتجه جهود بعض سكان مصر - من المصريين والمتمصرين - إلى الاشتغال بالصناعة والتجارة ، بالرغم من اضطراب أحوال هاتين الحرفتين وقلة رؤوس الأموال ، ولكن فتح الباب للأجانب أقام نوعا

من المنافسة غير العادلة بينهم وبين المصريين : المصريين بقلة درايتهم وقلة رؤوس أموالهم والأجانب بخبرتهم وأنظمتهم الجديدة ، التى تقوم على إنشاء الشركات الكبيرة ، والتى تعتبر أقدر من غيرها على الفوز فى ميدان المنافسة .

بهذا لم يقدر لمصر أن تظفر بحاكم قدير يسير ، بها فى دور الانتقال الدقيق الذى كانت تمر به ، ويقف حائلا دون الفوضى ، التى تصاحب مثل هذا الانتقال ، وبالرغم من ميل سعيد للمصريين [1] ورغبته فى العمل على ما فيه صالحهم ، فان ضعف شخصيته وتأثره بالأوربيين ، واستلانته لهم ، واعتقاده فى فضل المدنية الغربية ، كل هذه ، دفعته إلى تمهيد الطريق لامتداد النفوذ الأجنبى ، مما كان له أسوأ النتائج الاقتصادية والسياسية .

وأهم ما يتميز به عهد سعيد هو الحرية الاقتصادية ، وشيوع هذه الحرية على أعقاب أنظمة الاحتكار التى سادت فى عهد محمد على ، كان له آثاره فى احوال الزراعة والصناعة والتجارة .

أولا : حالة الزراعة

قلنا أن الزراعة تقوم على ثلاثة عوامل مهمة : أولها خصوبة الأرض ، وثانيها مياه الرى ، وثالثها طرق الاستغلال الزراعى . وقد توفرت الخصوبة فى الأراضى المصرية منذ القدم نتيجة للطمى الذى يأتى به النيل فى فيضانه السنوى ، والذى كون على الأرض طبقة تعتبر من أصلح أنواع التربة لزراعة كثير من المحاصيل . وكان من جراء ضعف الحكومة المصرية . قبل أيام محمد على ، أن أهملت شئون الرى وحالت مساحات من أخصب الأراضى إلى ما يشبه الصحارى . إلا أن محمد على قام بتنفيذ سياسة مائية واسعة النطاق ، بأن شق الترع وأقام القناطر والجسور مما كان له أكبر الأثر فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة وزيادة الانتاج الزراعى ؛ غير أن طريقة استغلال الأرض بقيت - إلى حد ما -

(١) قال سعيد في خطبة له : « إني نظرت فى أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض . . وحيث أنى أعتبر نفسى مصريا فواجب على أن أرتي هذا الشعب وأهذبه تهذيبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب . وقد وطنت نفسي على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل . »

كما كانت عليه منذ أقدم الأزمنة إذ بقيت الملكية للحكومة التى كان لها مطلق الحرية فى طريقة توزيع الأراضى على الفلاحين .

ملكية الأراضى :

لأنظمة الملكية تأثيرها فى الانتاج الزراعى . وقد تكون الملكية للحكومة ، وقد تترك لأفراد من الشعب ؛ كما قد تكون الملكية صغيرة أو كبيرة ، أى قد تكون معظم الأراضى الزراعية مملوكة لعدد كبير من الزارعين أو لعدد صغير من كبار الملاك ونظام الملكية وطريقة توزيع الأراضى يؤثران فى عناية الزارعين بالأراضى التى يزرعونها أو إهمالهم لها ، كما يؤثران فى طريقة الزراعة وفى تقدم الفن الزراعى أو تأخره ، وفى نوع المحاصيل المزروعة ، وفى طريقة جمعها وبيعها ، وفى مستوى أسعارها . فان كانت الملكية كبيرة - مثلا - أمكن استعمال الآلات الحديثة ، وقيام الصناعات الزراعية ، وزراعة المحاصيل الكثيرة النفقات وبيع الغلات بالجملة ، والسيطرة على عرضها حتى لا تتدفق على الأسواق فتنخفض أسعارها .

وقد استولى محمد على على الأراضى المصرية فانتقلت إليه حقوق ملكيتها ، واحتكر الانتاج الزراعى . وقد رأينا مساوىء احتكار الملكية واحتكار الانتاج والمنتجات الزراعية . ولهذا فانه يعتبر من مآثر سعيد أنه قضى على هذا الاحتكار إذ كانت النتيجة أن استكملت الزراعة فى مصر عوامل نجاحها : ذلك بأن الطبيعة وهبت الأراضى المصرية خصوبتها ؛ ثم جاء محمد على فنظم مياه الرى ، وجاء سعيد أخيراً فعدل طرق الاستغلال الزراعى ونظام الملكية بما يلائم تطور الزراعة المصرية .

ومع أن تعديل أنظمة الملكية الزراعية كثيراً ما ينسب إلى سعيد ، إلا أن هذا التعديل يرجع إلى أواخر أيام محمد على ، حين اضطرت الحكومة إليه نتيجة لاضمحلال نظام الاحتكار . وفى سنة ١٨٤٦ صدر قانون يتلخص فيما يلى :

أولا : يجوز لمستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .

ثانياً : يعود حق الانتفاع بالأرض للحكومة إذا أهمل الزارع زراعتها وهجرها

ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته من غيبته .

ثالثاً : يحرم الزراع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفى سنة ١٨٥٤ عدل سعيد هذا القانون بقانون آخر ملخصه :

أولا : يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأراضى التى تركها مورثهم .

ثانياً : ويكون التصرف فى هذه الأراضى بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثاً : وتكون المدة القانونيه للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ :

وأخيراً كان قانون سنة ١٨٥٨ الذى أصدره سعيد ، والذى يعتبر الأساس الذى قامت عليه الملكية الفردية فى الأراضى الزراعيـة فى العصور الحديثة : ويعرف هذا القانون باللائحة السعيدية (١) . وتتكون هذه اللائحة من مقدمة وثمانية وعشرين بنداً وخاتمة .

ومن أهم ماجاء فيها البند الأول ونصه « بما أنه من المقرر فى أصول الشريعة أن الأراضى الخراجية الميرية لا يجرى فيها الميراث بحيث لو مات شخص من أربابها عن ورثة لا تعطى لأحد من ورثته بطريق الميراث ، بل لبيت المال أن يوجهها لمن شاء ، لكن متى كان للميت ورثة شرعية ، فمراعاة تعيشهم وعـدم انحرامهم من انتفاعهم ، يكونون أحق وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضى أن الأطيان التى يتوفى أربابها عنها يصير توجيهها إلى ورثتهم الشرعيين ، ذكوراً كانوا أو إناثا بحيث يكون أخذهم لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركه المتوفى ، لكن بشرط أن يكونوا مقتدرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء الذين يصير تنصيبهم عليهم بمعرفة القاضى عن يد الحكومة ، وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ذرية ولا أقارب ، فما يتركه من الطين يصير محلولا لجهة بيت المال » .

وجاء فى البند الثانى عن الحصص التى تكون لأفراد العائلة الواحدة فى أرض

(١) راجع جرجس حنين بك (الاطيان والضرائب) صحيفة ٢٨٨

مورثهم مانصه « و . . . الحصص تكون باقية لأربابها يحرون زراعتها بواسطة أرشدهم الذى يقدمونه لذلك بحسب رضاهم لأجل عمارية العائلة بدون تفرق إذ مادامت العائلة يوجد فيها الأرشد الذى يقوم بفروض الزراعة وفتح البيت لايحصل تفرقهم ولا خراب البيت »

وجاء فى البند الثالث مانصه « الأراضى التى يصير انحلالها لجهة بيت المال بحسب المدون بالبند الأول يصير توجيهها بمعرفة المديرية لمن يرغب فيها ، إنما أهالى البلدة يكونون أحق من غيرهم كما إذا كان ناس من أهالى البلدة لم تكن لهم أطيان أو أطيانهم قليلة . . عن كفايتهم يكونون مقدمين عن خلافهم ، وإلا فاهل النواحى المجاورة أحق من الغير وعلى كل حال فلا يجوز الاعطاء إلا بعد تحصيل أربعة وعشرين قرش عن كل فدان عوائد رسم السند الذى يعطى من المديرية بالانتقال . . . »

وجاء فى البند الخامس ما نصه « من حيث أن الأراضى الميرية الخراجية لا تملك للمزارعين فيها بل ليس لهم فيها إلا حق الانتفاع بها فقط ما داموا يتعهدونها بالزراعة فاذا تركوها اختياراً مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب الشريعة الغراء ومع كون الحكم الشرعى قضى بتجديد الثلاث سنوات لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات حال الأهالى جوز علاوة سنتين آخرين على ذلك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات . . . »

وجاء فيما يلى ذلك من البنود أن لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها أو رهنها أو بيعها .

وبهذا تطور نظام المنكية إلى ما يأتى :

أولا : أصبحت الأرض تنتقل إلى ورثة مالكها إذا مات ، بعد أن كان التصرف فيها فى هذه الحالة من حق بيت المال .

ثانياً : كان على الورثة أن يتضامنوا فى زراعة الأرض التى يتركها مورثهم تحت إشراف أرشدهم . وهذا يدعو إلى عدم توزيع الأرض أقساماً صغيرة تظهر فى استغلالها عيوب صغر الملكية ، كتأخر الفن الزراعى واضطراب أحوال الزارعين المالية . ومثل هذا النظام يجمع من مزايا أنظمة الملكية الكبيرة والصغيرة ، كما أنه يتمشى مع تقاليد البيئة المصرية الزراعية التى تجعل لرأس

الأسرة سلطة واسعة فى الاشراف على جميع أفرادها والسيطرة عليهم . وفوق ذلك فان هذا كان يوجه البلاد إلى نشوء نوع من «الملكية الارستقراطية» الشائعة فى بعض دول أوربا

ثالثا : أعطيت الفرصة لمن لم تكن فى حوزتهم أراض من الفلاحين أن يحصلوا على نصيبهم منها دون مقابل ، هذا بغض النظر عن الرسوم القليلة التى لم تكن تتجاوز ٢٤ قرشاً عن الفدان .

رابعا : أصبح الفلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن الخمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها . وبهذا أصبح أساس توزيع الأراضى على المزارعين هو مقدار صلاحيتهم للقيام بزراعتها والعناية بها .

خامسا : أصبح للفلاح الحق فى التصرف فى الأراضى التى فى حيازته بالبيع أو الرهن أو الهبة أو غير ذلك . ومنح الزراع هذا الحق أدى إلى زيادة عنايتهم باراضيهم وزيادة الانتاج الزراعى وتحسين حالة المشتغلين بالزراعة .

وبهذا وضع سعيد أساس ملكية الأراضى الزراعية . والملكية فى معناها الواسع هى الحيازة المطلقة للشىء ، وتمتع المالك بالتصرف فيما يملكه تصرفا لا يحده غير القانون . وبمقتضى اللائحة السعيدية أصبح لمستغلى الأرض أهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف غير أن هذه اللائحة أبقت ملكية الأرض للحكومة ولم تنتقل الملكية للأفراد فعلا إلا فى عصر اسماعيل .

الغاء الاحتكار الزراعى :

اضمحل نظام الاحتكار فى أواخر أيام محمد على وفى عهد عباس . ولكن « سعيد » ألغى هذا النظام إلغاء تاما . وبذلك أصبح للفلاح الحق فى التصرف فى الأراضى التى يستغلها وفى نوع المحاصيل التى يزرعها أو فى طريقة بيعها ، وأصبحت الضرائب تجبى نقداً لا عينا

ولما كان استغلال الفلاحين للأرض لحسابهم يقتضى تيسير ما يلزم لذلك من الأموال فقد ألغى سعيد ما كان فى ذمة الفلاحين من الضرائب المتأخرة وتجاوز عنها . وقد قدرت المتأخرات بنحو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، وإذا أضفنا إلى هذا تنظيم جباية الضرائب وتخفيف أعبائها أمكننا أن نتصور مبلغ التطور الذى أصاب أحوال الفلاح الاقتصادية والاجتماعية مما دعا بعض المؤرخين أن يطلق على عهد سعيد اسم « العهد الذهبى للفلاح » .

ثانيا : حالة الصناعة

باضمحلال الصناعات الكبيرة والصغيرة وموتهما ، فى أواخر أيام محمد على بقيت مصر مفقودة النشاط الصناعى . ولم يقم عباس بأى مجهود فى سبيل إحياء الصناعات المصرية ، فبقى الانتاج الصناعى على حالته من الركود .

وفى عهد سعيد لم يكن من مصلحة مصر أن تحاول احياء مشروع استقلال مصر الصناعى ؛ ذلك بأن الأراضى الزراعية كانت تكفى لاستنفاذ جهود غالبية المصريين ، ففى سنة ١٨٦٠ بلغ عدد السكان ٥٫٢٧٥٠٠٠ نسمة ، بينما بلغت مساحة الأراضى الزراعية حوالى ٤ مليون فدان . ولما كانت الزراعة هى أكثر الحرف ملاءمة لظروف مصر الطبيعية ، ولما لم يكن هناك عمل يفيض عما يلزم للانتاج الصناعى ، كان من العبث التفكير فى إحياء مشروع الاستقلال الصناعى ، خصوصاً وأن ظروف البلد السياسية لم تكن تقتضيها تنفيذ مثل هذا المشروع إذ أن مصر أصبحت من جديد ولاية عثمانية لا تفكر ، بعد الصدمة التى أصابتها فى سنة ١٨٤١ ، فى محاربة تركيا أو محاربة الدول .

وحتى لواردات مصر الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادى فانها لم تكن حرة فى تهيئة الظروف اللازمة لمثل هذا العمل : إذ أنه كان عليها أن تتبع القوانين السارية فى تركيا ، باعتبارها ولاية عثمانية ، وبهذا كان على مصر أن تسير على مبدأ حرية التجارة الذى فرضته عليها تركيا ، وإتباع حرية التجارة وترك الباب مفتوحا للواردات الصناعية الأجنبية كان يقضى على كل محاولة من جانب الأهالى فى سبيل إنهاض الصناعة فاذا أضفنا إلى هذا أن الأهالى كانوا قد فقدوا الروح الصناعية ـ بعد حرمانهم من القيام بالانتاج الصناعى منذ قام محمد على باحتكاره ـ أمكننا أن نفسر ركود الحالة الصناعية طيلة حكم سعيد ، حين لم يبق فى مصر غير صناعات صغيرة قليلة قاومت عوامل الفناء كصناعات النجارين والعقادين والنحاسين التى عادت للظهور تحت لأنظمة الطائفية القديمة .

غير أن عدم اضطرار مصر للاستقلال الاقتصادى لا يعنى أنها تبقى محرومة من نشاط صناعى ، إذ أنه يجب دائما أن يقوم إلى جانب الانتاج الزراعى نوع

من الصناعات الكبيرة التى تنجح دائما فى البيئات الزراعية ، كصناعات الطحن والسكر وما إليها ، ولو استمر سعيد على سياسة عباس السلبية لكان من الضرورى أن تتهيأ الظروف فى يوم ما لقيام المصريين بمثل هذه المشروعات الصناعية . وقد كان على الحكومة أن تقوم فى فترة الانتظار بمثل هذه الصناعات ثم تعمل على توجيه الجهود الفردية إليها . أو على الأقل تمنع من طغيان الأجانب على هذه الناحية من نواحى الانتاج . ولكن سعيد لم يقم بأى مجهود فى هذا السبيل ، وإنما فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية فابتدأت تتدفق على البلاد وتستغل فى المشاريع الصناعية . ومن أمثلة ذلك أنه فى سنة ١٨٦٣ ألفت شركة باستريه الفرنسية بانشاء مصانع للطحن فى طنطا .

ومع ترك الحرية لرؤوس الأموال الأجنبية فان مصر لم تستفد من هذا فى احداث نهضة صناعية جديدة . ذلك لأن رؤوس الأموال استغلت فى الغالب فى مشاريع ذات منفعة عامة لتسيير قاطرات الترام أو توزيع المياه أو النور وقد كان على الحكومة أن تستغل مثل هذه المشروعات استغلالا مباشراً وألا تتركها للأجانب ، ذلك لأنه ، حتى فى حالة اتباع سياسة الحرية الاقتصادية ، يستحسن أن تقوم الحكومات بنفسها بالمشروعات ذات المنفعة العامة ، وذلك لصلتها الشديدة بمصالح الجمهور التى يجب على الحكومة أن تعمل على مراعاتها وفوق ذلك فان التدخل الاقتصادى الأجنبى فى بلد لم يستكمل استقلاله السياسى يكون دافعا إلى تقليل الفرصة فى الوصول إلى هذا الاستقلال .

وقد كان من جراء تهاون سعيد أن ارتبط الانتاج المصرى بسياسة أوربا نحو مصر ، فترة طويلة من الزمن . وصارت البلاد سوقا للمصنوعات ورؤوس الأموال الأجنبية ومصدراً للمواد الأولية .

* ثالثا : حالة التجارة

تغيرت حالة التجارة فى أيام سعيد ، وكان من عوامل هذا التغيير ؛ إلغاء بعض الضرائب المفروضة عليها ، وإنشاء الشركات الأجنبية ، وتطور طرق النقل والمواصلات .

ضريبة الدخولية :

لم تكن التجارة الداخلية حرة إذ كانت تجبى على الحاصلات الزراعية ، المتبادلة بين المدن والقرى ، ضريبة كانت تسمى « عوائد الدخولية » بمعدل ١٢٪ من قيمة البضائع عند دخولها أية قرية أو مدينة . ومثل هذه الضريبة تحول دون حرية المبادلة وتدعو إلى ارتفاع الأسعار . وقد ألغى سعيد هذه الضريبة وكان من ذلك أن نشطت التجارة الداخلية وقضى القضاء الأخير على الاحتكار التجارى الذى كان شائعاً فى أيام محمد على .

الشركات الأجنبية :

لم تكن الشركات جديدة فى القطر المصرى ، إذ أنها كانت موجودة إلى حد ما فى العهود المختلفة . ولكن هذه الشركات كانت فى العادة شركات صغيرة من المصريين أو المتمصرين أو الأجانب . وكانت تسير على أنظمة شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة أو شركات المحاصة .

ولكن الشركات التى بدأت تشيع فى عهد سعيد كانت شركات مساهمة تتميز بتحديد مسئولية مساهميها ، كما تتميز برؤوس أموالها الكبيرة ، وقد كان من آثار إنشاء هذه الشركات فى مصر : —

أولا : الوقوف فى سبيل إنشاء الشركات المصرية ، ذلك بأن الشركات المساهمة المحدودة المسئولية أقدر من غيرها على القيام بالمشروعات المختلفة . ولم يفكر المصريون فى هذا العهد فى اتباع أنظمة الشركات المساهمة نظراً لاعتقادهم فى أن الربح الذى يتحقق من قيامها بعملها ليس من السهل تبريره من الوجهة الدينية .

ثانياً : تقوية روح المخاطرة لأن تحديد مسئولية المساهم بقيمة أسهمه فى الشركة يجعل الخسارة التى تصيبه فى حالة فشل المشروع الذى تقوم به الشركة محدودة . وقد دعا هذا إلى نشوء عدة شركات وقيامها بمشروعها يعتبر القيام بها نوعا من المضاربة . وقد ساعد على تقوية روح المخاطرة ما كان الأجانب يلقونه من التشجيع من سعيد والتعويضات التى كان يمنحها لهم فى حالة فشل مشاريعهم .

ثالثاً : سيطرة الأجانب على شئون البلاد التجارية ، وقد كانت هذه السيطرة

تامة تقريبا على شئون المصارف التجارية لأن المصريين كانوا ينظرون إلى الصيرفة كعمل من الأعمال المنافية لأصول الشريعة ويعتبرونها داخلة فى نطاق الربا المحرم .

وقد كانت معظم الشركات شركات بنوك أو شركات حصلت على امتياز لتنفيذ عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالنقل وتوزيع المياه والنور وما إلى ذلك

بنك أوف ايجيت :

وقد كان من أوائل الشركات المساهمة التى تكونت فى مصر شركة « بنك أوف إيجيت » التى تكونت فى سنة ١٨٥٦ برأس مال اسمى قدره ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ، وبلغ رأس المال المدفوع ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه مصرى .

شركة مياه الاسكندرية :

وفى سنة ١٨٥٧ منح سعيد امتياز توصيل المياه للاسكندرية وتوزيعها فيها للمهندس الفرنسى كورديه الذى أسس شركة لاستغلال هذا الامتياز .

شركة المطاحن المصرية :

وفى نفس السنة تكونت شركة المطاحن المصرية برأس مال فرنسى .

وفى سنة ١٨٥٨ قام أرمنى اسمه الكسنيان بتكوين شركة مساهمة لاستغلال أموال بيت المال على أن يقدم سلفيات للحكومة المصرية والمصريين ولكن العلماء عارضوا المشروع ففشلت هذه الشركة

شركة سكة حديد الرمل :

فى سنة ١٨٦٠ تكونت شركة مساهمة بالاسكندرية لتسيير قاطرات الترام بين الرمل والاسكندرية . وتحولت هذه الشركة فى سنة ١٨٦٢ إلى شركة الخطوط الحديدية بين الرمل والاسكندريه وهى شركة انجليزية رأس مالها ١١٠٠٠٠ جنيه مصرى .

هذا فضلا عن شركة قناة السويس وشركات الملاحه التى سنعرض لها فيما بعد وفيما يلى إحصاء بعدد الشركات الجديدة ومقدار رؤوس أموالها

السنه	عدد الشركات	رأس المال الاسمى جنيه	السنه	عدد الشركات	رأس المال الاسمي جنيه
١٨٥٦	٢	٨٦٩٠٠٠٠	١٨٦٠	٢	٨٨٠٠٠
١٨٥٧	٢	٤٦٤٠٠٠	١٨٦٢	١	١٠٧٠٠٠

ونلحظ الزيادة الكبيرة فى مقدار رؤوس الأموال المعروضة للاستثمار فى مصر فى سنة ١٨٥٦ وهى السنة التى أعطى فيها امتياز شركة قناة السويس

وكانت الشركات إما انجليزية أم فرنسية فى الغالب كما يتضح من البيان التالى

تاريخ التأسيس	محل الاكتتاب	اسم الشركة
١٨٥٦	انجلترا	بنك أوف إيجيبت
١٨٥٦	فرنسا ومصر	الشركة العامة لقناة السويس
١٨٦٠	فرنسا	الشركة المساهمة مون دى بييتيه اجبسيان
١٨٦٠	انجلترا	سكة حديد اسكندرية ـ الرمل

وقد ازداد عدد الشركات وزادت رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فى مصر على توالى الأيام

طرق النقل والمواصلات :

تطورت طرق النقل والمواصلات تطوراً كبيراً فى هذا العهد فأنشئت خطوط حديدية جديدية كما أنشئت الشركات الملاحية ، وظهرت ترعة المحمودية ، وأعطى امتياز قناة السويس .

الخطوط الحديدية :

أنشىء أول خط حديدى فى عهد عباس لحساب الحكومة وأكمل هذا الخط حتى وصل بين القاهرة والاسكندرية فى عهد سعيد . وقد كان استغلال الخطوط الحديدية عملية مربحة مما دعا « سعيد » إلى التفكير في تعميمها فى أنحاء القطر المختلفة . وابتدىء بتعميمها فى الدلتا . ولم يكن الغرض من إنشاء كل الخطوط تجاريا أو حربيا إذ قد أنشأ سعيد فى سنة ١٨٦٠ خطا بين الاسكندية ومريوط . وليست لهذا الخط أية أهمية إقتصادية أو حربية وإنما كان الغرض من إنشائه أن ينتفع به سعيد فى نزهاته الخاصة . وقد تم خط القاهرة ـ السويس فى

سنة ١٨٥٨ وساعد على إتمامه إلحاح الحكومة الانجليزية على سعيد بانجازه وذلك لخدمة مصالحها الخاصة بتسهيل نقل جنودها إلى الهند . وقد كانت الحكومة المصرية تسمح بمرور الجنود الانجليزية فى الأراضى المصرية على أن تتقاضى ٥ جنيهات عن كل جندى . وقد مر من هؤلاء الجنود ما لا يقل عن ٥٠٠٠ جندى فى بحر ست سنوات . ومع أن إتمام وصل القاهرة بالسويس كان هو الغرض الأول من مد السكك الحديدية المصرية إلا أن هذا الخط أهمل فيما بعد نتيجة لتحقيق مشروع قناة السويس

وفيما يلى بيان أهم الخطوط الحديدية المنشأة حتى أواخر عهد سعيد

السنة	الخط		طوله بالكيلومترات
	من	إلى	
١٨٥٦	الاسكندرية	القاهرة	٢٠٩
١٨٥٧	طنطا	سمنود	٥٣
١٨٥٨	القاهرة	السويس	١٤٤
١٨٦٠	بنها	الزقازيق	٣٩
١٨٦٠	اسكندرية	مريوط	١٩
١٨٦١	بنها	ميت بره	١٣

وكان مجموع الخطوط التى أنشئت حتى نهاية عهد سعيد حوالى ٤٩٠ كيلومترا

وبهذا وصلت أهم مراكز الانتاج الزراعى فى الدلتا ببعضها ، وحققت فكرة توصيل الاسكندرية بالسويس بالسكة الحديدية . ولكن وصل البحرين الأبيض والأحمر بواسطة الخطوط الحديدية لم يكن له تأثير يذكر فى مركز مصر التجارى أو السياسى وذلك نتيجة لحفر قناة السويس التى انفردت بالاهمية فى استعادة مركز مصر الجغرافى ، الذى كان لها قبل كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، وفى تطور مركز مصر السياسى تطورا عظيما ظهرت آثاره فى العصور التالية .

وقد كان من الضرورى انشاء الجسور (الكبارى) على فرعى رشيد ودمياط

حتى يمكن أن تسير القاطرات رأسا من الاسكندرية إلى القاهرة . ولكن إنشاء هذه الجسور يتكلف نفقات طائلة مما دعا إلى إرجائه حتى تتم بعض الخطوط، وقد كانت القاطرات تنتقل من شاطىء النيل عند كفر الزيات وبنها على «ناقلات» عليها قضبان حديدية متصلة بالشاطىء : وكان القطار يسير من الأرض حتى يصبح على « الناقلة » ثم تجر الناقلة حتى تصل إلى الضفة الأخرى فينقل القطار منها إلى الخط الحديدى . ولكن أنشئت بعد ذلك جسور فى بنها وبركة السبع وكفر الزيات .

وفوق إنشاء الخطوط الحديدية مدت بعض الخطوط التلغرافية بين الاسكندرية والقاهرة والسويس .

الشركات الملاحية :

كانت الملاحة فى مصر حتى هذا العهد تعتمد على المراكب الشراعية ولكن « سعيد » شجع على إنشاء شركتين للملاحة التجارية أحدهما للنقل المائى الداخلى والاخرى للنقل المائى الخارجى . وسميت الاولى « الشركة المصرية للملاحة التجارية » أما الثانية فكانت تسمى « الشركة » « المجيدية »

الشركة المصرية للملاحة التجارية : كانت المراكب الشراعية تقطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية فى خمسة عشر يوما . وفى هذا العهد زاد عدد سكان الاسكندرية وزادت اهميتها التجارية نتيجة لانشاء ترعة المحمودية ، ودعا هذا إلى التفكير فى وصلها بالقاهرة بمواصلات سريعة حتى يمكن توفير الاقوات للعدد المتزايد من السكان ، وحتى يمكن تسهيل حركة تجارة الصادرات والواردات . وكان أن أسست الشركة الاولى للملاحة النيلية التجارية فى سنة ١٨٥٢ لنقل البضائع والمسافرين بالبواخر عن طريق النيل والترع الملاحية . وبهذا أمكن قطع المسافة بين القاهرة والاسكندرية فى يوم ونصف يوم وتوفير كثير من الوقت الذى كان يضيع فى النقل .

وهذه الشركة ، بالرغم من اسمها ، شركة أجنبية أسسها بعض الماليين الأجانب من مختلف الجنسيات بعد أن حصلوا على امتياز بانشائها مدته ١٥ سنة

الشركة المجيدية :

كانت مصر محرومة من أسطولها التجارى الذى كان يقوم فى عهد محمد على بقسط عظيم فى نقل تجارة الصادرات والواردات ، غير أنه فى سنة ١٨٥٧ أسست الشركة المجيدية (نسبة الى السلطان عبد المجيد سلطان تركيا) وكان الشركاء فيها خليطا من المصريين والأجانب . وقد حصلت هذه الشركة على امتياز مدته ٣٠ سنة للقيام بالنقل البحرى الخارجى .

وكانت هذه الشركة تسير البواخر فى البحر الأبيض والبحر الأحمر ، غير أن البحر الأحمر اختص بأكبر قسط من نشاطها : فكانت بواخرها تسير من السويس وموانى الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع وتصل إلى موانى الخليج الفارسى .

وكانت سفن هذه الشركة تقوم بنقل الحجاج المصريين إلى الحجاز كما تقوم بنقل البضائع وتخزينها فى مستودعاتها فى السويس والقصير ومصوع . وقد استمرت تقوم بأعمالها بنجاح كاف حتى كانت أواخر أيام سعيد فساءت ادارتها وأصابها الاضمحلال .

ودعا إنشاء الشركة المجيدية إلى زيادة النشاط فى ميناء السويس فتعاقد سعيد مع شركة أجنبية على توسيع الميناء واصلاحها حتى تتمكن السفن البخارية الجديدة الكبيرة الرسو فيها بسهولة .

تطهير ترعة المحمودية :

حين تولى سعيد الحكم كان الطمى المتراكم فى ترعة المحمودية يدعو إلى صعوبة الملاحة فيها ، فاشتغل فى تطهيرها حوالى ١١٥ ألفا من العمال ، الذين سخروا لهذا العمل ، ولكن هؤلاء العمال مع أنهم كانوا يشتغلون اجباريا بدون أجر طبقا لنظام السخرة ، فقد كانت الحكومة تعتنى بتوزيع ما يكفى لهم من الأغذية وتعمل على المحافظة على صحتهم فاقتضى تطهير ترعة المحمودية دون أن يموت أحد من العمال كما حدث أثناء حفرها فى أيام محمد على . وبتطهير ترعة المحمودية وانشاء الشركة المصرية الملاحة البخارية ، زادت أهمية الاسكندرية التجارية وعاد لها مركزها القديم فى تجارة الصادرات والواردات المصرية .

قناة السويس :

عارض عباس فى فكرة فتح قناة السويس لاعتقاده الصحيح فى خطرها على مصر من الوجهة السياسية ولكن ما كان سعيد يتولى الحكم حتى عادت الفكرة من جديد، يشجع على اخراجها إلى حيز الوجود أنصارها من الفرنسيين، ويعارضها خصومها من الانجليز

وتتلخص حجج أنصار الفكرة فيما عرضه دلسبس على سعيد من أن القناة تعود على مصر بالفوائد الآتية :

(١) أنها تساعد على استقلال مصر بتكوين حد طبعى يفصل بين مصر وتركيا.

(٢) إذا فتحت فرنسا القناة فانها تساعد مصر على التحرر من السيادة العثمانية.

(٣) تصبح القناة موردا جديدا للثروة المصرية بالضرائب التى تجبيها مصر على السفن المارة بها

(٤) تؤدى أهمية القناة العالمية إلى ضرورة بقائها محايدة . وحيدة القناة تؤدى إلى حيدة مصر

(٥) أن القناة تخلد اسم سعيد على ممر الزمن

وتتلخص حجج خصوم فكرة القناة فيما عرضه قنصل انجلترا فى مصر فى ذلك العهد (مستر بروس) على سعيد من أن فتح القناة يعرض مصر للأخطار الآتية

(١) أن فتح القناة يؤدى إلى زيادة أهمية مصر التجارية كطريق بين الشرق والغرب مما يدعو إلى اجتهاد الدول فى التدخل فى شئون مصر واحتلالها

(٢) أن اعطاء امتياز فتح القناة لشركة أجنبية يدعو إلى زيادة نفوذ الأجانب المالى فى مصر كما يدعو إلى اضطرار الوالى لمنح الشركة امتيازات أخرى تقلل من سيادة الحكومة المصرية

(٣) أن تجارة المرور سوف تتحول إلى طريق القناة فتخسر مصر بذلك عنصرا من عناصر الدخل الأهلى والحكومى .

(٤) أن شق القناة يكلف مصر نفقات عظيمة لا تتحملها موارد ميزانيتها مما يدعو الى الاستدانة واضطراب مركز البلاد المالى

ولكن كانت النتيجة أن رجحت كفة أنصار الفكرة بأن توصل دلسبس - صديق سعيد الحميم - إلى إقناعه بما عرضه من مزايا القناة ؛ وغاب عن سعيد خطرها على بلاده فأعطى امتياز فتحها لشركة فرنسية فى سنة ١٨٥٦

وقد كان فتح القناة نكبة حقيقية على البلاد لا يقلل منها ما يدعيه لها أنصاره من المزايا . وسنعرض لهذا فى الفصل الخاص بقناة السويس فى الباب التالى .

رابعا : الادارة المالية

لو أن الامور جرت فى مجراها الطبيعى لكان عهد سعيد خليقا بأن يكون عصر يسر ورخاء وذلك لانه بالرغم من إلغاء أنظمة الاحتكار وبعض الضرائب التى كانت تجبى فى أثناء عصر محمد على ، والتنزل عن المتأخرات التى كانت فى ذمة الفلاحين للحكومة ، نقول بالرغم من ذلك كله فان إيرادات الحكومة لم تهبط كثيراً عما كانت عليه فى أيام محمد على . ويرجع ذلك إلى تنظيم جباية الضرائب وتخفيف أعبائها وتحصيلها فى مواعيد ملائمة ، والغاء النظام التضامنى الذى كان يجبر من كان قادراً على الدفع أن يدفع نيابة عن غير القادرين مما كان يدعو إلى تهرب الجميع من تسديد ما عليهم .

وقد كان من الطبيعى أن تهبط مصروفات الحكومة عنها فى عهد محمد على وذلك لانقاص عدد الجيش الذى كانت ميزانيته تستنفذ حوالى ٣٠٪ من الميزانية العامة . وبهبوط المصروفات وبقاء الايرادات تقريبا على حالها كان من الممكن أن تزيد الايرادات عن المصروفات

ولكن الظاهرة المشاهدة طول عهد سعيد أن مصرفات الدولة كانت دائما تزيد على إيرادتها ويرجع ذلك إلى : —

أولا : إسراف سعيد على معيشته الشخصية (١) ، وإسرافه فى الانفاق على

(١) صرف سعيد باشا على تزيين قاعة الاستقبال في قصر عابدين ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠ جنيه وقام بهذا العمل فنانون من الاجانب استدعاهم سعيد لهذا الغرض

الجيش ولا يمكننا أن نبرر الاسراف فى أية من هاتين الحالتين ، إذ كيف يمكن تبرير إنفاق الحاكم على مرافقه الشخصية انفاقا لا تتسع له موارد الدولة ؟ وكيف يمكن تبرير الانفاق على جيش لا عمل له ولا ينتظر أن يدخل فى حروب تستلزم مثل هذا الانفاق ؟ ولم يكن إنفاق سعيد على الجيش يقصد منه تقويته أو تدريبه استعدادا لحروب منتظرة ، وإنما يمكن اعتبار الانفاق على الجيش نوعا من نفقات الحاكم الشخصية إذ أن « سعيد » كان يحب أن ترافقه كتائب الجيش فى حلة وترحاله كما كان يحب أن يرى الجنود الذين يسيرون فى حاشيته على جانب كبير من حسن الهيئة .

ثانياً : تورط سعيد فى مشروعات لم تكن هناك حاجة ملحة إلى تنفيذها كمشروع قناة السويس وسخاؤه مع مقرضيه من الأجانب ومنحه العطايا لمدارس الارساليات الأجنبية واعطاؤه تعويضات كثيرة للمغامرين منهم الذين كانوا يستثمرون رؤوس أموالهم فى مصر على أن يعوضهم سعيد عن خسارتهم إذا أصابتهم خسارة

ثالثا : عدم انتظام الادارة المالية وعدم ضبط ايرادات ومصروفات الحكومة مما كان يجعل الاختلاس من السهولة بمكان . وبهذا أصبح جزء من ايراد الحكومة لا يستفاد منه فى الانفاق وإنما يستولى عليه بعض من يقومون بالاداره المالية .

وفيما يلى بيان بميزانيات[1] الحكومة المصرية أثناء حكم سعيد

السنة	الأيرادات	المصروفات	السنة	الأيرادات	المصروفات
١٨٥٤	٢٢٠٠٠٠٠	٢٨١٧٠٠٠	١٨٥٩	٢١٢١٠٠٠	٢١٧١٠٠٠
١٨٥٥	٢٠٧٨٠٠٠	٢٣٨٣٠٠٠	١٨٦٠	٢١٥٤٠٠٠	٢٩٨٤٠٠٠
١٨٥٦	٢٤٧٤٠٠٠	٢٦٣٧٠٠٠	١٨٦١	٢١٥٤٠٠٠	٥١٨٤٠٠٠
١٨٥٧	٢٢١٤٠٠٠	٢١٢٧٠٠٠	١٨٦٢	٣٧٠٧٠٠٠	٨٨٦٨٠٠٠
١٨٥٨	٢٠٢٥٠٠٠	٢٢٠٥٠٠٠	١٨٦٣	٦٠٩٤٠٠٠	١٤٣٩٥٠٠٠

ومن هذا نرى زيادة المصروفات عن الايرادات فى كل السنين تقريبا كما نرى أنه بعد سنة ١٨٦٠ أصبحت المصروفات تزداد بدرجة كبيرة لا تتناسب مع زيادة الايرادات

(١) جرجس حنين بك (الاطيان والضرائب) صحيفة ١٦

وقد دعت زيادة المصروفات عن الايرادات إلى التجاء سعيد إلى الاستدانة وقد عقد أول قرض فى سنة ١٨٦٢ من بنك فروهلن وجوشن

القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	سعر الفائدة	مدة القرض	قسط الاستهلاك السنوى
٣٢٤٢٨٠٠ جك	٢٤٠٠٠٠٠ جك	٧٪	٣٠ سنه	٢٦٤٠٠٠ جك

وقد صرفت مصر فى الحصول على هذا القرض أكثر من ٨٠٠٠٠٠ جنيه (وهو الفرق بين القيمتين الاسمية والحقيقية) هذا فرق ارتفاع سعر الفائدة .

وبالرغم من أن هذا القرض كان الدين الثابت الوحيد ، فان الحكومة توقفت عن دفع بعض ما كان يترتب فى ذمتها للأجانب والمصريين. ومن أمثلة ذلك توقفها عن دفع مرتبات الموظفين واعطائهم أذونات على الخزينة . وقد كان الموظفون يعطون ما فى يدهم من الاذونات لدائنيهم . وكان يحدث أن يتجمع على أبواب وزارة المالية دائنو الموظفين من الخبازين والجزارين . ومن إليهم ليطالبوا بقيمة الأذونات التى فى أيديهم ، وقد بلغ مجموع الأذونات التى أصدرتها الحكومة حوالى ٤ مليون جنيه تعتبر ضمن الدين السائر وقد بلغت الديون السائرة ما يقرب من ٧٫٨٦٨٫٠٠٠ جنيه فيكون مجموع الدين العام الذى خلفه سعيد ١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه

وقد بدأ سعيد عهده ومالية البلاد حسنة ولكن كانت القروض التى اقترضها كما كان امتياز قناة السويس من اخطاء سعيد لأنها أدت إلى ارتباك الحالة المالية الذى بلغ حده فى العصر التالى كما أدت إلى التدخل الأجنبى واحتلال البلاد .

وإنا لنتساءل هل كان سعيد هو الأصل فى الاضطراب المالى الذى ساد عهد اسماعيل ؟ يعد بعض المؤرخين سعيد مسئولا عن هذا ولكننا سوف نتبين حين ندرس عصر اسماعيل - إلى أى مدى يمكن إلقاء المسئولية فى ارتباك الحالة المالية على سعيد(١)

---

(١) راجع كتاب « اسماعيل المفترى عليه » تاليف كرابيت

الباب الخامس

عصر اسماعيل

١٨٦٣ — ١٨٧٩

الفصل الأول

استقلال مصر والامبراطورية المصرية

اسماعيل بن ابراهيم القائد الحربى العظيم ، تلقى دراسته فى القاهرة وباريس وزار كثيرا من البلاد الأوربية فأعجب بمدنيتها ، ولما عاد إلى مصر اشتغل بالزراعة في مزارعه بالوجه القبلى ، وكان يقوم مقام عمه سعيد فى الولاية ، أثناء غيابه خارج مصر للاستشفاء أو للحج ، وتعين عضوا فى مجلس الأحكام فى الأستانة فاكسبه ذلك دراية بشئون الحكم

ويمكننا تلخيص سياسة اسماعيل فى أنه كان يريد

أولا : — تحقيق استقلال مصر التام

ثانياً : — إنشاء أمبراطورية مصرية فى أفريقيا .

اولا استقلال مصر

كان يقوم فى سبيل تحقيق استقلال البلاد عقبتان . أولاهما سيطرة تركيا وثانيهما تدخل الدول الأوربية فى الشئون المصرية وازدياد نفوذ الأجانب فى داخل البلاد

سيطرة تركيا :

كانت مصر لا تزال ولاية عثمانية تحدد علاقتها بتركيا تسوية سنة ١٨٤١ التى جعلت الوراثة فى أرشد أفراد أسرة محمد على ، وحددت الجزية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، كما حددت عدد الجيش بما لا يزيد عن ١٨٠٠٠ جندى . وقد أخذ اسماعيل يسترضى السلطان ويكثر له ولوزرائه من الهدايا حتى تمكن من تقييد شروط تسوية سنة ١٨٤١ على النحو الآتى : —

(١) فى سنة ١٨٦٦ حصل على فرمان بتغيير نظام الوراثة الذى كان يدعو إلى المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، كما يدعو إلى حرمان البلاد من عنصر الحكام الشبان . وصارت قاعدة الوراثة الجديدة أن يتولى الحكم أكبر أنجال الحاكم لا أرشد أفراد الأسرة الحاكمة ، كما كانت الحال قبلا وكما كانت الحال فى تركيا .

(٢) فى سنة ١٨٦٧ حصل على لقب خديوى فامتاز عن بقية حكام الولايات العثمانيين بهذا اللقب الجديد ، كما حصل على الاستقلال الداخلى وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدون استشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والأسطول حسب الحاجة . وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا ، فى مقابل ذلك إلى ٦٠٠٠٠٠ جنيه سنويا .

وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمان صدر فى سنة ١٨٧٣ ويسمى «الفرمان الجامع» وملخصه :

(١) يكون حق الوراثة لأكبر أنجال الخديوى

(٢) تكون الأمبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاتهما

(٣) يمنح الخديوى الاستقلال الداخلى أى أن يكون له حق التشريع وسن القوانين والأنظمة الداخلية

(٤) يكون للخديوى حق زيادة عدد الجيش وعدد قطع الأسطول (فيما عدا المدرعات)

(٥) يكون لمصر حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية
(٦) يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالى
وذلك على أن تصير الجزية ٧٥٠٠٠٠ جنيه

تدخل الدول الاجنبية :

قد كان يقلل من سيادة الحكومة المصرية تدخل الدول الاوربية على النحو الآتى :—

(١) قناة السويس : أعطى امتياز قناة السويس للشركة الفرنسية بعض الحقوق التى تتعارض مع سيادة الحكومة وقد سعى اسماعيل فى تعديل شروط الامتياز التى كانت مجحفة بمصر — ونجح فى سعيه بأن عدل الشروط بما يكفل صيانة السيادة المصرية

(٢) الامتيازات الأجنبية : كما أن الامتيازات الأجنبية جعلت للمحاكم القنصلية سلطة واسعة مما جعلها أشبه بحكومة أخرى داخل الحكومة المصرية . وقد عدل اسماعيل نظام الامتيازات بانشاء المحاكم المختلطة .

وسنتكلم عن قناة السويس والامتيازات الأجنبية كل فى فصل مستقل

ثانيا : الأمبراطورية المصرية

أراد اسماعيل أن ينشىء أمبراطورية مصرية ، ولكنه رأى أنه من العبث التفكير فى امتداد هذه الأمبراطورية نحو الشمال أو نحو الشرق ، إذ فشلت جهود جده محمد على فى ذلك . وكان من هذا أن اتجه إلى الجنوب لتكوين أمبراطورية أفريقية . وقد حقق اسماعيل إرادته بالحرب حيناً وبالسياسة حيناً آخر . فأصبحت الأمبراطورية المصرية تشمل مصر والسودان والملحقات وإقليم خط الاستواء وهرر

الملحقات : كانت سواكن ومصوع وزيلع وبربرة من أملاك تركيا على البحر الأحمر ، وقد تمكن اسماعيل من ضمها إلى مصر فى سنة ١٨٧٥ ، نظير

زيادة الجزية السنوية التى تدفع إلى تركيا بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

اقليم خط الاستواء ودارفور وهرر : أرسل اسماعيل السير صموئيل بيكر على رأس حملة لكشف منابع النيل ، فلما كشف بيكر المقاطعات الاستوائية ، أعلن ضمها إلى الحكومة المصرية سنة ١٨٧١ . وفى سنة ١٨٧٤ فتحت الجيوش المصرية دارفور وضمتها إلى الأراضى المصرية . وفى سنة ١٨٧٥ أرسل اسماعيل حملة احتلت ولاية هرر الاسلامية المستقلة .

الحبشة : أرادت مصر أن تستولى على بعض أملاك الحبشة لتصل بين مصوع والخرطوم ، فقامت الحرب بين الأحباش والمصريين (فى سنتى ١٨٧٥-١٨٧٦) وفشلت الحملات المصرية على الحبشة وانتهت بأن عقد الصلح بين البلدين .

ومن ذلك نرى أن الأمبراطورية المصرية كانت تشمل جميع البلاد التى يجرى فيها نهر النيل من خط الاستواء إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ، ومن البحر الأحمر إلى صحراء ليبيا ـ هذا إذ استثنينا الحبشة ـ . وقد ساعد اسماعيل فى حروبه بعض القواد الأجانب من الانجليز والأمريكان والسويسريين والألمان[1] .

وتختلف الأمبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل عنها فى عهد محمد على ؛ إذ أن أمبراطورية اسماعيل كانت أمبراطورية أفريقية . لا يتعارض إنشاؤها كثيراً مع مصالح الدول ، كما أن اسماعيل اتبع فى إنشائها سياسة استرضاء تركيا . فى حين أن محمد على كان يريد أن يصل إلى أغراضه بالقوة ، أضف إلى هذا أن محمد على لم يعتمد على قواد أجانب كما اعتمد اسماعيل . وبهذا كان فى فشل أمبراطورية محمد على . درساً لاسماعيل ساعده على تكوين أمبراطوريته دون الاحتكاك بمصالح تركيا أو مصالح الدول .

---

(١) عين اسماعيل باشا بيكر حاكما على البلاد الاستوائية فى ابريل سنة ١٨٦٩ وخلفه جوردن فى فبراير سنة ١٨٧٤

الفصل الثانى

قناة السويس

كان موقع مصر فى مركز العالم القديم ، بين البحرين الأبيض ، والأحمر ، داعياً إلى التفكير فى وصل هذين البحرين بطريق مائى ، لسهولة سير البضائع المتنقلة بينهما ، وهذا التفكير قديم حقق أكثر من مرة على صور مختلفة ، ثم تم على صورته النهائية ، بشق قناة السويس وإتمامها فى عصر اسماعيل .

تاريخ فكرة القناة :

حفر المصريون القدماء ترعة تخرج من النيل شرق الدلتا وتصب فى البحر الأحمر . ولكن هذه الترعة كثيراً ماكانت تسدها الرمال وقد أعيد فتحها فى عهد الفرس والرومان .

ولما فتح العرب مصر أعاد عمرو بن العاص الفاتح العربى حفر هذه الترعة وسماها « خليج أمير المؤمنين » لتسهيل المواصلات بين مصر والحجاز .

وفى أيام الفرنسيين حاول علماء الحملة تنفيذ مشروع وصل البحر الأبيض بالأحمر رأساً ولكن المشروع لم يتم نظراً لخطأ ياضى وقعوا فيه وهو اعتقادهم أن مستوى المياه فى البحر الأحمر يعلو عن مستواها فى البحر الأبيض بنحو تسعة أمتار .

وفى سنة ١٨٤٦ - فى عهد محمد على - تألفت لجنة دولية لفحص مشروع قناة السويس اشترك فيها بعض المصريين والفرنسيين المشتغلين فى الحكومة المصرية . وفكرت اللجنة فى وصل البحرين بشق ترعة تخترق الدلتا .

وقد استمرت اللجنة فى عملها حتى أيام عباس الذى أعرض عن الفكرة واستغنى عنها بتنفيذ مشروع وصل الاسكندرية بالسويس بالخطوط الحديدية .

سعيد والمشروع :

ولما تولى سعيد عرض عليه فرديناند[1] دى ليسبس الذى كان صديقاً له

---

(١) فرديناند دي ليسبس مهندس فرنسى حضر إلى مصر لأول مرة فى سنة ١٨٣١ ، فى وظيفة مساعد للقنصل الفرنسى ، وقد حباه محمد على بعطفه نظراً للصداقة التى كانت تربطه بابيه ، ماتيو دليسبس القنصل الفرنسى فى مصر فى سنة ١٨٠٣ . وقد اتصل فرديناند بالامير محمد سعيد إذ عهد إليه محمد على بتربية سعيد الرياضية . ومن هذه النشأت بين سعيد وفرديناند دي لسبس صداقة استمرت طول حياة سعيد

من منذ صغره فكرة فتح القناة فوافق عليها سعيد ومنح امتيازاً بفتحها فى سنة ١٨٥٦ (١)

وتتلخص أهم شروط الامتياز فيما يلى :

(١) تستغل شركة قناة السويس القناة لمدة ٩٩ سنة ، تبتدىء من عام فتحها ثم تصير بعد ذلك ملكا لمصر ، وفى مدة امتلاك الشركة للقناة تفرض ما تشاء من الرسوم على السفن المارة بها بشرط ألا تزيد هذه الرسوم عن عشرة فرنكات .

(٢) تحفر الشركة ترعة عذبة بين القاهرة ومنطقة القناة وتكون هذه الترعة ومياهها ملكا لها تتصرف فيها كيف تشاء .

(٣) تستولى الشركة على جميع الأراضى الموجودة على جانبى القناة والترعة العذبة (بعرض كيلو مترين بين الجانبين) وتكون هذه الأراضى ملكا لها دون مقابل ودون أن تدفع عنها ما يفرض على مثيلاتها من الضرائب .

(٤) تقدم الحكومة ٤/٥ العمال اللازمين لحفر القناه على أن تدفع الشركة أجورا تحددها لهم .

(٥) تأخذ الحكومة ١٥ ٪ من أرباح الشركة

وقد أعطيت للشركة امتيازات أخرى منها اعفاء ما تستورده من الآلات من الرسوم الجمركية واعطاءها الحق فى أن تستغل المناجم والمحاجر المصرية — دون مقابل — وتأخذ منها مايلزم لها من المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة

وهذه الشروط مجحفة جداً بالبلاد : إذ أن طول مدة الامتياز ، واستيلاء الشركة على جزء من الاراضى المصرية ، وتسخير العمال المصريين بأجور قليلة للعمل فى ظروف قاسية وجو غير ملائم ، يعتبر مقللا من سيادة الحكومه المصرية

معارضة تركيا لشروط الامتياز :

كان من الضرورى أن توافق تركيا على شروط الامتياز . ولما أراد ديلسبس الحصول على موافقة السلطان رفضت تركيا الموافقة بتحريض من انجلترا ، التى

(١) اعطي سعيد لديلسبس امتياز آخر قبل هذا فى سنة ١٨٥٤ ولكنه عدل فى الامتياز الجديد الذى نحن بصدده

كانت تخاف من تهديد فرنسا لمستعمراتها فى الهند والشرق ، ولكن دلسبس حصل أخيرا على موافقة السلطان بان وسط لدى الباب العالى ، نابليون الثالث أمبراطور فرنسا ، كما أمكنه أن يحصل على تاييد الرأى العام الانجليزى بمساعدة كبدن وبرايت وهما من أحرار الانجليز الذين كانوا يدعون فى هذا العهد لحرية التجاره والعمل على تعضيد كل مشروع يؤدى إليها

تكوين شركة القناة :

وفى سنة ١٨٥٨ كون دلسبس شركة مساهمة برأس مال قدره ٢٠٠ مليون فرنك (حوالى ٨ مليون جنيه مصرى) مقسم إلى ٤٠٠/٠٠٠ سهم ثمن الواحد منها ٥٠٠ فرنك . (حوالى ٢٠ جنيها) وقد أقبل مستثمروا الأموال على شراء الأسهم ، واكتتب سعيد بمقدار ١٧٧٫٦٤٢ سهما ، أى بما يقرب من نصف رأس المال ، ودفع جزءاً من ثمنها على أن يقسط الباقى على عدة سنوات . ولما تم الاكتتاب فى الأسهم أخذ العمال يحفرون القناة مبتدئين عند بورسعيد .

اسماعيل والقناة :

وحين تولى إسماعيل الحكم اجتهد فى تغيير شروط الامتياز إذ رآها مجحفة بمصر وكان أن غيرت الشروط على النحو الآتى :

(١) ألغى شرط امتلاك الترعة العذبة والأراضى التى على جانبى القناة والترعة

(٢) كما ألغى شرط تقديم العمال اللازمين للحفر

وبعد استشارة السلطان أمر أن تعرض هذه الشروط على الشركة فان لم تتبعها كان لمصر أن توقف العمل فى القناة بالقوة . وقد كان لانجلترا تأثيرها فى هذا القرار الذى اتخذه السلطان إذ أنها كانت تعمل جهدها فى القضاء على مشروع القناة .

تحكيم نابليون الثالث :

ولكن دلسبس لم يقبل تعديل شروط الامتياز ، وسافر إلى فرنسا وابتدا يكتب ويخطب ضد اسماعيل ، ويدعى أنه يقاوم المشروع لأنه يكره الفرنسيين والمدنية الأوربية . ولم ير اسماعيل أن يغضب الرأى العام الفرنسى فقبل تحكيم

نابليون الثالث ، أمبراطور فرنسا ، فى هذا الموضوع ، فوافق الأمبراطور على تعديل الشروط على أن

(١) تحفر الحكومة الترعة العذبة على نفقتها .

(٢) وأن تدفع للشركة تعويضا قدره ٣٣٦٠٠٠٠ جنيه مصرى

وأستفادت الشركة من مبلغ التعويض ؛ فبعد أن كانت حالتها من السوء ، بحيث لا تسمح لها بالعمل على تنفيذ المشروع ، استعادت نشاطها واستخدمت كثيراً من المهندسين واستوردت آلات جديدة حتى تم حفر القناه فى سنة ١٨٦٨

حفلة الافتتاح :

أراد إسماعيل أن يستغل فرصة افتتاح القناه للاعلان عن مصر ومبلغ تقدمها فسافر إلى أوربا لدعوة ملوكها وأمرائها وعظمائها لحفلة الافتتاح ، وقد حضر من هؤلاء أمبراطورة فرنسا وأمبراطور النمسا وولى عهد بروسيا . وقد أعد اسماعيل لضيوفه معدات كثيرة ، فأنشأ دار الأوبرا ، والمتحف المصرى وطريق الأهرام ، وقصر الجزيرة ، وكثيراً من الشوارع والميادين فى القاهرة ، وأعد حديقة الحيوان .

وفى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتحت القناة رسميا بأن سارت فيها ٦٨ سفينة ، تمثل دول العالم المتمدن ، ونزل المدعوون فى الاسماعيلية ، ثم استانفوا السير فى القناة حتى السويس ثم حضروا إلى القاهرة ، وتنقلوا فيها وفى أنحاء البلاد المصرية على نفقة الحكومة ، وتقدر نفقات احتفال فتح القناة باكثر من مليون جنيه (١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه) .

مصر والقناة :

أنشأت مصر القناة ، أو اشتركت اشتراكا فعلياً فى إنشائها ، بأن اكتتبت فى حوالى نصف رأس مال الشركة ، ودفعت تعويضا يكاد يعادل النصف الباقى كما قدمت الرجال اللازمين للحفر ، والأراضى اللازمة لشق القناة . وقد استفادت من فتح القناة جميع أمم الأرض ، ولكن مصر أصابها منها أكبر الأضرار من الوجهتين السياسية والاقتصادية يمكننا تعديد بعضها فيما يلى :

أولا : قدرت مصاريف إنشاء القناة بمبلغ ١٨ مليون جنيه : وقد خسرت مصر فى حفر القناة ما يقرب من ١٦ مليون جنيه ، وذلك فى شراء الأسهم

ودفع مبالغ التعويض وفوائد الديون ومصاريف الاحتفالات وبيانها كالآتى :

قيمة أسهم مصر فى القناة	٣ر٤٢٦ر٠٠٠ جنيه
قيمة التعويضات المحكوم بها للشركة	٣ر٣٦٠ر٠٠٠ »
ثمن أراضى تفتيش الوادى	٤٠٠ر٠٠٠ »
تعويض آخر للشركة (سنة ١٨٦٩)	١ر٢٠٠ر٠٠٠ »
نفقات الترعة العذبة	١ر٢٠٠ر٠٠٠ »
نفقات حفلات القناة	١ر٤٠٠ر٠٠٠ »
فوائد وسمسرة ونفقات التحكيم الخ ...	٥ر٨٩٤ر٠٠٠ »
المجموع	١٦ر٨٠٠ر٠٠٠ »

وعلى ذلك فانه كان من الممكن أن تقوم مصر بنفسها بحفر القناة

ثانياً : أعادت القناة لمصر مركزها التجارى القديم ، كطريق بين الشرق والغرب ، ولكن البلاد لم تستفد شيئاً من استعادة هذا المركز ، بل هى على العكس قد حرمت من مكاسب تجارة المرور التى كانت تمر بالأراضى المصرية فتستفيد منها بالضرائب التى تجبيها عليها وبأجور النقل . وقد تحولت تجارة المرور إلى القناة فاستأثرت الشركة بمكاسبها إذ كان لها الحق فى جباية الضرائب والرسوم على السفن المارة بالقناة .

ثالثا : كانت القناة سبباً فى استخدام آلاف المصريين وتسخيرهم فى حفرها فى ظروف قاسية ، مما دعا إلى هلاك الكثيرين وحرمان البلاد من نشاطهم الذى كان من الممكن أن يوجه إلى ناحية من نواحى الانتاج الاقتصادى .

رابعاً : أصبحت مصر مطمحاً لأنظار الدول الأوربية التى عملت على التدخل فى شئونها . وانتهى هذا بالاحتلال الانجليزى الذى تم فى سنة ١٨٨٢ أى بعد افتتاح القناة للملاحة باثنى عشر عاما . حتى ليكاد يكون فتح القناة هو السبب المباشر لاحتلال انجلترا مصر الذى كلف المصريين جهاد أعوام طويلة للتخلص منه ومن آثاره .

وبالجملة يمكننا أن نقول أن مصر دفعت ثمن القناة من مالها ورجالها واستقلالها ثم لم تستفد من هذا كله شيئا ، بل أصابها منه ضرر كبير وشر مستطير . فأى نكبة أكبر من فتح هذه القناة كان يمكن أن تمنى بها البلاد !

الفصل الثالث

الامتيازات الأجنبية

يعنى بالامتيازات أن يعامل أصحابها معاملة خاصة ، ويرجع أصل الامتيازات إلى أنه فى تركيا وفى البلاد الاسلامية ، كان على المسيحيين أن يخضعوا لنظام البلاد القضائى المستمد من الشريعة الاسلامية ، كما كان عليهم أن يرفعوا الضرائب التى كانت تفرض على سكان البلاد الغير المسلمين ، وفى أيام قوة تركيا أعطى السلاطين الأتراك امتيازات تخول التجار المسيحيين الأجانب حرية المسكن وحرية إقامة الشعائر الدينية كما تعفيهم من الخضوع لنظام البلاد القضائى والاجتماعى كما تعفيهم من دفع الضرائب ، وذلك ليشجعوهم على الاستيطان فى بلاد الدولة العثمانية والاتجار فيها حتى يسهل بذلك على السلاطين الحصول على السلع التجارية التى كانت كلها فى هذا الوقت من الكماليات اللازمة لأبهة الملك . وقد انتقلت هذه الامتيازات إلى مصر لأنها كانت إحدى الولايات العثمانية . هذا إلى أن سلاطين مصر قبل الفتح العثمانى كانوا قد أعطوا بعض الامتيازات الأخرى للأجانب

وقد كانت الامتيازات تقضى أن يعامل أصحابها معاملة خاصة - غير معاملة الوطنيين - من حيث الخضوع للنظام القضائى ولأنظمة الضرائب السارية فى البلد . وتتلخص أهم الامتيازات التى سادت فى مصر فيما يأتى :

أولا : يحمى قناصل الدول رعايا بلادهم ويكون لهم الحق فى الفصل فى القضايا الجنائية والمدنية التى تقوم بين هؤلاء الرعايا

ثانيا : تفصل المحاكم المصرية فى القضايا التى تقوم بين شخصين تابعين لدولتين أجنبيتين مختلفتين أو بين شخص من المصريين وآخر من الأجانب على أن يكون للقنصل المختص الحق فى حضور جلسات القضية

ثالثا : لا تفرض على الأجانب المتمتعين بالامتيازات أية ضرائب جديدة دون أن توافق عليها دولهم

وبهذا كان الأجانب يعاملون معاملة خاصة من حيث المحاكمة وفرض الضرائب وطرق المعيشة . أى أنه كانت لهم امتيازات قضائية ومالية واجتماعية

سوء استعمال الامتيازات :

انتهز القناصل ضعف الولاة بعد أيام محمد على فأساءوا تفسير الامتيازات كما أساءوا استعمالها ، وقد كان فى مصر سبع عشرة محكمة لا تهتم بالمصريين ولا بحكومتهم وتصدر أحكاما على هواها ضد الحكومة والأهالى وتجبر الحكومة على تنفيذ هذه الأحكام

وكان من الطبيعى أن يؤدى ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية إلى سيادة الفوضى وانتشار الاجرام والفساد وعجز الحكومة عن منعهما ، إذ أنها كانت تسلم المجرمين الأجانب إلى المحاكم القنصلية ، وكانت هذه المحاكم كثيراً ما تبرئهم أو توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم . هذا إلى أن كثيراً من الأجانب المقيمين فى مصر ، والذين وفدوا عليها فى أيام سعيد ، كانوا من طبقات وضيعة سافلة معدمة فانتهزوا فرصة عجز الحكومة عن تأديبهم وانغمسوا فى كثير من المغامرات الاجرامية مما جعل العناصر الأجنبية مصدر خطر كبير على الأمن والأخلاق .

وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية يحكم فيها تبعاً لقانون الدولة التى تتبعها القنصلية التى تنظر فى القضية ، والقضية الواحدة كان يمكن أن يحكم فيها إذن حسب القانون الفرنسى أو الانجليزى أو غيرهما حسب جنسية المدعى عليه ، وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى أن يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد

المحاكم المختلطة

وقد أراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى وتوحيد القوانين فى البلاد فأرسل وزيره نوبار إلى أوربا لمفاوضة الدول فى تعديل امتيازات الأجانب القضائية والمالية . وقد نجح نوبار فى هذا وتكونت لجنة دولية فى القاهرة تحت رياسته ووضعت مشروعا لانشاء المحاكم المختلطة واتفقت عليه الدول وفتحت هذه المحاكم للتقاضى فى أوائل سنة ١٨٧٦

وقد وضع قانون خاص لهذه المحاكم هو القانون المختلط . ويقوم بالقضاء فى

المحاكم المختلطة قضاة أجانب تعينهم الحكومة المصرية بناء على اختيار دولهم ويشترك مع هؤلاء القضاة قضاة مصريون ، وتصدر المحاكم أحكامها باسم الحكومة المصرية .

وتقوم المحاكم المختلطة بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية بين الأجانب المختلفى الجنسية أو بين الأجانب والمصريين ، أما القضايا الجنائية فتبقى من اختصاص المحاكم القنصلية . كذلك تفصل هذه المحاكم فى المنازعات التى تقوم بين الأجانب والحكومة المصرية وتسرى أحكامها على الحكومة

فالمحاكم المختلطة إذن لم تقلل من امتيازات الأجانب وإنما هى اعتراف بما ادعاه قناصلهم من امتيازات ليست لهم . وقد رأينا أنه لم يكن من حق المحاكم القنصلية الحق فى نظر القضايا التى تقوم بين شخصين مختلفى الجنسية أو بين شخص من المصريين وآخر من الأجانب وإنما كان هذا الحق متروكا للمحاكم المصرية ، وإن كانت المحاكم القنصلية قد فسرت الامتيازات تفسيراً يعطيها حقوقا لم تكن لها فقد كان على الحكومة المصرية أن تسعى لاسترداد ما سلبته إياها هذه المحاكم لا أن تعترف بامتيازات ليس لها وجود فى معاهدات الامتيازات ، وليست للامتيازات صفة العهود الدولية الصحيحة فى القانون الدولى ، وعلى هذا فان ارتباط مصر بها لم يكن له مبرر . ولا تخرج الامتيازات عن كونها منحا أعطيت طوعا واختياراً لأسباب وقتية ، فاذا زالت هذه الاسباب كان من الضرورى أن تزول المنح التى أعطيت بمناسبتها . ومع أن تركيا هى الأصل فى منح الامتيازات التى سرت فى مصر فان إضرار هذه الامتيازات كانت فى مصر أظهر منها فى تركيا وذلك نتيجة لتهاون الحكام المصريين ولزيادة عدد الأجانب ولاستغلال القناصل ضعف الحكومة وسلبها جزءاً من سيادتها .

ولم يكن للامتيازات الأجنبية فى أيام المماليك أو فى أيام محمد على ضرر يكاد يذكر بل لقد كان الأجانب على العكس يعاملون معاملة سيئة أثناء حكم أمراء المماليك بالرغم مما كان لهم من الامتيازات

ومع أن المحاكم المختلطة قللت من فوضى المحاكم القنصلية إلا أنها هى نفسها تنافى سيادة الحكومة التى يجب أن تتناول سلطتها جميع القاطنين فى الديار المصرية

الفصل الرابع

الحالة السياسية ونظام الحكم

كان اسماعيل يحكم البلاد بنفسه حكما مطلقا وكان كل معاونيه فى الحكم موظفين يتلقون أوامره ويسيرون حسب رأيه لا تبعاً لآرائهم الخاصة . غير أن اسماعيل اضطر فى أواخر أيام حكمه ، بعد أن ساءت الحالة المالية للبلاد وتدخل الأجانب فى الادارة المصرية ، أن يقيم إلى جانبه هيئتان مسئولتان تساعدانه فى الحكم وتشتركان معه فى مسئوليته ، وهاتان الهيئتان هما مجلس النظار ومجلس شورى القوانين

مجلس النظار :

حل مجلس النظار محل المجلس الخصوصى وذلك فى سنة ١٨٧٨ ، وصار الخديوى يتولى الحكم بواسطة هذا المجلس الجديد وبالاشتراك معه . وكان يدير أعمال الحكومة فى أواخر عهد اسماعيل تسع نظارات : هى نظارة الداخلية ونظارة الخارجية ونظارة الحقانية ونظارة الحربية ونظارة المالية ونظارة الأشغال ونظارة المعارف ونظارة الأوقاف ونظارة الزراعة . وكان مجلس القضاء يمتاز عن المجلس المخصوص الذى حل محله بانه كان يشارك الحاكم فى الحكم ويتحمل مسئولية ذلك . وفوق ذلك فان هذا المجلس الجديد كان يرأسه ناظر النظار ولا يرأسه الخديوى الذى كان له الحق فى رياسة المجلس المخصوص . وقد كانت قرارات مجلس النظار تصدر بالأغلبية وكان أعضاؤه متضامنين فى المسئولية

مجلس شورى النواب :

أنشىء هذا المجلس فى سنة ١٨٦٦ وكان يتكون من ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات وينتخبهم العمد والمشايخ والأعيان ويعين الخديوى رئيس المجلس ووكيله . ولم تكن مدة اجتماع هذا المجلس تزيد على شهرين فى كل سنة أما مقر الاجتماع فكان مدينة القاهرة . ويبدى المجلس رأيه فيما تعرضه عليه الحكومة من المسائل ولكن لا يتحتم على الحكومة تنفيذ قراراته . فرأى المجلس

إذن كان استشاريا فقط ،ولم يكن له سلطة فعلية على الحكومة ،وهى السلطة اللازمة للمجالس النيابية فى وقتنا الحاضر .

التقسيمات الادارية :

قسمت مصر فى عهد اسماعيل إلى أربع عشرة مديرية:وهى البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية والمنوفية والقليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقناوإسنا. وصارت المحافظات تسعاًوهى القاهرة والأسكندرية ورشيد ودمياط وبور سعيد والعريش والاسماعيلية والسويس والقصير . ويرأس المديريات المديرون والمحافظات المحافظون .

وقسمت المديريات إلى مراكز يحكم كلا منها مأمور، وقسمت المراكز إلى قرى وتغير اسم مشايخ القرى فصاروا يعرفون بالعمد ويعاونهم مشايخ .

النظار المسئولون :

دعى سوء الحالة المالية كما دعت مصالح انجلترا وفرنسا إلى اضطرار الخديوى أن يأمر نوبار أن يؤلف نظارة (فى سنة ١٨٧٨) تعاونه فى الحكم وتشترك معه فى المسئولية فتالفت النظارة ، وكان من بين أعضائها ناظر انجليزى للمالية وناظراً فرنسياً للاشغال ، حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية، ولكن هذه النظارة لم تفلح فى إصلاح حالة البلاد المالية إذ أرادت أن تنقص من مصروفات الحكومة فأحالت ٢٥٠ ضابطاً من ضباط الجيش إلى الاستيداع بنصف راتب، فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة، وساروا إلى نظارة المالية وطالبوا برواتبهم المتأخرة وإعادتهم إلى الجيش . وهناك قبضوا على نوبار باشا وناظر المالية الانجليزى وأهانوهما . وأدى هذا الحادث إلى إسقاط النظارة .

وتألفت بعد سقوط نظارة نوبار نظارة جديدة برآسة الأمير توفيق - نجل الخديوى - وبقى فيها الناظران الأجنبيان ، وبقيت لهما السلطة التى كانت لهما فى رفض كل قرار تصدره النظارة ولا يوافقان عليه . وقد بدأت الحالة

تتحسن حتى أراد ناظر المالية الانجليزى اصدار قرار مالى بافلاس الحكومة المصرية ؛ وحينئذ رأى زعماء المصريين من أعضاء مجلس شورى النواب والأعيان ضرورة إسقاط هذه النظارة وتأليف نظارة مصرية بحتة ، وعقدوا اجتماعا اقترحوا فيه تسوية جديدة للمسألة المالية .

وقد أدى هذا إلى سقوط نظارة الأمير توفيق . وتألفت نظارة جديدة أعضاؤها جميعاً مصريون برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين . وبدأت هذه النظارة باصلاحات منها : وضع دستور للبلاد أصبح النظار بمقتضاه مسئولين أمام مجلس شورى النواب ، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحه نواب البلاد وأعيانها .

ولكن الدول الأوربية لم ترض عن قيام نظارة مصرية بحتة . وطلبت من الخديوى تعديلها وإدخال بعض العناصر الأجنبية فيها ، فلما لم يقبل عرضت عليه الدول أن يتنازل عن العرش مقابل مرتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك أيضاً . ولكن السلطان أخذ برأى الدول وعزل اسماعيل[1] ، وولى توفيق باشا فى يونيو سنة ١٨٧٩ .

وبهذا فشل مشروع الامبراطورية الافريقية الذى أراد اسماعيل تحقيقه . وقد ساعدت الدول اسماعيل فى مشروعه خدمة لأغراضها فلما تنبه لأطماعها وأراد أن يقف فى سبيلها حرضت تركيا ضده وعملت على عزله ليخلو لها الجو ، وكان هذا تمهيداً للتدخل الذى انتهى بالاحتلال الانجليزى .

وسافر اسماعيل منفيا إلى إيطاليا ثم انتقل بعد ذلك إلى الأستانة حيث مات فى سنة ١٨٩٥ ونقلت رفاته إلى مصر .

---

(١) راجع فى الدفاع عن سياسة اسماعيل كتاب كرابيتس (اسماعيل المفترى عليه) .

الفصل الخامس

الحالة الاجتماعية

استمر عدد السكان فى الزيادة التدريجية التى ابتدأت منذ عهد محمد على ، وقد بلغ عدد سكان البلاد ٥٩٣٤٠٠٠ فى سنة ١٨٧٠ وبهذا كان معدل الزيادة السنوية حوالى ١٢ فى الألف ، فى أواخر عهد اسماعيل. كما يتضح من البيان التالى

السنة	عدد السكان	معد الزيادة السنوى	معدل الزيادة السنوى فى الألف
١٨٤٦	٤٣٤٦٠٠٠		
١٨٦٠	٥٢٧٥٠٠٠	٦٦٣٣٠	١٥
١٨٧٠	٥٩٣٤٠٠٠	٦٥٩٠٠	١٢
١٨٨٠	٦٦٧٤٠٠٠	٧٤٠٠٠	١٢

وقد تطورت الحياة الاجتماعية بأن تطورت، طريقة معيشة الأهالى تطوراً كبيراً نظراً لنزوح كثير من الأجانب إلى البلاد واختلاط المصريين بهم وانتشار التعليم وزيادة عدد الجيش . وقد هجر كثير من الأهالى الملابس الشرقية ، كالجبة والعمامة والعباءة . وارتدوا الطربوش والملابس الأوربية . وابتدأت المنازل تبنى على الطراز الأوربى وأنشئت الحدائق والشوارع الواسعة وتغير نظام تخطيط المدن القديم ؛ فابتدأت الشوارع الضيقة الملتوية والأزقة تختفى من الأحياء الحديثة . كما بدأ الأهالى يجارون الأوربيين فى طريقة مأكلهم كما أخذوا يسيرون على النظام الأوربى فى مآدبهم وحفلاتهم الخاصة . هذا إلى ميل الناس للترف بافتناء العربات والخروج بها للتنزه ، والاجتماع لاستماع الموسيقى والأغانى ومشاهدة الروايات التمثيلية .

وتطورت حياة الأسرة بأن بدأت المرأة تحصل على بعض حقوقها المهضومة طول السنين الماضية ، وأقبل الناس على تعليم البنين والبنات .

وقد ساعد على تطور الحياة الاجتماعية فى هذا العهد العناية بأمر الجيش والتعليم .

الجيش :

عنى اسماعيل بترقية الجيش وتنظيمه وزيادة عدده بعد أن تركت له الحرية فى هذا بمقتضى فرمان سنة ١٨٧٣ . ولكن فى السنوات الأخيرة من حكمه أدى ارتباك الحالة المالية للبلاد إلى إهمال شأن الجيش فاختل نظامه ووصل إلى درجة كبيرة من التأخر .

وفى بداية حكم اسماعيل بذلت جهود كبيرة فى تنظيم الجيش فأرسلت بعثات من الطلبة المصريين لتلقى الفنون الحربية فى أوربا واستعين ببعض الضباط الفرنسيين والأمريكيين على تعليم الجنود كما فتحت عدة مدارس حربية ، كذلك جددت بعض المصانع التى كانت موجودة أيام محمد على وأنشئت أخرى لصنع الأسلحة والبارود ، وأما ما بقى من لوازم الجيش فكان يستورد من الخارج . وكان عدد الجيش يبلغ حوالى ١٢٠٠٠٠ مقاتل ، إلا أن هذا الجيش كان ينقصه قائد عظيم ولذلك لم يحز انتصارات يمكن مقارنتها بانتصارات الجيش فى أيام محمد على تحت قيادة ابراهيم أو سليمان الفرنساوى .

وحاول اسماعيل أن يجدد الأسطول المصرى ففتح مصانع السفن فى الاسكندرية كما فتح المدرسة البحرية وأراد أن ينشىء سفنا جديدة للأسطول ، ولكن السلطان لم يسمح له ، وذلك بتحريض الدول الأوربية خوفا من زيادة قوة مصر فى البحر الأبيض .

وبالرغم مما آل إليه أمر الجيش والبحرية فى أواخر أيام اسماعيل ، إلا أنه كان لرجاله أكبر الأثر فى تقوية الروح القومية ، والاتجاه نحو التحرر السياسى من النفوذ الأجنبى ، وفى الجهاد الجديد الذى كان محوره أن تصبح مصر للمصريين .

التعليم :

تختلف سياسة اسماعيل عن سياسة محمد على فى أن غرض محمد على من التعليم كان حربيا ، وهو تخريج الرجال اللازمين للجيش ؛ أما إسماعيل فقد عنى بالتعليم للتعليم فى ذاته . وفى أيام محمد على كان التلاميذ يساقون إلى المدارس بالرغم منهم

وذلك لأن التعليم كان متعلقاً بالجيش ، ولأن الأهالى كانوا يكرهون الجندية . أما فى عهد اسماعيل فقد زاد الاقبال على التعليم وابتدأ الأهالى يرسلون أولادهم وبناتهم إلى المدارس ويدفعون المصروفات المدرسية .

وفى هذا العهد وضع القانون الأساسى للتعليم فقسمت المدارس إلى ابتدائية وثانوية وخصوصية وعالية . كذلك أرسلت البعثات إلى أوربا لتعليم المدرسين اللازمين للمدارس الجديدة . ومن أهم المدارس العليا فى عهد إسماعيل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الادارة والحقوق والمدارس الحربية . ومن المدارس الخصوصية : مدرسة الصنائع ، ومدرسة المحاسبة والمساحة ، ومدرسة الطب البيطرى ، كذلك فتحت أول مدرسة لتعليم البنات .

وقد بقى الأزهر ، كما كان ، المعهد الذى تدرس فيه العلوم الدينية الاسلامية ، كما بقى نظام التعليم فيه على الطريقة القديمة[1] . غير أن حضور السيد جمال الدين الأفغانى ، العالم الاسلامى ، إلى مصر ، وإلقاءه المحاضرات فى الأزهر ، ساعد على تطور هذا المعهد وظهور نهضة جديدة كان لها أثر كبير فى تكوين الرأى العام المصرى وقيادة المصريين إلى الحرية .

نتائج تطور الحالة الاجتماعية :

وقد كان لتطور طرق المعيشة نتائجه فى أحوال البلاد الاجتماعية والاقتصادية ، إذ أنه بالرغم من تقدم طرق المعيشة الأوربية ، وأفضليتها على الطرق الشرقية فى كثير من النواحى ، فان أخذ المصريين بالطرق الأوربية ، كان من آثاره أن فقدت البلاد طابعها الشرقى ، بأن قلد الأهالى الأوربيين فى كثير من العادات التى تتنافى مع تقاليد البلاد ومن هذه العادات شرب المسكرات ، وارتياد الملاهى . ومن المصريين من انغمسوا فى هذا فجاوزوا حد الاعتدال الذى يراعيه الاوربيون . وكان من نتيجة الاتجاه نحو التحرر من التقاليد الشرقية أن تفككت روابط الاسرة التي كانت من أهم مميزات البيئة المصرية .

---

(١) راجع مجلة « مصر المعاصرة » عدد ابريل سنة ١٩٣٦ ، رسالة الازهر فى القرن العشرين لفضيلة الاستاذ عباس الجمل

وقد اندفع الناس نحو تقليد الأوربيين لدرجة دفعتهم إلى الاسراف والاستدانة ، مما دعا إلى بيع بعض الملاك لأملاكهم أو رهنها وارتباك الحالة المالية . وقد شق الخديوى الطريق فتبعه رعاياه ، والناس - كما يقولون - على دين ملوكهم وكان من أثر انصراف الحاكم والمحكومين إلى محاكاة الاوربيين فى الملبس والمأكل والمسكن أن زادت واردات البلاد من المصنوعات الاجنبية ، وقضت هذه المصنوعات على الصناعات المصرية الموجوده فى هذا الحين فاضمحلت البقية الباقية من الانتاج الصناعى .

وإذا أضفنا إلى هذا أن النحو فى المعيشة منحى أوربيا أدى إلى فتح الباب لرؤوس الأموال الأجنبية ، التى تدفقت على البلاد لتستثمر فى المرافق التى استلزمها تطور الحياة الاجتماعية ، علمنا مبلغ ما كان للتطور الاجتماعى المفتعل من الآثار فى انحلال الروابط الاجتماعية ، وارتباك الأحوال المالية وازدياد المصالح الأجنبية مما كان له أسوأ النتائج فى حالة البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

غير أنه كان من آثار الحوادث فى عهد اسماعيل أن تميز هذا العهد بتطور الحركة الفكرية وظهور الرأى العام المصرى . وقد بدأ المصريون يتنبهون لحقوقهم المهضومة فى أيام نابليون حين اشتركوا فى حكم البلاد كأعضاء للديوان الوطنى ودواوين الأقاليم . وفى عهد محمد على اشترك المصريون فى مجلس المشورة ، كما اشتركوا فى مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل . ولكن فى كل هذه الأدوار كان الشعب لا يزال يعتقد أن للحكومة الحق فى أن تصنع به ما تشاء . وفى أواخر أيام اسماعيل ابتدأ المصريون يشعرون شعوراً واحداً فى بعض المناسبات ويطالبون باجابة ما يشعرون به وهذا ما يسمى « الرأى العام » .

وقد ساعد على ظهور الرأى العام تدخل الأجانب فى حكومة البلاد بصفة جدية ، بعد أن ارتبكت الحالة المالية ، الأمر الذى أدى إلى توحيد شعور المصريين ضد الأجانب والتفكير فى التخلص من سيادتهم ونفوذهم . هذا إلى أن بعض وظائف الدولة الكبيرة فى الجيش والنظارات كانت مخصصة للأتراك والشراكسة

فاستاء الضباط والموظفون وهبوا للمطالبة بحقوقهم المهضومة . وقد تطور التعليم في الأزهر بعد حضور السيد جمال الدين الأفغانى ، الذى أخذ يلقى المحاضرات وينشر المقالات فى الصحف مناديا بتعاليمه فى الحرية . وقد كان لتطور التعليم الأزهرى وتقدم الحركة العلمية فى المدارس أثره فى تنبيه الشعب إلى حقوقه بتكوين طبقة من الشبان شديدة الشعور بسوء حالة البلاد ، قوية الأمل فى إنقاذها مما هى فيه وقد تزعمت هذه الطبقة الحركة القومية الجديدة ، وساعد على اتصالها بأفراد الشعب ظهور الصحافة وانتشارها بين مختلف الطبقات ، وهذه الصحافة التى كانت منبر الدعوة إلى مبادىء الحرية بين العامة .

وكان من تأثير ظهور الرأى العام المصرى وتنبه المصريين لحقوقهم أن ابتدأ مجلس شورى النواب يعارض الحكومة لسماحها بالتدخل الأجنبى ، كما كان من تأثيره قيام الثورة العرابية — فى عهد توفيق — والمطالبة بأن تكون مصر للمصريين .

طبقات المجتمع :

ويمكننا أن نميز من بين طبقات السكان فى هذا العهد الطبقات الآتية وهى الأسرة الخديوية والمصريين والأجانب .

الأسرة الخديوية : كان أفراد هذه الأسرة يعيشون بمعزل عن الشعب ، وقلما كانوا يتعلمون لغة البلاد بل كانوا يتخاطبون باللغة التركية ويتعلمون اللغات الأجنبية كالفرنسية والانجليزية . وبهذا بقوا بعيدين عن الأهالى وفضل بعضهم المعيشة فى خارج القطر . وكثيراً ما كانت تقوم العداوة بين أفراد الأسرة الحاكمة ، نتيجة رغبتهم فى الوصول إلى عرش البلاد طبقا لنظام الوراثه القديم ، ولكن تغيير نظام الوراثه فى عهد إسماعيل قلل من ذلك .

المصريون : ومنهم علماء الأزهر والموظفون والأعيان والزراع والصناع والتجار . فأما الأزهر فقد تحسنت حالته فى عهد اسماعيل واسترد بعض المكانة

التى كانت له فى أيام الحملة الفرنسية ، وأوائل عهد محمد على . وقد تخرج فى الأزهر فى هذا العهد كثير من العلماء والأدباء والشعراء كما أن كثيراً من الموظفين والقضاة والمحامين والصحافيين تلقوا تعليمهم فى الأزهر .

وقد أحدث حضور السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر سنة ١٨٧١ نهضة فى الأزهر وتطوراً فى التعليم فيه ، إذ بث الأفغانى تعاليمه عن الحرية الفكرية فاعتنقها تلاميذه الكثيرون ممن كان لهم أكبر الأثر فى المطالبة بالحقوق القومية والحصول عليها فى العهود التالية ، ومن هؤلاء التلاميذ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده الذى خلف السيد الأفغانى فى دعوته وأكمل ما بدأه ، وقد كان علماء الأزهر فى هذا العهد يحافظون على كرامتهم ، ولا يتزلفون إلى الحكام مما رفع من منزلتهم فى نظر الأهالى .

أما الموظفون فكان كثير منهم من المصريين المتخرجين فى المدارس المصرية أو البعثات العلمية غير أن الوظائف الكبيرة - وعلى الأخص فى الجيش - كان شبه احتكار للأتراك والشراكسة . وقد ارتقى مستوى الموظفين فى هذا العهد ، ولكن الكثيرين منهم كانت تنقصهم الروح القومية وروح الخدمة العامة ، فأدى اختلال نظام الحكم فى بعض الفترات إلى انتشار الرشوة والمظالم ومراعاة الموظفين لمصالحهم الخاصة واستبدادهم بالأهالى .

وقد أدت زيادة أعمال العمران ، كحفر الترع وإقامة القناطر والجسور ومد الطرق والسكك الحديدية ، إلى زيادة دخل الملاك من أراضيهم فارتفع مستوى معيشتهم . وقد انتخب بعضهم أعضاء فى مجلس شورى النواب وأنعم عليهم الخديوى بالرتب والنياشين . إلا أن هجرة بعض هؤلاء الملاك إلى المدن وتشبههم بالخديوى فى طريقة معيشته أدى إلى إسرافهم واستدانتهم وارتباك حالتهم المالية .

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم لكثرة الضرائب المفروضة عليهم وللقسوة التى كانت متبعة فى تحصيلها . ومما أرهق الفلاحين أعمال السخرة التى كانوا يجبرون على القيام بها فى الاعمال العامة وفى استصلاح أراضى الخديوى الخاصة وأراضى كبار الحكام ، وكان الموظفون يستبدون بالفلاحين ، وكان الضرب

بالكرباج أمراً عادياً فى جباية الضرائب . وبالرغم من ارتفاع مستوى معيشة الخاصة من الاعيان والحكام ومن إليهم ، فقد عاش الفلاح معيشة الكفاف قانعا بالدون من المأكل والملبس والمسكن .

وبهذا زاد التباين فى دخل الافراد ، فكانت منهم طبقة غنية تمتعت بمعظم الدخل الاهلى وطبقة فقيرة كانت مستغلة فى الانتاج الذى هو مورد هذا الدخل، ومع ذلك لم تكن تستولى منه على أكثر مما يقوم بضروريا تها الاولية .

أما الأجانب فكان عددهم حوالى ١٠٠٠٠٠ نسمة[1] ، ومع ذلك فقد كانوا يتمتعون بجزء كبير من ثروة البلاد التى كانت تعود عليهم من استثمارهم للمرافق الصناعية والتجارية والماليه . كما كانوا يتمتعون بالامتيازات التى أدت إلى خروجهم على سلطة الحكومة المصرية . وقد كان هؤلاء الاجانب يعيشون فى أحياء خاصة بهم توليها الحكومة جانباً كبيراً من عنايتها ، كما كانوا يحتقرون الاهالى ويعافون من الاختلاط بهم . وقد نجح الاوربيون فيما كانوا يقومون به من المشروعات الاقتصادية ، وساعدهم فى نجاحهم خبرتهم وامتيازاتهم وتشجيع الحكومة لهم . وكان من ذلك أن سيطروا على تجارة البلاد حتى كاد المصريون يعتقدون أن نجاحهم هذا يرجع إلى مواهب شخصية لا تتوافر فى أفراد الشعب المصرى ، وساد هذا الاعتقاد فترة من الزمن غير قصيرة حتى برهنت الايام على فساده .

---

(١) كانت أغلبية الأجانب في أواخر عهد اسماعيل من اليونانيين والايطاليين والفرنسيين والنمساويين والانجليز والألمان والبلجيكيين والاسبانيين والروسيين على الترتيب المذكور من حيث العدد. راجع ملنر « إنجلترا فى مصر »

الفصل السادس

الحالة الاقتصاديه

كانت سياسة اسماعيل الاقتصادية ترمى إلى ترقية وسائل الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى ، غير أن هذه السياسة تتميز بأن اسماعيل كان ينظر فى ترقية وسائل الانتاج إلى صالحه الشخصى ، فان سعى إلى تقدمها فانما يسعى إلى زيادة ثروته التى كان يريد أن يصل بها إلى أغراضه ، التى يمكن تلخيصها فى : أنه كان يريد أن يكوّن أمبراطورية أفريقية تكون بأجزائها وحدة اقتصادية واحدة ، ذات مدنية أوربية تحكمها ذريته من بعده ؛ وبحصول اسماعيل على فرمان سنة ١٨٦٦ ، الذى غير به نظام الوراثة ، أصبحت له مصلحة شخصية فى تقدم البلاد الاقتصادى فعمل على تحقيق هذا التقدم .

ومع أن اسماعيل أراد أن يكوّن من امبراطوريته وحدة اقتصادية ، فانه لم يحدث انقلابا صناعياً كالذى أحدثه محمد على ، ويرجع ذلك إلى أن البلاد لم تكن مضطرة إلى الاستقلال الاقتصادى ، إذ كان لا يزال من الممكن استنفاذ جهود معظم السكان فى الأعمال الزراعية ، هذا إلى أن انخفاض مستوى معيشة الفلاحين ، وهم معظم السكان ، كان يجعل مصر فى غنى عن كثير من المنتجات الأوربية . وفوق ذلك فان الدول الأوربية ما كانت لتترك اسماعيل وشانه ، لو أنه حاول الاستقلال الاقتصادى ذلك بأن هذه الدول زادت حاجتها ، باضطراد تقدمها الصناعى ، إلى أسواق البلاد الزراعية لتصريف منتجاتها والحصول على ما يلزمها من المواد الأولية ، وقد رأينا كيف كان مشروع محمد على فى الاستقلال الاقتصادى سبباً من أسباب تدخل الدول وحرمانها إياه من تحقيق استقلال البلاد السياسى .

ومن مميزات الحاله الاقتصادية فى عصر اسماعيل أن تطور معيشة الطبقات ، الغنية والمتوسطة من الأهالى إلى الأساليب الأوربية ، استدعى الاعتماد على أوربا فى كثير من لوازم المعيشة والترف ، ولم تعمل الحكومة على صد تيار الواردات الأجنبية . فقضت هذه الواردات على المنتجات المحلية وهزمتها فى ميدان المنافسة ، وقد كانت فى مصر حتى هذا العهد بقية من الصناعات قاومت كل ما اعترضها من

عوامل الفناء، وذلك لملاءمة منتجاتها لأذواق الأهالى مما كان يدعوهم إلى تفضيلها عن مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية . فلما بدأت أذواق الأهالى تتطور قل إقبالهم على مصنوعات بلادهم فلاقت بعض الصناعات نهايتها .

وقد كان اسماعيل يريد أن يجعل من مصر قطعة من أوربا . ولم يكن من المستطاع تحقيق هذا طفرة واحدة ، ومع ذلك فقد حاول اسماعيل تحقيق فكرته واستدعت هذه المحاولة القيام بمشاريع عديدة لم يكن لرؤوس الأموال المصرية نصيب فيها ، ذلك بأن رؤس الأموال الوطنية كانت قليلة ، وفوق ذلك فقد كان علماء الدين يفتون بان إستثمار الأموال فى إنشاء الشركات الصناعية والتجارية وفى الأقراض يعد فى حكم الربا المحرم . ودعا هـــذا إلى إقبال الكثيرين من الأجانب على استغلال موارد الثروة المصرية ، فأنشأ البنوك والشركات وفتحوا المشارب والملاهى ، وابتدأت الثروات المصرية تتحول إلى الأجانب بالاستدانة والعجز عن تسديد الديون . وقد أدى ذلك إلى احتلال الأوربيين لبعض المرافق الاقتصادية مما لا يزال أثره موجوداً إلى الوقت الحاضر .

وقد كان من الممكن أن تتحسن الحالة الاقتصادية لولا تسرع اسماعيل وأسرافه ، مما أدى إلى الاستدانة وارتباك الحالة المالية وأرهاق الاهالى بالضرائب لدفع أقساط الديون وفوائدها .

ومع زيارة الانتاج ، فى نواحيه المختلفة ، فى عهد اسماعيل ، فان المصريين لم يصبهم من هذه الزيادة شيء يذكر ، ذلك بانهم استغلوا لحساب الحكومة التى كانت تغالى فى حرمانهم من ثمرات مجهوداتهم بارهاقهم بالضرائب وأعمال السخرة وما اليها . وقد كانت الحكومة المصرية مستغلة لحساب الدائنين من الاجانب وعلى هذا فان البلاد — كما سوف نرى — لم تستفد من رؤوس الاموال الاجنبية ولا من الديون فائدة تذكر إلى جانب فائدة المستثمرين والدائنين .

بهذا كانت مصر — حكومة وشعبا — مستغلة لحساب نفر من الاجانب وكان لهذا أثره فى مركز البلاد الاقتصادى والسياسى .

وفيما يلى سوف نستعرض حالة الزراعة والصناعة والتجارة ثم الادارة المالية كما سنفرد للسودان فصلا خاصا إذ أنه كان أهم الممتلكات المصرية التى دخلت فى نطاق الوحدة المصرية الاقتصادية .

الفصل السابع
حالة الزراعه

عنى اسماعيل بزيادة الانتاج الزراعى عناية خاصة وذلك بتوفير وسائل الرى ، وبالتوسع فى زراعة بعض المحاصيل التى تزيد من الثروة الزراعية . وبزيادة مساحة الأراضى المزروعة ، وباشراف الحكومة على حالة الزراعة .

الرى :

كانت مساحات واسعة من الأراضى لا تزال تروى ريا حوضيا فتصل اليها المياه مرة واحدة فى السنة وتزرع محصولا واحدا ، كما كانت هناك أراض أخرى لا تصل اليها مياه الرى مع صلاحيتها للزراعة . ولكن فى عهد اسماعيل حفرت ، فى الوجهين البحرى والقبلى ، ترع وأصلحت أخرى ويبلغ مجموع هذه كلها حوالى ١١٢ ترعة . ومن أهم الترع الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيلية .

الترعة الابراهيمية : وتبتدىء من النيل عند أسيوط وتنتهى عند أشمنت ، ويبلغ طولها ٢٦٧ كيلو مترا . وتروى أراضى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف ريا صيفيا . وبهذا أمكن رى الأراضى الواقعه على ضفافها أو القريبة منها فى غير أوقات الفيضان ، وأمكن زراعة القطن وقصب السكر فى هذه المديريات

وقد تم حفر هذه الترعة فى سنة ١٨٧٣ بعد أن استمر العمل فيها ست سنوات . وكان يقوم بالعمل فى حفرها العمال المصريون الذين حشدوا لهذا الغرض طبقا لنظام السخرة ، ويبلغ عدد هؤلاء العمال حوالى ١٠٠٠٠ عامل .

وقد أقيمت على هذه الترعه قناطر التقسيم وقناطر المنيا ومطاى ومغاغه وبيا . وأهم هذه القناطر قناطر التقسيم عند ديروط التى يستفاد منها فى توزيع مياه الترعة على أربع ترع أخرى فرعية هى ترعة الدلجاوى وبحر يوسف وترعة الديروطيه وترعة الساحل .

الترعة الاسماعيلية : وتخرج من النيل عند شبرا وتصل إلى قناة السويس عند الاسماعيلية ، ومن ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسير جنوبا إلى السويس

والثانى يسير شمالا إلى بور سعيد . وتروى هذه الترعة أراضى مديريتى القليوبية والشرقية وتوصل المياه إلى منطقة قناه السويس .

وقد بدأت شركة قناه السويس تحفر هذه الترعة ، ولكن تعديل شروط امتياز القناه فى أيام اسماعيل استدعى قيام الحكومة باكمالها .

وفوق ذلك طهرت كثير من الترع القديمة وحولت إلى ترع صيفية تصلح لمد الأراضى بمياه الرى الدائم وبهذا اتسعت مساحة الأراضى التى تروى ريا دائما.

كذلك أنشئت قناطر على الرياحات والترع يبلغ عددها حوالى ٤٠٠ قنطرة ، كما أصلحت القناطر الخيرية وقويت كثير من جسور النيل والترع . وأهم القناطر التى أنشئت فى عهد اسماعيل هى قناطر التقسيم المنشأة على الترعة الابراهيمية .

المحاصيل الزراعيه

كانت مصر تزرع محاصيل متعددة ، إلا أنه فى عهد إسماعيل ابتدأت زراعة القطن تطغى على ماعداها من الزراعات ، وذلك نظراً لارتفاع أثمان هذا المحصول فى هذا العهد وصارت هذه الزراعة مع الزمن أهم الزراعات المصرية وأصبحت عماد الثروة الأهلية . كذلك دعا انتشار مصانع السكر إلى الاهتمام بزراعة القصب وعلى الأخص فى الوجه القبلى .

القطن :

بين سنتى ١٨٦٣ و١٨٦٥ فى بداية حكم إسماعيل استمرت الحرب الأهلية فى أمريكا التى ابتدأت فى سنة ١٨٦١ والتى كان من أثرها أن قل المحصول الأمريكى . ولما كانت أمريكا أهم البلاد التى تنتج القطن فقلة محصوله فيها تدعو إلى قلة المحصول العالمي وارتفاع أسعاره . بهذا ارتفعت أسعار القطن المصرى من جنيهين إلى تسعة جنيهات .

وقد دعا إرتفاع الأسعار إلى إقبال المصريين على التوسع فى زراعة القطن ، وساعد على تقدم زراعته ، وعلى الأخص فى الوجه البحرى ، أن تربة الأرض وطبيعة الجو تصلح لإنتاج محصول من نوع جيد ، وفوق ذلك فان مشروعات

الرى الجديدة ، كالقناطر والترع، جعلت من الممكن رى الأراضى فى الوقت الذى يحتاج فيه القطن إلى الماء أثناء انخفاض النيل .

وكان من تأثير زيادة الدخل الأهلى زيادة مفاجئة أن عم إسراف الحكومة وإسراف الأهالى . فأما الحكومة فقد بدأت تشيد القصور والطرق والحدائق وتقيم الحفلات والولائم ، وأما الأهالى فقد تشبه أغنياؤهم بالحاكم وأسرفوا فى اقتناء وسائل الترف الجديده ثم ابتدؤا يقترضون من الأجانب . غير أن الحرب الأمريكيه ما لبثت أن انتهت ، وبنهايتها كان من الطبيعى أن تتدرج الأسعار فى العودة إلى مستواها العادى ، وكان من ذلك أن ارتبكت الحالة الماليه ، ذلك بأن النقص فى دخل الأهالى والحكومة لم يكن من السهل محو آثاره بتخفيض المصروفات الأهلية والحكومية : فقد ارتفع مستوى المعيشه وكثرت مطالب الأهالى بعد أن تغيرت طرق معيشتهم ، هذا إلى أن الضرائب التى فرضت فى أيام الرخاء كان أساس فرضها مقدار ثروة المزارعين فى هذا الوقت ، التى زادت نتيجة لارتفاع أسعار القطن . ولما هبطت أسعاره أصبح عبء الضرائب ثقيلا. وكان من نتيجة هذا كله أن كثرت الديون، التى اقترضها أصحاب الأراضى من المرابين بفوائد كبيره ، ليتمكنوا من سد مطالبهم ، ودفع الضرائب للحكومة، على أمل أن تعود أسعار القطن إلى ما كانت عليه. ولما بقيت الأسعار فى مستواها الطبيعى باع كثير من صغار الملاك أراضيهم بأثمان قليله حتى يتمكنوا من تسديد ديونهم، وحتى يتخلصوا من دفع الضرائب العالية التى لم تعد تتناسب مع ريع الأرض بعد هبوط الأسعار .

وفيما يلى إحصائية (١) بمقدار محصول القطن السنوى ومتوسط أسعاره من نهاية حكم محمد على حتى آخر أيام إسماعيل .

---

(١) راجع جون طود ، محاصيل قطن العالم ، صحيفة ٤٢١ والصفحات التالية.

محصول القطن واسعاره بين سنتى ١٨٤٨ ، ١٨٧٩

السنة	المحصول بالقناطير	السعر بالريال	السنة	المحصول بالقنطار	السعر بالريال
١٨٤٨	١٢٠٠٠٠	١٠ر٠٠	١٦٦٤	١٧١٩٠٠٠	٣١ر٧٥
١٨٤٩	٢٥٨٠٠٠	١١ر٧٥	١٨٦٥	٢١٤٠٠٠٠	٣٥ر٢٥
١٨٥٠	٣٦٥٠٠٠	٨ر٧٥	١٨٦٦	٨٦٥٠٠٠	٢٢ر٥٠
١٨٥١	٣٨٤٠٠٠	١٠و٢٥	١٨٦٧	١١٢٨٠٠٠	١٩ر٠٠
١٨٥٢	٦٧٠٠٠٠	١٠ر٠٠	١٨٦٨	١٢٠٧٠٠٠	٢٣ر٠٠
١٨٥٣	٤٧٧٠٠٠	٩ر٠٠	١٨٦٩	١٣٠٣٠٠٠	١٩ر٥٠
١٨٥٤	٤٧٨٠٠٠	٩ر٢٥	١٨٧٠	١٣٦٣٠٠٠	١٥ر٧٥
١٨٥٥	٥٢١٠٠٠	١٠ر٧٥	١٨٧١	١٩٧١٠٠٠	٢١ر٥٦
١٨٥٦	٥٤٠٠٠٠	١٦ر٢٥	١٨٧٢	٢٠٤٤٠٠٠	١٦ر١٦
١٨٥٧	٤٩١٠٠٠	١٢ر٧٥	١٨٧٣	٢٢٩٩٠٠٠	١٤ر٩٤
١٨٥٨	٥٢٠٠٠٠	١٢ر٠٠	١٨٧٤	٢٥٣٨٠٠٠	١٨ر٨٤
١٨٥٩	٥٠٣٠٠٠	١٢ر٢٥	١٨٧٥	٢١٠٧٠٠٠	١٣ر٦٨
١٨٦٠	٥٠١٠٠٠	١٤ر٠٠	١٨٧٦	٢٩٢٨٠٠٠	١٢ر١٥
١٨٦١	٥٩٦٠٠٠	٢٣ر٠٠	١٨٧٧	٢٧٧٣٠٠٠	١٣ر٥٩
١٨٦٢	٧٢١٠٠٠	٢٦ر٢٥	١٨٧٨	٢٥٩٤٠٠٠	١٤ر٠٦
١٨٦٣	١١٨٢٠٠٠	٤٥ر٠٠	١٨٧٩	١٦٨٦٠٠٠	١٤ر٣٤

ومن هذا نرى أن محصول القطن السنوى كان يزداد بالتدريج سنة عن أخرى ، حتى كانت سنى الحرب الأهلية الأمريكية. بين سنتى (١٨٦١و١٨٦٥) ، فارتفع المحصول من نصف مليون قنطار إلى حوالى مليونى قنطار ، وزادت أسعاره من أربعة عشرة ريالا إلى خمسه وأربعين ريالا . وترجع هذه الزيادة فى كمية المحصول وفى مستوى الأسعار ، إلى قلة محصرل القطن الأمريكى أثناء سنى الحرب . غير أننا نلحظ أنه مع اتجاه الأسعار إلى الرجوع إلى مستواها العادى ، بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (سنة ١٨٦٥) فان محصول القطن ، بعد أن قل فى سنة ١٨٦٦ إلى أقل من النصف ، عاد إلى الزياده التدريجيه ، حتى بلغ فى أواخر عهد إسماعيل حوالى مليونين ونصف مليون من القناطير .

وقد كان متوسط محصول الفدان فى هذا العهد ٨٢ ر ٢ قنطار كما يؤخذ من من البيان التالى :

السنة	المساحة المزروعة بالفدان	المحصول بالقناطير	متوسط محصول الفدان
١٨٧١	٦٩٨٩٩٧	١٩٧٠٧١٧	٨٢ و ٢

ومن هذا نرى أن مايقرب من ٠٠٠ ر ٧٠٠ فدان كانت مزروعة قطناً وكان ٩٧ ٪ من المحصول تنتجه أراضى الوجه البحرى .

القصب :

لما قلت الثروة الزراعية نظراً لهبوط أسعار القطن، بعد أنتهاء الحرب الاهلية الامريكية ، فكر اسماعيل فى التوسع فى زراعة قصب السكر حتى تكون إلى جانب القطن مورداً جديداً من موارد الثروة الزراعية ، ولما كان الوجه القبلى أصلح جهات القطر لهذه الزراعة فقد أنشئت هناك ترع لتعميم الرى الدائم اللازم لهذه الزراعة ، وأهم هذه الترع الترعة الابراهيمية .

وكان محصول القصب تستهلكه مصانع السكر التى أنشأها اسماعيل لهذا الغرض . ولكن سوء إدارة هذه المصانع دعا إلى ارتباكها فأصابها الفشل . ولما كان القصب من المواد التى لايمكن تصديرها ، فان فشل المصانع التى تستهلك محصول القصب كان نذيرا بالقضاء على تجربة زراعة هذا المحصول فى ذلك العهد، وقد كانت زراعة القصب وصناعة السكر تجربة قام بها الخديوى فى أملاكه الخاصة بالوجه القبلى .

ومن المحاصيل الأخرى ، فى هذا العهد ، الدخان الذى كان من الزراعات الناجحة، بدليل أن المنتج من الدخان المحلى كان يتحمل الضريبة العالية المفروضة عليه فى هذا العهد ، والتى بلغت (فى سنة ١٨٧٣) عشرين قرشاً عن الأقة .

الاراضى المزروعة :

كان من تأثير انتشار الرى ادخال كثير من الأراضى ضمن نطاق الأراضى المزروعة كما يؤخذ من البيان التالى :

السنه	الأراضى المزروعة
١٨٤٠	٣٨٥٦٠٠٠
١٨٧٩	٤٨١٠٠٠٠

أى أنه بينما كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر أيام محمد على حوالى ٤ مليون فدان أصبحت فى آخر عهد إسماعيل حوالى ٥ مليون فدان، أى بزيادة نحو مليون فدان . ولكن سكان البلاد لم يستفيدوا من هذه الزيادة فى زيادة الأراضى التى يمتلكونها ، ذلك بأن الأراضى الجديدة التي أدخلت ضمن نطاق المساحة المزروعة لم توزع على الفلاحين، وإنما احتفظ بها الخديوى ملكا خاصاً لنفسه، مع أن استصلاحها ومدها بمياه الرى كان من المشروعات العامة التى قامت الدولة بالانفاق عليها .

ملكية الأراضى :

بمقتضى اللائحة السعيدية ، التى صدرت فى أيام سعيد فى سنة ١٨٥٨، وضع أساس ملكية الأراضى الزراعية إذ أصبح لمستغلى الأراضى أهم مظاهر الملكية لحق الاستثمار وحق التصرف . غير أن هذه اللائحة أبقت ملكية الأرض للحكومة .

وفى سنة ١٨٧١ — فى عهد إسماعيل — انتقلت ملكية الأرض المطلقة لمستغلى الأراضى الزراعية : ذلك بأنه فى ٣٠ أغسطس من هذه السنة صدرت لائحة سميت « لائحة المقابلة » . وتتلخص هذه اللائحة فى أن من يدفع من الأهالى ، فوق الضرائب العادية ، ضرائب ست سنوات عن أراضيه ، دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، يعفى من نصف الضريبة السنوية على الدوام .

وقد كان دفع المقابلة ، كما يفهم من اللائحة إختياراً ؛ ولهذا أرادت الحكومة أن تغرى المزارعين على دفعها فنص فى اللائحة على أن من يدفع المقابلة تنتقل إليه الملكية المطلقة للأراضى التى يزرعها .

وكان الدافع لاصدار قانون المقابلة حاجة الحكومة إلى الأموال — كما سنرى فى الفصل الخاص بالإدارة المالية — ولكن كان من نتائج هذا القانون أن حلت الملكية الفردية محل الملكية العامة لأول مره فى تاريخ البلاد .

اشراف الحكومة على أحوال الزراعة :

كان الخديوى يدير أملاكه بنفسه أما أراضى الأهالى فكان يقوم بالاشراف عليها نظارة الزراعة التى أنشئت فى هذا العهد للعناية بالشئون الزراعية العامة، وكان لها الاشراف على مجالس كانت تسمي « مجالس تفتيش الزراعة » . وكان فى القطر من هذه المجالس خمسة : اثنان منها فى الوجه البحرى وثلاثة فى الوجه القبلى . وكان الغرض منها البحث فى وسائل تحسين الزراعة وتنمية الثروة الزراعية وتوزيع مياه الرى .

وكان من تأثير اشراف الحكومة على أحوال الزراعة أن تقدمت الزراعات، وعلى الأخص زراعة القطن ، التى أدت العناية بها إلى زيادة متوسط محصول الفدان . وكان من نتيجة هذا أنه بالرغم من هبوط أسعار المحصول، بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، فان الأهالى لم يحجموا عن زراعته إذ عوضت الزيادة فى محصول الفدان الانخفاض فى سعر القنطار .

ومع أن القطن أصبح الزراعة الرئيسية ، التى أصبحت منتجاتها أهم عنصر من عناصر الصادرات ، فقد قامت إلى جانبها زراعة القصب لكفاية حاجة مصانع السكر . وقد كانت زراعة الدخان منافساً قوياً لكلتا الزراعتين السابقتين مما دعا إلى القضاء عليها خدمة لمصلحة انجلترا فى العهد التالى ، إذ أن انجلترا أرادت بكل سبيل أن تزيد من مساحة الأراضى المزروعة قطنا لتكفي حاجة مصانعها المتزايدة إلى الأقطان . وكان من هذا أن وجهت سياسة مصر الاقتصادية إلى التوسع فى زراعة القطن والقضاء على زراعة الدخان التى كانت من الزراعات الناجحة فى مصر فى عهد اسماعيل .

الفصل الثامن

حالة الصناعة

إن كانت ظروف مصر الطبيعية قد أدت بها أن تكون بلداً زراعيا فهذا لا يعنى اهمال الصناعة ، بل يعنى أن تكون الزراعة أهم الحرف ، على أن تقوم إلى جانبها الصناعة وغيرها . وعلى هذا فانه ، حتى فى حين اتجاه سياسة مصر الاقتصادية إلى التخصص ، فانه يجب أن يعنى بأمر بعض الصناعات التى يمكن قيامها ونجاحها ومن أمثلتها الصناعات الزراعية كصناعة سكر القصب .

وفى عهد اسماعيل استمرت مصر فى السياسة التى اضطرت لها بعد أيام محمد على : وهى أن تهمل الصناعة وتتجه نحو العناية بالزراعة والتجارة ولم يحاول اسماعيل أن يستقل بمصر اقتصاديا ، ذلك بأن البلاد لم تحاول الدخول فى حروب مع البلاد التى تتعامل معها ، لأن اسماعيل كان يعتمد فى تكوين امبراطوريته على السياسة وبذل المال أكثر من اعتماده على الحرب وبذل الرجال .

وقد كان من الممكن أن يصرف الأهالى كل جهودهم فى الزراعة لأن الأراضى الصالحة لها كانت لا تزال تفيض عن حاجة السكان ، فبينما كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر عهد اسماعيل ٤٨١٠٠٠٠ فدان كان عدد السكان ٦٦٧٤٠٠٠ نسمه ، أى أن الفرد الواحد كان يخصه حوالى فدان . وفوق ذلك فانه كان لا يزال فى الامكان استصلاح أراض جديدة وذلك بالتوسع فى مشاريع الرى المختلفة .

وقد أخذت البلاد بأساليب المدنية الأوربية ، التى تحتاج إلى منتجات لا يمكن صناعتها محليا بتكاليف مناسبه ، كالمنسوجات والأزياء والأثاث الأوربى والعربات ، وبهذا أصبح من الضرورى استيراد هذه المنتجات من الخارج . وقد كان التطور السريع فى حياة الطبقتين العليا والمتوسطة من السكان دافعا إلى زيادة الواردات الأجنبية ، والقضاء على بعض الصناعات المحلية ، التى لم تعد

منتجاتها تلائم المستهلكين بعد تطور أذواقهم . ومع قلة عدد أفراد الطبقات العليا والمتوسطة بالنسبة لمجموع السكان ، فان هؤلاء الأفراد كانوا يستولون على النسبة العظمى من الدخل الأهلى ، ولهذا فان تطور حياتهم ، مع بقاء حياة الفلاحين على حالها ، كان له أثره فى قلة الطلب على المصنوعات المحلية وزيادته على المنتجات الأجنبية .

ومع ترك الباب مفتوحا للواردات فانه قد أنشئت بعض المصانع ، التى روعى فى إنشائها أن تكون مربحة بان تكون تكاليف منتجاتها أقل من ثمن هذه المنتجات فى السوق المصرية ، على أن يقتصر تصريف المنتجات المحلية على داخل البلاد دون محاولة تصديرها للخارج . واقتصار مصر على مثل هذه المصانع جعل نشاطها فى الصناعة محدودا غير سائر مع نشاطها فى موارد الانتاج الأخرى الزراعية والتجارية .

وأهم المصانع التى أنشأها اسماعيل مصانع السكر ومصانع النسيج .

مصانع السكر :

عنى اسماعيل بزراعة القصب، فى الوجه القبلى، ليكون إلى جانب القطن ، على الأخص بعد انخفاض أسعاره ، حين انتهت الحرب الأهلية الأمريكية ، من الموارد الزراعية المهمة . وقد دعا ذلك إلى قيام مصانع السكر بجوار مزارع القصب ذلك لأن القصب لا يمكن تصديره لأنه لا يتحمل مصاريف النقل نظراً لثقل وزنه بالنسبة لقلة ثمنه . هذا إلى أن الوقود اللازم فى صناعة السكر يمكن الحصول عليه من بقايا القصب بعد اعتصاره ، وهذا يؤدى إلى قلة تكاليف الانتاج .

وكانت مصانع السكر مصانع كبيرة تستعمل الآلات الحديثة المستوردة من أوروبا . وقد أنشئت المصانع كلها بالوجه القبلى بجوار مزارع القصب فى بلاد مديريات الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وقنا .

وقد بلغ عدد المصانع سبعة عشر مصنعا [1] بيانها كالآتى :

فى مديرية الفيوم : سنورس . أبو كساه (وبها مصنعان) .

فى مديرية بنى سويف : ببا .

(١) عبد الرحمن بك الرافعي (عصر اسماعيل - الجزء الثانى) صحيفة ١٢

فى مديرية المنيا : الفشن . مغاغة . أبا الوقف . مطاى . المنيا
أبو قرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بنى مزار .
« « أسيوط : الروضة
« « قنا : الضبعيه . ارمنت . الطاعنه .

وكانت هذه المصانع كلها تابعة للدائره السنية ، أى ملكا خاصا للخديوى ، وبالرغم من أن الظروف كانت تساعد على نجاحها ، إلا أنها فشلت نظرا لسوء ادارتها وارتباك الحالة المالية . وإذا علمنا أن نفقات إنشاء هذه المصانع (التى بلغت ١٠٠٠ر٦٠٠ر جنيه) كان موردها القروض ، وأن فشل هذه المصانع كان نتيجة لسوء إدارتها ، أمكننا أن نتبين مبلغ مسئولية الادارة الحكومية عن ارتباك الحالة المالية . وقد كان من الأفضل أن تترك الحكومة مثل هذا العمل للمجهودات الفردية على أن تمدها بمعونتها وإشرافها .

ولكن فشل مصانع السكر ، كما يرجع إلى سوء الادارة ، يرجع أيضا إلى طغيان زراعة القطن على زراعة القصب . فانه فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية دعا ارتفاع أسعار القطن إلى قلة العناية بأمر القصب وكان من نتيجة هذا أن قلت منتجات مصانع السكر بدرجة كبيرة وابتدأت واردات السكر الأجنبى تحل محل السكر المصرى كما يؤخذ من الأحصائيات التالية(١)

صادرات السكر من ميناء الاسكندرية

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن بالقنطار	٣٢٧٥٠	١٠٠٠	٤٠٠	٣٠٠
سعر القنطار	١ر١٤٩	٣ر٢٠٠	٣ر٥٠٠	٤ر٠٠
القيمة بالجنيهات	٢٧٦٦٤	٣٢٠٠	١٤٠٠	٨٠٠

واردات مصر من السكر الفرنسى المكرر

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن بالطن	٤٨٦٤٩٠	١٢٩٣٥٩٨	٣٩٢١٣٠٨	٤٠٢٦٠٧٨
الثمن بالفرنك	٣١٦٢١٨	٩٨٣٥٧٧	٣٢٩٧٢٥٩	٣٢٢٠٨٦٣

(١) راجع جان مازويل (السكر فى مصر) صحيفة ٣٤

وقد صدرت مصر إلى فرنسا فى سنة ١٨٦٢ مقدار ١٩٤٧٥٢ طنا بلغ ثمنها ١١٢٨٥١ فرنكا ولكن تصدير السكر وقف بعد هذه السنة لقلة إنتاج المصانع

مصانع النسيج :

فى كل أدوار تاريخ الصناعة المصرية كانت صناعة النسيج من أولى الصناعات التى تصيبها عناية الحكومة والأفراد ، حين توجه هذه العناية نحو إنهاض الصناعة . ذلك بأن صناعة النسيج من الصناعات القديمة فى مصر التى يساعد على نجاحها وفرة المواد الأولية ، من القطن والصوف والكتان ، وقلة أجور العمال التى تمكن من إنتاج أقمشة رخيصة يقبل عليها جمهور المستهلكين الفقراء . هذا فوق أن هذه الصناعة يمكن القيام بها على نطاق ضيق طبقا لنظام الصناعات المنزلية التى كان فى هذا العهد لا يزال شائعا بين صغار الصناع .

وفى عهد إسماعيل أعيد فتح بعض المصانع التى أنشئت فى عهد محمد على ، كمصنع الطرابيش بفوة ، ومصنع النسيج بها ؛ كما أنشئت بعض مصانع النسيج الكبيرة فى القاهرة ، منها مصنعان للجوخ أحدهما ببولاق والثانى بشبرا .

وكانت منتجات مصانع النسيج يستفاد منها فى صنع الملابس اللازمة لرجال والجيش البحرية .

المصانع الأخرى :

ومن المصانع الأخرى مصنع لدبغ الجلود فى الاسكندرية ، ومصنع لصنع الورق فى بولاق ، ومعمل لضرب الطوب فى قليوب . هذا إلى مصانع الترسانه فى الاسكندريه والسويس ، التى كانت تقوم بما يلزم من الاصطلاحات لسفن الأسطولين الحربى والتجارى .

ومن هذا نرى أنه لا يمكننا أن نعتبر عصر إسماعيل عصر نهضة صناعية أو عصر بعث للنهضة الصناعية التى قام بها محمد على . وقد كان فشل مصانع إسماعيل ، وعلى الأخص مصانع السكر ، نتيجة لعوامل داخلية تتعلق بسوء الادارة واختلالها ، فى حين أن فشل سياسة محمد على الصناعية كان نتيجة عوامل خارجية تتعلق بتدخل الدول وحرمانه من تحقيق رغبته فى تكوين الامبراطورية المصرية .

ولم يكن غرض اسماعيل من فتح المصانع خلق نهضة صناعية ، وإنما كان غرضه من هذا زيادة دخله الخاص حتى يتمكن من أن يجد مورداً جديداً ينفق منه على أغراضه المختلفة .

الفصل التاسع

حالة التجارة

زادت حركة التجارة زيادة عظيمة فى عهد اسماعيل ، وترجع زيادتها إلى زيادة ثروة البلد بزيادة الانتاج الزراعى نتيجة لتقدم طرق الرى ، بانشاء الترع والقناطر والجسور وما إليها ، والتوسع فى زراعة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضى المزروعة بحوالى مليون فدان .

وقد ساعد على تقدم التجارة سهولة طرق المواصلات الداخلية والخارجية ، بانشاء كثير من الطرق والسكك الحديدية ، ومكاتب البريد والتلغراف ، وتنظيم الأسطول التجارى وإصلاح الموانى . هذا إلى فتح قناة السويس التى أعادت لمصر مركزها التجارى القديم إذ أصبحت من جديد على طريق من أهم طرق العالم التجارية ، وهو الطريق بين أوربا والشرق الأقصى .

غير أن عصر اسماعيل يتميز بزيادة نفوذ الأجانب التجارى ، الذى ابتدأ فى عهد سعيد ، وزاد بالتدريج حتى كان من نتائجه أن سيطر هؤلاء الأجانب على أهم فروع التجارة وهى تجارة الصادرات والواردات وأعمال البنوك .

طرق المواصلات الداخلية :

فى عصر اسماعيل أصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن ساءت حالتها فى اخريات أيام سعيد ، كما زادت الخطوط الحديدية زيادة عظيمة ، فبعد أن كانت لا تزيد على ٤٩٠ كيلو امترا ، زيد عليها ما يقرب من ٢٠٠٠ كيلومتر من الخطوط الجديدة .

وقد أنشئت أسلاك البرق على امتداد الخطوط الحديدية

برقية بين مصر والسودان ، وبين المدن المهمة وبعضها فى ا

الخطوط التلغرافية حوالى ٥٥٨٢ كيلو متراً فى سنة ١٨٧٢

وكان البريد حتى أيام سعيد يسير على الطريقة القديمة ويحمله السعادة براً ، والسفن النيلية فى النيل ، إلا أنه كان للأوربيين فى القاهرة والأسكندرية مكاتب للبريد تعمل على نقل الرسائل بين مصر وأوربا ويقوم بها بعض أفراد الجاليات الأوروبية .

وقد اشترى اسماعيل مكاتب البريد ـ التى أنشأها مسيو موتسى أحد أفراد الجالية الأوروبية ـ وذلك فى سنة ١٨٦٥ ، ومن هذا العهد أصبحت إدارة البريد مصلحة حكومية . وقد أبقى اسماعيل مسيو موتسى مديراً للبريد المصرى ثم حل محله مديرون آخرون أجانب . ونظمت مصلحة البريد المصرية ، وفتح ما يقرب من ٢٠٠ مكتب للبريد فى أنحاء القطر المختلفة .

وفيما يلى إحصائية بخطوط السكك الحديدية وخطوط البرق التى تمت فى عهد اسماعيل .

الخطوط الحديدية التى مدت فى عصر إسماعيل

السنة	من	إلى	طول الخط بالكيلومتر
١٨٦٣	سمنود	طلخا	١٧
١٨٦٤	دمنهور	القبارى	١٤
١٨٦٥	بنها	طنطا	٤١
١٨٦٥	كفر الزيات	دمنهور	٤٣
١٨٦٥	القاهرة	سراى القبة	٧
١٧٦٥	»	المحطة	١٣
١٨٦٥	قليوب	القناطر الخيرية	١٠
١٨٦٥	محلة روح	دسوق	٥٢
١٨٦٥	قليوب	الزقازيق	٦٣
١٨٦٥	الزقازيق	المنصورة	٧٠
١٨٦٥	محلة روح	زفتى	٣٢
١٨٦٦	قليوب	بنها	٣١
١٨٦٦	شبين الكوم	طنطا	٢٨

السنة	من	إلى	طول الخط بالكيلومتر
١٨٦٧	بولاق الدكرور	المنيا	٢٣٨
١٨٦٨	الزقازيق	الاسماعيلية	٧٨
١٨٦٨	نفيشة	السويس	٩١
١٨٦٨	الواسطى	الفيوم	٣٨
١٨٦٩	الفيوم	أبو كساه	٢٤
١٨٦٩	طلخا	دمياط	٦٦
١٨٦٩	أبو كبير	الصالحية	٣٤
١٨٧٠	المنيا	ملوى	٤٨
١٨٧٠	الزقازيق	بنها	٣٩
١٨٧٠	المكس	محاجر الدخيلة	١٦
١٨٧٢	بشتيل	ايناى البارود	١١٦
١٨٧٢	بولاق الدكرور	بشتيل	٤
١٨٧٢	باب اللوق	حمامات حلوان	٢٥
١٨٧٤	ملوى	أسيوط	٨٢
١٨٧٥	قلين	كفر الشيخ	١٧
١٨٧٦	سيدى جابر	رشيد	٦٦
١٨٧٦	المعمورة	أبو قير	٣

الخطوط البرقية التى أنشئت فى عهد إسماعيل

من	إلى	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلومتر
القاهره	قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
«	غزه (فلسطين)	٢	٤٥٥
«	بنها والسويس	١	٢٤٢
«	قليوب والمنصوره	٢	١٥٤
بنها	ميت بره	٢	١٤
«	الزقازيق والسويس	٢	١٩٧
طنطا	طلخا ودمياط	٢	١١٥

من	إلى	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلومتر
طنطا	زفتى	٢	٥٣
»	دسوق	٢	٧٤
»	شبين الكوم	٢	٣٠
الاسماعيلية	بور سعيد	١	٧٤
القنطرة	»	١	٤١
القاهرة	ألمانيا	٢	٢٧٦
المنيا	أسيوط	٢	١٤٤
أسيوط	قنا	٢	٢٢٥
قنا	أسوان	٢	٢٥٧
قنا	القصير	٢	١٨٨
اسوان	وادى حلفا	٢	٣٣٧

ويضاف إلى هذه الخطوط ما أنشىء فى عهد سعيد من الخطوط وبيانها كما يلى:

من	إلى	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
القاهره	الاسكندرية	٦	٢٢٣
»	ضواحيها	٢	٨٠
»	السويس	٤	١٤٤
دمنهور	العطف ورشيد	٢	٩٠

طرق المواصلات الخارجية :

وجه اسماعيل عنايته إلى تجديد الأسطول التجارى وتنظيمه كما أصلح ميناء السويس وميناء الاسكندرية وبذلك أصبح من الممكن زيادة تجارة الصادرات والواردات .

الأسطول التجارى : فأما الأسطول التجارى فقد أنشئت شركة مساهمة للملاحة التجارية سميت « الشركة العزيزية » (نسبة إلى السلطان عبد العزيز سلطان تركيا فى هذا الحين) وقد ساهم فيها بعض أعيان المصريين ، وحلت هذه الشركة محل الشركة المجيدية ، التى أنشئت فى عهد سعيد ثم حلتها الحكومة

فى أيام اسماعيل وصفت أعمالها وردت قيمة أسهمها إلى أصحابها مقسطة على عشر سنوات . وقد انتفعت الشركة العزيزية بأدوات الشركة المجيدية ومهماتها .

وقد كان الأسطول التجارى الذى تملكه الشركة العزيزية مكونا من سفن بخارية وشراعية تنتقل بين موانىء البحرين الأبيض والأحمر، وقد لاقت هذه الشركة نجاحاً كبيراً فى أعمالها حتى صارت منافسا للشركات الملاحية الأجنبية. وكان من هذا أن ابتاع الخديوى اسماعيل أسهمها وجعلها إدارة حكومية سميت (مصلحة وابورات البوسته الخديوية) . وقد اضطرد نجاح وابورات البوسته الخديوية حتى أصبحت تملك ستا وعشرين باخرة تنقل البضائع والمسافرين والبريد من ثغور مصر وسوريا والأناضول واليونان والحجاز والسودان وتصل إلى زيلع وبربرة .

وقد خصص لبواخر البوسته الخديوية حوض فى الاسكندرية ومصنع من مصانع الترسانة لاصلاحها .

اصلاح الموانىء : وأتم اسماعيل ما بدأه سعيد من إصلاح ميناء السويس ، ففى سنة ١٨٥٦ ابتدأ سعيد فى إنشاء مرفأ جديد وقسمه إلى قسمين : قسم للسفن التجارية وآخر للسفن الحربية وأقيم حاجز لحماية الميناء من الأمواج ، وفوق ذلك بدىء فى إنشاء حوض لاصلاح السفن وقد تمت هذه الأعمال فى عهد اسماعيل .

وفى سنة ١٨٦١ شرع اسماعيل فى إصلاح ميناء الاسكندرية، وقد كان يخاف أن تطغى بور سعيد عليها فتسلبها تجارتها، الا أن الاسكندرية حافظت على مركزها كأول ميناء تجارية لمصر ويرجع ذلك على الأخص إلى غنى ظهرها وسهولة اتصالها ببلاد مصر الداخلية . وتتلخص أعمال الاصلاح فى ميناء الاسكندرية فى إقامة حاجز الأمواج لحماية السفن الراسية فى الميناء ، وإنشاء الأرصفة لتسهيل شحن البضائع وتفريغها .

ولتسهيل الملاحة أنشئت فى البحرين الأبيض والأحمر عدة منارات لهداية السفن فى الليل وحمايتها من الأخطار التى قد تتعرض لها . وبلغ عدد المنارات المنشأة فى هذا العهد ثلاث عشرة منارة : منها سبع فى البحر الأبيض والباقية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى .

قناة السويس : يبلغ طول قناة السويس نحو ١٠٣ أميال، وعمقها ٨ أمتار وعرض قاعها ٢٢ مترا . وقد قصرت القناة المسافة بين انجلترا والهند بنحو ٤٠٠٠ ميل، ولهذا كان من الضرورى أن يعود النقل بين غرب أوروبا والشرق الأقصى عن طريق البحرين الأبيض والأحمر بعد وصلهما بالقناة . ولكن فى السنين الأولى من حفر القناة كانت التجارة بين أوربا والشرق الأقصى مناصفة بين الطريقين — طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح — ذلك بأن كثيرا من السفن كانت لا تزال سفنا شراعية ، والبحر الاحمر منطقة قليلة الرياح لاتصلح كثيرا للملاحة الشراعية .

إلا أنه بعد انتشار الملاحة البخارية أصبحت كل التجارة (بين أوربا والشرق الأقصى) تمر عن طريق السويس واقتصر طريق رأس الرجاء الصالح على أن يكون طريق السفن الشراعية وطريق التجارة بين غرب أوروبا وغرب أفريقيا واستراليا .

وقد كان الغرض الأول من إنشاء القناة هو أن تكون طريقا للسفن الشراعية، نظراً لأن السفن البخارية لم يكن من الممكن أن تسير بين غرب أوروبا والهند بتكاليف مناسبه وذلك لاحتياجها لكميات كبيرة من الفحم تجعل ما يتبقى من المكان فيها لشحن البضائع قليلا ، بحيث لا تفى أجور نقل هذه البضائع بتكاليف الوقود اللازم . وقد كان من حسن حظ شركة القناة أن عاصر تاريخ فتحها تقدم فى الآلات البخارية كان من نتيجته توفير نصف الوقود اللازم للبواخر مما جعل من الممكن أن تسير هذه البواخر ذات الآلات الجديدة بين وربا والهند عن طريق القناة . ولو أن القناة فتحت فى سنة ١٨٦٢ لكان نصيب مشروعها الفشل المحقق، إذ أنه لم يكن من الممكن فى هذا الوقت أن تسير البواخر القديمة عن طريقها ، أما السفن الشراعية فكان من الأفضل لها دائما السير عن طريق رأس الرجاء الصالح ، إذ أن البحر الأحمر كما قدمنا يقع فى منطقة ركود قليلة الرياح .

وكان من تأثير القناة على مصر أنها أحيت ميناء السويس ، وكانت سببا فى نشأة بور سعيد والاسماعيلية . ولكن مصر لم تستفد فائدة تذكر بجانب الخسارة التى أصابتها من فتح القناة ، وقد عادت كل الفائدة على التجارة العالمية وعلى شركة القناة نفسها .

ولما كانت شركة قناة السويس هى التى أنشأت القناة فقد أصبح لها الحق فى أن تتقاضى من السفن المارة بها رسوماً. وقد حددت الرسوم فى عقد الامتياز بعشرة فرنكات عن الطن الواحد، وزيدت هذه الرسوم بمقتضى قرارات مؤتمر عقدته الدول فى القسطنطينية، بمقدار ٤ فرنكات فى سنة ١٨٧٤، حتى تتمكن الشركة من الحصول على أرباح ترفع من سعر أسهمها الذى هبط عن قيمته الاسمية فى هذا العهد. والقناة مفتوحة لمرور البواخر التجارية لجميع الدول بدون تمييز.

وفيما يلى إحصائية (١) بعدد المراكب التى مرت فى قناة السويس وحمولتها والرسوم التى حصلت عليها ومتوسط حمولة السفن المارة فى كل سنة وذلك من أول سنة من افتتاحها حتى آخر عهد اسماعيل.

حركة الملاحة فى قناة السويس

السنة	عدد السفن	حمولة السفن بالطن	رسوم المرور بالفرنكات	متوسط حمولة السفينة
١٨٦٩	١٠	١٠٥٥٧	٥٤٤٦٠	٦٥٧
١٨٧٠	٤٨٦	٦٥٤٩١٥	٥١٥٩٣٢٧	٨٩٨
١٨٧١	٧٦٥	١١٤٢٢٠٠	٨٩٩٣٧٣٢	٥٩٩
١٨٧٢	١٠٨٢	١٧٤٤٤٨١	١٦٤٠٧٥٩١	١٠٧١
١٨٧٣	١١٧٣	٢٠٨٥٠٧٢	٢٢٨٩٧٣١٩	١١٦٦
١٨٧٤	١٢٦٤	٢٤٢٣٦٧٢	٢٤٨٥٩٣٨٣	١٢٩٠
١٨٧٥	١٤٩٤	٢٩٤٠٧٠٨	٢٨٨٨٦٣٠٢	١٢٤٥
١٨٧٦	١٤٥٧	٣٠٧٢١٠٧	٢٩٩٧٤٩٩٨	١٤٣٩
١٨٧٧	١٦٦٢	٣٤١٨٩٤٩	٣٢٧٧٤٣٤٤	١٤١٦
١٨٧٨	١٥٩٣	٣٢٩١٥٣٥	٣١٠٩٨٢٢٩	١٤٢٥
١٨٧٩	١٤٧٧	٣٢٣٦٩٤٢	٢٩٦٨٦٠٦٠	١٥٣٢

(١) آثر سلفا هويت (إمداد نفوذ مصر) صحيفة ٣٤٧

ومن هذا نرى الزيادة التدريجية فى عدد السفن التى ترجع إلى انتشار السفن البخارية وهى - كما قدمنا - تفضل المرور عن طريق القناة فى حين أن السفن الشراعية تفضل طريق رأس الرجاء الصالح ونلحظ زيادة فى متوسط حمولة السن التى ترجع أيضا إلى انتشار استعمال البخار كقوة محركة فى النقل المائى الخارجى .

وقد كان من تأثير قلة عدد السفن فى السنين الأول من فتح القناة ان قل سعر أسهمها فى السوق ، ثم مالبث هذا السعر أن ارتفع نظرا لاضطراد زيادة الحركة التجارية فى القناة ونظرا لزيادة رسوم المرور - كما قدمنا - ونرى ذلك من الاحصائية التالية :

أسعار أسهم قناة السويس

السنه	سعر السهم بالفرنك	السنه	سعر السهم بالفرنك
١٨٦٩	٥٠٠	١٨٧٥	٦٧٤٫٠٥
١٨٧٠	٢٧٢٫٨٦	١٨٧٦	٧٠١٫٦٣
١٨٧١	٢٠٨٫١٣	١٨٧٧	٦٧٧٫٨٧
١٨٧٢	٣٥٥٫١٣	١٨٧٨	٧٥١٫٧٣
١٨٧٣	٤٣٤٫٩٣	١٨٧٩	٧٢٤٫٤٠
١٨٧٤	٤٢٢٫١٩		

وقد استمرت الأسهم مسعرة بأقل من قيمتها حتى سنة ١٨٧٤ ثم زاد سعرها بعد ذلك ، نتيجة لزيادة الحركة التجارية وزيادة رسوم المرور ، مما دعا إلى زيادة أرباح الشركة . ولزيادة أرباح الشركة أثرها فى سعر أسهمها فى الأسواق .

استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر :

تقدمت الحركة التجارية الخارجية فى مصر فى هذا العهد تقدما ظاهراً ، إلا أن نصيب المصريين من تقدم الحركة كان قليلا إذ احتل الأجانب البلاد احتلالا تجاريا ، ويرجع ذلك إلى ميل الحكومة للأجانب ، وتمتعهم بالامتيازات القضائية والمالية ، مما أعفاهم من التقيد بقوانين البلاد أو الخضوع لها ، ومن

الضرائب المفروضه على المصريين ، هذا إلى عدم اقبال المصريين على التجارة لأسباب دينية منها أن العلماء كانوا يفسرون تعاليم الدين بطريقة يفهم منها أن استثمار الأموال فى الشركات ، أو إيداعها فى المصارف بفائدة ، يعتبر محرماً من الوجهة الدينية . وفوق ذلك فقد أدى تقدم المدن الكبيرة وأخذها بأسباب المدنية الأوربية إلى قيام بعض الأعمال ذات المنفعة العامة، كتوزيع مياه الشرب، ومد خطوط الترام، وقد تمكن بعض الممولين من الأجانب من إغراء الحكومة على إعطائهم امتيازات للقيام بهذه الأعمال .

وكان من نتيجة ذلك أن استغل الأجانب مرافق التجارة الداخليه والخارجية ، إذ أن معظم تجارة الصادرات والواردات كانت تتم على أيديهم ، وأنشأوا الشركات والمصارف ، فحرم المصريون من مورد من أهم موارد الثروة فى بلادهم . وفيما يلى إحصائية بعدد الشركات ومقدار رؤوس أموالها الاسمية .

الشركات التى أنشئت فى عهد اسماعيل ورؤوس أموالها

السنة	عدد الشركات	رأس المال الاسمى بالجهات المصرية
١٨٦٤	١	١٤٦٢٥٠٠
١٨٦٥	١	٣٤٠٠٠٠
١٨٦٦	١	٢٤٠٠٠
١٨٧٠	٢	٥٠٠٠٠
١٨٧٨	١	٢٩٠٠٠
١٨٧٩	٢	٧٨٠٠٠٠
المجموع	٨	٢٦٨٥٥٠٠

وكانت أهم هذه الشركات أما مصارف أو شركات تقوم بأعمال ذات منفعة عامه وفيما يلى أمثلة عليها :

بعض الشركات الأجنبية فى عصر إسماعيل

سنة التأسيس	محل الاكتتاب	اسم الشركة
١٨٦٤	انجلترا	البنك المصرى الانجليزى
١٨٦٥	فرنسا	الشركة المساهمة لمياه القاهرة
١٨٧٩	مصر	شركة مياه الاسكندرية المحدوده

وبهذا يبلغ عدد الشركات المنشأة فى عهدى سعيد[1] واسماعيل ١٥ شركة ويبلغ رأس مالها الاسمى ١٢٠٣٤٥٠٠ من الجنيهات ، وإذا استبعدنا رأس مال شركة قناة السويس (وقدره ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه) كان الباقى ٤٠٣٤٥٠٠ جنيه ، فاذا احتسبنا أرباحا بمعدل ٥٪ سنويا على هذا المبلغ (وهو أقل مايمكن تقديره) كان مايخرج من مصر سنوياً ، فى هذا العهد، أرباحاً لرؤوس الأموال الأجنبية، ٢٠١٧٢٥ جنيها . ولم تكن مصر تستفيد من المشروعات التى قامت بها الشركات الأجنبية شيئاً يعوض هذا المبلغ، وإنما عادت فائدة الشركات على مساهميها والمنتفعين منها من الأجانب القاطنين فى مصر .

★ التجارة الخارجية :

زادت صادرات مصر ووارداتها زيادة تدريجية من نهاية حكم محمد على إلى أواخر حكم اسماعيل حتى أنه فى بحر خمس وعشرين سنة زادت الصادرات بحوالى ستة أضعاف وزادت الواردات بحوالى أربعة أضعاف كما يؤخذ من الأحصاء التالى

---

(١) راجع صفحة ١٧٢

حركة التجارة الخارجية من نهاية حكم محمد على إلى أواخر عصر إسماعيل (١)

السنة	الصادرات بآلاف الجنيهات	الواردات بالاف الجنيهات	الميزان التجاري بالاف الجنيهات
١٨٥٠	٢٠٤٣	١٦٢١	+ ٤٢٢
١٨٥١	٢١٥٥	١٨٦١	+ ٢٩٤
١٨٥٢	٢٢٧٠	١٥٧٥	+ ٦٩٥
١٨٥٣	١٨٤٨	٢٠٠١	— ١٥٣
١٨٥٤	٢٠٨٧	٥١٤١	— ٣٠٥٤
١٨٥٥	٣٢٨٦	٢٥٢٧	+ ٧٥٩
١٨٥٦	٤٠٢٩	٢٥٦٨	+ ١٤٦١
١٨٥٧	٣١٠٤	٣١٤٩	— ٤٥
١٨٥٨	٢٥٣٣	٢٧١٥	— ١٨٢
١٨٥٩	٢٥٦٥	٢٤٩٤	+ ٧١
١٨٦٠	٢٥٣٥	٢٦٠٤	» ٦٩
١٨٦١	٣٤٢٢	٢٥٦٨	» ٨٥٤
١٨٦٢	٤٤٥٤	١٩٩١	» ٢٤٦٣
١٨٦٣	٩٠١٤	٣٠٦٣	» ٥٩٥١
١٨٦٤	١٤٤١٦	٥٢٩١	» ٩١٢٥
١٨٦٥	١٣٠٤٥	٥٧٥٣	» ٧٢٩٢
١٨٦٦	٩٧٢٣	٤٦٦٢	» ٥٠٦١
١٨٦٧	٨٦٢٣	٤٣٩٩	» ٤٢٢٤
١٨٦٨	٨٠٩٤	٣٥٨٢	» ٤٥١٢
١٨٦٩	٩٠٨٩	٤٠٢١	» ٥٠٦٨
١٨٧٠	٨٦٨٠	٤٥٠٢	» ٤١٧٨
١٨٧١	١٠١٩٢	٤٥١٢	» ٥٦٨٠
١٨٧٢	١٣٣١٧	٥٠٠٥	» ٨٣١٢
١٨٧٣	١٤٢٠٨	٦١٢٧	» ٨٠٨١
١٨٧٤	١٤٨٠١	٥٣٢٢	» ٩٤٧٩
١٨٧٥	١٢٧٣٠	٥٦٩٤	» ٧٠٣٦

ومن الغريب أن الميزان التجارى كان دائما فى صالح القطر المصرى (٢)، إذ أنه كان من المفروض أن تزيد الواردات على الصادرات فى الفترة التى استدانت مصر فيها من الخارج، على أن تعود الصادرات إلى الزيادة فى وقت تسديد أقساط الديون وفوائدها. وهذه الظاهرة تدلنا على أن كثيراً من الأموال التى استدانها الخديوى صرفت فى الخارج قبل وصولها إلى مصر، ومن أمثلة ذلك ما كانت مصر تدفعه من الهدايا والرشاوى لرجال الباب العالى، والتعويض الذى دفعته لشركة قناة السويس، كما تدلنا على أن كثيراً من الأموال التى صرفت فى

(١) ماك كاين « مصر كما هي » صحيفة ٤٧٠

مصر إستولى عليها الأجانب والشركات الأجنبية . وفوق ذلك فان الديون الحقيقية كانت أقل بكثير من قيمة الديون الاسمية نظراً لأن معظم سندات القروض كانت تصدر بخصم أى باقل من قيمتها الاسمية .

ويلاحظ زيادة الصادرات زيادة مفاجئة فى سنة ١٨٦٣ والسنين التى تلتها ، وذلك نتيجة إرتفاع أسعار القطن فى هذا الوقت ، وقد هبطت الصادرات بعد إنتهاء الحرب الأهلية الأمريكيه (فى سنة ١٨٦٥) نظراً لاتجاه أسعار القطن إلى العودة إلى مستواها العادى . ولكنها عادت إلى الارتفاع مرة أخرى نتيجة للزيادة فى محصول القطن التى استمرت بالرغم من انخفاض أسعاره . وترجع زيادة المحصول إلى زيادة متوسط محصول الفدان نتيجة لتقدم زراعته والعنايه بها أثناء إرتفاع الأسعار .

الصادرات والواردات :

كانت أهم الصادرات فى هذا العهد القطن والبذره والمواد الغذائية والعقاقير والعطور ومواد الصباغة والمنسوجات .

أما الواردات فكان أهمها المنسوجات والمواد الغذائية والعقاقير والعطور ومواد البناء والوقود .

وفيما يلى بيان (١) يمكننا أن نتبين أهمية كل قسم من أقسام الصادرات والواردات الى مجموع الصادرات ومجموع الواردات وذلك فى سنة ١٨٧٠

الصادرات	النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية
قطن وبذره	٧٢	منسوجات	٣١
مواد غذائية	١ر١٩	مواد غذائية	١٥
عقاقير وعطور ومواد صباغة	٤ر٣	عقاقير وعطور	٢
منسوجات	٧ر	مواد البناء	١٠
محاصيل صناعية أخرى	٢ر	وقود	٦
بضائع أخرى	٣ر٧	محاصيل صناعية أخرى	١٣
		بضائع أخرى	٢٣
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

ومن ذلك نرى أهمية القطن فى تجارة الصادرات وأهمية المنسوجات فى تجارة الواردات

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦

الفصل العاشر

الادارة المالية

لم تعتمد الحكومة فى هذا العهد - شأنها فى العهود السابقة - اعتماداً كبيراً على الضرائب ، للحصول على الأموال اللازمة لها ، وإنما لجأت إلى الاستدانة وتوسعت فيها إلى أقصى الحدود ، كما لجأت إلى بيع أسهم قناة السويس . وسوف نتكلم على الديون وبيع أسهم القناة ، ثم نتكلم بعد ذلك على أنظمة الضرائب والإدارة المالية .

الديون

الضريبة أهم مورد لدخل الحكومة فى العصور الحديثة ، ولكن حصيلة الضرائب لاتكفى أحيانا لسد المصروفات العامة اللازمة فى سنة من السنين . وقد لايكون من الممكن فرض ضرائب جديدة لأنها ترهق الأهالى وفى هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاستدانة .

وتنشأ الديون عادة وقت الحاجة إلى الحصول على مبالغ كبيرة من النقود . ويحدث هذا إذا زادت المصروفات أو قلت الإيرادات عما كانتا عليه فى السنين السالفة . وقد تضطر الحكومة للاستدانة فى حالة الحاجة إلى الصرف على منشآت ذات منفعة عامة : كانشاء الطرق أو مد الخطوط الحديدية أو شق الترع أو إنشاء القناطر والجسور ، أو للانفاق على حرب غير منتظرة للدفاع عن البلاد ، أو لسد عجز فى ميزانية الدولة إذا قلت الإيرادات عن المصروفات لسبب غير منتظر كالعجز عن تحصيل كل الضرائب بسبب إنتشار وباء زراعى أو حدوث فيضان يجعل دافعى الضرائب غير قادرين على دفعها .

ويستحسن دائما ألا تستدين الحكومة وأن تكفى المصروفات من الايرادات مالم يكن الغرض من الدين الصرف على عمل من الأعمال التى تزيد من إيرادات

الحكومة فى المستقبل . وتمكنها من دفع فوائد الديون وأقساطه . وتبرر إستدانة الحكومة للصرف على حرب غير منتظرة الوقوع وذلك للدفاع عن كيان البلاد السياسى والاقتصادى . ولكن لاتبرر الاستدانة مطلقا للانفاق على مرافق تخرج من عداد الضروريات وتدخل ضمن الكماليات كتجميل المدن وإقامة الأعياد والحفلات وما إليها .

انواع الديون

وحين تستدين الحكومة فهي أما أن تلجأ إلى الاستدانة من الأهالى أو الممولين فى داخل البلاد ويعتبر الدين فى هذه الحالة من « الديون الداخلية » وأما أن تستدين من الممولين فى البلاد الأجنبية ويعتبر الدين حينئذ من « الديون الخارجية » .

ويحسن ألا تلجأ الحكومة إلى الديون الخارجية مالم تكن متأكدة أن مثل هذا العمل لايؤثر بحال على مقدار سيادتها ونفوذها من الوجهتين السياسية والاقتصادية (١) .

وقد تقترض الحكومة مبلغاً معيناً بفائدة معينة على أن يستهلك الدين على عدد من السنين ومثل هذه القروض يسمى « الديون الثابتة » . وقد تكلف الحكومة بعض الافراد أو الشركات بالقيام بعمل من الأعمال نظير مبلغ من المال ثم لاتتمكن الحكومة من دفع هذا المبلغ فوراً فيبقى ديناً عليها ، ومثل هذه الديون تسمى « الديون السائرة » .

وفى حالة حاجة الحكومة لنقود لفترة قصيرة من الزمن تصدر فى العادة « بونات » كل « بون » بقيمة اسمية معينة وتبيع هذه البونات بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية بمقدار يعادل فائدة المبلغ المدفوع حتى ميعاد استحقاق البونات . وتدخل البونات أيضا ضمن الديون السائرة (٢) .

وتتميز الديون السائرة عن الديون الثابتة بأن الأولى قصيرة الأجل

---

(١) راجع أدامز « الديون العامة » صفحة ٢٤

(٢) راجع فون ميزاس « الأموال الائتمانية والأموال الالزامية » صفحة ٥٩ من كتاب « نظريات النقود والائتمان »

كبيرة الفائدة وتقوم بسداد حاجات موقتة ومستعجلة

أما الديون الثابتة فتكون عادة لمدد طويلة وبفوائد صغيرة وتتكون من توحيد الديون السائرة إذا تعددت وصعب سدادها .

وقد تكون القروض اختيارية يساهم فيها من يريد، كما قد تكون إجبارية تجبر الحكومة أفراد الشعب على دفعها؛ وتعتبر مثل هذه الديون شبيهة بالضرائب، فى أن الناس يجبرون على دفعها ولكنها تختلف عنها فى أن الحكومة تتعهد بردها فى زمن مقبل .

وفى العادة تعطى الحكومة مستندات بالديون الثابتة تسمى « سندات » لكل منها قيمة معينة — خمسون جنيهاً أو مائة جنيه مثلا — وتسمى هذه القيمة « القيمة الاسمية » للسند ، وتدفع الحكومة فوائد محدودة لأصحاب السندات فى فترات دورية وتستهلك كل سنة جزءاً من السندات بان تستردها وتدفع قيمتها لحامليها .

وإن كانت الحكومة تقدر عدم إقبال الجمهور على شراء سنداتها فهى — لكى تشجع أفراد هذا الجمهور على الشراء — تبيع السندات بمبلغ يقل عن قيمتها الاسمية، كأن يباع السند ذو المائة جنيه بثمانية وتسعين جنيها أو بسبع وتسعين مثلا ،

نشأة الدين المصرى :

نشأ الدين المصرى كله تقريبا بين سنة ١٨٦٢ (فى عهد سعيد) وسنة ١٨٧٣ (فى عهد اسماعيل) وكانت قيمة الدين الأول حوالى ٣ مليون جنيه بفائدة سنوية ٧ ٪ ويستهلك على ٣٠ سنة . وأنشئت ديون أخرى حتى كانت سنة ١٨٧٣ حين أصدر اسماعيل قرضا قيمته الاسمية ٣٢ مليون جنيه بفائدة سنوية ٧٪ ويستهلك أيضا فى بحر ٣٠ سنة وقد وصل من هذا القرض إلى خزينة الحكومة مبلغ ١١ مليون جنيه فقط . أما الباقى وقدره ٢١ مليون جنيه فقد ضاع فى تسديد ديون أخرى وفى السمسرة والمصروفات وما إليها .

وفيما يلى إحصائية بديون مصر الثابتة فى عهدى سعيد واسماعيل مرتبة حسب تواريخ عقدها ، وبها مصدر كل قرض، وقيمته الاسمية وسعر الاصدار وسعر الفائدة الاسمى ومدة القرض .

دين مصر العام الثابت (١)

السنة	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	سعر الاصدار	السعر ٪	المدة سنه	البنك	مكان الاصدار
١٨٦٢	٣٢٩٢٨٠٠	٢٦٤٠٠٠٠	٨٢ر٥	٧	٣٠	فرهلنج وجوشن	لندن
١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠	٤٨٦٤٠٠٠	٩٣	٧	١٥	» »	»
١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٩٠	٧	١٥	إنجلو احبشان	» وباريس
١٨٦٦	٣٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠٠	٩٢	٧	١٠	فرهلنج وجوشن	»
١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٩٠	٩	١٥	البنك العثمانى	» »
١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠	٧١٩٣٠٠٠	٧٥	٧	٣٠	الشركة العامة المصريه	» » واسكندريه
١٨٧٠	٧١٤٣٨٦٠	٥٠٠٠٠٠٠	٧٥	٧	٢٠	الفرنسي المصري	لندن وباريس
١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠٠٠	١٩٩٧٣٠٠	٧٠	٧	٣٠	اوبنهيم	» »
المجموع	٦٨٤٩٧١٦٠	٤٥٧٦٠٠٠٠					

هذا إلى جانب الديون السائرة التى بلغت حوالى ٢٣ مليون جنيه فى سنة ١٨٧٦. وجزء كبير من هذه الديون يعتبر ضمن الديون الخارجيه إذ أنها نشأت نتيجة لخدمات أو سلع أجنبية.

ومن هذا نرى أن الديون التى تصل إلى حوالى ١٠٠ مليون جنيه، فى بحر اثنتى عشرة سنه، فى بلد لم تتعد ميزانيته ١٠ر٥ مليون جنيه، فى أقصى سنى الرواج فى هذا العهد. نقول أن هذه الديون لا يمكن أن تجد ما يبررها حتى ولو كانت كل الأغراض التى صرفت فيها مفيدة. هذا إلى ان سعر الفائدة الذى يتراوح بين ٧٪ و ٩٪ يعتبر سعراً عاليا لاقراض حكومة من الحكومات. وقد كانت السندات تصدر بخصم مما كان يرفع سعر الفائدة الحقيقة إلى نحو ١٠٪. (٢)

الاغراض التى صرفت فيها القروض:

كان الغرض من الاستدانة الصرف على المنشآت العامة وإنشاء القصور والصرف على ولائم الخديوى وحفلاته وهداياه لرجال الحكومة التركية،

(١) راجع جون تود « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » صفحة ٢٧٠
(٢) راجع ادامز « الديون العامة » صفحة ٧١

واصلاح اراضى مزارعه ويمكننا تلخيص الديون والأغراض التى صرفت فيها فيما ياتى :

الصرف على قناة السويس	١٦	مليون جنيه
الصرف على الأعمال العامة	٤٠	» »
الخسارة فى إصدار القروض	٢٢	» »
قروض لاتعرف الأغراض التى صرفت فيها	٢٠	» »
ويكون المجموع (١)	٩٨	» »

ومن هذا يتبين جليا أن سياسة الحكومة فى الاقتراض كانت سياسة خاطئة جداً، فان أغلبية القروض صرفت على أعمال لاتقتضيها الضرورة ، كالحصول على الفرمانات من الباب العالى وإقامة الحفلات وإنشاء القصور وما إلى ذلك من الأعمال ، التى لا تأتى بأى إيراد يمكن أن تسدد منه فوائد الديون وأقساطها ، كما أن جزءاً كبيراً من المبالغ المقترضة ضاع كمصروفات على عقد القروض . ولم تستفد مصر إلا بأقل من نصف المبالغ المقترضة وهذا هو ما صرف على الأعمال العامة على الوجه الآتى (٢)

الأعمال	المبلغ بالجنيه	ملاحظات
الترع	١٢٦٠٠٠٠٠	٨٤٠٠ ميل بمعدل ١٥٠٠ جنيه للميل
الكبارى	٢١٥٠٠٠٠	٤٣٠ جسراً بمعدل ٥٠٠٠ جنيه لكل
مصانع السكر	٦١٠٠٠٠٠	٦٤ مصنعاً كاملة الآلات والأدوات
ميناء الأسكندرية	٢٥٤٢٠٠٠	عقد المقاولين جرينفلد واليوت وشركاهم
» السويس	١٤٠٠٠٠٠	» إخوان دوسالد
مياه الأسكندرية	٢٠٠٠٠٠	» نقابة باريس
السكك الحديدية	١٣٣٦١٠٠٠	٩١٠ ميلا جديدة
الخطوط البرقية	٨٥٣٠٠٠	٥٢٠٠ ميل جديدة
المنارات	١٨٨٠٠٠	١٥ منارة فى البحر الأبيض والبحر الأحمر
المجموع	٣٩٣٩٤٠٠٠	

(١) ج . كريج « مذكرات فى الادارة والفن الماليين فى مصر »

(٢) مولمول « المجلة المصرية — اكتوبر سنة ١٨٨٠ »

(١) الديون الخارجية :

سوف نعرض الآن القروض الخارجية قرضا قرضا حتى يمكننا أن نلم بالظروف التى استدعت الاستدانة .

(١) قرض ١٨٦٤ (٢٤ سبتمبر) : فى هذه السنة اصاب المواشى طاعون بقرى استدعى أن تمد الحكومة يد المساعدة للفلاحين لتعويضهم عن مواشيهم. غير أننا لو تصفحنا ميزانية هذا العام لما وجدنا ما أنفق على مقاومة الطاعون البقرى وتعويض الفلاحين يزيد عن ١٣٥٠٠٠ جنيه من قيمة القرض البالغ أكثر من ٥ مليون جنيه . وقد رهن إسماعيل ضرائب أطيان الدقهليه والشرقية والبحيرة لسداد الأقساط .

(٢) قرض ١٨٦٥ : أصابت البلاد أزمة مالية بعد هبوط أسعار القطن ، نتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى أوائل هذا العام، مما كان من آثاره إقبال الأهليين على الاستدانة من المرابين . وقد حصرت الحكومة ديون الأفراد وحلّت فيها محل الدائنين على أن تقسطها على ٧ سنوات بفائدة ٧ / وبلغ المبلغ المخصص لهذا الغرض ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه من قيمة القرض التى تربى على ٣ مليون جنيه .

ويسمى هذا القرض (دين الدائرة السنية الأول) لأن اسماعيل رهن فى سبيل الحصول عليه ٣٦٥٠٠٠ فدان من أملاكه الخاصة .

(٣) قرض ١٨٦٦ : كان ينافس اسماعيل على عرش البلاد طبقا لنظام الوراثة القديم - الأميران مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم . وقد أراد إسماعيل أن يتخلص من منافستهما فاشترى أملاكهما، وفى هذا العام صدر فرمان تغيير نظام الوراثة . ومن المنافع التى حصل عليها إسماعيل من قرض ١٨٦٦ دفع قيمة الهدايا (١) التى ارسلها للسلطان العثمانى ورجال حكومته كما دفع جزءاً من ثمن (٢) أملاك الاميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم التى اشتراها بالتقسيط .

---

(١) تقدر هذه الهدايا بحوالى ٣ مليون جنيه .

(٢) إشترى إسماعيل أملاك الأمير عبد الحليم بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه وأملاك الأمير فاضل بمبلغ ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ويقدر الثمن الكلى بمبلغ ٣٫٢٨٠٫٠٠٠ جنيه .

(٤) قرض ١٨٦٧ : بلغت الديون السائرة حتى هذا الحين نحو ١٠ مليون جنيه . وقدكان الغرض من هذا القرض توحيدالديون السائرة ولـكنهلم يستعمل فى الغرض الذى عقد من أجله ، ولـكنه صرف فى بناء الاوبرا وميدان سباق الخيل وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران وغيرها .

(٥) قرض ١٨٦٨ : فى سنة ١٨٦٧ أقيم معرض فى باريس اشترك فيه اسماعيل وفى نفس السنة صدر الفرمان الذى منح إسماعيل بمقتضاه لقب خديوى ، وفوق ذلك فانه فى سنة ١٨٦٨ كان الاستعداد لحفلات قناة السويس ، قائماً على قدم وساق ، ولسد نفقات هـذه الابواب الثلاثة عقدهذا القرض . وكان أهم ما خصص لسد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك

(٦) قرض ١٨٧٠ : يسمى هذا القرض « دين الدائرة السنية الثانى » ذلك بان إسماعيل عقده بضمان اراضيه الخاصة لسد النفقات التى إستلزمها إنشاء مصانع السكر ومد الطرق الزراعية فى أراضيه التى خصصت لزراعة القصب .

(٧) قرض ١٨٧٣ : قيمة هذا القرض الاسمية ٣٢ مليون جنيه وكان الغرض منه تسديد الديون السائرة . وقد بلغت المبالغ التى دخلت خزينة الحكومة من هذا الدين ١١ مليون جنيه أما الباقى فقد ضاع فى نفقات الاصدار والسمسرة والتكاليف الاخرى وتسديد بعض الديون السائرة .

وقد رهنت الحكومة مقابل هذا الدين إيرادات السكك الحديدية والضرائب الشخصية والضرائب الغير المقررة وعوائد الملح وجزءا من إيرادات المقابلة .

(ج) الديون الداخلية :

ولم يقتصر اسماعيل على الاقتراض من البيوت المالية الأجنبية ، ولـكنه لجأ ـ حين أعوزه المال ـ إلى الحصول عليه بأية سبيل . فأصدر لائحة المقابلة وسندات الرزنامة ويعتبر الدينان اللذان ترتبا على هذا أهم الديون الداخلية .

المقابلة :

فى سنة ١٨٧٠ قامت الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا وأدى هذا إلى إضطراب الأسواق المالية فى أوربا . وفى مثل هذه الحال لا يكون من اليسير

الحصول على قروض من البيوت المالية ، فابتدع وزير المالية فى هذا العهد (اسماعيل صديق المعروف بالمفتش) طريقة للحصول على المال من الزراع . وبهذا صدر قانون المقابلة ، فى ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١ .

وأساس هذا القانون أن وزير المالية قدر أن الدين العام يوازى ١٢ مثلا للضرائب العقارية السنوية ، فاذا خصص ضعف هذه الضرائب لتسديد الدين لمدة ست سنوات كانت النتيجة أن تتمكن مصر من تسديد دينها العام .

ويتلخص قانون المقابلة فيما يلى :

(١) يدفع مالك الأرض الضريبة السنوية العادية على أرضه .

(٢) ويدفع ستة أمثال هذه الضريبة دفعة واحدة أو على ستة أقساط على الأكثر على أن يحسب له فوائد ٨½ ٪ على المبالغ التى يدفعها مقدما .

(٣) وبذلك تخفض له الحكومة نصف الضريبة السنوية إلى الأبد .

ويعنى هذا أن تنزل الحكومة عن نصف ضريبة الأراضى باستمرار مقابل الحصول على مبلغ يساوى ستة أمثال الضريبة . وقد كانت ضريبة الأراضى تقدر — فى ميزانية ١٨٧١ — بمبلغ ٤٫٥ مليون جنيه ؛ فكأن الحكومة أرادت أن تحصل على مبلغ ٢٧ مليون جنيه مقابل أن تتنازل سنوياً عن ٢٫٢٥ مليون جنيه ، أو بمعنى آخر أنها أرادت أن تحصل على قرض دائم مقداره ٢٧ مليون جنيه بفائدة سنوية معدلها ٨½ ٪ . ولا يمكن انتقاد الأساس الذى قامت عليه المقابلة إذ أن الحكومة كانت تستدين من الخارج بسعر أكثر ارتفاعا . ولكن الذى يؤخذ على الحكومة فى هذا ، هو أنها حرمت نفسها من حقها فى زيادة الضرائب على الأراضى التى دفعت عنها المقابلة فى المستقبل ، وفوق هذا فان المبالغ التى حصلت من المقابلة (وقدرها ١٣٫٥ مليون جنيه حتى آخر سنة ١٨٧٧) لم تستعمل فى تسديد الديون الخارجية كما كان المفروض .

---

(١) فى مايو ١٨٧٦ وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتا ووعدت الحكومة أما برد ماحصلته من أصحابها أو تخفيض الضريبة تخفيضا تعوض عنهم الخسارة ولكن مرسوم ١٨ نوفمبر من نفس السنة أعاد العمل بالمقابلة لأن الحكومة لم تتمكن من تعويض الأهالى .

الرزنامة :

كانت توجد فى هذا العهد مصلحة تدعى « الرزنامة » تودع فيها أموال المستحقين على أن ترتب لهم فى مقابلها معاشات . وفى سنة ١٨٧٤ فكر إسماعيل صديق، وزير المالية ، فى طريقة جديدة للحصول على الأموال بأن أصدرت الرزنامة سندات ، يبلغ مجموع قيمتها الأسمية حوال ٥ مليون جنيه . ويتراوح سعر السند منها بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات بفائدة ٩ ٪ . وعرضت هذه السندات على الجمهور ، ولكنها لم تلق رواجاً نظراً لارتباك حالة الدولة المالية . ومع ذلك فقد أجبرت الحكومة كثيراً من الأفراد على شراء ماقيمته ٣٣٢٧٠٠٠ جنيه من هذه السندات ، غير أن مادخل الخزينة العامة منها لا يتعدى ١٫٨٧٨٫٠٠٠ جنيه أما الباقى فقد ضاع فى نفقات التوزيع .

ارتباك الحالة المالية وتقرير كيف :

أصبحت الفوائد على الدين المصرى تبلغ نحو ٦ مليون جنيه سنوياً . وكان هذا أكثر مما يمكن أن تتحمله ميزانية (١) البلاد فى هذا العهد ، وكان أن ارتبكت المالية المصرية .

وفى سنة ١٨٧٥ طلب إسماعيل من الحكومة الانجليزية أن ترسل له خبيراً مالياً ليساعده على إصلاح الحاله ، فأرسلت إنجلترا لجنة من أربعة من موظفيها برياسة مستر كيف أحد كبار الماليين الانجليز . وقد جاءت هذه البعثة إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، ودرست مالية الحكومة ، ووضعت عنها تقريراً رفعته إلى الوزارة البريطانية .

وقد عرض فى التقرير سوء الحالة ، كما عرضت بعض اقتراحات لاصلاح المالية ، منها أن تنشأ مراقبة مالية للحكومة المصرية يرأسها موظف إنجليزى . ولكن إسماعيل رفض الأخذ بهذه الاقتراحات إذ أنه رأى أن انجلترا استغلت طلبه

---

(١) بلغت الايرادات فى ميزانية سنة ١٨٧٥ مبلغ ٤٦٨و٤٢٥و١٠ جنيه وهو أقصى حد بلغته الايرادات فى عهد اسماعيل .

فى إرسال الخبير الأنجليزى ومهدت، به لتدخلها فى شئون البلاد . ولما رأت فرنسا ماتفعله إنجلترا أرسلت هى الأخرى لاسماعيل أحد موظفيها (مسيو فيليه) ليعاونه على تنظيم المالية المصرية، وقد إبتدأ إسماعيل يأخذ بآراء الخبير الفرنسى ، فما كان من الحكومة الأنجليزية إلا أن أوعزت إلى أحد النواب أن يسأل فى البرلمان الانجليزى عن موعد نشر « تقرير لجنة كيف، فكانت إجابة «دزرائيلى» رئيس الوزارة على هذا : أنه لايمانع فى نشر التقرير، وإنما إسماعيل هو الذى يعارض فى هذا . وأدت الأجابة على هذا النحو إلى هبوط أسعار السندات المصرية هبوطاً عظيما فى الاسواق المالية . لأنها أشارت من طرف خفى إلى سوء حالة البلاد وصورتها بهذه الأشارة فى حالة أسوأ بكثير من الحقيقة .

ولم يكن من حق لجنة كيف أن تقدم تقريرها للحكومة الانجليزية ، كما لم يكن من حق الحكومة الانجليزية أن تنشر هذا التقرير أو تتحدث عنه ، إذ أن لجنة كيف أرسلت بناء على طلب إسماعيل، وكان من المفروض أن تقدم تقريرها إليه . وقد كان غرض اسماعيل من طلب الخبير الانجليزى هو أن يغريه بكتابة تقرير فى مصلحة المالية المصرية حتى يتمكن من أن يعقد قروضاً جديدة، ولكن جاءت النتيجة عكسية ذلك بأن انجلترا أرادت أن تبالغ فى تصوير الارتباك المالى حتى تتاح لها فرصة التدخل فى الشئون المصرية. بدليل أن الخديوى حين طلب نشر التقرير ماطلت الحكومة الانجليزية فى نشره ، ولم يكن لاعلان التقرير بعدئذ أقل تأثير فى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه .

التوقف عن الدفع

وسارت الحال من سىء إلى إسواء حتى اضطر الخديوى فى ١٨ إبريل سنة ١٨٧٦ لايقاف دفع أقساط الديون وفوائدها مؤقتاً . وكان من هذا أن ذعر الدائنون الأوربيون فأصدر إسماعيل ، فى ٧ مايو من نفس السنة ، مرسومين :

أولهما : بتوحيد ديون مصر العامة وديون الدائرة السنية وجعلها ديناً واحداً مقداره ٩٠ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ لمدة ٦٥ سنه

وثانيهما : بانشاء صندوق الدين

توحيد الديون :

أما المرسوم الأول فيقضى بتوحيد ديون الحكومة والدائرة السنية ، وجعلها ديناً واحداً مقداره ٩٠ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ بأقساط نصف سنوية ، على أن تستبدل سندات الدين على الطريقة الآتية : —

(١) ديون سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ تستبدل سنداتها بسندات جديدة بقيمتها الاسمية .

(٢) ديون سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ تستبدل سنداتها بسندات جديدة بمعدل ٩٥ ٪ من قيمها الاسمية .

(٣) الديون السائرة تستبدل سنداتها بسندات جديدة بمعدل ٨٠ ٪ من قيمتها الاسمية .

صندوق الدين :

وتنفيذا للمرسوم الثانى أنشئت إدارة خاصة بالدين سميت « صندوق الدين المصرى العام » وعينت كل من إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوبا عنها ، وامتنعت انجلترا عن تعيين مندوبها

ويتلخص عمل صندوق الدين فى تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيع هذه المبالغ على الدائنين .

وقد خصص لصندوق الدين إيراد مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوايد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية ، والضرائب الجمركية ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، ومصايد المطرية ، ورسوم الكبارى ، وعوايد الملاحة فى النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية .

ويتلخص المرسوم الذى صدر بانشاء صندوق الدين فيما يلى :

(١) يختص الصندوق بتسليم المبالغ المخصصة للدين العام

(٢) يتولى إدارته مندبون أجانب يعينهم الخديوى بناء على انتداب دولهم . ويكونون موظفين مصريين .

(٣) تورد الإيرادات المخصصة لصندوق الدين رأساً لا إلى وزارة المالية .

(٤) لايجوز للحكومة أن تخفض من معدل الضرائب المخصصة إيراداتها لصندوق الدين إلا بموافقة أغلبية أعضاء صندوق الدين .

(٥) لاتعقد الحكومة أى قرض جديد إلا لأسباب ضرورية وبعد موافقة صندوق الدين .

(٦) تختص المحاكم المختلطة بنظر الدعاوى التى يرى صندوق الدين رفعها على الحكومة .

لجنة جوشن وجوبير وتوحيد الديون :

صدر مرسوم توحيد الديون ومرسوم إنشاء صندوق الدين بناء على اقتراح وكلاء الدائنين الفرنسيين . وكان من ذلك أن عارضت انجلترا فى الاقتصار على هذين المرسومين . وكانت النتيجة أن اتفق الدائنون الانجليز والفرنسيون على أن يرسل كل طرف منهم مندوباً ، فأرسل الانجليز « مستر جوشن » المالى الانجليزى ، وأرسل الفرنسيون المسيو « جوبير » . لدراسة الحالة . وقد درست لجنة جوشن وجوبير الحالة المالية دراسة وافية وقدمت تقريرها ، فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ويتلخص هذا التقرير فى فصل ديون الدائرة السنية عن الدين العام وتقسيم الدين العام إلى قسمين : الدين الموحد والدين الممتاز ، ويشمل هذا الأخير الديون التي عقدها إسماعيل فى بدء حكمه قبل ارتباك الحالة المالية . وعلى هذا قسم الدين العام على الوجه الآتى :

(١) الدين الموحد ومقداره ٥٩ مليون جنيه بفائدة حقيقية ٦ ٪ سنويا

(٢) الدين الممتاز « ١٧ « « « « ٥ ٪ سنويا

ويكون المجموع ٧٦ « «

فاذا أضيف إل هذا ديون الدائرة السنية ومقدارها ٨ر٨٢٥ر٠٠٠ كان مجموع الدين ٨٤ر٨٢٥ر٠٠٠ جنيه

المراقبة الثنائية :

وقد قبل هذا المشروع ، كما قبل اقتراح اللجنة بتعيين مراقبين أجنبيين ، أحدهما انجليزى لمراقبة إيرادات الحكومة والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات ، وذلك للاشراف على شئون الدين بجانب صندوق الدين . وباشتراك انجلترا فى هذه التسويات الجديدة عينت مندوبا عنها ، فى صندوق الدين ، هو الكبتن بارنج .

سوء الحالة ولجنة التحقيق :

ولكن الحالة ازدادت سوءاً فى عهد المراقبة الثنائية ويرجع ذلك إلى زيادة الضرائب واستعمال القوة فى تحصيلها مما أرهق الفلاحين ، كما يرجع إلى سوء حالة الزراعة فى هذا الوقت بسبب انخفاض مياه النيل ثم علوها فى شكل فيضان عال أغرق معظم الأراضى . هذا إلى زيادة مرتبات الموظفين الأجانب الذين عينوا فى صندوق الدين ووزارة المالية لمراقبة شئون الدين .

وقد أدى ذلك إلى تأليف لجنة من بعض المصريين والأجانب سميت لجنة التحقيق لفحص مالية البلاد و تفسير العجز فى دخل الحكومة . وكان يمثل انجلترا فى هذه اللجنة « سير ريفرز ولسون » وكان يمثل فرنسا « دى بلنيير » وقد كتبت اللجنة تقريراً بالعلاج رفعته إلى الخديوى ويتلخص التقرير فيما يلى :

(١) يتنازل الخديوى عن جميع أملاكه ويخصص له بدلها مرتب سنوى .

(٢) إنشاء وزارة مسئولة تحكم البلاد إلى جانب الخديوى .

(٣) تنظيم فرض الضرائب وجبايتها وعدم إرهاق الفلاحين .

وقد وافق الخديوى على هذا التقرير وأنشئت وزارة برياسة نوبار ، فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، واستعيض عن المراقبين الأجنبيين بوزيرين أجنبيين أحدهما انجليزى (سير ريفرز ولسون) للمالية والآخر فرنسى (مسيو دى بلنيير) للأشغال

بيع أسهم قناة السويس :

ولم تكن الديون المتعددة كافية لسد حاجة الحكومة إلى المال ، ففى سنة ١٨٧٥ باعت الحكومة أسهم القناة، التى كانت تمتلكها، وقد انتهزت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة واشترت هذه الأسهم لتضمن مصالحها فى قناة السويس .

وكانت الحكومة المصرية تمتلك ١٧٦٫٦٠٢ سهماً باعتها بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات . ولما كانت أرباح هذه الأسهم ، حتى سنة ١٨٩٥ ، قد بيعت من قبل ، فقد تعهدت الحكومة المصرية أن تدفع للحكومة الانجليزية مبلغ ٢٠٠٠٠٠ سنوياً حتى تنتهى هذه المدة ، وبذلك لم يبق لمصر فى هذا العهد إلا حصتها فى الأرباح التى تبلغ ١٥ ٪ .

ولو أن اسماعيل أبقى على أسهم القناة لأمكن أن يستفاد منها فيما بعد فى فى تسديد أقساط الدين وفوائده . وقد بلغ ثمن أسهم القناة التى باعتها مصر وأرباحها حتى الوقت الحاضر أكثر من ١٠٠ مليون جنيه .

نتائج الدين المصرى فى عهد اسماعيل :

يعتبر تاريخ الدين المصرى وسرعة نموه من مميزات عصر اسماعيل . فقد وصلت مصر درجة كبيرة من الارتباك المالى دعت إلى التدخل الأجنبى تدخلا فعليا فى أحوالها .

وكان من نتائج هذا أن أصبحت إيرادات الدولة ومصروفاتها منفصله تمام الانفصال عن إيرادات الخديوى ومصروفاته ، يضاف إلى هذا أن الديون الثابتة والديون السائرة اتخذت حلا مرضيا للدائنين ، تحت إشراف صندوق الدين وسلطة المحاكم المختلطة .

وقد تحملت مصر ديون وفوائد كانت فى غنى عنها لو راعى الخديوى تقدير ظروف سكانها وماهم عليه من قوة أو ضعف اقتصادى ومالى واجتماعى .

الفصل الحادى عشر

الادارة المالية والضرائب

ذكرنا أن الحكومة اعتمدت فى الحصول على الأموال اللازمة لها على الاستدانة وبيع أسهم قناة السويس وذلك إلى جانب المورد الأصلى وهى الضرائب ، والضريبة هى فريضة إجبارية تفرضها السلطة العامة دون النظر إلى الخدمة التى تؤدى إلى دفع الضريبة على شرط أن لا تكون عقوبة لجرم ، ولم تعتمد الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل على الضرائب بالمعنى المقرر طبقاً للمبادىء العامة من حيث الزيادة أو القلة ، فقد بدأ هذا العهد والقطر المصرى يفيض بالأموال نظراً لنشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، وارتفاع سعر القطن ، والعمل على ارتقاء صناعة السكر الأهلية ، واستمرار زراعة الدخان ، والإيراد العظيم الذى تجبيه الحكومة منه ، ولكن بعد انتهاء الحرب الأمريكية تعرضت مصر لتناقص ثروتها الأهلية ، ومع هذا النقص استمر اسماعيل باشا يتبع تلك الخطة مما دعا إلى الارتباك المالى وأهمال المبادىء العامة لنظام الضرائب (١)

الضرائب :

تفرض الضرائب على الأهالى وتأخذها الحكومة لصرفها على تحسين حالهم ويشترط فى نظام الضرائب أن يتمكن الأهالى من دفعها دون أن يكون فى ذلك ارهاقاً لهم ، وأن يعلم دافعو الضرائب ميعاد دفعها ، ومقدار ما يدفعونه . أى ألا يترك ذلك لمحصل الضرائب ، كما يجب أن يكون ميعاد الدفع فى وقت ملائم فى وقت جنى محصولاتهم مثلا ، وأن تكون نفقات الجباية أقل مايمكن ، فمن الظلم أن تجمع أموال كثيرة من الأهالى ثم يضيع أغلبها قبل وصوله إلى خزينة الحكومة.

(١) فالضرائب لها قوانين عامة اتسع مجال تطبيقها في أوربا أثناء حكم اسماعيل باشا مصر ، وأهم هذه القوانين : (١) المساواة أى أن تدفع رعايا الدولة الضرائب بنسبة ثروتهم (٢) التأكد والعلم أى أن تكون الضريبة معلومة من حيث المقدار وموعد الدفع وكيفية الجباية (٣) الملاءمة أى أن تجبى الضريبة فى الوقت المناسب وبالكيفية التى تلائم حالة دافعها . (٤) الاقتصاد أى أن يكون مقدار ما يخرج من جيوب الناس يكثر قليلا عما يدخل فى خزينة الدولة .

اختلال نظام الضرائب :

وفى عهد اسماعيل لم يكن للضرائب قاعدة معينة تسير عليها ، فكانت رغبة الوالى وإرادته هما أساس النظام المالى، وكانت الضرائب مرهقة لا يتمكن الأهالى من دفعها بسهولة ، كما كان كثير من اتباع الخديوى ورجال حاشيته وكبار الموظفين لا يدفعون الضرائب المفروضة عليهم ، ولم يكن دافعو الضرائب يعلمون ما يجب عليهم أن يدفعوا ولا ميعاد الدفع ، فكان يكفى أن تحتاج الحكومة إلى مبلغ من المال حتى يأمر وزير المالية المديرين بجمعه ، فيوزع كل مدير المبلغ المطلوب منه على المراكز ، ويوزع مأمورو المراكز ما يصيبهم على العمد ، فيجمع كل عمدة المبلغ الذى يطلب منه من المزارعين ، وكانت كثير من الضرائب التى تجبى تضيع بالاختلاس والسرقة قبل أن تصل إلى خزائن الحكومة، فالعمدة والمأمور والمدير ووزير المالية نفسه ، كان كل منهم يقتطع جزءاً من الضرائب قبل وصولها إلى خزينة الحكومة .

وكان وزير المالية فى أوائل عهد اسماعيل (ابريل سنة ١٨٦٨) يدعى اسماعيل صديق المفتش ويقال له « الخديوى الصغير » إذ كان فى الحقيقة بمثابة الصدر الأعظم المصرى، يعمل باستقلال تام فى الرأى والتنفيذ، ويستأثر بالسلطة، وقد استعمل هذا الوزير كل ضروب القسوة والظلم فى جمع الضرائب كما ظهر ذلك من ميزانيات الحكومة حين ارتكبت كثير من السرقات والاختلاسات التى تمت فى عهده ، وكان من ذلك أن اضطر للاستقالة من منصبه ، ثم دبر الخديوى طريقة لقتله حتى لا يفضح أسرار التلاعب والعبث بأموال الحكومة (١) وقد أسدل بوفاته ستار على جميع المؤثرات التى توالت على الخديوى حتى أدت

---

(١) إسماعيل صديق ويعرف بالمفتش لسابق قيامه بوظيفة التفتيش فى الصعيد على دائرة الخديو الخاصة وعلى الاعمال الحكومية ، ويتميز بانه من والدين مصريين من فلاحي الصعيد، عقليته عقلية مصرية وأخلاقه أخلاق الفلاحين وتفكيره تفكير الشرقيين ، أخلص الخديو منذ أن كان أميراً ، فرفعه الخديو لما كان يبدو له فيه من الدراية والكفاية والذكاء ، وقد عرف المفتش كيف يستخرج الاموال من مدافنها فى مصر ، فاتخذ أخصاء من المالين تلقى عليهم الدروس العملية التى أوصلته إلى درجة سامية من العلم والدقة والتمحيص لعقد السلفيات. راجع الياس الأيوبى « تاريخ مصر فى عهد اسماعيل » صفحتى ٢٦٣ ، ٣٦٠ .

فى نهاية الأمر إلى انصراف قلوب الناس عنه .

وكانت من أهم الضرائب المفروضة على الأراضى نوعين : —

(١) الضريبة الخراجية ، وكانت تبلغ خمس محصول الأرض التقديرى ، وأصل هذه الضريبة يرجع إلى الحكم الاسلامى ، فان الأراضى التى كانت تفتح بقوة الجيش ، كان يجب على أهلها أن يدفعوا خمس مقدار محاصيل أراضيهم كضريبة للحكومة . وكانت الأراضى المصرية حتى أواخر عهد محمد على باشا كلها خراجية ، وكانت الضريبة على الفدان الخراجى فى عهد اسماعيل تتفاوت بين ٤٥ قرشاً و ١٧٠ قرشا للفدان تبعاً لجودة الأرض[١] ، وكان متوسط ما تدفعه الأراضى الخراجية ١٢٦ قرشا فى السنة للفدان ، وقد وجدت لجنة التحقيق أن الأراضى فى مصر كانت تبلغ ٠٠٠و٤٨٧و٣ فدان ، بينما كانت الأراضى الخراجية العشرية ٠٠٠ و ٣٢٣ و ١ فدان ، ومجموع إيرادات الأراضى الخراجية فى سنة ١٨٧٨ بلغ ٠٠٠ و ١٤٣ و ٣ جنيها مصرياً .

(٢) الضريبة العشورية ، حين أعطى محمد على الابعاديات والشفالك كانت معفاة من الضرائب لأنها كانت قليلة الانتاج ، إلا أنه فى أيام سعيد لما زاد انتاج هذه الأراضي فرضت عليها ضريبة تقدر بعشر المحصول ، ولذلك سميت الضريبة العشورية ، وكانت الضريبة العشورية تتفاوت بين ١٤ و ٨٣ قرشا ومتوسط ما يدفعه الفدان العشرى يربو على ٣٠ قرشا ، وبلغ مجموع ايرادات الأراضى العشورية ٠٠٠ و ٣٣٣ جنيه .

وقد ارتبكت الحالة المالية ، وكانت من نتيجة ذلك أن اقترحت لجنة التحقيق أن تمسح الأراضى وتتساوى الأراضى العشورية والأراضى الخراجية فى قيمة الضرائب وبذلك ينعدم التميز بين الاراضى المختلفة فى القطر المصرى

إلا أن هذه الضرائب زاد مقدارها كثيراً فى أيام إرتباك الحلة المالية كما أن الحكومة إبتدعت ضرائب أخرى منها : المقابلة وقد شرحناها[٢] فى أن كل من يدفع

(١) « مصر تحت حكم اسماعيل باشا » تأليف بلانشار جيرورلد صفحة ١٩١ حيث يذكر أن أراضى الأغنياء والأمراء كانت أخف الضرائب حملا .

(٢) شرحه صفحة ١١٢ .

من أصحاب الأراضى ضرائب ست سنوات دفعة واحدة أو على ست أقساط على الأكثر وذلك علاوة على الضريبة السنوية يعفى من نصف الضريبة على الدوام، كما أخذت بانواع جديدة من الضرائب كالسدس وهى الضريبة التى تقررت لمدة أربع سنوات فى ١٨٦٨ بمقدار السدس على المربوط من الأموال لاعداد المال اللازم لمساعدة تركيا فى الحرب الروسية ، وضريبة ترعة المحمودية وهى الضريبة الأضافية التى فرضت على الأراضى التى إنتفعت منها ، وضرائب المبانى ومعاصر الزيوت ومعامل الزجاج وضريبة الرؤوس (وكانت تقدر بمبلغ ٣٢ قرشاً على كل ذكر من سن عشرة فما فوق) ، وما تقرر على الدواب كضريبة المواشى وعوائد الأغنام وعوائد دواب الركوب والعربات فى مصر والأسكندرية . وضريبة الملح وضريبة النخيل والضريبة على الصناع والمحترفين التى كانت تسمى «الويركو» (وتتراوح بين ٤٨ قرشاً و ٧٫٧٥٠ جنيهاً) وعوائد الرخص للقبانية وضرائب على المواد الأولية المستعملة فى الصناعة، وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات وعوائد الصوف، وضريبة قدرها ١٠٪ على كل ما يعرض للبيع، ورسوم والدمغة[1] والملاحة والجسور (عن كل مركب) ، وضرائب على الخرفان المذبوحة وعلى المعديات، وضريبة على الزواج وعلى كل ميت يدفن سواء كان رجلا أم إمرأة أم طفلا، وكان البدل العسكرى ١١٢ جنيهاً [2] ورسوم المرور تحت الكبارى

وقد زادت الضرائب على الأفراد والأملاك حتى أصبحت ثقيلة العبء ، وأدى ذلك إلى البؤس والشقاء ، فقد كان الفلاحون يبيعون حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوانها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ولم يبق لهم من ثمن حاصلاتهم شيئا يعولهم ويقيهم شر الحاجة والجوع

وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر الكثير من الملاك اراضيهم مما أدى إلى وضع قانون خاص لتوزيع أراضى أمثال هؤلاء المهاجرين . وزاد الحالة سوءا ظلم الموظفين ، وكانت الحكومة لاضطرارها للمال تجنى الضرائب مقدماً وفى مواعيد

---

(١) تقررت ضريبة ثمنه على الأراضى الزراعية بمقدار قرش واحد عن كل فدان فى سنة ١٨٧٣ راجع بلانشار جيرورلد « مصر تحت حكم اسماعيل » صفحة ١١٣ .

(٢) « تاريخ مصر فى عهد اسماعيل » تاليف الياس الأيوبى صفحة ١٦٧ من الجزء الأول

لاتتلاءم مع حال البلد الزراعية فاشتدت الأزمة وقلت الحصيلة من الزراعه والتجارة والصناعة الأهلية على السواء

ونشأ عن فداحة الضرائب أن تدهورت الصناعة الأهليه إلا ما كان منها فى يد الحكومة والخديو ، فقد تقدمت صناعة السكر لأنها كانت صناعة تحتكرها الدائرة السنية ، فلم يصبها من الضرائب ما أضعفها أو قيد تقدمها ،وقد آلت هذه الصناعة للفشل، لا لأن عبء الضريبة ثقيل، بل يرجع فشلها إلى سوء الأدارة وارتباك الحالة المالية(١) ، كذلك لم تتحمل صناعة النسيج أى عبء من الضرائب ومع أنها من الصناعات القديمة الناجحة فى مصر لوفرة المواد الأولية من القطن والصوف والكتان وقلة أجور العمال ، فأنها لم تنجح إلا كصناعة منزلية . وذلك لعدم تعرضها لتحمل الضرائب الفادحة وكانت مصانع ،دوائر الوالدة باشا ،بفوه وبولاق وشبرا مضرب الأمثال للإنتاج الأهلى . فكانت الضرائب المصرية وفداحتها من عوامل تاخر الصناعات الفردية، هذا إلى أن الصناع أنفسهم كانوا عرضة لضرائب عدة منها المباشرة ومنها غير المباشرة مما أدى إلى تخفيض مستواهم(٢) إلى حد كبير

ولولا أن الخديوى إسماعيل وإسماعيل المفتش كانا يعطفان على بعض الصناعات مثل مصانع الطوب فى قليوب التى كانت تنتج ٤٫٧٠٠٫٠٠٠ لبنة حمراء مثلا، ومصانع الدباغة التى كان يدبغ فيها ٤٠٫٠٠٠ جلداً سنوياً ما بين جلود البقر والجاموس والماعز والخرفان ومصانع المعادن لسبك المدافع وصنع البنادق ومعامل الزجاج والمكابس ، لاندثرت تلك الصناعات اندثارا تاما من جراء فداحة الضرائب خصوصاً وأن الصناع كانوا عرضة لأقسى المعاملة وعدم الانصاف وكان عددهم لا يقل عن ١٠٠٫٠٠٠ عاملا أى بنسبة ١ : ١٢ من مجموع الذكور البالغين فى القطر المصرى(٣) .

---

(١) راجع « مصر فى حكم اسماعيل » جيرولد ملحق رقم ٢ صفحة ٢٨٦

(٢) لم تكن الضرائب متعددة وظالمة بل كثيرا ما تعددت لى الأمراء لأغراض مركزية ومحلية كضريبة صيانة الترعة الابراهيمية والترعة السوهاجية راجع جيرارد صفحة ١١٣ .

(٣) ماكوين « مصر فى عهد اسماعيل » صحيفة ٢١٩ . (والهامش القادم)

ومما زاد الحالة الماليه سوءا أن الأجانب كانوا يعفون من كثير من الضرائب كما أنهم كثيراً ماستفادوا من مركزهم الدولى فعملوا على تهريب البضائع فقلت ايرادات الجمارك(١) واضمحلت الصنائع الأهلية والحرف الوطنية

وقد كان من نتيجة ، فداحة الضرائب والاسراف العظيم، وأعفاء الأجانب وامتيازاتهم(٢) أن أصبحت مصر محملة بالديون كما أصبحت الضرائب لاتفى بتسديد تلك الديون ، فتكونت لجنة التحقيق وأصدرت تقريرها فى سنة ١٨٧٨ كان أهم مافيه : —

(١) لا ضرائب بدون القانون أى أن تكون الضرائب طبقا لقانون خاص يصدر بفرضها على الجميع .

(٢) جمع الضرائب هى من اختصاص وزير المالية فعلا وعملا وتنفيذاً

(٣) أن تكون ميزانية الحكومة مبوبة وأن تكون حسابات تلك الميزانية سنوية .

(٤) أن تسدد الضرائب فى مواعيدها وأن لاتتلاعب الادارة فى جمع الضرائب قبل المواعيد المحدودة .

(٥) أن يعفى المشتغلون بالزراعة من ضريبة الباطنطا (كان المبلغ الذى يدفعونه

---

(١) تاتي هنا عن تعداد أرباب الحرف والصنائع في القطر المصرى سنة ١٨٧٧ لندل على ماأصاب أرباب الصنائع من جور مباشر وغير مباشر من الحاكم والاجانب : —

٣٠٧١	صانع أسلحة	٢٢٣٥	صانع أحذية	٥٨٢	منجدا	٨٦	قرياتا
٢٦٠٥	حدادا	٢٥٢٠	خياطا	٣٠٠	مطبعيا	٧٧٠	سروجيا
٤٣٤	صانع طوب	٢٦٣٠	جوهرجيا	١٠٠٠٠	نساجا	٥٨٩	مغربلا
٦٤٧٣	نشارا ونجارا	٢٤٨٢	حرق جير	٩٦٠٠	صائد سمك	٢٨٥	مرخمانياً
١٤٦٣	حصريا	٤١١٣	بناءا	٣٦٠٠٠	نوتيا	٣٢٠	فخاما
٧٧٠	صانع ملابس	١٤٠٤	حجارا	٢٠٠	صانع ورق	٦٨٦	نقاشا
١٢٩٦	نحاسا	٩٧١	دباغا	٢٥٠	صانع زجاج	٢٥٧	عامل شباك
٥١٠٠	صائغا	٥١٠	قصديريا	٩١٠	قلفاطى	١٩٠	خيالا
١٨٧١	مطرزا	٤٣٦٠	سمكريا	٣٥٠	مركب مزاريب	٥٤٠	طوانيا
٣٢٩	حفارا					٨٣٤	فرانيا

(٢) عند ما وصلت الحالة المالية من الارتباك منتهاه احتج اسماعيل باشا للدول على معافاة الأجانب من الضرائب ومن قلة حصيلة الضرائب بسبب تهريب السلع فى ظهر المراكب الأجنبية راجع ماكوين « مصر فى عهد اسماعيل » صفحة ٢١٩ .

لا يزيد على ٨٠ر٠٠٠ جنيها سنويا) وأن تلغى ضريبة الأشخاص (وكان مجموعها لا يقل عن ٢٠٥ر٠٠٠ جنيها فى السنة) وأن تلغى ضريبة الدخولية (٢١ر٠٠٠ جنيه) والسلخانات والأسواق فى القرى والدساكر وضريبة التمغة على الحصر والمنسوجات، وضريبة البيع على المواشى، وكان مجموع ما قررت لجنة التحقيق إلغاءه من الضرائب لا يقل عن ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة.

الميزانية:

أساس الادارة المالية، الميزانية، حيث أن كل شأن من شئون الحكومات يمت إلى الميزانية بصلة إن لم تكن مباشرة فغير مباشرة.

والميزانية هى كشف تقديرى بمصروفات الحكومة وإيراداتها فى سنة مقبلة(١)، وفى العادة تبتدىء الحكومة بتقدير المصروفات ثم تقدر الايرادات من الضرائب وغيرها على أساس المصروفات. فاذا زادت المصروفات استدعى ذلك زيادة الايرادت بزيادة الضرائب الموجودة أو فرض ضريبة جديدة، أو الاستدانه أو بيع جزء من أملاك الحكومة أو تخفيض قيمة النقد.

ويجب أن تنشر الميزانية على الناس حتى يعرفوا الأبواب التى تصرف فيها الضرائب التى يدفعونها، كذلك يجب أن تعرض الميزانية على المجالس النيابية إن وجدت، لمناقشتها وإقرارها أو التعديل فيها، ويجب أن يوجد بجانب تقديرات الايرادت والمصروفات للسنة المقدم عنها المشروع، تقديرات السنة السابقة فضلا عن المتحصلات والمصروفات الفعلية لبعض السنوات السابقة التى تقدمت تلك السنة(٢).

الميزانية فى عهد اسماعيل باشا:

وفى عهد إسماعيل باشا لم تكن هناك ميزانية بالمعنى الصحيح. وذلك لأن مالية الحكومة ومالية الخديوى كانتا شيئا واحداً، كما أن الخديوى كان يتصرف فى شئون البلاد كما يريد. ولم يكن يعنيه أراء الأهالى فى سياسته إذ كان يسير على طريقة الحكم المطلق فى أغلب سنى حكمه، وكان يعاون اسماعيل

(١) محاضرات عبد الوهاب باشا فى علم المالية لطلبة مدرسة التجارة العليا

(٢) قدرت ضرائب الأراضى فى ١٨٧٨ بمبلغ ٤ر١٨٩ر١٠٢ جنيه بينما كان المتحصل فعلا ٣ر٧٢٧ر٤٧٦ مصر تحت حكم اسماعيل، جيرولد صفحة ٣٠٣

باشا فى هذا المسلك اسماعيل صديق المفتش الذى كان يسيطر سيطرة تامة على جميع الادارات والمصالح مما لم نجد له نظيراً فى تاريخ مصر المالى(١) .

وكان من نتيجة ذلك أن جرت البلاد إلى الخراب إذ فقد التوازن بين مصروفات الحكومة وإيراداتها بأن زادت المصروفات عن الايرادات وارتبكت الحالة المالية ارتباكا كاد يدعو إلى إعلان إفلاس الحكومة المصرية .

محتويات الميزانية :

والميزانية يجب أن تشتمل على بيان جميع الايرادات والمصروفات وأن لا تشتمل إلا على هذا البيان ، وهى فى عهد اسماعيل كانت تصور، إلى درجة ما ، برنامج حكومته الظاهر لمدة معلومة ، ولما كان برنامج اسماعيل باشا الحقيقى يختلف عن برنامجه الظاهر ، فقد استلزم انفاق مصروفات تزيد عما يمكن أن تحمله تلك الميزانية ، ولذلك كانت تصرفات اسماعيل تدل على خروجه عن قوانين الميزانيات الصحيحة ، ولقد أدرج اسماعيل صديق المفتش الايرادات بجانب المصروفات فى الميزانية لكى يظهر للمصريين أن الميزانية صحيحة، وأن اظهارها على هذا الشكل يدل على أن حالة الدولة فى مأمن من الافلاس ، وبذلك لم تكن الأرقام تثبت حقيقة الايراد والمنصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع(٢) .

وقد كانت مصادر الايرادات فى عهد اسماعيل باشا هى :

ا — الأموال الأميرية وكان مجموعها مثلا فى سنة ١٨٧٦ لا يقل عن (٤ر٣٠٥ر٠٠٠) أربعة ملايين وثلاثمائة الف جنيه وخمسة آلاف جنيه تجبى من الأطيان الزراعية التى بلغت مساحتها (٤ر٨٠٥ر١٠٧) أربعة ملايين وثمانمائة وخمسة آلاف وثمانمائة وسبعة أفدنة بين خراجية وعشورية و١٨٩ر٠٠٠ جنيه من النخيل وعدده ٤٤٦ر٧٠٠ نخلة و٤٢٢ر٠٠٠ جنيه من الرخص الحرفية .

ب — الرسوم وكان مجموعها فى هذه السنة ٧٣٩ر٠٠٠ من الجمارك و٢٦٤ر٠٠٠ جنيه من الدخان .

---

(١) تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا لالياس الأيوبى المجلد الثانى صفحة ٢٦٠

(٢) راجع الرافعى « عصر إسماعيل » الجزء الثانى صفحة ٣٠٥ فان كثيرا من أبواب الايرادات كانت تغفل فى الميزانية ولا يعرف بين تذهب متحصلاتها

ج — إيرادات السكك الحديدية فبعد أن كانت ٣٠٠ر٣٦١ جنيه فى سنة ١٨٦٣ أصبحت ٢٩٩ر٩٩١ فى سنة ١٨٧٦ .

د — أما المفردات الأخرى فبلغت ٠٠ر١٠٠ر٢ جنيه وتحتوى على الخراج، وعلى ما يربط على المنازل الريفية وكان عددها ٠٠٠ر٨٣٠ ومقدار الضريبة أربعة قروش عن كل منزل ، وما ربط على الرخص التى كانت تعطى للتجار والصناع والمحترفين ، والضرائب على المصنوعات والدخوليات وقدرها ٢٥ ٪ ، والضرائب على المأكولات ومواد الوقود والبناء الخ (١) .

فالزيادة فى الإيرادات فى سنة ١٨٧٦ مع أنها كانت نتيجة إتساع نطاق الزراعة وما تلاها من إتساع نطاق التجاره والصناعة فان المصروفات إتسع نطاقها بما لم تقدر مصر أن تقابله إلا بتضحية مستوى معيشة أهلها والتدخل الأجنبى فى الشئون الخاصة والعامة بالقطر المصرى .

أما المصروفات فكان أهم مخصصات الخديوى ومخصصات العائلة الخديوية وجزية الأستانة ومصروفات الدواوين والمرتبات والمعاشات ومخصصات القروض والمنشآت العامه ونورد ميزانية ١٨٧١ - ١٨٧٢ من باب التمثيل لا الحصر .

المصروفات	جنيه	الايرادات	جنيه
مخصصات الخديوى	٣٠٠٬٠٠٠	أموال وعشور الأطيان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس	٤٬٥٢٣٬٦٦٥
« الاسرة الخديوية	١١٠٬٧٢٥		
وبركو الاستانة « الجزية »	٦٥٨٬٣٣٥	عشور النخيل	١٤٣٬٠٣٥
ديوان الداخلية « مجلس النظار »	٢٦٬٨٠٠	وبركو « ضريبة » أرباب الحرف	١٥٥٬٥٨٠
« الجهادية ومدارس الحربية	٧٠٠٬٣٠٠	رسوم المحاكم الشرعية وعوايد	٨٦٬٧٨٥
« المالية وملحقاته	١٥١٬٧١٠	مبيعات الأطيان والاملاك وعوايد	
« البحرية وبواخر النيل	٢١٠٬٠٠٠	الاوزان وعوايد الذبيح وغيره	
« الخارجية	٩٠٬٠١٥	أموال جهات الواحات	٧٬٩٢٠
مجلس الاحكام ومجلس التجارة والمحكمة التجارية	٣٣٬٦١٠	عوايد زيوت وأملاك	١٤٬٠١٥
		ايجاز أطيان المبرى	٢٩٬٨٩٠
مديريات الاقاليم بحرى وقبلى	١٤٨٬٠١٥	عوائد كورنتينة وغيره	٦٠٠
ديوان الاشغال العمومية	١٧٬٨٧٥	إيراد الجمارك	٤٩٢٬١١٠
مجلس الصحة والاسبتاليات	٣٦٬٣٤٥	صافي إيراد السكك الحديدية	٥٦٢٬٨٨٥
دواوين المحافظات	٨٥٬٢٢٥	صافي إيراد السودان	١٠٠٬٠٠٠
ضبطيات مصر والاسكندرية	٨٩٬٢٨٠	إيراد الملاحة	١٧٥٬٠٠٠
ديوان المدارس	٥٣٬٠٢٠	أرباح أسهم قناة السويس	١٧٠٬٣١٠

(١) قارن بين ماكوين « مصر تحت حكم إسماعيل » وهامون « مصر تحت حكم محمد على »

تابع المصروفات		تابع الايرادات	
ديوان الجمارك	٢٨٬٣٠٠	أرباح ورق التمغة وتمغة المصوغات	١٨٥٬٠٠٠
مرتبات حريم وأشراقات	١٨٬٩٥٠	وغيره بالمالية	
« أرباب المعاشات والموظفين	٢١٣٬١٦٠	أموال الالتزامات وهى التزام	٢٥٨٬٧٩٥
قيمة مرتبات المستوذعين (١)	٤٢٬٨٦٥	المطرية والرسالة والنطرون والاسماك	
مخصصات الحج والتكايا	٦٦٬٧٧٠	وغيره وإيرادات الماويسات	
ربح أسهم شركة قناة السويس	١٧٠٬٣١٠	إيجار أطيان وأملاك الميرى	١٨٥٬٥٠٠
مقابل ثمن الاملاك والاراضى		ورسوم مبايعات الاملاك والاطيان	
إحتياطى	٢٠٠٬٠٠٠	بمصر والاسكندرية ودمياط ورشيد	
مخصصات قرض ١٨٦٢	٢٥٨٬٥٠٠	إيرادات المحافظات	٢٠٢٬٥٣٥
دفعة قرض سنة ١٨٦٤	٦٠٤٬٧٨٥		
« قرض سنة ١٨٦١	٩٢٩٬٤٦٠		
الشركة المجيدية	٥١٬٤٨٠		
قرض السكة الحديدية سنة ٦٦	٥٧٢٬٨١٠ (١)		
دفعات الاشغال العامة عن المستحق			
سنة ١٨٧١ — سنة ١٨٧٢			
إنشاء رصيف ميناء الاسكندرية	٢٩٢٬٥٠٠		
« ميناء السويس	١٣٨٬٨٧٠		
« الترعة الاسماعيلية	١١٥٬٨٢٥		
كوبرى قصر النيل	٢٨٬٩٣٠		
تطهير ترعة المحمودية	٥٣٬٩٠٠		
تركيب فنارات السويس	٢٬٨٢٥		
المجموع	٦٬٤١٩٬٠٩٥	المجموع	٧٬٢٩٩٬٦٢٠

وفيما يلى ملخص ببعض الميزانيات المصرية فى أواخر عهد إسماعيل باشا : ـ

السنة	الإيراد بالجنيه	المنفق بالجنيه	العجز أو الوفر
١٨٧٦	١٠و٧٧٢و٦٢١	٨و٩٨١و٨٥٢	+ ١و٧٩٠و٨٦٩ (١)
١٨٧٧	٩و٥٨٩و٩٠٠	١٠و٩٧٢و١٠٠	— ١و٣٨٢و٢٠٠ (٢)
١٨٧٨	٧و٤٣٢و٩٨٢	١٠و٨٧٣و٥٤٨	— ٣و٤٤٠و٥٦٦
١٨٧٩	٩و٩٤٩و٠٠٠	١٠و٣٣٠و٠٠٠	— ٣٨١و٠٠٠

(١) ماكوين « مصر تحت حكم إسماعيل » والياس الأيوبى « تاريخ مصر فى عهد إسماعيل » وماكوين « مصر كما هي » وبه ملخص ميزانية ١٨٧٦ صفحة ٤٢٥ للمقارنة

(٢) التقرير النهائى للجنة التحقيق الأوربية عن عبد الرحمن الرافعي « مصر إسماعيل » الجزء الثاني صفحة ٢٠٩ .

ولولا القروض وأقساطها وعبء تسديد فوائدها لنهضت مصر نهضة مباركة معتمدة على موارد خزانتها العامة وهى موارد كانت تكفى للقيام بجميع الاصلاحات لمن يحسن تدبير شؤنه وشئون حكومته وأمته ، فقد إبتلعت الفوائد والأقساط معظم موارد الميزانية فعجز الخديوى عن وفائها أو سداد فوائدها ووقعت حكومته فى العسر وتدخلت الدول الأجنبيه فى الميزانية وغير الميزانية ما فيه تحقيق أغراضها .

ويدل الميزان الآتى عن مركز مصر فى عهد اسماعيل باشا كما ورد فى تقرير كيف فى ٢٧ مارس سنة ١٨٧٦ .

المصروفات بالجنيه		الدخل بالجنيه	
الادارة والمهايا	٤٨و٨٦٨و٤٩١	ايرادات	٩٤و٢٨٣و٤٠١
الجزية لتركيا	٧و٥٩٢و٨٧٢	قروض	٣١و٧١٣و٩٨٧
أشغال عامة	٣٠و٢٤٠و٠٥٨	مبيعات أسهم القناة	٣و٩٧٦و٥٨٣
مصروفات غير عادية بعضها شخصى وبعضها لمصالح خارجة	١٠و٥٢٩و٥٤٢	الديون السائرة	١٨و٢٤٣و٠٧٦
فوائد الديون واحتياطى تسديدها	٣٤و٨٩٨و٩٦٥		
قناة السويس	١٦و٠٥٤و١١٩		
	١٤٨و٢١٥و٠٤٧ (١)		١٤٨و٢١٥و٠٤٧

(١) خصص جناب المستر ماكوين فى كتابه « مصر تحت اسماعيل » فصلا قيما عن مركز مصر المالى فى عهد اسماعيل وقدر ماصرفه اسماعيل باشا فى مدة ١٤ سنة لايقل عن ١٠٢ر٨٤٨ر٢٧٠ جنيها يضاف إلى ذلك ماصرفه من قروض الدائرة وهذا لايقل عن ٤١ر١٤٧ر٠٠٠ والقروض السائرة وقدرها ٩ مليون جنيه حتى سنة ١٨٦٧ فالمجموع ١٥٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيها ، قارن كرابيث « اسماعيل المفترى عليه » حيث يحتسب أن اسماعيل باشا صرف ٥١ر٢٩٤ر٠٠٠ جنيها على أمور إنتاجه مفيدة للقطر المصري وقاطنيه ، ويقدر بعض المؤرخين أن ماأنفق على القصور الخاصة كان بلغت الظر فقد صرف اسماعيل باشا ١ر٣٩٣ر٣٧٤ جنيهاً على سراى الجيزة ، ٥٦٥ر٠٨٧ جنيها على سراى عابدين و ٨٩٨و٦٩١ جنيهاً على سراى الجزيره و ٢٠١و٢٨٦ جنيهاً على سراى الاسماعيلية و ٤٧٢ـ٣٩٩ على سراى الرمل و ١و٨٥٦و٢٨٠ على قصور أخرى وهذا قليل من كثير .

نظام العملة المصرية فى عهد اسماعيل باشا :

قلنا أن محمد على باشا عند ما أراد أن يصلح من حال النقد صدر قانونه المعروف سنة ١٩٣٤ وقضى به أن تكون وحدة النقود فى التعامل قطعة الفضة ذات العشرين قرشاً وقطعة الذهب ذات العشرين قرشاً ، وكان وزن قطعة الفضة أقل من قطعة الذهب بمقدار ١٥و٥ مرة ، وذلك تبعاً لنظام المعدنين المتبع فى فرنسا . وما كاد هذا التعديل يظهر للعيان حتى قامت انجلترا وعملت على توجيه نظام العملة المصرية نحو نظام المعدن الفردى الذى اتبعته منذ سنة ١٩١٦ ، فأصبحت العملة المصرية اسما متبعة نظام المعدنين (١) وعملا متبعة نظام المعدن الفردى خصوصاً بعد أن أخذت تجارة الصادرات تؤثر بميزانها التجارى فى انتهاج هذا الطريق ، وبدأت مصر فى سنة ١٨٣٦ تسك جنيهات مصرية ذهبية باعتبار أن الجنيه يساوى مائة قرش .

وقد سار اسماعيل باشا على تعديل محمد على باشا فقضى بأن تكون القطعة ذات العشرين قرشاً المعروفة بالريال مقسمة إلى نصف الريال وربع الريال والقرش الصاغ والعشرين بارة والعشرة البارات (٢) ، واعتبر بعض النقود الذهبيه الأجنبية نقوداً قانونية بأن جعل لها قيمه قانونيه تقبل بها فى التداول وحدد ما تساويه من القروش ، فأصبحت القيمة القانونيه للجنيه الانجليزى ٥ر٩٧ قرشا وللجنيه الفرنسى ١٥ر٧٧ قرشاً وللجنيه التركى ٧٥ر٨٧قرشاوالدولار ١٩ قرشاً (٣) . ومع أن الجنيهات الذهبية التى ضربت فى سنة ١٨٣٦ كانت قيمتها ١٠٠ قرشا ووزنها ٨ر٥٤٤ وعيارها ٠ر٨٥٧ فانها مع ندرتها كانت الأساس للعملة المصرية ، وكانت تشتمل على ٧ر٤٧٦ جراماً من الذهب حتى آخر عهد اسماعيل باشا .

---

(١) راجع صفحات ١٢٠ — ١٢٤ من هذ الكتاب

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى والمالى » تأليف أرمنجون صفحه ٣٥٧

(٣) أنطوانى « نظام العملة فى مصر »

ولم تلبث حال العملة المصرية أن ارتبكت مرة ثانية بسبب رداءة صنع النقود الفضية المصرية ، وقله ما سك منها ، والتشكك فى صحتها ، لما قام به بعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات من التزييف فى وحداتها الفضية ، ولم يقف الارتباك النقدى عند هذا الحد ، بل أن جماعة من الصيارفة أخذوا يتنقلون فى القرى والمدن يبيعون النقود الفضية ذات العشرين والعشرة قروش والخمسة فى أوقات موسم القطن للفلاحين بأسعار مرتفعة حتى إذا ما انقضى موسم القطن وأخذت قيمة النقود الفضية تقل لعدم الحاجة اليها . أخذ هؤلاء التجار الأجانب فى شرائها من الفلاحين بأقل الأسعار ، وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد نظام للعملة يؤسس على (١) إيجاد وحدة للنقود المصرية (٢) إيجاد نقود مساعدة لتحل محل العملة الأجنبية .

ولم يكن حال النقود الذهبية با حسن من ذلك . حيث لم يسك منها فى المدة بين ١٨٣٠ و ١٨٧٩ ما لا يزيد عن مليون ونصف من الجنيهات(١) وكان صنعها تحتاج إلى إتقان ودقة إذ كان يختلف بعضها عن بعض من حيث الوزن والعيار ولذلك جعلت النقود الذهبية الأجنبية تقوم مقامها فى التداول ، وإذا قرنا فى عهد اسماعيل بين ما فى الجنيه المصرى من الذهب الخالص وما فى كل من الجنيهات الانجليزية والفرنسية والتركية لوجدنا أن لهذه الأخيرة قيمة قانونية أقل من قيمتها الحقيقية فكلها نقود جيدة بالنسبة للجنيه المصرى(٢)

ويفضل التداول بالنقود الرديئة والاحتفاظ بالنقود الجيدة ما دام أن كليهما قيمة واحدة فى التعامل ، وأصبحت النقود الجيدة دائماً عرضة للتصدير إلى الخارج سداداً للديون الأجنبية لأن النقود فى البلاد الأجنبية لا تقبل إلا

---

(١) يذكر أرمنجون فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » صفحة ٣٦٨ أن الجنيه المصري الذى أصبح وحدة التعامل كان نادرا فلم يسك من الجنيهات المصرية سوي ٨٢٦و٥٣٢ر١ جنيها ومن أنصافها سوى ٥و٢٨٣و٦٤ مابين سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٨٣ وأنه إذا أضفنا ماسك من القطع الذهبية ذات خمسة الجنيهات وربع الجنيه والعشرين قرشاً ومادون ذلك يصبح مجموع ماضرب فى مصر ٢٠٩و٦٨٩و٢ من الجنيهات .

(٢) راجع « مبادىء علم الاقتصاد لطلبة المدارس » تأليف دكتور باسو صفحة ١٧٠ قانون « جريشام ونظام النقد »

بقيمتها المعدنية أى بالوزن لا بالعد ، ومن هذا نرى مدى الخسارة التى تحملها المصريون للأجانب من وجوه عدة ، فقد أخذت النقود الأجنبية قليلة القيمة تغمر السوق المصرية منذ أن أخذت قيمة الفضة تهبط بعد الحرب السبعينية بين المانيا وفرنسا ، وكان التداول بها مسموحاً فى القطر المصرى ، كذلك أخذ القرش المصرى ينتشر إنتشاراً عظيما فى التداول إذ كانت قيمته الاسمية أعلى بكثير من قيمته الحقيقية ، واستمر هذا الفرق يزداد على أثر هبوط قيمة الفضة فاخذ الأجانب يزيدون من صنعه ويربحون أرباحاً كبيرة يستثمرونها فى قروض اسماعيل ، وكلما انفصلت قيمته النقد القانونية عن قيمته السلعية كلما دعا ذلك إلى انخفاض قيمة النقد القانونى ، وهذا الانخفاض يدعو إلى ربح المتعاملين به عن علم ودراية .

وكان من جراء تزعزع حال النقد أن أصبحت قيمة الديون المصرية قابلة للزيادة والنقصان، طبقا لرغبة القائمين بالادارة المالية فى مصر، فسندات الحكومة وديونها وميزانيتها تتصل اتصالا وثيقاً بعملتها ، وكل تصرف فى سنداتها وديونها يجب أن يلحظ فيه أثره على النقد المصرى ، فاذا انخفضت قيمة العملة ارتفعت أسعار السندات والديون ونتج عن ذلك خسارة المالية المصرية .

ونرى أن حل مشكلة العملة المصرية كان يجب أن يكون سابقاً لحل مشكلة الديون وسنداتها ، بل وأساساً لها ، فالعملة يجب أن تكون ثابتة مستقلة عن مصالح الدائنين ومن يقوم بحماية مصالحهم فى مصر ، من لجان وبنوك وأفراد ، وذلك لا يتحقق إلا إذا صفت القلوب نحو مصالح المصريين ، لذلك كان لزاماً على رجال المال الذين تدخلوا فى إصلاح أحوال مصر الاقتصادية والسياسية والمالية أن يقدروا ظروف النقد وتقدير قيمته ، وهذا ما قاموا به مباشرة بعد انقضاء عهد اسماعيل باشا، حيث قرروا فى ذلك أن « الدين يجب أن يسدبعملة المدين »، وأن الجنيه الانجليزى ، لما كان أردأ أنواع العملة الأجنبية فانه طغى عليها ، وأصبح أكثرها شيوعا فى التداول وتبوأ مركزه كوحدة للنقود المصرية

(١) راجع « نظرية النقود والائتمان » تأليف فون ميزاس صفحة ٥٩ للتمييز بين النقود السلعية والنقود الالزامية والنقود الائتمانية .

فى القطر المصرى ، فبعد أن تمسك الفرنسيون والأجانب بنظام المعدنين الذى ينص على أن المدين يمكن أن يسدد ديونه باى المعدنين(١) قانونا فان النسبة القانونية ما لبثت أن أصبحت دون النسبة الحقيقية مما أدى إلى أن الحكومة كانت تجبى ضرائبها بنقود فضية ، بينما هى تدفع بونات الدين العام بنقود ذهبية ، ولا يخفى مافى ذلك من فوائد جسيمة للأجانب والدائنين الذين قاموا بالأمانة على أحسن حال ، أضف إلى هذا أن مصر كانت ملزمة بأن تقبل من الدول الأجنبية عند تسوية ميزان الحسابات معها نقودا فضية متدهورة فى حين أن هذه الدول لم تقبل من مصر سوى نقود ذهبية جيدة ، فكان لشيوع تداول الجنيه الانجليزى ولارتقاء علاقات مصر التجارية مع بريطانيا العظمى ما وطد نظام العملة المصرية من الوجهة العملية على نظام المعدن الذهبى الفردى وأصبحت قطع العملة الفضية تعتبر نقوداً مساعدة ، وفقدت قوة الأبراء المطلقة التى كانت تتمتع فيها جنبا إلى جنب مع الذهب ، وأصبح مرمى رجال المالية فى أواخر عهد اسماعيل باشا هو بحث المسائل الآتية : —

(١) اختيار وحدة للنقود المصرية .

(٢) إيجاد نقود مساعدة أهلية تحل محل النقود الأجنبية فى التداول ، وذلك بسك كمية كبيرة منها حتى تطرد النقود الأجنبية من التداول ، على أن لاتزيد هذه الكمية عن حاجة المبادلات الصغيرة .

(٣) تقرير مقياس القيم .

(٤) تعيين شروط سك هذه النقود وتحديد عيارها .

(٥) ما يجب ن تتخذه وزارة المالية من القراوات منعاً لتدهور قيمة النقود الفضية والنيكلية والبرنزية ، وذلك بأن تجعل مثل هذه النقود المحدودة قابلة للاستبدال بنقود ذهبية . وقد أدت هذه المباحث فى أواخر عهد اسماعيل باشا إلى ضرورة تعديل نظام العملة المصرية فى عهد محمد توفيق باشا .

---

(١) السير أوكلاند كولفين فى كتابه « تشوه مصر الحديثة »

(٢) إن نظام العمله فى عهد اسماعيل باشا يتصف فى الحقيقة بنظام المعدنيين الأبتر أو الأعرج وذلك لأن المسكوكات الذهبية والمسكوكات الفضية التى من نوع معين أصبحت نقودا رئيسية ولم يبح للافراد ضرب النقود الفضية ، وقد اتبع الاتحاد اللاتينى هذا النظام فى أواخر عهده حيث لم يتحقق فى هذا النظام أباحته ضرب السبائك الفضية لمن يشاء من الافراد وقد كان الاتحاد اللاتينى في أوجه أوربا طائل حكم اسماعيل .

ويمكننا تلخيص نظام العملة فى عهد اسماعيل فيما يلى :

أولا : كانت مصر منذ أيام محمد على باشا تتبع نظام المعدنيين (الذهب والفضة) ولم تجد محاولات محمد على فى إصلاح نظام العملة شيئا ، ذلك لأن دار الضرب المصرية لم تكن تسك من النقود مايكفى حاجة التداول ، فبقت الأسواق المصرية تعتمد اعتماداً كبيراً على العملة الأجنبية التى كانت لاتزال متداولة فيها، ومن هذه العملة الجنيه الانجليزى والوينتو الفرنسى والجنيه التركى . ولما كان الجنيه الانجليزى أردأ أنواع العملة الأجنبية فقد شاع تداوله طبقاً لقانون جريشام الذى يقضى بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول .

ثانياً : بقى نظام العملة حتى عهد اسماعيل على ما كان عليه من الاضطراب، ذلك بأن مصر بقيت على نظام المعدنيين اسميا ولكنها فعلا كانت تتبع نظام المعدن الفردى لطغيان الجنيه الانجليزى على ماعداه من أنواع العملة الأجنبية (١)

ثالثاً : بارتباك أحوال مصر المالية فى أيام اسماعيل ظهر جلياً سوء نظام العملة المصرية إذ أنه بزيادة الدين العام كان على مصر أن تدفع أقساط الديون وفوائدها . ولما كانت هذه الأقساط والديون يجب أن تدفع للخارج ولما كانت الدول الأجنبية لا تقبل النقود الرديئة (أى المقومة بأقل من قيمتها الاسمية) كان على مصر أن تصدر النقود الجيدة لسداد الديون وقد دعا ذلك إلى استبدال ما فى مصر من النقود الجيدة بنقود رديئة، إذ أن الدول كانت لاترد النقود الجيدة التى تحصل عليها وانما تصدر بدلا منها نقود رديئة .

وبهذا زاد ارتباك أحوال مصر المالية، فمصر فوق خسارتها فى إصدار القروض (باصدارها بأقل من قيمتها الاسمية) كانت تخسر خسارة أخرى بتصدير النقود الجيدة واستيراد النقود الرديئة مما زاد الطينة بلة .

---

(١) كان الجنيه المصرى أردأ النقود المتداولة فعلا ولكن الكمية الموجودة منه لم تكن تكفى لحاجة التداول فطغى الجنيه الانجليزى كما يؤخذ من البيان التالى .

	الوزن	العيار	الذهب الخالص	القيمة الحقيقية	التعريفة	التقديم
الجنيه المصرى	٨٫٥٠٠٠	٨٧٥٠	٧٤٣٧٥	١٠٠	١٠٠	
« الانجليزى	٧ ٩٨٧٣	٩١٦٣	٧٣٢٢٠	٩٨٫٤٤٤	٩٧٫٥٠	٩٦٥
« الفرنسى	٦٫٤٥١٦	٩٠٠٠	٥٨٠٦٤	٧٨٫٠٦٩	٧٧٫١٥	١٫٠٥٥
« التركى	٧٫٣٣٦٥	٩٣١٠	٦٦١٥٠	٨٨٫٩٣٢	٨٧٫٧٥	١٫٠٧٠

الفصل الثانى عشر

السودان المصرى

لما كان السودان جزءاً متمما لمصر فقد اتجهت أنظار المصريين منذ الزمن القديم إلى ضم البلادين لبعضهما وجعلهما وحدة سياسية واقتصادية واحدة. وسوف لانعرض هنا لتفاصيل تاريخ ضم البلادين فى الأزمنة القديمة وإنما نكتفى بأن نعرض لما تم فى هذا السبيل فى العصور الحديثة . وقد رأينا كيف أن محمد على تنبه لضرورة وحدة بلاد وادى النيل السياسية والاقتصادية فعنى بفتح السودان . وقد لخصنا أسباب الحملة السودانية فى أن محمد على كان يريد كشف منابع النيل، واستغلال مناجم الذهب السودانية، وفتح الأسواق للحاصلات المصرية والحصول على المواد الأولية ، هذا إلى رغبته فى القضاء على المماليك الفارين إلى السودان ، والتخلص من الجنود الألبانيين الذين كانوا مثار كثير من الفتن فى مصر .

وقد وصلت فتوح محمد على فى السودان إلى البحر الأحمر وحدود الحبشة شرقا وإلى قرب منطقة البحيرات الاستوائية جنوباً . وبالرغم من انهيار الامبراطورية المصرية على أواخر عهد محمد على فقد بقيت لمصر حكومة السودان إذ نصت تسوية سنة ١٨٤١ على ضم السودان لمصر ، على أن تقدم الحكومة المصرية ميزانية سنوية بايرادات السودان ومصروفاته .

وفى أيام عباس لم ينل السودان عناية تذكر إذ كان ينظر إليه نظرة استغلال بحتة . غير أنه لما أتى عهد سعيد عنى بأمر السودان فسافر سعيد إلى هذه البلاد، وعلى ضوء مشاهداته هناك قام باصلاحات فى النظم الادارية وفى المواصلات وغيرها .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر وجه عنايته إلى اتمام مابدأه جده من فتح

السودان حتى يستكمل الوحدة السياسية والاقتصادية لبلاد وادى النيل . وقدتم فى هذا العهد فتح مديرية فاشوده وضم مصوع وسواكن وفتح أقليم خط الاستواء والسيطرة على أوغنده وأقليم بحر الغزال ودارفور وضم زيلع وبربره وفتح هرر .

كشف منابع النيل :

كان من الأسباب التى دعت إلى ضم السودان لمصر الرغبة فى كشف منابع النيل والسيطرة عليها حتى تضمن البلاد مياه الرى وتتصرف فيها بالطرق التى تؤدى إلى تنظيمها وتوسيع الأراضى المزروعه . وترجع محاولات اكتشاف منابع النيل إلى الأزمنه القديمة . وباهتمام مصر بالسودان فى العصور الحديثه عاد الاهتمام بكشف مصادر ماء النيل، وقد أرسلت فى عهد محمد على بعثات علميه وصلت حتى غندكرو على بحر الجبل .

غير أنه فى عهد إسماعيل إتسع نطاق حركة الكشف وكان قواد هذه الحركة الضباط المصريون تحت إشراف نفر من القواد الأجانب .

وفى سنة ١٨٧٠ عهد اسماعيل إلى « صمويل بيكر » فى بسط النفوذ المصرى فى أقاليم خط الاستواء . والسير صمويل بيكر رحالة انجليزى بدأ رحلاته الخاصة بكشف منابع النيل فى عهد سعيد . وفى سنة ١٨٦٥ — اثناء حفلات افتتاح قناة السويس — حضر بيكر إلى مصر فى رفقة ولى عهد انجلترا (الأمير ادورد) . وقد أشار الأمير على اسماعيل أن يستفيد من جهود بيكر فى بسط النفوذ المصرى فى أعالى السودان . وعمل اسماعيل بهذا ، رغبة فى ارضاء الانجليز ، وأوفد بيكر على رأس حملة مؤلفة من ١٧٠٠ جندى إلى السودان وعينه مديراً لمديرية خط الاستواء .

وقد توالت البعثات العلمية حتى تم اكتشاف منابع النيل . وقد كانت مصر تقوم بالصرف على هذه البعثات ، ولم يكن اشتراك الرحالة الأجانب فى هذا العمل لحساب الحكومة المصرية رغبة منهم فى فائدة مصر، أو عملا علمياً مجردا

من الأغراض. وإنما كان هذا تمهيدا لبسط نفوذ البلاد التى ينتمون إليها ، حين يتم اكتشاف هذه المناطق على نفقة الحكومة المصرية تحت ستار القضاء على النخاسة والرق .(١)

نظام الحكم فى السودان :

كان يتولى السلطة الادارية فى السودان حاكم تعينه الحكومة المصرية . وقد كان الذين يتولون حكومة السودان عادة من رجال الجيش المصرى حتى كانت سنة ١٨٧٧ حين عين إسماعيل «الكولونل غردون» حاكما عاما على السودان وذلك باشارة الانجليز . وقد اضطر اسماعيل إلى اتباع إشارة انجلترا فى هذا الوقت نظراً لارتباك حالة مصر المالية ولرغبته فى معونة الانجليز لاخراجه من الأزمة التى وقع فيها .

وقد كان السودان - كمصر - مقسما من الوجهة الادارية إلى مديريات ومحافظات . وقد عدل التقسيم الادارى فى عهد إسماعيل حتى صار السودان مقسما إلى إثنتى عشرة مديرية وخمس محافظات بيانها فيما يلى :

(١) مديرية الخرطوم وعاصمتها الخرطوم . (٢) مديرية سنار وعاصمتها سنار .
(٣) « بربر « بربر . (٤) « دنقلة « دنقلة .
(٥) « كسلا « كسلا . (٦) « فاشودة « فاشودة .
(٧) « كردفان « كردفان . (٨) « الفاشر « الفاشر .
(٩) « داره « داره . (١٠) « كبكبيه « كبكبيه .
(١١) مديرية بحر الغزال وعاصمتها ديم الزبير .
(١٢) مديرية خط الاستواء وعاصمتها الاسماعيلية .

أما المحافظات فهى :

(١) محافظة سواكن وعاصمتها سواكن (٢) محافظة مصوع وعاصمتها مصوع .
(٣) « هرر « هرر (٤) « زيلع « زيلع .
(٥) « بربرة « بربرة

وكان يقوم على حكم المديريات والمحافظات حكام مصريون هم فى الغالب

(١) ما كوين « مصر كما هى »

من رجال الجيش المصرى . غير أنه فى أواخر عهد اسماعيل إبتدأ النفوذ الأجنبى يتغلغل فى حكومة السودان ، إذ عين صمويل بيكر ثم غوردون حاكمين على مديرية خط الاستواء . وعين غوردون فيما بعد حاكما عاماً للسودان . وفى أيامه استبدل بالمصريين الاجانب فى حكم بعض المديريات السودانية ، وأهملت المصالح المصريه وابتدأ التمهيد لتدخل الانجليز في شئون السودان :

الحالة الاقتصادية

كان من نتائج الحكم المصرى فى السودان أن تقدمت شئونه الاقتصادية تقدماً كبيراً وكان أول عوامل هذا التقدم هو إنتشار الأمن ، وقوة الحكومة ، ولانتشار الأمن وقوة الحكومة أثرهما فى تشجيع الانتاج والعمل على تقدمه . وقد ساعد على سرعة تطور السودان الاقتصادى مشابهة ظروفه الطبيعية والاجتماعية لظروف مصر ، مما ساعد على تطبيق الأنظمة الاقتصادية ، التى نجحت هنا ، على السودان . وكما أن سياسة اسماعيل فى مصر لم تتجه إلى الاستقلال الاقتصادى ، كذلك كانت سياسته فى السودان : إذ عنى بتوسيع نطاق الزراعة وأهمل الصناعة . ومع عدم اتجاه اسماعيل لاستقلال مصر الاقتصادى فانه كان يتجه إلى إيجاد وحدة اقتصادية من بلاد وادى النيل ، تتخصص فى الزراعة وما يتبعها من الصناعات الزراعية ، وتبادل بمنتجاتها ما يلزمها . وفيما يلى سوف نعرض لحالة الزراعة والصناعة والتجارة فى السودان فى هذا العهد .

الزراعة :

لم تكن الزراعة فى السودان متقدمة تقدمها فى مصر ، ذلك بأن حاجيات السكان فى هذه البلاد قليلة ومستوى معيشتهم منخفض ، مما دعاهم إلى أن يقنعوا باحتراف الرعى فى كثير من الأراضى التى تصلح بطبيعتها للزراعة . ولما كانت مصر بلداً زراعياً منذ القدم فان حكمها للسودان كان من الطبيعى أن يوجه السودانيين إلى الزراعة . وفى عهد إسماعيل زادت مساحة الأراضى المزروعة وانتشرت زراعة القطن والدخان . فاما القطن فكان يزرع فى المديريات الشرقية

وعلى الأخص فى مديرية كسلا . وأما الدخان فكان يزرع فى القضارف ، وكان الدخان السودانى يرتفع فى الجودة إلى مرتبة الدخان التركى . وإلى جانب القطن والدخان زاد غرس النخيل وعلى الأخص فى دنقلة .

ومع هذا فقد كان تقدم الزراعة فى السودان محدوداً وذلك لقلة كثافة السكان فى هذه البلاد وفى مصر أيضاً . ولم يكن الفن الزراعى فى هذا العهد متقدماً بدرجة توجه الزارعين إلى استعمال الآلات والاستعاضة بها عن الأيدى العاملة . وفوق ذلك فان الأمن لم يكن منتشراً ، وانتشار الأمن ضرورى للاستقرار الزراعى ، وكان يحول دون انتشار الأمن هجمات تجار الرقيق الذين كانوا يغيرون بين آن وآخر على القرى الآمنة لاقتناص العبيد المشتغلين بالزراعة .(١)

الصناعة :

قلنا أن اسماعيل لم يتجه بمصر والسودان اتجاهاً صناعياً ، لأن عدد السكان كان لا يزال قليلا بالنسبة لمساحة الأرض المزروعة ، وكان لا يزال من الممكن استنفاد جهود جميع السكان فى الزراعة ، وهى الحرفة التى تلائم ظروف مصر والسودان الطبيعية أكثر من غيرها .

ومع هذا فقد قامت بعض الصناعات التى يمكن نجاحها فى البيئات الزراعية . ومن أمثلة النشاط الصناعى أن الحكومة أصلحت ترسانة الخرطوم المنشأة منذ عهد محمد على وأنشأت مصنعين لحلج القطن أحدهما فى كسلا والآخر فى الخرطوم . وكان يمكن التوسع فى أمثال هذه الصناعات وغيرها ، غير أن امتداد النفوذ الانجليزى فى السودان قضى على كل تفكير يقصد منه التمهيد للقيام بنهضة صناعية حتى ولو كانت هذه النهضة محلية ، يقصد منها كفاية حاجة المستهلكين من أهل البلاد من بعض المنتجات ، حتى تبقى السوق السودانية منفداً للمصنوعات الانجليزية .

التجارة :

دعا التفكير فى توحيد مصر والسودان من الوجهة الاقتصادية الى ضرورة

---

(١) جيرولد « مصر تحت حكم اسماعيل باشا »

العمل على تقدم طرق المواصلات فى داخل السودان، ثم ربط البلادين ببعضهما بالقوافل أو الطرق المائية والسكك الحديدية .

فأما الطرق البرية وطرق القوافل فيمكن تعديد أهمها فيما يلى[1] :

(١) من الخرطوم الى الأبيض عاصمة كردفان : اثنتى عشرة مرحلة بسير القوافل
(٢) « « « الفاشر عاصمة دارفور : اثنتين وثلاثين مرحلة بسير القوافل
(٣) « « « غندكرو : بالبواخر فى النيل فى ثمانية عشر يوماً
(٤) « « « قوز رجب على نهر عطبره : ست مراحل
(٥) « « « دنقله : ثمانى مراحل .
(٦) « « « أبو حراز فالقضارف وتقطع المسافة بينهما فى ثلاثة أيام بالبواخر وخمسة أيام أخرى على ظهور الجمال .
(٧) « « « قوز رجب فكسلا فى ثمانية أيام بالجمال .
(٨) « القضارف الى القلابات فى أربعة أيام على ظهور الجمال .
(٩) « القضارف الى الجيرة فى يوم ونصف على الجمال .
(١٠) « القضارف الى كسلا فى خمسة أيام على الجمال .
(١١) « قوز رجب الى سواكن فى احد عشر يوماً على ظهور الجمال .
(١٢) « مصوع الى سنهيت فى خمسة أيام على الجمال .
(١٣) « سنهيت الى كسلا فى سبعة أيام على الجمال .
(١٤) « غندكرو الى الدفلاى فى تسعة أيام على الأقدام .
(١٥) « غندكرو الى منيوتو فى أربع وثلاثين يوماً على الأقدام .
(١٦) « غندكرو الى فويره فى ثمانية عشر يوماً على الأقدام .
(١٧) « غندكرو الى لاتوكا فى سبعة أيام على الأقدام .
(١٨) « غندكرو الى مكركا فى سبعة أيام على الأقدام .
(١٩) « الفاشر الى أسيوط فى أربعة عشر يوماً على الجمال .

أما من حيث السكك الحديدية فقد بدئ فى إنشاء خط حديدى من وادى

---

(١) عبد الرحمن الرافعي بك عن الكتاب الازرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج١١ ص٨٠)

حلفا الى داخل السودان. ومد منه حوالى ٥٧ كيلومتراً، ولكن العمل لم يتم فوقف فى سنة ١٨٧٨ نتيجة للأزمة المالية التى سادت فى مصر فى هذا الحين.

أما من حيث ربط مصر بالسودان فالطريق الطبيعى لربطهما هو نهر النيل. ولكن النهر لا يخلو من عوائق الملاحة على الحدود بين البلادين، إذ تحول الجنادل والشلالات دون استمرار سير السفن. وفى هذا العهد طهر مجرى النهر من العوائق بأن نسفت الصخور القائمة فى عرضه فى جنوبى وادى حلفا، وصار من الممكن أن تتصل مصر بالسودان بالبواخر أو المراكب الشراعية عن طريق النيل. وكان يجرى فى النيل فى السودان نحو خمس عشرة باخرة وعدد من الذهبيات، هذا عدا المراكب الشراعية. وقد بدأت ترسانة الخرطوم فى صنع بعض البواخر وضمت هذه إلى البواخر الموجودة والتى استهردت مفككة من مصر وركبت فى الترسانة السودانية.

وقد استغلت الحكومة المصريه طرق المواصلات النيلية فى النيل والبحيرات لنشر التجارة والتمهيد لنشر النفوذ السياسى وعلى الأخص فى أعالى النيل.

هذا إلى مكاتب البريد وخطوط البرق التى انشئت فى هذا العصر إذ عهد الخديوى إلى موتشى بك مدير البريد المصرى بتنظيم البريد فى السودان. فانشئت إدارة البريد السودانية فى سنة ١٨٧٣ وانشئت مكاتب البريد فى الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا وسنار والقضارف وفازوغلى والمسلمية وفاشودة والفاشر والأبيض.

وبلغ ما أنشىء من الخطوط البرقية حوالى ٢٠٠٠ كيلومتر فيما يلى بيان بخطوطها [1].

(١) مصر - دنقلة - بربر - الخرطوم.

(٢) الخرطوم - أبوفراد - الأبيض - فوجه.

(٣) الخرطوم - أبو حراز - المسلمية - سنار - فازوغلى.

(٤) المسلمية - الكوة.

---

(١) عبد الرحمن الرافعي بك (عصر اسماعيل) عن الكتاب الازرق الانجليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ ج ١١ ص ٨

(٥) أبوحراز - القضارف - كسلا - سنهيت - مصوع .
(٦) كسلا - قوز رجب - بربر .
(٧) سواكن - كسلا .
(٨) القضارف - دوكة - القلابات .
(٩) القضارف - الجيرة .

وكانت هذه الخطوط تتفرع من الخرطوم عاصمة البلاد السياسية والاقتصادية .

الحاصلات السودانية :

كانت أهم الحاصلات التى يصدرها السودان العاج ، وريش النعام ، والجلود والتبر ، والصمغ ، والمواشى ، والبن ، والكحل ، والقطن هذا إلى تجارة الرقيق التى تكاد تعتبر أهم أنواع التجارة السودانية جميعها .

تجارة الرقيق :

تجارة الرقيق تجارة قديمة فى السودان ، ويرجع منشؤها إلى أن بعض السودانيين كانوا يشتغلون بصيد الفيلة وتجارة العاج ، فلما قلت أرباح هذه التجارة نظراً لانقراض كثير من قطعان الفيلة ، وجه الصيادون جهودهم لاقتناص العبيد وتجارة الرقيق . وقد كان أكبر تجار السودان وأعظم البيوت التجارية تشتغل بتجارة الرقيق التى كانت أكثر أنواع التجارة أرباحاً . ومع أن هذه التجارة كانت فى حكم المحظورة منذ أيام محمد على فان تجارها لم يبالوا بأوامر الحكومة بل وسعوا نطاق أعمالهم وامتد نفوذهم إلى أقاصى السودان . وكان لكل تاجر شبه جيش مسلح يدافع عنه ويقوم باصطياد الأطفال لبيعهم فى أسواق الرقيق (١) .

وتجارة الرقيق ، كأية تجارة أخرى ، يرجع رواجها أو كسادها إلى عوامل اقتصادية أكثر مما يرجع إلى عوامل سياسية أو دينية أو اجتماعية . وتجارة الرقيق تنتشر إذا زاد الطلب على شراء العبيد . وتتوقف قلة الطلب أو كثرته على مقدار التضحية التى يبذلها المشترى فى شراء العبد ، وتكافؤ هذه التضحية مع ما يقوم به العبد من خدمات .

---

(١) دى ليون « مصر الخديوية »

والعبيد إما أن يستخدموا فى الانتاج الزراعى أو الصناعى، كما كان الحال فى أوربا، أو أن يستخدموا فى أغراض الخدمة المنزلية كما كان الشائع فى مصر. ولو أن العبيد فى مصر كانوا يستخدمون فى الانتاج الزراعى لقضى على تجارة الرقيق من تلقاء نفسها، ذلك بأن الفلاح الأجير كان أقل كلفة من العبد إذ كان مستوى معيشة الفلاحين على درجة عظيمة من الانحطاط وكانوا لا يحصلون من عملهم على أكثر مما يلزم لمعيشة الكفاف.

وقد كان العبيد فى مصر ينتفع بهم فى الخدمة المنزلية كما قدمنا وكان مستوى معيشة العبد أرفع بكثير من مستوى معيشة الأحرار من الفلاحين إذ أنهم كانوا يعيشون فى بيوت أفراد الطبقتين الوسطى والعليا ويتمتعون بمعظم ما يتمتع به أفراد هاتين الطبقتين وينالون قسطا من التعليم الذى حرم منه الفلاحون. وكان النساء من الرقيق يمتزجن بالمصريين بالتزاوج فى حين أن الفلاحين كانوا بالرغم من إرهاقهم فى الانتاج الزراعى وأعمال السخرة لا يحصلون على أكثر مما يلزم لهم من الضروريات الأولية.

بهذا بقى نظام الرق فى مصر إذ لم تقم فى سبيله عقبات اقتصادية أو انسانية، إذ أنه بالرغم من زيادة تكاليف اقتناء العبد عن أجرة العامل الأجير، فان كثيراً من المصريين كانوا يقتنون العبيد بدافع من التقاليد المصرية، التى كانت تعتبر اقتناء العبد نوعاً من الترف اللازم فى بيوت الطبقة العليا. هذا فوق أن اقتناء العبيد للخدمة المنزلية أقل تكاليف من استخدام خادم أجير مما دعا إلى وجود العبيد حتى فى بيوت بعض أفراد الطبقة المتوسطة وما دونها. ولم يكن يدفع إلى حظر الرق فى مصر عامل انسانى إذ أن مستوى معيشة الرقيق كان أكثر ارتفاعاً من مستوى معيشة كثير من الفلاحين كما قدمنا.

لم يكن هناك إذن دوافع اقتصادية أو اجتماعية تدعو إلى التفكير فى حظر تجارة الرقيق فى مصر والسودان، ومع ذلك فقد عملت الحكومة على القضاء على هذه التجارة تحت المؤثرات الخارجية إذ أن سوء معاملة الرقيق فى الخارج، وخصوصاً فى أمريكا، دعا الدول الأوربية إلى إصدار القوانين بمنع تجارته

ولم يكن عمل الحكومة المصرية إلا استرضاء للدول الأوربية .

ويرجع توجيه الدول الأوربية لمصر لمنع تجارة الرقيق إلى أيام محمد على، إذ أدرجت فى تسوية سنة ١٨٤١ فقرة تقضى بأن « صيد السود عمل لا يتفق مع مبادىء العدالة والانسانية » . وكانت هذه الدول لا تفتأ تظهر معارضتها لهذه التجارة حتى كانت سنة ١٨٧٥ حيث استغلت انجلترا ارتباك أحوال مصر فسهل عليها أن تعقد مع اسماعيل معاهدة تتضمن ما يأتى :

(١) ابطال ادخال الأرقاء إلى الأراضى المصرية أو مرورهم بها أو ببحارها .

(٢) عدم السماح للأرقاء أن يغادروا مصر دون أن يثبتوا أنهم حصلوا على حريتهم .

(٣) محاكمة تجار الرقيق أمام المجالس العسكرية .

(٤) استعمال نفوذ مصر فى أواسط أفريقيا للقضاء على تجارة الرقيق .

(٥) يكون للسفن البريطانية حق تفتيش جميع المراكب المصرية التى تشتبه فى أنها تنقل الرقيق .

وقد عمل إسماعيل على القضاء على تجارة الرقيق ودفعه فى هذا رغبته فى نشر نفوذ مصر فى ربوع السودان ، وخوفه من معارضة الدول فى ازدياد نفوذه هناك ، فتوسل لغرضه بادعائه أنه إنما كان يرمى إلى حظر صيد السود و بيعهم ، وكان من الطبيعي أن يقابل عمل اسماعيل فى سبيل إلغاء هذه التجارة بمقاومة من جانب تجار الرقيق ، وعلى الأخص فى أسواق فاشودة والقلابات والخرطوم والمسلمية وواد مدنى وسنار والقضارف وكسلا وبربر وشندى ، فاشترى رضاء هؤلاء التجار بمنحهم تعويضات وتوجيههم للاتجار بحاصلات السودان الأخرى كالعاج وريش النعام وما إليها .

بهذا بدأ نظام الرق فى مصر يلاقى نهايته بعد أن استمر جزءاً من حياة البلاد الاجتماعية أزماناً طويلة .

وكانت تجارة الرقيق من أهم مصادر الثروة فى السودان حتى كان بعض حكام السودان يزاولونها ، وكان تجار الرقيق ورؤساء القبائل يدفعون مايفرض عليهم من الضرائب عبيداً فى بعض الأحيان

الادارة المالية :

لم تكن إيرادات الحكومة فى السودان تكفى لمصروفاتها ذلك بأن الانتاج فى هذه البلاد كان ما يزال قليلا بالنسبة لمساحتها. وترجع قلة الانتاج الى قلة نشاط السكان فى استغلال موارد الثروة فى بلادهم، كما هو الحال فى معظم بلاد المنطقة الحارة، كما ترجع الى عدم الاستقرار الناشئ عن مطاردة النخاسين للأهالى مما يعرقل الأعمال الزراعية، وبينما كانت مساحات واسعة من الأراضى تصلح للزراعة كان الأهالى يكتفون باستغلالها استغلالا أولياً فى الرعى أو فى الزراعة الأولية.

كان انتاج السودان اذن قليلا وفى هذه الحالة لا يمكن الحكومة ان تتعدى حداً معيناً فى فرض الضرائب . ولما كانت الضرائب كما قدمنا هى أهم موارد الدولة كانت ايرادات الحكومة السودانية قليلة . ومع قلة الايرادات كان من الضرورى أن تنفق الحكومة كثيراً من النفقات التى يقصد منها ترقية الانتاج والتوسع فيه . ومن أمثلة أبواب المصروفات الضرورية فى هذا العهد تنظيم الرى وتعبيد الطرق لتوسيع نطاق الزراعة والتجارة .

بهذا كانت الايرادات قليلة . وكان من الضرورى أن تزيد المصروفات عن الايرادات للانفاق عل المشروعات العامة التى لا تأتى بفائدة عاجلة وانما تأتى فائدتها مع الزمن . ولما كانت مصرهى التى تتولى أمر السودان كان عليها أن تساعد على انهاض مرافق الانتاج فى هذه البلاد حتى إذا زادت موارد الدخل الأهلى أمكن الحكومة أن تزيد من موارد الدخل الحكومى بزيادة فئات الضرائب الموجودة أو بفرض ضرائب جديدة .

وفيما يلى ميزانية السودان [1] فى إحدى السنوات وفيها تظهر قلة الايرادات عن المصروفات كما يظهر أن السودان كان يسد العجز فى ايراداته بالاستدانة وقد كان مجموع الدين فى هذه السنة يربى على نصف الايرادات.

ميزانية سنة ١٨٧٨

٣٢٧٠٠٠	جنيه	دين السودان
٥٧٩٠٠٠	»	ايرادات الحكومة
٦٥١٠٠٠	»	مصروفات الحكومة
٧٢٠٠٠	»	العجز

(١) عبد الرحمن الرافعي بك (عصر اسماعيل) عن رسائل غوزدون ص ٢٨١

الفصل الثالث عشر

سياسة إسماعيل الاقتصادية ونتائجها

لخصنا سياسة إسماعيل الاقتصادية فى أنه كان يريد أن يجعل من بلاد امبراطوريته وحدة اقتصادية تعتمد على موارد الانتاج الزراعى المحلى وتبادل بالمنتجات الزراعية ما يلزمها من المصنوعات الأجنبية ، هذا إذا استثنينا المنشآت الصناعية القليلة التى أنشأها إسماعيل .

ولا جدال فى أن إسماعيل حقق الأغراض التى كان يرتجيها فى ترقية الانتاج الزراعى وفى تسهيل تصريف المنتجات الزراعية بمد الطرق والخطوط الحديدية والعناية بالأسطول التجارى . وقد زادت مساحة الأراضى المزروعة بحوالى مليون فدان . وزاد محصول القطن — وهو المحصول الزراعى الرئيسى — من ٧٢١٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ إلى ١٦٨٦٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٧٩ . وتقدمت طرق المواصلات بأن أنشىء مايقرب من ٢٠٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية الجديدة وحوالى ٥٠٠٠ كيلو متر من الخطوط البرقية ، وتم تكوين الأسطول التجارى المصرى فى البحرين الأبيض والأحمر . وبهذا زادت حركة التجارة الخارجية زيادة عظيمة فبينما كانت الصادرات فى سنة ١٨٦٢ لا تزيد عن ٤٥٤٠٠٠ جنيه أصبحت ١٢٧٣٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٧٥ وبينما كانت الواردات فى سنة ١٨٦٢ تبلغ ١٩٩١٠٠٠ جنيه أصبحت ٥٦٩٤٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٧٥ .

زاد الانتاج إذن زيادة كبيرة وقد ظهر أثر هذه الزيادة فى عدد السكان فبينما كان فى سنة ١٨٦٠ حوالى ٥٢٧٥٠٠٠ نسمة أصبح فى سنة ١٨٨٠ حوالى ٦٦٧٤٠٠٠ نسمة .

ولكن أى ثمن دفعته مصر فى سبيل زيادة مواردها الاقتصادية على الوجه الذى بسطناه ! لقد دفعت مصر فى سبيل هذا ثمناً غالياً جدا . إنها دفعت ما يربى على ١٠٠ مليون جنيه — وهى قيمة الدين العام الذى خلفه إسماعيل — هذا

فضلا عن إيرادات الحكومة السنوية . وفوق هذا فقد جرت الاستدانة إلى تدخل الأجانب فى شئون البلاد الاقتصادية تدخلا انتهى بفقدان البلاد ما كان لها من الاستقلال، وتعريضها للاحتلال، واحتلالها فيما بعد، واستغلال مواردها الاقتصادية لصالح الأمة المحتلة مدة تربى على نصف قرن من الزمان .

لا يمكن إذن أن نقيس التقدم الذى أصاب البلاد بالتضحية التى ضحتها ، وقد كان الأجدر بها أن تسير فى تطور تدريجى بدل هذه الطفرة التى كان لها أسوأ النتائج .

المدنية الأوربية :

ووجه الخطأ فى سياسة إسماعيل أنه أراد أن يطفر بالبلاد طفرة جريئة فيجعل منها دولة حديثة تسير على أحدث النظم الأوربية ولكن هذه الطفرة أثرت تاثيراً بالغاً فى الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية(١) .

أما من الوجهة السياسية فقد ازداد التدخل الأجنبى بانشاء المراقبة الثنائية ، وصندوق الدين، والمحاكم المختلطة. واشتراك الوزراء الأجانب فى الوزارة المصرية، وتوجيه مصر إلى خدمة المصالح الأجنبية ، ثم أن إسماعيل حين رأى مطامع الدول فى بلاده وأراد معارضتها كان نصيبه العزل .

أما من الوجهة الاجتماعية فقد خرج الأهالى على تقاليدهم الشرقية واتجهوا نحو التشبه بالغربيين . وكانت النتيجة أن خرجوا على مظاهر الحياة الشرقية ولم يتمكنوا من فهم روح الحياة الغربية ، ووقفوا معلقين بين الحياتين حائرين بين تقاليد المدنيتين . فضعفت روحهم المعنوية وتمكن الدخيل الأجنبى من استغلالهم لمصالحه فترة من الزمن ليست قصيرة .

ومع زيادة إنتاج البلاد فان مستوى معيشة عامة الشعب لم يرتفع، ذلك بأن الأهالى كانوا مرهقين بالضرائب وأعمال السخرة . هذا إلى ارتباك أحوالهم المالية بمد أيديهم للاستدانة من المرابين الأجانب تشبها بحكامهم .

أما من الوجهة الاقتصادية فقد أدت سياسة منح امتيازات بعض المشروعات العامة للأجانب وفتح الباب أمامهم لانشاء الشركات واستثمار رؤوس الأموال

(١) تقرير المستر استيف كيف سنة ١٨٧٥ — ١٨٧٦

فى البلاد إلى سيطرتهم على كثير من مرافق التجارة الداخليه والخارجية، وحرمانهم المصريين من مورد من أهم موارد الدخل فى بلادهم . هذا إلى أنه كان من جراء الاستدانة والتوسع فيها أن ارتبكت حالة البلاد المالية واتخذ الأجانب من هذا ذريعة للتدخل فى شئونها السياسية .

عدم التفريق بين مالية الحاكم والحكومة :

ومما تتميز به سياسة اسماعيل الاقتصادية أنه كان لا يفرق بين ماليته الخاصة ومالية البلاد العامة . وإن أعمال الاصلاح التى قام بها اسماعيل يمكن القول بانه قصد منها جميعها صالحه الشخصى : فانه بينما لم يكن إيراده قبل توليته الحكم يزيد على ٣٠٠٠٠ جنيهاً سنوياً أصبح بعد سنين من توليته لا يقل عن ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه تدره عليه أراضيه ومصانع دائرته وغيرها من الممتلكات التى قدرت قيمتها بما لا يقل عن ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (١)

وقد دعا عدم التفريق بين مالية اسماعيل ومالية مصر أن تحملت البلاد مصروفات لم يكن من العدل تحميلها إياها فالصرف على قصور الحاكم وحفلاته وهداياه، وإن كان يعتبر نوعاً من الدعاية للبلاد، إلا أنه لم يكن ضرورياً بدرجة تدعو إلى الاستدانه والتوسع فيها بدرجة كادت الحكومة تضطر معها إلى إعلان أفلاسها .

وليس من المفهوم أن يكون الاسراف فى طبيعة اسماعيل إذ أنه قبل ولايته الحكم كان يشتغل فى إدارة مزارعه الخاصة ويعاون عمه سعيداً فى حكومة البلاد ، وكان فى أعماله الخاصة كما كان فى أثناء قيامه بأعمال عمه وتقلده مهام أمور الحكومة ، نقول كان فى كل هذه الأعمال مثالا للاقتصاد والحزم ، حتى أنه كان يعيب على سعيد إسرافه . وعند توليته الحكم عرض السياسة التى ينتوى أن يحتذيها فى خطبة ألقاها على ممثلى الدول الاجنبية وقال فى هذه الخطبة « أن أساس الادارة هو النظام والاقتصاد فى المالية ، وسأبذل كل جهدى فى أتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أتجاوزها أبداً ،

(١) بلانشار: جيرولد (مصر تحت حكم اسماعيل) صحيفة ١٠٧

وسا عمل على إبطال السخرة للتى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها ، وآمل أن تؤدى حرية التجاره إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة ،

ونرى من هذ أن مبدأ التفريق بين مالية الحاكم ومالية الحكومة كان معترفاً به من اسماعيل ، كما أنه كان يعرف حق المعرفة عواقب الاسراف ولكنه مع هذا سار على طرفى نقيض مع برنامجه الذى عرضه فى خطبته، فلم يفرق أى تفريق بين ماليته ومالية البلاد العامة ، ولم يراع المبادىء الاولية للاقتصاد وتوسع فى السخره ، ليس فى أعمال الحكومة فقط ، وإنما فى أراضيه الخاصة ولم تكن لرفاهية جميع طبقات الشعب أى أثر فى توجيه سياسته لان الذى تمتع بهذه الرفاهية كان فى الواقع الخديوى نفسه وأتباعه وكبار موظفيه .

أما الفلاحون ، ولا يمكن أن نفكر فى الشعب دون التفكير فى أمرهم، لأنهم هم الشعب وهم الذين يكونون غالبية السكان ، نقول إن الفلاحين لم يلاقوا من العناية بأمرهم شيئاً يتناسب مع اعباء الضرائب التى كانوا يتحملونها . ولم يكن الفلاح الحر أسعد حظاً من الرقيق، إذ انه كان مشدوداً الى الأرض التى يفلحها. مضطراً الى العمل فيها وبذل قصارى مجهوده فى الانتاج الزراعى ومع ذلك كانت ثمرات هذا المجهود يستولى عليها عمال الحكومة ولا يتبقى له منها غير ما يمكنه من معيشة الكفاف ولم تكن الضرائب التى يدفعها الزراع والفلاحون تدخل الى خزائن الحكومة ثم ينفق منها على الأعمال العامة التى قد يصيبهم منها نصيب، ولكن كثيراً من الضرائب كانت نهباً مقسما بين محصليها ورجال الادارة وكبار موظفى الحكومة .

واننا لنتساءل كيف تحول اسماعيل الأمير الزارع المقتصد المدبر الى اسماعيل الخديوى الكريم المسرف فى الكرم؟ الواقع أن اسماعيل كان سىء الحظ لحد كبير فان تفكيره فى انشاء الامبراطورية المصرية لم يكن من السهولة بالدرجة التى تصورها فقد كان يقوم فى سبيله سيطرة تركيا، ورغبة الدول الأجنبية فى التدخل فى الشئون المصرية . فأما تركيا فكان السبيل الى ارضائها هو المال الذى كان أسهل الوسائل

لاسترضاء السلطان ورجال حكومته . ولم تكن ميزانية الحكومة المصرية تسمح بانفاق كل الأموال التى أنفقها اسماعيل على تكوين الامبراطورية وقد ألجأه هذا الى الاستدانة . وقد كانت الدول تعلم نتائج التجاء اسماعيل الى الاستدانة ولكنها تركته يسير فى طريقه إذ وجدت أن فى ارتباك أحوال البلاد المالية مجالا لزيادة التدخل .

وقد كانت كل من الدول وعلى الأخص ، انجلترا وفرنسا ، تظهر لاسماعيل أنها تريد أن تأخذ بيده وبيد بلاده نحو المدنية الأوربية ، وأنها تريد ان تحميه ضد مطامع تركيا والدول الأخرى . وقد رأينا كيف ساعدته انجلترا حين أراد أن يغير من شروط امتياز قناة السويس كما هونت عليه الأمر حين أراد أن يعلن افلاس الحكومة ، وكيف وقفت فرنسا الى جانبه حين عارض فى الأخذ بما جاء فى تقرير « كيف » . ولكن كلا من الدولتين خدعتاه وكانتا توجهانه الى ما فيه مصلحتهما الشخصية .

ومن الأسف أن اسماعيل لم يتنبه إلى نيات الدول إلا فى أواخر أيام حكمه ، إذ رأى ما جره ، عليه وعلى البلاد ، الانقياد لآراء هذه الدول ، وكان أن فكر فى أن يعتمد على الشعب المصرى وممثليه فى مقاومة التدخل الأجنبي ، ولكن محاولته هذه كلفته فقدان عرشه .

ومن سوء حظ اسماعيل أن محاولاته الأولى فى تقليل النفوذ الأجنبى كانت نتيجتها فى الواقع ازدياد هذا النفوذ . وقد رأينا كيف أن تغيير بعض شروط امتياز قناة السويس ، التى كانت تتنافى سيادة الحكومة المصرية ، كان من نتيجته أن دفعت مصر أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، مما عاد إلى الاستدانة كما كان من نتيجته أن تمكنت الشركة من السير بمشروعها بخطوات سريعة ، بعد أن كانت حالتها المالية لا تسمح لها بالسير فى تنفيذ المشروع . ولو أن اسماعيل ترك شروط عقد الامتياز على ما كانت عليه لكان من المحتمل أن يفشل مشروع قناة السويس أو على الأقل يؤجل ، ولكان من المحتمل أن تتلافى مصر كثيراً من الخسائر ، التى عادت عليها بفتح القناة ، والتى فصلناها فى الفصل الخاص بقناة السويس .

وكما كان اسماعيل سيء الحظ فى تعديل شروط امتياز القناة(١)، كان أيضاً سيء الحظ فى محاولته التقليل من عيوب الامتيازات الأجنبية بانشاء المحاكم المختلطة، إذ أن هـذه المحاكم مع أنها أفادت مصر من حيث أن قللت من نفوذ المحاكم القنصلية، فانها أعطت الدول صاحبات الامتيازات حقوقاً لم تكن لها فى معاهدات الامتيازات نفسها، إذ أن حق القضاء بين شخصين تابعين لدولتين أجنبيتين مختلفتين أومن شخص من المصريين وآخر من الأجانب متروكا للمحكمة المصرية بمقتضى معاهدات الامتيازات نفسها، فاعطاؤه للمحكمة المختلطة يعتبر إذن اعترافا جديدا بامتياز جديد لم يكن له وجود. هذا فوق أن المحاكم المختلطة باعطائها حق الحكم على الحكومة المصرية فيما يقوم بينها وبين الأجانب من النزاع ينافى السيادة المصرية وينشىء سلطة جديدة تتعارض مع سلطة الحكومة.

وحتى توسيع النفوذ المصرى فى أقاليم السودان كان من نتيجته أن وجه نظر الأوربين إلى هذا الاقليم، فابتدأت انجلترا تشير على اسماعيل باستخدام قواد من الانجليز، وقد عمل اسماعيل باشارة انجلترا. فعين بيكر وغوردن حاكمين على هذه الأقاليم، وقد اضطر لذلك إذ أنه كان محتاجاً لانجلترا لتنتشله من الارتباك المالى الذى وقع فيه. وكان هذا تمهيداً لتدخل الانجليز فى شئون السودان الذى عمل اسماعيل على تلافيه فى أوائل أيام حكمه. فكان أن استخدم أجانب من الأمريكان والسويسريين ومن اليهم من رعايا الدول التى لا مصالح لها فى مصر.

وقد نشأ أيضا من اعتناق إسماعيل باشا المدنية الغربية أن دعته هذه المدنية إلى إدخال نظام وحدات المقاييس والموازين والمكاييل المئوية التى كانت أساسا فى فرنسا، فأصدر مرسوما بذلك فى أول أغسطس سنة ١٨٧٥ رغبة منه فى أن تسير مصر على نظام فرنسا ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ فتعدل نظام الموازين والمكاييل المصرية القديم إلى النظام الجديد، ولكن الأمة لم تكن على استعداد لاتباعه

(١) راجع « اسماعيل المفترى عليه » لمؤلفه المسيو كرابيتس دفاعا عن سياسة اسماعيل باشا وماصرف من أموال في تحسين أحوال مصر الاقتصادية

(فلم يتبع إلا بعد[١] أن أقرته لجنة المتر الدولية فطابقت ما جاء بالأمر العالى الصادر فى ٢٨ إبريل سنة ١٨٩١ ووضع لها النظام الحالى منذ ١٩ مايو سنة ١٨٩٨) .

وأظهر العيوب فى عهد اسماعيل هى التوسع فى الاقتراض وعدم وجود ما يبرر التغالى فى الاستدانة إلى الحد الذى وصلت اليه ، وقد كان من نتائج الاستدانة فقدان استقلال البلاد السياسى وتدخل الأجانب فى شئون البلاد فترة من الزمن ليست قصيرة ، هذا إلى أن دفع فوائد الديون وأقساطها اقتضى تخصيص جزء كبير من إيرادات الدولة لهذا الغرض ، فأوقف ذلك كثيراً من الأعمال العامة التى كان يمكن الشروع فيها واتمامها فى العهود التالية[٢] ولهذا بقى مستوى معيشة السكان على حالته من الانخفاض[٣] . ووجهت الحكومة جهودها إلى تنفيذ عوامل الاصلاح التى ترمى أكثر ما ترمى إلى فائدة الطبقة الموسرة من الأهالى والحكام والنزلاء الأجانب . وبينما وجهت كثيرا من الأعمال العامة إلى تحسين المعيشة فى العاصمة والمدن الكبرى بقى الريف المصرى على حاله من التأخر ، وكان من نتائج ذلك أن انقسم السكان إلى قسمين رئيسيين : أحدهما أفراد الطبقة لموسرة والمتوسطة الذين أخذوا باسباب المدنية الأوربية وتعلموا تعليما أوربياً

---

(١) راجع ماكوين « مصر كما هي » صفحة ٢٧٩ حيث يقول أن اسماعيل باشا رغب فى تطبيق هذا النظام على جميع المقاييس والموازين والمكاييل المتبعة في الادارة الحكومية وغيرها ولكن هذا الاصلاح سار سيرا بطيئا في أول الأمر حيث كانت الموازين والمكاييل والمقاييس كالآتى : — حتى سنة ١٨٧٨

الأوقية = ١٢ درهما	الأقة = ٢ ٣/٤ من الرطل
الرطل = ١٢ أوقية	القنطار = ٩٩ رطلا
وبالة القطن المكبوس = ٦٢٠ رطلا بالاسكندرية	القنطار = ٣٦ أقة

وكانت المقاييس كالآتى : —

القيراط = ٣٠٠ قصبة	والفدان = ٢٤ قيراطا
الويبة = كيلتين	الاردب = ٦ ويبات
الويبة = ٢٤ ربعة	أردب القمح = ١٣٣٫٦٣٧٤ كيلو جرام
أردب العدس = ١٥١٫٤٥٥٧ كيلو جرام	أردب الارز الرشيدي = ١٨٥٫٦١٨٥ كيلوجرام

(٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر صفحة ٩٦

(٣) راجع ماكوين « مصر كما هي » ملحق تكاليف المعيشة .

وثانيهما طبقة الفلاحين وهم غالبية الشعب ومعظم السكان، وقد بقيت هذه الطبقة على حالتها التى كانت عليها فى أظلم عصور التاريخ . ولم يعد من اليسير أن يفهم أفراد الطبقة الأولى أفراد الطبقة الثانية فاهملوا أمرهم ، وحتى حين أرادوا العناية بشئونهم لم يصلوا فى ذلك إلى نتيجة ، وذلك لأنهم لم يشعروا شعوراً صحيحاً بآلام الفلاحين ولم يعرفوا كيف يعملون على إزالتها أو تخفيفها .

غير أننا لا يجب أن ننسى أنه كان من آثار الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عصر اسماعيل أن شعر المصريون بسوء حالتهم وابتدءوا جهادهم فى سبيل التحرر من النفوذ الأجنبى ومن سوء الإدارة الحكومية، وقد استمر هذا الجهاد يتطور وكان من نتائجه أن ساد الشعور بالقومية المصرية والاجتهاد فى تقوية هذا الشعور وإحياء المدنية المصرية . وتعتبر الحركة القومية التى قويت فى عهد اسماعيل من مآثر هذا العصر حتى أنه ليمكننا القول إن سيادة الروح القومية تكاد تعادل الثمن الذى دفعته مصر فى سبيل تقويتها .

وبهذا يمكننا أن نلخص عصر اسماعيل بأنه كان عصر اضطراب فى نواحى الحياة المصرية، ولكن هذا الاضطراب وحد شعور المصريين بسوء حالتهم ووجههم نحو السير فى تحسين هذه الحال، وبهذا يمكن أن نجد لهذا العصر مأثرة مجيدة يكفى أن نذكرها لتخفى جميع مساوئه .

إلى هذا أنه مع اضطراب الأحوال المالية فان أساس الانتاج الأهلى (١) كان سليما مع ماتعرض له هذا الأساس من مساوىء الضرائب والقروض ، ودل ميزانية سنة ١٨٧٦ ، وهى آخر ميزانية فى عهد اسماعيل قبل التدخل الأجنبى الفعلى ، على دقة مركز مصر الاقتصادى والمالى ودرجة استعدادها للتقدم طبقاً لما وضعه لها إسماعيل من أسس إنتاجية بعيدة الأثر

---

(١) يذكر ماكوين تكاليف المعيشة فى الآتى :— (صفحة ٢٨٣)

	بارة	قرشا		بارة	قرشا	
اللحم الضانى	١٤	٣	اللبن	١	٣	بالرطل
اللحم العجالى	٣٤	٣	الشاى	٢٠	١٩	»
الديك الرومي	١٠	٤٨	البن	١٩	٤	»
الدجاج	١٩	٤	الارز	٢٤	٠	»
البيض الدسته	٣٧	٢	البامية	٩	١	

ميزانية سنة ١٨٧٦

الايرادات

ايرادات مديريات الوجه البحري والوجه القبلي :

	جزء	كيس
أموال الأراضي الخراجية والعشورية	٣٢٣	٨٣٩،٥٥٠
عشور النخيل	٨١	٣٦،٩٣٤
ضريبة أرباب الحرف والرخص وبركو	١٣٢	٨٢،٣٤٦
رسوم الدخولية على الأغنام وخلافه	٣٣٨	٩٨،٥١٧
المقابلة على الأراضي	١٢٨	٣١٤،٨٥٨
	٠٠٢	١،٣٧٢،١٥٧
إيرادات الجمارك	٢٨٧	١٢٤،٧٣٧
« السكك الحديدية	٠٢٨	١٩٣،٢٠٧
إيراد ضرائب الدخولية من القاهرة والاسكندرية وإيرادات المحافظات « بورسعيد واسكندرية والقاهرة والسويس ودمياط ورشيد والاسماعيلية والعريش »	٤٠٤	١٤٠،٥٢٣
إيرادات الملح	٠٠٠	٥٠،٠٠٠
رسوم الهاويسات وترعة المحمودية ورسوم الكبارى والموانى وكبرى قصر النيل	٠٨٧	٣٢،٣١٣
إلتزام المصايد المصرية (السمك المالح) ورسوم المقايضات والبيع ورسوم أخرى تجمعها المالية	٢٣٧	١٠٦،٢٣٦
رسوم الدخان	٤٨٨	٥١،٤٨٣
صافى إيرادات السودان	٠٠٠	٣٠،٠٠٠
المجموع بالجنيه		١٠،٧٧٢،٦١١

المصروفات

	جزء	كيس
ويركو الاستانة « الجزية »	٠٦٢	١٣٣،٦٣٥
مخصصات الخديوى	٠٠٠	٦٠،٠٠٠
« ولى العهد	٠٠٠	٦،٠٠٠
« للبرنس حليم باشا سنويا طبقاً للاتفاق الذي بينه وبين الخديوى	٠٠٠	١١،٧٠٠
المهايا ومصروفات النظارات		
مهايا مجلس النظار ورياسته	٠٦٢	٤،٣٣٨
المجلس المخصوص	١١٧	٢،٠٨٨
ديوان الداخلية	٢٠٨	١،٢٩٦
« الخارجية	١٢٠	٢،١٥٥
« الحقانية	٠٣٦	١٦،٤٤٨
« المالية	٢٤٣	١٠،٨٦٢
المعاشات وخلافه	١٥٣	٥٣،١٩٣
مصاريف أخرى	٣١٦	٢٠،٣٢٥
مجلس الأحكام ومجلس الدعاوى والاستئناف والمحاكم بالقاهرة ومجلس شورى النواب	٢٦٨	٣،٢٤٢
الجيش غير النظامي	٣٧٤	٥،٧٩٢
دار الآثار وقناة السويس ومهندسى قناة السويس ومكتب التصفية ولجان المتأخرات والأرشيف والمخازن العامة	٢٩٧	٦،٦٣٣
ديوان الجمارك	٤٠٣	٥،٨٢٣
إدارة بحيرة المنزله والأسماك المصرية	٢٩٦	١٠،٧٧
مصاريف الوكلاء الأجانب	٢٤٩	٢،٨٨١
مصاريف ممرض فيلادلفيا	٠٦٦	٢،٢٤٤
المجموع بالكيس	٣٢٢	١٣٨،٧٠٣

تابع الايرادات

جنية انجليزى

المجموع بالجنيه الانجليزى مع العلم أن الكيس يساوى ٥ جنيه مصرى تقريبا ١٠،٧٧٢،٦١١

الايرادات ١٠،٧٧٢،٦١١

المصروفات ٨،٩٨١،٨٥٢

١،٧٩٠،٧٥٩

الفائض ويخصص لسداد الديون السائرة وفوائدها

مجموع الايرادات بالجنيه الانجليزي ١٠،٧٧٢،٦١١

تابع المصروفات

	جزء	كيس	
مصروفات الوجه البحرى والوجه القبلى	٣٨٠		٣٦،٥٤٦
مصروفات الحكومة على المديريات والمحافظات والدخولية :—			
القاهرة بما فى ذلك مصروفات المستشفيات	١٧٩		٤١،٢٩٣
الاسكندرية	٣١٣		٢٠،٣٠٦
دمياط ورشيد والسويس العريش وبور سعيد والاسماعيلية	٤٦١		١٢،٤٨٤
الدخولية	٣٦٨		٥،٢١٩
	٣٢١		٧٩،٣٠١
مصروفات على الهاويسات والكبارى وترعة المحمودية وكوبرى قصر النيل	٢٨٥		٥،٢٦٠
ديوان الاشغال	٣٤٥		١،٦٨١
ديوان المعارف	١٠٢		٨،٧٤٠
مخصصات الحج الشريف والتكايا ومصروفات قوافل الحج والحبوب والاحسانات	٢٣١		٣٨،٩٨٩
ديوان الجهادية وديوان البحرية	١٣٧		١٧١،٢٤٧
مصروفات سكة حديد السودان ومصروفات على الترعة الحلوة بالاسماعيلية وخلافه	...	...	٤٠،٠٠٠
فوائد الرزنامة وسنداتها	...	...	١٨،٠٠٠
وفوائد على اسهم قناة السويس تستحق فى يوليه سنة ١٨٧٦	...	...	١٩،٥٠٠
الاقساط والديون وسداد فوائدها	٣٨٥		٩٨٢،١٥١

المجموع بالجنيه الانجليزى ٨،٩٨١،٨٥٢

الباب السادس

حكم توفيق

(١٨٧٩ - ١٨٩٢)

الفصل الأول

بداية حكم الخديو توفيق

بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر أنجاله . وقد تاقى توفيق تعليمه فى مصر وتقلد فى مناصب الحكومة حتى أصبح رئيساً لمجلس النظار وقد أكسبه ذلك خبرة باحوال البلاد . ولكن البلاد كانت - حين توليته - فى اضطراب شديد من الوجهتين السياسية والمالية . واستمر هذا الاضطراب طول مدة حكمه من سنة ١٨٧٩ إلى سنة ١٨٩٢ .

وقد تولى توفيق الحكم فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ ولكن تطور الحوادث لم يلبث أن أدى إلى الاحتلال الانجليزى للبلاد فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ . وسوف نعرض لحالة البلاد السياسية والمالية فى هذه الفترة .

الحالة السياسيه

كانت البلاد فى حالة ارتباك سياسى شديد إذ اضطربت علاقة مصر بتركيا ، كما اضطربت علاقة الخديو بالشعب ، هذا الى تدخل الأجانب في شئون مصر السياسى نتيجة للأزمة المالية .

علاقة مصر بتركيا :

فاما من حيث علاقة مصر بتركيا فانه عند عزل الخديو اسماعيل وتولية الخديوى توفيق أرادت تركيا الغاء الحقوق[1] التى حصلت عليها فى سنة ١٨٧٣

(١) راجع السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٧

بمقتضى « الفرمان الجامع » الذى كان من شروطه :

(١) أن يكون حق الوراثة لأكبر أنجال الخديوى .

(٢) « « لمصر حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية .

(٣) « « « « « القروض دون الرجوع إلى الباب العالى .

(٤) « « للخديوى حق زيادة عدد الجيش وعدد قطع الأسطول (فيما عدا المدرعات) .

ولكن انجلترا وفرنسا تدخلتا خوفا من زيادة النفوذ التركى فى مصر وكان من نتيجة ذلك .

(١) بقيت الوراثة لأكبر أنجال الحاكم وهذا يقلل من نفوذ تركيا فى تعيين الحكام فى مصر .

(٢) ترك لمصر حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية . وقد عملت الدول على بقاء هذا الحق لمصر ضمانا لحرية التجارة التى تكفل تصريف منتجاتها فى البلاد المصرية، غير أن هذا الحق قيد بأنه يجب على مصر أن تحظر تركيا بما تعقده من الاتفاقات والمعاهدات .

(٣) أما حق عقد القروض فقد قيد بموافقة وكلاء الدائنين الذى كان من مصلحتهم أن يبقى هذا الحق لمصر حتى تتمكن من تسوية ديونها .

(٤) أما فيما يختص بالجيش فقد حدد عدده كما كان فى تسوية ١٨٤١ أى بمقدار ١٨٠٠٠ جندى على أن تحتفظ تركيا بالحق فى زيادته إذا كانت فى حالة حرب .

(٥) تمتعت مصر باستقلالها الداخلى مع استمرار النفوذ التركى فى الدين وفى الحاشية الخديوية [1]

عداء الخديو بالشعب :

حين تولية الخديو توفيق استقالت نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديو طلب من شريف تاليف النظاره الجديدة فقبل ، على أن تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد .

---

(١) السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٨ .

ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ، الذى يقضى بأن يكون هناك مجلس نواب ، يكون له رأى فى إدارة البلاد ، رفضه الخديو توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتألفت نظارة جديدة برياسة رياض باشا ؛ وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديو ، وأهملت مجلس شورى النواب ، بهذا ساءت علاقة الخديو بالشعب إذ أقصى الخديو ممثلى الشعب عن عملهم فى إدارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق .

تدخل الدول :

استغلت الدول ارتباك الحالة المالية فى عهد اسماعيل فتدخلت فى المالية المصرية بتعيين مراقبين أجنبيين ، ثم بتعيين ناظرين أجنبيين فى النظارة غير أنه فى أواخر حكم اسماعيل ألفت نظارة مصرية بحته برياسة شريف باشا . وبهذا لم يصح للأجانب اشتراك ظاهر فى الادارة المصرية .

وفى بداية عهد الخديو توفيق أراد شريف باشا أن يرضى الدول فطلب إعادة المراقبة الثنائية فعينت فرنسا مسيو « دى بلنيير » وعينت انجلترا السير « اقلن بارنج » ثم السير « كلفن » .

وقد اشترط عدم فصل المراقبين دون موافقة حكومتيهما وبهذا تطورت المراقبة فبعد أن كانت مراقبة مالية اتخذت شكلا سياسياً ينافى سيادة الحكومة المصرية

الحالة المالية

كانت المسالة المالية أكثر مشاكل مصر تعقيداً وقد أرادت الحكومة المصرية أن تشرك الدول فى حل المشكلة المالية ، فطلبت إعادة المراقبة الثنائية . وقد كان لكل من المراقبين اللذين عينتهما فرنسا وانجلترا الحق فى التفتيش على جميع مصالح الحكومة ومراجعة حساباتها ، كما كان لهما الحق فى حضور جلساب مجلس النظار والاشتراك فى مداولاته ، على أن يكون رأيهما استشارياً ولم يكن لمصر الحق فى عزلهما دون موافقة حكومتيهما (١) .

---

(١) عندما أعيدت المراقبة الثنائية كان السير إيفلن بارنج ممثل انجلترا والمسيو بلنيير ممثل فرنسا . راجع « انجلترا فى مصر » للورد ملنر .

وقد اجتهدت الحكومة المصرية أن تحل المشكلة المالية بان تحصل على مبلغ من المال ببيع حصة مصر فى أسهم قناة السويس وبأن تصفى الديون وتعدل نظام الضرائب .

بيع حصة مصر فى أرباح قناة السويس :

كان من شروط عقد امتياز قناة السويس أن يستولى مصر على ١٥ ٪ من أرباح الشركة السنوية . وكانت هذه الحصة مرهونة لبعض الماليين الفرنسيين منذ أيام اسماعيل .

وفى ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ عرض المراقبان الأجنبيان على مجلس النظار اقتراحا ببيع هذه الحصة بحجة أن الحكومة لاتستطيع أن تسدد مبلغ الرهن . وقد اضطر مجلس الوزراء للموافقة على هذا الاقتراح بالحاح المراقبين وكان أن بيعت حصة مصر فى أرباح القناة بمبلغ ٨٤٨٦٥٠ جنيهاً . وبهذا فقدت مصر ماتبقى لها من الفائدة المادية من القناة، وخسرت حصة الأرباح التى يبلغ مقدارها فى السنين الحالية حوالى ٩٠٠٠٠٠ جنيهاً ، أى أكثر من ثمن بيع الحصة نفسها .

تصفية الديون :

فى ١٢ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر « ديكريتو » بتكوين لجنة دولية سميت « لجنة التصفية » برياسة السير « ريفرز ولسون » وعضوية مندوبى الدول فى صندوق الدين ومندوب فرنسى آخر (إذ كان فى اللجنة عضوان انجليزيان) ومندوب ألمانى ومندوب مصر هو بطرس غالى باشا . وكان الغرض من تكوين لجنة التصفية هو تحديد علاقة الحكومة المصرية بالدائنين وتحديد الايرادات التى يجب أن تخصصها الحكومة لدفع فوائد الدين وأقساطه . وقد اجتمعت لجنة التصفية ودرست حالة المالية . وكان الأساس الذى بنى عليه عمل هذه اللجنة هو تقرير لجنة التحقيق التى تكونت فى سنة ١٨٧٨ . وقد قررت اللجنة قرارات عرضتها على الخديو فأصدر بها قانوناً يعرف بقانون التصفية ، فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ .

قانون التصفية :

ويتلخص قانون التصفية فيما يأتى :

أولا — تقسيم إيرادات الحكومة إلى قسمين(١): قسم للصرف على الادارة الحكومية وللصرف على النظارات المختلفة والأعمال التى تقوم بها ، وقسم لتسديد أقساط الديون وفوائدها .

ثانياً — تقسيم الديون (التى بلغ مقدارها ٩٨,٧٤٨,٩٣٠ جنيهاً) على الوجه الآتى :

الديون فى تقرير لجنة التصفية

الدين	جنيه	الفائدة	إيرادات الحكومة المخصصة بضمانة
الموحد	٥٨٠٤٠٣٢٦	٤ ٪	الضرائب الجركية وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط
الممتاز	٢٢٦٧٩٨٠٠	٥ ٪	ايرادات السكة الحديد والتلغرافات وميناء الاسكندرية
الدائرة السنية	٩٠٨٨٠٤	٤ ٪	إيرادات الدائرة وأملاكها (٢)
الدومين	٨٥٠٠٠٠٠	٥ ٪	إيرادات أملاك الأسرة الخديوية (٣)
	٩٨٧٤٨٩٣٠		

ثالثاً — يلغى قانون المقابلة ويخصص مبلغ ١٥٠٠٠٠ سنوياً لمدة خمسين سنة لتعويض الذين دفعوا المقابلة . وقد بلغ ما دفعه الأهالى بناء على قانون المقابلة حتى هذا العهد حوالى ١٤ مليون جنيه وبهذا بلغ التعويض حوالى نصف هذا المبلغ مقسطاً على خمسين سنة .

---

(١) أى أن إيرادات الميزانية قسمت إلى قسمين أحدهما خاصا بالدين ويحصل عليها صندوق الدين مباشرة والآخر خاصا بالحكومة وتحصل عليه نظارة المالية مباشرة .

(٢) ماكوين « مصر تحت اسماعيل » صفحه ٢٨٦ وكولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٠٢ — ١٠٣ .

(٣) ماكوين « مصر كما هي » صفحة ١٥٠

نتائج قانون التصفية : كان من نتائج قانون التصفية :

١ — أن أنقصت فوائد الديون من ٧ ٪ إلى ٤ ٪ وأصبحت فوائد الديون وأقساطها مضمونة بايرادات بعض المديريات وبايرادات الجمارك والسكك الحديدية على أن تدفع مباشرة لصندوق الدين .

٢ — إن أمن الدائنون الأجانب على أموالهم وبهذا ابتدأت المشكلة المالية تحل . غير أن القانون بينما راعى مصالح الدائنين الأجانب لم يعن بالدائنين المصريين الذين ألغيت ديونهم مقابل تعويض مقسط على مدة طويلة مما أثار سخط الأهالى على الحكومة .

ويلحظ فى قانون التصفية أنه خصص جزءاً من إيرادات الحكومة لتسديد أقساط الديون وفوائدها . وهذا يعرقل من سياسة الاصلاح العامة وينافى المبادىء المقررة فى علم المالية من أن كل الايرادات يجب أن تصرف على جميع مرافق الدولة ، على أن يتبع نصيب كل مرفق من هذه المرافق مقدار أهميته، وأن تحصل البلاد من توزيع الصرف على المرافق المختلفة على أقصى وأنسب فائدة .

وقد حدد قانون التصفية مصروفات الحكومة بمبلغ ٤,٨٩٧,٨٨٠ جنيه وهذا المبلغ تحصل عليه وزارة المالية ، فاذا زادت الايرادات العامة عن المطلوب فى سداد أقساط الديون وفوائدها فان صندوق الدين يحتفظ بتلك الزيادة كاحتياطى لسداد الدين، كذلك إذا زادت الايرادات عن مصروفات الحكومة فان تلك الزيادة تذهب أيضاً إلى صندوق الدين ، وقد نشأ عن هذا النظام الخاص بتقسيم الميزانية ان عجزت الحكومة عن القيام بنفقاتها اللازمة خصوصاً لاضطرار الحكومة لدفع الجزية من هذا المبلغ الصغير ولدفع التعويضات لسكان الاسكندرية، وقد اقترضت الحكومة قروضاً بفوائد مرتفعة ، بينما كان عند صندوق الدين احتياطى كبير لديون ذات فوائد قصيرة (١) .

وعند ما تبين استحالة بقاء هذا النظام عقدت لجنة دولية فى لندن ١٩ ابريل سنة ١٨٨٤ وأدخلت فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٤ تعديلات معينة على قانون التصفية أهمها: —

(١) راجع كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٢٣ و٩٨ وملنر « انجلترا فى مصر » صفحة ١٨٢

أولا : السماح للقطر المصرى باقتراض مبلغ ٩ مليون جنيه بفائدة ٣ ٪ بضمان الدول جميعها على أن يصرف هذا الدين فى سد عجز ميزانية الحكومة فى السنوات السابقة ومعالجة الطوارىء الناشئة كانحطرابات الاسكندرية والقيام بمشروعات الرى المستعجلة كالقناطر الخيرية ، ومعالجة مشكلة السودان

ثانياً : زيادة المبلغ المحدد لمصروفات الحكومة إلى ٥,٢٥٠,٠٠٠ جنيهاً

ثالثاً : تعديل نظام الميزانية بحيث تستطيع الحكومة أن تسد ما يظهر من العجز فى ميزانيتها من احتياطى صندوق الدين ، وبذلك تستطيع القيام بالاصلاحات اللازمة(١).

وتعتبر سنة ١٨٨٨ الحد الفاصل بين المدة التى كانت مصرفيها معرضة للافلاس والرقابة الثنائية وبين المدة التى أصبحت بعدها تتمتع بالاستقلال المالى لحد ما . وقد كان من نتائج التدخل الأجنبى فى الأحوال المالية أن تقوّضت سلطة الخديو.

الضرائب :

أما فيما يختص بالضرائب فقد أصابها اصلاح شامل وكان هذا الاصلاح ضرورياً حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ قانون التصفية ويتلخص التعديل الذى أصاب نظام الضرائب فيما يلى :

أولا : حددت الضريبة المفروضة على كل شخص من الأهالى ، وبهذا أمن الناس من تغيير فئات الضرائب بين آن وآخر . وقد رأينا أن الضرائب التى كانت تحصل من الأهالى من قبل كانت تتبع من حيث القلة والكثرة ، حاجة الحكومة ورجالها إلى المال، وإنه كان يكفى أن تحتاج الحكومة إلى مبلغ من المال حتى تأمر رجال الادارة بتحصيل هذا المبلغ . وكان ينتج عن هذا كثير من السرقات والاختلاسات التى تعتبر شيوعها نتيجة محتومة لانعدام النظام فى تحصيل الضرائب .

ثانياً : أصبحت الضرائب السنوية تقسط على أقساط يدفع كل منها فى ميعاد محدد يتلاءم مع مقدرة الأهالى على الدفع، فضرائب الأطيان مثلا روعى فى سداد

(١) أدى التعديل إلى إيجاد صعوبات لانه إذا احتاجت الحكومة إلى مبلغ من المال زيادة عن المصروفات العادية تضطر إلى أن تجمع من الضرائب ضعف المبلغ لان صندوق الدين يحصل على النصف

أقساطها أن تكون فى مواعيد جنى الحاصلات الزراعية المهمة ، وبهذا يسهل على المزارعين دفع ما يفرض عليهم ، ويقل التجاؤهم إلى المرابين الذين كانوا ينتهزون اضطرار الفلاحين لدفع الضرائب فى غير موسم المحاصيل فيقرضونهم النقود بالربا الفاحش ، مما كان من أسباب ارتباك أحوال المزارعين المالية . وقد عدلت وحددت مواعيد تحصيل الضرائب بمقتضى المرسوم الخديوى المؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ .

ثالثاً : الغى الضرب بالكرباج ، الذى كان وسيلة من الوسائل المتبعة فى تحصيل الضرائب ، وقد كان محصلو الضرائب قبل ذلك يستعملون أشد أنواع القسوة للحصول على أموال الفلاحين ، حتى كان دفع الفلاح لكل الضرائب المفروضة عليه يعتبر من أعياده السنوية التى يحييها ، ابتهاجا بسداده لما فى ذمته للحكومة .

رابعاً : تعديل نظام السخرة ، وقد كانت الحكومة تجبر الأهالى على العمل بلا أجر فى الأعمال العامة كمد الطرق وإنشاء الترع وإقامة الجسور ، كما أن الأهالى كانوا يسخرون فى استصلاح أراضى الخديوى والحكام وزراعتها ، وفى عهد توفيق عدل نظام السخرة بأن الغيت أعمال السخرة فى أراضى الخديوى ولكنها بقيت فى الأعمال العامة ، غير أنه أصبح من الممكن أن يعفى منها الشخص إذا دفع مبلغاً معينا من النقود (١) .

خامساً : ألغيت كثير من الضرائب التى كانت حصيلتها قليلة . وتعدد الضرائب مع قلة حصيلتها ينافى قوانين الإدارة المالية ، لأن دوام احتكاك المحصلين بالأهالى يولد فى نفوسهم نوعا من الكره للحكومة وشعوراً أشد بثقل عبء الضرائب . وهذا لا يوازى المبالغ القليلة التى تحصل من بعض أنواع الضرائب . وقد صدر المرسوم الذى يقرر إلغاء الضرائب التى رؤى الغاؤها فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ : ومن الضرائب التى الغيت ضريبة الرؤوس ، وضريبة دمغة المصوغات ، وعوائد الرخص ، وعوائد الوزن ، ورسوم الأرضية ، والعوائد المفروضة على الفجر ، وعوائد بيع المجوهرات ، وعوائد بيع المواشى فى مصر والاسكندرية والسويس ، ورسوم قيد العرضحالات ، وعوائد معاصر الزيت ،

(١) ألغى نظام السخرة تدريجيا وقدرت الحكومة لتغيير نظام السخرة مبلغ ٢٥٠،٠٠٠ جنيه .

وعوائد الصوف ، وعوائد مقالى الحمص ، وعوائد الدخولية .

سادساً : كانت ضرائب الأراضى غير موزعة توزيعاً عادلا فبينما كانت الأراضى العشورية قد استصلحت وزادت غلاتها، بقيت الضريبة عليها كما كانت عليه . وبهذا كان عبء الضرائب على أصحابها أقل من عبئها على أصحاب الأراضى الخراجية . وقد صدر فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ مرسوم يقضي بزيادة ١٥٠ الف جنيه على ضريبة الأراضى العشورية على أن توزع على وحداتها .

* الميزانية :

وفيما يلى سوف نعرض لأول ميزانيه للحكومة المصرية فى عهد توفيق ، وقد بنيت تقديرات الايرادات والمصروفات فيها على أساس قانون التصفية والتعديلات التى أدخلت على نظام الضرائب . والميزانية مرآة الحياة الاجتماعية .

ميزانية سنة ١٨٨٠ (١)

الايرادات		المصروفات	
(١) الاموال المقررة			جنيه مصرى
	جنيه مصرى	(١) خراج مصر	٦٨١٤٨٦
أموال الاطيان	٥٢٢٧٣٨٨	(٢) الدين العمومي (٢)	٠٠٠٠٠٠
عوائد الاملاك	٦٢١٩٦	الدين المنظم	٠٠٠٠٠٠
وركو ارباب الحرف	٢٠٨٠٩٣	غير المنظم	٠٠٠٠٠٠
عوائد الاغنام والمعز	١٢٦٧٤	(٣) مخصصات الخديوى والعائلة	
عوائد العربات وحيوانات الاجرة	١٠٨٠٧	الخديوية	٣١٥٠٠٠
عوائد معاصر الزيت	٣٤٦٨	(٤) المعية السنية	٤١٨٢٢
	٥٥٢٤٦٢٦	(٥) مجلس النظار	٥٧٩٦
(٢) الأموال والايرادات غير المقررة		(٦) نظارة الخارجية	١١٣٢٦
من المحاكم	١٨٠٥٤٨	(٧) نظارة المالية	
« الجمارك	٦٢٢٥٢٩	ديوان العموم	٨٧٠٠٢
« البريد	٧٥٩٥٠	التفتيش العمومى (المراقبة الثنائية)	١٩٥٠٠

(١) عبد الرحمن الرافعى « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » عن الوقائع المصرية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

(٢) لم يكن قد تم تقدير المبلغ المخصص للدين فى وقت عمل الميزانية ولكن خصص فى كتاب طلب التصديق على الميزانية بمبلغ ٤٢٣٨٥٩٢ جنيه وهو الفرق بين الايرادات والمصروفات .

تابع الايرادات

	جنيه مصرى
« الدخولية »	٢٤٧٦٥٥
« المصلح »	١٠٠٠٠٠
التسجيل والطوابع	٦١١٧٧
مصايد الأسماك	٧٦٢١٦
عوائد الرسالة	٨٥٧٤٣
عوائد أوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠٧٦٤
	١٥٣٠٥٨٢

(٣) السكك الحديدية والتلغراف

السكك الحديدية	١٠٥٠٥٠٠
التلغراف	٢٩٠٠٠
	١٠٧٩٥٠٠

(٤) وابورات البوسته الخديوية

١٢٨١٠٠

(٥) ايرادات المصالح الأخرى

ميناء الاسكندرية	٥٠٠٠٠
الانجرارية (إدارة الملاحة النيلية)	٣٢٩٣٩
الفنارات	٤١١٤٣
الضربخانة	١٩٤٢٤
الموانى (غير الاسكندرية)	١٥٤٣
سكة حلوان	٧٩٩٢
	١٥٣٠٤١

(٦) الايرادات المتنوعة

إيجار ومتحصلات أملاك الميرى	٤٠٠٠٤
رسوم تمغة ومصاغات	٥٦٥
	٤٠٥٦٩

(٧) المتحصلات المتنوعة

إيرادات مصلحة الصحة	١٦٥٦٢
الجهادية	١٧٨
البحرية	١١٨١
إيرادات المدارس	١٢٦٥

تابع المصروفات

	جنيه مصرى
صندوق الدين العمومى	٢٠٧٤٥
التاريخ (ادارة المساحة)	٥٠٠٠٠
المديريات والمحافظات والدوائر البلدية	١٥٨٤٢٧
دخوليات	٤٢٥٢٥
ادارة مصايد الاسماك	١١٧٨١
تحصيل عوائد الرسالة	٤٢٦٥
ميناء الاسكندرية	٤٤٦٠
الفنارات	٢٤٥٨٦
الضربخانة	٦٤٧٢
اقلام متنوعة	١٠٢١٩٩
	٥٣١٩٦٢

(٩) نظارة المعارف

ديوان العموم	٥٩٠٦
المدارس والمكاتب	٤٢٩٩٢
اقلام متنوعة	١٠٥١٧
	٥٩٤١٥

(١٠) نظارة الداخلية

ديوان العموم	٤٦٠٢٠
مجلس النواب	٢٣١٢
المديريات والمحافظات	١١٣٢٨٦
الضبطيات	١٥٧١١٧
خدمة المطافيء	٨٩٨١
ادارة منع بيع الرقيق	٢٥٦٧
الصحة والمستشفيات	٦٠١٥٤
الرزنامة	٨٨٣٧٣
الدفترخانة المصرية	٢٠٧٣
	٤٨٠٨٨٣

(١١) نظارة الحقانية

ديوان العموم	٢٤٠٥٢
المحاكم المختلطة	١٣٢٠٤٣

تابع الايرادات

	جنيه مصرى
الأشغال العمومية	٤١١٢
مستقطع نظير أطيان معاش	٧٧٦
رسوم أرضية فى زمن الموالد والأعياد	٣٢٦
رسوم تقاسيط الرزنامة وغيرها	٥٢٨
متحصلات أخرى	٦٠٣٠
	٣٠٣٥٨

(٨) سلفيات الفلاحين

تحصيل ثمن البذور المعطاة سلفا لأهالى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨	٢٩٩٣٥

(٩) مستقطع نظير الاحتياطى

المستقطع من رواتب الموظفين	٤٤٩١١
مجموع الايرادات	٨٥٦١٦٢٢

تابع المصروفات

	جنيه مصرى
المحاكم الشرعية	٣١٣١٨
المجالس المحلية	٥٦٨٨٧
	٢٤٤٣٠٠

(١٢) نظارة الاشغال

ديوان العموم	٢٨٧٦٠
مصالح الاقاليم	٢٣٨٢٠
حفظ ابنية الحكومة	٢٨٠٠٠
اشغال حفظ النيل	٤٨٢٥٠
اشغال صناعية	٦٤٥٧٠
القناطر الخيرية ورياح المنوفية	١٦٢٧٩
رياح البحيرة	١٢٢١٧
ترعة الابراهيمية	٢١٧٦٣
ترعة الاسماعيلية	١٨٤٦٣
ترعة المحمودية	١٨٩٧٨
كوبرى قصر النيل	١٩٩١
سد ابو قير	٢٥٤٥
الموانى (ماعدا ميناء الاسكندرية)	٥٥٢٠
مجلس الزراعة	٢٦٢٠
تنظيم مدينة مصر	٥٢٦٥٨
تنظيم مدينة الاسكندرية	٢٧٤٦٩
تنظيم المحافظات والمدن الكبيرة	١٠٣٩١
المتحف	٤١١٠
المعادن والمحاجر والملاحات	١٦٢٧٨
الانجرارية	٣٠٣٣٠
التياترات	٧٣٥
سكة حلوان الحديدية	٩٠٣٤
	٤٤٧٨٧١

(١٣) السكك الحديدية والتلغرافات

عموم المصلحة	٢٥٦٣٠
تشغيل	٧٩٣٩٠
ادارة الخطوط	٨٨٢١٠
ادارة الورش والعمليات	٢٠٦٦٠٠
المخازن	٨١٣٠
التلغرافات	٣٤٧٠٠
	٤٤٢٦٦٠

مجموع الابرادات	٨٥٦١٦٢٢

ملخص الايرادات

الاموال المقررة	٥٥٢٤٦٢٦
« والايرادات غير المقررة	١٥٣٠٥٨٢
السكك الحديدية والتلغرافات	١٠٧٩٥٠٠
وابورات البوسته الخديوية	١٢٨١٠٠
إيرادات المصالح الاخرى	١٥٣٠٤١
الايرادات المتنوعة	٤٠٥٦٩
متحصلات املاك الميرى	٥٣١٩٦٢
سلفيات الفلاحين	٢٩٩٣٥
مستقطع نظير الاحتياطى	٤٤٩١١
المجموع	٨٠٥٦١٠٦٢٢

تابع المصروفات

(١٤) الجمارك

الجمارك	٣٧٨٢٨
حفر السواحل	١٢٠٠٠
	٤٩٨٢٨
(١٥) البوستة	٦٤٧٣٩
(١٦) وابورات البوسته الخديوية	١٢٧٨٣٦

(١٧) المصلح

الملاحات وأشوان الملح	١٢٩٢٣
ثمن الملح ونقله	٨٦٣٩
	٢١٥٦٢

(١٨) لوازم الاشوان والمخازن

مصروفات الاشوان والمخازن فى المحروسة	٢٥٩٢
تموين الأشوان والمخازن	١٢٥٠٠
	١٥٠٩٢

(١٩) مبالغ احتياطية للمصروفات

الطارئة	١٥٠٠٠٠
(٢٠) معاشات	٢١٦٧٣٦
المجموع (ماعدا الدين العام)	٤٣٢٣٠٣٠
ما خصص للدين العام ومقداره	٤٢٣٨٥٩٢
المجموع	٨٥٦١٦٢٢

ومن هذا نرى أن مجموع الايرادات بلغ ٨٥٦١٦٢٢ جنيها وزعت على أبواب المصروفات على النحو الآتى :

أولا : المصروفات على الادارة الحكومية مبلغ ٥٤٤و٦٤١و٣ جنيهاً

ثانياً : « للجزية « ٤٨٦و٦٨١ «

ثالثاً : الدين . والباقى وهو « ٥٩٢و٢٣٨و٤ «

ويكون المجموع « ٦٢٢و٥٦١و٨ «

بهذا تتميز الميزانية فى بداية عهد الخديو توفيق بتخصيصها مايبلغ نصف الأيرادات لتسديد أقساط الدين المصرى العام وفوائده ، وتخصيص جزء الأيرادات لخدمة غرض خاص ينافى قواعد الأدارة المالية كما قدمنا

الفصل الثانى

الثورة العرابية

١٨٨١ - ١٨٨٢

اجتهد الخديو توفيق فى بداية حكمه أن يحل مشاكل مصر ، ولكنه ما كاد يصل ، بمعاونة وزرائه والموظفين الأجانب ، إلى حل لهذه المشاكل حتى قامت فى البلاد حركة قومية سميت « الثورة العرابية » نسبة إلى زعيمها « أحمد عرابى »

وقد هيأت الظروف السائدة فى هذا الوقت لقيام هذه الثورة ، ذلك بأن تدخل الأجانب فى شئون البلاد أخذ يزيد على مر الأيام . وقد قابل زيادة التدخل الأجنبى زيادة فى شعور المصريين بحقوقهم واستعدادهم للمطالبة بها .

ومن مظاهر زيادة تدخل الأجانب فى شئون البلاد اعادة المراقبة الثنائية وزيادة نفوذ المراقبين الأجنبيين اللذين أصبحت لهما سلطة واسعة فى الحكومة وإذا كانا يوجهان سياستها إلى فائدة أصحاب الديون بغض النظر عن مصلحة الأهالى . هذا الى حرمان البلاد من الحكم الدستورى إذ لم يوافق الخديو ، بتحريض قناصل الدول ، على الدستور الذى قدمه « شريف باشا » ، وعهد بتاليف الوزارة إلى « رياض باشا » الذى حكم البلاد حكما استبدادياً .

ومن مظاهر شعور المصريين بحقوقهم تكوين الرأى العام المصرى فى أواخر عهد اسماعيل وبداية عهد توفيق ، وقد ساعد على تكوين الرأى العام انتشار التعليم والصحف بين الأهالى مما يسر لهم الاطلاع على أخبار الأمم الأخرى وأنظمة الحكم الشعبى فيها . هذا إلى وجود زعماء فكريين اتصلوا بالشعب عن طريق التدريس وعن طريق الصحف . وكان زعيم الحركة الفكرية « السيد جمال الدين الأفغانى » الذى حضر إلى مصر وبدأ ينشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الكثير من الأهالى .

مجمل حوادث الثورة :

ولكن السبب المباشر للثورة هو اضطهاد الضباط المصريين فى الجيش ، اذ قصرت الترقية على الضباط الأتراك والشراكسة . وزاد هذا الاضطهاد بتعيين عثمان رفقى باشا الشركسى ناظر للحربيه فى نظارة رياض .

ودعا هذا الاضطهاد للضباط المصريين الى تقديم عريضة إلى رئيس النظار (فى يناير سنة ١٨٨١) ، وأنابوا عنهم فى تقديمها ثلاثة من زعمائهم ، هم أحمد عرابى وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى ، والتمسوا فى هذه العريضة عزل وزير الحربية وإنصاف الضباط الوطنيين .

وقد أراد الخديو أن يحاكم مقدمى العريضة فاستدعى الضباط الثلاثة الى قصر النيل ، وبدىء فى محاكمتهم ، ولكن الجنود اقتحموا مكان المحاكمة ، وأخرجوا رؤساءهم ، وساروا فى مظاهرة الى سراى عابدين وطلبوا من الخديو عزل وزير الحربية ، فعزل وعين مكانه محمود سامى البارودى باشا .

ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فأخذت تكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم عمادعا إلى استقاله البارودى ، وحينئذ أراد الضباط إسقاط النظارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد السابقين وأعيانهم وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور .

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين وتقدم عرابى للخديوى يطلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية وتشكيل مجلس النواب وزيادة الجيش إلى الحد الذى سمحت به تركيا (وهو ١٨٠٠٠ جندى) . وقد أجاب الخديوى هذه المطالب إذ لم يربدأ من إجابتها ، وأمر وأمر شريف باشا بتأليف النظارة الجديدة .

وقدم شريف باشا دستوراً وافق عليه الخديوى ، وانعقد مجلس النواب فى أواخر سنة ١٨٨١ . ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، إذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية فأراد المجلس أن يحصل على هذا الحق ولكن الوزارة أبت تعديل

الدستور خوفاً من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الأجنبيين .

وحينئذ أرسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة للخديوى تعرضان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلس النواب ، إذا احتاج الأمر ، وحينئذ استقال شريف باشا وخلفه فى رئاسة النظارة محمود سامى البارودى باشا .

ولكن وزارة البارودى التى كان فيها عرابى وزيراً للحربية سرعان ما اختلفت مع الخديوى ، فدعا ذلك إلى تدخل انجلترا وفرنسا بارسال اسطولين إلى إلى الأسكندرية ، لمساعدة الخديوى إذا لزم الأمر . وقد قبل الخديوى هذا التدخل فاستقالت الوزارة .

وارتبكت الحالة السياسية فى البلاد وقامت فى الأسكندرية معركة بين الوطنيين والأجانب ذبح فيها كثير من الطرفين . وادعى الانجليز أن العرابين يحصنون قلاع الاسكندرية(١) ويهددون بذلك الأسطول الانجليزى ، واتخذوا من ذلك سبباً لضرب المدينة فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ . ولم يشترك الأسطول الفرنسى فى ضرب الأسكندرية . ولكنه غادر ميناءها حين ضربها الانجليز واعتقدت فرنسا أن الدول لا بد أن تتقدمها لفض النزاع .

ولم يقو الجيش المصرى للدفاع عن الأسكندرية ، فغادرها وتحصن عند كفر الدوار . ولم يتمكن الانجليز من الدخول عن طريق كفر الدوار فعزموا على دخولها عن طريق قناة السويس . وأراد عرابى أن يردم القناة ولكن « دلسبس » أكد له أن القناة لا يمكن أن تستعمل لأغراض حربية . ومع ذلك فقد سارت الجنود الانجليزية فى القناة بسفنها إلى الاسماعيلية .

وقد رشا الانجليز بعض ضباط الجيش وبعض عربان الشرقية لارشادهم عن مواقع الجيش العرابى ، وفوجىء العرابيون عند التل الكبير وهزموا ، وسار الانجليز الى القاهرة فدخلوها بلا مقاومة .

وقد بقى الانجليز فى مصر بدون حق شرعى إذ أنهم دخلوها مساعدة على توطيد عرش الخديوى بصفتهم حلفاء للسلطان صاحب السيادة فى مصر ، ولذلك لم تكن الدول وعلى الأخص فرنسا وروسيا وتركيا راضية عن هذا التدخل الغير شرعى .

---

(١) أبلغ المسيو دى فريسينيه انجلترا أن فرنسا كانت تشاطر الحكومة البريطانية رأيها للوصول إلى نتيجة مرضية ولكن ليست هذه الحالة الآن راجع الرافعى « الثورة العرابية » صفحة ٢٩٢

الفصل الثالث

حكم توفيق والاحتلال البريطانى

تقلد توفيق باشا الحكم فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ومصر فى حالة مالية دقيقة كما أنها كانت فى حالة سياسية أدق ، فقد كان الشعب يئن من عبء الضرائب ومظالم القسوة وفداحة المصروفات ، وكانت الأمة المصرية تتطلع إلى حكم جديد يخفف عليها آلامها ويقلل من التدخل الأجنبى فى أحوال بلادها ، وكما كان المصريون يأملون أن يقوم الخديوى توفيق باشا بمعالجة الإرتباك المالى ويقر النظم الدستورية ، كان الأجانب يتمادون فى التدخل بما لهم من نفوذ مادى ومصلحة رأسمالية ، كذلك كان الأتراك يعملون على إغتنام الفرص لينتقصوا من الحقوق التى نالتها مصر فى عهد إسماعيل ، أما توفيق باشا فكان يميل إلى النظام الاستبدادى والحكم المطلق ، مع أنه لو جمع الى خصاله الطيبة شجاعة أبيه وعلو همته وجرأته لتغير مجرى تاريخ مصر الاقتصادى طبقاً لأحوالها الاهلية الخاصة ، وإذا كان توفيق يهاب السلطة الأجنبية والنفوذ الغربى فانه كان يعجب بالحكم المطلق (١) ويميل إلى الاعتماد على معاونة من يتمشى مع نزعته وميوله ، فقد خالفه شريف باشا فى طرق الحكم فترك الحكومة وحل محله مصطفى رياض باشا الذى كان يساير الخديوى فى الميل الى السلطة المطلقة فى حكم المصريين مع ممالأة الأجانب وحماية مصالحهم والعمل على تحقيق مطالبهم .

وقد كانت ميوله للحكم المطلق وكراهيته للشورى وخضوعه للنفوذ الأوربى هى من الصفات التى دعت إلى الثورة العرابية إذ كان أول ما طالب به العرابيون فى سبتمبر سنة ١٨٨١ هو إسقاط وزارة مصطفى رياض باشا الذى احتقر الشعب

---

(١) الظاهر أن توفيق باشا كان يضمر غير ما يظهر ، يستدل على ذلك من خطبته عند توليته الحكم « على أنى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة . . . وذلك بتقرير الاقتصاد والحق القانونى فى نفقات الحكومة . . . » .

المصرى ومطالبه النيابية[1] وعمل على خدمة سيده خدمة صادقة ، فنصحه فى بدء حكمه بزيارة الأقاليم ليتحبب الى أفراد الأمة فى القرى والدساكر والمدن النيابية، وسافر توفيق باشا الى الوجه القبلى فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٠ ليتقرب من الشعب وليحقق السياسة التى تتمشى مع نزعته الخاصة فى الحكم ، وبينما سادت نزعته هذه فى حكم المصريين فانه اذعن لنفوذ الدول فأعاد المراقبة الثنائية ولم يبين حدود منصب المراقبين حتى أصبحت سلطتهما أعلى شأناً من سلطة الناظر (الوزير) فى النفوذ وحق التدخل والتنفيذ والمكانة، وظهرت تلك السلطة عند ماقرر مجلس النظار فى حضرة المراقبين وبمشورتهما التنازل عن أرباح القطر المصرى فى قناة السويس فى جلسته بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٨٠ ، كذلك ظهرت تلك السلطة الأجنبية عندما وجهت الحكومة عنايتها الى المصالح الأجنبية ولم تدرس الأنظمة الوطنية دراسة تكفل تقدمها ، فكانت معظم الأموال المصرية التى يمتلكها العلماء ورجال الدين مهملة ، وحبس منها الجزء الأكبر فى الأوقاف وغير الأوقاف .

كانت الثغرة التى أوجدتها الأموال المصرية المحبوسة داعية إلى إقبال الأجانب لاستثمار أموالهم فى القطر المصرى ، وإلى عناية الحكومة بامورهم، وكانت هذه العناية تدعو الى خسارة المصريين من طريقين مختلفين أولا من طريق دفع الفوائد للاجانب وثانياً من طريق عدم استثمار رؤوس الأموال المصرية فى الانتاج الأهلى .

وحتى عند ما نشطت الحالة الاقتصادية فى مصر وعملت لجنة التصفية على تحسين الحالة المالية والزراعية وألغت نحو ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة بمرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ فان الغرض منها كان لفائدة أصحاب الديون ، فقد كان المتحصل من هذه الضرائب العديدة ١٥٠،٠٠٠ جنيهاً وهو مبلغ هين لا تقاس به الأعباء التى كان الأهلون يعانونها فى تسديدها والمضار التى كانت

---

(١) كان مصطفى رياض باشا من طبقة الباشوات القدماء الذين ينظرون إلى الشعب نظرة ازدراء ، وكان قوى الارادة محبا للاستبداد مع ما اتصف به من نزاهة واستقامة وجد فى عمله الحكومى .

تصيب التجارة الاهلية من جرائها ، ففي مقابل إلغائها رأى رياض باشا أن يزيد من ضرائب الأطيان العشورية ١٥٠٫٠٠٠ جنيهاً وذلك ليتمكن من الاعتماد على ركن ثابت لدفع الديون الأجنبية وفوائدها وأقساطها .

وقد كانت المقدرة على تسديد الديون الاجنبية هى من أهم الاعتبارات عند درج مفردات الميزانية المصرية ، فيخصص نصف موارد الميزانية مباشرة لسداد فوائد الديون ، فكان ذلك من أسباب تذمر الأهالى إذ أن تخصيص مثل هـذا المبلغ للديون حرم الأمة من ثمرة جهودها ، وكان لاستسلام الخديوى توفيق وحكومته للاجانب مما أثار الرأى العام ، أضف إلى هذا أن عهد نظارة رياض باشا كان عهد تشجيع المؤسسات المالية والاقتصادية الأجنبية فزادت هذه المؤسسات من طغيان النفوذ الأوربى فى حياة مصر لاقتصادية ، وقد تاسس البنك العقارى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ والشركة العمومية وشركة المقاولات ، وكما أن توفيق باشا ترك بعض السلطة لرئيس نظاره رياض باشا فعين من الأتراك فى الجيش وأهمل المصريين فى الترقيات ، وتاثر توفيق باشا بازاء من حوله من الأجانب فى أعماله الادارية ، فتآمرت الظروف وجعلت من توفيق آلة تعضد الأجانب وتضعف سلطان الأهالى ، وجعلت من حكمه هداية واستسلاماً لسياسة انجلترا ، حتى اذا ما قامت الثورة العرابية ، ظهرت السلطات الانجليزية على مسرح السياسية بين عرابى والخديوى توفيق باشا (١) إذ تداخل المستر كوكس قنصل انجلترا فى الاسكندرية ومعه السير اوكلاند كولفن المراقب المالى للحكومة المصرية وأخذ يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى توفيق باشا ، فكان موقف المندوب الانجليزى موقف دفاع عن الراعى فى مصلحة الرعية ، وقد أظهر القنصل الانجليزى لعرابى أن استعمال القوة لا بد أن يدعو إلى ضياع البلاد وأن مصر ليس لديها من القوة ما يمكنها من تنفيذ أغراضها ، وعند ما اتفق الخديوى توفيق مع الأمة على إيجاد هيئة نيابية

---

(١) مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ أمام سراى عابدين .

بالبلاد وطالبت تلك الهيئة بحق تنظيم البلاد الداخلية وبحق نظر الميزانية التى أصبحت من حقوق المراقبين الاجانب، عارضت الحكومة النواب فارتبكت الحالة، وأرسلت انجلترا وفرنسا مذكرة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ تعضد فيها موقف الخديوى ضد مطالب الامة فى النظر فى الاحوال المالية ، ونصت تلك المذكرة على أن فرنسا وانجلترا متفقتان على مساعدة الخديوى بعد ماعرفا عزم مجلس شورى النواب المصرى على التدخل فيما لا ترضاه حكومته فى دراسة الميزانية المصرية ، وبذلك أصبح الخديوى تحت تصرف الدول فى كل قراراته ، وقامت بعض طبقات الامة ضد التدخل الاجنبى ، ومع أن تركيا استاءت من تدخل انجلترا وفرنسا دون الرجوع اليها ، فان الدولتين استمرتا فى سياستهما وأشارتا على الخديوى باتباع سياسته الحكيمة وأرسلتا أسطولا إلى المياه المصرية فدعا ذلك إلى سخط المصريين وتوحيد شعورهم ضد الأجانب ، وعند ذلك أرسلت انجلترا وفرنسا إلى الخديوى مذكرة أخرى فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ تطلبان منه إسقاط وزارة البارودى وإبعاد عرابى عن القطر المصرى ، وبإزاء ذلك لم ير محمود سامى البارودى باشا بدأ من الاستقالة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ووقف الجيش بجانب عرابى فدعا ذلك توفيق باشا إلى مخاطبة السلطان فأرسل لجنة عثمانية إلى مصر لدراسة الأمور المصرية .

وبعد حادثه ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ تشكلت نظارة اسماعيل راغب باشا فى ١٩ يونية سنة ١٨٨٢ واستبقى عرابي باشا وزيرا للحربية، ولكن انجلترا غضبت لبقائه ، وبلغت الحالة فى مصر بين الحكومة والدول الأجنبية حدا دعا الدول إلى عقد مؤتمر الاستانة فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ للنظر فى المسئلة المصرية ودرس أحوالها المالية وارتباكاتها السياسية ، وطلبت انجلترا وفرنسا من السلطان إرسال مندوب له فى مؤتمر الاستانة ولكن السلطان رفض إرسال مندوب عنه بدعوى أن الحالة لا تستدعى التدخل فى شئونها وأن مثل هذا التدخل هو من شئونه فقط ولا دخل للدول فى الأمر[1] ، ولكن المؤتمر استمر فى عقد

---

(١) الحقيقة أن السلطة الادارية والسياسية والقضائية والمالية كانت موزعة ، فقد كان من الضرورى

جلساته، غير أن هذه الجلسات كانت بطيئة وتباينت مشارب الدول فيها ،اذ كانت أغلب الدول تسيء الظن بنوايا انجلترا فى مصر،فقرر المؤتمر فى جلسته الثانية أن تتعهد كل دولة من الدول المشتركة فى المؤتمر أنها لاترمى إلى الحصول على امتيازات خاصة فى مصر لايكون للدول الأخرى الحق فى الحصول عليها .

واستمر الباب العالى يرفض الاشتراك فى هذا المؤتمر حتى طلبت منه انجلترا فى ١٦ يوليه سنة ١٨٨٢ أن يرسل قوة من الجنود العثمانيه إلى مصر لتهدئة الحالة وتوطيد مركز الخديو وبينما تركيا تفكر والدول الأوربية تتحدث وإذا بانجلترا تعمل على حل المشكلة المصرية برمتها ، فقد قال الأميرال بوشومب سيمور قائد الاسطول الانجليزى أنه لاحظ أن العرابيين يأمرون بتحصين قلاع الاسكندرية لضرب الاسطول الانجليزى ، فقدم انذارا فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ إلى ولاة الأمور بالاسكندرية لتسليم قلاع المدينة فى مدة ٢٤ ساعة وإلا أطلق عليها مدافع اسطوله ، ولما لم يجيبوه إلى طلبه أطلق المدافع فى ١١ يوليه ونزلت جنوده الاسكندرية .

فاحتل الانجليز البلاد بحجة توطيد عرش الخديد بصفتهم حلفاء للسلطان صاحب السيادة على مصر ، ولذلك كان احتلالهم ذا صفة موقتة يجب أن ينتهى بانتهاء المهمة التى أتوا من أجلها ، وبعد دخولهم مصر أخذ الخديوى توفيق باشا يعمل بمساعدة قناصل الدول ويأخذ بمشورتهم فى كل الأمور ويعتمد على الانجليز فى السياسة المالية والاقتصادية العامة .

ولكى يبرر الانجليز بقاءهم بقاءاً موقتاً فى البلاد كان من الواجب أن يقوموا

احترام السيادة التركية ، كذلك كان من الضرورى احترام الامتيازات الأجنبية فلم يكن هناك قانون عام يسرى على الأجنبى والوطنى على السواء إلا بعد مصادقة الدول، وأخيرا ارتبطت الحكومة المصرية بعهود مالية شتى، فكان لزاما عليها مخابرة الدول المختصة عند كل اصلاح مالى ، وفي النهاية كان بمصر لجان مختلفة أجنبية مثل قومسيون صندوق الدين ومجلس السكة الحديد ومجلس الصحة وكلها مجالس دولية ، فكان مركز السلطان دقيقا عند مارفض الاشتراك .

(١) كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٨٦ حيث يذكر ضرورة اصلاح الادارة لتحسين أحوال الرى وتوزيع المياه بالعدل والانصاف ، فمسئلة المشروعات وتوزيع المياه والمصارف تحتاج إلى عناية المصلح المحايد ليستقر النظام على أحسن حال فى استرضاء المحكومين .

بعدة اصلاحات لتنظيم مرافق الدولة واستقرار النظام فيها مع مراعاة مصالح الطبقات الدنيا ، فأرسلت الحكومة الانجليزية إلى الحكومة الفرنسية نواياها فى القضاء على المراقبة الثنائية ، وندبت فى نوبر سنة ١٨٨٢ لورد « دوفرين » سفيرها فى الاستانة لدراسة الحالة فى مصر وتقرير مايجب لتنظيمها(١) .

ولما كان من الضرورى إبعاد عرابى وأخوانه عن الادارة المصرية فقد أشرف دوفرين عل محاكمة الثوار التى حكم بمقتضاها على عرابى وزملائه بالأعدام ثم عدل الحكم إلى النفى المؤبد إلى سيلان ، كما وافق على اقتراح الحكومة المصرية بإلغاء المراقبة الثنائية تمشياً مع السياسة الجديدة العامة التى عملت انجلترا على تحقيقها فى مصر .

وبعد أن درس دوفرين حالة البلاد تقدم إلى حكومته باقتراحات تتلخص فيما يأتى : —

أولا : إلغاء نظام المراقبة الثنائية والاكتفاء بالمراقب الانجليزى الذى أصبح مستشارا ماليا للحكومة المصرية ، وفعلا الغيت هذه المراقبة من ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالرغم من معارضة فرنسا لهذا الالغاء ،وتعين السير أوكلاند كولفن مستشارا . وأصبحت المراقبة المالية تحت النفوذ البريطانى مباشرة ، ونظم اللورد دوفرين الادارة المالية على هذا الأساس(٢) حتى تتمتع بالاستقرار والثبات والاعتدال وتتحقق المصلحة المتبادلة بين الأجانب والمصريين .

ثانياً : إعادة تكوين الجيش المصرى وتنظيمه وإنشاء إدارة خاصة له تحت إشراف ضباط من البريطانيين ، على أن تعمل تلك الادارة فى حل الجيش القديم وإنشاء جيش يشرف عليه الضباط البريطانيون ، وذلك لكى تضمن انجلترا ، كما يقول كولفن ، تصريف الأعمال على أحسن حال ، والحقيقة

---

(١) كولفن صفحة ٢١ حيث يذكر المجهود الذى قام به اللورد دوفرين الايرلندى الجنس فى هذا التعديل .

(٢) كولفن صفحة ٣٣ حيث يقول أن تنظيم الحالة المصرية يحتاج لوضع نظام ثابت ويتعين على الحكومة فيه تعيين موظفين أجانب لمدد طويلة .

أن هذا التعديل يضمن بقاء الجيش تحت النفوذ البريطانى ، كما أن نظامه يضمن تنظيم البوليس والادارة على أساس ثابت

ثالثاً : الغاء مجلس شورى النواب ووضع نظام جديد للمجالس النيابية وبه تنشأ بعض الهيئات النيابية المحدودة السلطة كمجالس المديريات ومجالس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فتعين على كل قرية أن تنتخب من يشخصها ، وكان هؤلاء المنتخبون يختارون أعضاء مجالس المديريات ، وينتخب أعضاء مجالس المديريات النواب فى مجلس شورى النواب على أن لا يزيد عددهم عن ١٦، بينما يترك للخديوى انتخاب ١٢ عضواً فى مجلس الشورى ، أما الجمعية العمومية فتتكون من عضوين من المجالس المحلية على أن لا يزيد أعضاؤها عن ٤٦ عضواً بخلاف أعضاء النظار الثمانية وأيضا الثمانية والعشرون عضواً فى مجلس الشورى ، ولا تجتمع هذه الهيئات إلا بموافقة الوزارة ، وقراراتها ومناقشاتها كلها إستشارية ، وكان للجمعية العمومية حق الاقتراع ضد أى ضرائب جديدة ، فأصبحت الحالة المالية تحت إشراف المستشار البريطانى ، كما أصبح الغرض من هذه الهيئات هو البحث فى تحسين الأحوال بما يتمشى مع السياسة البريطانية العامة .

رابعاً : إصلاح نظام الرى والبوليس والقضاء بانشاء إدارة خاصة لكل من الأولى الثانية وبإنشاء المحاكم الأهلية للهيئة الثالثة ، وقد عمل على إدخال موظفين انجليز من الهند للقيام بمشروعات الرى المطلوبة فى مصر وإنشاء وحدات البوليس من المصريين يشرف عليها أجانب كما وضع نظاماً للتعليم ومسح الأراضى تحت الاشراف الانجليزى

خامساً : انقاص نفوذ مصر فى السودان[1]، وترك حكم دارفور وجزء من حكم كردفان، على أن يبقى حكم مصر فى الخرطوم وسنار وعلى أن تقوم مصر بانشاء سكة حديدية من بربر إلى سواكن ، وقد اعتبر اللورد دوفرين أن فتح

(١) تنفيذا لهذا أبلغ ايفلن بارنج الخديوى أن انجلترا لاتهتم بالسودان ولاتساعد مصر على البقاء فيه أو استعادة بعض أقاليمه ، وكان الخديوي توفيق لايرغب في ترك السودان وهدد الانجليز بالالتجاء إلى السلطان ولكن الخديوى اتبع المشورة البريطانية فى اليوم التالى للمحادثة المذكورة راجع السودان المصرى « لداود بركات » صفحة ٤٢

السودان وحروباته ليست من مشروعات الاصلاح التى يعمل على تحقيقها فى مصر .

وبهذه الاقتراحات إنتهت مهمة اللورد دوفرين (الايرلندى الأصل) فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، وعينت الحكومة الإنجليزية السير إيفلنج بارنج « اللورد كرومر » فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ معتمداً بمصر وعهدت إليه فى تنفيذ هذه الاقتراحات ، وما كاد المعتمد البريطانى يبدأ فى تنفيذها حتى قامت الثورة المهدية فى السودان .

ثورة المهدى :

حدثت هذه الثورة فى السودان أثناء حوادث عرابى ، ولم تكن الثورة المهدية وليدة حوادث وقتية أو حادثة فجائية وإنما ترجع أسبابها إلى ما قبل ذلك من مهام الأمور ، فقد وسع الخديوى اسماعيل حدود القطر المصرى حتى أوصلها إلى البحيرات الاستوائية ، فاقدم بذلك على عمل يحتاج إلى عناية تامة ونظام خاص وقوة عسكرية دائمة وأموال طائلة ، ولكن الخزانة المصرية نضبت فى أواخر عهد اسماعيل ، وأصبحت إدارتها فى يد اقتصاديين وماليين من الانجليز فى عهد توفيق ، فاصبح حكم السودان معرضاً إلى التقطير والفساد ، خصوصا وأن كثيراً من الموظفين فى حكومة السودان كانوا من الاتراك الذين أساءوا معاملة الاهالى وأرهقوهم بالضرائب فكانوا يحتكرون بعض المحاصيل التجارية كسن الفيل والصمغ وريش النعام ويحرمون السودانيين من مكاسبها ، إلى هذا أن الحكومة المصرية منعت تجارة الرقيق وأرسلت الحملات لمحاربة تجارته حتى كادت تقضى على هذه التجارة التى كانت مصدر ارباح طائلة لكثير من أهالى السودان وأعيانه .

وإذا أضفنا إلى هذا قيام الثورة العرابية فى مصر توصلنا إلى سبب آخر من أسباب الثورة المهدية ، إذ أن الحركة العرابية وسحب كثير من قوات الجيش المصرى من السودان أثناء هذه الحركة لتعزيز الجيش المصرى ، دعا إلى استخفاف السودانيين بالحكومة المصرية وشجعهم هذا على التفكير فى الثورة والقيام بها .

وقد أطلق على الثورة إسم الثورة المهدية نسبة إلى زعيمها محمد أحمد المهدى ،

وهو رجل سودانى أدعى أنه المهدى المنتظر ، فآمن كثير من السودانيين بدعواه واخذ نفوذه ينتشر فى أنحاء البلاد . وساعد على انتشاره اشتغال الحكومة المصرية بالثورة العرابية. وصارت قوات المهدى خطراً على الحاميات المصرية المعسكرة فى السودان ، وأرسلت الحكومة حملة بقيادة « هكس باشا » ولكن المهديين قضوا على الحملة و أبادوها وبذلك قوى نفوذهم وسيطروا على معظم مديريات السودان .

ورأت الحكومة الانجليزية أنه من الأفضل اخلاء السودان فنصحت الحكومة المصرية بذلك، ولكنها وعلى رأسها شريف باشا ، رفضت اخلاء السودان، فاصرت الحكومة الانجليزية حتى اضطر شريف الى الاستقالة وخلفه نوبار باشا الذى وافق على اخلائه ، فعينت الحكومة المصرية غردون باشا للقيام بهذه المهمة(١) ولكن غوردون فكر فى مقاومة المهدى فأباح تجارة الرقيق وغيرها وطلب نجدة من الحكومة، ولكن المهديين حاصروه فى الخرطوم ثم دخلوها وقتلوه فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ قبل وصول النجدة. وبذلك خرج السودان عن حكم مصر . واصبح دولة مستقلة تحت حكم المهدى، ولكن المهدى لم يعمر طويلا حيث توفى فى يونية سنة ١٨٨٥ وخلفه التعايشى فحاول فتح مصر ولكنه هزم فى توشكى فى أغسطس سنة ١٨٨٩ .

وقد انتهز بعض الدول فرصة خروج الجيش المصرى من السودان وعجزه عن مقاومة المهديين والاحتفاظ بالأملاك المصرية لتستولى على جزء من هذه الأملاك، وكانت النتيجة أن أخذ الأحباش مقاطعة البوغوس فى ربيع سنة ١٨٨٥ وهرار فى يناير سنة ١٨٨٧ ، وضمت انجلترا الى أملاكها زيلع فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ (٢) وبربره فى ٢٣ أبريل سنة ١٨٨٥ (٣) ، وأخذت إيطاليا

---

(١) كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٦٧ حيث يذكر طرق اخلاء السودان .

(٢) طلبت انجلترا من الباب العالى فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٤ أن تتسلم الموانىء التابعة لها على البحر الأحمر . وألحت فى هذا الطلب فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٤ ولما لم تجب الاستانة على انجلترا قامت الأخيرة بوضع يدها عليها تحت ستار حفظ الأمن وتحسن أحوال الادارة وبذلك أصبحت زيلع تحت الحكم البريطاني من ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

(٣) كانت بربره ميناء عظيمة الأهمية إذ هي مفتاح تجارة البحر الأحمر مع أواسط أفريقيا

مصوع(١) حيث كانت أسبق الدول الى وضع يدها عليها فى أول فبراير سنة ١٨٨٥، ثم تقاسمت انجلترا وبلجيكا إقليم خط الاستواء فاخذت البلجيك الكنغو الحرة كما أخذت انجلترا مستعمرة أوغندا، كما ان فرنسا ضمت الى ممتلكاتها طاجوره فى مايو سنة ١٨٨٤ كما اغتصبت جزءا عظيما من اقليم النيل الابيض، وكان هذا الاغتصاب والتخوف من امتداد نفوذ فرنسا فى أفريقيا داعياً انجلترا الى استرجاع السودان الى مصر بالاشتراك معها فى حكمها وادارتها

وعندما قبل الخديوى توفيق اخلاء السودان رأى من الحكمة مفاوضة الدراويش الذين أصبحوا أتباع المهدى، كما تفاوضت بريطانيا مع تركيا فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥ على أن ترسل كل دولة مندوبا عنها الى القاهرة لمفاوضة الحكومة المصرية فى أحسن الوسائل لتهدئة الحالة فى السودان بالطرق السلمية ولكن الدراويش تعنتوا(٢) فلم تهدأ الاحوال بين الأمتين فى حكم توفيق.

أما الضرر الذى عاد على مصر من ترك السودان فيمكن تلخيصه :

وشرقها وهي مركز السفن المهمة بين البحر الاحمر وجردافوي، وكانت أراضيها خصبة، فعند ماتضايل نفوذ مصر واخط ليتوان الانجليز فى استغلالها، قبل أن يحتلها غيرهم، فعملت حكومة الهند على احتلالها منذ أن انسحب الجيش المصرى فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ خصوصا وأن يربره تمون عدن، وفى ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية فرنسا بحمايتها لبربره.

(١) أصبح أهالى مصوع لا يطيقون الحكم المصرى لظلم حكامه وتفشى القسوة وعدم العناية بالنواحى الانتاجية، وأصبحت الحكومة المصرية عاجزة عن المحافظه على الأمن والنظام وقد وافقت انجلترا ايطاليا على وضع يدها على مصوع منذ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤.

(٢) ومع أن مصر قررت إخلاء السودان مع ماتكبدته من مصاريف باهظة، فان الحكومة الانجليزية بعد أن تحسنت الاحوال فى مصر، أرسلت حملة فى عهد عباس حلمي فى سنة ١٨٩٥ بقيادة كتشنر « سر دار الجيش المصرى » وانتصرت الحملة على أتباع المهدى وقضت عليهم قضاء نهائيا فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨، وبعد أن تم فتح السودان اتفقت الحكومتان المصرية والانجليزية فى عهد عباس حلمي على أن تحدد علاقتهما فيما يختص بالسودان بمعاهدة ١٨٩٩ وكان أهم شروطها :

١ — أن يكون السودان تمركة بين مصر وانجلترا وأن تلغي السيادة التركية عليه

٢ — أن تعين الحكومة المصرية حاكم السودان العام بعد موافقة انجلترا عليه.

٣ — أن تلغى الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة فى السودان.

وقد استمرت مصر طبقا لهذه الاتفاقية تقوم بالانفاق من المالية المصرية علي اصلاح السودان وتعميره.

أولا : إن مصر والسودان جزء لا يتجزأ فى اعتمادهما على النيل، وأن المبادلات التجارية ، الصحيحة وحسن الجوار يستلزمان التعاون والتكامل خصوصاً وإن النيل من منبعه إلى مصبه يقتضى تعاون البلدين لما فيه خيرهما .

ثانيا : خسرت مصر تجارة السودان وكانت هذه التجارة ذات شأن عظيم فى رفع مستوى الانتاج الأهلى بين البلدين .

ثالثا : باتت حدود مصر عرضة لغارات الدراويش فساد الذعر والاضطراب بين سكان مصر والسودان الآمنين.

رابعا : عادت تجارة الرقيق إلى حالتها القديمة وزاد نشاط النحاسه لترويج تجارتهم واضمحلت التجارة المنتجة المشروعة .

ومع هذه المضار فان إخلاء السودان فى عهد توفيق عاد على مصر بفوائد أهمها أن مصر تمكنت بعد إخلاء السودان من التفرغ إلى أمورها الداخلية كما أنها استثمرت أموالها لمصالحها الخاصة[1] بعد أن أصبحت لاتحتاج للتوسع إذ أن السكان لم تتزايد بدرجة تفوق نسبة الانتاج الزراعى فى مصر . أما أهل السودان فقد انخفض مستواهم واضمحلت وسائل معايشهم الشرعية وحل الخصام محل الوئام بينهم وبين المصريين

ومن هذا يتبين أن حكم توفيق كان حكما مسالماً للنفوذ الانجليزى[2] سواء اكان ذلك فى مصر أم فى السودان ، وبدأ النفوذ البريطانى يطغى على الحكم المصرى فى جميع النواحى الادارية والاقتصادية ، فبدأت الوزارات المصرية تحكم لا طبقاً لرغبات الخديوى ونفوذه وارادته بل طبقاً لرغبات السلطة البريطانية ، واذا كان من الوزراء المصريين من أراد أن يحافظ على حقوق مصر للمصريين فان مألهم كان غير مأمون العاقبة فمثلا شريف باشا فانه عندما تمسك بآرائه كان مصيره الاستقالة

(١) راجع السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية « لداود بركات » صفحة ٤٣ حيث يقول أن من الحجج التى قدمها بارنج للخديو توفيق ليجلى جنوده عن السودان هو أن حكومة مصر تنفق على السودان ٦٤٠ ألف جنيهاً ولاتحصل منه سوى ٤٨٠ ألف جنيه .

(٢) السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٥٥ حيث يقول أن الخديو توفيق كان يثق ثقة لاطالة لها فى مستشارية الانجليز وبالاخص ضد المطامع الفرنسية .

وترك خدمة الحكومة المصرية ، أما رياض باشا فقد ساير الانجليز كما سايرهم نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وبذلك كانوا تحت طوع السلطة البريطانية والنفوذ الانجليزى فى مصر، اذ كانوا يعلمون ما صرح به الايرل جرنفيل الى السير ايفلن بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ « أن المشورة الانجليزية واجبة الاتباع وأن الوزير المصرى إذا لم يستمع للاستشارة الانجليزية فليس أمامه سوى الاستقالة من وزارته(١) وبذلك أصبحت الحكومة المصرية فى يد المستشارين الانجليز سواء أكانوا فى الداخلية أم المالية أم المواصلات أم الزراعة أم الأشغال العامة(٢) ، وقد قام هؤلاء الانجليز بواجبهم لبلادهم حق القيام ، فعملوا على تثبيت نفوذ بلادهم مع رعاية الفئة الدنيا، وكان لعملهم هذا ما استوجب بقاءهم إلى ما بعد حكم توفيق

ويرجع تقدم الانجليز فى القطر المصرى وشلل النفوذ التركى فى مصر إلى تباين السياسة الانجليزية فى الاستعمار عن خطة تركيا الوعرة فى هذا الشان ، فبينما كانت تركيا لا تعتنى إلا بالجزية واحترام تسديدها فى مواعيدها، تقوى مركز الاحتلال البريطانى فى مصر من جراء التعديلات المالية التى أصبحت فى يد السلطات الانجليزية فى مصر وكان الخديوى مسيراً فيها لآراء المستشارين البريطانيين.(٣) وكانت الادارة البريطانية فى مصر كلما رأت عجزاً فى الميزانية أو قلة فى الايرادات العامة أو ضرورة لمصروفات خاصة أو خطراً على مالية

---

(١) السير اوكلاند كولفن صفحة ٤٩

(٢) كان للسكولونيل اسكت مونكريف نصيب عظيم جدا فى الاشغال العمومية فحقق العدالة في توزيع المياه علي المزارعين الأغنياء منهم والفقراء « كولفن » صفحة ٨٩ حيث يذكر أن مونكريف وصل إلى مصر فى مايو سنة ١٨٨٣ كمهندس عام للرى وقد أصبح وكيل نظارة الأشغال العمومية فى يناير سنة ١٨٨٤ يساعده الماجور روس والمستر ويلكوكس .

(٣) يذكر السير أوكلاند كولفن « نشوء مصر الجديثة » صفحة ٩٣ أن الحكومة المصرية تمتعت بحق عقد المعاهدات التجارية ، ففى ٢ مارس سنة ١٨٨٤ عقدت مصر مع اليونان معاهدة لتنظيم تجارة الدخان ، وبعد أن كان الدخان اليونانى غير مصرح بدخوله مصر بالنسبة لتمتع الدخان التركي بهذا الامتياز وكانت الحالة فوضى إذ كانت الاعتيازات كثيرا ما سمحت بتهريب الدخان اليوناني وكان يقوم بهذا للتهريب احسن الشركات الاجنبية سمعة فى مصر ، صرحت المعاهدة بتوريد الدخان اليونانى على ان يدفع ضريبة عن الكيلو خمسة قروش كالدخان التركى وكان المستر فنسنت والمستر جيار هما الواضعون لنظام الضرائب الجمركية فى القطر المصرى .

البلاد أو تعرضاً للافلاس، وهى المسئولة أدبياً عن حالة مصر المالية، قررت مايق مصر شر الحاجة ولو أدى الأمر إلى عقد قرض جديد كما حدث ذلك فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ عند ما تفاوضت انجلترا مع الدول على انقاص فوائد الدين الموحد الى ٣ر٥ ٪ وانتهت بعقد اتفاق لندن فى هذا التاريخ الذى اتفق فيه على عقد قرض بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات مع روتشيلد بفائدة ٣ر٥ ٪ وبضمان الدول وعرف « بالقرض المضمون » على أن يخصص هذا المبلغ أولا لدفع التعويضات التى تقرر دفعها لملاك الاسكندرية وقدرها أربعة ملايين جنيهاً وثانياً لسد عجز الميزانيات السابقة وثالثاً لسد عجز مشروع ميزانية عام ١٨٨٥ ورابعاً لتخصص مبلغ مليون من الجنيهات لتحسين حال الرى وما يتعلق به من الاصلاحات وخامساً لرفع قيمة المبلغ المخصص للمصروفات العامة حتى لايقل هذا المبلغ عن ٥٠٠ر٣٢٧ر٥ جنيها(١) ، وقد تمتعت الادارة الحكومية من وراء هذا بكامل الحرية فى بيع أراضى الدائرة السنية بالوجه القبلى ومصلحة الدومين بالوجه البحرى ، كذلك أصبح فى مقدورها فرض ضرائب المبانى على الأجانب أسوة بالوطنيين، وكذلك حققت معاهدة لندن الاحتفاظ بمبدأ تقسيم الدخل بين صندوق الدين والحكومة. وإنشاء إدارات مختلفة تكاد تكون مستقلة لتشرف على الموارد الضامنة للدين، فان المعتمد البريطانى أخذ يتدخل فى جميع فروع الميزانية وينفذ ما يطرأ على البلاد من ضرورة ، ففى يولية سنة ١٨٨٨ أنشىء صندوق الاحتياطى لتسلم نصيب صندوق الدين من الايرادات الزائدة ، وذلك بعد أن أنشىء صندوق الاحتياطى الخاص فى سنة ١٨٨٦ ، وكان يتولى على جميع ما تقتصده الحكومة من نصيبها فى الايرادات .

ونجم عن هذه الاتفاقية أن تركيا اعترضت على التدخل الانجليزى فى مصر بصفتها صاحبة السيادة الاسمية على البلاد ، ففاوضت انجلترا تركيا على أن يرسل

---

(١) كان أول ما تتحمله هذه المصروفات ٠٠٠ر٦٧٨ جنيه جزية تركيا و٠٠٠ر١٩٤ جنيه فوائد أسهم قناة السويس المباعة لانجلترا و ٠٠٠ر١٥٠ جنيه للمقابلة و ٠٠٠ر٣٤ لاعانة الدائرة السنية

كل من الطرفين مندوباً لدرس حالة القطر المصرى ، فأرسلت انجلترا السير هنرى دراموند وولف ، وأرسلت تركيا مختار باشا الغازى ، وطلبت انجلترا توقيت الاحتلال بمدة ثلاث سنوات فرفضت تركيا بتحريض من الدول ففشلت المفاوضات فى النهاية فى سنة ١٨٨٧ . وفى سنة ١٨٨٨ عقدت الدول اتفاقاً فى الأستانة ، وتقرر فيه حياد قناة السويس ، وقد استمرت انجلترا متحكمة فى القطر المصرى حتى فى سياسته التعليمية والتهذيبية والقضائية ، والحقيقة أن الانجليز وضعوا لمصر سياسة عامة عملوا على تحقيقها مدة بقائهم بالقطر(١) المصرى .

وقد وضع الأساس العام لهذه السياسة المستر كيف ثم عدلها المستر جوشن ونقحها اللورد دوفرين بما يتفق مع السياسة الانجليزية العامة وجاء دراموند وولف واللورد كرومر وأقاما الأساس للحكم المصرى الذى أتبعته انجلترا فى عهد توفيق والعهود التى تلته . فأصبح للسلطة الانجليزية المقام الأول فى كل ماله علاقة بالمال والادارة المالية العامة .

---

(١) كانت بعثة السير هنرى دراموند وولف تقوم على امرين أولهما الذهاب إلى مصر والاتفاق مع تركيا على توطيد عوامل الأمن والطمأنينة للمصريين والأجانب ، وقد قضى السير هنرى من أغسطس سنة ١٨٨٠ حتى يناير سنة ١٨٨٧ فى حل هذه المعضلة ثانيهما أن يذهب إلى الأستانة لاتمام الاتفاق على اخلاء مصر عند ما يستقيم حالها المالي والادارى على ألا يتدخل الأجانب فى أمور مصر الداخلية ، وقد قضى وولف فى هذه المأمورية الثانية من يناير سنة ١٨٨٧ حتى يوليو سنة ١٨٨٧ « كولفن صفحة ١٤٦ » ، وقد كانت اتفاقية ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ تدل على ما اتفق عليه داموند والغازى أساساً لعملهما :

(١) توطيد السلم فى السودان
(٢) إعادة تنظيم الجيش المصرى بالاتفاق مع الخديوي
(٣) إعادة تنظيم جمع المصالح الأميرية
(٤) الموافقة على الخطة التى تتبع فى طمأنينة الأجانب على ديونهم وأموالهم
(٥) ترك مصر عند استتباب الامن . وعند ما خاب الأمل فى امكان تحقيق المفاوضات ولم يثمر مجهود دراموند مع مندوب تركيا اتفق وولف مع محمد سعيد باشا ناظر الخارجية التركية فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ على وضع الأساس الحربى لحماية مصر وتنظيم جيشها على أن يبقى جيش الاحتلال فى مصر ثلاث سنوات وبعدها ينسحب ، ولكن هذه الاتفاقية لم تعرض على السلطات المختصة لاعتمادها في أى البلدين ، وأخيرا انتهت المفاوضات بين انجلترا وتركيا فى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٧ دون اتفاق على أى نقطة من نقط المناقشة والمفاوضة

الفصل الرابع

الحالة السياسية ونظام الحكم

منذ أواخر أيام اسماعيل أصبح النظار مسئولين عن أعمالهم ، وابتدأ الحكم المطلق يختفى تدريجياً ، وعند ما تمكن الانجليز من التأثير على إدارة توفيق باشا وأصبحوا يسيطرون على جميع الادارات والمصالح والنظارات واحتلوا البلاد والادارة ، اعتبروا أنفسهم مسئولين عن نظام الحكم ورأوا من واجبهم أن يقدموا للخديوى الخطة السياسية التى يجب أن يسير عليها ، ويمكننا أن نرتب السلطات الحاكمة فى هذا العهد والعهد الذى تلاه على الترتيب الآتى :

الخديوى :

وهو رأس الهيئة الحاكمة فى البلد يحكمها حكما مطلقاً ولو أنه أصبح يستمع لنصيحة الانجليز حتى كاد يتلقى الخطة السياسية من المعتمد البريطانى الذى كان يقدم له السياسة المرسومة على شكل نصائح يجب عليه أتباعها وفرضها على النظار ، وكان المعتمدون البريطانيون كثيرا مايظهرون أنهم فى جانب الأهالى ويعملون على تخفيف الضرائب وتحقيق سعادة الشعب المصرى .

النظار :

وقد أصبحوا طوع إرادة الحاكم ، وكان الواجب عليهم أن ينفذوا الأوامر التى يصدرها لهم الخديوى بناء على تعليمات المعتمد البريطانى ، وقد كانوا فى تعيينهم فى وظائفهم عرضة للأقالة إذا لم يتبعوا المشورة الانجليزية ، وبذلك أصبحت البلاد تحت حكم مطلق يقوم به الانجليز فعلا ، ويقوم به الخديوى فى الظاهر ، وقد استعفى شريف باشا لعدم موافقته على إخلاء السودان كما استعفى نوبار باشا فى يونية سنة ١٨٨٨ عند مالم يتفق مع السير ادجار فتسنت على مشروع السخرة (١) ومشروع نظام البوليس والإدارة واستقلال الموظف المصرى

(١) كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٦٢ و ١٩٥

عن رأى المستشار الانجليزى وكذلك استعفى رياض باشا من الحكم فى سنة ١٨٩١ لعدم موافقته على رأى المعتمد البريطانى فى الأدارة العامة .

الهيئات النيابية :

الغى توفيق باشا مجلس شورى النواب بناء على اقتراح اللورد دوفرين وحل محله المجالس الآتية والتى سبق أن نوهنا عنها :

١ — مجلس شورى القوانين ويتكون من ٢٦ عضوا ومهمته النظر فى القوانين التى تسنها الحكومة ، وللحكومة أن ترفض رأى هذا المجلس على أن تبين أسباب هذا الرفض .

٢ — الجمعية العمومية وتتكون من النظار وأعضاء مجلس القوانين و٤٦ عضوا يختارون من الأعيان ، وتجتمع هذه الجمعية كل سنتين مرة، ومهمتها النظر فى الضرائب الجديدة التى يراد فرضها والموافقة عليها أو رفضها .

٣ — مجالس المديريات وتتكون من أعضاء يختارون من أعيان المديريات ومهمة المجلس أن يستشار فى الأعمال الخاصة بالمديرية كالرى والأسواق وحدود البلاد، كما أن لأعضائه الحق فى انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين .

ومن هذا يتبين لنا أن هذه الجمعيات والمجالس كلها كانت جماعات استشارية لايمكنها أن تفرض على الحكومة تنفيذ ما تراه ، وأن كل السلطة الفعلية كانت فى يد المعتمد البريطانى الذى كان يدير سياسة البلاد بمعاونة الكثير من الموظفين الانجليز الذين ابتدأوا يكثرون فى مصالح الحكومة المختلفة .

التقسيمات الادارية :

بقيت البلاد مقسمة إلى اربع عشرة مديرية وهى: البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان غير أن المحافظات أصبحت خمساً وهى :

القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس ودمياط .

وحفظاً للأمن والطمأنينة وتحقيقاً للعدالة تعين الكثير من المفتشين وذلك

ليسير الحكم فى داخلية البلاد على أحسن حال، وحتى يمكن أن ينال كل فلاح قسطه الوافر من عناية الحكومة واعانتها، كذلك أدخل بعض التعديل على نظام البوليس وأصبح البوليس غير تابع للمدير، اضف الى هذا أن نظارة الداخلية بدأت تتدخل فى العلاقة بين العمد والخفراء والقواصين ومأمورى الضبطية وناظر القسم، وقد قام المستر كليفورد لويد بالاصلاحات الآتية وهى الغاء وظائف الضبط والقواصين وناظر القسم ووضع مكانهما بعض رجال البوليس المتنورين وجعلهم يقومون بتنفيذ تعليمات المدير، ولكنه حفظ السلطة العسكرية تحت اشراف المفتش العام وبذلك أصبحت وظائف البوليس من اختصاصات المفتش العام بالداخلية بعد أن كانت من اختصاص المدير فى كل إقليم من الأقاليم المصرية.

وبعد أن كان المدير يتمتع بالاشراف التام على البوليس، وكان يقاضى سكان مديريته انتزعت منه السلطة القضائية والسلطة الادارية الخاصة بالبوليس كما انتزعت منه حرية السلطة التشريعية (١)

نظام القضاء:

كان من اقتراحات اللورد دوفرين تعديل نظام القضاء بانشاء المحاكم الأهلية، وكانت المحاكم الموجودة قبل هذا الوقت هى المحاكم الشرعية والمحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية.

وفى سنة ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية على نمط المحاكم الفرنسية، وبعد أن كان القضاء الأهلى ضعيفا غير مكين أصبح بعد سنة ١٨٨٣ قابلا للتقدم المضطرد، مع أن المحاكم المصرية كانت محملة بالأعمال وغالية التكاليف لمن يلجأ إليها، إذ كان يصدر الأحكام ثلاثة قضاة أحدهم أجنبى لا يعرف من عادات البلاد شيئا كما يجهل لغة البلاد وأحوال أهلها، وقد تعين السير جون اسكوث مستشارا قضائياً فى مصر فى سنة ١٨٩٠ وقد أدى تعيينه إلى استقالة رياض باشا من وظيفته

---

(١) كرومر «لشوء مصر الحديثة» صفحة ١٩٦ حيث يقول أن لويد منذ حضوره مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ عمل على تنظيم الادارة على أسس مركزية

فى سنة ١٨٩١ فحل محل رياض باشا مصطفى باشا فهمى (١) المعروف بميوله الانجليزية

وبعد أن ارتقى شأن القضاة عملت الحكومة على إنشاء نيابة أهلية مهذبة، وأصبحت المحاكم الأهلية مختصة بأن تحكم فيما يقع بين الأهالى من دعاوى الحقوق المدنية أو التجارية، كما تحكم فيما يقع من الجرائم من رعايا الحكومة المصرية ، وقد ارتقى نظام هذه المحاكم حتى أصبحت كافية لحاجات البلاد القضائية

نظام الجيش والبوليس :

عملت الحكومة المصرية تحت حكم توفيق وسلطان الانجليز على إنقاص الجيش المصرى ، فقد قرر اللورد دوفرين أن لا يزيد عدد الجيش المصرى عن ٦٠٠٠ جندى فى مجموعه ، وفى سنة ١٨٨٦ طبقا لمشروع دوفرين أنقص من عدد الجيش مالا يقل عن ٣٠٠٠ر عسكريا على أن يبقى الجيش ١٢٠٠٠ر وقد تحول بعض هذا العدد إلى الاشتغال فى البوليس بوظيفة كنستبلات (٢) ، وكانت السياسة الانجليزية فى مصر تعمل على تحقيق الاقتصاد فخصصت مبلغ ١٣٠٠٠ر جنيه سنويا للجيش فى سنة ١٨٨٦ وزادته إلى ٢٩٢٠٠٠ر جنيه فى سنة ١٨٨٨ حيث أصبح عدد الجيش ٩٦٣١ وعملت الانجليز على تنظيمه وفقاً للسياسة الموضوعة .

وقد عين الجنرال فلنتين بيكر فى سنة ١٨٨٢ لتنظيم البوليس فى القطر المصرى وكان من رأى هذا القائد أنه مادامت الضرورة تقتضى تخفيض عدد الجيش فلابد من العناية بالبوليس وتدريبه التدريب الكافى ليقوم بوسائل الأمن والنظام والأمانة المطلوبة ، وبذلك أصبح نظام الكنستبلات على أحسن حال وبتحقيق نظام لويد ونظام بيكر (٣) أصبح نظام البوليس ونظام الداخلية على أسس صحيحة تقضى على روح الفساد التى تفشت فى العهود السابقة .

---

(١) كولفن صفحة ٢٠ من « نشوء مصر الحديثة »

(٢) صفحات ١٧٣ و١٩٤ و ١٩٥

(٣) راجع كتاب « امتداد نفوذ مصر » لمؤلفه سلفا هويت صفحة ٢٥٩ حيث يظهر التباين بين طريقة لويد وبيكر حيث استأثر الاول بالسلطة بينما أراد الثانى أن يتعاون مع الحكومة المصرية فى نظام البوليس وتقدمه ، وقد كان نظام بيكر فى البوليس هو الذى دعا كتشنر فيما بعد أن يحول قوة البوليس الى الجندية فى مصر وقارن « انجلترا فى مصر » للورد ملنر

الفصل الخامس

الحالة الاجتماعية

زاد عدد السكان زيادة مطردة ويرجع ذلك إلى العناية بالشئون الصحية وعدم دخول البلاد فى حروب وتحسين مستوى المعيشة وعدم تحميل الأهالى ما لا طاقة لهم به من عبء الضرائب الثقيلة، خصوصا بعدأن استتب حال القطر على أساس قانون التصفية سنة ١٨٨٠ ومعاهدة لندن سنة ١٨٨٥ وما صدر بعد ذلك من تعديلات فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وفى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ [١] على ضوء القانون والمعاهدة سابقى الذكر : —

وفيما يلى جدول ببيان زيادة عدد السكان تحت حكم توفيق :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٧٩	٦٫٥٩٦٫٠٠٠	١٨٨٦	٧٫٥٠٧٫٠٠٠
١٨٨٠	٦٫٦٧٤٫٠٠٠	١٨٨٧	٧٫٦٨٦٫٠٠٠
١٨٨١	٦٫٧٥٢٫٠٠٠	١٨٨٨	٧٫٨٧٠٫٠٠٠
١٨٨٢	٦٫٨٣١٫١٣١	١٨٨٩	٨٫٠٥٨٫٠٠٠
١٨٨٣	٦٫٩٩٤٫٠٠٠	١٨٩٠	٨٫٢٥١٫٠٠٠
١٨٨٤	٧٫١٦١٫٠٠٠	١٨٩١	٨٫٤٤٨٫٠٠٠
١٨٨٥	٧٫٣٣٢٫٠٠٠	١٨٩٢	٨٫٦٥٠٫٠٠٠

وقد كان معدل الزيادة فى القرن التاسع عشر كالآتى :

١٨٠٠ — ١٨٢٠	٠٫١٤٥	١٨٤٦ — ١٨٨٢	٢٫٢٩٨
١٨٢١ — ١٨٤٦	٢٫٢٩٨	١٨٨٢ — ١٨٩٠	٢٫٣٨٩ [٢]

الشئون الصحية :

كان الأهالى معرضون لكثير من الأمراض كالبلهارسيا والانكلستوما

---

(١) سلفا وهويت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ١٩٣

(٢) الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى سنة ١٩٢١ صفحة ٨

وبعض الأمراض الوبائية، وكانوا يهملون علاجها أو يعالجونها بالطرق القديمة مما أدى إلى تأخر الصحة العامة وتخفيض القوة الانتاجية فى الزراعة ، ولكن فى سنة ١٨٨٦ أنشئت مصلحة الصحة العمومية طبقا للقواعد التى وضعها لها المستر كليفورد لويد وعملت على الاستغناء عن الموظفين السابقين وتعيين موظفين أمناء مخلصين أوفياء لأعمالهم ، وكان الغرض من مصلحة الصحة تحسين الأحوال الصحية فأقامت المستشفيات فى أنحاء القطر المصرى وأوجدت فيها الصيدليات اللازمة وعملت على تحقيق نظام تحسين حالة المياه والمجارى ، وقامت بمجهودات موفقة فى مكافحة الأمراض الوافدة وعلى الأخص الكوليرا كما أنشأت مستشفى للحميات .

ولولا قلة المال وقلة عدد الأطباء لتحسنت الأحوال الصحية بدرجة أعم فى القرى والدساكر، وبالأخص فى المعاهد الدينية التى كانت تحتاج إلى عناية صحية بعيدة المدى (١) وقد قامت مدرسة الطب والحكومة فى العمل على تحسين الحالة بوجه عام ، وكان مستشفى المجاذيب يقوم بعمل مفيد مع ضيق اتساعه للمرضى والمحتاجين ، كذلك أدخلت تعديلات حسنة على نظام السجون مع مراعاة الشروط الصحية للمبانى التى أقامتها الحكومة لهذا الغرض وإيجاد المصانع فيها لتشغيل المسجونين بها .

تحسين مستوى المعيشة :

كان من أثر زيادة ثروة البلاد الاقتصادية وتحقيق العدالة فى توزيع عبء الضرائب ومنع استعمال الكرباج (٢) وإلغاء نظام السخرة أن تحسن مستوى المعيشة بأن ارتفع عما كان عليه فى العصور السابقة، وإن بقى دون ما يجب أن

---

(١) راجع سافا هوبيت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٢٦٧ حيث يذكر أن الحالة الصحية كانت منحطة وأنه عند ما تعرضت مصر للكوليرا فى سنة ١٨٨٣ كانت سيئة لدرجة أن ١٨٠٠٠٠ من ٢١٠٠٠٠ مريضا توفى لعدم استيفاء العوامل الصحية فى القطر ولجهل الفلاحين واخفاء المصابين من أفراد عائلاتهم عن مصلحة الصحة

(٢) كان نفوذ الاقوياء على الضعفاء لايتحقق الا بالضرب بالكرباج واستعمال السياط وهذا من مبادىء الحكومات الاستبدادية « راجع تقويم المؤيد لواضعه الشيخ على يوسف »

يكون عليه ، إذ بقيت المعيشة فى القرى فى مستوى منحط تنقصها كثير من الشروط الصحية .

وبعد أن عمت الشكوى من مساوىء السخرة والعونة والكرباج والرشوة فى الحكومة وخارج الحكومة ، عمل أولو الأمر على القضاء على تلك المساوىء تدريجيا ، فأبطل الجلد بالسياط بمنشور ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ وقلت الرشوة وتقدمت أعمال الرى التى عليها تعتمد ثروة البلاد ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى أشراف الحكومة إشرافا فعليا على توزيع المياه والاعتماد على موظفين يتقاضون المهايا الكفيلة بأمانتهم وإخلاصهم وتفانيهم فى أعمالهم ، بدلا من الاعتماد على الرشوة ليحافظوا على مستوى معيشتهم فى الهيئة الاجتماعية التابعين لها

وقد صدر الأمر العالى فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بإلغاء السخرة (١) حيث قضت المادة الأولى من هذا الأمر بإلغاء العونة فى جميع أنحاء القطر المصرى ، على أن يبقى على الأهالى كما كان ، خفر وملاحظة الجسور وغيرها من الأعمال المتصلة بحفظ النيل ، وكذلك تأدية الأعمال المستعجلة فى حالة الخطر أثناء فيضان النيل ، وقضت المادة الثالثة من هذا القانون باستبدال العونة بضريبة على الأطيان العشورية والخراجية لا تتجاوز أربعة قروش ونصف للفدان وأن لا يزيد المتحصل من هذه الضريبة عن ١٥٠٫٠٠٠ جنيها سنويا ، وقد ساعد على إلغاء السخرة وجود الشركات واختراع الآلات الميكانيكية والتعاقد على حفر الترع وإجراء العمليات المطلوبة للرى ، بدلا من الاعتماد على عمال السخرة ، وبذلك تحققت العدالة بين صغار المزارعين وكبارهم وأصبح الفلاح حرا يتخصص لأعماله الزراعية ويتفرغ لها طول العام الزراعى .

والجدول الآتى يدل على العدد الذى تسخر فى الأعمال العامة حسب مناسيب النيل .

---

(١) فى سنة ١٨٨٣ كان الفلاح لا يتقاضى اجرا ولا طعاما عن هذا العمل وبلغ عدد المسخرين ٨٠٫٠٠٠ فلاحا فى سنة ١٨٨٤ يعملون مدة ٦٠ يوما ، على أن يعفى من هذا العمل صغار المزارعين اذا دفعوا اربعين قرشا ، اذا كانوا بالوجه البحرى ، وثلاثين قرشا فى الوجه القبلى ، مع أن ملاك العشرة الأفدنة فما فوق يعفون كلية فى كثير من الأحوال .

السنة	عدد الفلاحين المسخرين لمدة ١٠٠ يوم	نوع الفيضان
١٨٨٨	٥٨٫٧٠٨	منخفض جدا
١٨٨٩	٤٩٫٩٠٤	متوسط
١٨٩٠	٤٨٫٤٨٨	متوسط
١٨٩١	٤٤٫٩٦٢	متوسط
١٨٩٢	٨٤٫٣٩١	مرتفع جدا(١)

وقد نشأت معضلة الخدم فى عهد توفيق إذ أن الرقيق أصبح نادرا (٢). وأصبحت ندورة الخدم عند عظماء رجال الدولة مشكلة المشاكل الاجتماعية، خصوصا وأن الفلاحين لم يشجعوا تخديم أولادهم وبناتهم فى المنازل وذلك إما لزواجهم فى سن مبكر أم لحاجتهم إليهم لفلاحة الأرض ورعاية الحياة الريفيه فى المنازل والعزب ، لذلك نشأت تجارة التخديم وفتحت محلات عامة لتخديم اليونانيات والأتراك ، فقام نفر من أهل اليونان باستيراد البنات والأولاد وتخديمهم بالعائلات التركية والمصرية المقيمة فى القطر المصرى ، وقد شاع التعاقد فى تخديم مثل تلك الأجنبيات وأصبح لهم أجرا معينا شهريا ، كما أصبح المتعهدين باستيرادهم من اليونان وغيرها جعلا معينا ، وقد تحولت هذه المكاتب فى أواخر عهد توفيق إلى نظام وجدت الحكومة ضرورة مراقبته والاشراف عليه ، وإلا تحولت هذه الحرفه إلى تجارة فى الرقيق الأبيض فتسود وتفسد الحياة الاجتماعية فى بعض المدن والعاصمة .

طبقات الشعب :

يمكننا أن نقسم سكان القطر المصرى(٣) إلى الطبقات الآتية : —

---

(١) راجع سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٢٨٤

(٢) راجع مذكرات الاستاذ مصطفى خفاجى عن « الرق فى الاسلام » حيث يقول أن الاسترقاق هو من الامور الاقتصادية والتدبيرية المترتبة على العمل والاشغال

( ) كان سكان القطر المصرى فى زيادة مطردة وسيتبين لنا أنه زاد من ٩١٩و٨١٣و٦ فى سنة ١٨٨٢ الى ٤٠٥ر٧٢٤ر٩ فى سنة ١٨٩٧ أى بزيادة ٤٣ ٠/٠ أى بمعدل ٧٦و٢ ٠/٠ فى السنة واحصاء سنة ١٨٨٢ لايمكن التعويل عليه لأنه أخذ أثناء اضطرابات عرابى باشا وقد تعرضت السكان للانتقال والمرونة بعد سنة ١٨٨٢ بعد أن تنوعت الاعمال وتقدمت أحوال البلاد الاقتصادية « سلفا هويت » صفحة ١٤١

١ — الأعيان وكبار الملاك
٢ — الموظفون
٣ — صغار الملاك والمزارعون
٤ — الصناع والتجار
٥ — الأجانب

أولا : الأعيان وكبار الملاك : وهم ملاك الأراضى الزراعية والمبانى من المسلمين والأقباط والعبريين ويتميزون بالثروة والجاه ، وقد تحسنت حالتهم تحسنا عظيما نظرا لتقدم شئون البلاد الاقتصاديه ، والتوسع فى مشاريع الرى والصرف ، وتقدم طرق المواصلات ، فزاد دخلهم وارتفع مستوى معيشتهم ارتفاعا كبيرا واعتنوا بالتربية والتعليم والتهذيب حتى أصبحوا يسايرون المدنية الغربية إلى حد كبير فى حياتهم المنزلية والاجتماعية

ثانيا : الموظفون : وهم الطبقة المتوسطة فى المدن وقد ازداد عددهم فى هذا العهد نظرا لزيادة المرافق العامة التى تقوم بها الحكومة ، وكانوا يعيشون على قلة دخلهم معيشة صحية منتظمة ، وكان أغلب هؤلاء الموظفين من الشوام والأقباط والمسلمين ، وقد تعاونوا على البر والتقوى فأصبحت طبقة الموظفين طبقة أمينة منتجه بما تقوم به من عمل مفيد لمصر والمصريين ، وقد بدأت هذه الطائفة تأخذ بالتربية الانجليزيه عنها من الفرنسيه فى عهد توفيق [1] بغض النظر عما كانت المدارس الفرنسيه تقوم به من دعاية للمدنية الفرنسيه

ثالثا : صغار الملاك والمزارعين : وهؤلاءهم غالبية السكان لا يكاد دخلهم يكفى بحاجاتهم الضرورية ، ويعيشون معيشة بعيدة عن الشروط الصحية ، ولم تعتن بهم الحكومة العناية الكافية ، ويرجع ذلك إلى أن مجهودها كان موجها لتحسين الحالة الاقتصادية العامة بغض النظر عن حالة الأفراد ، كما أن حالة المزارعين وصغار الملاك المالية كثيرا ما كان يصيبها الارتباك لانخفاض أسعار المحاصيل الزراعية مما أدى إلى الاستدانة من المرابين ورهن كثير من الأراضى

---

(١) سلفا هوبت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ١٥٣

الزراعية ، فادا ما نالهم من خير فان ذلك يرجع إلى العناية بتحسن احوالهم الاجتماعيه

رابعا : الصناع والتجار : وكان الصناع فى الغالب يشتغلون كعمال عند أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ، أما التجار فكانوا يقومون بتجارة القطاعى، ومنهم من كان يشتغل بتجارة الأقطان بشرائها من المزارعين وبيعها لتجار الصادر . وقد عم الرخاء فئة التجار فاصبحوا يقومون ببعض المشروعات الأهليـة ، كما بدأوا يكونون رؤوس أموال للقيام بالتعهدات والمقاولات التى لايقوم بها الأجانب ، وقد كان لتجارة الصادرات أكبر الأثر فى إرتقاء التجارة الأهلية ، أما الصناعة فلم تعينها الحكومـة بالتشجيع ولذلك أصبحت أحوال الصناع على درجة كبيرة من الاهمال والفاقة .

خامساً : الاجانب وهم معظم المشتغلين بالتجارة والصناعات الكبيرة وأعمال المصارف وبعض الوظائف الحكومية ، وكانوا يتمتعون بدخل كبير يتأتى لهم من نواح مختلفة ، وكثيراً ما كانوا يعيشون منعزلين عن المصريين فى أحياء خاصة بهم ، وتعاملهم الحكومة معاملة خاصة نظراً لما لهم من الامتيازات المالية والقضائية .

وقد كان أغلب أهالى القطر المصرى يشتغلون بالزراعة والرعى ويهملون الصناعة ويقومون باعمال الوساطة فى التجارة ، وكانت درجة استثمار رؤوس الأموال الأهليـة فى المشروعات العامة لم تزل ضئيلة ولكنهـا أصبحت على استعداد للتقدم المطرد . أما الأراضى الزراعية فكانت مثقلة بالديون والرهونات وهذا ماقلل من درجة الارتقاء والتقدم ، فقد كان فى مصر فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٢ ٤٠٠ر٠٠٠ فدان مرهونة على ٥ر٨٢١ر٩٣٢ جنيه . وكان معدل الفائدة على هذا المبلغ ١٦ ٪ ، ومن هذا يتبين أن الحالة كانت مزيجاً من الرخاء والشقاء بين المزارعين وكان عدد السكان ٦ر٨١٣ر٩١٩ منهم ٩٠ر٨٨٦ أجنبياً (١) يتزايدون زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة فى المدن والقرى والموانى على السواء .

---

(١) كان عـدد الأجانب يتزايدون في عهد توفيق زيادة كبيرة والبك احصائية تدل على اتجاه هذه الزيادة =

الحالة الفكرية :

وفى عهد توفيق أدى إنتشار التعليم وانتشار الصحف إلى اهتمام معظم الأهالى بالأحوال العامة و تفكيرهم فى تحسين حالتهم، كما ابتدأ المصريون يعتزون بمصريتهم بعد ان كانوا ينظرون الى المناصر الأجنبية كالأتراك والأوربيين كشعوب أرقى منهم، وأدى ذلك إلى اندماج بعض السكان من غير المصريين فى المصريين، كما أدى تقرب المصريين من الأجانب فى المدنية على وجه صحيح ، وظهر على مسرح السياسة بعض أفراد خريجى مدرسة الحقوق فعملوا على تنوير الرأى العام بما نشروه من نشرات ، وعمل بعضهم على تأليف الجماعات السرية تحت إشراف الشخصيات البارزة التى كانت تعاونهم وتعضدهم نحو استقلال البلاد، ويرجع تأليف الحزب الوطنى فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ الى الحركة الفكرية التى تكونت فى هذا العهد لمطالب استقلال البلاد عن التدخل الأجنبى .

التعليم والمناهج والمدارس :

إعتنى توفيق باشا بالتعليم وكان من عنايته ان أصدر مرسوماً فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ بتأليف لجنة للنظر فى تنظيم التعليم وما يتعلق به ، فاقترحت اللجنة تأسيس مدرسة عليا للمعلمين « نورمال » لتخريج أساتذة كما اقترحت زيادة عدد المدارس فأنشئت كثير من معاهد التعليم الابتدائية والثانوية والعالية (افتتحت « النورمال » فى ١٠ يناير سنة ١٨٨٠) كما أنشئت مدرسة ليلية لتعليم الشبان الذين تعوقهم أعمالهم المعيشية عن تحصيل العلم نهارا ، غير أنه يؤخذ

الجنسية	سنة ١٨٨٢	سنة ١٨٩٢ — ١٨٩٧	النسبة المئوية من عدد الاجانب
اليونانيون	٣٧٫٣٠١	٣٨٫١٧٥	٣٣٫٩ ٪
الايطاليون	١٨٫٦٦٥	٢٤٫٤٦٧	٢١٫٧
البريطانيون	٦٫١١٨	١٩٫٥٥٧	١٧٫٣
الفرنسيون	١٥٫٧١٦	١٤٫١٥٥	١٢٫٥
النمساويون	٨٫٠٢٢	٧٫١١٧	٢٫٨
الروسيون	٥٣٣	٣٫١٩٣	٦٣
الالمانيون	٩٤٨	١٫٢٧٧	١٫١
الاسپانيون	٥٨٩	٠٫٧٦٥	٠٫٦٨

على سياسة التعليم فى هذا العهد أنها كانت سياسة لا تتمشى مع حاجات المصريين، ولكنها تتمشى مع أركان أساسية لخطة مرسومة لتحقيق أغراض معينة ، فمع أن الحكومة أنشأت المجلس الأعلى للمعارف فى ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ فان السياسة الانجليزية كانت أعظم أثراً فى سياسة التعليم . اذ كان الغرض من التعليم فى مصر هو تخرج صغار الموظفين والكتبة للتوظف فى وزارات الحكومة والمصالح ، ولذلك كان كل هم المدارس منصرفاً إلى تلقين التلاميذ العلوم اللازمة لذلك بغض النظر عن فائدة التلاميذ أنفسهم ، كذلك علمت الحكومة عدداً محدوداً وتركت باقى الأهالى محرومين حتى من تعليم القراءة والكتابة . أضف إلى هذا أن الحكومة الانجليزية وضعت الأساس لتحويل التعليم نحو المدنية الانجليزية ، فاستعانت الحكومة المصرية بالمعلمين الانجليز فى تدريس جميع المواد فى المدارس الابتدائية والثانوية ، فاصبحت هذه المواد تدرس باللغة الانجليزية مما دعا بالتلاميذ إلى طريقة استظهار المواد دون استيعابها أو فهم الغرض منها ، ولم تنفق الحكومة المصرية على التعليم إلا القليل بالنسبة لدخلها . ولذلك فمع أن التعليم تقدم عما قبل إلا أنه ظل ضعيفاً ومتاخراً بالنسبة لحالة البلد الاقتصادية ، ولا يخفى أن التعليم هو أساس كفاية أحوال العمل فى الانتاج ، فقصور التعليم عن كفاية حاجات البلد هو تقصير فى رفع شأنها الانتاجى على الوجه الأهلى الصحيح .

الجنسية	سنة ١٨٨٢	سنة ١٨٩٢ — ١٨٩٧	النسبة المئوية من عدد الأجانب
السويسريون	٤١٣	٤٧٦	٠٫٤٢
الولايات المتحدة	١٨٣	٢٩١	٠٫٢٦
بلجيكا	٣٦٧	٢٥٦	٠٫٢٣
هولاندة	٢٢١	٢٤٧	٠٫٢٢
البرتغال	٣٦	١٥١	٠٫١٤
السويد والنرويج	١٥	١٠٧	٠٫٠٩
الدنمارقة	١٤	٧٢	٠٫٠٧
المجمعيون والدول الأخرى	١٫٤٧٦	٢٫٢٢٤	١٫٩٨
المجموع	٩٠٫٨٨٦	١١٢٫٥٢٦	١٠٠

وقد كانت بعض أدوار التعليم عقيمة لا تكاد تأتى بالفائدة المرجوة، ويرجع ذلك إلى تعدد المواد واللغات مما يرهق التلاميذ، وإلى عدم ملاءمة برامج التدريس لعقلية التلميذ المصرى، إذ تستلزم العقلية المصرية دراسة خاصة وبرامج تعليمية تتلاءم معها، وكثيرا ما كانت الكتب المقررة غير ملائمة لعقلية التلاميذ ولا للأحوال المحلية المصرية، إذ كان أغلبها مأخوذا من الكتب الأوربية، كما أن الحكومة كثيرا ما استعانت بمفتشين أوربيين وكان لهم الكلمة العليا فى تقرير الكتب(١).

واستمرت المدارس على التقسيم الذى وضع لها بواسطة قانون التعليم الذى صدر فى عهد اسماعيل، وكانت هذه المدارس وعلى الأخص المدارس العالية فى مستوى أقل بكثير من المستوى الذى يجب أن تكون فيه، إذ لم يكن الغرض منها تخرج مصريين متعلمين مهذبين أكفاء لتقلد المناصب الكبيرة التى يتقلدها الأوربيون فى هذا العهد(٢). بل كان الغرض ملء الوظائف الكتابية وما دونها، وفى أواخر عهد توفيق باشا تقدم التعليم وأرسل الأغنياء أولادهم لأوربا وانجلترا لاتمام تعليمهم حيث أنه كان يشترط فى ملء بعض الوظائف الحكومية الكبرى أن يكون الطالب من خريجى الجامعات بأوربا أو ما يوازى شهادة الحقوق بالقطر المصرى على أقل تقدير.

---

(١) استعان ناظر المعارف فى سنة ١٨٨٨ بمفتشين أوربيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى وبعض من المعلمين الأوربيين وكان أغلبهم من الانجليز والفرنسيين والسويسريين وتدخلت هذه الهيئة فى تنظيم المدارس الأميرية، وكانت المدارس على ثلاثة أقسام (١) المدارس الأميرية وعددها ١٢ وتنفق عليها نظارة المعارف (٢) المدارس الأهلية وينفق عليها من ريع رأس الوادى التى وقفها صاحبها للتعليم (٣) ومدارس الأوقاف وينفق عليها ديوان الأوقاف وقد نقلت مدارس الاوقاف والمدارس الاهلية إلى وزارة المعارف فى سنة ١٨٨٨ وبلغت ميزانية نظارة المعارف فى سنة ١٨٩٠، ١٠٧٫٠٠٠ جنيها.

(٢) ذكر اللورد كرومر فى تقريره ٢٩ مارس سنة ١٨٩١ العوامل التى كان توفيق باشا يعمل على تحقيقها في تهجيج المصريين وإحلالهم بدلا من السوريين والأرمن والعربيين وغيرهم الذين كانوا فى الحكومة المصرية. كذلك سجل الضروريات الواجب مراعاتها حتى يتساوى المسلم بالقبطى بالعبري فى الوظائف الاميرية، فقد كانت درجة التعليم على النمط الاوربي أضعف عند المسلمين منها عند الطبقات الاخرى، فعمل توفيق على تهجيج المساواة فى المعارف.

الفصل السادس

الحالة الاقتصادية

كانت سياسة الحكومة الاقتصادية فى عهد توفيق بل طيلة تسلط انجلترا على الادارة المصرية ترمى إلى ربط مصر بانجلترا من الوجهة التجارية بالطريقة الآتية : —

١ — العناية بترقية انتاج المحاصيل الزراعية وعلى الأخص محصول القطن

٢ — إهمال الصناعة فى البلاد طبقا لمبادىء التخصص ونظرية التكاليف النسبية التى تقول بفوائد الأمم من التخصص حتى يزيد الانتاج الدولى وبذلك يرتفع مستوى المعيشة بين الدول المتعاونة .

٣ — العناية بالتجارة بالقدر الذى يكفى لسهولة تصدير المواد الخامه واستيراد المواد المصنوعة .

وقد أدى ذلك إلى أن انجلترا أصبحت تأخذ معظم الصادرات المصرية لأنها من أكبر البلاد التى تستهلك القطن كما أصبحت ذات المركز الأول فى تجارة الواردات، إذ أن معظم الواردات المصرية منسوجات قطنية التى هى من أهم الصناعات الانجليزية فى هذا الوقت .

وقد تضاءل مركز تركيا التجارى فى مصر وكان للتعديلات الجمركية التى أدخلها المستر جيار فى سنة ١٨٨٤ ماقضى على الامتيازات الجمركية التى كانت تتمتع بها تركيا فى مصر فقد كان من جراء هذا التعديلات والتصريح المدخان اليونانى باستيراده إلى القطر المصرى أن زادت إيرادات الجمارك من ١٢٠٠٠٠ جنيهاً إلى ١٠٠٠٠٠٠ جنيهاً في السنة وقد قضى على زراعة الدخان فى مصر بقانون ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠[1] وزيدت الضريبة على الدخان الوارد من ١٤ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً على الأقة وأصبح الدخان احتكاراً خاصاً تجنى من ورائه الحكومة

(١) راجع تقرير يوسف بك النحاس عن الدخان المصرى سنة ١٩٢٦

إيراداً معيناً كذلك جبت الحكومة المصرية من جراء الضرائب على البضائع الواردة من تركيا مالا يقل عن ٦٠٠٠٠ جنيهاً .

ويدل الجدول الآتى على توجيه السياسة المصرية نحو تشجيع زراعة القطن والقضاء على زراعة الدخان إذ أن المستر جيار عمل على زيادة إيرادات الجمارك من الدخان الوارد ليبرر عدم زراعته فى القطر المصرى حيث أن الدخان ينافس القطن فى استثمار مجهودات الفلاح وفى استغلال الأرض المصرية وفى التنظيم الزراعي واستنفاذ رؤوس الأموال المصرية إذ يتركز أغلبها فى الحاصلات الزراعية.

السنة	١٨٨٢	١٨٨٣	١٨٨٤	١٨٨٥	١٨٨٦
الواردات الصادرات	٥١٦١٩٩	٦٥١٩٥٣	٦٥١٥٧٨	٧٠٨٣٤٦	٦٢٨٠٧٨
الدخان	١٠٨٤٢١	١٠٦١٦٢	١٤٧١٣٠	٢١٢٢٦٧	٣٠٤٤٧٤
المجموع بالجنيه المصرى	٦٢٤٦٢٠	٧٥٨٠٩٥	٧٩٨٧٠٨	٩٢٠٦١٣	٩٣٢٥٥٢
السنة	١٨٨٧	١٨٨٨	١٨٨٩	١٨٩٠	١٨٩١
الواردات الصادرات	٦٤٧٨٩٩	٦٢٢٤٢٣	٥٨٥٤٧١	٦٥١٧٣٦	٨٠٨٧٧٢
الدخان	٢٨٩٠٥٠	٣٣٢٥١٦	٤٤١٤٤٣	٧٢٧٧٨٧	٨٢٨٧٥٧
المجموع بالجنيه المصرى	٩٣٦٩٤٩	٩٥٩٩٣٩	١٠٢٦٩١٤	١٣٧٩٥٢٤	١٦٣٧٥٢٩

استثمار رؤوس الأموال الأجنبية :

ويتميز عهد توفيق بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد ويرجع ذلك

١ — إلى استتباب الأحوال وكثرة الأموال الأجنبية التى يرغب أصحابها فى استثمارها حتى أن بعضهم رغب فى إقامة المصانع فى القطر المصرى مما دعا اللورد كرومر إلى إعلان سياسة الحكومة التى تناقض هذا الاتجاه وذلك ليقضى على هذا التيار فى مهده (١) .

---

(١) يقول اللورد كرومر أنه فى الأيام الأخيرة من عهد توفيق تسابق الاجانب على استثمار رؤوس أموالهم فى القطر المصري واقترح بعضهم اقامة مصانع القطن فى البلاد ، ولكنه أعلن أن سياسة الحكومة تلخص أولا فى

٢ — احتياج البلاد إلى كثير من الأعمال العامة التى يقتضيها دور التقدم الجديد الذى ابتدأت مصر أن تدخل فيه

٣ — انعدام روح التوفير بين المصريين وضعف الثقة والاتمان بينهم ، فكانت الأموال مكدسة فى الخفاء ، بعيدة عن أعين الناس ، ولا تظهر إلا عند النكبات .

٤ — صعوبة الحصول من الأهالى على الأموال اللازمة للمنشئات العامة لأنهم :

أولا : كانوا يعتقدون أن تثمير الأموال فى الأسهم أو السندات ربما يحرمه الدين الاسلامى ، مع أن الدين كثيراً ما يبرر شركات المحاصة ، وهى تلك الشركات التى تقوم بعمل معين يشترك كل من الشركاء بقسم معين من رأس المال ، ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة رأس المال أو بنسبة يتفق عليها[1]. وتقوم هذه الشركات بدون اسم تجارى معروف لدى الجمهور ، ويتجلى تقدمها فى تجارة الأسماك فى القطر المصرى وفى العمليات التى تقوم بها باخرة من البواخر لبيع بضاعة شحنتها وسافرت من أجلها .

ثانياً : كانوا يخافون من المخاطرة بأموالهم فى المشاريع الجديدة ويجدون أنه من الأصلح استثمارها فى شراء العقار ، إما بطريق التضامن أم على سبيل الشيوع ، فقد كثرت فى هذا العهد بين المصريين شركات التضامن وهذه الشركات هى التى يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار ، ويكون الشركاء متضامنين فى تعهداتهم قبل الغير ، ويتحملون كل مسئولية الشركة ، ويتمتعون بالأرباح كما يوفون بأموالهم ما نقص من ديون الشركة قبل الغير

تصدير القطن الى أوربا على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١ ٪ وثانياً فى استيراد المنسوجات القطنية من الخارج على أن تدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨ ٪ ، وليس فى نية الحكومة أن تعمل على غير هذا أو أن تحمى صناعة القطن فى القطر المصرى لما فى ذلك من ضرر ومخاطر . راجع سلفنا هويت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٣٠٤

(١) راجع أصول القانون التجارى من الجزء الأول صفحة ١٩٢ للدكتور على الزينى

لذلك نرى أن هذا العهد ، بينما ترك المصريون وشأنهم فى أحوال التجارة الأهلية والصناعة المحلية ، فانه عمل على تشجيع تكوين الشركات الأجنبية ، وكان المجال فسيحاً أمام تلك الشركات لاستثمار الأموال فى النواحى الاقتصادية المصرية المختلفة .

الشركات والمصارف :

تداولت رؤوس الأموال الأجنبية فى إنشاء كثير من الشركات والمصارف ، واستغلال الكثير من مرافق البلد التجارية والمالية ، فتكاثرت شركات المساهمة وأخذ بعضها يقوم بعمليات المصارف البحتة ، فاعيد إنشاء بعض البنوك التى كانت تقرض الأمراء والأعيان والحكومة وأصبحت تقوم بعمليات المصارف العادية من إيداع وخصم وقطع وخلافه ، فاعيد تكوين بنك أوف ايجبت وبنك الابجلو اجبسيان ، وكان فى إعادة تنظيم البنك الأخير فى سنة ١٨٨٧ أن أصبح رأس ماله ٨٠٠ر٠٠٠ جنيهاً بدلا من ١٠٠ر٠٠٠ر١ جنيهاً . وبانسحاب المساهمين الفرنسيين منه أصبح المصرف بريطانيا محضاً .

وقد أنشئت الشركات الصناعية والمصرفية والعقارية كما تكونت شركات النقل والمشروعات العامة وتنظمت شركات المنافع الخاصة .

ومن شركات المواصلات الشركة المساهمة الأمريكية التى تكونت فى سنة ١٨٨١ لتوصيل التلفون بين القاهرة والاسكندرية ، وقد تحولت هذه الشركة إلى شركة التلفونات الشرقية فى سنة ١٨٨٢ واتسع مجال أعمالها فيما بعد ، فأدخل نظام التلفونات فى بور سعيد والاسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة وطنطا ، وكان مركز هذه الشركة الرئيسى فى لندن ، وفى سنة ١٨٨٥ تحولت هذه الشركة إلى شركة التلفونات المساهمة وأدخلت التلفونات بأسيوط فى سنة ١٨٨٩ وانتظمت مصالحها وأعمالها فيما بعد فى أنحاء القطر المصرى ، ومن الشركات التى توطدت أعمالها فى مصر شركة ترامواى القاهرة وشركة النور وشركة ترامواى الاسكندرية وسكة حديد الدلتا وشركة البواخر النيلية .

ومن شركات الأراضى ، شركة الأراضى والرهونات بمصر تكونت

فى سنة ١٨٨٠ برأس مال قدره ٩٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وأنشىء البنك العقارى المصرى فى سنة ١٨٨٠ وأصبح أكبر شركة مساهمة للرهون العقارية . إذ كان رأس ماله مقسما إلى ٨٠ر٠٠٠ سهما ثمن السهم ٥٠٠ قرشا ، وفى سنة ١٨٨٧ تكونت شركة أبو قير برأس مال بريطانى وذلك لردم بعض أراضى بحيرة أبو قير وإعدادها للزراعة ، و بعد ذلك تعددت الشركات التى تقوم باستغلال أموالها فى الأراضى مثل شركة أراضى الدلتا وشركة مصر الجديدة وشركة حدائق القبة وشركة أراضى الاسكندرية .

ومن الشركات الصناعية والتجارية شركة المشروعات والأشغال العامة التى قام بتكوينها فى سنة ١٨٨٠ المسيو دى بلونيير الذى كان عضوا فى الادارة الثنائية ، وقد استمرت هذه الشركة فى عملها حتى سنة ١٨٨٤ حيث اندمجت فى شركة فرنسية أخرى للقيام بالمشروعات العامة الرابحة ، وقامت شركة فرنسية أخرى فى مصر لادارة معامل السكر ومصانعها تحت اسم شركة السكر ، وقد أعيد تكوين هذه الشركة فى سنة ١٨٩٢ ، كذلك اتسع مجال أعمال شركة مياه مدينة الاسكندرية وشركة الأسمنت وشركة اللوكندات وبدأ بعض الشركات تتجه إلى مشروعات المناجم المصرية .

المصارف العقارية والمالية :

وقد اتجه النشاط الاقتصادى فى مصر نحو المصارف العقارية والمالية ، فأخذت المصارف العقارية تقوم بالسلفيات بضمان الأراضى الزراعية والمبانى ، فتكوّن بنك الأراضى المصرى وشركة الرهونات المصرية وأدى الأمر بعد ذلك إلى تكوين البنك الزراعى المصرى ، وكذلك أخذت البنوك الفرنسية تنشىء لها فروعا فى مصر مثل فرع البنك التجارى المصرى وبنك الخصم والتوفير وبنك الكريدى ليونيه

وقد عز على جماعة من كبار رجال هذا العصر أن تنعزل الحكومة عن الأمة وأن يعصى عليها تكوين بنك وطنى يعمل على إصلاح حال البلد وتجارتها فعقد المرحوم سلطان باشا والمرحوم عمر لطفى وغيرهما اجتماعا دعوا فيه الكبار والأعيان للاشتراك فى تكوين بنك أهلى ، وبعد ما أظهروا فوائد البنوك

ومزايا الشركات بدأوا فى تكوين البنك ولكن الحركة العرابية أوقفت مشروع هذا البنك الوطنى فلم يتعد المشروع حد إظهار المزايا والفوائد

و الآن نتكلم عن أركان الحياة الاقتصادية فى هذا العهد .

اولا : حالة الزراعة

وجهت الحكومة المصرية أكبر عنايتها للانتاج الزراعى وقد زاد هذا الانتاج بتحسين وسائل الرى وبالتوسع فى زراعة القطن وبزيادة مساحة الأراضى المزروعة وبتنظيم الشئون الزراعية .

الرى :

عملت الحكومة المصرية تحت الاشراف الانجليزى (١) على تحويل كثير من الأراضى التى كانت تروى بالحياض إلى أراضى تروى رياً دائماً ، وأهم أعمال الرى التى تمت فى هذا العهد تطهير الترع والرياحات وإصلاح القناطر الخيرية وتدعيم أساسها ، والبدء فى إنشاء بضعة خزانات وحفر المصارف فى الوجه البحرى

وقد بقى على رجال الرى فى آخر عهد توفيق أن يحلوا مشكلة حفظ مياه النيل عند فيضانه ، فقد مكنت القناطر الخيريه الحكومة المصرية من استعمال كل ماء النيل عند انخفاضه . ولكن مساحة الأطيان التى تحتاج إلى المياه زادت حتى أصبحت المياه الموجودة لاتكفى بحاجة هذه الأراضى ، وأصبح من الضرورى إما تحويل مياه الفيضان إلى وادى ريان وخزنه هناك وهو مشروع « المستر كوب وهيتهوس » الذى كان عظيم التكاليف فأوقف العمل به خصوصا وأن التكاليف قدرت بما لايقل عن ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه . وإما أن يخزن المياه فى وادى النيل وراء أسوان ، وهذا ما كان موضوع بحث الحكومة المصرية في أواخر عهد توفيق باشا .

---

(١) قامت الحكومة المصرية تحت اشراف السير كوان اسكوت مونكريف والسير وليام جارستن والمستر وليم ولكوكس بأعمال جليلة الفائدة لمصر فى الرى ابتداء من سنة ١٨٨٣ وقد كان اساس أعمالهم هو تحويل رى الحياض الى رى دائم ، وذلك لمصلحة القطن والحاصلات الزراعية الاخرى ، كذلك قام الكولونيل روس بدراسة مشروع السواقى باسوان وأسيوط حتى اذا ماانتهى من مأموريته تقدمت الاحوال الزراعية تقدما كبيرا

وقد سنت الحكومة المصرية قانون الرى والجسور والترع فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ وذلك إتماماً للفائدة الزراعية والحاصلات الانتاجية التجارية(١) .

المحاصيل الزراعيه :

أصبح القطن أهم المحاصيل الزراعية وحرمت زراعة الدخان حتى لا ينافس القطن فى استغلال الأرض واستثمار العمل والمال والتنظيم واستمر القصب ينمو ويتقدم تارة ويتاخر أخرى فى الوجه القبلى ، فاتخذ القطن مكانته الأولى وأصبحت الحاصلات الزراعية الأخرى كلها ثانوية مع استبقاء قصب السكر والغلال كحاصلات أولية تحل محل القطن عند تدهور أسعاره ، وقد زادت صادرات القطن زيادة كبيرة خصوصا عندما انخفضت أسعاره وذلك لتقوم الحكمية بتعويض الخسارة الناجمة من انخفاض الأسعار ، ومن هذا يتبين الغرض من عناية الحكومة بالقطن والسكر . كما أن الجدول الآتى يدل على حالة كل من الحاصلين

السنة	حاصل القطن بالجنيه	معدل الثمن بالجنيه	حاصل القصب بالقنطار	معدل الثمن بالجنيه
١٨٨٢	٢٨٤٦٢٣٧	٣٫٢٠٧	٢٦٦٨٧٣٢٢	٠٫٠٢١
١٨٨٣	٢٢٩٣٥٣٣	٣٫٠٦٨٩	٢١٨٥٠٦٤٢	٠٫٠١٨
١٨٨٤	٢٨٧١٥٠٠	٢٫٩٨٣	٢٤٧٠١٩٥٣	٠٫٠١٥
١٨٨٥	٣٦٢٩٠٠٠	٢٫٦٩٠	٤٤٦٥٩٤٢٠	٠٫٠١٣
١٨٨٦	٢٨٧٢٤٢٦	٢٫٦٠٦	٣٨٢٥١١٦٠	٠٫٠١٢
١٨٨٧	٢٩٩٦٤٨٥	٢٫٧٤٧	٤٤٦٢٧٢٤٢	٠٫٠١١
١٧٨٨	٢٧٢٢٩٥٤	٢٫٨٢١	٤٢٣٥٥٦٤٧	٠٫٠١٣
١٨٨٩	٣٢٣٧٥٥٨	٢٫٩٦٧	٣٢٩٤٩٢٠٦	٠٫٠١٥
١٨٩٠	٤١٥٩٤٠٥	٢٫٧٠٦	٢٦٨٧٩٦١٢	٠٫٠١٣
١٨٩١	٤٧٦٥٣٤١	٢٫٣٤٦	٤٦٦٨٣٨٣١	٠٫٠١٢
١٨٩٢	٥٢٢٠٥١٠	١٫٩٣٤	٥٥٢٤٨٧٤٢	٠٫٠١٣

(١) قانون الرى يبدأ بتعريف الترع والجسور والمساقى والبرابخ واعتبار جميع الترع عمومية الا ماكان خاصا بالفيوم واعتبار المساقى خصوصية ، وأما المصرف فهو بين هذا وذلك على حسب ظروف المصرف الخاصة ، كذلك يعرف قانون الرى معنى الاعمال الواقية ويحدد اختصاصات مفتشى الرى والباشمهندسين ، وكذلك يفسر حقوق الارتفاق وتوقيف الآلات الرافعة وسد الترع ، ويبين اختصاصات التفتيش واختصاصات مديري الاقاليم ، ويتبين من هذا القانون كمال العناية بالاصلاح الزراعي وما ترغب الحكومة فى تحقيقه لتوزيع المياه حتى تتحسن أحوال القطن والحاصلات الزراعية الاخرى

القطن :

أصبح القطن عماد الثروة الزراعية وعمادالثروة الأهلية كلها، إذ أن الزراعة هى أهم الحرف المصرية ، وقد ساعد على التوسع فى زراعة القطن اتجاه سياسة الحكومة إلى تشجيعها ، وذلك أولا بتعميم الرى الدائم وعلى الأخص فى الوجه البحرى حيث تصلح زراعة القطن وتتحسن حالة الشراقى . وثانياً بالقضاء على زراعة الدخان التى كان من الممكن أن تنافس زراعة القطن (١) وثالثاً بتنظيم تجارته.والعمل على إنشاء الأنظمة الكفيلة بتقدمه ورابعاً بمحاربة الآفات الزراعية ، ودراسة أحوالها وعقد المؤتمرات المفيدة لذلك .

وكان اتجاه سياسة الحكومة إلى تشجيع القطن يرمى إلى تموين المصانع الانجليزية بحاجتها من الأقطان المصرية ، غير أن اعتماد مصر على هذه الزراعة اعتماداً كلياً ينتج عنه أضرار عدة منها أن صارت البلاد معرضة للأزمات إذا أصاب المحصول آفة زراعية ، أو إذا انخفضت الأسعار لأى سبب من الأسباب، ومنها عدم ثبات الحالة الاقتصادية طوال السنة ، فشهور جنى القطن تعتبر شهود الرواج بينما الشهور الأخرى تعتبر شهور الكساد .

والكشف التالى يدل على أهمية القطن المصرى لانجلترا

موسم القطن من سبتمبر إلى أغسطس	القطن مبين بآلاف القناطير				البذرة بآلاف الأرادب			
	الباقى من الموسم السابق	المحصول	الصادر	المستهلك محلياً	الباقى من الموسم السابق	المحصول	الصادر	المستهلك بمصر
١٨٨٥ — ١٨٨٦	٣٨	٢٧٩٢	٢٩٠٥	—	—	٢٢٧٦	١٩٦٧	٢١
١٨٨٦ — ١٨٨٧	٤٢	٢٨٧٢	٣٠٢٥	—	٩٢	٢٣٩٥	٢٣٠٧	٢٠
١٨٨٧ — ١٨٨٨	٥٠	٢٩٩٦	٢٩٦٣	—	٦٨	٢٣٤١	٢١٨٢	٢٠
١٨٨٨ — ١٨٨٩	٨٢	٢٧٢٣	٢٧٨٦	—	١٠	٢٢٦٩	٢٠٨٠	٢٥
١٨٨٩ — ١٨٩٠	٢٥	٣٢٣٨	٣١٩٦	—	٢٠	٢٥٣٦	٢٢٠١	٣٠
المتوسط	٤٧	٢٩٢٥	٣١٧٥	—	٣٨	٢٣٦٣	٢١٤٧	٢٣

(١) راجع « مصر وزراعة الدخان » تأليف الدكتور يوسف نحاس طبعة سنة ١٩٢٦ حيث يقول أن المستر هوجن الذى كان مستشارا فنياً بوزارة الزراعة وقف وقفة المعارضة لزراعة الدخان فى العصور الحديثة

الدخان :

كانت مصر فى أوائل عهد توفيق وما قبله تزرع الدخان ، وكانت زراعة الدخان زراعة مفيدة لطبقة معينة من المصريين . وكان محصول الدخان جيداً حتى قال المستر جيار مدير الجمارك العام فى تقريره لسنة ١٨٨٦ أن « أمامه لفائف مصنوعة من التبغ المصرى وحده تكاد تضارع بجودتها أفخر لفائف التبغ التركى » ، ولكن العناية بالقطن دعت إلى منع زراعة الدخان ، خصوصاً وأن الحاله المالية المصرية كانت تقتضى الحصول على ضرائب جمركية كبيرة لا يمكن الحصول عليها بدون منع زراعة التبغ فى القطر المصرى[1]، ووضع ضريبة جمركية على الواردات تعوض الضريبة الزراعية على الدخان الأهلى، فالذى حمل الحكومة المصرية فى عهد توفيق باشا على منع زراعة الدخان إذن هو ابتغاؤها زيادة الضرائب إذ كانت فى حاجة جديدة إلى سد عجز الميزانية ، وقد بلغت النفقات فى سنة ١٨٩٠ مبلغ ١١و٢٤٧و٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، ولم يكن مقدار الأيرادات يتجاوز ١٠و٣٥٨و٠٠٠ جنيه مصرى ، والتفكير فى الدخان لزيادة الموارد المالية هو تفكير صحيح لأن الدخان من المواد القابلة للضرائب، لأنه لا يدخل فى تركيب مواد أخرى ، وفرض الضريبة عليه لا يضر الصناعات الأخرى وربما كان يفيد المستهلكين للدخان، إذا كان فى رفع ثمنه ما يدعوهم الى الاستغناء عنه .

وقد عمل توفيق باشا على دراسة الأحوال الزراعية وقارن بين زراعة القطن والعناية به ، وزراعة الدخان والايراد المتحصل منه والتكاليف التى تتحملها الحكومة من جراء زراعته وطرق التهريب من دفع الضرائب عليه ، فوجد أن الاعتماد على استيراده من الخارج يحسن نوع الدخان ويدعو إلى زيادة ايرادات

مكتفيا بتأكيد أن التبغ لا يمكن زرعه الا فى جزر القطر ومساحتها لا تربو على عشرة آلاف فدان ناسيا أن التبغ كان يزرع فى جهات متعددة من الوجهين البحرى والقبلى ويأتى بمحاصل قال عنه الذين شهدوه أنه جيد وقابل للتحسين فى الصنف . صفحة : ٣

(١) يقول الدكتور نحاس انه اذا كان فى الماضى قد وجد مبرر لدفع ثمن الدخان عن رضى اذ كان معظم ذلك الثمن يذهب الى تركيا وهى صاحبة السيادة على البلاد ، وللامة المصرية بها اواصر كثيرة ، فقد تبدلت الحال بسلخ معظم البلاد التى تنتج التبغ عن تركيا وانضمامها الى اليونان

الجمارك ويقلل من خلسات زراعته، خصوصاً وأن ما كانت تجبيه الحكومة من الدخان الأهلى كان لا يتجاوز ٢٥٠ قرشاً عن الفدان المنزرع دخاناً، وبعد أن زيدت الضريبة الى ٣٠ حنيهاً عن الفدان، حرمت الحكومة زراعة المحصول وأنذرت من يقوم بزراعته بغرامة (١)، وكان الغرض من ذلك أولا تشجيع زراعة القطن والتخصص فيه والعناية باموره ثانياً بتقليل مساحة الارض المزروعة دخاناً واحلال القطن محله ثالثاً فرض ضرائب عاليه على الدخان الوارد من الخارج والاستفادة من هذه الضرائب فى زيادة محصول دخل الحكومة، وفعلا بعد أن كانت ايرادات الدخان لا تزيد عن ٣٪ من الايرادات العامة اذ كان مايجمع من

---

(١) كانت مصر كما يذكر « سلفا هويت » فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » وكما يشرح الدكتور النحاس في تقريره عن الدخان « وكما يدلل المستر جيار فى تقريره لسنة ١٨٩٩ » تتمتع برخاء من جهة الموارد المالية حتى سنة ١٨٥٧ وذلك لقلة حاجاتها ، ولذلك كان يزرع الدخان بدون أتاوه ، وعند ما أخذت تتدرج فى المدنية وزادت حاجاتها تحتم البحث عن موارد مالية جديدة ، ففرضت الحكومة فى سنة ١٨٥٧ ضريبة على كل قنطار من الدخان لا تتجاوز القرشين ونصف القرش ورفع الملتزمون هذه الضريبة إلى خمسة قروش صاغ وفى سنه ١٨٧٢ فرضت ضريبة على الدخان الأهلى قدرها ٩ ٪ من قيمته بينما كان دخان تركيا يؤدى ضريبه قدرها ٢٠ قرشاً عن كل أقه وتحولت هذه الضريبة فأصبحت ٢٠ ٪ فى نفس السنة ولكن الحالة لم تلبث أن عادت إلى قاعدتها الأولى فى سنة ١٨٧٣ حيث أصبحت الضريبة على الأقة عشرين قرشاً ثم تخفضت إلى عشرة قروش وخفضت ثانية في سنة ١٨٧٧ إلى خمسة قروش الأقة ، وفى سنة ١٨٧٨ تظلم مستوردو الدخان قائلين أن طريقة الضرائب على الدخان الوطنى تضربهم وبالدخان الوارد ، وفى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ فرضت ضريبة على الدخان والتنباك الواردين من الخارج قدرها ٢٠ قرشاً على الأقة من الاصناف العالية وخمسة قروش على الاصناف الرخيصة ثم صدر فى هذه السنة أمر عال بتغيير الاسلوب المتبع ، وقضى باخذ الضرائب على المساحات التى تزرع دخانا بدلا من وضع الضريبة طبقا للوزن أو القيمة وجعلت الضريبة على كل فدان يزرع دخانا تسعة جنيهات مصرية بصفة وقتية وفرضت غرامة على الاراضى المنزرعة بغير إذن مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة، وفي ١٩ يناير سنة ١٨٨٠ صدر الامر العالى بتخفيض الضريبة على الفدان إلى ستة جنيهات على أن تلغى عوائد الدخولية ، ولكن الضريبة على الدخان أعيدت في ٣ يولية سنة ١٨٨٠ وجعلت خمسة قروش على الاقة ، وفى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ انخفضت الضريبه على الفدان المنزرع دخانا إلى ٢٥٠ قرشاً مع معارضة صندوق الدين فى ذلك .

أما الدخان الوارد من الخارج فان مرسوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٤ باباحة دخول الدخان اليونانى إلى القطر ومرسوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ بشان الدخان الوارد من تركيا فقد عين فيها رسم قدره خمسة قروش فى الاقة على جميع الاصناف الواردة من تركيا واليونان ، وقد أجبرت الحكومة على التخفيض بسبب الضغط السياسي وبسبب كثرة التهريب ، ولما رأت الحكومة أن أثر الامتيازات عظيم عليها عادت

الدخان لا يتعدى معدل ٢٥٤٠٠٠ جنيهاً سنويا لمعدل سنوات ١٨٨٠ — ١٨٩٠ فقد أصبحت إيرادات الدخان عند ما ألغى زراعته فى مصر تزيد عن ٩ ٪ من الايرادات العامة (١)

وقد كان الضغط السياسى شديدا جدا على حكومة توفيق باشا لمنع زراعة الدخان حتى أصبحت الحكومة قبل إلغاء زراعة الدخان فى تردد شديد ، ويظهر هذا التردد من الحيثيات التى بنت عليها تقدير الضريبة ، فمثلا فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ عند ما رفعت الحكومة الضريبة إلى ثلاثين جنيها مصريا على الفدان وألغت عوائد الدخولية قالت الحكومة « حيث أن الضريبة المفروضة على زراعة الدخان كانت مبنية على تقدير محصول الفدان الواحد من الدخان ١١٦ أقة ولكن بالبحث ثبت أن هذا التقدير أقل من نصف متوسط حاصل الفدان الحقيقى ، وحيث أن الدخان الأجنبى يدفع عنه ١٢٫٥ قرشاً فى الأقة فقد رأينا تغيير الضريبة إلى ٣٠ جنيه الفدان (٢) » وكذلك نرى أن الاتفاق الذى عقد بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية فى سنة ١٨٨٨ وقبلت فيه الحكومة اليونانية زيادة رسوم الدخان الجمركية إلى ٢٠ قرشا فى الكيلو كان من جراء الضغط السياسى على الحكومة المصرية إذ قبلت تحديد زراعة الدخان الوطنى فى مصر وجعلت مساحته لا تتجاوز ١٥٠٠ فدان فى السنة بعد أن كانت

= فرفعت الضريبة إلى عشرة قروش الكيلو فى ١١ إبريل سنة ١٨٨٠ وذلك على دخان تركيا والولايات المتحدة وانكلترا واليونان وإيطاليا ، وفى مقابل ذلك قررت الحكومة المصرية فى ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ جعل عوائد الدخولية على الدخان الوطنى ٣ قروش فى الأقة ورفع الأجانب عريضة فى اكتوبر سنة ١٨٨٧ يطلبون زيادة الضرائب عن الدخان الوطنى حتى تتعادل الضرائب على الدخان الأجنبى ومثيله الأهلى واقترحوا أن تكون الضريبة خمسين جنيهاً بدلا من ٢٥٠ قرشاً .

(١) راجع تقرير « المسيو جيار » لسنة ١٨٩٩ حيث يذكر أن مصر بعد أن كانت تحصل من أفرادها ضريبة على الدخان لا تزيد عن ٣ ٪ فانها أصبحت تحصل على ضريبة تفوق ٩ ٪ صفحة ٤

(٢) وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٨ رفعت رسوم الدخان التركى الى ١١٫١ قرشاً فى الكيلو جرام وبقيت الرسوم على سائر الدخان الاجنبى عشرة قروش فى الكيلو جرام ، وفى ٧ يونية سنة ١٨٨١ رفعت رسوم الدخان التركى ثانية الى ١٥٫١ قرشاً بينما كانت رسوم الدخان الأجنبى ١٤ قرشاً وكان أغلبه يستورد من امريكا وانجلترا واليونان وهولاندة وإيطاليا والبرتغال وغيرها ، وقد نظم مستوردو الدخان طالبين جعل ضريبة الدخان الأهلى ٧٠ جنيها الفدان

زراعة الدخان فى مصر بمقتضى النظام الزراعى القديم تربو على ٣٠٠٠ أفدنة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان، وهى المساحة المنزرعة فى مصر فى هذا العصر، وقد تلا ذلك منع زراعة الدخان كلية إذ صدر الأمر العالى فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ بتحريم زراعة الدخان فى مصر وبرفع الأسعار الجمركية على الدخان الوارد من البلدان الأجنبية إلى عشرين قرشاً فى الكيلو (١)، ولولا سياسة التردد ومراعاة السيادة التركية والحاجة إلى المال لتسديد الديون والفوائد للأجانب وتفوذ الامتيازات، لكانت خطة الحكومة تخالف ما اتبع من قرارات تحت ضغط تجارى شديد الوطأة، فقد قضى بتحريم زراعة الدخان لأن الحكومة لم تتمكن من وضع نظام ثابت للدخان تصون فيه مصلحة الخزانة المصرية ومصلحة تجار الواردات ومصلحة الزارعين فى وقت واحد « ويخفف من وجوه مؤاخذتها »، وقد أصبحت سياسة الحكومة بعد تحريم زراعة الدخان عرضة لانتقاد الفنيين إذ أنها أجحفت بمصالح زراعة مهمة، كما أجحفت بمصالح الذين عملوا على تشجيع الحاصلات المختلفة بدلا من الاعتماد على حاصل واحد قد يكون غير مأمون العواقب السياسية والمالية.

وقد قامت تجارب عدة بمصر تحت إشراف أحد المفتشين قبل القضاء على زراعة الدخان بمصر. فدلت التجارب على نجاح باهر (٢)، إذ كان أدنى ما يمكن أن ينتجه الفدان فى مصر من الدخان هو ٦٨٠ كيلو جراما فى السنة من الدخان المنزرع

---

(١) بمحتوى قانون ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان على ثلاث مواد (١) . زراعة الدخان والتنباك ممنوعة فى كافة انحاء القطر (٢) . من يزرع دخانا او تنباكا يجازى بغرامة قدرها مائتا جنيه عن كل فدان (٣) . ثلاثة أرباع الغرامة الصافية تخصص للاشخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان المنزرع خفية

(٢) كانت حجة مدير الجمارك هي ان الدخان يجب أن يتحمل نصيبه من الضرائب العامة لقيام بما تحتاجه الحكومة المصرية من ايراد ومصروفات عامة . ولا يخفى أن الفدان بمصر كان ينتج ٤٠٠ كيلوا جرام من الدخان قبل زيادة الضريبة فى سنة ١٨٨٧ ، وعندما رفعت الضريبة من ٢٥ الى ٣٠ جنيه عن الفدان كل سنة عمل المزارعون على زيادة تحسين زراعة الدخان وبدلا من جمع الدخان مرة فى السنة جمعوا ثلاث جمعات فى السنة الواحدة وبذلك بلغ ما ينتجه الفدان ١٠٠٠ كيلو جراما فى السنة وكانت أرض الجزيرة خصبة تعود على ملاكها باجزل الارباح والفوايد

زراعة لاتحتاج إلى الرى، أما الدخان المستكاوى وهو ما يحتاج إلى إصلاحات الرى فان الناتج منه كان أعلى قيمة وأكثر كمية حيث قدرها المستر جيار بمتوسط أدنى ١٤٠٠ كيلو جرام للفدان ، وعليه فاذا فرضنا أن الفدان ينتج ٥٠٠ كيلو جرام من الدخان البعلى وهو أقل من المتوسط ، فان الضريبة التى تفرض على الفدان بمقدار ٣٠ جنيه فى السنة تجعل مايخص الكيلو جرام من الدخان المصرى ٦ قروش ، وهذا يدل على ما كانت تتحصل عليه الحكومة فعلا من الجعل فيما لو لم يمنع زراعة الدخان ، فما بال لو واصلت زراعته إلى آخر هذا العهد إذ كثر فيه الطلب وزاد الاستهلاك ، كما أنه كان بالقطر المصرى أكثر من ٥٠٠٠ فدان يمكن أن تزرع دخانا وهذا يكفى نصف الاستهلاك المحلى على معدل أن ما ينتجه الفدان ٥٠٠ كيلو جرام ، فاذا وجهت الحكومة عنايتها لزراعة الدخان لوجدت أنه لم يكن من الممكن نجاح زراعة الدخان فى مصر للاستهلاك المحلى فحسب بل أيضا لتصديره ومنافسته للدخان الأجنبى .

وإذا كان تردد الحكومة دعا المزارع المصرى الى الارتياب وعدم الثقة فى المستقبل فانه كان من المستحيل أن تتقدم زراعة الدخان تقدما مستمرا

---

(١) زراعة الدخان البعلى في مصر زراعة عادية تحت نظام مياه النيل العادى، وينتج الآتى :

الجمعة	عدد الورقات فى كل نبات	وزن الورقات فى كل نبات
الجمعة الاولى	٢٠ — ٢٥	٤٠ — ٥٠ جرام
« الثانية	١٥ — ٢٠	٣٠ — ٤٠ «
« الثالثة	١٠ — ١٥	١٥ — ٢٠ «
المجموع	٤٥ — ٦٠	٨٥ — ١١٠ «
المتوسط	٥٢٫٥	٩٧٫٥ «

وكان نظام المسافات بين الحبات والنباتات فى الزراعة عادة يقضى أن يكون بالفدان ٨٠٠٠ نبات على الاقل أو ١٦٠٠٠ نبات على الاكثر وبذلك يمكن حصر ما ينتجه الفدان من الدخان فيما يلى : —

عدد النباتات فى الفدان		الناتج عن كل نبات	الناتج عن كل فدان	متوسط الناتج
أدنى ٨٠٠٠	أدنى	٧٥ جرام	٦٨٠	٧٨٠
	أقصى	١١٠ «	٨٨٠	
أقصى ١٦٠٠٠	أدنى	٨٥ «	١٣٦٠	١٥٦٠
	أقصى	١١٠ «	١٧٦٠	

(١) جيار صفحة ٢ من تقرير ١٨٩٩

إلا إذا استقامت الأحوال وعملت الحكومة على تقرير الخطة التى تنويها نحو سياستها الزراعية بوجه عام حتى تضمن لنفسها الموارد التى تعزز ميزانيتها، فقد سئم المزارع من تردد الحكومة فى سياستها الخاصة بزراعة الدخان ، فبعدأن وضعت ضريبة مقدارها تسعة جنيهات على الفدان أنزلتها إلى ستة جنيهات ثم خفضتها ثانية الى جنيهين ونصف الجنيه ثم لم تلبث ان رفعتها إلى ثلاثين جنيهاً فهذا التقلب كما يقول يوسف بك النحاس ، كان يستحق الانتقاد الأليم لولا أن الحكومة وقعت فيه بسبب ما كانت عليه من الارتباك الشديد ، وأضاف على ذلك ، أن نظام الادارة لم يكن وافياً بحيث تستطيع معه أن تراقب الدخان مراقبة تعود بالنتائج الحسنة، . والدخان فى مقدمة المواد المغرية بالتهريب والغش . وهو يتطلب شدة اليقظة . وقد كان التهريب على الحدود، والغش فى داخل البلاد من العوامل المقلقة دواماً للحكومة وكان ينشأ عنهما خسارة كبيرة للخزانة ، فقد ساعدت الامتيازات الأجنبية بعض الأجانب فى تهريب الحشيش والدخان على السواء وكان بعض المصريين يزرعون الدخان خفية مما دعا المستشار المالى أن يقرر هذه الحقيقة فى فبراير سنة ١٨٨٩ واستلزم الأمر إرسال منشور الى المديرين يلفت نظرهم إلى مراقبة زراعة الدخان وعدم التهاون مع زارعيه خصوصاً وأن البقاع التى يزرع فيها الدخان لم تكن بجهات من الصعب استكشافها ، وأخيراً كانت الحكومة تعاقب من يرتكب زراعة الدخان خلسة بغرامات فادحة وكثيراً ما ترددت الادارة فى تطبيقها مما دعا الى التساهل ، وأدى هذا التساهل الى جرأة مخالفى القانون . فهل كانت الادارة المصرية تحت الاشراف الانجليزى ترغب فى عدم تعضيد زراعة الدخان ؟ هذا ما يمكن التفكر فيه ؟

ومن بين هذه الحجج نرى الأسباب التى لم تساعد زراعة الدخان على الايراد المنتظر للحكومة التى كان من حقها أن تضع من الضرائب على الدخان الوارد مايتراءى لها دون القضاء على زراعة الدخان المصرى ببلاده (١). وكان عليها أن

---

(١) والجدول الآتى يبين تقديرات الميزانية للضرائب التى كانت تؤخذ على المساحة المزرعة دخانا والرسوم التى كانت تؤخذ على الدخان الوارد

تشدد من المراقبة لمنع الغش حتى تقضى على زراعة الدخان خفية بدلا من ترك رجال الادارة يتغاضون ، بحق أو بغير حق ، عن واجباتهم فى القضاء على زراعة الدخان خفية[1] ومادعا نهائياً إلى منع زراعة الدخان هو أن الحكومة عيل صبرها فأرادت أن تحصر مقدار الدخان الذى يزرع بطريق الغش فى مساحات واسعة مشتتة كما أشار رياض باشا وكان ناظراً للمالية فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٠ تمهيداً لمنع زراعته بتاتاً : ومن ذلك قوله « أن هذا المنع لا يضحى شيئاً من مصلحة البلاد لأن انتاج التبغ أصبح فى السنوات الأخيرة إحتكاراً فى أيدى قلائل من التجار الكبار » .

والظاهر أن الحكومة المصرية من ناظر ماليتها الى مديريها الى مفتشيها رغبوا فى تشجيع القطن والعمل على منع زراعة الدخان فتحقق لهم ذلك فى أواخر عهد توفيق طبقاً لخطة عامة موضوعة .

وبذلك ضاعت على مصر الفوايد الاقتصادية والمالية التى كان يحق لها أن تتمتع بها من جراء زراعة الدخان ، فقد كانت أرض مصر تعطى دخاناً صالحاً للاستهلاك المحلى كما كان قابلا للتصدير إلى الخارج إذا ما عنيت بأمره كما عنيت بأمر القطن وقد كان المصريون فى نهوض بزراعة الدخان إذ بدأوا يتدربون على أساليب زراعته لكى يتقنوها الاتقان الكفيل بالمنافسة الأجنبية ، وقد كانت الادارة المصرية بصيرة بالقطن ولذلك لم ترغب فى حماية زراعة الدخان أو تعتنى باستغلال الأراضى المصرية فى تحسين فصيلة الدخان .

السنة	الضريبة على الفدان بالجنيه	رسوم الدخان الوارد بالجنيه	السنة	الضريبة على الفدان بالجنيه	رسوم الدخان الوارد بالجنيه
١٨٨٠	٢٢٠٠٠	٦١٥٤١	١٨٨٤	٢٥٤٠٠	١٢٤٤١١
١٨٨١	١٥٠٠٠	٩٧١٦٨	١٨٨٥	٢٦٢٠٠	٢١٢٢٦٧
١٨٨٢	٢١٢٦٠	٩١٦٤٣	١٨٨٦	٣٣٠٥١	٣٠٤٤٧٤
١٨٨٣	٣٦٢٥٥	٨٦٦٩٥	١٨٨٧	٣١٠١٥	٢٨٩٠٥٠

(١) يوسف بك النحاس « مصر وزراعة الدخان - صفحة ١٦ » (وهو تقرير طبع بمطبعة البلاغ فى سنة ١٩٢٦) حيث يقول أن نظارة المالية ارسلت منشورا فى نوفمبر سنة ١٨٨٨ الي المديرين جاء فيه « أن فريقا من الفروين فى الوجه القبلى يعدون أرضهم لزرع الدخان ويحاولون اخفاءه بين المزروعات الاخرى للتخلص من الضريبة أو الغرامة ولايسع الحكومة أن تنظر بلا اكتراث الى هذا العمل والمخالف الاوامر للقوانين ... »

وقد تابع الانجليز التجارب فى زرع القطن ولكنهم اعتقدوا أن الجهد والوقت والمال كلها عوامل يجدر بذلها فى إنتاج القطن بدلا من ضياعها فى تحسين الدخان وتجويد نوعه .

أن الدخان المصرى كفيل بأن يزاحم الدخان التركى والدخان اليونانى فى عهد توفيق، وأن يباع مع معادلة نوعه لغيره بثمن أدنى أو مماثل (١) خصوصاً وأن أرخص ثمنه كان متوقفاً على حاصل الأرض وكلفة الزراعة وعلى نظام الضرائب وأجور العمال، وقد كانت غلة الأراضى المصرية الصالحة لزراعة التبغ فى مصر تعطى محصولا أكبر وأكثر من محصول الأراضى المماثلة لها فى بلاد التبغ الأخرى كما بين المستر جيار فى تقاريره العديدة فى عهد توفيق ، وقد ذكر الدكتور صروف فى مقتطف مارس سنة ١٩١٥ أنه رأى بعض نبات الدخان يبلغ علوه أمتاراً فى عهد توفيق وأن غلة الفدان فى مصر يصعب أن تبلغها غلة أرض فى البلاد الأخرى ، وكذلك ذكر جرجس بك حنين أن الفدان بقرب الكبرى الأعمى كان يعطى ١٢٠٠ أقة أى نحو ١٥٠٠ كيلو غرام ، وأن كلفة الزراعة كانت قليلة بالنسبة للبلاد الأخرى إذ أن الزارع المصرى يستطيع مزاحمة أمثاله بالنظر إلى قلة الاجور وطول أيام العمل .

وقد تبين لنا أن الأراضى الصالحة لزراعة الدخان واقعة بين جزر وأطيان رملية خفيفه التربة قد تتجاوز أربعمائة الف فدان ، وأنه اذا كان متوسط محصول الفدان ٤٠٠ كيلو بدلا من ٦٨٠ كيلو التى أوردها جيار فإن مجموع محصول ٤٠٠،٠٠٠ فدان يكون ١٦٠،٠٠٠،٠٠٠ كيلو جرام مما يعود على مصر بالربح الوافر ، لهذا نرى أنه مع منع زراعة الدخان فالمستقبل خير كفيل باعادة زراعته وفاء لمصالح مصر والمصريين .

المحاصيل الأخرى :

أما المحاصيل الأخرى التى تركت على حالها بدون تشجيع أو إهمال أو إلغاء

---

(١) يذكر الدكتور يوسف نحاس أن متوسط كلفة الدخان العادى الذى يتوقع أن يحل محله الدخان المصرى هو ٢٠ قرشاً فى الكيلو جرام ، وهذه الكلفة لم تختلف من أيام حكم «وفيق فى زراعة الدخن « راجع مصر وزراعة الدخان » صفحة ٤٢

فكانت القصب والغلال والأرز والكتان والسكر وكانت هذه المحاصيل جميعها قليلة الأهمية بالنسبة للمحصول الرئيسى وهو القطن ويكفى أن نشير إلى مركز القصب والسكر فى مصانع الدائرة السنية فى أوائل هذا العهد لتظهر حالة المحصول الثانى فى الأهمية بالنسبة للانتاج الأهلى وأهمية الوجه القبلى فى هذا المحصول الزراعى:

مصانع سكر الدائرة السنية(١)

	سنة ١٨٨٣		سنة ١٨٨٤		سنة ١٨٨٥		سنة ١٨٨٦	
اسم المصنع	بالطن	ثمن التكلفة للطن	بالطن	ثمن التكلفة	بالطن	ثمن التكلفة	بالطن	ثمن التكلفة
المطاعنة	٣٤٩٦	١٨ر٤٢	١٩٨٩٣	٢٣ر١٤	٢١٢١١	٢١ر٥٦	١٥٠٣٢	٢٦ر٩٥
أرمنت	٢٠٥٩٦	٣٣ر٢٦	٣٧٠٩٠	٢١ر٥٧	٢٥٤٩٧	٢٧ر٠٠	٣٧٠٧٣	٢٣ر٣٧
الضبعية	—	—	١٧٠٨٦	٢٩ر٠٠	١٠٩٥٤	١٧ر٠٨	٢٦٧٩٠	١٦ر١٧
الروضة	٤٧٤٢٤	٢٣ر١٤	٧٣٧١٣	١٧ر١٠	٩١٩٦٠	١٧ر١٥	٩٨٩١٣	١٥ر٠٥
أبوقرقاص	٣٦٢٥٠	٣٥ر٠٥	٦٢٠٥٤	٢١ر٥٨	٧٢٣٠٨	١٧ر١٤	٨٧٤٢٢	١٥ر١٠
المنيا	٦٢٨٧٤	٢٠ر٢٢	٦٨٥٣٣	١٨ر٦٥	٨٣٥٤٧	١٦ر٦٠	٧٩٨٨٠	١٥ر٠
مطاى	٣١٥٨٨	٣٤ر٨٣	٦٢٩٣١	٢٠ر٠٧	٦٣٨٤٣	٢١ر٥٨	٩٩٩٠٢	١٦ر٤٠
مغاغه	١٣٣٦٦	٤٦ر٧٤	٤٨٣٠٩	٢٦ر٥١	٥١٢٨٣	٢٢ر٩٢	٦١٨٢٥	٢٤ر٧١
بيا	٢٧٨١٨	٣٤ر١٤	٦٤٤٩٥	١٩ر٣٢	٨٤٧٢٦	١٦ر٨٥	٧٨٦٦١	١٦ر٨٥
المجموع	٢٤٣٣١٥		٤٥٤١٥٥		٥١٤٥٣٢		٥٨٥٥٠٧	
المتوسط		٣١ر٧٩		٢١ر١٢		١٨ر٩١		١٧ر٩٠

وفى سنة ١٨٨٨ كانت هذه المصانع تستهلك الكميات الآتية من القصب:—

	بالكيلو		بالكيلو
الضبعيه	٣١ر١٦٨ر٥١٥	المنيا	١٠٠ر٥٠٨ر٣٨٥
أرمنت	٣٦ر٢٣٩ر٧٦٠	الروضة	٧٥ر٢٠٩ر٨١٠
مطاى	٨١ر٥٠٦ر١٦٠	بيا	٩٦ر٤٨٤ر٨٣٠
أبوقرقاص	٧٢ر١٢٣ر٣٥٦	مغاغه	١١٠ر٣١٣ر٤٥١
المطاعنه	١٧ر٥٤٢ر١٤٠		

(١) « السكر فى مصر » لمؤلفه جان مارويل صفحة ٢٩

الكتان :

بعد أن أصبح القطن أهم ما تعنى به الحكومة ، وأهمل زرع أغلب الأصناف الزراعية الأخرى ، كان من بين المصريين من يرى أن لايكون القطن المحصول الأساسى الذى تعتمد عليه ثروة البلاد خصوصاً وأن ذلك يعرّض مصر إلى مخاسر جسيمة : (١) إذا ما أصيبت زراعته بآفات من شأنها أن تؤدى إلى العجز فى الايراد العام (٢) إذا ماتحول نظام الرى فأجهد الأراضى المصرية بزراعة القطن فوق طاقتها ، (٣) إذا ماتحولت انجلترا عن الرغبة فى زراعته. فالضرورة الاقتصادية نفسها تقضى بتنويع المحاصيل الزراعية ومن الزراعات التى يجب تعميمها فى مصر : الدخان والقرطم والتيل والكتان والفواكه ، وأيضاً الأناناس ، وأن على الحكومة أن تعنى عناية خاصة بالحاصلات الزراعية التى تمد بعض الصناعات بالمواد الضرورية الأولية ، وكان من أهم هذه الحاصلات الكتان ، إذ أن الكتان من أول الصناعات المصرية ، فغزله ونسجه وحياكته يشغل أكثر من نصف أهالى أسيوط والفيوم وبنى سويف والجيزة وروضة البحرين ، إذ كان يزرع منه ٥٧٢٩٧ فداناً يبلغ حاصلها ٢٨٦٩٨٥ قنطاراً . فأهمل الكتان وأصبح لايزرع منه إلا مايقرب من ٤١٢٨ فداناً يبلغ حاصلها ٢٠٦٤٠ قنطاراً ، وكان ذلك داعياً إلى تعميم الكساد فى حياكته(١) بل وفى جميع أدوار صناعته

فوائد الكتان فى الدورة الزراعية وفى اطعام المواشى عديدة وجزيلة ، فتظليل الأرض حتى لا تتكون لها قشرة جامدة من الفوائد المشاهدة ، ويذكر عصام الدين حفنى ناصف فى كتابه «زراعة الكتان» أن بعض نساجى الألمان يقولون أنه من الممكن جعل ألياف الكتان تماثل ألياف القطن لدرجة كبيرة ، بحيث يقوم مقامه فى الظروف غير العادية (٢) . فزراعة الكتان من الممكن الاعتماد عليها ، وقد أهملت فى عهد توفيق ، فأصبحت لا تغنى ولا تثمر من جوع ، مع أن الجو والأرض فى مصر يلائمان زراعته ، إذ أن بمصر أراض من جميع الأنواع ، ومنها ما يوافق زراعة هذا المحصول إذ بها

(١) ماكوين « مصر كما هى » صفحة ١٦٧

(٢) راجع « القطن والرى الدائم لمناسبة مؤتمر القطن الدولى الثامن عشر » مقالة فى الأهرام بتاريخ ٦١ — ٢ — ٢٨ للدكتور عبد السلام مأمون

من الرطوبة ما يدعم حالة زراعته ، وأن حرارة جو مصر تساعد على تجفيف السيقان فى فى الأرض البور ، وأن رخص أجور العمال ووجود المستنقعات الصالحة للتعطين بدون فحر أمكنة خاصة — كل ذلك يساعد على نمو الكتان وتشجيع زراعته بطريقة اقتصادية ، ويمهد الطريق لتشغيل نفس الفلاحين المشتغلين بالزراعة فى العمليات المترتبة على انتاجه ، فالكتان كان من الزراعات قليلة التكاليف التى كان يمكن لمصر أن تستثمرها صناعيا وتجارياً (١)

تربية الماشية :

ودعت العناية بالقطن إلى إهمال تربية المواشى والأغنام ، فاصبح ما كانت تستفيده مصر من أصواف الأغنام وجلود الماشية قليلا ، وبعد أن كانت صناعة الصوف من غزل ونسج متمشية مع الطلب المحلى أهملت لعدم العناية بمواردها الأساسية ، وساءت بذلك حال الأهالى الذين كانوا يتعيشون من صناعة الرعى فى الجهات التى يكثر فيها الكلاء وبالأخص فى الأقاليم القبلية والوسطى ، كما أحس أهالى سمنود والمحلة الكبرى بما فقدوه من اهمال صناعة كانوا يعتمدون عليها فى اكتساب أقواتهم .

زيادة مساحة الأراضى المزروعة :

كان من أثر زيادة مشروعات الرى (٢) أن أمكن توصيل المياه إلى بعض الأراضى الغير مزروعة فادخلت فى عداد المساحة المزروعة التى بلغت فى أوائل عهد توفيق باشا (١٨٨٠) ٤٠٦ر٧١٤ر٤ فدان (٣) واضطردت فى الزيادة من هذا العهد ، فوصلت ٠٠٠ر٩٠٠ر٤ فدان فى سنة ١٨٨٦ حتى بلغت ٠٠٠ر١٦٠ر٥

---

(١) راجع « زراعة الكتان » تاليف عصام الدين حفنى ناصف « صفحات ٢٩٠٧ر٦٧ر٣٤

(٢) راجع كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ٢٢٣ حيث يصف اصلاحات الري فى هذا العهد وما قامت به القناطر الخيرية من فوائد

(٣) راجع « كتاب مالية مصر » للأمير عمر طوسون صفحة ٣٢٨ اذ يذكر أن احصاء الحكومة سنة ١٨٨١ يحدد المساحة المزروعة بهذا الرقم ، هذا بخلاف الأرض غير المزروعة والقابلة للزراعة فى المستقبل

فدانا فى أواخر هذا العهد (١) وأصبح من هذه المساحة ٤٦٠ر٠٠٠ فداناً تروى رياً دائماً فى الوجة القبلى ، بينما كان بالوجه البحرى(٢) ٢ر٧٤٠ر٠٠٠ فدان تتبع نظام الرى الدائم، ويذكر سلفا هويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » أن الانتاج الزراعى فى الوجه القبلى كان يقدر بمبلغ ١٢ر٢١٥ر٠٠٠ جنيه أى أن دخل الفدان بمصر القبلية كان لا يقل عن ٥ر٥ جنيه بينما كان الانتاج الزراعى فى الوجه البحرى لا يقل عن ٢٠ مليونا من الجنيهات المصرية أى أن دخل الفدان لا يقل عن ٥ر٧ جنيهات . وترجع أسباب زيادة ايراد الوجه البحرى إلى نظام تعميم الرى فى معظم فصول السنة

وقد عمل الانجليز على زيادة الأراضى المنزرعة وذلك لكى يتسع مجال زراعة القطن دون إهمال زراعة الحاصلات الضرورية للاستهلاك الاهلى من أرز وقمح وشعير وأذرة وقصب وكتان وخلافه ، ولا يخفى أن الحاصلات الشتوية تقوم باشباع حاجات الاهالى بينما الحاصلات الصيفية كثيراً ما يكون الغرض منها تجاريا ودوليا (٣)

وطبقا للاصول الدينية رضخت ملكية تلك المساحات لزيادة عدد الورثة حيث أن شريعة التوريث فى مصر تنص على تقسيم الاراضى بين الورثة :نصيب الذكر مثل حظ الأنثيين .

ومن الاحصائية الآتية يتبين توزيع مساحات الأراضى المزروعة بالقطر

الأفدنة	عدد المزارعين	الوحدة الملكية
١ر١١٣ر٠٠٠	٧٦١ر٣٠٠	يملكون ٥ أفدنة فاقل
٥٦٠ر١٠٠	٨٠ر١٠٠	« من ٥ إلى ١٠ أفدنة
٥٥٠ر٠٠٠	٣٩ر٧١٠	« من ١٠ إلى ٢٠ فدان

---

(١) بلغت الأراضي المنزرعة فى سنة ١٨٩٦ ٥ر٣٢٧ر٠٠٠ فدان راجع كولفن صفحة ٢٢٣

(٢) سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر » صفحة ٢٠ ، ويقول الدكتور مأمون عبد السلام أن الرى الدائم يقصد به أن يكون ماء النيل فى متناول الفلاح كل أوقات السنة فى جميع أنحاء القطر

(٣) سلفا هويت صفحة ٢١ حيث يبين الحاصلات الصيفية ويظهر مالها من أثر فى الصادرات والواردات ، وأهم هذه الحاصلات القطن والسكر والأرز والخضروات والفاكهة أما الحاصلات الشتوية فهي القمح والفول والشعير والخضروات والبرسيم

الافدنة	عدد المزارعين	الوحدة الملكية
٣٠١ر٣٠٠	١٢ر٣٦٠	يملكون من ٢٠ إلى ٣٠ فدان
٣٤٤ر٧٠٠	٨ر٩٠٠	« من ٣٠ إلى ٥٠ فدان
٢ر٢٤٣ر٥٠٠	١١ر٩٠٠	« فوق ٥٠ فدان

تنظيم الشئون الزراعية : —

يقوم بزراعة الأراضى المزارعون المصريون ، ومنهم ٨٥ ٪ يمتلكون من ٥ أفدنة فما دون ذلك . فالملكيات فى مصر صغيرة ولابد أن تستمر فى الصغر ان لم تتدخل الحكومة وتضع حدا أدنى لوحدة الملكية حتى تصبح الملكية المصريه مطابقة للوحدة الاقتصادية التى تعود على الأمة بأوفر انتاج وأقل تضحية

الملكية الصغيرة :

وللملكية الصغيرة مزايا إذ أنها نظام عادل لتوزيع الثروة على اكبر عدد من الناس كما أن زراعة صغار الملاك لأراضيهم تدعوهم للعناية بها والمحافظة على خصوبتها ، الا أنه نشأ عن صغر الملكية فى مصر أولا ارتباك حالة المزارعين المالية إذ يكفى أن يصيب المحصول آفة زراعية أو تهبط أسعاره حتى يضطر المزارع للاستدانة لأن دخله المحدود يكاد لا يكفى مطالبه القليلة ، والفلاح الصغير حين يستدين يلجأ الى المرابين لأن البنوك لا تقرض صغار الملاك لكثرة تكاليف مثل هذه القروض ، وثانياً تأخر الفن الزراعى وذلك (١) لعدم زراعة المحاصيل التى تتميز بكثرة النفقات مثل الخضروات والفواكه (٢) وعدم استعمال الآلات الحديثة وإهمال قيام الصناعات الزراعية كصناعة مستخرجات الألبان

وكان من نتيجة ارتباك حالة المزارعين أن رهنت أراض كثيرة ونزعت بعض الملكيات(١) من أربابها لعجزهم عن تسديد ديونهم للمرابين ، وزاد فى ارتباك حالة المزاعين تسهيل المرابين للاقراض مما دعا الى اسراف بعضهم فى طلب المال(٢)

---

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك الامة » لطلعت حرب صفحة ٦٠

(٢) عالج اللورد دوفرين هذه المشكلة عندما تخوف من تحويل ملكية الاراضى الزراعية من

أمامن حيث الفن الزراعى فقد رأت الحكومة أن تقدم للفلاح من المساعدات ما يتمشى مع حالته الراهنة ، وكانت تشرف على حال المزراعين نظارة الزراعة وأقسامها المختلفة مع أن هذه النظارة كانت تسير وفق أساليب قديمة فى إدارة دفة الزراعة .

ثانيا : الحالة الصناعية

قضت السياسة الاقتصادية العامة فى أواخر عهد إسماعيل وطيلة عهد توفيق على الصناعة الأهلية ، وكان فى تشجيع الواردات الأجنبية القضاء على الصناعة المصرية والحال أنها لما تزل فى المهد . وبينما كانت الصناعة فى اوربا تتقدم بخطى واسعة كانت الصناعة المصرية تتأخر باستمرار ، وأصبح المصريون يعتقدون — بناء على ما وصلت اليه الحالة الصناعتة من التأخر — أن البلاد لا يمكنها أن تعتمد على مورد آخر من موارد الثروة غير الزراعة ، وانه من الأصلح أهمال الصناعة إهمالا تاما ، ومع أن رياض باشا بمعاونة الخديو أراد أن يسترجع للقطر المصرى صناعته وفنونه وينهض بالبـــلاد بعض النهوض الصناعى فحرر الصناعات من الضرائب العديدة وسوى بين جميع الصناع حتى يقوى ويسمو الفنيون منهم وفتح باب التقدم أمامهم فى كل ركن من أركان الحياة الاقتصادية فلم تجد هذه المحاولات شيئا . و يرجع ذلك إلى أسباب كانت قد تأصلت فى مصر وأهمها :(١)

١ — كثرة الواردات الأوربية التى قضت على كثير من الصناعات المصرية

٢ — نزوع أهالى البلاد إلى اقتباس الذوق الأوربى واستعمال الواردات الأجنبية (٢) فى ملبسهم ومسكنهم وماء كلهم وجميع نواحى ترفهم .

٣ — إهمال الحكومة أمر الصناعة وعدم تشجيعها أو حمايتها الحماية الكافية .

وقد تأخرت الصناعة فى مصر تأخراً كبيرا دعا اللورد كرومر أن يقول

الاهالى إلى الاجانب فطلب من الحكومة مديد المساعدة إلى المزارعين لتخفيض معدل الفائدة وعلى إنشاء بنوك زراعية فى جميع المديريات وباستخدام البنك الزراعي لملاقاة الربا الفاحش .

(١) لم يرغب توفيق باشا الاعتماد على القطن وحده اذ أن أسعار القطن لا تتوقف على المعروض والمطلوب منه فى مصر بل ان ثمن القطن المصرى يتوقف على أسعار القطن الأمريكى

(٢) اللورد كرومر « مصر الحديثة »

« من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ خمسة عشرة سنة يجد بونا شاسعاً وفرقا مدهشا ، فالشوارع التى كانت مكتظة بحوانيت أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وحباكين وصباغين وصانعى أحذية وصائغين وسمكرية وصانعى القرب والغرابيل والسروج والاقفال والمفاتيح الخ ، قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هـذه المحال من القهاوى والحوانيت الغاصة بالبضائع الأوربية »

الصناعات الصغيرة والكبيرة :

وكانت الصناعات فى هذا الوقت منقسمة إلى قسمين : —

أولا — الصنات الصغيرة وهى بقية الصناعات المصرية القديمة ويقوم بها صناع يعملون بمفردهم أو بمساعدة عمال قلائل ويستعملون الاساليب والآلات القديمة ، ومن هذه الصناعات النساجة والحدادة وصناعة البناء والنجارة وأشغال الخشب والصباغة والصناعات الكيماوية مثل صناعة الشمع والزيوت والصابون ، وكانت الصناعات الصغيرة لها المقام الاول فى مصر، لانها كانت تضم أغلب صناع مصر، ولانها كانت منتشرة فى جميع أنحاء القطر ، مع أن قليلا من الصناعات تاصلت فى بعض جهات القطر فمثلا أصبحت القاهرة مركزاً هاما لطائفة النحاسين والعقادين كما أن دمياط تخصصت فى صناعة الحرير نسجا وغزلا كما نمت فيها صناعة النجارة والجلود والمراكب ، وأصبحت أسيوط مهدا مهما للنساجة والتطعيم وصناعة الشيلان وتركزت صناعة الفخار بقنا .

ثانياً : الصناعات الكبيرة وهى الصناعات التى تأسست طبقاً للأنظمة الصناعية الحديثه ، وكل المصانع الكبيرة أنشئت برؤوس أموال أجنبية وذلك لعدم إقبال المصريين على استثمار أموالهم فى الصناعة ، وقيام شركات المساهمة الأجنبية بهذه المنشآت ، وكان أهم المصانع الكبيرة مصانع شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وشركة السكر وشركة الأسمنت وشركات الطوب والكحول والصابون والمطاحن .

وبينما كانت الصناعات المصرية تتميز بالانفراد والعزلة والتأخر (١) واستعمال

---

(١) كل ماكان يهتم به صاحب المصنع المصري هو مكان رخيص الأجرة فلا يراعي فيه كفاية

الوسائل القديمة والاعتماد على الذكاء الفطرى كانت الصناعات الأجنبية قد توطد مركزها على أساس الاستغلال الفنى باستعمال الآلات والأدوات الحديثة ، والعناية بالشروط الصحية والنظام ، والدقة فى مراعاة تكاليف ماتنتجه حتى تعرف أرباحها من خسائرها فى كل جهة من وجوه التكاليف والصرف .

لذلك كانت الصناعة المصرية جامدة قاصرة عاجزة عن در المنافع والفوائد ، بينما أصبحت المصنوعات الأجنبية تنافسها عن جدارة وعلم ودراية . فاصبح المصرى وإن كان لا يقدم على المخاطرة باستثمار أمواله فى المشروعات الصناعية ، عرضة لتغلب الأجنبى عليه خصوصاً وأن الحكومة ساعدت على أهمال الصناعة الأهلية وتركتها فى مهب الأعاصير فى ميادين المنافسة الخارجية فذهبت أدراج الرياح (١). وقد ساعد على هذا الفشل طريقة توزيع الثروة الأهلية بين طبقات الأمة ، إذ أن هذا التوزيع له تأثير ظاهر فى توجيه رؤوس الأموال إلى الزراعة أو إلى الصناعة ، فقد انتقلت الثروة إلى طبقة الزراع وانعدمت لدى التجار والصناع وبذلك تضاعفت العناية بالزراعة وتم أهمال الصناعة والقائمين بأمرها .

الصناعات الزراعية :

أهملت الصناعات الزراعية أهمالا تاماً وكان لاهمالها انحطاط الحاصلات الزراعية نفسها ، حيث انفصلت الصناعة عن الزراعة فشعرت كل منها بفقدان الاخرى فتميز عهد توفيق بهذه الظاهرة فى الكتان والقنب والنيلة وتربية الاغنام إلى غير ذلك من الحاصلات التى تعد من المواد الأولية للصناعة ، وبدلا من تنوع مايزرع فى القطر حققت السياسة الحكومية الاعتماد على القطن لا للصناعة وإنما للتجارة والتصدير للخارج وبالأخص لانجلترا ، وكان من نتيجة إهمال الصناعة أن تاءخرت الصناعات الزراعية وأصبحت فى حال يرثى لها من الانحطاط وفقدان التوازن الاقتصادى . وأصبح الانتفاع بالمنتجات الزراعية محدوداً قاصراً على فئة قليلة من السكان .

الضوء ولا الهواء ولا النظافة ولا الترتيب والنظام ، وكانت أساليب العمل عتيقة فلا إصلاح ولا احداث وكثيرا ما كان صاحب المصنع هو الموزع لمنتجاته الصناعية

(١) الدكتور حسين على الرفاعى « الصناعة فى مصر » صفحة ٦٨

انتقال الصناعات المصرية الى أيدى الأجانب :

كان من نتيجة تدهور الصناعة الوطنية وانخفاض مستوى معيشة الصناع المصريين ، فى أواخر حكم توفيق باشا ، أن وجد الأجانب الفرصة سانحة لانتقال إدارة الصناعة إلى أيديهم فأرادوا الاستفادة من الظروف الصناعية المحلية من جهتين ، إحداهما التأمين على مستقبلهم بالقضاء على الصانع الوطنى قضاء تاما ، والأخرى بتشغيل بعض الصناع الوطنيين لاستغلال الصناعات الصغيرة على نظام يكفل تقدمها ، فنالت صناعة الصابون وصناعة الورق وصناعة الأحذية وصناعة الدباغة وصناعة القمصان والمطاحن عناية تبشر بنتيجة مجدية ، إذ أن الصناعات الصغيرة أساس الصناعة فى مصر ويتوقف درجة تقدمها على اندماج عوامل الانتاج وتنظيم هذه العوامل بما يناسب ظروفها . ويتوقف تحول الصناعة الصغيرة إلى صناعات كبيرة على ما تناله عوامل الانتاج من تنظيم وتقدير ، وكان لمعرفة الأجانب بأحوال السلع وصناعتها فى الخارج ما ضمن حسن تقدمها فى مصر ، وكانت الحكومة المصرية ترعي مصالح الأجانب بقدر مالهم من نفوذ وسلطة ، لذلك كانت الصناعات التى أدارتها الأجانب أنسب للتقدم فى حكم توفيق من الصناعات الأهلية البحتة .

أما الصناعات الأهلية التى كان يقوم بها الأهالى فى مصر فقد تعرضت لصعوبات كبيرة إذ كانت من الصناعات التى تنافسها الواردات الأجنبية ، فصناعة غزل الصوف [1] ونسجه لاقت أشد الصعوبات ، وبعد أن كانت الحياكة صناعة [2] أهلية ناجحة أصابها الكساد والبوار وأخذ الناس يفضلون

---

(١) كان أهل مصر على تام العناية بتربية المواشي حتى تخصص فريق منهم بالرعي في مديريتى الدقهلية والغربية وفى نواحي الوادى وبرية صان الحجر وحول حدود مديرية البحيرة وبالقرب من البرلس . ولكن عند ما زادت العناية بالقطن ووجهت الحكومة رعايتها لزراعة الأرز تلاشت العناية بالرعى شيئاً فشيئاً فاندثرت تربية الأغنام والصناعات التى تعتمد عليها ، وبعد أن كانت مصر تصدر ١٢٠٠٠٠ جلدا سنوياً واكثر من ١٥٠٠٠٠٠ رطلا من السمن ومقدارا كبيرا من الجبن ، أصبحت هذه الصادرات فى خبر كان ، حيث تعرضت الماشية للجوع فانحول فالاهمال فالخسارة

(٢) كان أهالى الاقاليم القبلية والوسطى وسكان سمنود والمحلة الكبرى يشتغلون بالصناعة ، وكان عدد أنوال الحياكة لايقل عن ٣٤٠٠٠ نولا منها ٤٠٠٠٠ لأقمشة الصوف و ٦٠٠٠٠ نولا لأقمشة القطن

البضاعة الأجنبية عن المصرية ، ودب فى الروح الصناعية دبيب الخمول وتفككت وحدة الجماعات التعاونية الناشئة(١) واعتمدت مصر على الأقمشة الأجنبية اعتماداً كاد يكون كليا ، وقضى على روح النشاط الصناعى كما قضى على الانتفاع بالفضلات التى كانت تتخلف عنها .

وكان اللورد كرومر بعيد النظر فى خطوات تحوّل مصر الاقتصادى فقال « أن الاصلاح بين أقوام لا يزالون على الفطرة كما فى مصر قلما يجدى إذا لم نتبصر فى مستقبله وما يعود منه على أحوالهم ومعايشهم ، فقد زالت الصناعات البسيطة وقامت على أنقاضها الصناعات التى تستعين بالأدوات والآلات » فقضى نظام الصناعات الكبيرة على كثير من الصناعات الأهلية ، وكان أهم تلك الصناعات مشروع توصيل المنازل والمدن بالأنابيب المائية ، فقد قضى هذا المشروع على صناعات وطنية عدة منها صناعة « القرب » التى كان يقوم باستغلالها فئة معينة من الأهالى ، كذلك كان لتقدم صناعة المطاحن ما قضى على صناعة « المناخل » وقضى قانون بيع الحبوب وزنا لا كيلا على صناعة المكاييل الخشبية كما قضى على العمال الذين كانوا يشتغلون بالكيالة « كان عددهم لا يقل عن عشرة الآلاف فى سنة ١٨٨٠ ، وكذلك عند ما تحول رصف الأراضى بالخشب بدلا من البلاط قضى على حرفة التبليط الوطنية ، ومن هذا يتبين اتجاه السياسة فى تحويل الحياة الصناعية المصرية إلى حياة زراعية بالمعنى الصحيح حتى قال اللورد كرومر « لما كان القطر المصرى قطرا زراعياً بالطبع فلا بدع أن تكون الزراعة همه الأول ، وكل تعليم صناعى يقضى على إهمال حراثة الأرض إذ يقلل من ميل الأهالى إلى الزراعة ، إنما يعد مصيبة على الأمة » . الظاهر أن هذه السياسة هى التى وجهت جهود المرأة

وباقيها الأقمشة الكتان ، وكان كل نول يستلزم على وجه التقريب اثنى عشر عاملا منها اثنان لنفس الحياكة وعشرة من أطفال ونساء للغزل ، وكان عدد العمال الذين يشتغلون فى هذه الصناعات لا يقل عن ٥٠٠٫٠٠٠ عاملا

(١) تعرضت صناعة الصوف الى الاضمحلال عندما قلت العناية بتربية الأغنام وتركزت فى زراعة القطن ، كذلك أهملت صناعة السمسم وبذر الكتان والسلجم والحلبة بعد اهمال زراعة السمسم والكتان خصوصاً وأن زيوتها كانت كثيرة الفائدة للمصريين فى الانارة والطعام ، وأخيرا اهملت صناعة ملح النشادر وأغلقت الستة عشرة معملا التى كانت رائجة قبل عهد توفيق

الريفية نحو مساعدة بعلها وأفراد عائلتها فى الزراعة ، بينما أصبحت شقيقتها فى المدن عالة على الأسرة وعضوا لا عمل له فى الحياة العامة .

وقد استمرت الصناعة المصرية تتاخر اللهم إلا تلك الصناعات التى وجد الاجانب إعانتها ومن أهم هذه الصناعات صناعة السجاير المصرية ، فقد بدأت السيجارة المصرية تتمتع بشهرة عالمية ، فقامت الشركات الأجنبية تستغل هذه السمعة وتصدر الكثير من السجاير المصرية إلى الخارج ، كما زاد الاستهلاك المحلى وأصبحت صناعة الدخان تتخذ شكلا منتجا ودرت على مصر إيرادات ذات شأن كبير . وكان لرخص أجور العمال ولخبرتهم فى صناعة السجاير المصرية وللبيئة الطبيعية ما ساعد مصر والشركات على تقدم هذه الصناعة خصوصا وأن الاقبال عليها كان فى ازدياد كما كان للدعاية إلى السيجارة المصرية أثر فى زيادة الاستهلاك واقتحامها للأسواق الكبيرة

وأخيرا عملت الحكومة على تقييد الصناعة وتوجيهها التوجيه الذى يتمشى مع سياستها العامة ، فقضت على نظام الحرف وساعدت على حرية الصناعة ومرونة العمال ، ووضعت نظام الباطنطا كضريبة عامة يتساوى فيها جميع المشتغلين بالصناعة . وهذه الضريبة وإن كانت قد تقررت على الصناع منذ ٩ يناير سنة ١٨٩٠ وألغيت فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ فانها قد ساعدت على تفكيك عرى الصناعات وتحول الصناع إلى معايش أخرى فلم يثبت من الصناعات إلا الأقوى على الثبات وعلى سد النفقات بما فى ذلك الضريبة ، وأصبح كل عامل وطنى كان أم أجنبى له الحرية فى مزاولة أى صناعة شاءها (١)

وكان لوجود بعض الصناعات فى البلاد تمكين المرأة المصرية من القيام داخل بيتها ببعض الصناعات العائلية المكملة لمستوى معيشة أفرادها ، فكانت

---

(١) بحثت نظارة المالية مع أعضاء صندوق الدين ورجال العمل والسياسة مشروع تشجيع الصناعات المصرية وتعديل الأسس التى تقوم عليها ، فرأت تشجيع الصناع ، والعمل على تشجيع الصناعة الأهلية والأجنبية على السواء . ويدل قانون الباطنطا على دراسة دقيقة إذ احتوى أولا على الأحكام العامة للضرائب وثانيا على قاعدة رسوم الباطنطا وثالثا على تحرير القوائم وقيد أسماء المموانين ورابعا على لجنة الفحص وخامسا على الاجراءات القانونية

تنسج وتغزل الشباك تعضيداً لبعلها فى حرفة الصيد والقنص ، وكذلك كانت تقوم بالحياكة والتطريز ولف الخيطان(١) وصنع الجوارب والزعابيط والحصر وبذلك كانت عضواً عاملا فى الصناعات المنزلية المصرية .ولكن السياسة تدخلت فى الحياة الصناعية فافسدت مابقى من رمق وحولت حياة الأمة إلى الزراعة والتخصص مع مافى ذلك من نفع وضرر .

ثالثا : حالة التجارة

عمل توفيق باشا على انقاذ الاحوال التجارية من درجة الانحطاط التى نزلت اليها ، فعنى بتأثيث رؤوس الأموال المصرية ، فبدأت الاموال تظهر حتى أصبحت مصر فى حالة مالية حسنة بعد أن كاد المصريون يفقدون الايمان بمكاسب التجارة كاد يحتكرها الاجانب فى عهد اسماعيل ، فتغيرت الاحوال فى عهد توفيق وتحت الاشراف البريطانى ، وتطورت التجارة فى هذا العهد وتقدمت تقدماً كبيرا ، ويرجع ذلك التقدم إلى عوامل مختلفة منها : —

١ — تقدم الثروة الزراعية بالتوسع فى زراعة القطن وتصدير كل محصوله تقريبا الى انجلترا بعد أن أصبحت صناعة الغزل والنسيج المحلية فى مصر فى هذا الوقت متأخرة وتحتاج الى العناية والاصلاح

وأصبحت الشركات المساهمة الصناعية والتجاريه مصرية كانت أو أجنبيه تدفع نحو نصف فى الألف من رأس مالها بشرط أن لا يزيد ما تدفعه عن ٣٠٠ جنيه ولا ينقص عن ١٠ جنيهات ، وكذلك أصبح الصيارف الذين يقرضون برهن يدفعون رسوم الباطنطا وهي تختلف على حسب درجاتهم من ٦٠ر١٠ جنيها أى أن يدفعون كل منهم ١٥ ٪ من أجرة محلهم السنويه ، وتقررت ضريبة الباطنطا على البنائين والمهندسين ويختلف مقدارها من ٣ جنيه ، ١٠ ٪ من أجرة محالهم ، وكان على جميع الحرف والفنون والمهن ما عدا ما سبق ذكره أن يدفع كل فرد يشتغل فيها رسما قدره ٥ ٪ من أجرة المحال المخصص للشغل على أن لا ينقص الرسم عن ١٢ قرشا صاغا ، وكانت أهم البلاد التى تقرر عليها رسوم الباطنطا هى القاهرة والاسكندريه والمحلة الكبرى وطوخ وسوهاج وجرجا وقنا و لاقصر وإسوان والجيزه وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط ، وكان عدد من يدفع الباطنطا لا يقل عن ٦٩٦ر٣٠٢ وانخفض هذا العدد بعد إعفاء المزارعين والمشتغلين بالحرف الزراعية والمهن العامة فى القرى وأصبح العدد الذي يدفع الباطنطا هو ٤٣٢ر٥ وبذلك أعفى منها ٢٦٤ر٢٠٢ وهم الفقراء من أرباب الحرف والصنائع البسيطة

(١) « نخبة الأفكار فى تدبير نيل النيل » لعلي باشا مبارك

٢ — تقدم طرق المواصلات البرية بالتوسع فى انشاء السكك الحديدية والطرق الزراعية وخطوط البرق والتلفون ومكاتب البريد ، إذ اصلحت كثير من الخطوط الحديدية وانشئت خطوط جديدة حتى أصبح فى القطر شبكة من هذه الخطوط ، وقامت بعض الشركات كشركة سكة حديد الدلتا بمد الخطوط بين القرى المختلفة . وفى سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بانشاء السكة الزراعية لتسهيل الانتقال بين المدن والقرى ، فانشئت منها طرق كثيرة وسط الأراضى الزراعية وساعد ذلك على نقل المحاصيل الزراعية من الترعة الى محطات السكك الحديدية

٣ — الاستفادة من النقل البحرى ، فقد كان أهم ظاهرة فى المواصلات الخارجية فى هذا الوقت أن مصر أصبحت تعتمد اعتمادا كليا فى نقل صادراتها وواردتها على سفن الدول الاجنبية كما اعتمدت على قطع الاسطول التجارى المصرى المعروف « بوابورات البوستة الخديوية » فى نقل البريد والحجاج والبضائع ، بين مصر واليونان وسوريا والبحر الاحمر وقد كان الاسطول التجارى المصرى فى حاجة كبيرة الى التعمير والتجديد ، مما أدى الى زيادة خسائر الحكومة من سوء إدارته ، والظاهر أن الادارة المصرية لم تكن ترغب فى الاصلاح المنشود لتقدمه ونجاحه (١)

وقد كانت العناية عظيمة بالتجارة الخارجية حتى أن التجارة الاهلية أصبح لها المقام الثانى ، وقد أنشئت البنوك والشركات تحقيقاً لتقدم تلك التجارة والعمل على تحقيق مشروعاتها ، فاقتصرت تلك المؤسسات الاجنبية على الاعمال الدولية وترك أمر الفلاح وزراعته وحاصلاته للمرابين ، مما دعا لجنة مجلس شورى القوانين أن تطالب الحكومة بالنظر والدرس والاصلاح (٢) فقد زادت

---

(١) راجع كولفن صفحة ٢٨٤ من « نشوء مصر الحديثة » حيث يذكر أن الحكومة فيما بعد باعت هذا الأسطول بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ لشركة انجليزية بما فى ذلك الترسانة الحكومة ومبانيها ومرفأ السويس وغير ذلك .

(٢) يقول أعضاء مجلس شورى القوانين أن الديون الخصوصية بين ١٨٦٧ و ١٨٨٠ بلغت نحو الاثنى عشر مليون جنيه وزادت هذه الديون الخصوصية حتى بلغت فى سنة ١٨٩١ ما يزيد على عشرين مليونا من الجنيهات وبلغ العقار المرهون نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وهذا بخلاف الديون غير المسجلة .

الديون الخاصة المسجلة وغير المسجلة مما دعا إلى بؤس بعض المزارعين بينما كانت العناية كلها متجهة إلى رفع شأن تجارة الصادرات والواردات المصرية، أضف إلى هذا أنه بينما كانت أسعار الحاصلات المصرية في هبوط فقد كانت زيادة الصادرات لا تدل على رخاء المصريين والمزارعين بل أن السعادة كل السعادة كانت للقائمين بالتجارة الخارجية وحملة السندات ومديريها. وقد أظهر رياض باشا معنى النهوض التى قامت به مصر فى أواخر عهد توفيق وعرّض بالقول بأن مصر بعد سنة ١٨٨٩ ، بدأت تتخذ كل الوسائل لتخفيف أثقال الاهالى، ومعنى هذا أن التجارة الخارجية كان لها الشأن الاعلى فى السياسة التجارية العامة :

وقد أصبحت السياسة العامة التجارية للبلاد هى أن يستورد القطر المصرى من الخارج معظم المصنوعات اللازمة لسكانه على أن يصدر للبلاد الاجنبية من حاصلاته الزراعية ما يفى بأثمان هذه الواردات ويقوم بسائر التكاليف الاخرى ومن ضمنها أقساط الديون وفوائدها العامة

الصادرات والواردات :

دعا تنظيم الحياة التجارية فى مصر أن اعتمدت البلاد على القطن بدلا من اعتمادها على حاصلاتها الداخلية المختلفة وتقدير اقتصادياتها الأهلية، وأصبح القطن وبذرته من أهم الصادرات إذ كان معدل ما يصدر منه فيما بين السنوات ١٨٨٤ — ١٨٨٩، ٨١ ٪ من مجموع الصادرات بعد أن كان لا يتجاوز ٤٥ ٪ فى عهد اسماعيل باشا، وصار أهم الواردات المنسوجات القطنية ومواد الوقود والمحاصيل الغذائية ومواد البناء واضحت انجلترا أكبر البلاد المتعامل معها لأنها من أهم البلاد إنتاجا للمنسوجات القطنية.

ويدل البيان التالى عن حالة الصادرات والواردات فى السنوات المختلفة بالنسبة لزيادة عدد سكان القطر المصرى : —

السنة	السكان	الصادرات بضائع بالجنيه المصري	الواردات بضائع بالجنيه المصرى	المجموع بالجنيه المصرى
١٨٧٩	٦٥٩٦٠٠٠	١٣٤٣٩٠٠٠	٥٠٠٢٠٠٠	١٨٤٤١٠٠٠
١٨٨٠	٦٦٧٤٠٠٠	١٢٩٨٢٥٠٧	٦٥٤٩٠٠٠	١٩٥٣١٥٠٧
١٨٨١	٦٧٥٢٠٠٠	١٢٩٨٢٠٠٠	٦٩٣٧٠٠٠	١٩٩١٩٠٠٠
١٨٨٢	٦٨٣١١٣١	١٠٨٣٧٠٠٥	٥٥٥٧٠٠٠	١٦٣٩٤٠٠٠
١٨٨٣	٦٩٩٤٠٠٠	١٠٣٥٤٠٠٠	٨١٨٢٠٠٠	١٨٥٣٦٠٠٠
١٨٨٤	٧١٦١٠٠٠	١٢٩٤٣٠٠٠	١٠٣٥٥٠٠٠	٢٣٢٩٨٠٠٠
١٨٨٥	٧٣٣٢٠٠٠	١١٤٥٤٠٠٠	٨٩٨٩٠٠٠	٢٠٤٤٣٠٠٠
١٨٨٦	٧٥٠٧٠٠٠	١٠١٩٨٠٠٠	٧٨٤٨٠٠٠	١٨٣٤٥٠٠٠
١٨٨٧	٧٦٨٦٠٠٠	١٠٩٦٤٠٠٠	٨١٣٧٠٠٠	١٨٢٦٧٠٠٠
١٨٨٨	٧٨٧٠٠٠٠	١٠٥٢٩٠٠٠	٧٧٣٨٠٠٠	١٨٩٧٤٠٠٠
١٨٨٩	٨٠٥٨٠٠٠	١١٩٥٣٠٠٠	٧٠٢١٠٠٠	٢٠٠٠٨٠٠٠
١٨٩٠	٨٢٥١٠٠٠	١١٨٧٦٠٠٠	٨١٣٢٠٠٠	٢٣٥٧٩٠٠٠
١٨٩١	٨٤٤٨٠٠٠	١٣٨٧٨٠٠٠	٩٢٠١٠٠٠	٢٢٥٩٦٠٠٠
١٨٩٢	٨٦٥٠٠٠٠	١٣٥٧٥٠٠٠	٩٠٩١٠٠٠	٢٢٦٦٦٠٠٠

ومن هذا يتبين ان حركة التجارة الدولية فى عهد توفيق كانت فى تقدم مستمر مع (١) ما وقع اثناءها من تطورات وتقلبات فى مصر والسودان المصرى ، ومع

---

(١) يمكن المقارنة بالارقام السالفة من الجدول الآتي :-

السنة	السكان	الصادرات بضائع بالجنيه المصرى	الواردات بضائع بالجنيه المصرى	المجموع بالجنيه المصرى
١٨٠٠	٢٤٦٠٢٠٠	٢٨٨٠٠٠	٢٨٩٠٠٠	٥٧٧٠٠٠
١٨٣٦	٣٥٦٦٠٠٠	٢١١٥٠٠٠	٢٦٨٥٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	١٣٩٨٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
١٨٥٥	٤٩٧٣٠٠٠	٤٥٩١٠٠٠	٢١٠٩٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠
١٨٦٠	٥٢٧٥٠٠٠	٣٠٩٠٠٠٠	٢٤١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠
١٨٧٠	٥٩٣٤٠٠٠	٩٩٩٥٠٠٠	٦٦٠٥٠٠٠	٦٦٠٠٠٠٠
١٨٧٤	٦٢١٩٠٠٠	١٣٤٢٣٠٠٠	٥٠٧٠٠٠٠	١٨٤٩٣٠٠٠
١٨٧٥	٦٢٩٢٠٠٠	١٣٣٣٣٠٠٠	٥٦١٩٠٠٠	١٨٩٥٢٠٠٠
١٨٧٦	٦٣٦٧٠٠٠	١٣٥٦١٠٠٠	٤٢٥٣٠٠٠	١٧٨١٤٠٠٠
١٨٧٧	٦٤٤٣٠٠٠	١٢٧٥٠٠٠٠	٤٤٩٣٠٠٠	١٧٢٤٣٠٠٠
١٨٧٨	٦٥١٩٠٠٠	٨١٩٧٠٠٠	١٢٩٤١٠٠٠	١٢٩٤١٠٠٠

لقد عم الاهمال التجارة الاهلية بينما أصبحت التجارة الخارجية تتقيد بالسياسة الاستعمارية البريطانية . وكانت تركيا أكثر الدول تأثرا من هذا . فبعد أن كانت تتمتع بمركز ممتاز فى تجارة مصر الخارجية أصبحت تدفع ضرائب جمركية كباقى الدول ، وبلغ ماتدفعه ، سنويا ٧٠٠٠٠٠ جنيها . وأخذت انجلترا تعمل لتحل محل تركيا فى المركز الممتاز الذى كان وقفاً على تركيا

والجدول الآتى يدل على المركز الذى امتازت به انجلترا فى تجارة مصر الخارجية : —

اسم الدولة	الصادرات بالجنيه		الواردات بالجنيه		المجموع بالجنيه	
	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨١	١٨٨٢	١٨٨١	١٨٨٢
انجلترا	٨٢٣٤٥٧٨	٧١٤٣٧٥٩	٣٦١٧٣٩٧	٢٩١٢٨٩٧	١١٨٥١٩٧٥	١٠٠٥٦٦٥٦
فرنسا	١١٥٤٨٥٠	٩٤٠٧٧٥	١١٣٩٤٥٤	٨٨٨١١٨	٢٢٩٤٣٠٤	١٨٢٨٨٩٣
الروسيا	١٦٨٦٤٠٦	٩٥٥٥٢٤	١٨٢٨٨٤	٢١٠٦٢٤	١٨٦٠٢٩٠	١١٦٦١٤٨
تركيا	٤٠٤٩٤٥	٣٧٤٠٧٢	١٥٤٣٩٩	١٠٧٦٥٥	٥٥٩٣٤٤	٤٨١٧٢٧
النمسا	٣٦٥٩٣٩	٤٢٥٧٠٨	٩١٩٤٦٧	٦٦٦٧٢٣	١٣٨٥٤٠٦	١٠٩٢٤٣١
ايطاليا	٧٣٣٠٠٨٠	٧٢٩٣٥٦	٢٠٩١٥٥٢	٢٢٢٤٤٨	١٠٤٢١٦٣٢	٩٥١٨٠٤
اليونان	١٠١٠٥١	٧٥١٤٩	١٧٧٢٦	١٩٥٨٤	١١٨٧٨٧	٩٤٧٣٣
الهند والشرق الاقصى	١٨٢٨	٥٦١	٣٦١٥٩٩	٣٠٣٧٣٠	٣٦٣٤٢٧	٣٠٣٠٩١
أمريكا	٤٩٩٦١	٣٠٢١١	١٤٥٤٦٣	١١٣٢٠١	١٩٥٤٢٤	١٤٣٤١٢
ممالك مختلفة	١٤٩٨٦٥	١٦٢٠٠٥	١٠٦٤٨٧	١١٢٨ ١	٢٥٦٣٥٢	٢٧٤٨١٦
المجموع	١٢٩٨٢٥٠٧	١٠٨٣٧١٢٤	٦٩٣٧٤٤٢	٥٥٥٧٧٩٥	١٩٩١٩٩٤٩	٧٣٩٤٩١٩
المجموع بمافيه الرفتية	١٣١٧٨٤٧١	١٠٩٩٣٥٧٠	٨٦٩٢٥٠٧	٦٨٦٩٨٥٣	٢١٨٧٠٩٧٨	١٧٨٦٣٤٢٣

والكشف التالى يدل على ان نصيب انجلترا فى تجارة مصر الخارجية كان اوفر من نصيب اى دولة أجنبية أخرى : —

---

(١) اللورد ملنر انجلترا فى مصر صفحة ٢١٢ — ٢١٥

اسم الدوله	صادرات		واردات	
السنه	١٨٣٦	١٨٨٥	١٨٣٦	١٨٨٥
انجلترا	٩١	٦٠٤	٢٢٤	٣٣٨
المانيا	—	—	—	٥
النمسا	٢٥٥	٥٩	٢٠٩	١٢٢
فرنسا	٢٠٠	٨٠	٩٠	١١١
اليونان	١٨	—	١٥	٧
ايطاليا	٩١	٧٩	١٤٨	٣٧
الروسيا	—	١١١	—	٤٤
تركيا	٣٢٧	٣٤	٢٣٩	١٨٧
البلاد الاخرى	٧١	٣٣	٧٥	١٠٩
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

فحلت انجلترا فى سنة ١٨٨٥ محل تركيا (١) فى المركز التجارى التى كانت تتمتع به، الأخيره فى سنة ١٨٣٦، غير أن تجارة انجلترا أخذت بعد سنة ١٨٨٥ تتناقص شيئاً قليلا ويرجع ذلك إلى تقدم ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة فى التجارة العالمية .

والكشف التالى يدل على تطور أحوال مصر التجارية ودرجة تقدمها :

السنة	السكان	الصادرات بالجنيه المصرى	الواردات بالجنيه المصرى	إيرادات الدوله بالجنيه
١٨٠٠	٢٤٦٠٢٠٠	٢٨٨٠٠٠	٢٨٩٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠
١٨٣٦	٣٥٦٦٠٠٠	٢١١٥٠٠٠	٢٦٨٥٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	١٣٩٨٠٠٠	٩٥٧٢٠٠٠
١٨٨٤	٧١٦١٠٠٠	١٢٩٤٣٠٠٠	١٠٣٥٥٠٠٠	١٠١٤٠٠٠٠
١٨٩٠	٨٢٥١٠٠٠	١١٨٤٠٠٠٠	٨١٣٢٠٠٠	١٠٢٣٥٠٠٠

فقد زادت الصادرات عن الواردات وكان الواجب أن يستدل من ذلك على رخاء الدولة وسعادة أفرادها ، أما والحقيقة كانت على خلاف ذلك فاننا نرى أن السبب يرجع إلى عبء الديون المصرية والفوائد الجسيمة التى تقوم بسدادها

(١) راجع تقرير كرومر السنوي ١٨٩٠

سنويا لأربابها فى الخارج ، وتدل الاحصائية الآتية على متوسط فوائد الديون بالنسبة للدخل الأهلى وبالنسبة لمتوسط الصادرات : —

السنة	متوسط الفائدة بالجنيه	متوسط الدخل بالجنيه	متوسط الصادرات بالجنيه	نسبة الفائدة للدخل	نسبة الفائدة للصادرات
١٨٨٠ — ١٨٨٩	٤و١٣٧و٠٠٠	١١و٤٨٨و٠٠٠	١١و٧٨١و٠٠٠	٣٦٪	٣٥٪
١٨٩٠ — ١٨٩٩	٣و٩٢٠و٠٠٠	١١و٢٢٨و٠٠٠	١٢و٥٧٣و٠٠٠	٣٥٪	٣١٪

فاذا كان الميزن التجارى فى صالح مصر (١) حقيقة كان بالأحرى أن تظهر بشائر هذه الزيادة فى رفع مستوى أهل مصر، وكان من مقتضيات ذلك أن نرى أن أعباء الديون هى الأخرى تأخذ فى التناقص. ولكن بينما كان الميزان التجارى فى

(١) الميزان التجارى هو العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات ، فيكون فى صالح البلد إذا زادت صادراتها عن وارداتها ، وبقدر زيادة الصادرات عن الواردات تصبح الدولة دائنة فتقوم الحكومه باصلاح الحال عند ما تقل صادراتها عن وارداتها ، وهذا ما التفتت إليه الحكومة المصرية فى أواخر عهد إسماعيل باشا وأوائل عهد توفيق إذ تدخلت الحكومة البريطانية فى إدارة أحوال البلاد تجاريا وماليا وسياسيا .

فالموازنة بين الصادرات والواردات تسمى بالميزان التجارى والميزان التجاري يختلف عن الميزان الحسابى حيث أن الأخير يحتوي على جميع الصادرات والواردات المستترة مثل الأموال التى يصرفها السواح والطلبة وأرباب المعاشات فى البلاد الأجنبية وكذلك الخدمات التى تقوم بها دولة لدولة أخرى مثل خدمات بنوك انجلترا وشركات التأمين البحرى .

والجدول الآتى يدل على مركز ميزان مصر التجاري والحسابي فى أواخر عهد توفيق

السنه	الصادرات: بضائع بالالاف	التصحيح باضافة ١٠٪ بالالاف	بضائع أعيد تصديرها بالالاف	المجموع بما فيه الذهب والفضة بالالاف	الواردات: بضائع بالالاف	ذهب وفضة بالالاف	المجموع بالالاف	الميزان بالالف
١٨٨٤	١٢٥٥٣	١٣٩٤	١٣٠	١٤٤٦٦	٨١٨٢	٢١٧٢	١٠٣٥٤	٤١١٢
١٨٨٥	١١٤٥٤	١٢٦٩	٢٨٨	١٤٣٠٤	٨٩٨٩	٣٩١٤	١٢٩٠٣	١٤٠١
١٨٨٦	١٠١٩٨	١١٢٦	٢٩٥	١٥١٩١	٧٨٤٨	١٨٣٨	٩٦٨٦	٥٥٠٥
١٨٨٧	١٠٩٦٤	١٢٠٨	٣٦٠	١٤٤٣٠	٨١٣٧	٣٠٦٦	١١٢٠٣	٣٢٢٧
١٨٨٨	١٠٥٢٩	١١٥٨	٢٨٨	١٤٦١٧	٧٧٣٨	٢٠٣٨	٩٧٧٦	٤٨٤١
١٨٨٩	١٢٠٦٦	١٣٢٨	٢٠٣	١٥٥٦٠	٧٠٢٠	١٩٠٠	٨٩٢٠	٦٦٤٠
١٨٩٠	١٢٠٠٤	١٣٢٠	٢٠٤	١٥٦١٣	٨٠٨١	٢٩٧١	١١٠٥٢	٤٥٦١
١٨٩١	١٤٠٢٠	١٥٤٢	١٥٩	١٧٢٤٤	٩٢٠١	٢٨٢٤	١٢٠٢٥	٥٢١٩
١٨٩٢	١٣٥٠٥	١٤٨٢	١٧٧	١٧٢١٢	٩٠٩١	٣٨٢٦	١٢٩١٧	٤٢٩٥

صالح مصر فان الأهالى كانوا يشكون الفاقة وبؤس الحياة ، وذلك لأن مصر كانت ترزخ تحت عبء من الديون ثقيل . فاذا كان الميزان التجارى فى صالح مصر ويشكو الأهالى من الفاقة وبؤس الحياة، فكان على الحكومة أن تعمل على رفع المظالم عنهم حتى يكون لانتاجهم فوائد تعود عليهم مباشرة وعلى ذريتهم بالنعيم

نظام العملة وتعديله فى عصر توفيق :

ذكرنا أن نظام العملة حتى عهد اسماعيل بقى على ما كان عليه من الاضطراب ذلك بأن مصر بقيت على نظام المعدنين شكلا، ولكنها فعلا كانت تتبع نظام المعدن الفردى لطغيان الجنيه الانجليزى على ماعداه من أنواع العملة الأجنبية . وبارتباك أحوال مصر المالية فى أوائل عهد توفيق ظهر جلياً سوء نظام العملة المصرية ، فصحت عزيمة الحكومة المصرية تحت المراقبة الثنائية على اصلاح هذه الحالة منذ سنة ١٨٨١ فعهدت إلى لجنة من علماء المال والاقتصاد فى القطر فى معالجة نظام النقد المصرى والعمل على تحسين حال العملة المصرية ، ولكن هذه اللجنة اضطرت إلى وقف مباحثها ومداولاتها بسبب قيام الثورة العرابية وما تلاها من حوادث سياسية ومالية خطيرة ، وعند ما هدأت الأحوال أعيد تأليف لجنة اصلاح العملة المصرية فى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤ تحت رياسة ناظر المالية وإشراف المستشار المالى البريطانى وعضوية صاحب الفضيلة قاضى افندى وشيخ الاسلام ووكيل المالية وناظر الضربخانة ووكيل إدارة عموم الجمارك ومدير بنك الكريدى بالأسكندرية وعهد إلى هـــذه اللجنة بحث المسائل الاقتصادية الاتية :

٢ — اختيار وحدة للنقود المصرية بعد أن تزعزع نظام سنة ١٨٣٤

٢ — إيجاد نقود مساعدة أهلية لتحل محل النقود الأجنبية فى التداول

٣ — تعيين شروط سك هذه النقود وتحديد عيارها

٤ — تقرير وحدة النقود كواسطة للتبادل ومقياس للقيم (٢)

---

(١) راجع صفحة ٢٥٦ من هذا الكتاب

(٢) راجع كولفن « نشوء مصر الحديثة » صفحة ١٤٢ حيث يقول أن الضرورة تقضي بايجاد مقياس للقيمه بعد أن تحول نظام النقد المصري عن مجراه السابق

وقد كان عمل هذه اللجنة شاقا جداً حيث أن العملة كانت قد تعرضت للتدليس والتقليد وأصبحت فى حالة سيئة ، وكان من أعضاء اللجنة العاملين المستر قنسنت المستشار المالى الذى عمل على توجيه نظام العملة إلى اتباع النظام المعمول به فى بلاده ، وبعد أن استغرق على اللجنة أكثر من سنة ، وتباحث أعضاؤها مع الكثير من الماليين الدوليين فى أوربا ، ولا سيما مديرى دور الضرب فى لندن وباريس وفينا والمانيا تقدمت اللجنة باقتراحاتها فى تقرير تاريخه ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٥ ، فأقرته الحكومة المصرية وصدر به دكريتو فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (١)

وكان أهم ما استقر عليه رأى اللجنة وقررته الحكومة ما يأتى : —

٤ — اتخاذ الجنيه المصرى وحدة للنقود المصرية . فبعد أن وجدت أن الفضة فى انخفاض مستمر وأن أغلب الدول التى تتعامل مع مصر أصبحت تتبع نظام المعدن الفردى الذهبى استقر رأى اللجنة ووافقتها الحكومة على جعل وحدة النقود المصرية الجنيه المصرى (٢) وجعل وزنه ٨٫٥ جرام من الذهب بعد أن كان ٨٫٥٤٤ جراماً ، وعياره ٨٧٥ر٠ ويقسم إلى مائة قرش ، وقد نص دكريتو ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ على أن تسك بجانب الجنيهات المصرية قطع من الذهب من ذات الخمسين قرشا والعشرين قرشا ، عشرة القروش وخمسة القروش .

٢ — سك نقود فضية جديدة وبكثرة لتحل محل النقود الفضية الأجنبية التى يجب أن تسحب تدريجاً من التداول : فقسمت اللجنة الجنيه المصرى إلى ١٠٠ قرش ، وجعلت عملة القرش تحتوى على قطع ذات العشرين والعشرة والخمسة والقرشين والقرش ونصف القرش وربع القرش ، وجعل عيار هذه النقود الجديدة ٨٣٣ر٠ وهذا حد أقصى لما يجوز للحكومة أن تسكه منها وهو

---

(١) راجع انطونوني « الائتمان والمصارف بمصر » ويذكر أن أعضاء اللجنة لم يكونوا متفقين على حقيقة أمر نظام العملة المصريه ، فاعتقد البعض أن مصر تتبع نظام المعدنين واقترح بقاء الحال على ما هي عليه ، إلا أنه لوحظ أن سعر الفضة فى هبوط مستمر وبذلك تخسر مصر من اتباع هذا النظام خصوصا وأنها تدفع الديون وفوائدها بأحسن المعدنين قيمة فى الخارج

(٢) كانت اللجنة مخيرة بين القرش والجنيه فاختارت الأخير

مبلغ ٤٠ قرشا لكل فرد من السكان ، بشرط ألا يزيد المتداول من الفضة عن ٢٫٧٢٠٫٠٠٠ جنيها ، وكان الغرض من هذا التحديد عدم افراط الحكومة فى سك هذه النقود المساعدة للاستزادة من الربح الذى ينشأ لها من الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة المعدنية ، ونص الدستور على أن لايجبر أحد على قبول العملة الفضية إذا زادت قيمتها على مائتى قرش كما نص على أن يكون وزن الريال الفصى ٢٨ جراما .

٣ — تقسيم القرش إلى عشرة مليمات ، بدلا من تقسيمه القديم إلى أربعين بارة ، وايجاد نقود صغيره القيمة من النيكل من ذات خمسة المليمات والمليمين والمليم وسكها بجانب سك نقود البرونزية من ذات نصف المليم وربع المليم . فأصبح للنقود النيكلية ثلاثة وحدات وللنقود البرنزية وحدتان ، وأصبح معيار هذه العملة ١٢٥٫٠ ، وقررت اللجنة أن لايزيد المتداول من هذه العملة على مبلغ ٥٤٤٫٠٠٠ جنيها (١)

وترك لناظر المالية تقدير النيكل والنحاس فى هذه الوحدات . وعين القانون مقدار ما يجوز سكه منها بثمانية قروش لكل فرد من سكان القطر كما نص على أن لايجبر أحد على قبولها إذا زادت قيمتها على ثمانية قروش (٢)

٤ — تخويل ناظر المالية الحق فى إنشاء خزائن خاصة حكومية لاستبدال النقود الفضية والنيكليه والبرنزية بنقود ذهبية ، وذلك لمنع تدهور قيمة تلك النقود على شرط أن لاتزيد المبالغ المستبدلة على جنيه مصرى .

وقد نال تعديل العملة فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ نصيباً عظيما من النجاح فى إصلاح حال النقود المعدنية فى مصر ، ولاسيما أن النقود الفضية المصرية الجديدة نجحت فى طرد النقود الفضية الأجنبية ، غير أن حظ القطع المختلفة التى نص

---

(١) قضى قانون ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بضرب قروش من الفضة كما قضى بألا يزيد ما يضرب من نقود النيكل والبرونز عن ثمانية قروش لكل نسمة ، وأن لا يجد أحد على قبول ما يزيد على عشرة قروش من هذه النقود .

(٢) قارن انطونى « الائتمان والمصارف بمصر » وأيضاً ارمنجون « مركز مصر الاقتصادى المالى » وتود الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين والدكتور أحمد ابراهيم « الاقتصاد السياسى »

عليها الدكريتو لم يكن واحداً : فالقطع الذهبية ذات عشرة القروش وخمسة القروش لم تتداولها الناس لصغر حجمها، وأصبحت لا تستعمل إلا للزينة والتهادى فى الأفراح والحفلات ، وقد أصبحت فيما بعد لا تسك الا بناء على طلب خاص من الأفراد الذين أصبحوا يتحملون رسما قدره ١٥ ٪ مقابل سكها، لهم كذلك لم يسك من النقود الذهبية ذات العشرين قرشاً شيئا بعد هذا الدكريتو، ولا فى وقت إصداره

ورأت الحكومة المصرية سحب القرش الفضة تدريجاً نظرا لصغر حجمه وقابليته للتحات السريع ، فحل محله القرش من النيكل .

وأما الجنيه المصرى الذى أصبح وحدة التعامل ومقياسا للقيم وواسطة فى التبادل فأخذ فى القلة وظل نادرا فلم يسك من الجنيهات المصرية سوى ٨٢٦ر٥٣٢ر١ جنيهاً . ولم يضرب من انصاف الجنيهات الذهبية سوى ٢٨٣ر٦٤ جنيهاً ، وفى سنة ١٨٨٩ من عصر توفيق ضربت حكومة الخديو ٥٢٠٢٤ جنيها جديدا ، وإذا أضيف الى ذلك ماضرب من القطع الذهبية ذات خمسة الجنيهات وربع الجنيه والعشرين قرشا وما دون ذلك . نرى أن مجموع ماضرب من العملة الذهبية المصرية لا يتعدى ٢٠٩ر٦٨٩ر٢ (١)

وقد استفاد الجنيه الانجليزى من هذه الظروف فأخذ يحل محل الجنيه المصرى في التداول بالقطر المصرى خصوصاً وأن الجنيه الانجليزى كان مقوما بأعلى من قيمة الأسمية فطرد النقود الأخرى من التداول طبقا لقانون جريشام كما تبين من الكشف الآتى :

البيان	الحبة المصرى	الحبة الانجليزى	الحبة الفرنسى	الحبة التركى
الوزن	٨٠٥ جرام	٧٠٩٨٨٠٥ جرام	٦٠٤٥١٦١ جرام	٧٠٢١٦٥ جرام
العيار	٠٠٨٧٥ »	٠٠٩١٦٦٦ »	٠٠٩٠٠ »	٠٠٩١٦٦ »
الذهب الخالص	٧٠٤٣٧٥ »	٧٠٣٢٢٣٨ »	٥٠٨٠٦٤٥ »	٦٠٦١٥١٢ »
القيمة الحقيقية	١٠٠ قرش	٩٨٠٤٥ قرش	٧٨٠٠٧ قرش	٨٨٠٩٤ قرش
التقويم المقترح	١٠٠ »	٩٧٠٥٠ »	٧٧٠٢٥ »	٨٨٠٠٠ »
قلة التقويم	—	٠٠٩٥ »	٠٠٨٢ »	٠٠٩٤ »
قلة التقويم فى المائة	—	٠٠٩٦٥ »	١٠٠٥٥ »	١٠٧٠ »

(١) قارن انطونى صفحة ٨ ونود صفحة ١٩٣ وارمنجون صفحة ٣٠٨ والدكتور احمد ابراهيم صحفة ٥٥٥ ومذكرات المؤلف لطلبة مدرسة التجارة العليا صفحة ١٤٧

الفصل السابع
الأدارة المالية

بدأ عهد توفيق ومالية الحكومة فى حالة يرثى لها لقلة الثروة الاهلية وكثرة الديون وعدم كفاية نظام الضرائب وفساد طرق جبايتها الا ان الحالة تدرجت فى التحسن حتى أمكن تنظيم مالية البلاد واخراجها من الارتباك التى كانت فيه، وذلك بترقية وسائل الانتاج وعلى الاخص الانتاج الزراعى وتنظيم شئون الدين العام وتحسين إدارة الحكومة المالية بتعديل أنظمة الضرائب وطرق جبايتها ووسائل انفاق دخل الحكومة.

تنظيم شئون الدين العام :

ولما صدر قانون التصفية فى أوائل عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٠ إبتدأت الحالة المالية تستقر، ولكنها مالبثت أن عادت إلى الارتباك فى سنة ١٨٨٥ أولا نظراً لضرب الانجليز مدينة الاسكندرية وتقرير تعويض من خربت أملاكهم فى هذه المدينة. ثانياً لكثرة النفقات التى تكلفتها الحكومة فى محاولة قمع ثورة المهدى فى السودان (١). وقد جاهد رجال الحكومة فى تحسين الحالة فتوجت مساعيهم بالنجاح التام، ولذلك تعتبر الفترة بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٨ فترة الاستقرار والاستتباب، فلها أهمية خاصة فى تاريخ مصر الاقتصادى.

الدين المضمون :

وكان من نتيجة هذا أن عقد مؤتمر لندن فى سنة ١٨٨٥ بين الدول وتقرر فيه عقد قرض جديد قيمته ٩ مليون جنية بفائدة ٣٪ وذلك بضمان حكومات انجلترا وفرنسا والمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا ولذلك سمى بالدين المضمون (٢) وبذلك

---

(١) اللورد ملنر « انجلترا في مصر » صفحة ١٨٣ حيث يذكر ما قام به السير أوكلاند كولفن فى وزارة المالية المصرية من عمل قيم فى تنظيم الحالة المالية المصرية، وكذلك يعدد خدمات السيرادجار فنسنت وبالوم باشا في هذا السبيل

(٢) تعهدت الحكومة المصرية بتخصيص قسط سنوى من هذا الدين قدره ٣١٥٫٠٠٠ جنيه ويقول ملنر فى صفحة ١٨٦ أن شروط هذا الدين أفادت مصر فائدة لا تعوض حيث أن مصر أخذت ٩ مليون جنيه ولم تدفع اكثر من ٩٫٤٢٤٫٠٠٠ جنيه بما فى ذلك جميع الفوائد وهذه شروط مرضية بالنسبة لما سبق أن عقدته مصر من الديون

ويمكن تلخيص الدين المصرى العام فى ٣١ يوليو سنة ١٨٩٢ فيما يأتى :—

الدين العام[١] :

	جنيه
الدين المضمون بفائدة ٣ ٪ وقيمته	٨ر٩٩١ر٠٠٠
الدين الممتاز بفائدة ٣ر٥ ٪ وقيمته	٢٩ر٤٠٠ر٠٠٠
الدين الموحد بفائدة ٤ ٪ وقيمته	٥٥ر٩٨٦ر٠٠٠
المجموع	٩٤ر١٨٠ر٠٠٠

الديون الخاصة :

دين الدائرة السنية بفائدة ٥ ٪ وقيمته	٧ر٢٣٦ر٠٠٠
دين الدومين بفائدة ٥ ٪ وقيمته	٤ر٤٨٥ر٠٠٠
المجموع	١٢ر٠٨١ر٠٠٠
المجموع الكلي	١٠٦ر٢٦١ر٠٠٠

ويقول اللورد ملنر وهو العهدة فى الأحوال المالية فى هذا العصر أن الديون العامة، مع أنها زادت بمقدار ثلاثة ملايين من الجنيهات فى بحر الست سنوات لماضية .فان هـذه الزيادة لا ترجع إلى عقد سلفيات جديدة بل إلى الزيادات الناتجة عن تحويل الدين المصرى .

وكان من نتيجة تخفيض سعر الفائدة تعميم الرخاء على المصريين[٢] ، وإذا كانت الحكومة قدقامت بعقد قروض جديدة ، فمع أنها لاتتعدى ١ر٤٦٥ر٠٠٠ جنيها ، فقد خصصتها الحكومة لدفع المعاشات وللقيام بالمشروعات الأنتاجية العامة ، ويبرر اللورد كرومر مثل هذه القروض بقوله أن « الحكومة رأت أن زيادة الديون ببضعة مليونات لاضير منه، مادامت هذه القروض تؤدى إلى تخفيض سعر الفوائد ورفع قوة الانتاج الأهلى[٢] وبث روح الرواج .

---

(١) راجع اللورد ملنر « انجلترا فى مصر » ص ٢٠٣

(٢) ملنر « انجلترا فى مصر » صفحة ١٨١ — ٢٠٣ حيث يذكر ما قامت به الادارة المصرية من عمل لانقاذ الموقف على أصول مالية صحيحة، ويقارن بين أحوال الدين العام فى زمن لجنة التصفية وفى يوليه سنة ١٨٩٢ وراجع صفحات ٢٨٢ من هذا الكتاب

(٢) لحق بالسكك الحديدية الكثير من الاتلاف والخسائر فى فترة الثورة العرابية ، حيث وضع العرابيون أيديهم على السكك الحديدية ، فخضعت إدارة السكك الحديد إلى القيادة الحربية العرابية ، ورفعت تلك القيادة بعض الخطوط لاستخدامها فى الأعمال الحربية ، وحولوا ورش السكك الحديديه

استهلاك الدين :

وكانت الحكومة تستهلك كل عام جزءاً من الدين ، ويجرى استهلاك الدين بشراء سندات الدين المعروضة فى أسواق الأوراق المالية ، ويميل اللورد ملنر أنه كان من واجب الحكومة أن تنشىء احتياطياً خاصاً لتسديد الديون خصوصاً وأن مصر الزراعية يتوقف نعيمها على الأحوال الطبيعية ، فلا فائدة من تسديد الديون فى سنوات الرخاء بينما تعجز عن تسديد أقساطها فى السنوات العجاف ، إذ كثيراً ما يهبط مستوى النيل أو يفيض ماؤه فيعم الأراضى فتترتبك الميزانية. ومن هذا نرى أن نظام الاحتياطى تدعم فيما بعد سنة ١٨٩٢ .

تحسين ادارة الحكومة المالية :

زادت إيرادات الحكومة بزيادة المتحصل من الضرائب ، فقد تغير نظام الضرائب واختلف عن النظام الفاسد القديم، فأصبح مايجبى من كل فرد مقدارا معلوماً، كما صار ميعاد الدفع معلوماً بعدان كان فيما مضى يترك لتصرفات محصلى الضرائب ، وأصبحت نفقات الجباية قليلة بعد ان كانت الحكومة تفقد جزءاً كبيراً من الضرائب فى تحصيلها ، وتعدل النظام فاصبحت الضرائب غير مرهقة إذ صار من السهل أن يدفعها كل من فرضت عليه ، وصار عدد الضرائب قليلا بعد إن كانت متعددة مما كان يجعل دافعى الضرائب فى احتكاك دائم مع المحصلين وأخيراً ألغى استعمال القسوة والضرب بالكرباج كطريقة لأجبار الناس على الدفع .

وأهم الضرائب التى كانت تجبى فى هذا العهد هى الأموال المقررة وتشمل الضرائب على الأطيان والأملاك العقارية ، وبدل الخدمة العسكرية ورسوم الخفر ، كذلك جبت الحكومة رسوم الجمارك ، ورسوم الموانى والمنائر ، ورسوم مصايد الأسماك ، ورسوم الدمغة ، ورسوم الباطنطا ، ورسوم دمغ المصوغات ، والرسوم القضائية (١) .

إلى مصانع للسلاح ، وبذلك بدأت الحكومة تنظر فى ارجاع الأمور إلى مجاريها فى سنه ١٨٨٣ ، وبدأت الادارة المصريه تعيد الخطوط وتنمىء بعضها من جديد ، وفعلا أنشأت الحكومة المصرية خطشربين بلقاس فى سنة ١٨٨٨ كما مدت خط القبة إلى المطرية فى نفس السنة

(١) جاء جرجس بك حنين فى كتابه «الأطيان والضرائب فى القطر المصرى» صفحة ٢٠١ — ٢٤١ بأنواع الضرائب واوائحها وتاريخها بشرح واف .

الضرائب الجمركية :

كانت الحكومة مرتبطة مع الدول بمعاهدات تجارية وتعهدت بمقتضاها ألا تقرر على البضائع الواردة الى القطر المصرى ضرائب تزيد على ٨ ٪ من قيمتها ما عدا أصناف قليلة كالسكر والكحول والدخان ، وكانت الضرائب المفروضة على الصادرات تقدر بمقدار ١ ٪ من قيمتها وتحى مصلحة الجمارك الضرائب الجمركية ، وكان مدير الجمارك من الشخصيات البارزة فى هذا العهد يتمتع بسلطة تامة فى شئون الجمارك .

الدخان والضرائب :

تعين المسيو جيار ( ) فى عهد إسماعيل باشا لادارة الجمارك فعمل على إجراء إصلاحات داخلية اقتضت الاستغناء عن كثير من الموظفين ، وبعد ذلك تفرغ لتحسين حالة الضرائب الجمركية ، فعمل على وضعها فى القالب الذى يتمشى مع السياسة العامة ، ووجد أن مسئلة فرض الضرائب على الدخان من المسائل العامة التى يجب أن تحل وفق السياسة الزراعية التى وضعها لها المعتمد البريطانى فى مصر . وكان من أهم الأعمال التى قام بها المسيو جيار هو العمل على الاتفاق مع اليونان على استيراد الدخان اليونانى بدلا من تهريبه الى القطر المصرى ، وفى مارس سنة ١٨٨٤ عقدت مصر مع اليونان اتفاقية كان من نتائجها : (١) أن تساوى الدخان اليونانى والدخان التركى فى المعاملة(٢) وأصبحت الضريبة التى تجبيها الحكومة المصرية من تركيا واليونان خمسة قروش على الأقة (٣) قلت عمليات التهريب (٤) زاد إيراد الجمارك من الدخان الأجنبى وأصبح الدخان

---

(١) راجع ماكوين « مصر كما هى » صفحة ١١١ حيث يذكر ما قام به المستر جيار من اقتصاد فى عدد الموظفين ، وفى صفحة ٢٠٢ يذكر أهمية الدخان فى الزراعة المصرية ويدلل بان هذا المحصول كان يزرع فى مصر الوسطى ولكن نوع هذا الدخان كان منحطا ولا يستهلكه سوى رجال الجيش وبعض الاهالى ، حيث أن الأغنياء يعتمدون على الدخان الوارد من تركيا واليونان وسوريا لاستهلاكهم الخاص . وكان ماتنتجه مصر من الدخان يقدر فى سنة ١٨٧٥ ، ٢٧٫٣٧١ قنطارا ثمن القنطار ٥٠٠ قرشا ، وكانت مصر تزرع أيضا التنباك العجمى وينتج ٤٤٠٠ قطارا منه وقيمته ٢٢٫٠٠٠ جنيها .

(٢) كان الدخان التركى يدفع ضريبة مقدارها ١٥ قرشا منها ١٠ قروش ضريبة الصادرات التركية و ٥ قروش ضريبة الواردات المصرية كولفن صفحة ٩٣ .

من أكبر إيرادات الحكومة المصرية ، وقد تبع هذه الزيادة ان قررت الحكومة زيادة الضريبة فى أبريل سنة ١٨٨٥ من خمسة قروش الى ١٢ قرشاً ، وكانت هذه الضريبة أعلى من مثيلتها على الدخان المصرى مما دعا أن زاد خلط الدخان المصرى بالدخان الأجنبى لينتفع المشتغلون بتجارة الدخان وزراعته من الفروق بين الضريبتين ، كما دعا خلط الدخان المصرى بالأجنبى إلى زيادة المتاجرة به حتى أصبح بعد خلطه مؤهلا للتصدير من مصر بصفته دخانا تركيا ، وقد جر هذا الخلط خسائر كبيرة للايرادات المصرية (١)، مما دعا المستر جيار لرفع الضريبة على الدخان المصرى وذلك ليتساوى الدخان الأهلى مع الدخان الأجنبى فى تحمل الضريبة وتحسين الصنف ، وقد زادت الضريبة على الدخان اليونانى والتركى والأجنبى إلى عشرين قرشاً على الكيلو جرام ويدل الكشف الآتى على ما أعقب ذلك من زيادة : —

السنة	إيرادا الجمارك ما عدا الدخان بالجنية المصري	إيرادات الجمارك عن الدخان بالجنيه المصرى	المجموع بالجنيه
١٨٨٣ (٢)	٦٦٩٣٣٩	٨٦٦٩٥	٧٥٦٠٣٤
١٨٩٠	٦٥١٢٨٨	٧٢٧٧٨٨	١٣٧٩٠٧٦
١٨٩١	٨٠٨٧٧٣	٨٢٨٧٥٦	١٦٣٧٥٢٩
١٨٩٢ (٣)	٨١٥١٥٦	٦٥٥٢٩٧	١٤٧٠٤٥٣

(١) كولفن ١٧٣

(٢) كانت إيرادات الجمارك من الدخان فى أثناء هذا العهد هى : —

السنة	الايراد بالجنيه المصرى	السنة	الايراد بالجنيه المصرى	السنة	الايراد بالجنيه المصرى
١٨٨١	٩٧١٦٨	١٨٨٥	٢١٢٢٦٧	١٨٨٩	٤٤١٤٤٣
١٨٨٢	٩١٦٤٣	١٨٨٦	٣٠٤٤٧٤	١٨٩٠	٧٢٧٧٨٨
١٨٨٣	٨٦٦٩٥	١٨٨٧	٣٨٩٠٥٠	١٨٩١	٨٢٨٧٥٦
١٨٨٤	١٢٤٤١١	١٨٨٨	٣٣٢٥١٧	١٨٩٢	٦٥٥٢٩٧

(٣) وقد استمرت إيرادات الدخان تزداد زيادة مطردة كما يدل الجدول الآتى : —

السنة	ايرادات الجمارك ماعدا الدخان	ابردات الجمارك من الدخان	المجموع
١٨٩٣	٧٥٦٥٢٢	٧٨٨٦٦٠	١٥٤٥١٨٢
١٨٩٤	٨٢٤٨٤٣	٩٣٢٧٤٩	١٧٥٧٥٩٢
١٨٩٥	٧٧٠٤٦٦	٩٦٨٥٧٦	١٧٣٩٠٤٢
١٨٩٦	٨٨٩٥٥٣	١٠٠٦٢٢٦	١٨٩٦٠٧٩

ويذكر كولفن أن زراعة الدخان فى مصر لم تكن زراعة أهلية بالمعنى الصحيح إذ كانت فى يد فئة من التجار الأجانب « لشوء مصر الحديثة » صفحة ٢٢٠

وقد تداولت الحكومة المصرية مع المستشار المالى البريطانى ومع مدير الجمارك الانجليزى ، فرأت أن منع زراعة الدخان يدعو إلى زيادة الايرادات ، وأن زراعة الدخان وإدارته وتجارته كانت فى أيدى جماعة من الأروام والسوريين والأرمن ، وأن هذه الجماعة ،أى شركة الاحتكار ،عرضت على الحكومة فى سنة ١٨٨٤ أن تحتكر زراعة الدخان أو توريده مقابل مبلغ معين قدره ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه تدفعه لها سنويا ، على أن تدفع زيادة على هذا ٦٥٪ من الأرباح الصافية إذا وصلت هذا الأرباح ١٥٠ر٠٠٠ جنيه و ٧٣٪ من الأرباح الصافية الأخرى إذا تعدت ١٥٠ر٠٠٠ جنيه أخرى و ٨٢٪ عن ال ١٥٠ر٠٠٠ جنيه الثالثة وعلى أن تأخذ الحكومة ٩٠٪ من كل الأرباح الصافية التى تزيد عن ٤٥٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة . وقد كان هذا الاقتراح مشجعا للحكومة للأخذ به فى وقت كانت الدولة المصرية فى حاجة ماسة للايراد ، وخصوصا وأن ضريبة الدخان لم تزد عن ١٣٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة بينما كانت الشركة تضمن لها ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا

احتكار الدخان :

وقد اتفقت الحكومة المصرية مع شركات الدخان برياسة خليل خياط وصدر فرمان عال فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ حيث ضمن . أولا : منع الأفراد من جلب التنباك من الممالك الشاهانية أو من أى جهة كانت حيث أن التنباك أصبح احتكارا خاصا بالحكومة .

ثانيا : صرحت الحكومة لناظر المالية أن يعطى هذا الاحتكار بالالتزام .

ثالثا : يخزن التنباك الوارد برسم الترانسيت فى مخازن الجمرك .

وقد عاد احتكار الدخان والتنباك على الحكومة بفوائد عدة كما عاد على الشركة بأرباح طائلة ، فتمتع الخواجه خليل خياط(١) باحتكار جلب التنباك العجمى لمدة عشرة سنوات ثم امتد هذا الاحتكار إلى جميع أنواع الدخان والتنباك من أى جهة كانت ، واستفادت الحكومة حيث أنها أخذت ٧٠ مليما عن كل

(١) كان خليل خياط يتمتع بالحماية البرتغالية وكان قد حصل من الحكومة المصرية فى ٢٥ إبريل سنة ١٨٨٨ بحق احتكار استيراد الدخان العجمى وأصبح يتمتع بحق الاحتكار فى جلب عموم التنباك من أى جهة كانت ومن أى صنف كان لمدة تبتدي من أول يوليه سنة ١٨٩٠ وتنتهي فى ٣٠ يونيه سنة ١٨٩٧

أقة نظير رسم الجمرك فضلا عن حصة الأرباح عن الكميات المباعة ، كذلك تعين على الملتزم أن يدفع للحكومة عما يزيد عن ٢٤٫٠٠٠ أقة لغاية ١٠٠٫٠٠٠ أقة من الكميات المباعة ، مال التزام قدره ٨٥ مليما عن كل أقة ويدفع عما يزيد عن ١٠٠٫٠٠٠ أقة مبلغ ٩٠ مليما عن كل أقة ، وقررت الحكومة على الملتزم سعر البيع وهو ٢٦٠ مليما عن كل أقة أخرى من الدرجة الأولى و ٢٥٠ مليما عن كل أقة من الدرجة الثانية و ٢٤٠ مليما عن كل أقة من الدرجة الثالثة، فيكون متوسط الأثمان ٢٥٠ مليما عن كل أقة وحفظت الحكومة لنفسها الحق فى زيادة هذه الأسعار .

وقد كان فى وسع الحكومة أن تحتكر التنباك وتتمتع بملكية المشروع وإدارته وتمويله برأس مالها ، وتستخدم فى استغلاله موظفيها وعمالها وتتحمل وحدها مخاطره ومكاسبه ، وذلك كما فعلت الحكومة الفرنسية والتركية ولكنها رأت بعد استشارة رجالها أن تترك الأمر إلى الخواجه خليل خياط وتراقبه المراقبة اللازمة . لتضمن لنفسها إيرادا محققا .

وترى أن الحكومات التى أرادت أن تحصل على أكبر دخل من الدخان اتبعت كلها طريقة الاحتكار والاستثمار بنفسها . إذ أن هذه الطريقة أضمن وأكثر موردا للحكومة حيث أن الشركة التى تلتزم بيع الدخان لاتدع للحكومة إلا دخلا صغيرا بالنسبة لأرباحها مهما تكن الاتاوة الثابتة، ومهما تبلغ حصة الحكومة من أرباح تلك الشركة ، فلم يكن من مصلحة الحكومة المصرية أن تجعل بيع الدخان إلتزاما مهما زادت المصروفات العامة ، ومهما كانت ثقتها بموظفيها ضعيفة . فاحتكار الحكومة للتبغ واستثماره مباشرة تحت الاشراف البريطانى فى هذا الوقت كان أجدى للخزانة المصرية وأفضل لمصلحة الأمة المصرية(١) .

ضرائب الدخان :

والدخان يدفع الضريبة للحكومة إما على الوزن وإما على مساحة الزراعة وإما على قيمته .

(١) لم يتظلم أى جمهور من احتكار الحكومة للدخان تظلمه من طريقة التزامه حيث أن شركات الالتزام كثيرا ما قدمت بضاعة مغشوشة للمدخنين، وليس من الممكن مراقبتها لأن من الميسور إضافة مواد غريبة على الدخان لا يمكن ضبطها ، فطريقة استثمار الحكومة نفسها للدخان تصون مصالح الخزانة ومصالح المدخنين على السواء .

وطريقة أخذ الضرائب على الوزن تترك للزارعين كل الحرية فى زرع الدخان على أن تدفع الضريبة على المحصول عند وزنه، إما وهو فى أيدى الزارعين، وإما عند انتقاله من يد المزارع إلى يد التاجر، وإما أن تجبى الضريبة من الذين يبيعونه ، وضريبة الدخان على الوزن تفسح مجال ارتكاب الغش .

وطريقة الضرائب على مساحة الزراعة وهى التى كان معمولا بها فى مصر قبل سنة ١٨٩٠ احسن نظام صالح للبلاد الزراعية وفى الوقت نفسه يلائم النظام الادارى المصرى إذ أنه أقل نفقة ، على شرط أن يكون مقدار الضريبه معتدلا، وأن يكون الاذن بزرع الدخان مساويا لما يحتاجه السوق الأهلى .مضافا اليه الصادر السنوى إلى الخارج ، وأن يكون نظام اعطاء الرخص عادلا وضامنا لروح الانصاف دون تحيز أو تفضيل، وأن يكون غير داع إلى ارتكاب الغش بزراعة الدخان خلسة .

ولا بد فى تقرير الضريبة على الفدان التى يزرع دخانا من اثبات متوسط حاصل الفدان وأن تكون الضريبة متمشية مع نوع الدخان جودة ورداءة ، فتكون الضريبة على الأنواع المتوسطة والجيدة أغلى بقليل عن الضريبة على الأنواع الرديئة وذلك لتحقيق العمل على الجودة مع ملاحظة مصلحة الايراد الحكومى .

وطريقة الضرائب على قيمة الدخان تفوق الأساليب السابقة الذكر لأنها أضمن ايرادا وأكثر عدالة وأولى بالرعاية والتطبيق(١)

---

(١) إليك ملخص عن الرسوم المقررة على الدخان والتنباك والسيجار بمقتضى الأوامر العالية التالية :

١ — من أغسطس سنة ١٨٧٣ إلى مارس سنة ١٨٧٩ كان يحصل على دخان تركيا وتنباك العجم عشرون قرشا عن كل أقة ولم يصرح بجلب دخان الجهات الأخرى

٢ — أمر عال بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ يقضى بأن يحصل خمسة قروش عن كل أقة من الصنف العادي من دخان تركيا و ٢٥ قرشا على الأقة من الأصناف العالية

٣ — أمر عال بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٨٤ يقضى بتخفيض رسوم دخان وتنباك تركيا إلى خمسة قروش عن كل أقة وتبقى تعريفة العجمى على ماهي عليه

٤ — أمر عال بتاريخ ١١ إبريل سنة ١٨٨٥ يقضى برفع رسوم تنباك ودخان تركيا والدخان اليونانى والأمريكى والانجليزى والايطالى إلى ١٠ قروش عن كل أقة

٥ — أمر عال بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٨٥ يقضي بالغاء رسم التنباك العجمى وهو ٧٥ ٪ من القيمة وجعله ١٠ قروش عن كل أقة، ثم أعيد رسم التنباك العجمى إلى ٧٥ ٪ من القيمة بأمر عال بتاريخ ١٤ إبريل سنة ١٨٨٧

٦ — امر عال مؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٧ قضى باحتكار الحكومة جلب وبيع التنباك العجمى وفي ٢٥ إبريل سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال بتنازل الحكومة عن الاحتكار مع بقاء الرسوم الجمركية بواقع ٧٥٪ من اصل القيمة .

الميزانية ومصروفات وايرادات الحكومة :

مضت السنوات الأولى من حكم توفيق باشا فى جهاد دائم فى سبيل تحسين المالية المصرية لتنجو من شبح الافلاس ، وكان الخديو مبالا لاتباع مشورة الانجليز مما دعا إلى التمكن لنفوذهم فى إدارة شئون البلاد ، فوطدت الادارة البريطانية أسس سياستها بتعيين بعض رجالها المخلصين فى إدارة مصالح الحكومة فأصبح النفوذ[1] . وفق رغبتهم

وقد كان لهؤلاء الموظفين الأثر الأكبر فى تنفيذ الخطة التى جعلت من مصر آلة انتاجية لخير الأجانب ، ولذلك قام هؤلاء الموظفون بالعمل على زيادة الايرادات والاقتصاد على قدر الاستطاعة فى المصروفات ، ولتحقيق هذا اهتموا باعداد الميزانية المصرية ، وبعد أن كانت الحكومة المصرية لاتهتم بتحضير ميزانية عمومية للمصروفات والايرادات . أخذت الادارة المصرية بمشورة الانجليزى منذ ١١ مايو سنة ١٨٧٦ بالاهتمام بالميزانية ودراسة مفردات المصروفات ومفردات الايرادات على السواء ، وكان المجلس العالى للمالية من اختصاصه النظر فى ميزانية الحكومة على أن يقوم ناظر المالية بتحضير الميزانية لكل سنة مقبلة ، ومع أن القوانين فى مدة اسماعيل باشا لم تكن مشمولة بالنفاذ فإن الميزانية المصرية لم تتخذ شكلها القانونى المالى والنظامى الا منذ سنة ١٨٨٠

---

٧ — أمر عال بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٨ يقضى بتعديل التعريفة ، فاصبح دخان تركيا يتحمل ضريبة قدرها ١١٫٤ قرشا عن كل كيلو بالرفتيه و١٤٫٢٠ قرشا بدون رفتية وأن تكون الضريبة على الدخان الوارد من البلاد الأخرى ١٠ قروش وسمح بدخول الدخان من هولاندة والبرتغال والسويد والنرويج (الرفتية هي شهادة من البلد الوارد منها الدخان) .

٨ — امر عال مؤرخ ٧ يونية سنة ١٨٨٨ يقضى بتعديل التعريفة فاصبح دخان تركيا يتحمل ضريبة ١٥٫٤ قرشا عن كل كيلو بالرفتية و١٨٫٤ قرشا بدون الرفتية و١٤ قرشا عن الدخان الآخر .

٩ — أمر عال بتاريخ ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ يقضى بحمل الواره من كافة أصناف دخان تركيا يدفع رسما قدره ٢٠ قرشا عن كل كيلو جرام .

١٠ — أمر عال بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٩١ يقضي بان الدخان المسموح دخوله في مصر هو الوارد من تركيا واليونان وامريكا والنمسا والمجر وبلجيكا وبريطانيا وهولندة والسويد والنرويج .

(١) كان النفوذ الانجليزى متركزا فى يد ٣٩ موظفا يتقاضون ٣٧٧٠٠ جنيها فى سنة ١٨٩٠ ، وكان منهم اثنان فى المالية وثلاثة فى الجمارك وخفر السواحل وواحد فى البريد وواحد فى الوابورات الخديوية وثلاثة في الفنارات وثمانية فى البوليس وتسعه فى ديوان الأشغال وواحد فى مصلحة السجون وثلاثة فى المحاكم الأهلية وثمانية فى مصلحة الصحة العمومية ثم أضيف فى آخر أيام نوفمبر مستشار قضائى وقاض ومراقب للاموال المقررة فى نظارة المالية .

حيث رفع ناظر المالية فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ تقريرا بميزانية الايرادات والمصروفات وجزية الاستانة مستصدرا الامر باعتمادها، وتعتبر هذه الميزانية باكورة الميزانيات المصرية الصحيحة حيث بدأت الحكومة المصرية تنظر بعين الدقة والموازنة فى كل مفرد من مفردات الصرف، وتدرس الطرق العادلة فى زيادة الايرادات، كما أصبح بيان الايرادات وبيان المصروفات متقابلين متزنين.

وفى سنة ١٨٨٢ أدخلت الادارة المالية بمشورة الانجليز بعض التعديلات على درج الميزانية العمومية إلى ميزانيتين مختلفتين، أحدهما ميزانية الايرادات المخصصة لدين الحكومة، والثانية ميزانية الايرادات الأخرى، وكانت الأولى تمثل الضرائب والايرادات المتحصلة من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية وأسيوط والسكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية والجمارك، وكانت الثانية تحتوى على الايرادات والضرائب التى تحصل من المديريات والمصالح الأخرى، وقد أنشىء بجانب هاتين الميزانيتين ميزانية إضافية تتغذى من الزيادة التى تتوفر من ميزانية السنة الماضية لينفق منها على الادارات المختلفة طبقا للنظام الموضوع. غير أن هذه الميزانية الاضافية ألغيت بدكريتو ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ إذ نص هذا الدكريتو أن مايزيد من الايرادات وما تقتصده الحكومة المصرية من المصروفات، يضاف على ميزانية السنة التالية، وبعد إنشاء مجلس شورى القوانين فى أول مايو سنة ١٨٨٣ أصبحت الميزانية تعرض على ناظر المالية فى أول ديسمبر من كل سنة على أن يعرضها بدوره على مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيها. وتعتمد الميزانية بأمر عال يصدر قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر.

وتنقسم ميزانيات عهد توفيق إلى قسمين: العادية وغير العادية فالميزانية العادية هى المخصصة للمصروفات المستديمة، وغير العادية، تعد مبدئيا للأعمال ذات الايراد والريع، ولكن الواجب توحيد الميزانية، وهذا ما عملت الادارة المصرية فى تحقيقه فيما بعد، وناظر المالية هو المسئول عن ميزانية الدولة. وفى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ أقر مجلس النظار أن يعاون ناظر المالية اللجنة المالية المكونة من ناظر المالية ومن وكيل المالية والوكيل المساعد ومراقب عام الادارة. وبذلك أصبحت الميزانية من مهام الأعمال التى يقوم بها ناظر المالية واللجنة المالية، وأصبحت الايرادات والمصروفات من أهم الأعمال التى تعنى الحكومة بدراستها.

وقد تدرجت إيرادات ومصروفات الدولة على الوجه الآتى(١) : —

السنة	عدد السكان	ايرادات	مصروفات
١٨٣٦	٣٥٦٦٠٠٠	٢٤١٤٠٠٠	١٩٢١٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٩٥٨٥٠٠٠	٧٦٩١٠٠٠
١٨٨٤	٧١٦١٠٠٠	١٠١٤١٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠
١٨٨٩	٨٠٥٨٠٠٠	٩٧١٩٠٠٠	٩٥٠١٠٠٠
١٨٩٠	٨٢٥١٠٠٠	١٠٢٣٧٠٠٠(٢)	٩٥٩٠٠٠٠(٣)
١٨٩١	٨٤٤٨٠٠٠	١٠٥٣٩٤٠٠	٩٦٠٧٩٠٠
١٨٩٢	٨٦٥٠٠٠٠	١٠٣٦٣٣٠٠	٩٥٩٥٠٠٠(٤)

وكانت أهم مفردات المصروفات هى مخصصات الحاكم ومصروفات مجلس النظار ومصروفات المالية والخارجية والمعارف والداخلية والحقانية والأشغال والزراعة والمواصلات والحربية والمعاشات والدين العام ، أما الايرادات فكان أهمها ضرائب الأطيان وعوايد الأملاك وبدل الخدمة العسكرية ورسوم الخفر والضرائب الجمركية ورسوم الموانىء والمنائر ورسوم مصايد الأسماك ورسم الدمغة والرسوم القضائية وإيرادات السكك الحديدية وإيرادات التلغراف وإيرادات البريد وإيرادات الأملاك الاميرية .

وتدل الايرادات على الزيادة المطردة وعلى تحقيق الموازنة فى الميزانية العامة، ويقول اللورد كرومر أن أسباب هذه الزيادة المطردة ترجع إلى زيادة إيرادات الجمارك حيث زادت ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى عما ربط لها فى ميزانية ١٨٩١ وذلك بسبب تغيير الرسوم على الدخان فى خلال سنة ١٨٩٠ . وقد نقل مبلغ ٥١٠ر٠٠٠ جنيه مصرى من إيراد الدخان إلى حساب سنة ١٩٩١ ، كذلك زاد المال الاحتياطى فى عام ١٩٩٠ ١ر٧٤٥ر٠٠٠ جنيه مصرى منها نحو ١ر٢٦٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى صندوق الدين ونحو ٣٨٤ر٠٠٠ تحت تصرف الحكومه المصرية، وأصبح لا يخشى على الخزينة المصرية من العجز عن تسديد أقساط ديونها وفوائدها، والحقيقة أن الايرادات أصبحت عرضة للزيادة بسبب رقى ثروة البلاد التى ساعدت على تمكين الحكومة من زيادة الضرائب ، كما أن تحسين نظام الضرائب أدى إلى زيادة الأموال التى تجبى منها وقلة نفقات الجباية .

أما زيادة المصروفات فترجع إلى زيادة عدد السكان وضرورة قيام الحكومة بكثير من المرافق العامة ، أو التوسع فيها وكان أهم هذه المرافق التعليم والصحة والبوليس والقضاء والرى والمواصلات .

---

(١) تقرير اللورد كرومر بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٩١ صفحة ٥٩ عن أحوال القطر المصرى

(٢) راجع ميزانية عهد الاحتلال فى كتاب كلفن « نشوء مصر الحديثة » صفحات ٣٣٤ — ٣٣٨

(٣) ملنر انجلترا فى مصر صفحة ٣٦٢ .

(٤) راجع « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده » تاليف بودور روز ستين ٤٣٦ — ٤٦١

الفصل الثامن

سياسة توفيق الاقتصادية ونتائجها

كان توفيق باشا مسالما كل المسالمة للأجانب فاستغلوا هذه المسالمة حتى أصبح نفوذهم هو الظاهر فى إدارة البلاد الاقتصادية . وبينما كان مسالماً للأجانب فانه كان ينزع إلى الحكم الفردى فى إدارة الشئون المصرية. وعلى ذلك لم يعاونه من المصريين إلا نفر قليل ، إذ أصبحت الإدارة المصرية حائرة بين إطاعة الخديو وبين إتباع أوامر المستشارين الأجانب ، وكان أهم ما تطمح إليه سلطة المستشارين فى جميع الظروف هي العمل على إيجاد نظام يضمن بقاءهم فى الحكم والاشراف عليه(١).

ولا شك أن السلطة البريطانية فى مصر فى عهد توفيق باشا وضعت الأساس للسياسة الاقتصادية العامة الواجبة الاتباع والتنفيذ ، وكانت هذه السياسة تقتضى ان تتخصص مصر فى الزراعة وبالأخص بإنتاج القطن والعناية بأموره ومشروعاته وأنظمته. والقضاء على زراعة الدخان وتشجيع الحاصلات الزراعية إذا كان الغرض منها الاستهلاك الأهلى ورفع قوة الأهالى الشرائية لدفع الديون وفوائدها وأقساطها والاقبال على شراء الواردات الأجنبية وبالأخص الانجليزية .

وقد وافق توفيق باشا على السياسة العامة الموضوعة فأصبحت جميع إدارات الحكومة ومصالحها تحت الاشراف الانجليزى ، وكان لتعيين الموظفين الأمناء الأكفاء ما ساعد تحقيق الأغراض الأساسية لتلك السياسة العامة وتنفيذ الخطط التى وضعت لها. فعملت نظارة الداخلية على توطيد الأمن وتثبيت دعائمه بين المصريين والاجانب على السواء ، لأن استتباب الأمن عماد الانتاج وأساس التجارة . كذلك أصبح لناظر المالية واللجنة المالية الأثر فى تحسين أحوال الانتاج والدعوة إلى الاقتصاد وعدم التقيد فى المصروفات الانتاجية والعامة ، وقامت نظارة الحربية بتحسين نظام الجيش والبحرية، وجدت الداخلية فى الانتفاع بقوات الرديف التى أمدتها بها وزارة الحربية ، لكى يناط برجالها شئون الامن والبوليس طبقاً للسياسة المرسومة. وكان لهؤلاء الموظفين أكبر الاثر فى تعرف الانجليز احوال البلاد وفى تنفيذ الخطط التى وضعوها لمصر ، وكان لنظارة الاشغال الاثر الفعال فى تحسين الرى وإقامة المشروعات التى عادت على القطن

(١) اللورد كرومر وانتقاده لخطة وزارة الخارجية البريطانية « مصر الحديثة » صفحة ٥

والاراضى المصرية بأجزل المنافع . واستمرت سياسة نظارة المعارف فى تحويل التعليم عن الازهر، وأصبح فى البلاد سياسات تعليمية مختلفة منها، السياسة الازهرية والسياسة الفرنسية، ولكن سياسة اللورد كرومر كانت واسعة الخطوات، دقيقة الوضع فحولت الامة المصرية فى تعليمها إلى سياسة. وإن كانت فى الحقيقة لا تتمشى مع العقلية المصرية، إلا أنها تمتاز بقواعد عامة تحقق أغراضا معينة من التعليم فى مصر.

أما إدارة الأوقاف فقد اختل نظامها المالى وذلك لابتعادها أولا عن الاشراف الحكومى الضرورى لتقدمها، وثانياً لعدم تخصص الايرادات لما يفيد المستحقين ويصون مصلحة المحتاجين ، وبذلك أخذت تتحول الأوقاف عن الأغراض التى أنشئت من أجلها وهى رعاية الفقراء وتحسين أحوال أبناء السبيل وصيانة المساجد وسد حاجة المعوزين بما يجب أن تقترحه لهم من عمل وتعليم وتهذيب .

وأصبحت مصلحة الجمرك ومصلحة البريد(١) ومصلحة السكك الحديدية(٢) ومصلحة الموانىء والفنارات من أدق المصالح نظاما وأعظمها إيرادا واصلحها استغلالا ، إذ كانت خاضعة للاشراف المختلط، يدير كل منها مجلس أعلى يتولى الاشراف على سير الامور بها ومراقبة حساباتها، مما كان له أثر كبير فى تحقيق الايرادات المقدرة لها .

وقد امتاز حكم توفيق بتوحيد الديون وضمان سدادها وتخفيض أسعار فوائدها ، كما بدأت روح الطمأنينة تدب فى حياة الجماعات المصرية والأجانب على السواء ، فبدأت روح الاستقرار تظهر فى نواح كثيرة من الأعمال والمنشآت فى المدن والقرى ، وكان من نتائج الاستقرار أن بدأت الحكومة توازن بين مفردات الايرادات والمصروفات بدقة تكاد تصل الى حد الكمال ، وتخصصت كل مصلحة فيما تقوم به من عمل . كما أن مصر بدأت تعنى بالمصالح الأهلية فباعت حصتها فى قناة السويس ، ومع أنها فقدت بذلك ما تبقى لها من الفائدة المالية من القناة ، فان قناة السويس أصبحت تتمتع باستقلال تام عن الادارة المصرية والتدخل البريطانى.

وقد تحقق استقلال مصر التجارى عن تركيا فى عصر توفيق ، وأصبحت

---

(١) أنشئت مصلحة البريد نظام الطرافة فى سنة ١٨٨٩ كما أنشئت نظام توزيع المراسلات على بيوت أصحابها فى سنة ١٨٩٠

(٢) كان متوسط ايرادات السكة الحديدين سنة ١٨٧٩ وسنة ١٨٨١ هو ١٫١٧٩٫٠٠٠ جنيها وبلغ متوسطها بين سنة ١٨٨٨ وسنة ١٨٩٠ ١٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيها

السيادة التركية على مصر اسمية لا فعلية، مع استمرار نفوذ تركيا فى الشئون الدينية وفى تعيين الحاشية الخديوية بالبلاد، وكما بدأ الاتراك لا يعنون إلا بالجزية بدأت الادارة المصرية لا تهتم بمنح تركيا مزايا تجارية أو اقتصادية، وبذلك قلت أهمية الرقشية وضعفت العلاقات التجارية بين مصر وتركيا(١)، ولم تسع الدولة العثمانية فى المحافظة على مركزها الممتاز فى مصر. فاخذت انجلترا تضع الاسس الاقتصادية والتجارية لتتمتع بالمكانة السامية التى كان الاتراك يتمتعون بها فى الادارة والشئون الاقتصادية فى الماضى، وأصبح لانجلترا المركز الاول فى تجارة مصر الخارجية.

وقد كثرت اللجان واللوائح فى عهد توفيق باشا، وكان الغرض النهائى من هذه اللجان أن استقرت الديون العامة وثبتت قيمتها وانخفضت فوائدها ووضعت الأسس الصحيحة للسياسة المالية العامة، فانفصلت بذلك المسئلة المالية من المشاكل السياسية، وأصبح للحكومة المصرية ميزانية عامة دقيقة الاركان والقواعد حتى أن سنة ١٨٨٨ لتعتبر من السنوات الفاصلة بين سوء الحالة المالية وبين بدء تمتع مصر باستقلالها المالى، وأصبحت الضرائب محدودة ومعروفة وتدفع فى أوقات تلائم احوال الزراعة ومقدرة المزارعين.

وقد عنى توفيق باشا بتحديد مركز مصر فى السودان(٢)، فترك الامر لما يقضى به الانجليز فى هذا السبيل، فاهملت مصالح مصر فى السودان فى هذا العهد بسبب اضطراب المالية المصرية وتحقيقاً للسياسة العامة البريطانية، واصبح السودان على جانب من الضعف والفقر والحاجة، واصبحت حاجة السودانيين ماسة إلى الرجوع إلى مصر كما اصبح امل المصريين عظيما فى استرجاع السودان. ولا يخفى ان ذلك لا يتحقق إلا إذا استطاعت الحكومة المصرية مد خطوط حديدية بين مصر والسودان. ولولا قلة المال لاتبعت الحكومة المصرية خطة جريئة فى هذا السبيل تخالف خطتها السلبية التى اتخذتها.

وقد تقدمت الزراعة وتحسنت احوال الانتاج، ولكن الفلاح المصرى لم ينتفع من هذا التحسن شيئاً يذكر، إذ عادت جميع الفوائد والارباح على التاجر

(١) أصبحت البضائع التركية تعامل معاملة البضائع الاجنبية من حيث دفع الضرائب والرسوم.

(٢) كان يمكن تحقيق ذلك كما دلت تقارير هذا العهد بمد الخط من حرجا الى اسوان ومنها الى الخرطوم وذلك باعداد الملاحة اللازمة، اذ يمكن وضع صنوف من القناطر تسهل سير السفن عند الشلالات بعضها عند حلفا وبعضها بين حلفا وشندى.

الاجنبى والصانع المتمصر والممول الاوربى ، وبقى الفلاح يئن من عبء الربا الفاحش الذى انتشر إنتشاراً كبيراً كاد يقضى على ملكية الفلاح المنقولة وغير المنقولة ويحوّل الملكيات الصغيرة إلى أيدى الاجانب ، وكان لعناية الخديوى وتعضيد المعتمد البريطانى ونشاط مجلس شورى القوانين أحسن الاثر فى تخفيف وطأة هذه المصائب عن الفلاح المصرى .

وقدزاد عدد الشركات الأجنبية زيادة كبيره(١) وأخذت أشكالا مختلفة وأساليب من المضاربات المشروعه وغير المشروعه ، مما جعل المعتمد البريطانى يتدخل فى توجيه سيرها إلى الصالح العام ، وقد زاد عدد الأجانب زيادة كبيرة مما يدل على أن مصر أصبحت سوقا دوليه رائجة لانتقال العمل ورؤوس الأموال الأجنبية إليها.

فسياسة توفيق إذن يمكن أن تتلخص فى استقرار حال البلاد، ونشاط النفوذ الأجنبى، واحتلال انجلترا للادارة المالية والحكومية، واعتماد الاقتصاد الأهلى على السياسة العامة البريطانيه ، وربط مصر فى أحوالها المالية والاقتصاديه بمصالح التجارة البريطانيه .

وقد آلت الحالة إلى ما وصلت إليه فى آخر عهد توفيق، لا كنتيجة للسياسة الانجليزيه فحسب ، بل إلى رغبة أكيدة كانت متأصلة من نزعات توفيق باشا إلى خير مصر، وحبه إياها حبا دل فى كل المحاولات السابقة التى بذلها وحده أو بواسطة خبرائه ونظاره فى الاهتداء إلى طريق يعم منه الخير على مصر ويفيض على أهلها وسكانها بالخيرات .

وكل الذين مكنتهم مناصبهم من معاشرة توفيق باشا، يقررون أن محبته إلى خير مصر إنما كانت تصدر عن براءة وإخلاص لارتباط لها بظواهر السياسة طوال مدة حكمه .

---

(١) يدل الجدول الآتي على تقدم الشركات فى مصر وزيادة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر :—

اسم الشركة	سنة ١٨٨٣ جنيه	سنة ١٨٩٢ جنيه
شركات الرهونات	٣٨٢٦٠٠٠	٤٥٤٧٠٠٠
البنوك المالية	١٨٤٣٠٠٥	٦٨١٠٠٠
شركات المبانى والأراضى الزراعية	١٨٠٠٠٠	٢٢١٠٠٠
شركات النقل	٦٢٠٠٠	١٤٥٠٠٠
الشركات الصناعية والمعدنية	٤٧٤٠٠٠	٩٢٣٠٠٠
الشركات التجارية	—	٤٨٠٠٠
شركة قناة السويس	١٥٦١٥٠٠٠	١٩٣٢٥٠٠٠
المجموع	٢٢١٠٠٠٠٠	٢٥٨٩٠٠٠٠

الباب السابع

عصر عباس حلمى الثانى

١٨٩٢ -- ١٩١٤

الفصل الأول

عباس حلمى الثانى ونفوذ المعتمد البريطانى فى مصر

توفى توفيق باشا فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وخلفه ابنه الأكبر الخديوى عباس الثانى فى ٨ يناير سنة ١٨٩٢ . ولما كان فرمان سنة ١٨٧٣ يقضى بأن الابن الأكبر هو الأحق بالوراثة ، وأنه إذا كان الوارث للعرش قاصراً فلا بد أن يقوم بحكم البلاد عن القاصر مجلس وصاية ، وحدد الفرمان السن الشرعية للحكم فى الابن بثمانية عشر سنة ، كان سن البلوغ للخديوى عباس يصادف يوم ١٤ يولية سنة ١٨٩٢ . ولما كانت الظروف السياسية تقتضى تولية عباس حلمى الحكم مباشرة مخافة تدخل السلطان وشروعه فى ارتباكات ودسائس كانت مصر وانجلترا فى غنى عنها ، أفتى الثقاة ورجال الدين بتولية الخديوى طبقاً للتقويم الهجرى .

وكان الخديوى عباس الثانى غائباً بفينا عند وفاة أبيه ، فتقرر أن تستمر النظارة المصرية فى الحكم حتى عودته . فعاد الخديوى إلى مصر فى ١٦ يناير سنة ١٨٩٢ واحتفلت الأمة المصرية بتوليته وشاركتها انجلترا فى هذا الشعور العام .

وقد كان من أثر تربية سموه فى سويسرا ، أنه نشأ على حب الحرية والعمل ، دون تدخل الغير فى أعماله وشئونه . وكان هذا سبباً فى سوء التفاهم بينه وبين اللورد كرومر المعتمد البريطانى فترة من الزمن .

وقد رأى عباس حلمى نفوذ الدول الأجنبية على أبيه وتحكم فرنسا وانجلترا فى الأحوال المالية المصرية ، فبدت له مواطن الضعف فى مصر والمصريين .

كما ظهرت له أسباب تقدم الشركات الأجنبية فى التجارة والصناعة والاستغلال العقارى والزراعى.

وكان لميله إلى الحكم الفردى مع شجاعته (١) واعتداده بنفسه أكبر دافع للاستقلال عن الأجانب وللقضاء على نفوذهم فى مصر. ولذلك سعى إلى استمالة المصريين إليه حتى تكون سياسته معتمدة على تعضيد الأمة له.

وعضد النهضة المصرية عند ما رأى تحول مصطفى باشا رياض نحو رجال الدين وشجع هذا التحول ليستجلب لنفسه محبة العلماء ورجال الدين والوطنيين ومكاتبى الصحف، وقادة الأمة، فأصبحب السراى لها التأثير الأول على المصريين وعلى توجيههم السياسى. كذلك عمل عباس حلمى على إيجاد حاشية عظيمة النفوذ، ورغب فى استمالة بعض الدول الأجنبية إليه حتى يحقق استقلال مصر ويقضى على التدخل البريطانى، وكانت فرنسا والروسيا يعاونانه فى هذا السبيل، وكان يرى فى مصر وحدة اقتصادية يمكن استغلالها استغلالا مجديا ومفيدا لنفسه إذا أحكم تنظيمها على مبادىء قويمة.

وقد ساير الخديوى السياسة الانجليزية فى أول حكمه أى فى يوليه سنة ١٨٩٢ ولكنه ما لبث أن عادى هذه السياسة فى نوفمبر سنة ١٨٩٢ (٢) عند ما رأى أن الانجليز يتدخلون فى الادارة المصرية ولا يرجعون إليه فى أغلب الأمور، وقد لاحظ أن شئون الجيش المصرى ومهماته أصبحت مهملة بقدر ما أصبح جيش الاحتلال البريطاني متمتعاً بالسطوة والقوة، وأن كثيراً ماوقفت السلطة الانجليزية عثرة فى وجه مشروعاته الاصلاحية، فقد أراد تعميم التعليم الأولى وتهذيب المرأة المصرية والقيام ببعض المشروعات العامة، ولكن الانجليز عارضوه بحجة قلة المال (٣) وأن السياسة المالية لا تبرر تحميل الفلاح من الضرائب بأكثر مما هو عليه.

---

(١) اللورد ملنر « انجلترا فى مصر » صفحة ٣٧٦

(٢) قال اللورد كرومر فى خطاب إلى اللورد روسبرى بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٢ « أن الخديو كان سريع التأثر فى أمور صغيرة عديدة، ولكن صغر سنه وعدم خبرته يقضيان أن لا يتسرع الانسان فى الحكم عليه. راجع « عباس الثاني » صفحة ١٠

(٣) راجع « عباس الثانى » اللورد كرومر حيث يشك كرومر فى صدق اخلاص عباس الثاني لمصلحة مصر والمصريين.

وقد رأى اللورد كرومر أن عباس حلمى الثانى ينزع إلى الاستقلال ، فاراد أن يقضى على هذه النزعة فى مهدها ، فطلب من انجلترا إرسال فرقة أخرى الى مصر فوصلت فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٢ ، وعند ذلك بدأ اللورد كرومر يجاهر بالتدخل الأجنبى لحماية مصلحة الأجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الأصلاحات التى تنوى إتمامها طبقاً للسياسة التى وضعها لها .

ولا مراء فى أن الخديو عباس اعتنق مبدأ الوطنيـة المصرية من أول نشأته، وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ، ولو كان ذلك مخالفاً لسلطان تركيا أو المعتمد البريطانى أو قنصلها العام ، بدليل أنه خلع مصطفى فهمى عند ما رآه ينزع إلى إطاعة الأوامر الانجليزية ، كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والأحزاب حتى علت أصوات الأمة بالمناداة باستقلال البلاد ضد اللورد كرومر وسياسته . وقد أراد اللورد أن يجعل من عباس حلمى توفيق باشا الثـانى وأن يوجهه الى مسايرة السياسة الاقتصادية التى وضعها لمصر فى عهد توفيق ، فقد اتبع توفيق المشورة الانجليزية بكل إخلاص حتى أصبحت مصر تجارة وعلماً وإدارة فى يد بعض الموظفين الانجليز الذين أخلصوا لبلادهم وكان لاخلاصهم الأثر فى تقدم التجارة البريطانية وتقدم الشركات الانجليزية والعناية بزراعة القطن إبتغاء مرضاة الصناعات البريطانية فى بلادهم .

أراد كرومر أن يجعل من عصر عباس حلمى هداية لمصر الزراعية ورحمة للصناعات الانجليزية ، خصوصاً وأنه كان يعتقد أن عصر توفيق الذى يرجع الفضل الى سياسته، كان عصر إقتصاد وتدبير وتعاون واستثمار فى الزراعة والتجارة، إذ بدأت الحالة المالية المصرية تتخذ أشكال الاستقرار المختلفة (١) ونهضت الأمة المصرية نهضة ظهرت آثارها فى تحسين حالة البلاد ، وكان كرومر يرغب فى استمرار هذه النهضة على الأسس التى وضعها لها، خصوصاً وأن نتائجها قد بدأت

---

(١) اللورد ملنر « انجلترا فى مصر » صفحة ١٨ حيث يقول أن الغاية التى كانت الأحزاب الوطنية تعمل على تحقيقها قامت انجلترا بتنفيذها وهي الاستقرار وتهجيع المصريين فى الحلول محل الأتراك فى الوظائف الكبرى والصغرى على السواء .

تظهر فى عهد عباس حلمى ، ورغب عباس حلمى أن يحافظ على كرامته وأن ينهض بمصر نهضة أهلية وطنية تظهر فيها عبقريته الخاصة ومزاياه الاستثمارية الفردية . فبدأ حكمه بنشاط وصراحة وحلم وتؤدة أدت الى زيادة الثروة ورفع شئون الانتاج ، وكان من جراء بث الطمانينة واستتباب العدالة وتخفيف الضرائب ان زاد عدد السكان وزادت الملكية الصغيرة وسما عدد ملاك الأراضى وقامت الشركات الأجنبية بتحسين الأراضى البور وجعلها صالحة للزراعة ثم بيعها للمزارعين بعد تقسيمها بينهم بما يتناسب مع قوتهم الشرائية وأحوالهم المعيشية ومايرفع من شان هذه الشركات فى نواحى الاستغلال . وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزب الوطني تارة ورجال حزب الشعب طوراً وعلى رجال الدين والفن ومسايرة الانجليز فى النواحى التى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ، وكان عظماء الدولة يخلصون للخديو عن عقيدة فيهم بانه سوف يرجع للبلاد إستقلالها الاقتصادى بوضع سياسة أهلية تتمشى مع حقيقة الروح المصرية خصوصاً وأن النهضة الصناعية والتجارية والزراعية بدأت تدب فى روح المصريين إذ تحسنت إنتاج الأراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح على أصحابها ، كما أن الصناعات عادت على المشتغلين بها بفوائد جزيلة ، وظهرت علامات هذا الرواج فى زيادة عدد السكان فبعد ان كان ٦٫٨٣٤٫١٣١ فى ١٨٨٢ وصل الى ٨٫٦٥٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٩٢ واصبح ١٢٫٢٩٢٫٠٠٠ نسمة في سنه ١٩١٤ .

وبعد معارضات كثيرة ومباينات عديدة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال فتظاهر عباس حلمى بالخضوع للسياسة الانجليزية، خصوصاً بعد أن سوّيت فرنسا مشاكلها مع انجلترا بأن عقدت اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤[1] تعهدت فرنسا باطلاق يد انجلترا في مصر وأن لا تطالب بتحديد موعد انجلائها عنها نظير تعهد انجلترا باطلاق يد فرنسا فى مراكش واحترام حقوقها فى مصر،

(١) ترتب على هذا الاتفاق أن أصبحت انجلترا حرة في إدارة المالية المصرية فأطلق يدها فيما تدخله من تعديلات وكان أهم التعديلات المباشرة الناتجة عن الاتفاقية ١ — إلغاء ما قررته اتفاقية لندن من تحديد حد أعلى لمصروفات الحكومة ٢ — أصبحت ضريبة الاراضي وحدها هي الضامنة للدين العام

ودافعت فرنسا كذلك على أن جميع موارد الدولة المصرية تكون تحت تصرف المالية بدلا من صندق الدين فى ادارتها ، وقد أيدت بعض الدول (المانيا والنمسا وإيطاليا) شروط الاتفاق وبذلك زالت العقبات الدولية فى وجه الاحتلال . ولكن واجهها ماهو أخطر منه ، فان الرأى العام ممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة فاخذ ينقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى هذا الوقت الزعيم الشاب مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن البلاد ونشر الحكم الدستورى فيها .

وكان من أثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال، أن اضطر اللورد كرومر إلى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ ، فخلفه السير الدن غورست الذى أراد أن يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه مع الخديو واضطهاد زعماء الحركة ، وفى سنة ١٩١١ مات غورست فخلفه اللورد كتشنر الذى اضطهد الوطنيين وأراد التقليل من سلطة الخديو وبقى اللورد كتشنر معتمدا انجليزيا حتى قيام الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ . فعند مانشبت الحرب فى أغسطس سنه ١٩١٤ بين النمسا وألمانيا والمجر وتركيا من جهة، وفرنسا والانجليز من جهة أخرى ، وكان الخديوى عباس حلمى الثانى إذ ذاك يصطاف فى الآستانة، منعته انجلترا من العودة إلى مصر بحجة انضمامه إلى أعدائها فى الحرب وانتهزت هذه الفرصة وأعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، كما أعلنت الأحكام العرفية(١) . فحل محل الخديوى عباس الثانى السلطان حسين كامل ثانى أبجال الخديوى اسماعيل .

---

٣ — حرية عقد السلفيات والقروض دون الرجوع إلى صندوق الدين ، وبذلك اقتصرت وظيفة صندوق الدين ، على تسلم الايرادات الضامنة لدفع فوائد الديون ٤ — إلغاء الاحتياطي العام وإنشاء احتياطى بدله ٥ — تاجيل تحويل الدين

(١) عند ما انضمت تركيا إلى أعداء انجلترا فى الحرب العظمي انتهزت انجلترا الفرصة وخلعت عباس حلمى وأعلنت انفصال مصر عن تركيا وبسط الحماية البريطانية عليها ووضعت السلطان حسين وألغت وزارة الخارجية المصرية وأصبح القنصل البريطانى العام يعرف بالمندوب السامى وفى اكتوبر سنة ١٩١٧ توفى إلى رحمة الله السلطان حسين كامل فخلفه السلطان احمد فؤاد وهو المغفور له الملك فؤاد الأول ، وقد تحقق للمصريين فى عهد فؤاد الأول استقلال البلاد وذلك بعد أن قامت الأمة بالثورة المصرية المعروفة فى سنة ١٩١٩ حيث بقى المصريون طول مدة الحرب العالمى يساعدون الانجليز على أمل أن يحصلوا على استقلالهم بعد انتهاء الحرب ، ولكن لما انتهت هذه الحرب لم يبد على انجلترا أنها تفكر فى إعطاء مصر حريتها فقامت البلاد بثورة عنيفة ترجع أسبابها إلى ما يأتى : —

الفصل الثانى

الحالة السياسية ونظام الحكم

واجهت انجلترا عقبات عند احتلالها مصر، وبعد أن احتلتها قضت على معارضة تركيا بصفتها صاحبة السيادة الأسمية على القطر المصرى، كذلك قضت على مناورات فرنسا السياسية باتفاقية ٨ أبريل سنة ١٩٠٤، وبقى النضال بينها وبين الخديوى تارة وبين المصريين طوراً. أما الخديوى عباس حلمى فبعد أن رغب فى حكم مصر حكما مستقلا عن انجترا، وعزل وزارة مصطفى باشا فهمى وعين فخرى باشا رئيساً للوزارة المصرية فان انجلترا أرادت أن تظهر مالها من نفوذ وسلطة وقوة ومكانه. فعارضت الخديوى عباس الثانى فى تعيين فخرى باشا واضطرته إلى عزله، وخلفه رياض باشا بعد أن تعهد عباس حلمى باشا أن لا يقوم بتشكيل أى وزارة مصرية بدون الرجوع الى المعتمد البريطانى(١) فادرك عباس باشا أنه لا يستطيع مقاومة النفوذ الانجليزى(٢) فاستمع لها وأصبح الخديوى هو الحاكم وعلى رأس الحكومة المصرية ولكنه يتلقى الخطة السياسية من المعتمد البريطانى كما كان سلفه. وكان المندوب البريطانى يقدم للخديو السياسة المرسومه على شكل نصائح واجبة الاتباع، وبذلك استطاعت انجلترا أن تعرض على الخديو عباس حكومة مستسلمة تؤمن بالسياسية الانجليزية ونتائجها. واصبح نظام الحكم يتلخص فى وجود سلطتين احداهما تقوم بالحكم والأخرى تملى عليها طرق الحكم وتنفيذ الخطط خصوصاً وان السلطة الأخيرة

---

(١) سوء حالة البلاد الاقتصادية إذ كان الانجليز يستولون على المحاصيل والمواشى ويأخذونها بالأثمان التى يحددونها لاستعمالها فى الحرب فى ميدان الشرق الأدنى.

(٢) اجبار ما يقرب من مليون شخص من المصريين على السفر لمساعدة الجيش الانجليزى فى فلسطين والشام والعراق وقد هلك من هؤلاء مئات الألوف.

(٣) ازدياد سلطة الموظفين فى الحكومة المصرية وسيطرتهم عليها واحتكارهم معظم الوظائف الكبرى

(٤) أثر مبادىء الرئيس ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة التى تقضى بأن تستفتى الشعوب الصغيرة فى تقرير مصيرها بعد الحرب الكبرى واختيار نوع الحكومة التى تريدها.

(١) « عباس الثانى » تأليف اللورد كرومر صفحة ٩ حيث ينوه بأن الخديوى عباس الثانى كان لا يميل إلى الأخذ بنصيحة انجلترا إذ كان يرى فى ذلك تحدى لنفوذه وسلطانه.

(٢) « مصر فى التطور » تأليف سدنى لو صفحة ١٩٦ حيث يذكر أن الادارة المصرية أصبحت فى يد الخديوى ولكنه أصبح يستمع إلى المشورة البريطانية.

كان وراءها القوة المعنوية والمادية حتى إذا ما نفضت يدها تعرض الحكم للضعف والاضطراب وعدم الاستقرار .

وقد استسلم الخديوى عباس الى السياسة الانجليزية وأصبحت الادارة المصرية تحت حكم مطلق يقوم به الانجليز فعلا ويقوم به اسما ، ولم يكن للوزراء والموظفين المصريين أية سلطة ، واستمرت النظارات التى تحولت الى وزارات تقوم باعمالها تحت الاشراف الانجليزى

الجمعية التشريعية :

اما مجلس شورى القوانين فقد استمر فى عمله الا أن ألغى فى سنة ١٩١٣ كما ألغيت الجمعية العمومية واستعيض عنهما بجمعية واحدة أصبحت تعرف بالجمعية التشريعية ، وتتألف من ٦٦ عضوا ينتخبون انتخابا عاما و١٧ عضوا تعينهم الحكومة. ومهمة هذه الجمعية اقتراح القوانين والموافقة على الضرائب التى يراد فرضها ، غير أن هذه الجمعية كانت هى الاخرى جمعية استشارية لا يمكنها أن تفرض على الحكومة تنفيذ ما تراه

من ذلك نرى أن السلطة الفعلية كانت فى يد المعتمد البريطانى الذى كان يدير سياسة البلاد بمعاونة الكثير من الموظفين الانجليز الذين ابتدأ يتكاثر عددهم فى مصالح الحكومة المختلفة

أما نظام الحكم فى السودان فقد شرحنا أن شريف باشا لم يوافق على إخلاء السودان خصوصا وأن اخلاءه يضيع على مصر حقوقها فيه ويقضى على حكمها السياسى بين أهله ، وبعد أن انتهزت الدول موافقة توفيق بناء على نصيحة كرومر بترك السودان وضمت إليها بعض المقاطعات حاولت فرنسا وضع يدها على أهم جزء من اقليم النيل الأبيض ، وكانت لمطامعها أكبر الأثر فى تغيير السياسة الانجليزية فى السودان ، وإذا أضفنا أن بريطانيا كانت تطمع فى توصيل القاهرة بالكاب وجدنا أن انجلترا تذرعت فى عهد احتلالها مصر بفتح السودان . واستطاع الجيش المصرى بقيادة « كتشنر » أن يهزم الدراويش بالقرب من أم درمان فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ويدخل الخرطوم فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ورفع كتشنر على الخرطوم العلمين المصرى والانجليزى وأصبحت الادارة المصرية تابعة للادارة الانجليزية ، وتعين على كل اقليم أحد الحكام البريطانيين العسكريين يساعده أحد كبار الموظفين المصريين ، وعملت انجلترا على إرسال موظفيها المدنيين وذلك لتتمكن من وضع

الأساس لحكمها الادارى والمدنى فى السودان وتثبيت قدمها على أسس دعائمها صحيحة .

اتفاقية السودان فى يناير سنة ١٨٩٩ :

وعقدت انجلترا مع مصر اتفاقية خاصة بالأقاليم السودانية، وكان من أهم شروطها

١ — أن تلغى السيادة التركية على الأقطار السودانية ، وأن يصبح حكم السودان مشتركا بين انجلترا ومصر .

٢ — أن يعين على السودان حاكم عام يكون انجليزيا يعينه الخديو بموافقة بريطانيا على أن يكون سردار الجيش ايضا (١) والا يعزل إلا بموافقة انجلترا .

٣ — ان تلغى الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من محاكم قنصلية ومختلطة فى السودان (٢)

٤ — ان تقوم الحكومة المصرية بالصرف على المشروعات العامة فى السودان حتى إذا اقتضت الحالة بدفع مساعدة مالية سنوية للسودان من الخزينة العامة لاصلاحه وصيانته وتعميره .

٥ — ان يلغى الصادرات والواردات من الرقبق ، والا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها السودان . ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية

وكان السودان مقسما إلى ١٤ مديرية يحكم كل منها مدير انجليزى ويكون مسئولا عن إدارته أمام الحاكم العام .

وقد اصبح السودان مركزا عاما للجيش المصرى إذ بقى فيه أربعة أخماس الجيش المصرى وبذلك اصبح السودان جزءا لا يتجزء عن مصر ، واصبحت انجلترا لها السلطان الأعظم فى حكم تلك البلاد (٣) وقد ساعد انتظام الأمور واستتباب الأمن أن عقدت مع فرنسا اتفاقية فى مارس سنة ١٨٩٩ وبها تنازلت فرنسا عن منطقة فاشوده ، وكان من جراء احتلالها ان ربطت انجلترا مستعمراتها بعضها ببعض إلى حد ما .

---

(١) سدنى لو « مصر فى التطور » صفحة ٤٨

(٢) تذكر الاتفاقية أن « المنشورات التى يصدرها حاكم عموم السودان بيان الشروط التى بها يصرح الاوربيين بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو بحرية التملك لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوربية » فارن داود بركات « السودان المصرى » صفحة ٥٣

(٣) يذكر داود بركات فى كتابه « السودان المصرى » صفحة ٥٢ أن اللورد كرومر باسم انجلترا، وبطرس غالى باسم مصر ، وقعا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ اتفاقا جاء فى مقدمته « حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت من طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملك الانجليز والجناب العالى الخديو ... فلذلك قد صار الاتفاق... »

الفصل الثالث

الحالة الاجتماعية

استمرت السكان فى الزيادة المطردة وذلك لاستمرار عناية الحكومة بالامور الصحية وعدم دخول البلاد فى حروبات لامبرر لها ، وتحسين مستوى المعيشة فى الطبقات الوسطى والعليا ، والجدول الآتى يدل على هذه الزيادة : —

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٩٢	٨٦٥٠٠٠٠٠ (١)	(١٩٠٤)	١٠٧٩٧٠٠٠
١٨٩٣	٨٨٥٧٠٠٠	(١٩٠٥)	١٠٩٥٨٠٠٠
١٨٩٤	٩٠٦٩٠٠٠	(١٩٠٦)	١١١٢٢٠٠٠
١٨٩٥	٩٢٨٥٠٠٠	(١٩٠٧)	١١٢٨٧٠٠٠
١٨٩٦	٩٥٠٧٠٠٠	(١٩٠٨)	١١٤٢٦٠٠٠
١٨٩٧	٩٧٣٤٤٠٥	١٩٠٩	١١٥٦٦٠٠٠
١٨٩٨	٩٨٨٠٠٠٠	١٩١٠	١١٧٠٨٠٠٠
١٨٩٩	١٠٠٢٧٠٠٠	١٩١١	١١٨٥١٠٠٠
١٩٠٠	١٠١٧٦٠٠٠	١٩١٢	١١٩٩٦٠٠٠
١٩٠١	١٠٣٢٨٠٠٠	١٩١٣	١٢١٤٤٠٠٠
١٩٠٢	١٠٤٨٢٠٠٠	١٩١٤	١٢٢٩٢٠٠٠
١٩٠٣	١٠٦٣٨٠٠٠	١٩١٥	١٢٤٤٣٠٠٠

واستمرت ثروة البلاد فى نمو ، وبذلك تحسن مستوى المعيشة بعض التحسن إذ أن المعيشة فى القرى بقيت على مستوى منحط مما أدى الى مطالبة الأهالى بتحسين هذه الحالة التى ألحقت الضرر الشديد بطبقة الفلاحين . وعانوا بسببها كثيراً من المظالم وكان شرها واضحا إذ طغت الديون وفوائدها الربوية على أهل البلاد

وقد عرضت فى هذا العهد طرق مختلفة لاتقاء تلك المصائب المتوقع حصولها على أهل البلاد ، ١ منها تخفيض معدل الفائدة على أن تضمن الحكومة تسديد الديون باضافة أقساطها الى ضريبة الأطيان ولكن هذه الطريقة لايمكن ان توقف تيار الفلاح من الاستمرار فى الاستدانة ، ٢ . ومنها منع الفلاح من الاستمرار فى الاستدانة بوضع بعض القيود على الدائن بان تحرم عليه أن ينزع ملكية المدين على جزء من أطيانه ٣ . ومنها انشاء بنوك زراعية وتوسيع مجالها وزيادة عددها

---

(١) الاحصاء العنوى العام للقطر المصرى لسنة ١٩٢١

فى القرى والمديريات على أن يكون تكوينها حسب مقتضيات الظروف المحلية، فيجمع رؤوس أموال هذه البنوك من ذوى الثروة فى الجهة التى ينشأ فيها البنك وان تقوم الحكومة باعطاء البنك المحلى المال اللازم لتسديد الديون الزراعية بناء على اتفاق يبرم مع الدائنين ، وان تقسم المبالغ المقترضة على المدينين بفائدة بسيطة لاتتجاوز ١٢ ٪ سنويا وعلى أن لايتجاوز القرض ٧٥ ٪ من قيمة الأطيان المرهونة ٤ . ومنها ان يتمصر البنك العقارى (١) وذلك بتعيين بعض موظفى الحكومة ليكونوا أعضاء مجلس ادراته فيصير بذلك صلحة اميرية تشترى ديون المزارعين ثم تقسطها على اقساط طويلة الأجل قليلة الفائدة على ان يحصل القسط والفوائد مأمورو التحصيل عند تحصيلهم اموال الضريبة الاميرية ، ولكن جميع هذه الحلول كان نصيبها الاهمال، فساءت حال الفلاحين حتى اتاهم الفرج من عندياتهم. فرأوا أن جمعيات التعاون وقانون الخمسة الافدنة ونظام الحلقات وقوة الرأى العام مايساعد على إنعاش حالتهم وهدايتهم الى الصراط القويم .

أضف الى هذا أن البنوك الأهلية والشركات الوطنية بدأت تأخذ بيد المصريين وتعمل على رفع شأنهم فخفت وطأة الأزمات التى كان الفلاحون ينؤون تحت أعبائها الثقيلة .

وقد قام بعض العلماء بنصيبهم فى هذا السبيل ، فبعد ان كانت الأغلبية من بينهم لا تبرر التعامل بالأموال فى البنوك ولا استثمار أموال الغير ، استنارت الأفكار وعملت بالأساليب الحديثة والمبررات التجارية الصريحة ، وأخـــذت

(١) البنك العقارى المصرى هو من أهم البنوك التى وجدت بمصر ، فكر فى تأسيسه بعض كبار الماليين المقيمين فى مصر مثل محال سوارس وورلو وقطوي ، فاتفقوا مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا وهي بنك الكريدي ليونيه والسوسيتى جنرال وبنك الكنتوار ناسيونال دى سكونت على تأسيس هذا البنك وصدر فرمان بانشائه فى سنة ١٨٨٢ برأس مال قدره أربعون مليونا من الفرنكات ، ثم زاد بعد ذلك إلى أن بلغ مبلغا يربو عن مائتى مليون فرنكا مدفوعا منها النصف فقط والباقى تحت الطلب ، وكان رأس المال مقسما إلى ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم ٥٠٠ فرنكا مدفوعا نصفها . وكان الغرض من البنك هو لاقراض أصحاب العقارات المصرية مبالغ برهن عقارى تسدد إما باقساط سنوية إن كانت لمدة طويلة ، وإما بالتدرج أو دفعة واحدة إن كانت لميعاد قصير ، وقد صرحت الحكومة لهذا البنك أن يصدر سندات برهونات عقارية بقدر قيمة ما يتعهد به المقترضون ، ويتداول بها بفوائد تدفع فى أوقات دورية أو تعلى لأجل ما على الأصل لتأديتها . ولهذه الشركة اعطاء سلف على رهن عقارى أو بدونه للجمعيات المشتركة فى أعمال حكومية بشرط حصولها على إذن خاص بذلك ، ولها شراء الديون المكفول أداؤها برهونات عقارية وفى فتح اعتمادات بحسابات جارية على رهونات الخ .

الشريعة الاسلامية بما يلائم حال الزمان والمكان واتخذت من الضروريات حكما تساير الظروف المادية (١) ، وكان لافتاء شيخ الاسلام وهو فى دار الخلافة بامكان إنشاء البنوك الاهلية فى بلاد البوسنة والهرسك وغيرها ما فتح عيون المصريين لاستثمار أموالهم وتخفيف وطأة الفوائد على الفلاح وغير الفلاح بمصر ، فقد كان ضعف الثقة المالية بمصر من أكبر إنتشار المراباة ، وكان لايجاد البنوك الاهلية ما عمل على رفع شان الثقة وفتح الاعتمادات فكثرت الاموال المصرية وعلا شان الحياة الاجتماعية بعد ذلك .

كذلك توافقت الخواطر بين الخديو وكرومر على تحسين حال الهيئات الاجتماعية المصرية وبالاخص الزراعية منها ، فعنى الخديو بالاراضى المنزرعة والقابلة للزراعة كما عنى كرومر بتشجيع الملكية الصغيرة والعمل على تحقيق وحدة إقتصادية تتناسب مع القوة الانتاجية الاهلية . وكان المشروعات العامة التى قامت بها الادارة المصرية خير كفيل فى تحسين حال الفلاح الاجتماعية .

وقضت قوانين سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٦ على البقية الباقية من القيود على الملكية وحرية التعامل ، فزادت الاراضى القابلة للزراعة من ٤٫٧١٤٫٤٠٦ فدان إلى ٥٫٠٨٧٫٨٨٧ فدانا فى سنة ١٨٩٩ ووصلت ٥٫٢٨٢٫٦٢٦ فدان فى سنة ١٩١٣ ، وذلك عير الاراضى القابلة للزراعة ، فانها أيضاً زادت زيادة تؤثر على هذه الارقام ، ولا يخفى أن الرى الدورى أو الصيفى ضاعف زيادة الاراضى القابلة للزراعة أو المنزرعة ، فاصبحت أراضى الحاصلات الدورية ٦٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٨٢ وزادت الى ٦٫٨٤٨٫٣٩٦ فدان فى سنة ١٨٩٩ وبلغت

---

(١) ساعد أهل الدين استثمار الأموال المصرية بفوائد اعتمادا على أن « الضروريات تبيح المحظورات » وأن الدولة لا تكون غنية بثروة حكومتها بل من ثروة شعبها الذي عليه مدار حياتها وحركة أعمالها إذ هو مرجع القوة وأساس الباس ، وبينما صرحت الحكومة المصرية بالربا المعتدل أي بالفائدة البسيطة فانها وضعت نظاما دقيقا للربا الزائد عن النصاب المحتمل ، ويوجد نصان فى مادتين من القانون الأهلى المصري لسنة ١٨٨٣ : الأولى المادة ١٢٤ من القانون المدنى الأهلى المعدلة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢ وبها أن الفوائد القانونية يجب أن لا تزيد عن ٥ ٪ في المواد المدنية و ٧ ٪ فى المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غيرذلك والثانية المادة ١٢٥ قضت بان المتعاقدين لا يجوز أخذ فوائد من ٩ ٪ مدنى و١٢ ٪ تجارى .

٧ر٧١٢ر٤١٢ فدان فى سنة ١٩١٣ ومن هذا يتبين أن الاراضى القابلة للحاصلات الزراعية زادت بما لا يقل عن ١ر٥٠٠ر٠٠٠ فدان بين سنوات ١٨٨٢ ، ١٩١٣ مع أن الاراضى القابلة للزراعة فعلا لم تزد سوى ٥٦٨ر٠٠٠ فدان ، وهذه الزيادة تظهر تأثيرها فى حياة الفلاح الاجتماعية .

وبينما كان عدد السكان فى زيادة عظيمة فان الاجانب تزايد عددهم وتغيرت نسبة الموجودين منهم بالقطر المصرى(١) .

وقد تخصصت كل جنسية بعمل يكاد يكون معين . فقام الانجليز بالاعمال البحرية والتجارية وبالعمل فى وظائف الحكومة وإداراتها . كذلك قام الفرنسيون بالعمل فى قناة السويس وفى المشروعات العامة وفى المصالح المصرية المجدية ، وكان أكثر الجنسيات تدخلا مع الاهالى اليونانيون والايطاليون وكان من بين الاوائل تجار الجملة والقطاعى بينما تخصص الاخيرون فى الهندسة والمعمار والعمل فى المصانع والترميمات .

(١) الاحصائية الآتية تدل على هذه الزيادة :

الجنسية	سنة ١٨٨٢	سنة ١٨٩٧	النسبة المئوية من عدد الأجانب الكلى
اليونانيون	٣٧ر٢٠١	٣٨ر١٧٥	٩ ر٣٣
الايطاليون	١٨ر٦٦٥	٢٤ ٤٦٧	٧ ر٢١
البريطانيون	٦ر١١٨	١٩ر٥٥٧	٣ ر١٧
الفرنسيون	١٥ر٧١٦	١٤ر١٥٥	٥ ر١٢
النمساويون	٨ر٠٢٢	٧ر١١٧	٣ ر٦
الروسيون	٥٣٣	٣ر١٩٢	٨ ر٢
الالمانيون	٩٤٨	١ر٢٧٧	١ ر١
الاسبانيون	٥٨٩	٧٦٥	٠ر٦٨
السويسريون	٤١٢	٤٧٦	٠ر٤٢
أمريكو الولايات المتحدة	١٨٣	٢٩١	٠ر٢٦
البلجيكيون	٣٦٧	٢٥٦	٠ر٢٣
الهولانديون	٢٢١	٢٤٧	٠ر٢٢
البرتغاليون	٣٦	١٥١	٠ر١٤
السويديون والنرويجيون	١٥	١٠٧	٠ ر٩
الدانمركيون	١٤	٧٢	٠ ر٧
العجميون وأفراد الدول الاخرى	١ر٤٧٦	١ر٣٠١	١ر١٦
	٩٠ ٨٨٦	١١٢ر٥٢٦	١٠٠٠

وكان غلاء المعيشة متمشيا مع النهضة الاقتصادية ويذكر يعقوب باشا أرتين فى رسالة عن غلاء المعيشة : أن غلاء المعيشة فى مصر زاد زيادة مضطردة تؤخذ من البيان التالى : —

	من ١٨٠٠ — ١٨٨٢	من ١٨٨٢ — ١٩٠٧	من ١٨٠٠ — ١٩٠٧
المأكل	١ — ٢ر٧	١ - ١ر٨	١ — ٥ر٧
المسكن	١ — ١٢	١ — ٥ر٢	١ — ٢٩[1]

حالة الجيش والتعليم :

وقد تاثرت حياة بعض الطبقات المصرية بما لاقته من تشجيع فى التعليم ومن إجبارهم على التجنيد إذ كان دخول الجيش قهراً لا رغبة .

الجيش ورفع المستوى الاجتماعى :

وكان من الاصلاحات التى قام بها كرومر وسياسته هو تنظيم الجيش تنظيما جديداً بمساعدة الضباط البريطانيين وبعض الجنود الاجانب . وأصبح الجيش المصرى يتالف من ١٢٠٠٠ جندى ونحو ٥٥٠ ضابطاً ، وأصبحت زيادة عدد الجيش ونقصانه يتوقفان على رغبة انجلترا والاغراض التى ترمى اليها فى مصر والسودان .

وفى سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال بتجنيد العساكر من رعايا الحكومة الذين يبلغون ما بين ١٩ و ٢٧ سنة اللائقين للخدمة العسكرية إلا إذا صار إعفاؤهم لسبب من الاسباب الآتية : أولا مستخدمو الحكومة الداخلون فى هيئة العمال وأولاد الضباط وأولاد العمد والمشايخ ، ثانياً الابناء الوحيدون أو أكبر الابناء الذين يعولون ذويهم ، ثالثاً طلبة المعاهد الدينية والمدارس العليا ، والمدارس الفنية ، رابعا دفع البدل النقدى وقدره عشرون جنيها فى أى وقت قبل اقتراع

---

(١) راجع « العمل والعمال » من رسالتنا لدرجة ستاذ في العلوم الاقتصادية سنة ١٩٢٣ حيث أوردنا العلاقة بين مستوى المعيشة ونفقات المعيشة .

الشخص أو أربعون جنيها إذا لم يحضر فى وقت الاقتراع أو مائه جنيه بعد أن يكشف عليه طبيا ويقبل للتجنيد .

وصار ضباط الجيش المصرى يتخرجون فى المدرسة الحربية بعد تعديل نظامها وتغيير مناهجها بما يوافق السياسة العامة والخطة المرسومة للجيش والبوليس

ولم يدخل الجيش فى حروب إلا فى فتره من عهد عباس الثانى حيث ساعد على استرجاع السودان ، ثم أصبح عمل الجيش القيام بالاصلاحات الكثيرة فى السودان كمد الطرق والخطوط الحديدية وقمع الاضطرابات ومحاربة الجراد ، حتى إذا ما أتموا الخدمة التحقوا بالبوليس أو عادوا إلى بلادهم وعملوا على تحسن مستوى قراهم وبلادهم .

التعليم والمستوى الاجتماعى :

أما التعليم فقد أنشىء الكثير من معاهد التعليم الابتدائية والثانوية والعالية وبدأت المدارس الفنية تتخذ شكلا يتمشى مع رغبة البلاد فى اتخاذ التجارة والصناعة حرفة لها . ومع هذا فانه يؤخذ على التعليم المآخذ الآتية : —

١ — استمر الغرض من التعليم تخريج صغار الموظفين .

٢ — استمر همّ المدارس منصرفا إلى تلقين التلاميذ العلوم اللازمة تلقينا بدون فهم أو حسن دراية وإدراك .

٣ — استمر التعليم يتجه نحو المدنية الانجليزية وزاد عدد المدرسين الانجليز فى المدارس المصرية وأصبح من اختصاص نظارة المعارف إدارة المكاتب والمدارس والمعامل والمتاحف والمطابع .

٤ — أخذت النفقات على التعليم تزداد شيئا فشيئا ، ولكنها أصبحت قليلة واستمر أغلب أولاد المزارعين لا يتمتعون بالتعليم اللهم إلا حفظ القرآن ظهرا عن قلب ، دون الدقة فى تعليم الكتابة والقراءة .

٥ — تعدد اللغات والمواد مما لا يلائم العقلية المصرية ، وكثيرا ما كانت الكتب المقررة أجنبية يضحى فيها التوجيه الضرورى لرفع مستوى التفكير المصرى .

فاستمرت المدارس على التقسيم الذى وضع لها بواسطة قانون التعليم الذى صدر فى عهد اسماعيل وقسمت المدارس إلى عالية وثانوية وخصوصية وابتدائية ، وكان مستوى المدارس منحطا لا يغنى ولا يثمر فى الحياة الوطنية الصحيحة المرجوة .

وقد شعر بعض الزعماء المصريين بضرررة تطور التعليم العالى وجعله تعليما جامعيا ، فرأوا أن يسدوا النقص الذى تركته الحكومة ، وابتدءوا بجمع الأموال اللازمة لانشاء جامعة مصرية ، ولكن الحكومة تدخلت وأرادت أن يكون المشروع تحت مراقبتها فساعدته بالمال ، وفى سنة ١٩٠٨ أنشئت الجامعة إلا أن التعليم فيها لم يغن الطلبة المصريين عن التوجه لاتمام دراستهم فى الخارج .

وفى سنة ١٩٠٧ أنشئت إدارة للتعليم الفنى فى وزارة المعارف العمومية كان الغرض منها تنظيم وترقية التعليم الصناعى والزراعى والتجارى ، ولم يكن فى هذا الوقت من المدارس الفنية غير مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع وبعض الورش الصناعية .

وفى سنة ١٩١١ أنشئت مدرستا التجارة العليا والمتوسطة لتكوين فريق من الشبان المصريين وإعدادهم للقيام بالأعمال التجارية التى كان يحتكرها الأجانب ، كذلك أنشئت فصول تجارية ليلية لتعليم صغار التجار ورفع شأنهم الاجتماعى .

وقد اتسع نطاق التعليم الفنى ، وساعد على ذلك حاجة البلاد اليه ليتمكن المصريون من مزاحمة النزلاء الأجانب وعلى الأخص فى ميادين التجارة والصناعة والنقل .

ولم يعم التعليم الأولى طبقاً لمتطلبات الحالة الاجتماعية ، وبذلك كانت نسبة المتعلمين ضعيفة ولا يرجى منها نفع البلاد فى الأوجه الاقتصادية والاجتماعية العامة .

وقد نشطت المدارس الأجنبية فى هذا العهد وأصبح عددها كبيراً فى جهات كثيرة من القطر المصرى وبالأخص مدارس الأمريكان والبنات والأقباط واليهود وغيرها .

الفصل الرابع

الحالة الاقتصادية

استمرت سياسة الحكومة الاقتصادية فى هذا العهد ترمى إلى زيادة ربط مصر بانجلترا من الوجهة التجارية ، فزادت عنايتها بالزراعة ، وبالأخص بمحصول القطن ، ومع أن سياسة الحكومة العامة كانت ترمى إلى إهمال الصناعة والتجارة فان الأمة بدأت تعمل على استغلال هذه النواحى لمصلحتها ، مع استمرار مجاراة انجلترا فى خطتها لتتمتع بمكانتها الخاصة فى مصر ، وبذلك أخذت مصر تتقدم بعض التقدم فى الصناعة ، بينما استمرت انجلترا تهتم بالصادرات المصرية لأنها من أكبر البلاد التى تستهلك القطن ، وحافظت على مركزها الأول فى تجارة الواردات إذ أن معظم الواردات المصرية ما فتئت تحتوى على المنسوجات القطنية التى هى من أهم الصناعات الانجليزية .

وكان من دواعى تقدم الحياة المصرية أن قضى على نظام المقايضة قضاء تاما فى هذا العهد ، إذ بدأ الفلاح المصرى يتنبه إلى مساوىء المقايضة التى كان ينوء باعبائها وخسائرها ، فالمقايضة كوساطة للتبادل أصبحت فى مصر عملية بطيئة إذ كان يعمد اليها المصريون فى القرى لاستبدال مايملكون بما لايملكون ، ولايخفى أن المقايضة إما أن تكون مباشرة ، وفيها يقوم الانسان باستبدال سلعة بأخرى ، وإما غير مباشرة ، وهنا يستبدل السلعة التى يملكها والتى لا يريدها بأخرى لا يرغب فى اقتنائها ولكنها عامة الطلب إذ يطلبها غيره باستمرار ، وبدون تحديد الكمية المطلوبة منها ، ثم يستبدل السلعة التى حصل عليها بالتى يريدها .

وبذلك بدأ المصريون على جميع عناصرهم يتعاملون على أساس النقد بدلا من الاستمرار فى مبادلاتهم على أساس المقايضة (١)

---

(١) راجع ميزاس « نظرية النقود والائتمان » صفحات ٣٠ — ٣٤

الارستقراطية المالية :

ويتميز عهد عباس حلمى الثانى كما تميز عهد توفيق بتدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى القطر المصرى إذ ما زالت البلاد فى شدة الحاجة إلى كثير من الأعمال التى يقتضيها دور التقدم الذى استمرت مصر ترتع فيه ، واستعملت رءوس الأموال فى إنشاء كثير من الشركات العامة والمصارف واستغلال الكثير من مرافق البلد التجارية والمالية .

ولقد كثرت أعمال الشركات فى القطر المصرى بين ١٩٠٠ و١٩١٤ وكانت أغلب رءوس الأموال تستمر فى الرهن العقارى وتسهيل التسليف الزراعى والعقارى وإصلاح الأراضى .

وبينما أدت شركات المساهمة فى آخر عهد توفيق وأوائل عهد عباس إلى الارستقراطية المالية فانها أدت فى أواخر عهد عباس إلى إنتشار الديمقراطية المالية . فقد كان المصريون لا يعرفون فيما بينهم شركات المساهمة ، وكان على المدخرين إذا أدخروا شيئاً من المال أن يحفظوه فى مستودع أمين حتى وقت الحاجة . فكانت منازلهم وأوانيهم وغرفهم السرية وحيطانها كثيراً ماتستودع فيها مدخراتهم ، أضف إلى هذا أن الشركات المصرية غير المساهمة كانت وقفاً على الأغنياء فقط إذ لم يستطع غيرهم أن يتضامن فى المشروعات الفردية المصرية ، ولم يتنبه أصحاب الدخول الصغيرة فى استثمار أموالهم فى الشركات ، لفقدان روح الثقة والطمأنينة بين المصريين وأغنيائهم من المتمصريين والأجانب على السواء ، ولم يقض على الارستقراطية المالية فى مصر إلا ما قام به الخديو وأعيان البلاد من تشجيع جماعات التعاون والشركات المساهمة المصرية الصميمة ، فقد وضع الأساس فى هذا العهد لتعضيد الجماعات التعاونية ، ولتشجيع بعض الجماعات الرأسمالية على تشييد المنشآت العامة والخاصة ، فأصبح المصريون قادرين على أن يستثمروا أموالهم الصغيرة والكبيرة فى شراء أسهم الشركات ، وأصبح صغر قيمة السهم يعين صغار المدخرين فى تملك أسهم فى الشركات المساهمة تعود عليهم بالفوائد والأرباح المعقولة ، ومن هذا نجد أن شركات المساهمة سهلت لصغار

المدخرين وسائل التثمير وفتحت لهم مجالا فسيحاً لاستثمار أموالهم فى شركات ربحها يكاد يكون مضموناً كما أدت إلى انتشار الديمقراطيه الماليه بين المدخرين فى مصر

وسوف نظهر إلى أى حد قام بنك مصر فى تاريخ مصر الاقتصادى بالقضاء على الارستقراطية المالية وإحلال الديموقراطية المالية محلها فى البلاد . فقد كانت مصر معدومة الشركات المساهمة اللهم إلا بضعة شركات رءوس أموالها أجنبية ، قيمة السهم فيها عالية لا يقوى عليها صغار المساهمين ، ولم يجنى المصريون من ورائها شيئاً بل أن هذه الشركات كانت تستنزف أموال مصر وتجنى أرباحاً هائلة منها ، ومن هذه الشركات شركة النور وشركة المطاحن وشركة الأسواق وشركات الخطوط الضيقة وشركة البنك الأهلى وشركة الأسمنت وشركة الرمل وشركة التلفونات (المسرات) والهونات والعقار . وكانت الديمقراطيه المالية معدومة ، وإذا وجد من يساهم من أغنياء المصريين فى هذه الشركات فانهم كانوا أقلية بالنسبة لعظماء الأجانب من جميع الجنسيات .

وبعد إنشاء بنك مصر أخذت شركاته تظهر الأولى تلو الأخرى وكانت أسهم بنك مصر ذات قيمة لا تتجاوز الجنيهات الأربعة فساعد ذلك على تحقيق الديمقراطية المالية فى مصر ، خصوصاً وأن شروط تاسيس بنك مصر وشركاته ألا يساهم فى البنك غير المصريين . فكان من ذلك أن أقبل المصريون وساهموا وأخذت الديمقراطية المصرية تتمشى فى كيان الأمة المصرية .

وبعد أن كان المصريون يعتقدون أن تثمير أموالهم فى الأسهم أو السندات ربا يحرمه الدين الاسلامى فان إنشاء بنك مصر(١) قضى على هذه المزاعم بطريقة عملية صريحة ، فأقبل المصريون على تكوين الشركات خصوصا بعد أن

---

(١) أنشىء بنك مصر بموجب أمر عال فى ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ ، وقد أنشىء بعد حوادث الثورة المصرية المعروفة التى ابتدأت بأن ذهب ثلاثة من الزعماء الوطنيين هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمي إلى دار الحماية البريطانية بالقاهرة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر إلى لندن لعرض قضية استقلال البلاد بعد زوال السيادة التركية وانتهاء الحرب الكبرى التى كانت السبب فى إعلان الحماية البريطانية على مصر ، ولكن الانجليز رفضوا ذلك فتألف الوفد المصرى برياسة سعد زغلول للدفاع عن القضية المصرية ، كما بدأ طلعت حرب من الجهة الأخرى يعلن عن ضرورة ايجاد بنك وطنى يساهم فيه المصريون لما فيه مصلحتهم ومصلحة بلادهم المالية والاقتصادية .

رأوا إقبال الجمهور المصرى على المساهمة فى بنك مصر الذى بدأ ينجح ويعود على مساهميه بأجزل الفوائد والأرباح .

وقد تقدمت الشركات الأجنبية تقدما ظاهراً من أول هذا العصر كما تدل الاحصائية التالية عن ذلك : —

الشركات الأجنبية وبدء النهضة المصرية

السنة	عدد الشركات	رأس مال الشركات الاسمى بالجنيه المصرى	السنة	عدد الشركات	رأس مال الشركات الاسمى بالجنيه المصرى
١٨٥٦	٢	٨٦٩٠٠٠٠	١٨٨٠	٣	٩٣٣٠٠٠٠
١٨٥٧	٢	٤٦٤٠٠٠	١٨٨٣	١	٨٠٠٠٠
١٨٦٠	٢	٨٨٠٠٠	١٨٨٤	٣	٣٤٥٠٠٠
١٨٦٢	١	١٠٢٠٠٠	١٨٨٥	١	١٢٠٠٠
١٨٦٤	١	١٤٦٢٠٠٠	١٨٨٧	٢	٩١٨٠٠٠
١٨٦٥	١	٣٤٠٠٠٠	١٨٨٨	٢	١٤٠٠٠٠
١٨٦٦	١	٢٤٠٠٠	١٨٨٩	٤	٣٠٣٠٠٠
١٨٧٤	٢	٥٠٠٠٠	١٨٩١	١	١٩٧٠٠٠
١٨٧٨	١	٢٩٠٠٠	١٨٩٢	٢	١٤٤٥٠٠٠
١٨٧٩	٢	٧٨٠٠٠٠			

ومع أن رءوس الأموال الأجنبية زادت فى عهد عباس الثانى زيادة كبيرة فان النهضة المصرية كفلت للمصريين بعض الأرباح والفوائد ، وإذا كانت رءوس أموال الشركات الأجنبية قد زادت فى مصر من ٧٫٣٢٦٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ إلى ٢١٫٢٨٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ وإلى ٨٧٫١٦٧٫٠٠٠ جنيه فى سنة ٩٠٧ و٩٤٫٠٣٩٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ وأصبحت فى سنة ١٩١٤ هى ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ جنيه بخلاف أموال قناة السويس ، فان الأموال التى اقترضها المصريون من الأجانب بفوائد مرتفعة زادت كذلك وهى لا تقل عن ٦٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه .

ومن الشركات التى تكونت وتقدمت فى هذا العهد شركة البنك الزراعى الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٢ وشركة بنك الأراضى المصرى المنشئة فى سنة ١٩٠٥ وشركة الرهن العقارى التى أنشئت فى سنة ١٩٠٨ .

عباس حلمى والمعاهدات التجارية

وقد كانت مصر فى عهد عباس حلمى متمتعة بحق إبرام المعاهدات التجارية

بمقتضى الفرمان الصادر فى ٨ يونية سنة ١٨٦٧ إلى الخديو اسماعيل وفرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الصادر إلى الخديو محمد توفيق وبفرمان فبراير سنة ١٨٩٢ إلى الخديو عباس حلمى الثانى ، وبدليل أن مصر عقدت بنفسها معاهدات تجارية مع كثير من الدول الأجنبية ، فقدعقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا العظمى فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٩ ومعاهدة تجارية مع البرتغال فى ١١ مايو سنة ١٨٩٠ ومعاهدة تجارية مع النمسا والمجر فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٩٠ ومعاهدة تجارية مع البلجيك فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٩١ ومع إيطاليا فى أول فبراير سنة ١٨٩٢ ومع اليونان فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ ومع الجمهوريه الفرنسية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ومع الجبل الأسود فى سنة ١٩٠٥ ، فكان الخديو عباس يملك حق عقد المعاهدات ولكن السياسة منعته من التمتع بحق تخفيض الضرائب على المواد الأولية ورفعها على المواد المصنوعة الواردة (١)

ومن هذا يتبين أنه مع أن انجلترا لم تكن الدولة الوحيدة فى السوق المصرى حيث أن بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بدءوا يتقدمون تجارياً فان انجلترا عرفت كيف تتمتع بالمكانة الأولى التجارية فى مصر على مر الأزمان ، حتى أنها بعد أن أعطيت مصر إستقلالها (٢) ما زالت هى الدولة الأولى فى تجارة مصر وطرق إستغلالها ماليا وإقتصادياً .

---

(١) راجع رسالتنا لجامعة ليدز للحصول على شهادة الدكتوراه فى الاقتصاد عن « مركز مصر الاقتصادى والامبراطورية الاقتصادية البريطانية » .

(٢) قامت ثورة سنة ١٩١٩ واستمر سعد زغلول باشا يخطب الجماهير عن حقوق مصر فى الاستقلال حتى نفى مع بعض زملائه إلى ملطه ، وكان نفيه نذيرا باندلاع لهيب الثورة إذ قامت البلاد قومة واحدة ، وكان من نتائج الثورة أن اضطرت الحكومة البريطانية إلى الافراج عن سعد وصحبه فذهبوا إلى أوربا ليشرحوا الدعوة لقضية البلاد ، وقامت مفاوضات بين الحكومة المصرية والانجليزية ولكنها لم تفلح وأخيرا نفت الحكومة البريطانية سعدا وبعض أعضاء الوفد إلى سيشل ثم أرسل سعد باشا وحده إلى جبل طارق واستمرت الحالة مضطربة حتى أصدرت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبهذا التصريح تحددت العلاقة موقتا بين مصر وانجلترا فأعلن انتهاء الحماية البريطانية كما أعلن أن مصر أصبحت مملكة مستقلة ذات سيادة واحتفظت انجلترا بأربع مسائل يتفق عليها بين الحكومتين المصرية والانجليزية فيما بعد وهذه المسائل هي . ١ تأمين المواصلات البريطانية فى مصر . ٢ الدفاع عن مصر ضد أى تدخل أو هجوم أجنبي . ٣ حماية مصالح الأجانب والأقليات . ٤ السودان . وفى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ أعلن الملك فؤاد استقلال مصر واتخذ لنفسه لقب ملك مصر .

الفصل الخامس

الزراعـــة

وجهت الحكومة عظيم عنايتها للانتاج الزراعى وسايرت فى ذلك الخطة التى اتبعت فى عهد توفيق ، وقد زاد الانتاج الزراعى بتحسين وسائل الرى ، وبتعميم المصارف وبالاستمرار فى التوسع فى زراعة القطن وبزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنظيم الشئون الزراعية .

١ — الرى :

اهتمت الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى بتنظيم الرى وبالتحكم فى ماء نهر النيل الذى تتعرض مياهه إلى الفيضان فى موسم خاص من مواسم العام كما تقل مياهه فى موسم آخر، فعمل رجال الحكومة بوزارة الأشغال العمومية على خزن ماء الفيضان لوقت نقصان النيل ، ولذلك تقدم المهندسون الانجليز بالمشروعات المختلفة لضبط مياه النيل وتحويل نظام الحياض إلى نظام الرى الدائم ، وكان أهم أعمال الرى التى تمت فى هذا العهد تطهير الترع والرياحات وإصلاح القناطر الخيرية وتدعيم أساسها وإنشاء قناطر أسيوط وزفتى وإنشاء خزان أسوان وحفر المصارف فى الوجه البحرى .

وقد عم نظام الرى الدائم فى نواحى القطر المصرى المختلفة وبذلك أمكن زراعة الأرض أكثر من مرة واحدة فى السنة كذلك أصلحت الحكومة والشركات بعض الأراضى البور ثم وزعتها على صغار المزارعين ، وكان أهم ما تعهدته الحكومة فى هذا العهد ما يأتى :

١ — قناطر أسيوط : وبدىء فى إنشائها سنة ١٨٩٨ وتمت فى سنة ١٩٠٢ لتدبير المياه الصيفية وتغذية الترعة الابراهيمية التى تروى رياً دائماً الجهة الغربية من وادى النيل ، حتى قناطر الدلتا بما فى ذلك أراضى مديرية الفيوم ، وبذلك عمّ

الرى الدائم مديريات الجيزة وبنى سويف والمنيا واسيوط .

٢ — القناطر الخيرية : ظهرت بعض العيوب فى بناء القناطر الخيرية حيث تسربت المياه تحت الأساس نفسه ولم تعد صالحة للعمل ، وبعد أن أصلحت واعتنى بامرها فى عهد توفيق أصبحت أولى بالرعاية والاصلاح والترميم فى عهد عباس حلمى ، ولا يخفى أنه تقرر أخيراً أن تنشأ قناطر أخرى بجانبها يطلق عليها « قناطر محمد على » حيث أن القناطر على حالتها الراهنة لا تقوم بالغرض التى أنشئت من أجله .

٣ — قناطر زفتى : أنشئت فى سنة ١٩٠٨ وتستعمل لتغذية فرعى الرياحين المنوفى والتوفيق بما يكفى من الماء .

٤ — الرياحات : حفر الرياح التوفيق الذى يروى الأراضى الواقعة شرقى فرع دمياط ، كما عمق الرياح المنوفى وكذلك طهر رياح البحيرة ، وقد استعملت فى ذلك الكراكات .

٥ — خزان اسوان : وبدىء فى إنشائه سنة ١٨٩٨ وتم فى سنة ١٩٠٢ مع قناطر أسيوط ، وليس الغرض منه حجز المياه ورفعها إلى الترع كما هو الحال فى القناطر الأخرى وإنما الغرض منه خزن المياه أيام الشتاء للانتفاع بها وقت التحاريق ، ويتم ملء الخزان فى أواخر شهر يناير ثم يبدأ فى تفريغه فى شهر أبريل حتى لا يبقى شىء من الماء المخزون فى أواخر يوليه ، وقد استفاد من خزان اسوان حوالى مليون فدان ، ويبلغ طول الخزان ميل وربع وارتفاعه ١٣٠ قدماً وفى سنة ١٩١٢ تمت تعلية الخزان للمرة الأولى فزاد الارتفاع ١٦٫٥ قدماً وبذلك ضوعفت سعة الخزان بعد ان كان لا يسع غير مليار واحد من الأمتار المكعبة .

٢ — **الصرف :**

ونظراً لانتشار الرى الدائم قل خصب الأرض لزيادة مقدار الرطوبة فيها ، فدعا ذلك إلى التفكير فى إنشاء بعض القنوات لتصريف المياه التى تبقى على سطح الأرض بعد الرى وتسمى هذه القنوات « مصارف » ، وقد أنشىء فى الدلتا

كثير من المصارف تم أغلبها قبل الحرب العظمى ، وتنحدر مياه هذه المصارف إلى البحيرات الشمالية سواء بالطريقه الطبيعية أم بالطلمبات ولاتزال الحكومة تواصل عملها فى شمال الدلتا لاصلاح الأراضى البور بما تنشئه من حفر المصارف والترع فى الوجه البحرى والقبلى على السواء .

ولم تكن الأعمال الهندسية التى قام بها المهندسون البريطانيون قاصرة على القطر المصرى وحدوده بل تعدتها إلى منابع النيل حيث أقيم فيما بعد خزان سنار على النيل الأزرق وخزان جبل الأولياء على النيل الأبيض ، وهذا كله لتتمكن مصر من توفير المياه وخزنه إلى وقت الحاجة وتصريفه رويداً رويداً على حسب الضرورة .

٣ — المحاصيل الزراعية :

أصبح القطن عماد الثروة الزراعية وركن الثروة الأهلية كلها إذ أن الزراعة المصرية هى أهم حرف المصريين أجمع ، وقد ساعد على التوسع فى زراعة القطن اتجاه سياسة الحكومه على تشجيعها وتخصص المصريين فى هذا المحصول التجارى العظيم ، وقامت الحكومة تحقيقا لقلة تكاليف إنتاج القطن بتعميم الرى الدائم وعلى الأخص فى كل أجزاء الوجه البحرى حيث تصلح زراعة أجود أنواع القطن وتتحسن حالة الشراقى ، وكذلك أتقنت الحكومة جميع الأنظمة الخاصة بزراعة القطن وتجارته بالاستمرار فى إنشاء حلقات القطن وبورصة الأقطان ومحاربة الآفات والعمل على دراسة أحوالها وعقد المؤتمرات المفيدة لذلك وقد زاد ما أنتجته مصر من هذا المحصول الذى اعتمدت عليه اعتمادا كليا فى نمو ثروتها ورخاء أهلها وإرضاء انجلترا طبقا للسياسة الزراعية العامة ويدل الجدول الآتى على حال القطن فى مدة عباس حلمى : —

السنة	المساحة المنزرعة قطنا بالفدان	النسبة المئوية من الارض المنزرعة حاصلات اخرى	الوجه القبلى ٠/٠ ٣	الوجه البحرى ٠/٠ ٩٧	المحصول بالالف قنطار	متوسط الناتج للفدان	متوسط الثمن بالبنس
١٨٩٤	٩٦٥٩٤٦	١٥٠٢١ ٪	٥ر٥ ٪	٩٤ر٥	٤٦١٩	٤٠٧٨	٥١٣
١٨٩٥	٩٩٧٧٣٥	١٥٠٥١ ٪	٧ر٠ ٪	٩٣	٥٢٧٥	٥٢٩	٦٠٦
١٨٩٦	١٠٥٠٧٤٩	١٦٠٠٤ ٪	٧ر٩ ٪	٩٢ر١	٥٨٨٠	٥٦٠	٥٣١
١٨٩٧	١١٢٨١٥١	١٦٠٦٨ ٪	٨ر٨	٩١ر٢	٦٥٤٤	٥٨٠	٤٤٤
١٨٩٨	١١٢١٢٦٢	١٦٠٣٧ ٪	٨ر٢	٩١ر٨	٥٥٨٩	٤٩٨	٥٠٠
١٨٩٩	١١٥٣٣٠٧	١٦٠٤٠ ٪	٧ر٦	٩٢ر٤	٦٥١٠	٥٦٤	٦٨١
١٩٠٠	١٢٣٠٢١٩	١٧٠١٨ ٪	٧ر١	٩٢ر٩	٥٤٣٥	٤٤٢	٦٨٧
١٩٠١	١٢٤٩٨٨٤	١٧٠١٤ ٪	٨ر٤	٩١ر٦	٦٣٧٠	٥١٠	٨٤٤
١٩٠٢	١٢٧٥٦٧٧	١٧٠١٧ ٪	٨ر٤	٩١ر٦	٥٨٣٩	٤٥٨	٨٥٦
١٩٠٣	١٣٣٢٥١٠	١٨٠١٦ ٪	١٢ر٠	٨٨	٦٥٠٩	٤٨٨	٨٠٥٦
١٩٠٤	١٤٣٦٧٠٩	١٨٠٩٤ ٪	١٧ر٠	٨٣	٦٣١٣	٤٣٩	٧٣٧
١٩٠٥	١٥٦٦٦٠٢	٢٠٠٧١ ٪	١٩ ٨	٨١ر٢	٥٩٦٠	٣٨٠	٩٢٥
١٩٠٦	١٥٠٦٢٩١	٢٠٠١٤ ٪	١٦٠٣	٨٣ر٧	٦٩٤٩	٤٦١	١٠٣٧
١٩٠٧	١٦٠٣٢٢٤	٢٠٠٩٢ ٪	١٩٠٥	٨٠ ٥	٦٢٣٥	٤٥١	٨٨١
١٩٠٨	١٦٤٠٤١٥	٢١٠٥٩ ٪	٢٠٥٨	٧٩ر٤٢	٦٧٥١	٤١٢	٨٤٤
١٩٠٩	١٥٩٧٠٥٥	٢٠٠٨٣ ٪	١٦٠٩	٨٣ر١	٥٠٠١	٣١٣	١٣١٢
١٩١٠	١٦٤٢٦١٠	٢١٠٣٠ ٪	١٩٠٢	٨٠ر٨	٧٥٧٤	٤٥٧	١٠٧٥
١٩١١	١٧١١٢٤١	٢٢٠٦٨ ٪	٢١٠٢	٧٨ر٨	٧٤٢٤	٤٣٤	٩٥٦
١٩١٢	١٧٢١٨١٥	٢٢٠٤٢ ٪	٢١٠٨	٧٨ ٢	٧٥٣٣	٤٣٧	٩٧٩
١٩١٣	١٧٢٣٠٩٤	٢٢٠٣٥ ٪	٢٢٠١	٧٧ر٩	٧٦٨٤	٤٤٦	٩٤٥
١٩١٤	١٧٥٥٢٧٠	٢٣٠٧١ ٪	٢١٠٨	٧٨ر٢	٦٤٩٠	٣٧٠	٧٣٤

المحاصيل الأخرى :

أما المحاصيل الأخرى فقد تقدم بعضها كما تأخر البعض الآخر وانتهت زراعة الدخان نهائيا كما يدل الجدول الآتى : —

المحصول	سنة ١٨٧١ بالفدان	سنة ١٨٩٩ بالفدان	سنة ١٩١٣ بالفدان
الأرز	١ر٢٠٠ر٠٠٠	١ر٥٥٩ر٦٥٩	١ر٧٢٣ر٠٩٤
القمح	١ر٢٠٠ر٠٠٠	١ر٢٤١ر٠٥٢	١ر٣٠٥ر٥٧٧
فول وعدس	١ر٠٧٠ر٠٠٠	٦٢٧ر٧٥٢	٤٧٨ر١٨٧
القطن	٧١٨ر١١٧	١ر١٥٣ر٣٠٧	١ر٧٢٣ر٩٠٤
السكر	٢٠٠ر٠٠٠	٨٦ر٥٢٩	٤٨ر٤٦٨
البرسيم	—	١ر٨٥١ر٧٨٧	١ر٦٦٤ر٦٦٢

(١) جون تود « محصول أقطان العالم » صفحتى ٢٩٤ ، ٤٢١ .

ومن هذا يتبين أن الأرز والغلال والسكر كانت أهم الحاصلات الأخرى للاستهلاك الأهلى ولكنها كانت قليلة الأهمية بالنسبة للمحصول الرئيسى وهو القطن الذى أصبح أعظم محصول تجارى فى البلاد .

زيادة مساحة الأراضى المزروعة :

كان من أثر زيادة مشروعات الرى أن أمكن توصيل المياه إلى الأراضى غير المزروعة، وكان منها أملاك خاصة تقرب من ٢٫١٤٣٫٠٠٠ فدان وأملاك عامة تبلغ ٨١١٫٧٣٠ فدان (بخلاف مساحات البحيرات[١]) ، فادخلت هذه الأراضى فى نطاق المساحة المزروعة التى بلغت فى أواخر عهد عباس حلمى ما يقرب من سبعة مليون فدان ، وبعد ان كان القمح المصرى يزرع فى البلاد لتصديره أصبح المنتج منه لا يكفى للاستهلاك المحلى ، وكادت الأراضى التى تزرع قمحاً منذ سنة ١٨٧٠ لا تتغير مساحتها ، (خصوصا وأن أغلب الزيادة توجهت لزراعة القطن فبعد أن كانت ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧١ إرتفعت قليلا نسبياً إلى ١٫٢٤١٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٩٩ ولم تزد عن ١٫٣٠٥٫٥٧٧ فدان فى سنة ١٩١٣ ، وبينما زاد عدد السكان إلى الضعف[٢] مابين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٣ فان حاصل الغلال لم يزد أكثر من $\frac{1}{3}$ وبذلك اضطرت مصر إلى توريد الغلال من الخارج اعتمادا على التخصص فى القطن ، فارتفع الوارد من الدقيق من ١٢٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٥ إلى ٢٫١٩٦٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ ، وقد قامت وزارة الزراعة بعد انشائها فى سنة ١٩١٣[٣] بجهود عظيمة فى سبيل تحسين

---

(١) تبلغ مساحة بحيرة المنزلة ٤٠٧٠٠٠ فدان وبحيرة مريوط ٥٩٫٠٠٠ وبحيرة أدكو ٣٥٠٠٠ فدان والبرلس ١٤٥٫٠٠٠ فدان .

(٢) بلغ عدد سكان مصر بحسب تعداد سنة ١٩٢٧ كالآتى : —

السنة	العدد	السنة	العدد
١٨٩٧	٩٧٤١٥٢٥	١٩٢٧	١٤٢١٧٨٦٤
١٩٠٧	١١٢٨٧٣٥٩	١٩٣٧	١٥٩٠٤٥٢٥
١٩١٧	١٢٧٥٠٩١٨		

فنسبة الزيادة بين ١٨٩٧ وسنة ١٩٢٧ هي ٦٣٫٧٢ ٪

(٣) أنشئت مصلحة الزراعة فى عهد عباس فى سنة ١٩١٠ وتم تحويلها إلى وزارة الزراعة فى سنة ١٩١٣ .

زراعة القمح والحبوب واختيار البذور الصالحة المفيدة ومكافحة هذا التناقص ، وقامت أقسام هذه الوزارة ببحوث فنية عظيمة ، فبعد أن أخذت تنتقي للقطن البذور الجيدة وتستحدث منه أنواعا جديدة وتعقد المؤتمرات الدولية للبحث فى شئون زراعته وتحسين أدوارها من بدايتها حتى تصديره وتزيد من الأراضى المزروعة قطناً ، واستصدرت فيما بعد القوانين لمنع خلط القطن وطرق مقاومة مايصيبه من آفات ومراقبة حلجه وكبسه وتنفيذ هذه القوانين بالشدة المطلوبة(١) وبعد أن قامت بدراسة أحوال القمح قامت برعاية الخاصلات الأخرى ، وكان أهمها الأرز وتحسين نوعه ورسائل صناعته ، فأصبح لدى مصر مصانع الأرز الحديثة فى الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة وأصبح الأرز المصرى معروفا فى الكثير من البلدان الأوربية رغم الضرائب الجمركية العالية ، وبذلك زادت الأراضى المزروعة أرزاً بعد أن أصبحت المياه لاتكفى لزراعته فى الوجهين البحرى والقبلى وقد ساعد إنشاء القناطر والخزانات على تشجيع زراعة الأرز والاستغناء عن توريده من اليابان والصين والهند، وقد زادت الأرض المزروعة أرزا من ١٢٫٠٩١ فدان فى سنة ١٧٩٩ إلى ٢٤٢٫٣٦٧ فدان فى سنة ١٩١٣ . وتدل إحصائيات مساحة الأراضى المصرية أن القصب نال نصيبه الوافر من عناية وزارة الزراعة ، فبعد أن تعرضت مساحته للانخفاض فى عهد توفيق إذ انخفضت تلك المساحة من ٢٠٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧١ إلى ٨٦٥٢٩ فدان فى ١٨٩٩ استمرت الأراضى المخصصة لزراعة قصب السكر فى تناقص فوصلت ٤٨٫٤٦٨ فدان فى سنة ١٩١٣ مع أن إدخال الآلات الحديثة والأنظمة الجديدة فى مصانع السكر دعا إلى زيادة المستخرج من معامله فى مصر

أضف إلى هـذا أن العناية بالمشروعات العامة وإقامة الخزانات والقناطر والمصارف دعت إلى زيادة المياه والعناية بتربية الماشية حتى أصبح بالقطر المصرى فى سنة ١٩٠٩ ما لا يقل عن ٧٢٦٫١١٦ من البقر و ٧٢٨٫٢٨٤ من

(١) تدل إحصائيات المساحة أن الأراضى المصرية المنزرعة قطنا تزداد عاما بعد عام فى عهد عباس وبعده ، فقد زادت المساحة المزرعة قطنا فى الوجه البحرى من ٣٦ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية في سنة ١٩٠٩ إلى ٣٨ ٪ فى ١٩١٠ إلى ٤٢ ٪ فى سنة ١٩١١ بينما كانت النسبة فى الوجه القبلى ٣٠ ٪ زادت إلى ٣٦ ٪ فى سنة ١٩١٠ و٣٩ ٪ فى سنة ١٩١١ وزاد انتاج القطن من ٢٫٨٠٨٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٨٠ إلى ٦٫٥١٠٫٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٩ إلى ٦٫٩٥٢٫٤٨٠ قنطار فى سنة ١٩٠٩ إلى ٧٫٦٦٤٫٠٠٠ فى سنة ١٩١٣ واطردت الزيادة .

الجاموس ، وقد دعت تجارة الماشية مع السودان إلى عدم اعتماد مصر الاعتماد الكلى على الماشية المصريه

وأخيرا كان من جراء زيادة الأراضى المزروعة قطنا أن أصبحت مصر سوقا عظيما لبعض الصناعات الزراعية مثل زيت القطن حيث استصدرمنه إلى انجلترا ما لا تقل قيمته عن ٢٤٠٫٠٤٤ جنيها

تنظيم الشئون الزراعية :

وكان يقوم بزراعة الأراضى المزارعون المصريون وفى آخر القرن التاسع عشر كان ما يقرب من ٨٠ ٪ من ملاك الأراضى يمتلكون أقل من ٥ أفدنة أى أن الملكية فى مصر فى عهد عباس حلمى كانت صغيره ، فقد كان يعيش من أهل البلاد نحو أربعة ملايين بايراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر الواحد أى بنحو ثلاثة قروش يوميا وكان يعيش خمسة ملايين ونصف مليون من سكانها بما لا يزيد عن ثلاثة جنيهات شهريا . وكان عدد المصريين الذين يملكون أقل من فدان فى تزايد عظيم إذ بلغ أواخر عهد عباس حلمى الثانى ١٫٢٧٧٫٥٣٦ شخصا وبلغ متوسط ما يملكه الفرد الواحد من هؤلاء ٠٫٤١ من الفدان وكثر فى القطر المصرى عدد العمال الزراعيين وكان متوسط أجورهم فى أيام العمل ٣ قروش[1].

لذلك كانت ملكية الأراضى الزراعين وتقرير مصير الفلاحين تحتاج إلى بحث ودقة وعناية كما أن تجديد الأساليب الزراعية كانت تحتاج إلى التفات الحكومة وعنايتها لمعاونة صغار الفلاحين على الاستفادة من مزايا الآلات الزراعية الحديثة فيساعد ذلك على تخفيف عنائه وتمكنه من السعو فى اتقانها . فالدولاب أو الساقية أو الشادوف كل منها يحتاج إلى تغيير حتى تحل الطلمبات محلها لسقى أراضى المزارعين بالراحة المعقولة .

قانون الخمسة أفدنة :

وكان أهم ما قامت الحكومة فى رفع شأن الفلاح قانون الخمسة الأفدنة ، ففى سنة ١٩١٢ أصدرت الحكومة المصرية قانون الخمسة الأفدنة ويتلخص فى أنه

---

(١) أصبح عدد الفلاحين الذين لايملكون أراضي زراعية فى زيادة كثيرة فكان هنالك ٦٠٩٨٨٢ عمال زراعيون متوسط أجورهم ٣ قروش وأيضاً ٦١٢٠٧٢ عمال زراعيون لايشتغلون بأجر وانما يساعدون ذويهم وكان عدد رعاة المواشي لايقل عن ٥٢٢٠٣ ، وزاد عدد الأطفال الذين لايشتغلون عن ٧٠٫٠٠٠ طفلا فوق العاشرة من العمر .

لايجوز أن تنزع ملكية الفلاحين إذا كان مايمتلكونه أقل من خمسة أفدنة وكان الغرض من هذا القانون :—

١ — أن يقلل صغار الفلاحين من الاستدانة إذ يحجم المرابون عن تسليفهم لعدم إمكان نزع ملكيتهم .

٢ — أن يقلل استبداد المرابين بالأهالى وتحول الملكية الزراعية إلى أيدى هؤلاء المرابين .

٣ — أن تتمكن الحكومة من إدارة شئون صغار المزارعين فتعهد لأحد البنوك بتسليفهم الأموال بأرباح بسيطة لتحارب بعملها هذا جمعيات التعاون الزراعية .

الفن الزراعى ونشر الدعوة الزراعية :

لم يسمح صغر الملكية بتقديم الفن الزراعى ، فبينما تطورت الزراعة فى البلاد الأوروبية نتيجة لاستعمال الآلات الحديثة والأسمدة وقيام الصناعات الزراعية فى المزارع بقيت الزراعة المصرية على أساليبها القديمة ، وقد اهتمت الحكومة لهذا كما اهتم الأهالى ، فأما الحكومة فكانت تشرف على حالة الزراعة بواسطة وزارة الزراعة وبذل موظفوها النصائح والارشادات اللازمة لجميع من يطلب المساعدة من الزراع ممن يريدون بحث حالة أراضيهم وأرشادهم إلى مايجب عليهم لتحسين زراعتهم(١) ، وأما الأهالى فقد كان من نتيجة اهتمامهم انشاء بعض الجمعيات كالجمعية الزراعية والتعاون الزراعى .

الجمعية الزراعية :

تأسست هذه الجمعية فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٨ على يدى الأمير حسين كامل وسميت حينذاك بالجمعية الزراعية الخديوية ويتكون أعضاؤها من كثير من كبار المزارعين وعددهم ٤٠٠ عضو ، والغرض منها السعى فى تحسين الشئون الزراعية

(١) لم تقتصر وزارة الزراعة على تقديم المساعدات والارشادات بل كثيرا ما أقامت المزارع النموذجية فى أراضي الخديو نفسه ، وقد كان الخديو عظيم الاهتمام بادخال كل حاصل جديد ، فادخل زراعة الخضر والفاكهة واهتم بتحسين أنواع المواشي والدواجن وتربية النحل ودود القز ، وكانت وزارة الزراعة تقوم باصدار النشرات التى تبحث فى الشئون الزراعية تفضيدا للفلاحين لتحسين أحوالهم الانتاجية وتقليل نفقات الانتاج فى كل حاصل من الحاصلات الزراعية وغيرها .

وترقيتها فى مصر وإقامة المعارض الزراعية والصناعية ، والجمعية الزراعية هى هيئة مستقلة لها نظام يكاد يكون فريداً فى بابه ومحتوياته ، فمع أنها ليست جمعية تعاونية بمعنى الكلمة فان اتجاه أغراضها وسير أعمالها يتمشى مع روح التعاون بين المزارعين والجمعية .

ويجتمع أعضاء هذه الجمعية مرة فى كل سنة بهيئة جمعية عمومية تعرض عليها نتيجة الأعمال التى قامت بها الجمعية فى بحر السنة والمشروعات التى يقترح مجلس إدارة الجمعية القيام بها .

وأهم أقسام الجمعية قسم متحف القطن وقسم الأسمدة والبذور وقسم تربية الحيوانات والطيور والأقسام الفنية المختلفة .

التعاون الزراعى :

فى سنة ١٩٠٤ قام عمر لطفى بالدعوة إلى انشاء جمعيات التعاون ولكنه وجد صعوبات عدة ، لم تثنه عن عزمه .

وفى سنة ١٩٠٧ ساءت حالة الفلاح المصرى لدرجة كبيرة نتيجة لأزمة مالية أصابت البلاد فى هذا الوقت(١) .فدعا ذلك بعض الزعماء الوطنيين إلى التفكير فى تحسين الحال بانشاء جمعيات زراعية على نظام جمعيات التعاون الزراعى الموجودة فى أوربا ، وأصبح زعيم الحركة التعاونيه فى ذاك الوقت عمر بك لطفى الذى بدأ يكتب ويخطب داعيا إلى التعاون وقد أعجب الأمير حسين كامل بهذا النظام وشمله برعايته .وكانت النتيجة أن اعترفت الحكومة بهذه الجمعيات مع أن الانجليز كانوا يعملون على محاربتها ، إذ كانوا يعتقدون أنها فى الحقيقة جمعيات سياسية ، والغرض من التعاون جمع قوى الفلاحين الموزعة باشتراكهم الاختيارى فى جمعيات الغرض منها تحسين حالتهم المادية والمعنوية ،وذلك با قراض الأعضاء

(١) أوقفت هذه الأزمة المالية ما تم من الارتقاء المالى والتجاري في سنة ١٩٠٦ ، وأنزلت ضيقا شديدا بأرباب التجارة والأعمال ، وكانت هذه الأزمة نتيجة لارتفاع سعار القطن إذ زادت قيمة الصادرات ومعظمها من القطن زيادة عظيمة ، وزادت قيمة الواردات ، فأنشئت بنوك جديدة ، وتألفت شركات لرهن العقارات وتعالت أثمان الأطيان الزراعية بسرعة مع كثرة البيع من أراضى الدائرة والدومين ، وزادت تكاليف المعيشة وارتفعت جور العمال وأسعار الأوراق المالية وكثر تأليف الشركات وأخذت حركة المضاربة تتشر وتتسع اتساعا هائلا ، وظل القطن محافظا على أسعاره المرتفعة وتعاقبت مواسمه الجيدة حتى موسم ١٩٠٦ ، فانقشرت المضاربة واستمرت إلي سنة ١٩٠٧ بالرغم من إفلاس بعض الشركات مثل شركة السكر فى سنة ١٩٠٥ ، فالتزمت البنوك الحذر فى التسليف وأصبحت النتيجة معروفة

الأموال اللازمة لزراعتهم، وبشراء لوازم الزراعة بالجملة وبيعها للاعضاء بأثمان معتدلة، وبجمع محاصيل الأعضاء الزراعية وبيعها بالجملة بأثمان مناسبه وبانشاء المصانع الزراعية وبالعمل على تحسين حالة الأعضاء الاجتماعية بانشاء المستشفيات والنوادى والملاجى، وما اليها . وقد انشئت أول جمعية تعاونية زراعية فى شبرا النملة سنة ١٩١٠

وفى الحق أنه ليس أحوج من الفلاح إلى مثل هذه الجمعيات ودليل ذلك ما تقابله هذه الجمعيات من انتشار ونجاح فى جميع جهات القطر المصرى ، وذلك لأنها تخلص الفلاح مما يتعرض له من الغبن وتدربه على الاستقلال بشئونه والتمتع بثمرة عمله(١) .

والاحصائية الآتية تدل على حالة الزراعة المصرية فى مديريات الوجهين البحرى والقبلى ودرجة تقدم أحوال كل مديرية من الوجهة الاقتصادية العامة(٢) والزراعية الخاصة بعد تأليف جماعات التعاون

المديرية	المساحة فى الف فدان	السكان بالالف	كثافة ١٠٠٠ فدان	متوسط ثمن الانتاج الزراعى	عدد السكان لكل ١٠٠٠ جنيه مصرى	نصيب الفرد بالجنيهات
بحيرة	٦٢٨	٩٧٧	١٥٥٠	٢٢٠٠	٧٠	١٤٫٢
الغربية	١٠٠٠	١٧٩١	١٧٥٠	٢٣٠٠	٧٦	١٣٫١
المنوفية	٣٤٨	١١٥٠	٣١٨٠	٢٨٥٠	١١١	٩
الدقهلية	٥١٨	١٠٨٠	٢٠٨٠	٢٥٠٠	٨٣	١٢
الشرقية	٥٧١	١٠٠٠	١٧٨٠	٢٤٠٠	٧٤	١١٫٥
القليوبية	١٩٩	٥٥٨	٢٨٠٠	٢٦٠٠	١١٩	٩
الجيزة	١٨٥	٥٩١	٣٢٠٠	٢٦٠٠	١٢٣	٨٫١
بنى سويف	٢٢٧	٥٠٨	٢٢٤٠	٢٤٠٠	٩٤	١٠٫٧
فيوم	٣٠٧	٥٥٤	١٨٠٠	٢٣٠٠	٧٩	١٢٫٨
منيا	٣٩٧	٨٣٩	٢١١٠	٢٦٠٠	٨١	١٢٫٣
اسيوط	٤٢٧	١٠٧٨	٢٥٢٠	٢٥٠٠	٢٠١	٩٫٩
جرجا	٣٢٣	٩٦٨	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥١	٦٫٦
قنا	٣٥١	٩٠٢	٢٥٦٠	١٦٠٠	١٦٠	٦٫٢
اسوان	٩٩	٢٦٧	٢٧٠	١٦٠٠	١٦٦	٥٫٩

(١) أرادت الحكومة أن تشرف إشرافا كليا على جماعات التعاون فسنت قانونا للتعاون الزراعى يسهل للفلاحين الحصول على رءوس الأموال اللازمة لهم ، ولكن مؤسسوا الجماعات عارضوا فى هذا القانون ، وجاءت الحرب العظمى فحالت دون انشاء جماعات التعاون ، وبعد الحرب صدر قانون يوليه سنة ١٩٢٣ وآخر فى سنة ١٩٢٧ وبهما انتظمت الحركة التعاونية تحت قسم التعاون الذى كان تابعا لوزارة الزراعة فاصبح الآن تحت إشراف وزارة المالية .

(٢) كان من جراء العناية بالشئون الزراعية أن أصبحت أراضي البور ومقدارها ١٫٤٠٠٫٠٠٠ ف إذا أصلحت تدعو إلى زيادة الانتاج بما لا يقل عن ٢٠ جنيها سنوياً للفدان ، ويقضى تحويل اراضى الحياض وقدرها ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان بزيادة الانتاج ٧٫٥ جنيها عن كل فدان سنويا .

الفصل السادس

حالة الصناعة

شرحنا أن توفيق باشا أصدر أمراً عالياً فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ قرر فيه حرية احتراف أية مهنة ، وبذلك قضى على نظام الطوائف قضاء مبرما . فحلت الجماعات الاختيارية محل الطوائف وأهل الحرف ، وأصبحت العمال يتنقلون بحرية من صنعة إلى أخرى دون تقييد أو تقليد .

وبينما كانت الصناعة فى أوربا فى عهد عباس حلمى تتقدم تقدماً محسوساً كانت الصناعة المصرية تتأخر حتى كادت تضمحل ، ولم يدرك المصريون أن زيادة الثروة العامة وتحسين مستوى المعيشة وتقدم الدولة كل هذا يتوقف لا على حصر مجهود الأمة فى الزراعة وحدها وأغفال الصناعة بل على العمل على انماء الزراعه والتجارة والصناعه على السواء إنماء مطرداً .

ولقد كان عدد سكان القطر المصرى فى عهد عباس حلمى فى ازدياد حتى أحصيت هذه الزيادة بما لا يقل عن ٤٧ ٪ بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٢٧ ، وبينما أن مساحة الأراضى المزروعة فى هذه المدة لم تزد باكثر من ٨ ٪ . ومن هذا يتبين أن المشكلة الاجتماعية بل والاقتصادية أصبحت لا تتوقف على تحسين الزراعة وحدها ولا على الاجتهاد فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة بل على ترقية الصناعة والنظر إليها كمورد الثروة الأهلية الهامة . فالأمم الزراعية يجب أن تتجه جهودها نحو الصناعة إذا ما رغبت فى رفع مستوى أهلها والعمل على ترقية أحوال الانتاج الأهلى العام ، وإذا كان تاريخ مصر الاقتصادى يدل على أن البلاد هى مهد الصناعات اليدوية فان فنون المصريين ودقة ملاحظاتهم لابد أن تجعل من مصر صانعاً حاذقا يعمل على رقى بلاده الصناعى .

ولقد قابلت الصناعة المصرية صعوبات جمة منها كثرة الواردات الأجنبية ومنها إهمال الحكومة تشجيعها وحمايتها ، ومنها حصر مجهودات المصريين فى الزراعة سياسة ومالا وعلماً وفنا ، ومنها توجيه رءوس الأموال المصرية فى الزراعة ، ولولا مساعى طلعت حرب وأمثاله فى عهد عباس حلمى لبقيت

الصناعة المصرية مهملة(١) كل الاهمال .

ولقد كان بمصر فى عهد عباس حلمى الثانى صناعة السكر والصناعات ذات المنفعة العامه كشركات الكهرباء والغاز والماء ، وقد نجحت هذه الصناعات خصوصا وأنها كانت تتمتع بشبه احتكار فيما قامت به من عمل واستغلال ، واستطاع أن يعيش بجانب تلك الصناعات الكبيرة، الكثير من الصناعات الصغيرة مثل الصناعات اليدوية الميكانيكيه القليلة العدد والأدوات ورأس المال ، ولكن الحرب غيرت الحال وأصبحت مصر على استعداد تام فى التقدم الصناعى على الأسس الحديثه(٢)

هذا ولم يزل المشتغلون بالصناعة فى مصر لا يزيد عددهم عن ٤ ٪ من مجموع السكان وهذه نسبة ضئيلة تدل على أن البلاد لم تزل يتغلب فيها الروح الزراعيه .

وإليك الاحصائية الآتية لنقف منها على نمو الصناعة فى القاهرة والاسكندرية

السنه	عدد الصناع	السنه	عدد الصناع
١٩٠٧	٤١٢٫٥٥٦	١٩٢٧	٧٢٩٫٨٠٩
١٩١٧	٥٣٩٫٨٠٩	١٩٣٧	١٫١٩٠٫٠٠٠

وتدل هذه البيانات على مدى تقدم الصناعة المصرية الحديثة ، وعلى نصيبها الآن من الثروة العامة ، وما تنتجه من أثر فى رفع مستوى المعيشة فى مصر .

تأثير عصر عباس حلمى الثانى فى الصناعة :

بدأت الصناعات الكبيرة تستفيد من الظروف الاقتصادية العامة ، وكان

---

(١) قد بدأت الصناعات المصرية تنهض من سباتها خصوصاً اثناء الحرب الكبرى فاهتمت الحكومة المصرية بأمرها وتكونت لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦ وكان الغرض من تكوينها الوقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلاد والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض الصناعات المصرية محل الأصناف التى انقطع ورودها إلى مصر . وقد تقدمت اللجنة بتقرير أهم ماجاء فيه هو ن الصناعة وعلى الأخص الصناعات الصغيرة متاخرة و نه من الممكن قيام ونجاح كثير من الصناعات فى مصر وأنه من الواجب على الحكومة حماية الصناعات الناشئة وتشجيعها وانشاء مصلحة تابعة لوزارة المالية لانشاء نظام دائم لتنشيط الصناعة وفى سنة ١٩٢٠ انشئت مصلحة التجارة والصناعة وانضم إليها قسم خاص بالصناعة .

(٢) تنهض مصر نهضة صناعية مباركة ، فقد تقدم فيها صناعات الغزل والنسيج الخاصة بالقطن والحرير والتيل والصوف، كما أن الصناعات الزراعية أصبحت تتقدم تقدماً مضطردا فصناعة السكر وحلج القطن وتبييض الأرز وطحن الحبوب وصناعة الاثاث وصناعة استخراج الزيوت وصناعة الصابون والورق والصودا والزجاج من الصناعات المصرية المتفوقة فى الوقت الحاضر ، كذلك تتقدم فى مصر صناعة الأدوات المنزلية كالفرش والمقشات والثلاجات ، فقد ساعدت الحرب العظمى مصر على الاستغناء عن الواردات الأجنبية فقامت الصناعات الأهلية وتعهدتها الحكومة والأمه بكل تشجيع وتعضيد ، وقد انشئت مصلحة التجارة فى سنة ١٩٢٠ وأصبحت وزارة التجارة فى ١٩٣٥ وقامت بتجميع الصناعة وأقامت المعارض ونشرت الدعاية للصناعة المصرية، وفضلت الصناعات الوطنية على الأجنبية فى المطاعات الحكومية .

أكثرها فائدة: مصانع شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية وشركة السكر وشركة الاسمنت وشركات الطوب والكحول والصابون والورق . وقد أفادت الحرب الكبرى البلاد فائدة مادية تذكر ، إذ فى أثنائها انقطع بعض العلاقات التجارية بين مصر والبلدان الاجنبية بسبب صعوبة المواصلات البحرية . ونتج عن ذلك أن فقدت مصر بعض أسواق تصريف المحاصيل الزراعية ، كما انقطع ورود بعض الاصناف المصنوعة فارتفع ثمنها إرتفاعاً كبيراً فتنبهت الحكومة إلى ضرورة الاهتمام بأمر الصناعة .

لجنة التجارة والصناعة :

وفى ٨ مارس سنة ١٩١٦ تالفت لجنة تدعى لجنة التجارة والصناعة من بعض المصريين والأجانب المقيمين فى القطر المصرى والخبيرين بالأحوال الاقتصادية فى البلد ، وكان مبدأ أغراض اللجنة الوقوف على مبلغ تاثير الحرب فى صناعة البلاد والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع ووودها ، وكتبت اللجنة تقريرها وكان أهم ماجاء به خاصاً بالصناعة أن مصر في حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعيـة أو إذا أحدثت حرب تؤدى إلى قطع العلاقات التجارية ، وأن الصناعة وعلى الأخص الصناعات الصغيرة متاخرة جداً (١) ومن الممكن قيام كثير من الصناعات فى مصر ونجاحها وإن أهملت حكومة عباس حلمى الصناعة تحت الاشراف الانجليزى فما كان أولاها تحت حكم السلطان حسين أن تنال عطفه ورعايته فتقوم الحكومة المصرية بحماية الصناعات المصرية الناشئة وتشجيعها وإنشاء مصلحة تابعة لوزارة المالية يكون من عملها تنشيط الصناعة فادى ذلك إلى أن أنشئت مصلحة التجارة فيما بعد وعملت عل دراسة الشئون الصناعية المصرية (٢) .

---

(١) تقرير اللجنة صفحة ٤٥ « ولما عدمت الصناعة المصرية نصرة المعين ورعاية الرقيب لم تلبث أن فقدت المنزلة التى كانت تحتلها قديما بفضل براعة الحذق وسلامة الذوق اللتين اشتهر بهما الصانع المصرى »

(٢) راجع رسالتنا « عن مركز مصر الاقتصادى حتى العهود الحاضرة » حيث نذكر بالتفصيل تأثير مرونة العمل والعمال ورءوس الأموال على تقدم الصناعات القابلة للتركيز والتقدم فى مصر خصوصا وأن عهد عباس حلمى كان يتميز بفصيلة زيادة عدد المحترفين إذ أصبح فى سنة ١٩٠٧ لا تقل عن ٨٣٫٢٣٨ يشتغلون بالنساجة و ٤٠٫٦٦٩ يشتغلون بصناعة الأطعمة و ٩٦٥٣ بصناعة الفخار و ٩٤٩٢٥ بصناعة البناء و ٧٦٤٠٦ فى سنة ١٩٠٧ وارتفع هـذا العدد إلى الضعف فى النساجة وصناعة البناء والأثاث في سنة ١٩١٦ — ١٩١٧

الفصل السابع

حالة التجارة

تقدمت التجارة تقدماً كبيراً بعد أن توسع المصريون فى زراعة القطن وتصدير كل محصوله تقريباً إلى الخارج وعلى الأخص إلى انجلترا ، كما أخذت طرق المواصلات فى التوسع بانشاء السكك الحديدية والطرق الزراعية .

التوسع فى المواصلات :

فنى سنة ١٨٩٣ أخذت السكة الحديدية المصرية طريق التوسع والامتداد ، فوضعت مصلحة سكة الحديد منهجاً واسع النطاق يتضمن إزدواج بقية الخطوط الرئيسية من القاهرة إلى الاسكندرية وإلى غيرها ، وافتتحت خط منوف — اشمون للاستغلال فى سنة ١٨٩٦ ، كما مدت خط كفر الزيات إلى قلين على فرع رشيد ، وأخذت الحكومة المصرية برأى كبير المهندسين الانجليز بمصلحة السكة الحديدية وبدأت فى تجديد المهمات الثابتة والمتحركة ، كما عملت على مد الخطوط التي تفيد بعض الجهات الزراعية فسعت فى توصيل زفتا بالزقازيق عن طريق ميت غمر كما وصلت القناطر الخيرية باشمون ، وكذلك تم توصيل زفتى بالزقازيق على فرع دمياط فى سنة ١٩١١ وافتتح هذا الخط فى سنة ١٩١٤ مما كان له الأثر الكبير فى ترقية الانتاج التجارى .

ولم تهمل الحكومة المصرية المواصلات البرية فى الوجه القبلى فقد أتمت توصيل الخط بين شبرا وبولاق فى سنة ١٨٩٢ ، وشرعت فى مده إلى سوهاج أى على بعد ٤٧٠ كيلو ثم إلى جرجا على بعد ٥٠٥ وافتتحه الخديوى عباس فى حفلة كبيرة فى أواخر سنه ١٨٩٣ ، ثم واصلت الحكومة العمل فى مد الخط إلى البلينا . فتم فى سنة ١٨٩٥ ، ووصل إلى قنا فى سنة ١٨٩٧ .

وافتتح خط قنا واسوان فى سنة ١٨٩٨ ، وكذلك أنشأت مديرية الفيوم خطوطاً ثانوية ضيقة منح امتيازها لبعض الشركات الأجنبية ، وقد قامت الشركات

الأجنبية ، بتوصيل المدن بالقرى بخطوط ضيقة فى كثير من أجزاء القطر المصرى ، ومنحت الحكومة المصرية امتيازات إلى شركات أربع لمد الخطوط الضيقة ، وكان أهم هذه الشركات بالترتيب : شركة سكة حديد الوجه البحرى وشركة سكة حديد الفيوم الضيقة ، والشركة المصرية للسكك الحديد الضيقة وشركة حديد الدلتا التى حلت محل الشركة المصرية كما أدمجت فيها شركة السكك الحديدية الاقتصادية للشرق .

وقد نالت شركة هليوبوليس امتيازاً بمد سكة حديدية كهربائية فى سنة ١٩٠٦ تربط القاهرة بهليبوليس ، وكذلك نالت شركة اتحاد غرب مصر امتياز خط حديد الواحات الخارجة ، كما أنشىء خط سبناء العسكرى فى سنة ١٩١٦ .

وكثرت مشاريع المواصلات فى مصر فى عهد عباس حلمى وبعده ، وكان أهم الخطوط خط بور سعيد الاسماعيلية ، حيث نالت شركة القناة امتياز مده فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ ، وافتتح الخط فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، وفى أول فبراير سنة ١٩٠٢ استأجرت الحكومة هذا الخط حتى تنتهى مدة الامتياز . وفى سنة ١٩٠٤ رفعت السكة الضيقة وحل محلها خط واسع تديره مصلحة السكة الحديدية بمقتضى اتفاق ينتهى مدته فى سنة ١٩٦٨ تحدد فيه أن تدفع مصر للشركة قسطاً سنوياً قدره ١٩٫٩٣٠ جنيها مصرياً ، وسارت الشركات فى توصيل الوجه القبلى بالخطوط الضيقة كما اهتمت بخطوط الواحات . وكان أهمها خط مريوط التى تم إنشاؤه فى ٢ ابريل سنة ١٩٠٠ (١) .

وقد عاد امتداد الطرق الحديدية والعناية بالطرق الزراعية على القرى بالخير

---

(١) أنشىء فى سنة ١٨٨٤ خط حربى أثناء حملة السودان لتسهيل نقل المهمات إلى ما بعد الشلال ، وبسبب الحرب استولت الحكومة على خط قنا — أسوان فوسع الخط بين قنا والاقصر ، وقد عوضت الحكومة المصرية الشركة باقساط سنويه قدرها ٣٤٧٥٠ جنيه حتى سنة ١٩٧٨ على سبيل التعويض كذلك تحول خط الاقصر — شلال إلى خط واسع فى سنة ١٩٠٦

وعلى الفلاحين بالنقدم والرقى ، وظهرت الحاجة إلى الاشراف العام على طرق المواصلات والنقل. فانشئت وزارة المواصلات (فيما بعد) فى ٢ يونيو سنة ١٩١٩ وبذلك أصبحت هذه الوزارة تشرف على كل ما له علاقة بالمواصلات من بريد وسكك ضيقة وتلغراف وتلفونات وطيران ومحطات لاسلكية .

الصادرات والواردات :

أخذت انجلترا تتقدم تقدماً تجارياً ظاهراً فى مصر ، فبعد أن اعتنت بالزراعة وتنظيم شئونها ، وعنيت بالتجارب فى المناجم المصرية (١) وتركت لفرنسا استثمار الأراضى والعقار كما تركت لبلجيكا مشروعات النقل والمواصلات والنور والمياه والترام ، أخذت تختص فى النقل البحرى بين مصر وانجلترا ، وبعد أن اشترت إحدى الشركات الانجليزية مصلحة البواخر الخديوية عمدت انجلترا إلى العناية بالصادرات والواردات التى أخذت فى الزيادة المطردة كما يظهر ذلك من الجدول الآتى : —

السنة	السكان	الصادرات بالجنيه	الواردات بالجنيه	الايرادات بالجنيه
١٨٨٤	٧ر١٦١	١٢ر٥٥٣ر٠٠٠	٨ر١٨٣ر٠٠٠	١٠ر١٤٠ر٠٠٠
١٨٩٩	١٠ر٠٢٧	١٥ر٦٥٩ر٠٠٠	١١ر٤٤٢ر٠٠٠	١٢ر٦٧٥ر٠٠٠

وكان القطن أهم الصادرات إذ أصبح يكوّن أكثر من ٧٠ — ٨٠ ٪ من مجموعها بعد أن كان فى أيام اسماعيل باشا لا يتجاوز ٤٥ ٪ ، وأصبح أهم الواردات المنسوجات القطنية ومواد الوقود والمحاصيل الغذائية ومواد البناء ، ومن هذا يتبين أن أهم الصادرات كانت القطن بينما كان اهم الواردات المنسوجات القطنية وأن انجلترا كانت أكبر البلاد المتعامل معها لأنها من أهم البلاد انتاجا للمنسوجات القطنية .

---

(١) منذ سنة ١٩١٣ أخذت الشركات تسعى لاستغلال ثروة مصر المعدنيه ، وتبين لها أن ثروة مصر المعدنية تعود على مشتغليها بأوفر الارباح والفوائد ، وفى سنة ١٩١٤ كشفت منابع هرغادة فساعدت على تموين القطر بالزيوت المطلوبه خصوصا أثناء الحرب ، فاقامت الحكومة معامل لتكرير البترول فى السويس وزاد المستخرج منه زيادة تذكر .

والكشف الآتى يدل على أهم الصادرات والواردات المصرية وعلى درجة تقدمها : —

السنة	الواردات بالجنيه المصرى			الصادرات بالجنيه المصرى				الميزان التجاري
	بضائع	معدن	المجموع	بضائع	لتصحيح بقدر التمن	معاد تصديره	معدن	المجموع	ج ٠ م
١٨٩٢	٩٠٩١	٣٨٢٦	١٢٩١٧	١٣٥٠٥	١٤٨٢	١٧٧	٢٠٤٨	١٧٢١٢	٤٢٩٥
١٨٩٣	٨٧١٨	٢٩٤٦	١١٦٦٤	١٢٩٥٤	١٤٢١	١٥٧	٣٥١٧	١٨٠٤٩	٦٣٨٥
١٨٩٤	٩٢٦٦	١٩٩٥	١١٢٦١	١٢٠٧٨	١٣٢١	١٤٢	١٨١٦	١٥٣٥٧	٤٠٩٨
١٨٩٥	٨٣٨٩	٤٣١٩	١٢٧٠٨	١٢٨١٦	١٤٠٤	١٣٢	٢٣٣٢	١٦٦٧٤	٣٩٦٦
١٨٩٦	٩٨٢٨	٣٧٢٠	١٣٥٤٨	١٣٤٤٢	١٤٧٠	١٩٤	١٨٢٦	١٦٩٣٢	٣٣٨٤
١٨٩٧	١٠٦٠٣	٢٩٢١	١٣٥٢٤	١٢٥٥٢	١٣٦٩	٢٠٩	٢٣٦٩	١٦٤٩٩	٢٩٧٥
١٨٩٨	١١٠٣٣	٢٧٣٠	١٣٧٦٣	١٢٠٧٠	١٣١٢	٢٤٧	١٨٩١	١٥٥٢٠	١٧٥٧
١٨٩٩	١١٤٤١	٤٥١٥	١٥٩٥٦	١٥٦٥٨	١٧٠٦	٢٣٢	١٥٠٢	١٩٠٩٨	٣١٤٢
١٩٠٠	١٤١١٢	٤١١٤	١٨٢٢٦	١٧١٢٤	١٨٦٣	٢٢٩	٢٦٠٢	٢١٨١٨	٣٥٩٢
١٩٠١	١٥٢٤٤	٣٠٨٥	١٨٣٢٩	١٦١٥٣	١٧٤٨	٢٤٧	٢٤٣٢	٢٠٥٨٠	٢٢٥١
١٩٠٢	١٤٨١٤	٤٧٧٩	١٩٥٩٣	١٨٠٤٦	١٩٥٧	٢٩٦	١٨٣٤	٢٢١٠٣	٢٥١٠
١٩٠٣	١٦٧٥٣	٦٤٣١	٢٣١٨٤	١٩٥٣٩	٢١٢٤	٢٧٢	١٧٨٥	٢٣٧٢٠	٥٣٦
١٩٠٤	٢٠٥٥٩	٧٦٠٦	٢٨١٦٥	٢٠٨١١	٢٢٥٧	٢٧٦	٢٧٣٠	٢٦٠٧٤	٢٠٩١
١٩٠٥	٢١٥٦٤	٤٧٨٢	٢٦٣٤٦	٢٠٣٦٠	٢٢٠١	٣١٧	٣٨٦٩	٢٦٧٤٧	٤٠١
١٩٠٦	٢٤٠١٠	٩٠٧٧	٣٣٠٨٧	٢٤٨٧٧	٢٧١٢	٤٣٩	٢٠٦٧	٣٠٠٩٥	٢٩٩٢
١٩٠٧	٢٦١٢٠	٧٧٦٨	٣٣٨٨٨	٢٨٠١٣	٣٠٦٩	٤٤٤	٤٧٣٦	٣٦٢٦٣	٢٣٧٥
١٩٠٨	٢٥١٠٠	٤٢٠٥	٢٩٣٠٥	٢١٣١٥	٢٣٢٨	٣٧٨	٤٦٧١	٢٨٦٩٢	٦١٣
١٩٠٩	٢٢٢٣٠	٧٠١٠	٢٩٢٤٠	٢٦٠٧٦	٢٨٥٧	٤١٦	٦٤٥٦	٣٥٨٠٥	٦٥٦٥
١٩١٠	٢٣٨٥٢	١٢٩٦٤	٣٦٥١٦	٢٨٩٤٤	٣١٧٥	٤٤٧	٧٠٤٥	٣٩٦١١	٣٠٩٥
١٩١١	٢٧٢٢٧	٧٢٤٢	٣٤٤٦٩	٢٨٥٨٩	١٨٠٩	٣٨٢	٧١٣١	٣٧٩٢٠	٣٤٥١
١٩١٢	٢٥٩٠٧	١١٥٤٦	٣٧٤٥٣	٣٤٥٧٤	—	٤٤٨	٧٤٧٥	٤٢٤٩٧	٥٠٤٦
١٩١٣	٢٧٨٦٥	٩٧٩١	٣٧٦٥٦	٣١٦٦٢	—	٥٧٨	١١١٣٧	٤٣٣٧٧	٥٧٢١
١٩١٤	٢١٧٢٤	١٧٨٠	٢٣٥٠٢	٢٤٠٩١	٦٤٣	٤٤٧	٦٣٦٨	٣١٥٤٩	٨٠٤٧

وكان أهم البلاد المتعامل معها انجلترا وتليها فرنسا وايطاليا والمانيا وبلجيكا كما يدل على ذلك الكشف التالى وقد فضلنا سنتى ١٩٠٩ و١٩١٠ لأنهما تظهر معدل السنوات فى هذا العهد .

المملكة	صادرات ١٩٠٩ بالجنيه	النسبة المئوية	واردات ١٩٠٩ بالجنيه	النسبة المئويه	صادرات ١٩١٠ بالجنيه	النسبة المئوية	واردات ١٩١٠ بالجنيه	النسبة المئويه
بريطانيا العظمى	١٣٠٩٩٩١٠	٥٠٫٢	٧٣١١٠٠٠	٣١٫٣	١٤٣٤٣٣٨١	٤٩٫٥	٦٧٤٤٠٠٠	٣٠٫٣
الممتلكات البريطانية في البحر الأبيض	١١٦٧٠	٠٫٠٥	١٦٩٠٠٠	٠٫٦	١٠٧٠٢	٠٫٠٣	١٧٤٠٠٠	٠٫٨
الممتلكات البريطانية في الشرق الأقصى	١١٠١٧٠	٠٫٤	٩٦٧٠٠٠	٤٫٥	٨٢٨٢٢	٠٫٣	٩٧٥٠٠٠	٤٫٠
ألمانيا	٢٤٨١٨٢٦	٩٫٥	١٢٦٣٠٠٠	٥٫٤	٣٠٨٨٦٣٢	١٠١٧	١١٢٩٠٠٠	٥٫٧
فرنسا	٢٢٩٨٥٤١	٨٫٨	٢٦٥٢٠٠٠	١١٫٣	٢٤٧٤٠٢٦	٨٫٥	٢٨٩٩٠٠٠	١٣٫٠
النمسا	١٢٩١٨٤٨	٥٫٠	١٦٤٦٠٠٠	٧٫٠	١٤٣٤٨٢١	٧٫٠	١٤٣٣٠٠٠	٦٫٤

صعوبة القطن فى التجارة الخارجية :

يدل الجدول التالى على المركز الذى ناله القطن المصرى فى عصر عباس فى الانتاج الأهلى ، وكيف أن المصريين بدأوا يتمتعون بايراد وافر يمكنهم من الاستغلال والعمل على رفع مستواهم خصوصا وأن ميزانية الحكومة المصرية بدأت تسلك سبيل الاستقرار .

فكان نصيب انجلترا من واردات مصر ٣٦ ٪ من مجموع وارداتها فى سنة ١٩١٠ ، بينما كانت صادرات مصر بما فيها السجاير ٢ر٥٠ ٪ ،

ويتضح من إحصاء الصادرات والواردات أن أرقامها كانت مطردة الزيادة ، وأن على مصر أن تدفع من الفرق بين الصادرات والواردات أقساط الديون وفوائدها ، وكما أن الصادرات والواردات زادت أرقامها فى أواخر عهد عباس حلمى وبعده . فان هذه الزياده كثيرا مايقولون أنها من تأثير زراعة القطن والاعتماد عليه اعتمادا كاملا .

ويدل الجدول الآتى على تقدم مصر الاقتصادى فى عهد عباس حلمي حتى سنة ١٩٠٨ كما يدل على الارتقاء المادى السريع الذى أفضى إلى المضاربة فى الأسواق المالية :—

الايرادات	٣ سنوات ١٨٨٠ـ٩٠ بالالف ج	٣ سنوات ١٨٩١ـ٩٣ بالالف ج	٣ سنوات ١٨٩٤ـ٩٦ بالالف ج	٣ سنوات ١٨٩٧ـ٩٩ بالالف ج	٣ سنوات ١٩٠٠ ـ ٢ بالالف ج	٣ سنوات ١٩٠٣ ـ ٥ بالالف ج	سنة واحدة ١٩٠٦ ـ ٧ بالالف ج
متوسط إيرادات الحكومة فى السنة بالجنيه	٩٨٧٢	١٠٣٥٩	١٠٤٣٨	١١١٤١	١١٧٧٤	١٣٥٨٤	١٥٧٠٠
متوسط صادرات القطن بآلاف القناطير	٣٠٧٥	٤٦٠٩	٥٣٨٠	٦١٣٠	٦٠٦٧	٦٠٠٩	٦٧٧٨
متوسط سعر قنطار القطن بالقرش	٢٩٥	٢١٩	٢٠١	١٨١	٢٤٥	٣٠٧	٣٧٤
متوسط قيمة الصادرات مع ١٠ ٪ مقابل نقص تقدير الجمارك بآلاف الجنيهات	١٣٥٠٧	١٥٧٠٧	١٤٨٧٥	١٥٧٠٦	١٩٩٥٩	٢٣٦٠٥	٣٠٩٢٠
متوسط قيمة واردات البضائع بآلاف الجنيهات	٧٦١٣	٩٠٠٤	٩١٦٢	١١٠٢٦	١٤٧٢٤	١٩٦٢٦	٢٥٠٦٦
متوسط زيادة الواردات على الصادرات من النقود بآلاف الجنيهات	٧٣	٨٣٦	١٣٥٧	١٤٦٨	١٧٠٤	٣٤٧٨	٥٠٢١
زيادة الصادرات عن الواردات وهو رصيد التجارة بآلاف الجنيهات	١٠٢٠	٢٧٠					
زيادة الواردات بالالف الجنيهات			١١٤٠	٢٢٩٠	١٠٧٠	٦٠٠٠	٣٨٠٠
عدد الشركات الجديدة	٥	٤	١١	٣٤	١٤	٧١	١٠٨

ويدل الجدول التالى على مركز القطن فى الصادرات المصرية : —

متوسط المدة لخمس سنوات	صادرات القطن والبذرة بآلاف الجنيهات	مجموع الصادرات بآلاف الجنيهات	نسبة صادرات القطن للصادرات الكلية
١٨٨٥ – ١٨٨٩	٨ر٩٠٠	١١ر٠٤٣	٠/٠ ٨١
١٨٩٠ – ١٨٩٤	١٠ر١٩٠	١٢ر٩١٣	٠/٠ ٨٠
١٨٩٥ – ١٨٩٩	١١ر١٠٤	١٣ر٣٠٨	٠/٠ ٨٣
١٩٠٠ – ١٩٠٤	١٥ر٩٩٤	١٨ر٣٣٥	٠/٠ ٨٧
١٩٠٥ – ١٩٠٩	٢١ر٩٧١	٢٤ر١٢٩	٠/٠ ٩١
١٩١٠ – ١٩١٤	٢٩ر٤٩٨	٣١ر٦٦٢	٠/٠ ٩٣

وكانت كميات القطن المستهلكة محلياً كميات مهملة إذ كانت السياسة الحكومية العامة هي الاعتماد على المصنوعات البريطانية وتصدير القطن الخام إلى أوربا وبالأخص الى انجلترا ، ولكن الحرب العظمى غيرت الامور ، وكان من أثر ذلك أن ارتفعت أسعار القطن وزادت الصادرات منه خصوصا وأن ثمنه ارتفع حتى وصل إلى عشرة أمثال ما كان عليه سنة ١٩١٤ ، وتنافس المصريون فى شراء الأرض لزرعها قطنا فارتفع ثمنها لشدة الطلب عليها ، ولولا زيادة تكاليف المعيشة لكمل نعيم الفلاحين وتحقق استقلالهم ، إذ أن زيادة تكاليف المعيشة أدت إلى زيادة الاجور، وتنظيم أحوال العامل على أساس هذه الزيادة حتى إذا ما عادت الحالة إلى أصلها تعرض العامل إلى أوخم العواقب .

البنوك والمصارف :

تقدمت الشركات تقدما كبيرا فى عهد عباس حلمى ، وكان أهم هذه الشركات ما كان خاصا بالبنوك ، فقد كانت تقوم بالأعمال المالية البحتة وبالأعمال التجارية العادية فى داخل البلاد ، ولقد ساهمت هذه البنوك فى زيادة الانتاج الاهلى وفى إصلاح الأراضى وتقدم الزراعة وتحسين أحوال الفلاح وثبات قيمة النقود

وكانت أغلب أموال هذه البنوك أجنبية ، فبعد أن رأينا(١) أن البنك المصرى تكون فى سنة ١٨٥٦ برأس مال قدره ٥٠٠ر٠٠٠ أكتتب بلندن (٢) وأن الشركة الانجليزية المصرية لأعمال البنوك تكونت فى سنة ١٨٦٤ برأس مال قدره مليون ونصف من الجنيهات أكتتب فيه بلندن وباريس ، (٣) وأن البنك العثمانى الأمبراطورى تكون فى سنة ١٨٦٧ ، (٤) والبنك التجارى أنشئ فى الاسكندريه فى سنة ١٨٦٨ ، (٥) وفرع بنك الكريدى ليون فى الاسكندرية فى سنة ١٨٧٢ (٦) وفرع الكريدى ليونيه فى القاهرة فى سنة ١٨٧٥ (٧) وبنك أثينا وقد أنشئ فى سنة ١٨٩٥ ، (٨) والبنك الشرقى اليونانى فى سنة ١٩٠٤ . (٩) وأنشئ البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ ومنح حق إصدار أوراق البنك نوت . (١٠) وفرع الكنتوار ناسيونال الفرنسى فى سنة ١٩٠٥ . (١١) والبنك الشرقى الألمانى فى سنة ١٩٠٦ (أعيد إنشاؤه فى سنة ١٩٢٥) ، اصبح البنك الاهلى أهمها .

البنك الاهلى المصرى : —

كان القطر المصرى محروماً من الاعتمادات المالية وذلك لعدم إدراكه فوائد تلك الاعتمادات كما أن البنوك الأجنبية لم تعنى بأمر البلاد عناية تدعوها إلى تفهيم أهلها محاسن النظم التى يجب أن تنتشر فى البلاد . فلما وجد بعض المتمصرين والأجانب المقيمين فى مصر ضرورة ملء هذا الفراغ خصوصاً وأن البنوك فى مصر لم تزل فى مهدها، عمل جماعة منهم على انشاء البنك الأهلى ليكون بمنزلة أمين صندوق مجانى للجمهور ، بفتح الاعتمادات لهم بفوائد قليلة وخصوصاً لصغار التجار وأهل الزراعة والصناعة .

وبات من المقرر عندما اتسع نطاق الأشغال وتقدمت الاحوال الاقتصادية أن عهد إلى إحدى البنوك الهامة أمر إصدار أوراق تقوم مقام النقود ، إذ أن الامتياز باصدار عملة الورق ضمان لتأمين الثروة العامة وحائل دون الزلل والاندفاع فى طريق المضاربة(١) وتكسب الحكومة من أعماله إذ أنه يصدر أوراق البنكنوت فيقترض من الجمهور بلا فائدة يدفعها مقابل هذا القرض ، ثم يسلف بفوائد متيانية إلى الأفراد الذين يطلبون منه خصم أوراقهم أوصرفها أو يطلبون سلفيات مؤمن عليها بأوراق مالية .

وقد صدر الأمر العالى بانشاء البنك الأهلى المصرى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ وبمنحه امتياز اصدار أوراق البنكنوت ، وتدلك المادة الثانية أن للبنك الأهلى « الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود والشروط المدونة فى المرسوم ، ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء

---

(١) كان من المنافع التي ظهرت لعملة البنكنوت أنها تغنى عن التعرض لخطر نقل النقود من محل إلى آخر ، وكان هذا الامر مهما جدا فى القطر المصرى حيث ترسل المديريات الاموال الكثيره إلى وزارة المالية أو صندوق الدين . ثم يجىء أرباب الزراعة والصناعة فيسترجعون تلك الاموال لشراء لوازمهم ويتحملون ما يتحملون لنقل النقود ، ومن منافعها أن حاملها يتمكن من الاقتصاد فى الوقت عند الدفع بعكس من يدفع نقودا معدنيه ، ومنها أنها تكفى حاملها مؤونة نقص تلك النقود بكثرة التداول وتمكن صاحب العملة من الحصول حالا على ثمن بضاعته ، والاستمرار على إنتاج غيرها، وهي لا تزيد الثروة ولكنها بما تحرزه من الثقة العامة بها تستعيض مدينا غير معروف بآخر موثوق به من العموم وبقبول امضاؤه لدى كل إنسان

الشركة ، ومدة الامتياز خمسون عاماً تبتدىء من صدور الأمر العالى ، والغرض من انشاء البنك أولا أن يصدر أوراقاً مالية تدفع لحاملها عند الطلب . وثانياً أن يسلف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور أو للاعمال الزراعية الأخرى الضرورية لمحاصيل السنة ، إما برهن أو بغير رهن ، ثالثاً أن يقدم قروضاً للحكومة المصرية ولحكومة السودان وللبلديات والمصالح العمومية فى مصر والسودان : رابعاً أن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الاذن بشرط ألا يزيد ميعاد استحقاقها عن سنة . خامساً أن يقطع سندات من جميع الأنواع مضمونة بايصالات بضائع مختلفة . سادساً أن يفتح حسابات جارية ذات فوائد . سابعاً أن يقبل فى خزائنه ودائع أوراق مالية وأسهم وبونات وسندات ونقود ومعادن وأشياء ثمينة ثامنا أن يحصل الكوبونات وقيم الحوالات الماليه على اختلافها . تاسعاً أن يقبل الضمانات والرهنيات . عاشراً أن يصدر حوالات وأوراق تحت الاذن من كل نوع ، وعلى الجملة فانه يقوم بكل الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر أو السودان ماعدا الأعمال العقارية أو التى لها علاقة بمشروعات أجنبية عن هذه البلاد

وذكرت المادة الخامسة أن يقوم بعملية إصدار البنكنوت المصرح للبنك بها. قلم مستقل كل الاستقلال عن أقلام البنك ، وتفتح حسابات خاصة وتخصص خزينة مستقلة لعمليات إصدار أو استبدال تلك الأوراق ، ويجب أن تكون الأوراق المتداولة ممثلة فى البنك كما يأتى : — ١ ـ نصف قيمتها على الأقل ذهباً ٢ ـ والنصف الآخر يجب أن يكون سندات مالية خاصة ، ويكون رأس مال البنك ثلاثة مليون جنيه انجليزى كله مدفوع ، ويقسم رأس المال إلى ثلاثمائة ألف سهم ثمن الواحد منها عشرة جنيهات انجليزية تدفع با كملها[1]. ويدير شئون البنك مجلس مؤلف من اثنين وعشرين عضواً على الأكثر واثنى عشر عضواً على الأقل ومن جملتهم محافظ البنك[2] ، وتعين الحكومة مندوبين للأشراف على

---

(١) إذا أرادت الشركة أن تزيد من رأس مالها فلا يجوز أن تكون قيمة الاسهم الجديده أقل من السعر الاصلى الذى صدرت به الاسهم الاولى ، وإذا صدرت بازيد تضاف الزيادة إلى حاصل الاحتياطى ولو بلغ هذا الحاصل الحد الاقصى الموضح عنه فى القانون ، ويكون حق الافضلية فى اكتتاب الاسهم لاصحاب الاسهم القديمة مع مراعاة نسبة العدد الذى بأيديهم منها .

(٢) تؤلف لجنة من أربعة من هؤلاء تقيم فى لندن ويجب أن يكون أعضاء مجلس الادارة ، ما عدا المحافظ وأعضاء لجنة لندن ، من الذين قضوا خمس سنوات بالقطر المصرى وأن يكون كل عضو مالكا ١٠٠ سهم على الاقل وأن يودعها فى خزينة البنك

حالة خزينة البنك وماعنده من سندات مالية غير أنهما ملزمان بحفظ السر فيما يتعلق بأعمال البنك المالية ، ويوزع البنك صافى الأرباح بأن يعطى للأسهم ٤ ٪ من القيمة المدفوعة من ثمنها بصفة فائدة ، وإذا كانت الأرباح غير كافية لاعطاء هذه الفائدة فيؤخذ المطلوب من المال الاحتياطى الخصوصى . ، وأن يؤخذ ١٠ ٪ من الأرباح للاحتياطى القانونى إلى أن يبلغ نصف قيمة رأس المال ، وهذا الحاصل لايجوز توزيعه على المساهمين إلا عند حل البنك .

البنك العقارى الزراعى المصرى : —

أنشىء هذا البنك فى يونيه سنة ١٩٠٢ وكان الغرض من إنشائه تسليف صغار الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة برهون عقارية بالمرتبة الأولى وبشروط بسيطة ، وذلك للمحافظة عليهم وزيادة عددهم حتى يكون فى البلاد عنصر محافظ يصونها من التقلب والاضمحلال ، وأوقف سريان قانون الخمسة أفدنة بالنسبة لعمليات هذا البنك حتى يتمكن هؤلاء الملاك الاستفادة من المزايا التى يقدمها لهم ، وكان المأمول أن قروض هذا البنك تنقذ الفلاحين من قبضة المرابين وتعطيهم الاموال اللازمة لتحسين أطيانهم وزيادتها ، وقد كانت أعمال البنك مقرونة بالنجاح فى أول أمره خصوصاً وأن الحكومة وضعت تحت تصرف مجلس إدارته مليون جنيه تزداد تدريجياً إلى ٣ مليون جنيه ولكنها صادفت مصاعب هائلة فى سنة ١٩٠٧ عند ما وقفت حركة الرواج وتعرضت البلاد للأزمة المالية المعروفة .

والبيان الآتى يدل على الأقساط السنوية التى يجب دفعها للبنك عن سلفياته وبيان المتأخرات فى آخر كل سنة ونسبتها إلى الأقساط ونسبة مجموع المتأخرات التى دفعت فى السنة التاليه(١) .

السنة	قيمة الاقساط التى يجب تحصيلها	مقدار المتأخر فى آخر السنة	نسبة المتأخرات إلى المستحق فى ٪	المتحصل من متأخر السنوات الماضيه ٪
١٩٠٤	٩١٧٩٤٢	٢٧٧١٨	٣ ٪	٧٦٫٦ ٪
١٩٠٥	١٤١٥٥٤٧	٩٤٦٣٣	٦٫٧ ٪	٨٩٫٥ ٪
١٩٠٦	١٧٤٠١١٧	٥٤٣٢٢	٣٫١ ٪	٩١٫٣ ٪
١٩٠٧	١٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٦٫١ ٪	٨٠ ٪
١٩٠٨	١٨٨٦٠٤٦	٢٦٣٧٥٨	١٤ ٪	٧٤٫٢ ٪
١٩٠٩	٣٨٠٤١٤١	٣١٩٤٠٨	١٧٫٧ ٪	٦٧٫١ ٪

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادى » لطلعت حرب وقارنه بتقرير المندوب السامى البريطانى لسنة ١٩٠٩

الفصل الثامن

الادارة المالية

تدرجت الحالة الاقتصادية فى التحسن فى عهد عباس حلمى، وأمكن تنظيم مالية البلاد على أحسن حال خصوصاً بعد أن خرجت مصر من الارتباك التى كانت فيه ، وكان للعناية بترقية وسائل الانتاج أحسن الأثر فى هذا التقدم .

أولا : الدين العام :

وقد نشأ عن هذا التقدم المطرد أن صدر الأمر العالى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وبه انتقلت الأموال التى كانت فى يد صندوق الدين إلى يد الحكومة وكان أهم ما جاء فى هذا القانون : (١) أن يلغى تخصيص بعض الايرادات لخدمة الدين وتضمن ضريبة الأراضى دفع الفوائد والأقساط (٢) وأن يقصر حق صندوق الدين على تسلم الأموال اللازمة لسداد فوائد الدين وأقساط إستهلاكه ويلغى حقه فى مراقبة إيرادات ومصروفات الحكومة ، وعندما أصبحت الحكومة فى يسر اشترت بما لديها من الاحتياطى بضعة سندات منها سندات الحكومة المصرية والاخرى سندات مضمونة من الحكومة ومنها سندات الحكومة البريطانية أو سندات مضمونة من الحكومة البريطانية ومنها سندات الحكومة الهندية (١) .

وقد كان رصيد المال الاحتياطى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، ٧٫٣٧٥٫٠٠٠ جنيها مصرياً وبعد إضافة ثمن أراضى الحكومة المباعة وزيادة الايرادات السنوية على المصروفات وطرح ما دفع لصندوق الدين أصبح الاحتياطى ٦٫٠١٠٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً فى عام ١٩٠٩ وهذا يدل على تقدم البلاد المطرد .

وكانت السياسة العامة أن يخصص من المال الاحتياطى بعض الأموال للصرف على الرى والمصارف والسكك الحديدية والموانى والفنارات ومد سكة حديد السودان وخلافه .

---

(١) راجع تقرير السير الدن غورست سنة ١٩٠٩ صفحة ١٤ عن المالية والادارة المصرية

استهلاك الدين :

ودأبت الحكومة على أن تستهلك كل عام جزء من الدين ويتضح ذلك من استمرار التناقص فى مبلغ الدين العام فقد كان يقرب من ١٠٣ر١٨٠٠٠٠ جنيهاً تقريباً فى سنة ١٨٨٥ فاصبح ١٠٤ر١٦٠ر٠٠٠ تقريباً فى سنة ١٨٩٥ ثم أخذ فى التناقص حيث أصبح ٩٦ر٥ مليون فى سنة ١٩٠٥ و ٩٤ مليون فى سنة ١٩١٥ ووصل ١و٩٣ مليون فى سنة ١٩٢٠ .

وكان من نتائج هذا التحسين الظاهر أن وافقت الحكومة على تأجيل تحويل ديونها التى كانت فى حل من القيام بها فى سنة ١٩٠٥ .

والجدول الآتى(١) يدل على مبلغ هذا التناقص : —

السنة	الموحد بالالف	الممتاز بالالف	المضمون بالالف	المجموع بالالف	الدومين بالالف	الدائرة بالالف	المجموع الكلى بالالف
١٨٩٣	٥٥٩٨٦	٢٩٣٩٤	٨٨٤٤	٩٤٢٢٤	٤٢٣٩	٧٠١٢	١٠٥٤٧٥
١٨٩٤	٥٥٩٧٥	٢٩٣٩٤	٨٧٦٦	٩٤١٣٥	٣٩٩٦	٦٦٤٤	١٠٤٧٧٥
١٨٩٥	٥٥٩٧٥	٢٩٣٩٤	٨٦٩٩	٩٤٠٦٨	٣٩٢٥	٦٦٤٤	١٠٤٦٣٧
١٨٩٦	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٢٢٩	٩٣٩٩٤	٣٧٨٨	٦٦٣٢	١٠٤٤١٤
١٨٩٧	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٥٥٨	٩٣٩٢٤	٣٥٠٧	٦٤٣٢	١٠٣٨٦٤
١٨٩٨	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٤٨٦	٩٣٨٥١	٣٢١٤	٦٣٠٧	١٠٣٣٧٢
١٨٩٩	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٤١١	٩٣٧٧٦	٣١١٠	٦١٦٣	١٠٣٠٤٩

(١) يمكن مقارنة حالة الديون المصرية بما سبقها فى الآتى (راجع مذاكرات المستر جريج لطلبة الدراسات الاقتصادية بالجامعة المصرية .

السنة	الوحد بالالف	الممتاز بالالف	المضمون بالالف	المجموع بالالف	الدومين بالالف	الدائرة بالالف	المجموع الكلى بالالف
١٨٨٤	٥٥٩٩١	٢٢٣٣٣	—	٧٨٣٢٤	٧٦٤٥	٨٧٦٣	٩٤٧٣٢
١٨٨٥	٥٥٩٩١	٢٢٢٩٦	٩٤٢٤	٨٧٧١٢	٧٤٨٧	٨٦٦٠	١٠٣٨٥٨
١٨٨٦	٥٥٩٩٠	٢٢٢٩٦	٩٣٠٢	٨٧٥٧٩	٧٣٥٤	٨٦٦٠	١٠٣٦٠٣
١٧٨٧	٥٥٩٩٠	٢٢٢٩٦	٩١٩٢	٨٧٤٧٩	٦٩١٠	٨٦٣٩	١٠٣٠٢٨
١٨٨٨	٥٥٩٨٩	٢٢٢٩٦	٨١٥١	٨٧٤٣٨	٥٥٣١	٨٦٣٦	١٠١٦٠٦
١٨٨٩	٥٥٩٨٩	٢٢٢٩٦	٩١١١	٨٧٣٩٧	٥١٧٣	٨٥٨٧	١٠١١٥٨
١٨٩٠	٥٥٩٨٨	٢٩٤٠٠	٩٠٦٩	٩٤٤٥٧	٥٠٤٥	٧٢٩٩	١٠٦٨٠٢
١٨٩١	٥٥٩٨٧	٢٩٤٠٠	٩٠٢٥	٩٤٤١١	٤٨٦١	٧٢٧٢	١٠٦٥٤٤
١٨٩٢	٥٥٩٨٧	٢٩٤٠٠	٩٩٣٧	٩٤٣٢٣	٤٨٢٦	٧٢٢٣	١٠٦٣٧٣

السنة	الموحد بالالف	الممتاز بالالف	المضمون بالالف	المجموع بالالف	الدوبين بالالف	الدائرة بالالف	المجموع الكلى بالالف
١٩٠٠	٥٥٩٧٢	٢٩٣٩٤	٨٣٣٣	٩٣٦٩٩	٢٨٩٨	٦١١٧	١٠٣٧١٤
١٩٠١	٥٥٩٧٢	٣٠٣٩٠	٨٢٥٦	٩٤٦١٧	٢٦٣٠	٦٠١٧	١٠٢٧١٤
١٩٠٢	٥٥٩٧٢	٣٠٨٩٧	٨١٦٥	٩٥٠٣٤	٢٣٤٤	٥٨٦٧	١٠٣٢٤٦
١٩٠٣	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٨٠٧٨	٩٥١٧٨	٢٠٥٦	٤٩٥٣	١٠٢١٨٧
١٩٠٤	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٩٨٢	٩٥٠٨٢	١٧٤٩	٤٤٤٤	١٠١٢٧٥
١٩٠٥	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٨٥٠	٩٤٩٤٩	١٥٣٥	—	٩٦٤٨٤
١٠٩٦	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٧٦٥	٩٤٨٦٥	١٣١٦	—	٩٦١٨١
١٩٠٧	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٦٨٣	٩٤٧٨٢	١٠٥١	—	٩٥٨٣٣
١٩٠٨	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٥٩٦	٩٤٨٩٨	٨١٨	—	٩٥٥١٣
١٩٠٩	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٥٠٧	٩٤٦٠٧	٤٣٤	—	٩٥٢٤١
١٩١٠	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٤١٥	٩٤٥١٤	٤٥٨	—	٩٤٩٧٢
١٩١١	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٣١٩	٩٤٤١٨	٢٠٣	—	٩٤٦٢٢
١٩١٢	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٢١٥	٩٤٣١٥	٣٥	—	٩٤٣٥٠
١٩١٣	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧١٠٣	٩٤٢٠٣	—	—	٩٤٢٠٣
١٩١٤	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٧٠٤٥	٩٤١٤٥	—	—	٩٤١٤٥
١٩١٤-٥(١)	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٦٩٢٩	٩٤٠٢٩	—	—	٩٤٠٢٩

(١) وقد استمرت حالة الدين بعد عهد عباس حلمى سائرة على نفس الوتيرة كما يتبين الآتي : —

السنة	الموحد بالالف	الممتاز بالالف	المضمون بالالف	المجموع بالالف	الدومين بالالف	الدائرة بالالف	المجموع الكلى بالالف
١٩١٥ — ١٦	٥٥٩٧٢	٣١١٢٨	٦٨٠٤	٩٣٩٠٣	—	—	٩٣٩٠٣
١٩١٦ — ١٧	»	»	٦٦٤١	٩٣٧٤١	—	—	٩٣٧٤١
١٩١٧ — ١٨	»	»	٦٤٦٦	٩٣٥٦٦	—	—	٩٣٥٦٦
١٩١٨ — ١٩	»	»	٦٢٨٩	٩٣٣٨٩	—	—	٩٣٣٨٩
١٩١٩ — ٢٠	»	»	٦٠٩٨	٩٣١٩٨	—	—	٩٣١٩٨
١٩٢٠ — ٢١	»	»	٥٨٧٢	٩٢٩٧٢	—	—	٩٢٩٧٢
١٩٢١ — ٢٢	»	»	٥٦٦٢	٩٢٧٦٢	—	—	٩٢٧٦٢
١٩٢٢ — ٢٣	»	»	٥٤٦٥	٩٢٥٦٥	—	—	٩٢٥٦٥
١٩٢٣ — ٢٤	»	»	٥٢٧١	٩٢٣٧١	—	—	٩٢٣٧١
١٩٢٤ — ٢٥	»	»	٥٠٧٢	٩٢١٧٢	—	—	٩٢١٧٢
١٩٢٥ — ٢٦	»	»	٤٨٧٧	٩١٩٧٦	—	—	٩١٦٧٦
١٩٢٦ — ٢٧	٥٥٩٧٢	٣٠٦٣٤	٤٦٥٥	٩١٢٧١	—	—	٩١٢٧١
١٩٢٧ — ٢٨	٥٥٦٥٣	»	٤٤٤٩	٩٠٧٣٦	—	—	٩٠٧٣٦
١٩٢٨ — ٢٩	٥٥٤٢٦	»	٤٢٢٨	٩٠٢٨٨	—	—	٩٠٢٨٨
١٩٢٩ — ٣٠	٥٥٢٥٠	»	٣٩٩٤	٨٩٨٧٩	—	—	٨٩٨٧٩
١٩٣٠ — ٣١	٥٥٢٥٠	»	٣٧٦٠	٨٩٦٤٥	—	—	٨٩٦٤٥
١٩٣١ — ٣٢	»	»	٣٥١٧	٨٩٤٠٢	—	—	٨٩٤٠٢
١٩٣٢ — ٣٣	»	»	٣٢٨٩	٨٩١٧٣	—	—	٨٩١٧٣

تناقص الدين العام المصرى :

ويتبين لنا من دراسة الدين العام المصرى أنه أخذ فى التناقص فى مجموعه بينما أن مفرداته كانت مقيدة باحكام وقواعد وأوامر عالية ، نذكر أهمها تسجيلا لأثرها فى حياة الأمة المصرية ، فقد صدر فى أواخر عهد توفيق الفرمان العالى المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٨٧٨ وبه أصدرت الحكومة المصرية سندات بمبلغ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فائدتها أربعة ونصف فى المائة وخصص معظم هذا المبلغ لتصفية مطالبات الخديو اسماعيل وأعضاء العائلة الخديوية ولاستبدال المعاشات (١) . وفى ١٢ يوليه سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال يقضى باستعمال زيادة الايرادات المخصصة لصندوق الدين بموجب اتفاقيات سنة ١٨٨٥ مع المحصل من مبيع الأراضى وموارد أخرى لتكوين مال احتياطى يحفظ فى صندوق الدين ويستعمل لشراء سندات من الدين المصرى ، غير أنه رخص للأعضاء بتسليف الحكومة ما يلزمها من هذا الاحتياطى لمصروفاتها الغير الاعتيادية .

---

(١) كان هذا المبلغ هو من أصل الخمسة ملايين التى رخص بها سلطان تركيا ، وكانت هذه السلفة المذكورة بقيمة أسمية قدرها ٢ر٣٣٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فتقرر لخدمتها قسط سنوى قدره ١٣٠ر٠٠٠ جنيه مصرى تؤخذ من المصروفات الادارية ، واشترط أنه في حالة تأخر الحكومة من سداد هذا القسط تحول محصلات الأموال المقررة والغير مقررة فى مدينة القاهرة إلى خزينة صندوق الدين المكلف بخدمة القرض المذكور ، أما الاستهلاك فتعين بطريقة المشترى أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة ، واشترط أيضاً أن المحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة الواردة فى الجداول يورد إلى صندوق الدين لاستخدامه فى استهلاك هذه السلفة الجديدة والدين المضمون معا ، وتقرر فى يولية سنة ١٨٨٨ ايقاف تنفيذ الامر العالى الصادر فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ والخاص باستهلاك الديون حتى يبلغ المال الاحتياطى مليونين من الجنيهات المصرية . كذلك أدخلت تعديلات عدة بناء على فرمانات بتاريخ ٦ و ٧ يونية و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وكان أهم هذه التعديلات وقد سبق ذكرناها فى عهد توفيق ١ — تحويل قرض أربعة ونصف فى المائة المعقود فى سنة ١٨٨٨ إلى دين ممتاز ٢ — إصدار سندات ممتازة جديدة للحصول على مبلغ ١ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري تخصص للري ٣ — تحويل الدين الممتاز من ٥٪ إلى ٣ر٥٪ مقابل دفع تعويض نقدى لحاملى هذه الاسهم قدره ٩٪ ٤ — زيادة قيمة الدين الممتاز مبلغا وقدره ٧ر١٠٣ر٠٠٠ جنيه انجليزى نتيجة للعمليات المذكورة ٥ — تحويل دين الدائرة السنية العمومي وإعطاء أصحاب الديون سندات جديدة فائدتها ٤٪ بمعدل ٨٥٪ من قيمة أسهمهم وبذلك خفضت قيمة هذا الدين الاسمية مبلغ ١ر٢٨٨ر٠٢٠ جنيهاً انجليزيا ٦ — الترخيص بتحويل قروض الدومين .

وقضت الأوامر الصادرة فى ٦ و ٧ يونيه و ٥ يولية و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بادخال تعديلات كان أهمها : (١) إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة خمسة عشر سنة كاملة بدون سداد شيء من أصلها إلا بطريقة الاستهلاك (٢) إيداع الوفورات الناتجة عن تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدومين فى خزينة صندوق الدين مع تخويله الحق فى تشغيلها بسندات من الديون المصرية . والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تقيد بحساب خصوصى يسمى « مال الوفورات الناتجة عن تحويل الدين » ، وقد حصل تحويل قرض الدومين بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ فخفضت فائدته من ٥ ٪ إلى ٤ ½ ٪ .

وفى ٢١ يونيه سنة ١٨٩٨ عقدت الحكومة المصرية مع إحدى النقابات التى صارت فيما بعد « شركة الدائرة السنية » اتفاقاً مفاده أن هذه الشركة تتولى بيع أملاك الدائرة السنية ، وتدفع للحكومة المبالغ اللازمة لسداد سلفتها فى استحقاقها فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ مع جميع الأرباح الناتجة عن ذلك البيع ، بعد خصم المبالغ اللازمة لاستهلاك الدين ودفع فائدة قدرها ٥ ٪ على رأس مال الشركة ، تقسم مناصفة بين الحكومة والشركة .

وقد تقرر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ بأمر عال بأن الوفورات الناتجة عن تحويل قرض الدومين لا تورد إلى صندوق الدين إلا اذا زادت إيرادات مصلحة الدومين عن المبالغ اللازمة للقيام بسائر مصاريفها ، أما المبالغ التى تورد بصفة وفورات فتخصص لسد عجز إيراداتها ، وتقرر أن لا يسدد قرض الدومين قبل أول يناير سنة ١٩١٥ إلا بطريقة الاستهلاك وذلك بواسطة ما يحصل من بيع الأملاك أو من زيادة الايرادات .

وقد رخص بالامر العالى المؤرخ ١٢ يولية سنة ١٩٠٠ باصدار مستندات ممتازة جديدة قدرها ١٫٧٣٤٫٢٠٠ جنيه انجليزى تخصص لادخال تحسينات على سكك حديد الحكومة ، فكان هذا القرض مع سلفة ٤٫٥ ٪ المعقودة فى سنة ١٨٨٨ وقرض ١٨٩٠ تتمة مبلغ الخمسة ملايين جنيه مصرى الذى رخص به سلطان تركيا فى سنة ١٨٨٨ .

وبناء على الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وبمقتضى القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الذى سرى مفعوله من أول يناير سنة ١٩٠٥ تغيرت طريقة تسديد الديون والضمان اللازم لهذا السداد بنظام جديد أهم قواعده كانت الآتى : —

ا — استبدال الايرادات المختلفة المخصصة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بايرادات أموال الأطيان فى جميع المديريات بالقطر المصرى ماعدا مديرية قنا التى سبق أن تخصصت إيراداتها بصفة ضمانة إيضافية لقرض الدومين . وبما أن محصلات تلك الأموال قدرت بملغ ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى فقد اشترط أنه لايجوز إجراء أى تعديل فى ضرائب الأطيان ينجم عنه تخفيض أموالها إلى مادون الأربعة ملايين جنيه مصرى إلا بعد موافقة الدول.

ب — استخدام المتحصل من الأيرادات المخصصة فى سداد المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة وذلك حسب الترتيب الآتى : أولا. مبلغ ٣١٥٫٠٠٠ جنيه انجليزى (و٣٠٧١٢٥ جنيه مصرى) قيمة القسط السنوى المخصص للدين المضمون . ثانياً : قيمة فوائد الدين الممتاز . ثالثاً : قيمة فوائد الدين الموحد، فاذا لم تف تلك الايرادات بخدمة هذه الديون يؤخذ الفرق من إيرادات الحكومة العامة .

حـ — توريد المتحصل من الايرادات المخصصة من جهات التحصيل مباشرة إلى صندوق الدين حتى تستوفى المبالغ اللازمة لخدمة الدين ، ومايزيد عن ذلك يرسل إلى وزارة المالية مباشرة .

ء — تخصيص مبلغ ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى بصفة مال احتياطى لصندوق الدين ومبلغ آخر لادارة الأعمال وقدره ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وقد يزيد إلى ١٫٢٥٠٫٠٠٠ باتفاق الحكومة مع صندوق الدين ، وتوريد المبالغ الباقية من الأموال الاحتياطية ومن الوفورات الناتجة عن تحويل الدين إلى خزينة الحكومة .

هـ — حفظ الحق للحكومة فى سداد هذه الديون بواقع قيمتها الأسمية ابتداء من التواريخ الآتية : —

١٥ يولية سنة ١٩١٠ للدين المضمون والدين الممتاز(١)
١٥ يوليه سنة ١٩١٢ للدين الموحد(٢)

ولايسدد قبل هذه المواعيد شيء من هذه الديون إلا فيما يختص بالدين المضمون الذى يستمر استهلاكه بما تبقى بعد دفع الفوائد من القسط السنوى المقرر لخدمته وقدره ٣١٥٫٠٠٠ جنيه انجليزى .

فاستعمال كل ما يزيد من ايرادات الدومين والدائرة السنية بعد دفع الفوائد بواقع أربعة ونصف فى المائة لقرض الدومين وأربعة فى المائة لدين الدائرة السنية والمبالغ المتحصلة من بيع الأملاك فى استهلاك ديون المصلحتين المذكورتين ، ولا يجوز استهلاك شيء من تلك الديون بخلاف الطريقة المذكورة قبل أول يناير سنة ١٩١٥ لقرض مصلحة الأملاك و١٥ اكتوبر سنة ١٩١٥ لدين الدائرة السنية .

ز — حفظ باقى المطلوب لحساب تصفية سنة ١٨٨٠ وقدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى بصفة أمانة فى خزينة صندوق الدين لغاية سداد الطلبات الموقوفة .

ح — استمرار دفع قسط المقابلة وقدره ١٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى سنويا لغاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ .

والجدول الآتى يدل على حالة الدين العام فى أواخر سنة ١٩١٤ مع ما طرأ عليه من التغيرات فى خلال السنة نفسها(٣) : —

---

(١) يلاحظ أن الدين الممتاز أنشيء بناء على أمر عال صدر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وأهم الأوامر العالية الخاصة به صدرت فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ و ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ و ٦ و ٧ يونيه سنة ١٨٩٠ و ١٢ يوليه سنة ١٩٠٠ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، وتدفع فوائد هذا الدين فى ١٥ أبريل و١٥ اكتوبر من كل سنه وتبلغ قيمته الآن ٣٠٫٦٣٣٩٨٠ جنيه انجليزى وفوائده مبلغ ١٠٤٥٣٨٤ جنيها مصريا ، وسنداته بعضها لحاملها وبعضها باسماء أصحابها

(٢) أنشيء هذا الدين بناء على الأوامر العالية في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وأهم الأوامر العالية المختصة بهذا الدين هى التى صدرت فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ و ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وتدفع فوائد هذا الدين فى أول مايو وفى أول نوفمبر من كل سنه فى القاهرة والاسكندرية ولندن وباريس وسنداته لحاملها وفئاتها ١٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠ ، ٢٠ جنيها انجليزيا وكانت قيمته في الأصل ٦٠٩٥٨٢٤٠ جنيه انجليزى فصار الباقى الآن ٥٥٢٥٠٤٦١

(٣) يمكن مقارنة حالة الدين العام في عهد عباس حلمي بمقداره فى سنة ١٩٣٥ إذ كان كالآتي : —

نوع الدين	قيمه الدين أول إبريل سنة ١٩١٤ جنيه انجليزي	المستهلك فى خلال سنة ١٩١٤ جنيه انجليزى	قيمة الدين فى آخر مارس سنة ١٩١٥ جنيه انجليزى	قيمة السندات الموجودة تحت يد الحكومة وصندوق الدين جنيه انجليزى	قيمة السندات المتداولة من ٣١ مارس سنة ١٩١٥ جنيه انجليزى
الدين المضمون ٣ ٪	٧٠٤٤٩٠٠	١١٥٨٠٠	٦٩٢٩١٠٠	٨٣٦٠٠	٦٨٤٥٥٠٠
الدين الممتاز ٣ ٪	٣١١٢٧٧٨٠	—	٣١١٢٧٧٨٠	٢٤٧٦٠٠٠	٢٨٦٥١٧٨٠
الدين الموحد ٤ ٪	٥٥٩٧١٩٦٠	—	٥٥٩٧١٩٦٠	٣٠١٠٢٢٠	٥٢٩٦١٧٤٠
الجملة	٩٤١٤٤٦٤٠	١١٥٨٠٠	٩٤٠٢٨٨٤٠	٥٥٦٩٨٢٠	٨٨٤٥٩٠٢٠

ثانيا : الادارة المالية

زادت إيرادات الحكومة بزيادة المتحصل من الضرائب ، وكان نظام الضرائب قد أخذ يسير نحو الكمال ، وبعد أن روعى فيه روح المساواة والعدل والتوقيت والاقتصار واليقين ، وبعد أن رأى الأجانب تصدع خواطر المصريين

تابع هامش ٣ حالة دين مصر العام فى آخر أبريل سنة ١٩٢٥

نوع الدين	قيمة الدين غير المستهلك فى أول مايو سنة ١٩٢٤ جنيه انجليزى	إستهلاك جنيه انجليزى	قيمة الدين غير المستهلك لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ جنيه انجليزى	سندات الاحتياطي فى الحكومة وصندوق الدين جنيه انجليزى	سندات متداولة جنيه انجليزى
الدين القونصوليدبه					
الدين المضمون بفائده ٣ ٪	٣٠٧١٠٠٠	٢٢٤٥٠٠	٢٨٤٦٥٠٠	—	٢٨٤٦٥٠٠
الدين الممتاز فائدة ٣ ½ ٪	٣٠٦٣٣٩٨٠	—	٣٠٦٣٣٩٨٠	٥٣٢٠٥٧٢	٢٥٣١٣٤٠٨
الدين الموحد بفائدة ٤ ٪	٥٥٢٥٠٤٦٠	—	٥٥٢٥٠٤٦٠	٩٨١٨٦٨٠	٤٥٤٣١٧٨٠
الجملة	٨٨٩٥٥٤٤٠	٢٢٤٥٠٠	٨٨٧٣٠٩٤٠	١٥١٣٩٢٥٢	٧٣٥٩١٦٨٨

ديون أخرى

القرض العثمانى ٣ ½ ٪ سنة ١٨٩٤	٤٩٦٨٩٠٠	١٥٣٧٠٠	٤٨١٥٢٠٠	٢٦٠٣٦٠	٤٥٥٤٨٤٠
قرض الدفاع العثمانى ٤ ٪ سنة ١٩٨١	٣٤٦٧٩٢٠	١٤٠٠٠٠	٣٣٢٧٩٢٠	٢٦٤٨٦٠	٣٠٦٣٠٦٠
سكة حديد حلوان جنية مصرى	٢٦٤٠٠	٤٤٠٠	٢٢٠٠٠	—	٢٢٠٠٠

أخذوا يتحملون بعض الأعباء التى كانوا معافين منها (١) إذ قضى قانون سنة ١٨٦٧ بالتصريح للأجانب بامتلاك الأراضى بشرط أن يدفعوا الضرائب ويخضعوا للقوانين العثمانية العقارية . كذلك تمت مصادقة الدول فى معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ على أن يقوم الأجانب بدفع عوائد الأملاك ، ومع أن الأجانب لم يدفعوا هذه الضريبة حتى سنة ١٨٨٧ نظراً لعدم تمثيلهم فى لجان تقدير الضرائب ، فانهم دفعوها بعد أن صدر الأمر العالى بتشكيل لجان لمراجعة وتعديل الضرائب على أن ينتدب فى هذه اللجان من يمثل الملاك الأجانب .

أما الضرائب الجمركية على البضائع فقد صار الاتفاق عليها بموجب عدة معاهدات تجارية عقدت مع حكومات الدول المختلفة ، وبذلك أصبح الأجانب المستوطنون يدفعون كافة الضرائب كرعايا الحكومة المحلية على السواء ، إلا أنه يجب الحصول على مصادقة الدول قبل إلزام الأجانب بدفع أية ضريبة تستجد .

وتوجد مثل هذه الصعوبات عند ربط ضرائب المجالس البلدية وكذلك فى جميع الضرائب التى تقررها الادارات المحلية ، وقد أوقفت الدول على الأمر العالى النظامى الخاص بمجلس بلدى الاسكندرية المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ، الذى منحت به سلطة عظيمة لتقدير الضرائب المحلية .

وأهم الضرائب التى كانت تجبى من المصريين فى هذا العهد هى : — الأموال المقررة (وتشمل الضرائب على الأراضى والأملاك العقارية) ، وبدل الخدمة العسكرية ورسوم الخفر ورسوم الجمارك ورسوم الموانى والمنائر ورسوم مصايد الأسماك ورسوم الدمغة ورسوم دمغ المصوغات والرسوم القضائية ، وفيما يلى سنتكلم بايجاز عن بعض هذه الضرائب : —

---

(١) كان أول من لفت نظر الاجانب إلى تصدع خواطر المصريين هو اللورد دوفرين فى تقريره فى سنة ١٨٨٣ إذ أشار إلى عدم وجود روح المساواة بين المصريين والاجانب فى تحمل عبء الضرائب فقال « لاشك أن مسألة معافاة الاجانب من الضرائب المفروضة على السكان يصدع خواطر المصريين لا لان ماتدفعه الاجانب من الضرائب يعد دخلا عظيما للحكومة بل أن المسألة مسألة انصاف وعدل ، إذ أن قيمة مايدفعونه لايزيد عن ٤٣٠٫٠٠٠ جنيه مع أن الايراد الاجمالى للضرائب هو ٨٩٤٦٥٤٦ جنيه ولقد كانت الامتيازات حجرة عثرة فى سبيل إصلاح هذه المساوىء » .

ضريبة الأراضى :

هذه الضرائب هى إهم مصدر لايرادات الحكومة المصرية ، وقد اقتضت العدالة أن تمسح الأراضى المصرية وفعلا بدىء أولا وعلى باب التجربة فى مساحة مديرية الشرقية فى سنة ١٨٩٢ وكان هذا العمل مقرونا بالنجاح فجعل أساساً لتقدير الضرائب المعمول به الآن ، وكان التمييز بين الأراضى الخراجية والعشورية هو السبب فى صعوبة تقرير الضرائب بالعدالة اللازمة ، فعملت الحكومة على تسوية الخلاف بقدر ما يمكن وذلك بتنقيص فئات الضريبة ، ولما برهنت المساحة فى سنة ١٨٩٥ على نجاح عملها ابتدىء فى إعادة تتمين الأراضى بواسطة لجان مخصوصة فاتخذت القيمة الايجارية للأطيان أساساً للضريبة ، واعتبرت النسبة ٢٨٫٦٤ ٪ من هذا الأساس قيمة الضريبة المفروضة على الأراضى الخصبة تماماً وقد عمل حساب هذه النسبة بحيث أن مجموع الدخل المتحصل من الضرائب العقارية يبقى على ما هو عليه عند احتساب معدل القيمة الايجارية للأراضى فى سائر أنحاء القطر المصرى .

وفى سنة ١٨٩٩ صدر قانون قسمت بمقتضاه أطيان كل بلد إلى أحواض تتقارب الأرض الداخلة فى كل منها من حيث الجودة وصارت أقصى الضرائب المفروضة ١٦٤ قرشاً عن الفدان .

وفى ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال جديد بعد مصادقة الجمعية العمومية يقضى بزيادة الدخل المتحصل من الأطيان التى انتفعت من خزان اسوان وغيره عن الأعمال الفرعية ، وعليه قامت نظارة الأشغال العمومية بفرض ضريبة إضافية قدرها ٥٠ قرشاً عن كل فدان يروى بالراحة و ٣٠ قرشاً عن كل فدان يروى بالآلات الرافعة

أما مسألة إعفاء الأراضى الشراقى من دفع الضرائب فقد نص عليها الأمر العالى الصادر فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢ ، وأصبح المتبع أن يعطى كل مالك قسيمة « ورد » للضرائب مبين به المقدار الملزم بدفعه للحكومة ، وفى أى فصل تستحق أقساطه .

الضرائب غير المقررة وأهمها عوائد الجمارك :

تحتوى الضرائب غير المقررة على ضريبة احتكار الملح والسكر والنطرون والصودا ورسوم التسجيل ولكن أهمها عوائد الضرائب .

الأراضى المعفاة من الضرائب :

ويعفى من الضرائب أولا : الأراضى التى لا يمكن زراعتها لسبب خارج عن إرادة المالك ، ثانياً : خمسة أفدنة لكل شخص من العمد ومشايخ البلاد ومشايخ العربان .

عوائد الأملاك :

تجبى الضرائب على الأملاك فى القاهرة بمعدل ١٠ ٪ وفى المدن الأخرى بمعدل $\frac{1}{12}$ من قيمة الايجار السنوى . وذلك حسب الأمر العالى الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٠٩ ، وفى الأسكندرية علاوة على ضريبة الأملاك قد ربط المجلس البلدى ضرائب أخرى وهى ١٪ من القيمة الايجارية تدفع بواسطة المالك و٢ ٪ تدفع بواسطة المستأجر .

ويجرى كل ثمان سنوات تتمين المبانى بواسطة لجان تتمين لكل قسم من أقسام المدينة ، ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس المراجعة ، وتقدم مثل هذه الطلبات للجهة المختصة قبل ١٥ نوفمبر من كل سنة ويستحق دفع العوائد مقدما كل ثلاثة أشهر .

وتجبى الضرائب بواسطة محصلين من الحكومة ، وإذا تأخر المالك عن الدفع تحجز الحكومة على مواشيه ومنقولاته ، فاذا لم تكف يحجز على العين وتباع بالمزاد الجبرى ، وتجبى الضريبتين السابقتين مصلحة الأموال المقررة(١) .

---

(١) أنشئت مصلحة الأموال المقررة بالأمر العالى فى ٧ أبريل سنة ١٩١٣ باسم مصلحة الأملاك الأميرية الحرة القرض منها إدارة الاراضى الضامنة لقرض ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وقدره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ ج وكانت مقدار هذه الممتلكات الضامنة للقرض ٤٢٥٧٢٩ فداناً وهى الاراضى التى تخلى عنها أعضاء العائلة الخديوية للحكومة ، فحلت هذه المصلحة محل اللجنة التى كانت تدير تلك الأملاك وكانت هذه اللجنة تحتوى على ثلاثة أعضاء أحدها انجليزى والآخر مصرى والثالث فرنسى ، وقد أضيف إلى أعمال مصلحة الأملاك إدارة جميع ممتلكات الحكومة وأصبحت تسيطر على تفتيش الفيوم وتفتيش بلقاس وتفتيش المندورة ألخ ...

وقد كانت الحكومة مرتبطة مع الدول بمعاهدات تجارية تعهدت بمقتضاها ألا تقرر على البضائع الواردة إلى القطر المصرى ضرائب تزيد عن ٨ ٪ من قيمتها ما عدا أصناف قليلة مثل السكر والكحول والدخان والأخشاب اللازمة للبناء.

وقد كان الفحم الحجرى وخشب البناء والبترول يوم (الغاز) وسوائل الوقود وأخشاب الحريق والفحم البلدى والمواشى والغنم والماعز ولحوم هذه الحيوانات المثلجة وغير المثلجة تدفع رسوم قدرها ٤ ٪ ولكنه بالاسكندرية يضاف على ذلك ½ ٪ عوائد مينا ورصيف.

وكانت الضرائب المفروضة على الصادرات تقدر بمقدار ١ ٪ من قيمتها ولكن بالاسكندرية يضاف على ذلك ½ ٪ عوائد مينا ورصيف، ولا رسوم على البضائع الأجنبية التى يراد إعادتها. وتجبى مصلحة الجمارك الضرائب الجمركية أما المدن التى بها جمارك فهى الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد والسويس ودمياط والقصير، ويوجد أيضا مكاتب حركة بالقنطرة والاسماعيلية ورشيد.

ثالثا : مصروفات وايرادات الحكومة والميزانية العامة :

أصبحت الحكومة المصرية متوطدة الأركان، وأصبح للجمعية التشريعية نفوذ محدود، وأصبحت تتألف من النظار ومن ٦٩ عضوا منتخبا ومن ١٧ عضوا معينا وأصبحوا هؤلاء الأعضاء يعتنون بدراسة الأحوال المالية تحت النفوذ البريطانى والرقابة المالية الدقيقة، كذلك أصبح لا يجوز ربط أموال جديدة على الأطيان أو عوائد شخصية إلا بعد مصادقة الجمعية التشريعية، فاستقامت الأحوال المالية كما يدل على ذلك ميزانيات الدولة المصرية وطرق ربط مفرداتها

وقد أصبحت الميزانية المصرية على غاية الاتزان والاعتدال والدقة المتناهية فى جميع أبوابها وتعرضت مفرداتها لانتقاد مجلس شورى القوانين، كما أصبحت تشغل اكبر جزء من التقارير السنوية للمعتمد البريطانى بالقطر المصرى، ونورد هنا على باب التمثيل ماجاء فى التقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لسنة ١٩٠٩.

موجز لميزانيتى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠ :

المفردات	١٩٠٩		١٩١٠	
	بالجنيه	بالجنيه	بالجنيه	بالجنيه
الايرادات	١٥ر١٠٠ر٠٠٠		١٥ر٣٥٠ر٠٠٠	
المصروفات المقدرة				
العادية	١٣ر٩٠٠ر٠٠٠		١٤ر٠٨٨ر٠٠٠	
الخصوصية	٩٥٠ر٠٠٠		١ر٠٦٢ر٠٠٠	
المجموع	١٤ر٨٥٠ر٠٠٠		١٥ر١٥٠ر٠٠٠	
الزيادة	٢٥٠ر٠٠٠		٢٠٠ر٠٠٠	
لمجموع	١٥ر١٠٠ر٠٠٠	١٥ر١٠٠ر٠٠٠	١٥ر٣٥٠ر٠٠٠	١٥ر٣٥٠ر٠٠٠

ونورد ايرادات ومصروفات الحكومة فى سنة ١٩١٢ لكى يتبين لنا مفردات تلك المصروفات والايرادات على وجهها الصحيح الأخير فى الادارة المصرية السليمة

ايرادات		مصروفات	
	جنيه مصرى		جنيه مصرى
٥٢٦٣١٨٦	أموال أطيان وعشور نخيل	مخصصات ومرتبات العائلة وكابنية	
٣٤٦٤١٣	عوائد أملاك	الحضرة الفخيمة الخديوية	٢٨٤٩٤٩
٢١١٩٤١٦	الجمارك	مصروفات الادارة والتحصيل	٥٣٥٤٢٩٣
١٧١٤٣٤١	الدخان والتنباك والسجاير	« السكك الحديدية	٢٣٣٥٣١٣
٤٣٦٣٢٠	رسوم اللمانات والفنارات	« البوسته	٢٨٩١٢٦
٤١٢٧٤	مصائد الأسماك	« التلغرافات	١١٣٤٦٨
٤٥١٤[1]	التمغة	« نظارة الحربية	٧١٤٤٠٠
١٧٤٥٠١١	الرسوم القضائية والقيد به	« جيش الاحتلال	١٤٦٢٥٠
٥٥٩٦٤	رسوم متنوعة	المعاشات	٥٥٢٤٠١
٣٩٥٧٣٤٤	إيرادات السكة الحديدية	مكافآت للانفار المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الالزامية	٦٤٢٩٣
٣١٦١٤٩	البوستة	ويركو مصر	٦٦٥٠٤١
١٣٨٦٣٧	التلغرافات		

تابع الايرادات		تابع المصروفات	
جنيه مصري			جنيه مصري
١٣٨٩٢٤	الأرباح الناتجة من تشغيل النقود	الدين القونصولية وغير القونصولية	٣٩٢٤٧٢٣
١٧٤٩١٧	ايجارات ومتحصلات أملاك الميرى	السودان	٣٣٥٠٠٠
١٣٢٢٧٥	المستقطع من ماهيات المستخدمين	متنوعات	٤٣٠٥١
٨٩٠٤٣٣	متنوعات	مجموع المصروفات الاعتيادية	١٤٨٢٢٤٠٨
		المصروفات الخصوصية	٦٤٨١٧٦
		المجموع العمومى للمصروفات	١٥٤٧٠٥٨٤
		زيادة الايرادات عن المصروفات	
		أضيف إلى الاحتياطى	٢٠٤٥١٥٩
١٧٥١٥٧٤١	جملة	جملة المصروفات	١٧٥١٥٧٤٣

مقارنة بين ايرادات ومصروفات الحكومة :

وقد زادت إيرادات الحكومة زيادة مضطردة ويتضح ذلك من الجدول الآتى الذى يبين إيرادات ومصروفات الحكومة فى بعض السنين بين سنة ١٨٩٢ وسنة ١٩٢٠

السنة	الايرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه	السنه	الايرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه
١٨٩٢	١٠٦٢٨٩٣٥	٩٨٨٢٥٥٧	١٩٠٦	١٦٨١٣٥٦١	١٧٨٤١٩٥٥
١٨٩٣	١٠٦٠١٦٤٢	١٠٥٥٦٠١٧	١٩٠٧	١٦٨٣٢٩٥٩	١٨٩٢٦٩١١
١٨٩٤	١٠٥٣١٣٤١	٩٩٠٤١٨٦	١٩٠٨	١٦٤٢٣٣٨٢	١٨٠٠٩١٣٩
١٨٩٥	١٠٧٣٠٨١٩	٩٧٢٩٢٠١	١٩٠٩	١٥٨٨٧٣١٣	١٦٩٠٠٠١٥
١٨٩٦	١١٠٥٤٩١٧	١٠٦٠١١٨٣	١٩١٠	١٦٣٣٧٦٦٧	١٦٩٤٨٠٨٢
١٨٩٧	١١٤٨٢٦٦٨	١٠٧٠٤٦٣٧	١٩١١	١٧١٧٧١٠٧	١٧٠٧٧٢٠٧
١٨٩٨	١٢٤٨٢٠٨٠	١١١١٥٣٦١	١٩١٢	١٧٨٤٨٣٥٢	١٧٥٦٩٦٥٩
١٨٩٩	١١٦٦٧٠٨٧	١١٤٠٦٩٦٩	١٩١٣	١٧٧٠٥٥٤٣	١٧٦٥٩٩٦١
١٩٠٠	١١٨٦٧٣٠٩	١١٨٣٩٥٨٣	١٩١٤	١٥٣٩٠٨١٨	١٦٨٥٧٧٨٣
١٩٠١	١٣٥١٠١٩٠	١٢٢٠١٨٢٤	١٩١٥	١٧٧٦١٢٥٥	١٦٥٩٤٦٦٦
١٩٠٢	١٣٧٨٤٤٩٢	١٢٦٦٨٥٩٧	١٩١٦	١٩٩٢٩٦٤٨	١٧٢٤٠٦٠٦
١٩٠٣	١٣٣٨٢٢٨٣	١٢٥٠١٨٠٠	١٩١٧	٤٦٤٥١٢٥٩	٦٢٠٥١١٨٢
١٩٠٤	١٤٤٨٣١٦٢	١٢٩٥٠٢٧٢	١٩٢٠		

وترجع زيادة الايرادات أولا إلى زيادة ثروة الأمة ، وقد مكن ذلك الحكومة من زيادة ضرائبها ، ثانياً تحسين نظام الضرائب دعا إلى قلة نفقات الجباية ، أما المصروفات وزيادتها فكانت نتيجة لزيادة عدد السكان وضرورة قيام الحكومة بكثير من المرافق العامة أو التوسع فيها .

وكانت زيادة المصروفات والايرادات تدل دلالة واضحة على ماقام به ملوك مصر من رعاية أفراد الأمة خصوصاً فى عهد الملك فؤاد الذى سعى سعياً متواصلا حتى تحقق الأمة إستقلالها الاقتصادى وبذلك يضع الاستقلال السياسى على أساس متين الأركان عظيم الأسس دعائمه ثابتة ومبادئه صحيحة قويمة (١) .

---

(١) المالية فى الدستور المصرى في عهد فؤاد الأول أصبحت دقيقة البحث عامة المبادىء واسعة التطبيق لذلك عنى الدستور المصرى بالمالية فخصص لها باباً مستقلا اهم ماجاء فيه .

١ — لايجوز انشاء ضريبة ولاتعديلها أو الغائها إلا بقانون ولايجوز تكليف الأهالى بتأدية شيء من الاموال أو الرسوم الا فى حدود القانون .

٢ — لايجوز إعفاء أحد من إداء الضرائب فى غير الاحوال المبينة فى القانون .

٣ — لايجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أوتعويض أو أعانات او مكافأة إلا فى حدود القانون

٤ — لايجوز عقد قرض عمومى ولاتعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة لايجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .

ويشترط اعتماد البرلمان مقدماً فى انشاء وابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم اكثر من مديرية وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة .

٥ — الميزانية الشاملة لايرادات ومصروفات الحكومة يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل (تبتدىء السنة المالية الآن في أول مايو) وذلك لفحصها واعتمادها .

٦ — تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولا .

٧ — لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية .

٨ — اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى .

٩ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .

١٠ — الحساب الختامى للادارة المالية عن العام المنقضى يقدم إلى البرلمان فى مبدء كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده .

الميزانية والحساب الختامى :

الميزانية هى عبارة عن كشف تقديرى بأنواع الايرادات التى ينتظر الحصول عليها والمصروفات التى ينتظر إنفاقها فى سنة مقبلة وتقدم الحكومة الميزانية للبرلمان للموافقة عليها .

والحساب الختامي عبارة عن الايرادات التى جمعت والمصروفات التى أنفقت فعلا في سنة ماضية ويجب أيضا تقديم الحساب الختامى ليوافق عليه البرلمان .

وأصبح البرلمان هو السلطة المشرفة على حالة البلد الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية

العملة المصرية :

أصبح البنك الأهلى هو المصرف الوحيد المتمتع باصدار ورق البنكنوت (١) ، وكان يصدر أوراقاً بقيمة ١٠٠ جنيه مصرى و٥٠ جنيهاً مصرياً وعشرة جنيهات مصرية وخمسة جنيهات مصرية وجنيه مصرى واحد ونصف جنيه مصرى ، ولكن هذه النقود لم تكن من النقود الشرعية التى يحتم القانون التداول بها ، ولكن بعد أن قامت الحرب الكبرى ولم يتيسر للبنك الأهلى نقل الذهب من أوربا لتغطية قيمة أوراق البنكنوت فصدر دكريتو ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ يقضى باعتبار أوراق البنكنوت لها نفس القيمة التى للذهب ، فاصبح للورق نفس القيمة التى للذهب فاصبحت أكثر معاملات الناس بورق البنكنوت ، وأصبح للبنكنوت سعر إلزامى ومعناه أنه غير قابل للصرف بالذهب مؤقتاً مع إعتماده على الذهب ، وفرضت الحكومة المصرية على البنك الأهلى أن يودع فى بنك انجلترا ذهباً يكفى لضمان البنكنوت ، وقد بلغت قيمة أوراق البنكنوت المتداول فى ٣٠ يوليه سنة ١٩١٤ مبلغ ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ثم زاد فى اثناء الحرب الكبرى إلى ٢٤ مليون جنيه إلى ٦٨ مليون جنيه ونتج عن ذلك إرتفاع الأثمان وقدر ربح الحكومة المصرية من إصدار البنكنوت من سنة ١٩١٥ إلى ١٩٢٥ نحو ١٠٫٣١٦٫٠٠٠ جنيه تقريباً .

وفى أكتوبر سنة ١٩١٦ (٢) أرسل بنك انجلترا إلى البنك الأهلى بأن الحاجة ماسة لعدم فرض الذهب كرصيد لأوراق بنك نوت البنك الأهلى ، وعلى ذلك أصدر وزير المالية قراراً فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩١٦ أعفى البنك الأهلى من شرط حفظ الذهب وأجاز للبنك إستبداله بأذونات على الخزانة البريطانية مستحقة لدفع لآجال قصيرة تدفع بالعملة الانجليزية ، وبذلك تقوت الرابطة بين الجنيه لمصرى والجنيه الانجليزى فى المعاملات والمبادلات .

---

(١) قد زيد رأس مال البنك من ٥٠٠٫٠٠٠ إلى مليون ونصف فى سنة ١٩٠٠ ثم إلى ٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٠٣ وأخيرا إلى ٢½ مليون فى سنة ١٩٠٤ ووصل ٣ مليون في سنة ١٩٠٥ واستمر على ذلك .

(٢) يراجع قانون سنة ١٩١٦ رقم ٢٥ الخاص بنظام النقود فى البلاد المصرية وهو لا يختلف فى جوهره عن دكريتو سنة ١٨٨٥ إذ نص على ن وحدة النقود المصرية هي الجنيه المصرى وهو يقسم إلى مائة قرش أو ألف مليم ، فاصبحت النقود الذهبية هى الجنيه المصرى والنصف الجنيه ، والنقود الفضية هي القطعة ذات العشرين قرشاً وعشرة القروش وخمسة القروش والقرشين وأصبحت النقود النيكلية هى قطعة عشرة المليمات وخمسة المليمات والمليمين والمليم والنقود البرونزية . أما المعاملات الكبيرة فاصبحت على اساس الجنيه الاسترلينى الذى حل محل الجنيه المصري فى المعاملات الخارجية .

أما وحدة العملة المصرية فيمكن تلخيصها فى الآتى :

نوع المعدن	الاسم	الوزن بالجرام	النقاوة بالالف	ما يحتم القانون قبوله
ذهب	جنيهاً ذهباً	٨ر٥٠٠	٨٧٥	لاحد لمقدارها
	٥٠ قرش أو نصف جنيه	٤ر٢٥٠		
	٢٠ قرشاً صاغاً	١ر٧٠٠		
	١٠ قروش صاغ	٠ر٨٥٠		
	٥ » »	٠ر٤٢٥		
فضة	٢٠ قرشاً صاغاً	٢٨ر٠٠٠	٨٣٣⅓	لغاية مائتى قرش
	١٠ قروش صاغ	١٤ر٠٠٠		
	٥ » »	٧ر٠٠٠		
	٢ قرشان »	٢ر٨٠٠		
	١ قرش »	١ر٤٠٠		
نيكل	١ قرش صاغ	٥ر٥٠٠	٢٥٠ نيكل ٧٥٠ نحاس	لغاية عشرة قروش صاغ
	٥ مليمات أو نصف قرش صاغ	٤ر٠٠٠		
	٢ مليمان	٢ر٥٠٠		
	١ مليم	١ر٧٥٠		
برونز	½ مليم	٣ر٣٣٣	٩٠٥ نحاس ٤٠ صفيح ١٠ زنك	لغاية عشرة قروش صاغ
	¼ مليم	٢ر٠٠٠		

العملة الأجنبية الشرعية المتداولة فى مصر :

الجنيه الانجليزى ٩٧ر٥ م

البنتو ٧٧ر١٥ م

الجنيه المجيدى ٨٧ر٧٥ م

تم بحمد الله تعالى

الفصل التاسع

سياسة عباس حلمى الاقتصادية ونتائجها

تبين لنا أن عباس حلمى الثانى اعتلى ناصية الحكم فى مصر بعد أن تمكن اللورد كرومر من وضع سياسة مالية واقتصادية للقطر المصرى (١)، مع إنشاء قومية متينة الدعائم على أساس من الوحدة الفكرية الانجليزية والديانة الاسلامية والاصول الشرقية (بالرغم من اختلاف الجنس واللغة والعادات والأخلاق بين سكان مصر) وذلك لترتبط مصر ارتباطاً وثيقاً بوحدة المصلحة الانجليزية المصرية، وبوحدة المبادىء الديمقراطية البريطانية. ومع أن مبادىء الاشتراكية الحكومية التى وضعها محمد على باشا لحكومة مصر استمرت تتقدم وتتحكم فى الأمور المصرية، إلا أن التدخل الانجليزى عمل على التعديلات الضرورية حتى أصبحت فكرة الاشتراكية الحكومية فى هذا العهد تختلف عن الفكرة الأصلية، وذلك لتتمشى مع الظروف الحديثة (٢). فقد عملت الحكومة البريطانية على تحقيق التحسينات الاجتماعية لأهالى مصر عن طريق مبادىء الاشتراكية الحكومية، وأصبحت الاشتراكية الحكومية تشرف وتدير الحركة والنشاط الاقتصادى وتوازن بين منافع المشروعات وتعمل على تشجيعها، بدلا من التسلط على عوامل الانتاج والتوزيع (٣)، وكان للتشريع الاجتماعى والاقتصادى (٤) فى تخفيف الضرائب

---

(١) « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف الماجور بولسون نيومان صفحة ١٢٢ وقارن بين « بسمارك والاشتراكية الحكومية » تاليف وليم هـ. دوسن صفحه ٣١ حيث يذكر أن الحكومة تحت نظام الاشتراكية الحكومية تعمل على تعضيد الفقراء والضعفاء لترفع من قوة إنتاجهم وبين كتاب « تحرير مصر » لمجهول ا . ز صفحة ٩ حيث يظهر أن سياسة انجلترا العامة فى مصر منذ بدء القرن التاسع عشر حتى آخره كانت متينة الاغراض والدعائم .

(٢) « بسمارك والاشتراكية الحكومية » تاليف وليم هاربوث دوسن صفحة ٣١ وراجع المقدمة ٩

(٣) « انجلترا في مصر » ملنر ص ١٣٧ . وقارن « اتفاقية رجال الدين ورجال الحكم سنة ١٨٠١ تاليف هنرى وولش

(٤) يقضي نظام الاشتراكية الحكومية الحديثة العمل على تحقيق التشريع الاقتصادى والاجتماعى فى النواحى الآتية : — (١) القوانين الصناعية وقوانين المصانع (٢) تحسين ساعات العمل (٣) تحسين أحوال العمال (٤) تقييد توظيف النساء والأطفال (٥) التامين على حياة العمال اثناء العمل والعطل (٦) التدخل في الضرائب الجمركية والحماية التجارية والضرائب

وفى حماية الحاصلات الزراعية وفي تقييد الديون الربوية أكبر الأثر فى التوجيه الصحيح نحو رفع شأن مستوى الهيئة الريفية بالبلاد ، والعمل على حل معضلات المزارعين والملاك من الفلاحين ، وتحقيق الموازنة لما فيه مصلحة سكان القطر المصرى من صغير وكبير ، فقد كانت الاشتراكية الحكومية أعظم فائدة من نظام الاحتكار إذ أن الاشتراكية الحكومية تحقق للفئات الضعيفة حريتهم فى مزارعهم وطرق مواصلاتهم وتخفف عنهم عبء الضرائب وأجور النقل وأجور الاضاءة والمياه وأجور التعليم وتشييد الطرق (١).

ويفيد الحكم الملكى الأمة المصرية كلما كانت التقاليد صالحة لحياة التطور ، وكان الحاكم يقدر واجبات الحكومة نحو أفراد الأمة الغنى منها والفقير على السواء (٢) وفى هذه الحالة تتمتع الاشتراكية الحكومة بتعضيد جميع طبقات الأمة إذ تتمشى مع مبادىء الدين والأصول الاجتماعيه العامة (٣) ، لهذا رأى اللورد كرومر مستعينا بالخديو عباس حلمى أن يساير مبادىء الاشتراكية الحكومة الحديثة وأن يدخل فيها من التعديلات مايقضى برعاية الفئة الضعيفة وهى تلك الفئة المنتجة التى تستحق كل أنصاف وتشجيع ، فعملت الاشتراكية الحكومة فى هذا العهد على تخفيف ويلات الضرائب عن الفئات المنتجة سواء أكانت على

بصفة عامة (٧) الاحتكار (٨) تملك السكك الحديدية والمنشئات المثيلة من مناجم وأنهار وغابات راجع « الدولة والتجارة » تاليف اللورد فرار وجفين ص ١٦ — ١٩ وقارن الملكية العقارية « ليعقوب باشا أرتين » صفحة ٢٠٠ حيث يذكر أن روح القوانين تحت الادارة الانجليزية قربت القوانين الشرعية من العادة القانونية والتشريعية .

(١) « بسمارك والاشتراكية الحكومية » تاليف ويلم دوسن صفحة ٦٥ حيث يذكر ما تقوم به الاشتراكية الحكومية نحو الفئات الضعيفة من التعليم الاجبارى والمجانى ومن التشريع لمساعدة الفقراء والضعفاء ومن تقديم يد المساعدة لتعضيدهم فى الانتاج والاستهلاك وبالأخص المواد القابلة الاحتكار بواسطة الشركات المساهمة وغيرها وقارن « الملكية العقارية » ليعقوب باشا أرتين بالانكليزية صفحة ٤٧ حيث يذكر ظلم المماليك في القضاء على نظم الملكية وما يتبعها من استعداد للانتاج العام .

(٢) « راجع الملكية لعقارية » تاليف يعقوب باشا أرتين بالانكليزية صفحة ٣٧ حيث يظهر أثر التقلبات من جراء ظلم بعض حكام مصر وتغيرهم قوانين الملكية المصريه وخلافها . وكيف حقق محمد على نظام الحكم طبقاً لنظام المشورة المنوه عنها في القرآن « وشاورهم فى الامر »

(٣) الاشتراكية الحكومية كثيرا ما تعتمد على الأصول الدينية فى العهود الحديثه ، راجع دوسن صفحة ٢٤ حيث يذكر أن وجود الحكومة يحقق مصلحة الجميع لا مصلحة بعض الافراد والشركات والجمعيات ، فاذا وجدت روح عدم المساواة فالحكومة تتدخل بغرض السلم وتحقيق تحسين أحوال الرعية .

الملكيات الصغيرة وحقوق نقلها وملكيتها أم على مفردات الاستهلاك الضرورية لمعيشة الناس كالسكر والبن والملبس والمسكن وغير ذلك ، كذلك كان يود اللورد كرومر أن يحقق تكوين مجالس البلديات والمديريات وأن يجعل منها مركزا عظيما فى تعضيد الأهالى لامتلاك حقولهم ومنازلهم بدلا من الاعتماد على الشركات والدوائر والاوقاف والاحتكارات ، وأن يكون التعاون تاما بين الأجانب والمصرين على السواء (١) .

لقد وضع كرومر سياسة مالية وأقتصادية للقطر المصرى حتى أختار بعض المؤرخين أن يسمون عهد توفيق وعهد عباس حلمى وعهد السلطان حسين وأكبر جزء من عهد الملك فؤاد الأول بعهد الأحتلال ، وتنبنى هذه التسمية على الأمر الاقتصادى الواقع وهو أنه منذ سنة ١٨٨٠ حتى أواخر القرن التاسع عشر وبعده أى إلى سنة ١٩٢٣ أصبحت مصر أولا عرضه للتعاون الدولى الذى يقول بأن التاريخ المصرى مهما أختص ببيئة معينة وبزمن معين وبنفوذ خاص لايعدو كونه علما متصلا بتطورات الانسانية عامة ، وأن المباحث الأهلية التاريخية مهما أصطبغت بصبغة أهلية خاصة فانها لاتنقطع صلتها بالتوجيهات الدولية العامة ، ثانيا أصبحت مصر أكثر تعرضا لسطان المندوب السامى البريطانى فى امورها المالية الداخلية وفى تنظيم أحوال جيشها حتى يتعود النظام ويتحبب الفلاحين إليه (٢) ، ثالثا عملت

ويذكر فى صفحة ٧٠ أن الاحتكارات الحكومية ماهى إلا ناحية من نواحى التشريعات الاشتراكية الحكومية كما هو الحال فى احتكار الدخان والنبيذ والتأمين والرغبة فى تحقيق الاحتكار الحكومى للغلال طبقاً لسياسة سيدنا يوسف رضى الله عنه ، وقارن « تحرير مصر » لمنهجول صفحة ٢٦ ، وعلم الاقتصاد لبنهام صفحة ١٤

(١) نحن لا نريد التدخل فى وصف حالة مصر السياسية فى هذا العهد باكثر مما ذكرنا حيث أن الأمة المصرية تعرضت لروح القنوط واليأس والاستسلام وذلك تمشيا مع طغيان كرومر وجبروته فقد استسلم العلماء ورجال الجيش والمزارعون والملاك لسلطة المندوب السامى البريطانى فى ميدان الجهاد والتجأوا إليه طالبين المعونة والتعيين فى إدارات الحكومة ، وبذلك تسرب اليأس إلى جميع الفئات المصرية على السواء ، يتساوى فى ذلك الزعماء وصفوف الأمة ، أما الأجانب فقد كان قانون ١٧ اغسطس سنة ١٨٦٨ أول من وضع الأساس لتحقيق الملكية فى المستعمرات التركية وكان اثره فى مصر أكبر من أثره فى أى جهات أخرى بالأمبراطوريه العثمانية راجع « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين صفحة ٢٣١ بالانجليزية وعبد الرحمن الرافعى « الثورة العرابية » « والامتيازات » لبهى الدين بركات باشا

(٢) فى سنة ١٨٨٣ أعيد تنظيم الجيش المصرى وكان أساس هذا التنظيم المبادىء الآتة — أولا أن النظام يجب أن يكون مصفوعاً بالحلم وروح العدالة والمساواة بدلا من الاعتماد على البطش والضرب

حكومة مصر على زيادة ثروة البلد الزراعية وتكوين طبقة زراعية صحيحة تجمع بين المقربين للخديو من كبار الموظفين ووجوه الأعيان والعلماء والأشراف وبين صغار الفلاحين الذين هم الأساس الحقيقى للانتاج الأهلى . وهم الأغلبية الصاعقة فى البلاد حيث يقع عليهم حمل تسديد ماعلى مصر من ديون وفوائد وأقساط ، وقد كان من جراء هذا التقرب أن تمكنت مصر فعلا من دفع فوائد ديونها العامة التى كانت لاتقل عن ٣٥ ٪ من إيراداتها العامة و٣٣ ٪ من صادراتها التى هى نتيجة مجهودات الفلاحين ونشاطهم المتواصل فى فلاحة الأرض والعناية بالحاصلات الزراعية والشبه صناعية ، وكان هذا التقرب طبقا لسياسة كرومر فى أحداث قوة شرائية تقوى على دفع الديون وشراء الحاصلات الصناعية الأجنبية وبالأخص البريطانيه (١) دون أى تعديل جمركى يقلب الأوضاع الجمركية المصرية فيما يختص بتجارة الصادرات والواردات .

كذلك قدر اللورد كرومر والخديو عباس حلمى أهمية حقوق الملكية للأجانب فى القطر المصرى وفوائد الامتيازات الأجنبيه ومضارها ، ورأى من شرح بعض الكتاب (٢) أن منح حقوق الملكية للاجانب دعا إلى زيادة رؤوس الاموال الأجنبية فى مصر كما دعا إلى استثمار أراضى الصحراء والعمل على استغلال المناجم والمعادن المصرية ، وأنه لولا السياسة المرنه لما أقدمت الأجانب على استثمار أموالهم فى القطر المصرى بالطرق المشروعة ، فقد توسع نفوذ الأجانب فى مصر بتوسيع حقوقهم فى أمتلاك الأراضى المصرية ، وأصبح اللورد كرومر وصيا

والقوة والظلم . ثانيا أنه يجب ان تدفع الحكومة لرجال الجيش مرتباتهم فى مواعيدها . ثالثاً يقوم رجال الادارة بتحقيق المظالم والشكاوى ولو كانت على أنفسهم راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تاليف نيومان صفحة ٩ .

(١) « راجع بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحات ٨٢ — ٨٨ حيث يذكر مبادىء السياسة الانجليزية فى مصر من واقع تصريح الوزارة البريطانية فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ . وكذلك يشير إلى تصريح الوزارة البريطانية فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ عن سياسة بريطانيا العامة ، وقارن صفحة ١٣٦ حيث يذكر نظام الموانع السياسية الجمركية والكفاية الذاتية والتشجيعات الأهلية الوطنية

(٢) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية فى مصر » صفحات ٢٣١ — ٢٣٩ حيث يذكر ما أدخل على الامتيازات من تعديل لمصلحة الاجانب بعد أن تمتعوا بحقوق الملكية فى الاراضى العقارية بناء على قانون ١٠ يونية سنة ١٨٦٧ وقارن أيضا صفحة ٢٤٤ من المرجع نفسه .

مختارا على الأجانب فى تشجيعهم أو اخفاقهم طبقا للسياسة العامة التى تتراءى له ، ولذلك نرى ما كان له من أثر مادى فى توجيهات مصر نحو السياسة العامة المقيدة التى كان من نتائجها مساواة الأجانب بالمصرين فى الملكية وغير الملكية .

وتدل الاحصائية التالية على الأثر المادى التى واجهه عباس حلمى فى أول حكمه حيث كان هذا الأثر عظيما فى حياة الأمة الاقتصادية لدرجة لم يتمكن فيها لوالى من الاستقلال بالبلاد إلى أن وضع الأسس القويمة للمصريين ليتبوؤا المكانة اللائقة بهم فى الاستقلال السياسى المؤسس على الاستقلال الاقتصادى والاستقلال الاجتماعى وما يتبعه من حقوق فى الملكية والتمتع بمزاياها (١) ، وما تتطلبه من حماية منتجاتها الناشئة التى تستطيع مصر أن تنميها وتكفلها لتكون لها ذخراً وعدة مع مافى القطر المصرى من معاهدات دولية قد تفيدها فى هذا السبيل .

وإذا كانت هذه الاحصائية تدل على شىء فانها تدل على قوة إدراك اللورد كرومر للحقائق المادية ، فقد كانت سياسة انجلترا فى مصر كما وضعها كرومر عمادها الاستقرار والتقرب من الفئات الدنيا حتى يستتب لها الحال وسط الارتباك الادارى والجشع الاقتصادى الذى ظهر من أعمال بعض من تقلدوا حكم مصر (٢) قبل الاحتلال البريطانى وتصريحات هذا التدخل فيما بعد ، وقدحققت سياسة كرومرما كانت انجلترا تبتغيه من تقدم مادى للمصريين وأهل ، الصناعة بانجلترا . وإليك الاحصائية التى تدل على درجة تقدم المصريين المالية (٣) وعلاقة هذا التقدم بالصادرات والواردات : —

---

(١) قارن « الملكية العقارية فى مصر » ليعقوب أرتين باشا صفحات ٩٨ — ٩٩ بكتاب « الملكية العقارية فى مصر » تاليف الدكتور محمد كامل مرسى صفحة ٨٨ ، ووازن يعقوب ارتين صفحات ٤١ — ٤٦ من الملكية العقارية لمعرفة تطورات الملكية منذ عهد يوسف الصديق إلى سنة ١٨٨٣

(٢) راجع « اللورد كرومر » تاليف الماركيز اوف زيتلاند صفحة ١٤٥ حيث يقول أن اللورد كرومر كان يعتقد أن مصر ما زالت بعيدة عن الاخذ بنظام الادارة الاوربى بما فيه من آراء حديثة وصفحة ١٩٢ حيث يقول أنه كان يحكم مصر من وراء الستار في عهد توفيق باشا وصفحة ٢٠٠ حيث يكرر ضرورة حكم مصر فى الخفاء وعلى غير علم من فرنسا .

(٣) راجع كتاب « مساحة الأراضى المصرية » لمؤلفه ايونز صحفة ٦١ لتقدير خطوات السياسة الزراعية فى مصر وماتم فيها من عهد محمد علي باشا من جراء مسح الاراضى المصرية وتقرير كتشنر سنة ١٩١٤

الحاكم	المدة	معدل الفائدة على الدين العام بآلاف الجنيهات المصرية	معدل الايرادات العامة بآلاف الجنيهات المصرية	معدل الصادرات المصرية بآلاف الجنيهات المصرية	الفائدة المئوية بالنسبة للايرادات	الفائدة المئوية بالنسبة للصادرات
توفيق	١٨٨٠ — ١٨٨٩	٤ر١٣٧	١١ر٨٨٨	١١ر٧٨١	٣٦	٣٥
عباس حلمى	١٨٩٠ — ١٨٩٩	٣ر٩٢٠	١١ر٢٢٨	١٢ر٤٧٣	٣٥	٣١
	١٩٠٠ — ١٩٠٩	٣ر٦٧٣	١٤ر٩٠٩	١٥ر٧٦٩	٢٥	٢٣
السلطان حسين	١٩٠٩ — ١٩١٩	٣ر٥٥٥	٢٠ر٦٦٦	٣٢ر٩٠٨	١٧	١١
الملك فؤاد	١٩٢٠ — ١٩٢٩	٣ر٤٤٤	٣٧ر٣١٧	٥٩ر٩٦١	٩	٦

ونرى أن عباس حلمى عمل، طبقا للسياسة البريطانية العامة، على تخفيض الدين العام وفوائده واحتياطيه وأقساط استهلاكه إذ انخفض الدين العام من ١٠٦ ر ٨٠٢ ر ٣٦٠ جنيها انجليزيا فى سنة ١٨٩٠ إلى ٩٤ر١٤٤ ر ٦٠٤ جنيها انجليزيا فى سنة ١٩١٤ ، ونلاحظ أن الفائدة المئوية بالنسبة للايرادات انخفضت من ٣٥ ٪ فى أول عهد عباس حلمى إلى ١٧ ٪ فى أواخر عهده ، كما أن الفائدة المئوية بالنسبة للصادرات انخفضت من ٣١ ٪ إلى ١١ ٪ ويدل هذا الانخفاض على درجة تقدم الأمة المصرية فى هذا العهد ، وعلى عناية الحاكم والحكومة بتعضيد المشروعات العامة فى مصر والسودان ، إذ كان الغرض منها فائدة الأمة والحكومة والوالى نفسه فى النهاية (١) ، وقد امتاز عهد عباس حلمى الثانى بالمصروفات العامة على المشروعات الانتاجية الأهلية ، ومع أن عباس باشا كان يميل إلى الاصلاح فان هذا الاصلاح اتجه نحو تثبيت مبادىء السياسة الانجليزية (٢) ، والسياسة الانجليزية فى عهد عباس حلمى هى سياسة اللورد كرومر

(١) راجع تقرير كتشنر سنة ١٩١٤ صفحة ٦٣ و « اللورد كرومر » تاليف الماركيز أوف زيتلاند صفحة ١٧٧ حيث يقول السير وبايم جارستن أن مشروعات الرى رفعت قيمة الاراضى المصرية مما زاد المصريين رخاء ، فبعد أن كانت قيمة الاراضى الزراعية زهيدة جدا أصبحت تقدر بمبلغ ٢٤ر٥١٠ر٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٠٦ كما ان قيمة محصول القطن المصرى ارتفع إلى مالا يقل عن ٢٨ر٠٠٠ر٠٠٠ وقارن « تحرير مصر » لمجهول ا . ز حيث يذكر علاقة تجارة مصر بتركيا وسياستها فى صفحات ٢٧ — ٢٨

(٢) يقول مجهول ا . ز فى كتابه « تحرير مصر » صفحة ١٠ أن سياسة انجلترا كانت ثابتة منذ الحملة الفرنسية وكان الغرض منها القضاء على النفوذ الاجنبى عنها إذا قوى كالنفوذ الفرنسى بعد الحملة ، ونفوذ محمد على باشا والعمل على إذعانه لسلطان تركيا ، وعلو أغراض إسماعيل باشا والعمل على عدم استقلاله ومشروعاته مما أدى إلى التدخل البريطانى الفعلى ، فان هذه السياسة الانجليزية كانت ثابتة الأركان والأغراض والعواقب

وكان عمادها اهمال نفوذ الحاكم ، والسيطرة على الادارة المصرية فى الداخل والخارج ، والدفاع عن الحكومة المصرية والادارة الأهلية أمام الادارة التركية ، ومنعها من التدخل فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والحيوية للمصريين ، فمع أن مصر بلاد اسلامية تابعة للحكومة الاسلامية ، وكان كرومر فى سياسته يعمل على احترام العقائد الدينية المصرية ، فان النفوذ التركى انتقل لبعض المتمتعين بالرعوية التركية ، وأراد كرومر أن ينشل مصر من هذه الفئات الطاغية فى الحكم التركى ، وأن يقضى على النفوذ التركى ، الذى كان لايقل أهمية عن النفوذ البريطانى ، فقد كانت الواردات السنوية من تركيا لمصر لا تقل مثلا عن نصف واردات انجلترا لمصر فى سنة ١٩٠٣ إذ كانت واردات انجلترا السنوية لمصر تقدر بمبلغ ٥٫٩٩٠٫٠٠٠ جنيها بينما كانت الواردات من تركيا لا تقل عن ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيها فى السنة ولكن صادرات مصر لانجلترا كانت أعظم شأناً من صادراتها لتركيا إذ كانت لا تستحق الذكر اقلتها ، وقد كان التركى وحكومته لا يميل إلى المتاجرة ، ولذلك كانت فوائد التجارة التركية لا تعود على الدولة العثمانية ذاتها وإنما على القائمين بها من الأجانب من إيطاليين ويونانيين ويهود وغيرهم المتمتعين بالرعوية التركية (١) ولذلك عمل كرومر على تقويم الحالة المصرية وتحديد العلاقة الفعلية بين مصر وتركيا ، وكان كرومر أعلم بمضار هذه العلاقة (٢) . يجاريه الخديو فى ذلك فى بعض الاحيان .

بدأ كرومر حياته فى مصر بعد أن اختبر الأحوال الحربية والعسكرية والدينية والاجتماعية فى كورفو وفى مالطا وفى جاميكا وفى الهند (٣) حتى رأى فيه السير جوشن خير من يعين عضوا فى صندوق الدين بمصر ، وكان ذلك فى مارس سنة ١٨٧٧ (٤) ، وكان على اعضاء صندوق الدين ملاحظة تنفيذ التصفية التى

---

(١) « تحرير مصر » لمجهول ا . ز صفحة ٢٨ حيث يظهر علاقة مصر بتركيا من الوجهة الدينية والاجتماعية والتجارية ويقول فى صفحة ٢٩ أن علاقة مصر بتركيا كانت تقتضى بان تكون تلك العلاقة وقتية لا ثابتة ، وقارن تقرير اللورد كتشنر السنوى ١٩١٤ صفحة ٣

(٢) راجع « اللورد كرومر » تاليف الماركيز أوف زيتلاند صفحات ٣١، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٥٣، ٥٦، ٥٨

(٣) « بريطانيا العظمى فى مصر » نيومان صفحة ١٢٨

(٤) راجع « الملكية العقارية ليعقوب باشا أرتين » صفحة ١٥١ حيث يذكر ما حققه كرومر من من توقيت مواعيد الضرائب وتحديدها لمصلحة المصريين ورفع شأنهم الاقتصادى والمالى بغض النظر عن النفوذ الخاوجي ، ويذكر فى صفحة ٢٠٠ ما عمل على تحقيقه من القوانين طبقا للقوانين الاسلامية

التى وضعها لمصر كل من جوشن وجوبير فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ (١) ، وبعد أن أصبح عدد أعضاء صندوق الدين ست أعضاء فى سنة ١٨٨٥ من جنسيات مختلفة، يديرون دخل الحكومة ويراقبون قروضها مراقبة فعليه ، ويحرصون على مصالح الدائنين ويتمتعون بسلطة تامة فى مقاضاة الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة ، تأثرت سلطة صندوق الدين بأتفاقية فرنسا مع انجلترا فى سنة ١٩٠٤ ، وكذلك كانت ممتلكات الدائرة السنية فى يد لجنة انتهت سلطتها عندما أتفق عباس حلمى فى سنة ١٨٩٨ على تسليم تلك الممتلكات إلى شركة أجنبيه مساهمة أخذت على عاتقها تقسيم تلك الأراضى إلى أقسام صغيرة وبيعها بالتقسيط على الأهالى ، وقد نالت الحكومة من هذه التسوية ٣٫٢٨٠٫٠٠٠ جنيها عند التصفية ، وانتهى دين الدائرة فى سنة ١٩٠٥ (٢) ، قامت الحكومة المصرية أيضا فى هذا العهد بتصفية اراضى الدومين بعد أن عقدت دينا قدره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيها فقسمت تلك الاراضى وباعتها للاهالى على أجزاء صغيرة، وتسدد دين الدومين فى سنة ١٩١٣ (٣) . وقد كان اللورد كرومر كثير الاعتماد على نفسه فى الأدارة المصرية إذ أنه كثيرا ما أساء الظن بامراء مصر، وكان سوء ظنه بالمصريين فى الادارة يرجع إلى خبرته بامراء الشرق وكمال علمه بالشئون المالية المصرية من عهد اسماعيل باشا، خصوصا وأنه كان قد سبق أن درس أعمال المراقبة الثنائيه ورأى أن المستر رومين العضو فى المراقبة الثنائية كان حسن الظن بالخديو اسماعيل فكان من جراء حسن ظنه أن كانت المالية المصرية خالية الوفاض حتى بعد أن جمعت المالية المصرية الايرادات على تمامها (٤) ، ولذلك عمل كرومر على تغيير طرق الحكم فى عهد

---

(١) « تحرير مصر » تأليف مجهول ا . ز . صفحات ٢١ - ٢٢ - ٢٣

(٢) « بريطانيا العظمي » تأليف نيومان صفحة ١٢٩

(٣) « الملكية العقاريه » تأليف يعقوب أرتين باشا صفحة ٥٢ حيث يظهر أن الوحدة الاقتصادية الزراعية ترجع إلي نظام محمد على الذى عمل مساحة عامة، وأن إساءة الظن أتت على مصر ببعض الفوائد

(٤) رأى اللورد كرومر أن المستر جوشن أحصي الايرادات السنويه لسنة ١٨٧٧ بما لايقل عن ٤ ، ٨٠ ، ٠٠٠ جنيها مصريا ومع ذلك لم يرد لنظارة المالية المصريه من هذا الايراد الدقيق أكثر من ٣ ، ٣٢٨ ، ٠٠٠ جنيها انجليزيا فسكان ذلك من دواعي سوء الظن بطرق الوالى والاعتماد على الموظفين المصريين الذين كانوا يهانون الخديو ويطيعونه حتى ولو كان ذلك ضد التعليمات الصادرة من نظارة المالية « راجع » كرومر تاليف زيتلاند صفحة ٢٧٧

توفيق ، وأراد إتمام سياسته ونشر اصلاحاته كامله فى عهد عباس حلمى الثانى ، وقد هيأت له الظروف ذلك عندما أرادت تركيا تحديد نفوذ الوالى وتضييق حدود مصر وأنتزاع شبه جزيرة سينا منها ، فعارض كرومر وأنحاز الخديو عباس حلمى إليه حتى أصر على القضاء على النفوذ العثمانى بالقطر المصرى ولو أدى ذلك إلى صرف بعض الأموال المصرية والقوة العسكريه دفاعا عن النفوذ المصرى ضد التدخل التركى (١) ، وقد برهن عباس حلمى على تمام استعداده لمعاداة السلطان بأن عمل على القضاء على النفوذ التركى بأن أبعد جميع الموظفين من الاتراك عن الوظائف السامية بالسراى الخديويه بالقطر المصرى .

وكان عباس حلمى واللورد كرومر على تمام الحرص من بعضهما البعض ، الأول يحرص على تمام استقلاله ببلاده ويفتخر بسياسة اسماعيل باشا ويهزأ بسياسة توفيق (٢) والآخر يحرص على السير بالسياسة التى اتبعها منذ أخذ يدير السياسة المصرية ، ويتمنى أن ينزع الحاكم المصرى نحو النزعة الاسلامية التى لابد أن تأخذ مأخذها من قواه وتفكيره واعتباراته الشخصية والمادية بدلا من نزعته إلى المدنية الأوروبية الخاطئة ، وقد عرف اللورد كرومر كيف يستميل عباس حلمى تارة بالوعيد وطورا بغض النظر عن طرق الاستثمار والاستغلال التى اتبعها الوالى فى مزارعه ومبانيه . ومع أن عباس حلمى كان يعلم حق العلم من تاريخ مصر الحديث أن انجلترا والحكومة البريطانية لم تكن فى وقت من الأوقات تناصر مندوبها فى سياسته فى القطر المصرى فى العهود المختلفة إلا ظاهراً (٣) فانه كان يعلم أيضاً مكانة اللورد كرومر وهيبته وشخصيته البارزة فى مصر وخارج مصر مع ما انتاب سياسة كرومر من علاقات دقيقة بين مصر وتركيا من جهة وبين بريطانيا وتركيا والحرص على ارضائها فى كثيرا من الأمور من جهة أخرى (٤) وقد كانت ألمانيا تشاطر كرومر فى آرائه ونزعاته

---

(١) « كرومر » للمركيز زيتلاند صفحه ١٩٤ وقارن « تاريخ مصر الحديث » تاليف عبد الرحيم مصطفى صفحة ٢١٩

(٢) « كرومر » للمركيز زيتلاند صفحات ٦٤ ؛ ١٣٨ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥

(٣) « كرومر » تاليف زيتلاند صفحات ١٢٨ ، ١٨٣ ، ١٨٤ وقارن كتاب « بسمارك والاشتراكية الحكومية تاليف ويلم دوسن صفحات ٦٠ ، ١٢٨ ، ١٣٩ وتحرير مصر لمجهول صفحة ١٠

(٤) « كرومر » تاليف زيتلاند صفحة ٢٦٥ وقارن تقرير كتشنر عن سنة ١٩١٤ صفحة ٦

وكثيراً مادعت السياسة الألمانية إلى نجاح كرومر فى مهمته فى القطر المصرى(١)، مع أن كرومر مال فى أواخر إدارته ونفوذه إلى فرنسا وابتعد عن ألمانيا خصوصاً بعد ان رأى أن ألمانيا أخذت بمدنية لا تساير السياسة البريطانية العامة ولا تتمشى مع التفكير السياسى البريطانى(٢)، وقد كان عباس حلمى عالما بما فى بواطن الأمور بين فرنسا وألمانيا وانجلترا، كما أن كرومر كان أعلم بأحوال مصر عن الوزارة البريطانية حتى إذا مازادت مصروفات الجيش بالقطر المصرى كان وزير الخارجية البريطانية أول من عارض فى هذا الجيش مع الحاح كرومر وتمسكه بهذا الصرف الضرورى للمصالح البريطانية فى مصر وعن طريق مصر(٣).

كان الخديو عباس حلمى عالماً بتاريخ مصر، وكان يعرف حق المعرفة الفروقات بين نوايا الحكومة الانجليزية ونوايا اللورد كرومر وتطورات هذه النوايا، فقد كان اللورد كرومر لا يمانع فى أول الأمر (سنة ١٨٨٣) فى تخفيض عدد جيش الاحتلال إلى ٣٠٠٠ تمهيداً لانسحاب الجيش البريطانى من مصر، ولكنه رأى أن الضرورة تقتضى أن يحيد عن هذا الرأى فى أوائل سنة ١٨٨٦ إذ وجد أنه من الضرورى استتباب الأمور المصرية طبقاً لقواعده ومبادئه قبل التفكير فى الاخلاء على شرط أن لا يقطع بالسياسة الانجليزية الواجب اتباعها فى مصر إلا بعد الاستتباب والطمأنينة والأمن(٤)، وكان من طليعة المفكرين فى التدخل فى الأحوال المصرية بطريق الضمانات المالية ولو أدى ذلك إلى تقديم السلف البريطانية لتحل محل القروض الدولية (٥) فقد رأى أن

---

(١) قارن « تحرير مصر » تاليف مجهول ا . ز صفحة ٣٥ حيث يكرر ثبات سياسة بريطانيا الاستغلالية فى مصر

(٢) كانت حالة المصريين المعنوية فى عهد عباس حلمى حالة خضوع وياس واستسلام تسربت من نفوس الزعماء إلى صفوف الامة، وقد أراد بعض قادة الامة أن ينشلوا الامة من هذه الحالة نذكر منهم مصطفى كمال باشا الذى عمل على أن يبعث فى الامة المصرية روحا جديدة أثرت بروح عباس حلمى إلى درجة ما، فقد مثل الحركة فى بعض الأحيان كما استغلها فى البعض الآخر، قارن تاريخ مصر الحديث لعبد الرحيم مصطفى صفحة ٢١٦

(٣) « كرومر » تأليف الماركيز أوف زيتلاند صفحتى ١٤٨ ـ ١٤٩

(٤) « كرومر » تاليف زيتلاند صفحة ١٣٢ وقارن الثورة العرابية لعبدالرحمن بك الرافعي .

(٥) « كرومر » تاليف زيتلاند صفحة ٢٧٧

حالة مصر المالية فى تقدم مبين كما رأى ان مركز مصر المالى أصبح على متانة تكاد تدانى متانة مركز انجلترا وفرنسا المالى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأن الموظفين الانجليز يقومون بواجباتهم حق القيام مع الحاح فرنسا فى أن يأخذ المندوب البريطانى برأيها وأن يعين الفرنسيين فى الوظائف الحكومية المصرية مساواة بالانجليز (١) ، وقد اتبع كرومر ، بمعاونة الحكومة المصرية ، سياسة التناسق والانسجام وخص البريطانيين بأسمى الوظائف للقيام بتنفيذ سياسته على أحسن حال ، وقام الموظفون البريطانيون طبقا لسياسة كرومر بتخفيف الضرائب وتحسين أحوال الملكية المصرية (٢) والقضاء على نظام السخرة والعونة ، وإصلاح نظام السجون ونظام القضاء الأهلى والشرعى ونظام الشؤون الصحية ، والدعاية إلى إتباع روح العدالة والمساواة وتهذيب المصريين حتى ينقضى عهد الرشوة والمحاباة والكرباج والسخرة (٣) ، وكان من جراء ذلك أن تقدمت مصر وأصبح لديها احتياطى كبير إذ قضت السياسة المصرية البريطانية على نظم الامبراطوريات العقيمة التى شاعت فى العصور السابقة فى مصر حيث كان الحاكم الأجنبى يرى من الحكمة أن يجمع المال بطريقة تؤدى إلى فقر الرعية ليأمن نفوذه وسلطانه والأمة مقيدة بسلاسل الذل والعبودية ، كذلك كان الحاكم يرى فيما مضى ضرورة جمع المال بواسطه المحصلين المصحوبين بالمرابين وذلك لزيادة أعجاز الأهالى (٤)

---

(١) « كرومر » تاليف زبتلاند صفحة ٢٠٦

(٢) « الملكية العقاريه » بعقوب باشا أرتين صفحة ٦١ حيث يذكر استتباب حالة الملكية ووضع الأسس القويمة للوراثة وتسجيل حقوق الملاك ذكورا وأناثا على السواء .

(٣) أصبح نظام السخرة والعونة قليل الفائدة حيث أن الغرض من هذا النظام كان لمصلحة الامراء وكبار الموظفين والحكام ، وبذلك لم يعود هذا النظام على الامة بالفائدة المرجوة ، أضف إلى هذا أن نظام السخرة كان متمشيا مع نظام القسوة والضرب بالكرباج ، فعند ماألغي نظام الكرباج أصبحت الضرورة تقتضي إلغاء نظام السخرة ، وقد أصبح نظام السخرة بطيئا عديم الجدوى قليل المراقبة ، معيب الملاحظة ، وأضيع الغنى لايدفع مقابل ما يقوم به الفقير من عونة ، وأصبحت الاختراعات تنافس عمال السخرة قارن نيومان صفحة ١٤٦ وبعقوب ارتين عن العونة

(٤) راجع « الملكية العقارية » تاليف يعقوب أرتين باشا صفحة ٧٧ - ٧٨ حيث يذكر أن الادارة المصرية كثيرا ما اعتمدت على صغار الموظفين لأن الحكومة لم تتمكن أن تحكم بدونهم وذلك لعجزها عن إقامة العدل والانصاف بين الاهالى ويقول ان تقسيم الاراضى من سنة إلى أخرى كثيرا ما كان يقصد منه ضرورة زيادة الضرائب للقيام بمطالب الحاكم

ولكن كرومر والخديو عباس حلمى أتفقا على تقوية المصرين ورفع أغلب الضرائب الثقيلة عنهم، وكان أهمها ضريبة الرؤوس وضريبة الملح التى كادت تكون ضريبة دخل على الأيراد (١) ، ومما زاد من أحتياطى مصر أن كانت اللجان المختلطة من صندوق الدين وخلافه بمصر تعمل على التقطير فى المصروفات كما كانت الحكومة البريطانية تتبع سياسة التقطير فى الصرف على جيش الاحتلال وبذلك كانت القوة الحربية فى نزاع دائم بين المندوب البريطانى فى مصر وبين الحكومة البريطانية بلندن (٢) بينما كان الخديو يضرب الرقم القياسى فى ارتقاء مبادىء الاقتصاد الأهلى.

وكذلك عاون كرومر مشروع البنك الأهلى وعضده فى التكوين والتقدم خصوصا وأنه رأى أنه إذا جمع بين مجلس أدارته عظماء الدولة وأرباب المحال التجارية والصناعية والمالية من الأجانب والمصرين على السواء لا بد أن يعود هذا البنك على مصر بأعظم الفوائد والنتائج (٣) وقابل اشروع تشجيع الخديوى

وقد تبين لنا أن المشكلة المصرية أصبحت فى أصولها وفروعها مشكلة مالية لا أكثر ولا أقل (٤) ، ولكنها كثيرا ما أتخذت حلولا مختلفة وسط أختلاف النزعات الاقتصادية بين الخديو عباس حلمى واللورد كرومر من جهة، وبين انجلترا وفرنسا من جهة أخرى ، فقد كان الخديو يعتقد فى الاشتراكية الحكوميه ومايتخللها من حماية وأوتوقراطية وهيمنة تأمة على عوامل أنتاج الأمة ، بينما كان

---

(١) « بريطانيا العظمى فى مصر » تاليف نيومان صفحة ١٤٠ وقارن تقرير كتشنر السنوي ١٩١٤ صفحة ١٨

(٢) « اللورد كرومر » تاليف الماركيز أوف زيتلاند صفحة ١٥٥ – ١٥١ إذ ظهر من شح الحكومة البريطانية أن دافع كرومر عن وجهة نظر الحكومة المصرية فى ضرورة الصرف من الخزينة على الجيش وعلى المحافظة على عدده وصيانة قوته من الضعف والقلة العددية .

(٣) كان مجلس إدارة لبنك الأهلى يجمع أغلب عظماء قاطنى مصر الماليين منهم السير إدوين بالمر الذى كان مستشارا ماليا للحكومة المصرية فاعتزل خدمة الحكومة ليصبح أول مدير للبنك الأهلي المصرى كذلك جمع فى مجلس إدارته مديرى البنك العقارى والدائرة السنية وشركة المياه ومديرى شركات الخطوط الضيقة كما جمع مديرى البنوك المحلية الفردية مثل قطاوى باشا وسوارس ورولو وبايرلى ، وبذلك اتحدت الآراء الأهلية والأجنبية فى رفع شان مصر عن طريق هذا المشروع القويم الذى لولا قلة المال الأهلى لكان البنك أهلياً فى رأس ماله ورجاله ونظمه بما يتفق مع المصلحة المصرية الصادقة .

(٤) « اللورد كرومر » تاليف الماركيز أوف زيتلاند صفحة ١٤٦ حيث يذكر أن المشكلة المصريه هى مشكلة مالية

اللورد كرومر يعتقد بطبيعة تجاربه فى الاشتراكية الحكومة الحديثه وما يتخللها من مذهب الفردية الذى درسه على الطبيعين وآدم سمت ، وقد استسلم كرومر لمبادىء الحرية والفردية للفئات المنتجة ، وكان يقول أن واجب الحكومة يتركز فى أدارة شئون المجتمع الانسانى والابتعاد عن المتاجرة والمعاونة فى الأمور الصناعية ، وأن الواجب على الوالى أن يترك الناس يتمتعون بحريتهم فى التجارة والصناعة إذ أن هذه الحرية دائما تدعو إلى تقدم الافراد وتخصصهم فيما يفيدهم معتمدين على أنفسهم لا على غيرهم من افراد الحكومة (١) ، كذلك كانت انجلترا تعتنق حرية التجارة وتعمل على تنفيذها وتطبيقها على مصر بما يلائم العلاقات الأمبراطوريه البريطانيه ، وقد تبين لنا ان كرومر كان يرى أن أحسن طريقة لتقدم مصر هى فى تخفيف عبء مصر المالى التى تتحمله من جراء سوء التفاهم الواقع بين انجلترا وفرنسا ، فلو وجد حسن التفاهم فان هذا يدعو إلى تقدم مصر وتحريرها من المصروفات الكثيرة على الجيش والبحرية التى يتطلبها المركز الدولى العام (٢)، كما يدعو على الرغم من أختلاف الجنس واللغة والعادات والاخلاق إلى وحدة المصلحة ووحدة المبدأ الديمقراطى البريطانى (٣) ، وكان كرومر يعتقد أيضا ان

---

(١) « اللورد كرومر » تأليف زيتلاند صفحة ٣٢١ حيث يذكر أن اللورد كرومر كان وثيق الأمل فى تطبيق مبادىء حرية التجارة وأصبح من أعضاء حزب الأحرار الذين يعتنقون هذا المبدأ عن عقيدة

(٢) « اللورد كرومر » تأليف زيتلاند صفحة ٣٢٧ حيث يقول أن هناك من ينتقد آراء الحريه التي قام بها مفكرو علماء منشستر ، والواجب أن ندرس أحوال البلاد الاقتصاديه من الوجهة العملية وما تحتاجه من إصلاح ، إذ أن الاصلاح الحقيقى هو فى التفاهم مع فرنسا على تحرير مصر من القيودات الدولية فى ظروفها المالية إذ أن هذا التحرير المالى يدعو إلى تخفيف المصروفات الحربية والبحرية التى تتحملها مصر من سوء التفاهم بين فرنسا وانجلترا

(٣) اعتقد كرومر أن الاتفاق بين فرنسا وانجلترا يحقق هذه الوحدة ويحرر مصر من القيودات المالية الدولية وفعلا كان الاتفاق بين فرنسا وانجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ مؤديا إلى تقدم مصر الاقتصادى راجع « راجع بريطانيا العظمى » نيومان صفحة ١٠٦ حيث يذكر ما نالته مصر من استقلال مالى بهذا الاتفاق الذى جعل العلاقة بين مصر المدينة وبين حملة السندات أصبحت محدودة ، فخلا الجو للحكومة فى التصرف فى الاحتياطى الموجود لدي صندوق الدين فصرفته فى المشروعات الانتاجية العامة من رى وسكك حديدية وإصلاح الاراضي الزراعية وتحسين الجو الزراعي للمحاصلات التجارية ومحاربة الآفات وتحسين نظام الشراقى والدورة الزراعية ، كذلك بعد معاهدة سنة ١٩٠٤ حلت محل ضريبة الأراضى إيرادات الجمارك والسكك الحديدية ضمانا لسداد الديون العامة وفوائدها ، وهذه الخطة أفادت أصحاب الديون فى ضمان فوائدهم على أصول تكاد تكون صحيحة بينما أفادت الحكومة المصرية حيث أعفتها من تدخل صندوق الدين فى

الضرائب من الواجبات الثقيلة . التى لا بد ان يتحملها كل فرد ، ولكن يجب أن تكون هذه الضرائب خفيفة وعادلة على جميع طبقات المجتمع سواء أكان ذلك فى مصر أم فى السودان وذلك لكى يكون فى تحملها تنشيط عوامل الانتاج(١).

وكان كرومر يرى ضرورة الموازنة فى توزيع ملكية الأراضى الزراعية وذلك ليتحقق رفع مستوى الانتاج الزراعى ويتمشى مع أرتقاء مستوى الحياة الاجتماعية القروية ، وكان يرى أن الموازنة تتحقق بالجمع بين الأرض والعمل الزراعى اذ يؤدى ذلك إلى تعميم الملكية بين أكبر عدد ممكن، والى تقييد المساحة بين صغار المزارعين ، فالعمل طبقا لطبيعة الأشياء هو اداة التنفيذ المباشر ، أما الخديو عباس فكان يرى أن الموازنه لرفع مستوى الانتاج الزراعى ورفع مستوى الحياة الاجتماعية تتوقف على الجمع بين الأرض ورأس المال ، وذلك بتقييد عدد الملاك والتوسع فى الملكية ، وقد نجحت السياسة الأنجليزيه بما قامت

إدارات تلك المصالح المختلفة ، وساعدت اتفاقية سنة ١٩٠٤ على ترك الحكومة حرة فى أن تصرف ما يتراءى لها صرفه فى المشروعات العامة كما تركت لها الحرية التامة فى الاستدانة والاقتراض كيفما يتراءى لها مادامت قادرة على دفع الديون العامة وفوائدها والمحافظة على ما يقوم بهذا السداد ، على أن لا تكون الضرائب ثقيلة على من يقوم بدفعها ، وأخيرا أفادت الحكومة التركية حيث أمنتها على الجزية ، ولا يخفى أن تركيا لم تعتن كثيرا بالتجارة كعنايتها بالسياسة وجمع المال ، فقد كانت تجارة تركيا مع مصر فى سنة ١٩٠٤ عظيمة ولكن هذه التجارة كانت فى يد الأجانب المتمتعين بالرعوية التركية راجع « تحرير مصر » لمجهول ا . ز صفحة ٢٨ .

(١) الظاهر أن اللورد كرومر تشبع بما نشعر به من فداحة الضرائب في عهد سعيد واسماعيل باشا، ونظرة إلى « الملكية العقارية » ليعقوب باشا أرنين الطبعة الانجليزية صفحة ٩١ تدل أن صغار الفلاحين وملاك الأراضى الصغيرة خصوصاً الفحلة منها كانوا يتحملون ضرائب بنسب أعلي من أصحاب الأراضى الخصبة ، فقد أعيد ضبط ضريبة الأراضى الزراعية وتقرر أن تكون ضريبة الأراضى الخصبة فى الوجه البحرى لا تتعدى ١٠٠ ـ ١١٥ قرشاً فى السنة للفدان وأن تكون ضريبة الأراضى المتوسطه ٢٥ ـ ٤٥ قرشا في السنة للفدان ، فكانت الضريبة مبنية على العلاقة بين الانتاج ومقدرة الارض فى الغلة ، فالاراضى ذات المحصول الردىء تدفع ضريبة قدرها ٢٥ قرشاً فى السنه أى بالنسبة لكل اردب من القمح عن كل فدان فى سنة ١٨٥٦ ، وارتفعت قيمة الضريبة فى سنة ١٨٥٧ من ٢٥ قرشا إلى ٣٠ قرشا وأخيرا ارتفعت إلى ٤٥ قرشا فى سنة ١٨٦٤ فبعد أن كانت نسبة الضريبة على الأراضى الرديئة هى ٢٥ قرشا على الفدان الذى ينتج أردبا من القمح بمقدار ١٠٠ قرشاً أصبحت ٣٠ قرشاً فى سنة ١٨٥٧ أى ارتفعت من الربع إلى الثلث فى سنة ١٨٥٧ ثم إلى النصف فى سنة ١٨٦٤ وبذلك كانت الأرض قابلة الانتاج عرضة لأعلى الضرائب .

به الشركات فى الجمع والتوفيق بين نظرية عباس حلمى وأراء كرومر وبما قام به كتشنر من مساعدة الفلاح فى أمتلاك الأرض دون تدخل المرابى أوشد الحبل على رقبة المزارع المصرى ، فرفع بذلك مستوى الحياة الريفية الاجتماعيه بين السواد الأعظم من المصريين (١) ، فترى أنه بينما كان كرومر يسعى فى تشجيع الملكية الصغيرة فقد تبعه فى تلك الخطة اللورد كتشنر ، ورأى الخديو أن عوامل لاستثمار والظروف الرأسماليه الاجنبيه ونظام وضع اليد فى الشريعة الاسلامية (٢) لابد أن تؤثر فى تحسين الحال ، فترك الامور تجرى مجراها نحو الأخذ بيد الشركات وكبار الملاك فى شراء أملاك الميرى الحرة واملاك الدومين وأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وأتجهت سياسة الحكومة ابتداء من ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ فى تشجيع الملكية الصغيرة خصوصا عندما أظهر اللورد كتشنر ميله فى تشجيع

---

(١) مستوي الحياة الاجتماعية الريفية يتمشى خطوة خطوة مع الملكية الريفية ، والملكية الريفية هي ملكية الأراضي المزروعه أو القابلة للزراعة في نطاق الريف ، والأراضى المزروعه فعلا في مصر واسعه النطاق فمنها اولا أراضى الوجه البحرى والأجزاء الشماليه من الوجه القبلي شمالى قناطر ديروط ويستثنى منها حياض غرب بحر يوسف ويبلغ مساحتها ٤٥٠٩٠٥٧ فدانا تزرع زراعه صيفيه ومنها ثانياً أراضى مصر العليا وتزرع زراعه شتويه فقط وقد بلغت مساحتها قبل تحويلها أخيرا إلي زراعه صيفيه ٣١٣ ، ١٠٧ ، ١ فدانا ومنها ثانيا المناطق الواقعه فى الجزء الشمالى من الدلتا والداخلة في نظام الرى الدائم وتزرع أرزا ومنها رابعا أراضى الحياض المنزله ومقدارها ٣٢٩ ، ١٠٠ فدانا ومنها خامسا المساطيح المرتفعه ومقدارها ٥٣٣ ، ٤٤ فدانا ومنها سادسا الجزر ومساطيحها ١٢٠ ، ٢١٠ فدانا راجع بول « مصر للمصريين » وأيضا تقرير كتشنر سنه ١٩١٤ صفحه ١٢

(٢) راجع « الملكيه العقاريه » يعقوب باشا أرتين بالانجليزيه صفحه ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٣٢ حيث يشير الي حقوق الوالى وتطبيق الشريعه الاسلاميه فى القوانين العقاريه بين سنه ١٨٥٤ ، ١٨٨٠ عن الأراضي العشوريه والاراضي الخراجيه : —

يدفع الفدان فى الوجه البحرى ضريبه وفى الوجه القبلى

فى سنه ١٨٥٤	الفدان من الدرجه الاولى	٢٦ قرشا	٢٠ قرشا
	الفدان « « الثانيه	١٨ «	١٤ «
	الفدان « « الثالثه	١٠ «	٨ «

ثم تعدلت فى سنه ١٨٦٧

«	٦٥ «	٥٠ «
«	٤٥ «	٣٥ «
«	٢٠ «	٢٠ «

وتعدلت فى سنه ١٨٦٤ إلى

الوجه البحرى	الوجه القبلى
٣٥ قرشا	٣١ قرشا
٢٥ «	٢١ «
١٨ «	١٤ «

واخيرا اخذت الضريبه تتخذ شكلا ينتمى إلى الاقسام الحاليه منذ سنه ١٨٧١ خصوصا فى الاراضى التي دفعت حبايه المقابله فاصبحت كالآتى :

المزارعة (١) التى كان المصريون قد تعودوها من قديم الزمان ، وكذلك أخذ بسياسه توزيع الأراضى البور وفقا لنظام الاستعمار الزراعى على صغار المزارعين عن طريق الشركات ،فقامت الحكومة وهى الكفيلة بتعضيد أى الملكيات الكبيرة أو الصغيرة (٢) بوضع الاسس لنظام الاستعمار الزراعى، وهو ذاك النظام الذى يخصص مناق معينة من الأراضى للاصلاح الزراعى وبيع هذه الاراضى بعد تقيسمها إلى وحدات صغيرة على صغار الفلاحين الراغبين فيها ، وبذلك تؤول ملكية الاراضى الى صغار المزارعين ، ونرى من باب التمثيل أن المستعمرة الزراعية فى بيلا من مديرية الغربية كانت تبلغ ٦٣٦ فدانا قسمت إلى ١٣٤ قطعة وزعت على ١٣٣ فلاحا خص كل منهم ٥ أفدنة تقريبا ، فدفع كل فلاح إيجارا أثناء الثلاث السنوات الأولى ابتداء من نوفمبر سنة ١٩١٢ قدره قرش واحد عن الفدان ، وقد تقدم نظام الاستعمار الزراعى فى القطر المصرى لأنه يتمشى مع نظام وضع اليد فى الشريعة الاسلامية إذ أن واضع اليد إذا قام فى خلال الثلاث السنوات

		فى الوجه البحري ومديرية الجيزه	قرشاً	بارة	فى الوجه القبلى	قرشاً	بارة
الدرجه العليا	لفدان من الدرجه الاولى		—	٧٧		١٣	٥١ قرشا
	« « « الثانيه		١٣	٦٤ ١/٣		٣٦	٤٤
الدرجه الوسطى	« « الاولى		١٣	٥١ ٢/٣		٢٠	٣٨
	« « الثانيه		٢٠	٣٨ ١/٣		٣	٣٢
الدرجه الدنيا	« « الاولى		٢٦	٢٥ ٢/٣		١٠	١٩
	« « الثانيه		٣٣	١٢ ١/٣		٣٣	١٢

اما الاراضي التي لم تشترك فى المقابلة فاصبحت تدفع ضرائب فى سنه ١٨٧١ كالآتي : —

	الوجه البحرى	بارة	الوجه القبلى	
الفدان من الدرجه الأولى	٨٣ قرشاً	٣٠	٥٧	قرشاً
« « « الثانيه	٥٧	٣٦ ٢/٣	٤٤	
« « « الثالثه	٢٥	٢٦	٢٥	

(١) راجع كتاب الخراج للقاضى أبى يوسف يعقوب بن ابراهيم صفحتى ١٠٧ - ١٠٨ حيث يقول « والمزارعة عندنا على وجوه منها عادية ليست فيها إجارة وهو أن الرجل يعير أخاه ارضاً يزرعها ولا يشترط عليه إجارة فيزرعها المستعير ببذره وبقره ونفقته ، فالزرع له والخراج على رب الأرض . . ووجه آخر تكون الأرض للرجل فيدعو الرجل إلى أن يزرعها جميعاً والنفقة والبذر عليهما نصفان ووجه آخر إجارة أرض بيضاء بدراهم مسماة سنة أو سنتين . . . . ووجه اخر المزارعة بالثلث والربع » وقارن تقرير كتشنر السنوي ١٩١٤ صفحه ١٣

(٢) ترجع أصول الملكية الكبيرة فى مصر إلى عدة عوامل تاريخية أساسها مادى منها :

(١) التمليك الفعلى للأطيان البور بدون عوض إذ أن الأطيان غير المملوكة لأحد تعتبر ملكا للحكومة بينما أن الأطيان الممكن إصلاحها وإعدادها للزراعة يكون حق الأولوية فيها لمن يصلحها ويستثمرها بدلا من تركها بدون استغلال فى يد الوالى أو الحكومة ، ففى الماضى كثيرا ما أنعم الوالى على الاقارب وكبار النبلاء والعظماء بالاراضى والاباعد والشفالك المشورية ، وقد قضى القانون الصادر فى

بتخصيب الارض وزراعتها تجدد له الاجارة لمدة عشرة سنوات، بواقع إيجار سنوى قدره ١٠٥ قرشا صاغا عن الفدان مضافا إليه إيجارا أضافيا يساوى الضريبة المربوطة على الاطيان المماثلة المجاورة، وهى تكاد تكون ٧٢ قرشا للفدان، فاذا قام المستأجر بزراعة الأرض فى مدة العشرة سنوات زراعة جيدة، يجدد له عقد الأجارة لمدة حياته بأيجار سنوى قدره خمسة قروش عن الفدان. وقد نشأ عن نظام الاستغلال الزراعى أن عنى عباس حلمى الثانى بالتفرقة بين الزراعة الكثيفة والزراعة الخفيفة، إذ أن على هذه التفرقة تتوقف أصول الأنتاج الزراعى، فوجود أراضى واسعة صالحة للزراعة قد يفيد القطر المصرى كثيرا لو وجد به الأيادى العاملة ورؤوس الاموال المطلوبة، وهذا مادعا الوالى والحكومة والاشراف الانجليزى إلى الأخذ بتشجيع الشركات فى تحقيق هذا السبيل المجدى المفيد (١)، خصوصا وأنه يتمشى مع روح التطور الحديث، وقد كانت الشركات الأجنبية على استعداد تام لتحويل الزراعات الخفيفة إلى زراعات كثيفة. ورأت الحكومة المصرية

يونيه سنة ١٨٦٧، بالتصديق على إباحة تمليك الاطيان البور الصالحة للزراعة وما فى حكمها وأطيان البرارى باعطائها لمن يطلبها، واستغل كبار الملاك هذا القانون حتى أبطل العمل به فى ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٠ وتقرر بيع أطيان الحكومة عند ماصدر القانون المدنى المختلط فى سنة ١٨٧٦ إذ نص على أن جميع الأراضى المباحة ماهى إلا ملكا للحكومة ولا يجوز تمليكها إلا باذن منها، فيجوز تملكها او وضع اليد عليها بادن من الحكومة إذا قام واضع اليد بزرع الارض وغرسها أو البناء عليها بشرط أن لاينقطع استعمال الحائز لها على هذا الحال والشكل خمس سنوات فى بحر الـ ١٥ السنه التاليه لوضع اليد. وصدر الأمر العالى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ باباحة تمليك أراضى الميرى إلى من يرغب من الملاك بشرط تقديم طلب كتابى باسم الحوض، فتعطى له حجة بذلك من المدير، وقد استفاد كبار الملاك من هذه القرارات حتى يطلبوا تمليك الأطيان بدون عوض فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦. (٢) أملاك الميرى الحرة حيث قامت الحكومة بتنظيم بيع أملاك الميرى بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٦ وقررت أن يكون البيع بالمزاد العلنى كما تقرر أن يكون لمجلس الوزراء الحق فى بيع هذه الاواضى بالممارسة، وفى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ قرر مجلس الوزراء تقسيم الاطيان من حيث قدرتها على تحمل الضريبة وبيعها إما بالمزايدة أم بالممارسة، وفى ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠ صدرت اللائحة العامة لبيع أراضى الحكومه وبالاخص البور التى تحتاج إلى إصلاح، فملكت كثير من الشركات والافراد والرأسماليين مساحات باثمان زهيدة لا تناسب بينها وبين خصوبة الارض ومعدنها (٣) املاك الدومين وقد كانت فى عهد اسماعيل باشا ٧٢٩ر٤٢٥ فدانا خصبة. راجع الملكية العقارية تأليف يعقوب أرتين صفحات ٦٢ — ٦٨

(١) قارن الملكية العقارية يعقوب أرتين صفحة ٦٣ حيث يقول ان مثل هذا التشجيع يرفع من قيمة الأرض الاستعمالية والاستبدالية

والاستشارة البريطانية أن توفّر اليد العاملة ورؤوس الأموال مع توفر الأراضى الصالحة تحتاج إلى تنظيم الاستغلال الزراعى ، ولذلك توسعت الحكومة المصرية فى أعمال الرى والقيام بالمشروعات العامه التى تدعو إلى زيادة الحاصلات الأولية والتجاريه عن حاجة السكان وعن مقدرتهم فى الانتفاع بها لأقصى حد ممكن ، وقد تصبح الأرض منخفضة ألقيمة إذا مافامت الشركات باعدادها خصوصا وأن تلك الشركات تقتصد فى أعدادها باستخدام اليد العاملة الفنية والآلات فى تحويلها ، ولاشك فى أن الأرض الضعيفة التى تحت الاصلاح فى مصر لاتحتاج إلى نفقات كثيرة إلى أخصابها ، وهذا يستدعى أن تكون أرباح رؤوس أموال الشركات أعلى من أرباح رؤوس الأموال المستثمرة فى الأراضى القوية المنزرعة التى كثيرا ما كان ثمنها أعلى من الأراضى التى أخذت فى أعدادها الشركات ، وكان علو الأرباح حافزا بالشركات إلى مشترى الأراضى الضعيفة التى تحت الأصلاح والتى كانت الحكومة تعرضها على الشركات بشروط مناسبة وعقود بسيطة (١) .

وقد أخذت الشركات الأجنبية على عاتقها تحويل الأرض البور إلى أراضى زراعية صالحة للملكية الصغيرة ، قبل أن يلحقها الاستنفاذ من جراء عدم العناية بالتسميد الكافى لتعويضها مايصيبها من فقر وعجز فى خصبها وقوة أنتاجها ، وقد قسمت الشركات أراضيها طبقا لتعليمات الحكومة ، ووزعها على أجزاء أقتصادية صغيرة قام الملاك الصغار عملا ومالا بالانفاق عليها فى حرثها حرثا عميقا وأعدادها الأعداد الزراعى الواجب للحاصلات التجارية ، وقد باشرت الحكومة المصرية عمليات التحويل من الزراعة الخفيفة إلى الزراعة الكثيفة مباشرة حكيمة دقيقة لما فيه مصلحة نظام الاستغلال الزراعى المصرى ، خصوصا وأنها رأت فى هذا

---

(١) قارن « بسمارك والاشتراكية الحكومية » صفحة ٣٣ حيث يذكر ماللملكية الكبيرة من مضار وما لأصحاب الملكيات الصغيرة من فوائد ، وقارن « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين صفحة ٦٣ حيث يذكر أن قانون سنة ١٨٦١ الذى منح الأجانب حقوق الملكية فى مصر يرجع أصله إلى تشجيع الاجانب فى إقامة محالج للقطن وآلاتها على الأرض المملوكة ، وقد كان هذا القانون متمشياً مع نفس الروح القانونية التى قضت على محمد على بمنح حقوق الملكية للاجانب على الأبعاديات الغير منزرعة ، وكذلك قانون سعيد باشا فى سنة ١٨٥٨ يشجع الأجانب على ملكية الأراضى الحراجية التى تركها أصحابها ، كما شجعهم فى استثمار رؤوس أموالهم فى مصر فى النواحى المختلفة

الوقت أن الملكية الصغيرة الكثيفة تدعو المالك الصغير إلى استغلال أرضه استغلالا مباشرا تتناسب فيه مساحة الأرض مع مقدرة المالك وعائلته ، وأن هذا الاستغلال أفيد للافراد والأمة فى كثير من الاحوال ، وأن المالك الصغير يلجأ إلى نظام الزراعة الكثيفة بالمبالغة فى استخدام العمل ورأس المال وتنظيم إفراد عائلته لما يدعو إلى زيادة غلة الوحدة الزراعية التى تحت أشرافه وأدارته ، أما زراعة أكبر مساحة تتيسر لبعض الشركات وكبار الملاك ، فأن هذا الاستغلال مع أنه يدعو إلى أنفاق أقل كمية من العمل ورأس المال مع الحصول على أكبر غلة ممكنة ومناسبة من المحصول ، ثان كل وحدة من وحدات العمل ورأس المال التى قامت بها الشركات وكبار الملاك لم تتعد حد التكافؤ بين قيمة الأرض وقيمة المحصول المنتج(١) منها ، وكثيرا ماضحت الشركات وكبار الملاك بعض مفردات الأصلاح والصيانة والأنتاج ، إذ أن أكبر نانج ممكن للعمل ورأس المال والتنظيم كان هو الحد الذى يجعل الزراعة الخفيفة تبقى على ماهى عليه مع أن الاستغلال الزراعى تحت نظام الملكيات الصغيرة كان يستوجب أن تتحول الزراعة الخفيفة إلى زراعة كثيفة والى جعل الزراعة الكثيفة هى المثل الأعلى فى مصر ، إذ أن قيمة الأرض أعلى بكثير للمزارع المالك الصغير من قيمة رأس المال والعمل ، وهو لذلك يتفنن فى أستحذام الأرض للزراعة المناسبة وللمحصولات الارجح فائدة لدرجة الخصوبة ولنظامه ولجده الشخصى ، مدققا فى خدمتها الخدمة الوافية من حرث وعزق وتنقية وري وصرف وتسميد ، ولايخفى مافى ذلك من رفع شأن الانتاج وضمان الاستقرار الاجتماعى بين إفراد الامة تحت نظام الاشتراكية الحكومية الحديثه التى تقضى أن الأراضى الزراعية فى يد المزارعين لاتمنع الحكومة من وضع يدها على الأراضى الزراعيه لتحويلها للزراعات المناسبة المطلوبه .

وقد أنفقت آراء عباس حلمى الثانى مع اللورد كتشنر عند ما وأصل الاخير سياسة كرومر على أسس فنية صريحة ، فعمل على تكوين الفئات الزراعية المختلفة منها فئة الملكية الكبيرة جدا وفئة الملكية الصغيرة وفئة الملكية الضئيلة فى المشاع

---

(١) قارن « مقدمة للادارة الصناعية » تأليف جون لى صفحة ٣٨ و « الاقتصاد الزراعى » تأليف تيلور صفحة ٢١٩ ومبادىء الاقتصاد « لجون استيوارت مل صفحة ٢٨١ »

والشيوع(١) ، وقد حدد الاساس الذى تنبنى عليه تقسيم هذه الفئات فى فئة أصحاب خمسة الأفدنة وسماهم أصحاب الملكيات الصغيرة ، وبذلك أوجد رابطة طبيعية مشابهة تجمع أنواع الملكيات المختلطة ليسهل لنفسه معالجة الحالات الأجتماعيه والأقتصادية المختلفة طبقا لروح الاشتراكية الحكومة بدلا من نظام الاحتكار، وقد أصبح تقسيم الملكيات فى مصر على أساس المساحة هو التقسيم للوحدات الاقتصادية المصرية فى المستقبل حيث أن قيمة أطيان مصر لاتتفاوت كثيرا فى الجهات المتقاربة المتشابهه ، فأصبح ملكية خمسين فدانا ملكية كبيرة فى القطر المصرى فى أراضى الحرت ، والزراعة وهى أهم أجزاء المساحات المصرية سواء أكانت قريبة من المدن أم بعيدة عنها، وسواء أكانت الأرض ضعيفة أم قوية (١) فتقسيم الملكية على أساس المساحة يتمشى مع الاحصائيات التى حققها كرومر ومع تقسيم الملكية بالنسبة لمركز القرويين الاجتماعى ، فالملكية الصغرى «خمسة أفدنة هى التى لا يفكر كبير العائلة مع عائلته باستخدام أى مساعدة خارجية فى استغلالها ، وقد سارت مصلحة الاموال المقررة ومصلحة المساحة المصرية منذ عهد عباس الثانى على أتخاذ المساحة أساسا للتقسيم ، مع مراعاة قيمة الغلة الزراعية وأنسب عدد من السكان فى استثمار اموالهم واستغلال مجهودات إفراد عائلتهم على أحسن حال ، فالفدان ينتج فى المتوسط ثمانية جنيهات مصرية فى السنة وأربعون جنيها مصريا تقوم بنفقات معيشة الوحدة الزراعية الاجتماعية من متوسطى الحال من فلاحى الملكيات الصغيرة .

ويذكرنا قانون الخمسة الأفدنة بقانون سنة ١٨٦٩ حيث اشترط تكليف الأطيان على أكبر أولاد المتوفى مع قسمة الأيراد على أفراد العائلة (٢) ، إذ أن

---

(١) راجع « تقرير كتشنر السنوى » عن ١٩١٣ - ١٩١٤

(٢) كان اللورد كتشنر شديد الرغبة فى السير بالحياة العملية على أسس اجتماعية صحيحة ، وقد رأى ضرورة تقسيم ملكية الأراضى على أساس قاعدة المساحة مع علمه بامكان تقسيمها على أساس الغلة النسبية مع صعوبتها وعدم الوقوف من صحتها وعدم مطابقتها للواقع ، وكذلك كان يعلم بامكان تقسيم ملكية الأراضى على أساس قيمة الأدوات الزراعية المستخدمة فى الانتاج، ولكن هذه الطريقة صعبة لعدم إمكان تطبيقها على أنواع الأراضى لاختلاف وسائل الانتاج وقيمة الأرض فى ذاتها وخواصها . والحقيقة أن تقسيم ملكية الأرض على أساس المساحة تتمشى مع الاحصائيات التى حققها كرومر ومع المركز الاجتماعى ، إذ أنها تكفى المالك مع أفراد عائلته لاستغلالها حيث أنه المنظم لأرضه مع أفراد عائلته ،

هذا القانون يدل دلالة صريحة على ضرورة توحيد الملكيات الزراعية وبه يأبى رئيس العائلة أو العمد والمشايخ تجزئة أراضيهم بين الورثة وذلك ليكون لهم منها مصدر قوة ونفوذ وتحقيق الاشتراك فى المعيشة داخل العائلة الواحدة ، ونرى فى أوائل حكم عباس حلمى أن الحكومة كثيرا ماكانت تنزع إلى اشتراط تكليف الاطيان على هذا السبيل مع استمرار قسمة الأيراد على أفراد العائلة (١) وذلك تمشيا مع الشريعة الاسلاميه التى تميل إلى ترسيخ قدم الاشتراكية فى المعيشه العائلية والتوفيق بين الاشتراكية الحكومة والنزعة الاسلامية فى مصر (٢) ، وقد يكون فى هذا النظام شرح حالة الارتباك التى واجه الحكومة فى ظروف الاستغلال الزراعى المصرى وطرق توزيع الملكية الريفية فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى ، والحق يقال أن سنة ١٩١٢ تتميز بأنها بدء عهد تغيير فى السياسة المصرية إذ بدأت الحكومة المصرية تسعى فى معالجة حالة الملكية ، فقانون رقم ٣١ سنة ١٩١٢ المعمول به فى نظام المحاكم المختلطة قبل العمل بمثيلة فى نظام المحاكم الأهليه رقم ٤ سنة ١٩١٣ فررحماية ملكية الفلاح الذى يملك خمسة أفدنة أو اقل بأخراجها من الضمان العام لعموم الدائنين . إذ لا يتسنى لهم بيع هذه الاجزاء وفاء للدين ، ولا يسمح بتوقيع الحجز على الاموال الزراعية الصغيرة كذلك قامت الحكومة بتوزيع بعض أطيانها على صغار الملاك لاصلاحها واستثمارها ، وأرادت بهذا العمل تحقيق أكبر فائدة للمشترين لكى يعود على الأمة بأعظم الخيرات . وقد كان فى وسع الحكومة أن تستزيد من توسيع مجال الملكية الصغيرة بوضع ضريبه عالية على أرباح الزراعة حتى إذا لم تتحقق الأرباح عمل الملاك الى بيع ممتلكاتهم بين صغار المزارعين .

---

(١) للان نرى أن أكبر العائلات المصرية فى الريف والعمد والمشايخ يأبون تجزئة أراضيهم بين الورثة وذلك ليكون منها مصدر جاههم وسلطتهم ونفوذهم ، راجع « الملكية العقارية فى الديار المصرية » تأليف يعقوب بك أرتين صفحة ١٠٩ .

(٢) راجع « بسمارك والاشتراكية الحكومية تاليف ويليم دوسن صفحة ٦٣ حيث يقارن بين الاشتراكية الحكومية ونظام الاحتكار .

(٣) راجع « الملكية العقارية يعقوب باشا أرتين صفحة ٦٦ من الترجمة الانجليزية حيث يذكر أن الولد الأكبر أصبح يتمتع بحق وضع يده على الأرض على أن يوزع الدخل على جميع أفراد العائلة وهذا ما تعوده المصريون فى الحياة الاشتراكية من قديم الزمن .

ويذكر اللورد كرومر (١) أن مساحة الأراضى الزراعية فى سنة ١٨٩٥ كانت ٤٦٥ ر ٥٦٠ ر ٤ فدانا منها ٦٣٨ ر١٦٧ ر ٢ فدانا أو ٧ ر ٤٣ ٪ يملكه ٧٨٨ ر ١١ شخصا ممن يملكون ٥٠ فدانا فأكثر والباقى ٨٢٧ ر ٧٩٢ ر ٢ فدانا أو ٣ ر ٥٦ ٪ يملكه ٠٤٧ ر ١٧٢٧ (٢) ممن يملكون أقل من ٥٠ فدانا فكانت الأقلية ملاكا والأغلبية عددا بالقطر المصرى هى من صغار الملاك الذين لايملكون خمسة أفدنة فمافوق ، وكان كبار الملاك يعتقدون أنه كلما زادت مساحة الملك الزراعى كان ذلك مظهرا لهم من مظاهر التفوق الاجتماعى ، وقد قامت الخاصة الملكية وبعض الدوائر والاوقاف بكل عمل يذكر فى تحسين حجم الارض وزيادة الناتج منها (٣) وكثيرا ماكان تحسين الارض فى تلك الدوائر ترجع إلى الرغبة فى توزيعها بين المزارعين (٤) ، وقليلا ما قام كبار الملاك واستزادوا من الملكية بشراء اجزاء كبيرة من أطيان الدوائر الخاصة (٥) أما الاشراف الانجليزى فى السياسة الزراعية المصرية فقد كان عظيم التأثر بأرا

---

(١) تقرير اللورد كرومر لسنة ١٩٠٢ صفحة ٢٤ وقارن « الملكية العقارية » تاليف يعقوب أرتين صفحة ٧٠

(٢) قارن الاحصائية الواردة فيما بعد عن الملكية المصرية فى ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ ، ١٩١١ باحصائيات ملنر « انجلترا فى مصر » صفحة ٣١٥

(٣) الأراضى المصرية إما (١) مملوكة للعائلة المالكة وبعض أغنياء المصريين الذين قد يكونوا من أصل تركى أم من أصل قبطى وإما مملوكة للحكومة نفسها وللدومين أو الدائرة السنية أو الأوقاف وإما (٢) مملوكة للشركات التى تبغى الاستغلال الفعلى بتصفيتها من الأملاح وتجفيفها وتخصيبها بالزراعة والري والصرف ثم التصرف فيها بالبيع لصغار الملاك من الفلاحين وإما (٣) مملوكة لصغار المزارعين وهم الأقلية عددا ومالا وسلطة ونفوذا راجع « مستقبل مصر » تاليف و. وورسفولد صفحة ٢١٤.

(٤) تنازل الخديو اسماعيل باشر عالى فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ عن الدائرة الخاصة للحكومة المصرية مقابل ان تقوم بتسديد ديونها وقد اقترضت الحكومة قرضا قدره ٨ ½ مليونا من الجنيهات وجعلت هذه الاطيان ضمانا للقرض على أن تقوم إدارة مستقلة بتولية هذه الاطيان ، وعرفت هذه الادارة بمصلحة الدومين ، وقد رخص لها ببيع تلك الاراضي ، فباشرت المصلحة عملية البيع لغاية سنة ١٩١٣ وهو التاريخ الذى تم فيه استلاك الدين ، وقد انتقلت معظم أراضي الدومين إلى المشترين (وهم من كبار الملاك والشركات) باثمان منخفضة وعلى أقساط طويلة الاجل بفوائد زهيدة ، فكان ذلك من دواعى تشجيع الملكيات الكبيرة وتركزها في مصر

(٥) اطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة كانت تبلغ ١٣١ ر ٤٨٥ فدانا فى عهد اسماعيل باشا ، وكانت هذه الاطيان ملكا للخديو فنقلت ملكيتها للحكومة بما عليها من ديون ورهن فى قانون التصفية فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ ، وقد بيعت لعدة أفراد ٢١ يونيه سنة ١٨٩٨ وقامت شركة أجنبية بتصفية هذه الاطيان وتم لها ذلك في سنة ١٩٠٧ وانتقلت أغلب الاطيان لكبار الملاك .

آدم سمث وجون ستيوارت مل وريكاردو ، وكثيرا ما استنار كرومر وكتشنر بالآراء الاقتصادية فى السياسة الزراعية العامة (١) ، فقد رأى رجال الادارة والسياسة أن الملكية الصغيره هى أفضل طريقة لاستغلال الارض ولم يرضوا بالمزارعة أو الايجارة ، فظهرت لهم المزارعة ببعض المضار إذ أن المزارع تحت نظام المزارعة ، ولو أن له مصلحة فى زيادة المحصول إلى أقصى حد ممكن لأنه يساهم فى هذه الزيادة ، إلا أنه لايمكن أن يكون من مصلحة فئة الزراع إدخال التحسينات التى تحتاج إليها التربة لأن المالك بينما لم يتحمل منها شيئا فانه يساهم فى نتائجها ، وكذلك استنار كرومر بآراء جون سينورت مل فى نظام المزراعة فى إيطاليا إذ قال مل أن آثار الملكية الريفية تعد فى جملتها فى صالح التربة وتفوق الأنظمة الزراعية الأخرى ، ويقول مارشال أن مركز الفلاح الصغير أجدى بالتشجيع لأنه يميل إلى الحرية فى إدارة الشئون الزراعية والاستقلال التام والاعتداد بالنفس .

ومن جراء النزعات المختلفة بين الخديو عباس حلمى الثاني وبين كرومر وكتشنر نرى أن النظام الزراعى للملكية فى مصر هو بين النقيضين ، فهو إما نظام الملكية الضئيلة جدا التى تقدر بتسعة قراريط للمالك وإما نظام الملكية الكبيرة التى لاتقل عن خمسين فدانا واليك الاحصائية الآتية لتستعين بها على ما نقول : —

المساحه المملوكة	١٨٩٦ المساحه بالفدان	١٨٩٦ عدد الملاك	١٩٠٦ المساحة المملوكه	١٩٠٦ عدد الملاك	١٩١١ المساحه المملوكة	١٩١١ عدد الملاك
من ١ فدان إلى ٥	١،٢٦٤،٠٨٤	١،٠٠٥،٧٠٥	٩٩٣،٨٤٣	٦١١،٦٧٤	١،٣٨٣،٣١٧	١،٢٩٦،٠٦١
من ٥ فدان إلى ١٠	٥٤٤،٢٦٤	٧٧،٦٦٣	٥٦٥،٨١٠	٨٠،٨١٠	٥٧٤،٣٦٥	٧٦٣٨٢
من ١٠ فدان إلى ٢٠	٥٢٣،٥٢٨	٣٧،٨١٧	٥٧٤،٠٨٤	٤١،٢٦٦	٥٠٤،٥٤٦	٣٦،٤٦١
من ٢٠ « إلى ٣٠	٢٧٨،٧٩٣	١١،٤٨٨	٣١٧،٣٤١	١٢،٦٣٧	٣٧٣،٣٩٨	١١،١٨٨
من ٣٠ « إلى ٥٠	٣٢١،٥٠١	٨،٦٠١	٣٥٨،٢٩٨	٨،٩٩٨	٣١٩،٧٦٤	٨،٢٦٥
من ٥٠ فدان فأفوق	٢،٣٦٦،٦٠٢	١٢،٤٧٥	٢،١٩١،٦٢٥	١١،٨٧٥	٢،٤٤٣،٢١٨	١٢،٢٩٣
المجموع الكلى	٥،٢٩٨،٢٧٧	١،١٥٣،٧٤٩	٥،٠٠١،٠٠١	٧٦٧،٢٦٠	٥،٤٥٨،٦٠٨	١،٤٤١،٢٥٠

فالقطر المصرى لا يمكن اعتباره من بين البلاد ذات الملكية الصغيرة إذ أن الكثير من الأهالى الزراعيين يملكون مقدارا من المساحات الكلية الكبيرة ، ومن الواجب ملاحظة عدد الملاك بالنسبة للسكان الزراعيين والقرويين ، فان

(١) راجع سدني بيل فى كتابه « ربط النيل بالسودان الحديث » صفحة ٨٣

عدد الملاك فى الحقيقة قليل بالنسبة لعدد القرويين والسكان الزراعيين فى القطر المصرى، ونسبة مايملكه الملاك من الأراضى الزراعية كبير بالنسبة للمساحة العامة، كما أن الريف يفتقر إلى المال بحرمانه من تداول ثروات كبار الملاك به ونزوح هذه الأموال الطائلة إلى المدن والعاصمة المصرية، أضف إلى هذا أن نزوح كبار الملاك إلى المدن والعاصمة يحرم القرى والبلاد الزراعية من الاصلاحات الضرورية ويجعلها خالية من الحياة الاجتماعية إذ تنقطع صلة الملاك الكبار بالريف وتدعو إلى رخاء المدن على حساب الريف (١) وتسبيط همم المتعلمين فى الأخذ بيد الحياة الريفية، فاتسعت شقة الخلاف بين حياة المدن وحياة الريف.

لقد دعت هذه الحالة اللورد كتشنر أن يتدخل فى أحوال نظام الزراعه (٢) وفى ملكية الأراضى المصرية وفى نظام الاستغلال الزراعى، إذ أن نظام الاستغلال الزراعى فى مصر يدعو إلى تحسين التربه وإلى العدالة فى توزيع الثروة وإلى تقويه مركز الحاصلات التجاريه (٣) وإلى العنايه بطبيعه الأرض والتربة لما يلائمها من النباتات، فالقطن وقصب السكر أكثر إجهاداً للأرض من القمح والذرة، والحاصلات الخضرويه والبقوليه كالفول والبرسيم تتميز بخواصها السمادية، ولذلك كانت الملكية الصغيرة تتمشى مع النظام الذى تجد فيه الأرض العناية الكفيلة بعدم أرهاقها بالمحاصيل المجهده على الدوام، والا تعرضت الأرض لقانون تناقص الغلة وانحط مستوى الانتاج، فنظام الملكية الصغيرة يجمع بين الاحتفاظ بعناصر الخصب وبين الحصول على أكبر غلة ممكنة وذلك بالتمسك بنظام الدورة الذى يتطلب عدم تكرار زراعة الانواع المجهدة من الحاصلات فى نفس الأرض (٣)

---

(١) راجع مشروع لويد جورج فى «تمليك الأرض والمناجم للامة عن طريق الحكومة»

(٢) «حياة اللورد كتشنر» تأليف مورى وانتقادات الايزرفر على المؤلف فى ١٩٣٨

(٣) بالنشرة الزراعية الفنية نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٤ يذكر ماكزى نيلر أن أضعاف القوة الحيوية فى التربة المصرية ترجع إلى: (١) نقص إيراد طمى النيل (٢) علاج التربة بالسماد الصناعى غير الملائم (٣) تناقص إيراد السماد البلدى الطبيعى (٤) نفاذ قوى التربة من جراء نظام الرى المستديم (٥) نظام الشراقى والصرف وارتفاع المياه فى الطبقة الأرضية (٦) الفلاحين وعدم تعليمهم وتهذيبهم على الطرق الحديثة الضرورية للارض وخصوبتها وما يلائمها من حاصلات.

(٣) راجع رسالتنا فى «مركز مصر الاقتصادى» «وتنافس الحاصلات على الأرض المصريه»

الواحده الا بعد فترة معينة تتوافق مع طبيعة الارض والنباتات وسعر السوق والطلب المرن ، فالارض هى أساس الانتاج الزراعى فى مصر ، ونظام الزراعة هو حياة التقدم وصيانة الارض من البوار والتدهور ، والملكية هى روح تحويل التناقص فى الغلة إلى تزايد فى المحصول لتخفيض الكلفة وأرتقاء العناية والتفكير بما فيه الصالح العام.

وترى من الجدول السابق الذكر نزعة تميل نحو المحافظة على الملكيات الصغيرة والوقوف أمام تيار تناقص الوحدة إلى مادون الوحدة الاقتصاديه(١) ، فقد ظهر لنا أن الحكومة فعلا تدخلت فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ لاحداث الموازنه ، وقد بينا أن عدد الملكيات الصغيرة فى سنة ١٩٠٦ بلغت ٨٤٣ ر٩٩٣ فدانا يملكه ٦٤٧ ر ٦١١ وأن المساحة المملوكة فى سنة ١٩١١ أصبحت ٣١٧ ر٣٨٣ ر١ مالكا ، فزاد عدد الملاك الصغار من ٦٤٧ ر ٦١١ فى سنة ١٩٠٦ إلى ٥٦١ ر ٢٩٦ ر ١ فى سنة ١٩١١ ، وقد وضحنا أن من بين أراضى القطر المصرى ٦٠١ ر٦٢٥ ر ١ فدانا تزرع بطريقة الايجارة وأن نسبة الأرض المؤجرة هى بين ٢٩ ٪ ، ٤١ ٪ بينما أن نسبة الأرض المملوكة هى بين ٧١ ٪ و ٩٥ ٪

ويمكن تلخيص الأسباب التى دعت الحكومة المصرية تحت الاشراف الانجليزى إلى تشجيع الملكيات الصغيرة الاقتصادية فيما يلى : —

أولا إن الملكية الصغيرة أقرب إلى طبائع الأشياء إذ يبذل المالك الصغير جهده ومجهودات عائلته فى رفع شأن منتجاته الزراعيه مستخدماً رأس ماله المدخر فى القطعة الأرض الصغيرة المتناسبة مع مقدرته على الاستغلال الزراعى والقيام بجميع الأعباء التى تفرضها عليه عمليات الانتاج ، فالمالك الصغير يتبع مع أفراد عائلته نظاماً تضامنيا كفيلا بالنجاح ، وبه تتمشى خصوبة الأرض مع مقدار الغلة الناتجة .

ثانياً إن الملكيات الاقتصادية الصغيرة تدعو إلى نشر طبقة كبيرة من الملاك يحبون الأرض و يعملون على فلاحتها و تسميدها ، و تصفية طبقات الأرض من الرطوبة الزائدة و غسلها من الأملاح ، وبذلك تضمن الحكومة الاستقرار الاجتماعى المطلوب ، إذ تصبح فئة الملاك الصغار الدعامة التى تعتمد عليها الحكومة

(١) الوحدة الاقتصادية هي الملكية التي تتناسب مع أنسب انسجام من وحدات العمل ورأس المال والتنظيم الانتاجى ، راجع اموين كنن في كتابه «نظرة أخري فى نظريات الأقتصاد» ، صفحات ٨٢ - ٨٧

فى تأييد نفوذها وسلطانها (١) .

ثالثاً الملكيات الصغيرة تدعو إلى تحسين أحوال الانتاج وتفرغ الملاك إلى الزراعة وقت السلم والحرب .

رابعاً : تضمن الملكيات الصغيرة عدم الهجرة من الريف إلى المدن فيصبح النظام الزراعي حائلا دون العطلة فى المدن وفى الريف على السواء ، فيحدث التوازن المطلوب لاستقرار الحياة بين المدن والقرى .

خامسا : تحقق الملكيه الصغيرة مبدأ المساواة بين جميع الأفراد خصوصا وأن الفلاح الصغير أثبت جدارة عملية فى إصلاح الأراضى البائرة وغير البائرة فى القطر المصرى ما دامت الحكومة تقوم بمشروعات الرى والمواصلات المطلوبة .

سادسا : تقضى الملكيات الصغيرة على جشع الملاك الكبار إذ أن غرض المالك الكبير كثيرا ما يتجه اتجاها ماديا صرفا ، فغرضه غالبا هو السعى فى الحصول على أكبر فائدة ممكنة على رؤوس أمواله المستثمرة فى الزراعة ، فان رأى ضعفاً لجأ إلى طرق الايجار ولا يزرع بنفسه وتكون النتيجة إما إجهاد الأرض أم تحويل رأس ماله إلى المشروعات الصناعية فى المدن ، وإذا زرع بنفسه اجتهد فى الحصول على أكبر فائدة من الأرض غير مراع خصوبتها وإجهادها وذلك ليحافظ على مستواها الاستثمارى فى الحد الأعلى ، ومن هذا يتبين أن إجهاد الأرض تحت نظام الملكيات الكبيرة تدعو إلى تشجيع العمل على تحقيق مبادىء الملكيات الصغيرة (٢) .

سابعاً : بينما أن تركز الملكية الكبيرة تدعو إلى شيوع نظام الايجار إذ أن تركز الملكية فى أيدى أقلية يرفع من قيمة الايجار لزيادة الطلب على الأرض ، فيحل نظام الايجار محل زراعة المالك ، فيدعو هذا الحال إلى هجرة كبار الملاك ونزوحهم من الريف إلى المدن ، وهذا يدعو إلى ضعف عوامل الخصوبة والعناية بالأرض ، وبينما نرى أن الملكيات الصغيرة تدعو إلى المحافظة على تداول ثروات صغار الملاك فى الريف بدلا من افتقار الريف إلى المال إذا ما كانت الملكية فى يد كبار

---

(١) راجع « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين باشا صفحة ١٠٥ حيث يذكر أن اسماعيل باشا ومن بعده أرادوا اتباع سياسة محمد على فى إيجاد طبقة ارستقراطية من الفلاحين .

(٢) راجع كتاب « السياسة الاقتصادية الفرنسية » لمؤلفه جورج بيل صفحة ٢٤

الملاك وهم يمثلون الأقلية العددية والأكثرية المالية ، فان الملكيات الكبيرة تحرم الريف من تداول أغلبية الثروة التى ترسل إلى الملاك الكبار فى المدن والعواصم وبذلك يحرم الريف من كل إصلاح يتطلب المال ، وذلك لقلة الأموال التى تبقى فيه ، فتتدهور الحياة الريفية وتقل الاصلاحات الاجتماعية القروية وتضيع روح العطف المتبادلة بين المزارع والفلاح والمالك .

ثامنا : كثيرا ما تدعو الملكية الكبيرة إلى ذيوع روح المحاباة وسمو سلطة الملاك وعلو نفوذهم أمام الحكومة ، ولا يخفى أن المحاباة وعدم المساواة فى المعاملة يقضيان على مصالح الزراعة وينشأ عنهما عدم العدالة فى توزيع الثروة بين الأهالى ، هذا الى أن الاستغلال الزراعى على نطاق واسع لا يمكن أن يقوم على أساس مجهود المالك وحده ، وهذا يدعو إلى انعدام الباعث الشخصى بين العمال المأجورين فى المزارع الكبيرة خصوصا وأن العمل الزراعى (مع عدم وجود نظام دورى للحاصلات الزمنية والنوعية) متقطع غير متواصل وعديم التجانس .

تاسعا : إن المزارع الصغير غزير الانتاج فى الحاصلات الاضافية ، الحى منها وغير الحى مثل صناعة الأقفاص وتربية الدواجن وتحسين أحوال التفريخ والماشية الصغيرة وصناعة الألبان ، والفلاح الصغير تتوفر اليه صناعات يدوية كثيرة كما تتوفر اليه نسبة أكثر من السماد البلدى عن الفلاح الكبير ، إذ أن الجاموس الذى يحتفظ به الفلاح الصغير لينتفع بألبانه وحرثه يمده بالسماد البلدى الطبيعى اللازم لتسميد الأرض ورخاء الحاصلات .

عاشرا : يصير المالك الصغير على نظام الانتاج الكثيف باستخدامه أكبر نصيب ممكن من العمل ورأس المال فى نفس الأرض وضيق مساحتها ، وهو يسير فى نظامه الاستغلالى على الوجه الذى يضمن له مزايا الانتاج الكثيف وزراعة الحاصلات الأكثر ملاءمة لأحواله مثل زراعة الخضر مع تربيه الحيوانات أو زراعه الحاصلات الصناعيه التى تتوقف على سعر السوق أكثر من توقفهما على الاقتصاد فى النفقات (١) ، وذلك لأن مثل هذه الحاصلات دائمه التغيير وتتوقف على مهارة الفلاح ونباهته ولياقته فى تصريفها فى الأسواق المحليه المعروفه له ، أضف إلى

(١) « تسويق القطن » لمؤلفه جون تود صفحة ٣

هذا أن الفلاح الصغير يقوم بزراعه ما يحتاجه وما تحتاجه ماشيته من علف وما يترتب على هـذا من أثر فى الاحتفاظ بخصوبه الأرض والانتفاع برأس ماله المحدود (١) .

إحدى عشر : يتمكن المالك الصغير من تنظيم عمله وتقسيم حاجات زراعته وذلك ليتمكن من إرسال إبنه للمدارس ، أما إذا كان أجيرا فانه لا يتمكن من إرسال أولاده إلى المدارس لحاجته اليهم فى عمله ، ولهذا فاننا نرى أن الملـكية الصغيرة تتمشى مع النهضة العلمية ورفع شأن الحياة الاجتماعية لمجموع أفراد الأمة فى الريف وغير الريف ، وهى تسهل على الحـكومة جميع التحسينات الاجتماعية التى ترغب فى تنفيذها .

ومن هذا نرى أن عباس حلمى الثانى وكرومر وكتشنر عملوا جميعا على تعضيد الحياة الزراعية في الريف طبقا لطبيعة الاحوال ، وقد تعاونوا جميعا فى عدم مساس زراعة القطن من جراء تشجيع الملـكية الصغيرة إذ أن الملـكية الصغيرة لا تلائم زراعة القطن نظرا لما تتطلبه من المصروفات الـكثيرة وعدم قدرة المزارع الصغير على الانتظار لمدة طويلة لحين ضم محصوله ، حيث أن القطن يشغل الأرض لمدة طويلة، ومع أن القطن لم يكن من خصائص الملـكية الصغيرة إلا أنه شغل مركزا هاما فى التجارة البريطانيه (٢) جعل الحـكومة تعمل على مساعدة الملاك الصغار لادخاله فى نظام الدورة الزراعية فى حقولهم، وكذلك قامت الحـكومة بتشجيع التعاون والتسليف واقامة الحلقات ومحاربة الآفات تحقيقا لهذا الغرض ، ولم يغفـــل صغار الملاك التعلق بزراعة القطن فى أراضيهم إذا أخذت الدورة الزراعية تتحول من كونها ثلاثية فى المزارع الكبيرة إلى رباعيه وخماسيه فى الزراعات الصغيرة ، واصبح المالك الصغير يقسم أرضه اربعة أو خمسة أقسام حتى لا تتردد زراعة القطن على أحداها إلا مرة كل أربع أو خمس سنوات ، وزرع القطن

---

(١) الزراعة الـكبيرة خاضعة لفصول السنة فى استعمال الآلات وفى استغلال الحاصلات وتباين الحاجات ، وهى لا تشغل أكبر عدد من العمال ولا تستخدم المال استخداما يراعي فيه بقائه عاملا مددا طويلة ومستمرة مع ما فيها من مزايا فى قدرة المالك الكبير على ادخال التجديدات والتحسينات والمستحدثات المطلوبة .

(٢) راجع « تسويق القطن » تاليف جون تود صحفة ٦٣

على المساحات السابق زراعتها محاصيل بقلية ، وفى الغالب تعقب زراعة القطن بالبرسيم الذى يعقبه زراعة الذرة ، ومن هذا يتبين أن الملكية الصغيرة أكثر ملاءمة للتعاون الانتاجى والحاصلات الزراعية منها للملكية الكبيرة التى كثيرا ما ترتكز على استثمار رأس المال بغض النظر عن المنفعة التى تعود على الزراعة من مفاضلة أى طرق فى استغلال الأرض على نظام أوسع ومجال أدق (١) .

ويرجع التفكير فى وجوب اتباع الدورة الزراعية إلى الحكومة المصرية والنفوذ الفنى بوزارة الزراعة فى عهد عباس حلمى والاشراف البريطانى على الأنتاج الزراعى المصرى ، فقد قررت اللجنة التنفيذيه للجمعة الزراعيه الخديويه المنعقدة تحت رياسة الأمير حسين كامل باشا بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٠٨ تشكيل لجنة خاصة للبحث عن أسباب عجز محصول القطن وتأثير قانون تناقص الغلة فى الأراضى الزراعية المصريه ، وقد رأت اللجنة أن الزيادة المضطردة فى مساحة القطن للمدة من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٧ هى السبب فى تدهور خصب الأرض، فزراعة نصف الأرض قطنا له تأثير سيء على محصول الأرض، خصوصا وأن السماد البلدى لا يكفى لزراعة النصف ويجب التحديد بالثلث أم بالربع أم بالخمس على حسب النظام المتبع فى أراضى الحكومة « الدومين » ، وقد خمدت فكرة تنقيص مساحة القطن إذ أعلنت الحرب العظمى ، فدعا الأمر دراسة وحدات الأرض الزراعية ، وأعادة النظر فى طرق استغلال الأراضى المصرية ونشر الروح الديمقراطية بين الأفراد فى الأمور الزراعية. وذلك لأن طرق استغلال الأرض الزراعية . المصرية تساير سياسة الانتاج (٢) فى القطر المصرى أكثر من مسايرتها لسياسة الحكومة الوقتية فسياسة الانتاج تتوقف على النوع السائد من الملكية صغيرة كانت أم متوسطة أم كبيرة خصوصاً وأنه كان من شأن التوسع فى زراعة القطن أن ضعفت قوة الأرض

---

(١) « تسويق القطن » انود صفحة ٤٥ حيث يذكر خسائر صغار المزارعين من القطن

(٢) يجب التمييز بين الانتاج الزراعى وبين الانتاج الزراعى الصناعي فالأخير لم تعتن به السياسة الانجليزية في مصر ولو أن الجمعيات الزراعية والجمعية الزراعية الملكية أخذت تعتنى بأمره فى اواخر عهد عباس حلمى ، والانتاج الصناعى والزراعي والحاصلات الصناعية الزراعية ترتكز على رؤوس الأموال صغيرة كانت أم كبيرة ، فالاقفاص والحبال والألبان والتفريخ وشركات المخالج والمعاصر هى من الصناعات التى تعتمد على رؤوس الأموال المستثمرة فيها وعلى مجهودات المنظمين الفردية

وقلت خصوبتها ؛ وكان لهذا الضعف تأثير كبير فى انحطاط نوع القطن (١) ، واتساع المجال لتكاثر الحشرات ، إذ كثيراً ما كان لضعف الأرض من الظروف الملائمة ماساعد على تربية تلك الحشرات وتغذيتها ، خصوصا وأن ضعف التربة نفسها ، تحت إدارة غير مجدية فى نظام الملكيات الكبيرة ، تدل على أن إدارة الغير لا توازى إدارة المالك بأى حال من الأحوال ، وقد برهنت النظم الزراعية على أن الملكية الصغيرة هى نواة الحركة التعاونية التى فيها نرى أن المسئولية غير المحدودة فى التعاون لا تتلائم مع كبر رؤوس أموال أصحاب الملكيات الكبيرة ولا مع فئة المؤاجرين الذين تنتهى مدة عقودهم فلا يضمنون مستقبلهم فى الارض لأنفسهم إذا ماقاموا بالتحسين المطلوب الذى لا يظهر أثره إلا بعد حين ،

إن البون شاسع بين الانتاج فى الملكيات الكبيرة وبينه فى الملكيات الصغيرة . ويتبين هذا الفرق بدرجة كبيرة فى واردات الاسواق المصرية المحلية ، فالانتاج فى الملكيات الصغيرة مثمر مفيد فى الحاصلات الزراعية الحية ، إذ كثيرا ماتدر تلك الحاصلات على أصحابها أرباحاً قدرها ٣٠ ٪ من رأس المال والعمل المستثمر فيها ، ولا يخفى أن مثل تلك الارباح التى تنتج من تربية الحيوان والدجاج وغيرها تأتى من ثلاثة جهات : الاولى من جراء بيع الماشية ، والثانية من جراء حاصلات الماشية وبيعها وهى أليق بأصحاب الملكيات الصغيرة والثالثة من وراء مخلفات الماشية التى تستخدم فى تسميد الأرض وإخصابها خصوصاً وأن مثل هذه الأسمدة غير مركزة وتتمشى مع حالة أصحاب الملكيات الصغيرة ، التى تستلزم دوام التسوق وسهولة التسويق ، ولذلك يجمع المالك الصغير فى يده هذه الجهات الثلاثة ويظهر براعة فائقة فى مباشرة حاصلاته باتقان ويقظة تامة ، مع خدمته لها مع أفراد عائلته خدمة دقيقة إذ هى فى القطر المصرى عماد ثراء الزارع الصغير وموئل

---

(١) كان انحطاط متوسط غلة فدان القطن أكبر من انحطاط متوسط غلة فدان القمح ، إذ أن متوسط غلة فدان القطن فى سنة ١٨٩٧ كانت ست قناطير انخفضت إلى ٥ر١٠ قنطارا فى سنة ١٩٠٠ و٨٥ر٤ قنطارا فى سنة ١٩٠٢ ووصلت ٨٠ر٣ قنطارا فى ١٩٠٤ حتى بلغت ١٠ر٣ قنطارا فى سنة ١٩٠٨ و٣ قنطار فى آخر عهد عباس حلمى فى سنة ١٩١٤ ، أما متوسط محصول فدان القمح فقد كان ٦٢ر٤ أردب فى ١٩٠٩ انخفض إلى ٣٥ر٤ فى ١٩١٢ ولم يتعد ٧٥ر٤ فى سنة ١٩١٤

ثرائه ورفع مستواه حيث أنها عماد غذائه وملبسه وهى المادة الأولى لعمل السماد الطبيعى والضرورى لحياته الزراعية .

لقد كان عهد عباس حلمى عهد نهضة زراعية خصوصاً وأن كتشنر دعا إلى وضع الأسس الزراعية لفائدة صغار الملاك ، ويرجع اليه التفكير فى توزيع راضى الحكومة بين صغار المزارعين تعميما للملكية الصغيرة ، وقد كان مشروع كتشنر المرافق لمذكرة الحكومة بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ (١) هو الأساس لكل مشروع أتبع فيمابعد لتشجيع الملكيات الصغيرة بالقطر المصرى ، فقد استثمر مشروع كتشنر فى ١٩٢٣ عندما أرادت الحكومة المصرية استغلال الأراضى المصرية عن طريق صغار المزارعين فى نفتيش أبى جنشو بمدرية الفيوم (٢) ، كذلك كان مشرع كتشنر هو الأساس للسياسة الجزئية التى اتبعتها الحكومة طبقاً للمذكرة التى وضعتها اللجنة المالية فيما بعد فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٨ .

فنظام الاستغلال الزراعى عليه عماد الانتاج وتقدم الفلاحة المصرية ، وقد اعتبرت الأرض الزراعية المصرية فى عهد عباس حلمى أنها أساس العمل ورأس المال مجتمعين ، فساير عباس الخطة الزراعية التى وضعها لها المشرفون البريطانيون ، وتبعه فى ذلك السلطان حسين ، فعمل على إنشاء نظام ريفى يعدل النظام السائر ويساعد على خلق رأس المال بطريق المشاركة والتعاون ، فقد رأى ، كما رأى رجال السياسة ، أن من بين الملكيات الزراعية ما هو مملوك لجماعات مالية غير زراعية كالشركات

---

(١) حولت الحكومة المصرية بعض ممتلكاتها الواسعة من أراض زراعية بالفيوم إلى أجزاء صغيرة ، فقسمت ٢١٢٠ فدانا بابي جنشو إلى قطع كل منها فدانان ونصف فدان أى ٨٠٣ قطعة وزعتها على صغار المزارعين بشروط سهلة إذ يدفعون العشر مقدما وقيمة التسعة أعشار الباقية تسدد على ثلاثين سنة ، فيدفعون ثلاثة جنيهات فى كل سنة من الخمس سنوات الاولى وأربعة جنيهات ونصف جنيه فى كل سنة من العشر سنوات التالية ، وخمسة جنيهات فى كل سنة من الخمس عشر سنة الباقية ، وقد نجحت سياسة الحكومة فى السنطة حتى عملت على تعميم المشروع فى سخا ومحلة موسى وبلقاس بالغربية .

(٢) لقد صدق بعض اشقاء عندما قال أن التاريخ مهما اختص ببيئة معينة وبزمن معين لا يعدو كونه علما متصلا بتطورات الانسانية كافة والحاصلات عامة ، وأن المباحث التاريخية مهما تصبغ بصبغة أهلية خاصة فمن الصعب أن تنقطع صلتها بالحالة الدولية العامة ، وقد يقال أن كتشنر كان من الرجال العظماء فى مصر الذين أيقظوا الشعور القومي الزراعى فى مصر ، فقد نفهم حقيقة الامور الزراعية المصرية وعمل على تفهيمها للاجانب والمصريين على السواء فى مصر .

(٣) راجع تقرير كتشنر السنوى لسنه ١٩١٣ — ١٩١٤

ذات الأشخاص المعنوية أو من فى حكمها من أصحاب الملكيات الكبيرة المقيدة مثل الأوقاف الأهلية والخيرية ، ومنها ما هو مملوك لأناس لا تجمعهم بمصر رابطة الوطنية الأزلية كالأجانب أو من فى حكمهم من المتغيبين عن الوطن غيبة دائمة أو منقطعة ، ومنها ما كانت مساحتها كبيرة بحيث كان لوجودها شلل استقرار التوازن الاجتماعى والاقتصادى ، ولذلك نرى أن ما عجز على تنفيذه عباس حلمى حققه السلطان حسين حيث أن الأخير كان عظيم الأمل فى فوائد البنك الزراعى والجمعيات الزراعية والجماعات التعاونية المصرية ، وحقق قانون الملكية الزراعية وحقوق أصحاب الأملاك الصغيرة ، وقد كانت الجماعات التعاونية أفضل وسيلة لنجاة الفلاح ونشله من أيادى المرابين ، خصوصاً وأن الفلاح كان دائماً فى حاجة إلى المال فى الفصول الزراعية الهامة ، ولم تساعده درجة تهذيبه على توزيع أمواله بين حاجاته الضرورية ومفردات مصروفاته الزراعية . بل كثيراً ما اشترى الأراضى الزراعية كلما توفر لديه القليل من المال دون أن يحفظ جزءاً منه للصرف على حاجات حاصلاته الزراعية وأراضيه المنزرعة ، لذلك نرى أن السلطان حسين عارض السياسة الاقتصادية الانجليزية فى مصر (١) وحقق أصول التعاون فى البلاد ، لأنه وجد أنها من الأسباب المباشرة فى رفع شأن الانتاج الزراعى ، إذ أن التعاون يسهل سبل الاستغلال ويدعو إلى تيسير التعامل فى المواد الأولية واستفادة صغار الملاك من استعمال الآلات الميكانيكية فى الزراعة ، كما أنه يدعو إلى تخفيض سعر الفائدة ، فقد رأينا أن الفلاح فى عهد عباس حلمى كان شديد الحاجة إلى المال ، وأنه كلما اشتدت الحاجة إلى المال كلما كان سعر القروض أكثر ارتفاعاً وأعظم حملا خصوصاً إذا كانت درجة الضمان على القروض ضعيفة ، وكذلك ترتفع سعر الفائدة كلما كان نظام

---

(١) كانت السياسة الانجليزية فى عهد عباس حلمى تسيء الظن بالجمعيات التعاونية إذ كانت تعتقد أنها جمعيات سرية سياسية تعمل فى الخفاء باسم التعاون الزراعى للقضاء على الحكم الاجنبى خصوصا وأن أغلب من قاموا بتكوين الجمعيات التعاونية كانوا من فطاحل المحامين والعلماء الذين عملوا على تحقيق استقلال مصر السياسي والاقتصادى ، لذلك كان الفلاح المصرى ضحية سوء التفاهم بين عباس وكتشنر فى تحقيق التعاون فى مصر .

الملكية المصرية غير مشفوع بالتسجيل أو لم يكن مكفولا بحقوق الملكية الصريحة ، وبذلك كان مركز الدائن دائماً يتطلب تأميناً وضماناً مما دعا إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية ، وكان لزاما على البرنس حسين كامل أن يقول بأنه إذا كان ولابد من قيادة الفلاح إلى سلم النجاة من المرابين . فمن المحتم إيجاد منشآت تعاونية مالية تقوم بسد حاجة الفلاح طبقا لقدرته المالية وأحواله المعيشية (١) ، وذلك بغض النظر عما قامت به المحاكم المختلطة من تحديد سعر الفائدة وضمان سداد الديون العقارية (٢) وغيرها .

لقد اعتنت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى بالمشروعات العامة الانتاجية ، وكان أهمها مشروعات الرى والمواصلات والموانىء والمصارف والمياه للشرب والنور ، فعادت هذه المشروعات على المصريين بأجزل الفوائد ، فقد رأى عباس واللورد كرومر والسياسة الانجليزية فى مصر ، ضرورة الصرف على المشروعات العامة الزراعية وبالأخص الخاصة بالرى والمواصلات إذ أن مثل هذه المصروفات والنفقات على درجة كبيرة من الأهمية للانتاج المحلى ، وتعود على مصر وبريطانيا بالفوائد المشتركة الثابتة ، فالحكومة فى مصر ، طبقا لمبادىء الاشتراكية الحكومية . تعنى بشئون الرى فتتولى خزن المياه وتوزيعه وصرفه ، وتأخذ على عاتقها جميع المهام الخاصة به ، والجميع مسلمون لها بهذه السلطة لانه يستحيل أن توزع هذه السلطة على هيئات ومجالس ومصالح وأفراد ، فالحكومة هى التى تتصرف بقوة النيل المباركة مستعينة بالمعلومات الجديدة لسد الحاجات الجديدة ، لذلك تركت الحكومة المصرية الحرية العامة للسير كولن اسكوت مونتكريف والسير ويليم جارستن والسير ديليم ويلكوكس فى الصرف على الرى وفتح القنوات الضرورية للحاصلات المصرية وزيادة الأراضى القابلة للزراعة والمنزرعة

(١) راجع مؤتمر مصر للمناقشة فى تطورات الاقليات المصرية فى سنة ١٩١١ وماعاناه المصريون فى تحقيق إنشاء جمعيات التعاون من جراء الخلاف بين الأقليات والأكثريات — ذلك الخلاف الذى لم ينقض حتى سنة ١٩١٩ عندما قام المصريون جميعاً دفعة واحدة بالمطالبة باستقلال البلاد .

(٢) الفلاح المصري ليس له شخصية منعزلة ومستقلة عن ملكه الذى يبذل جهده وماله فى سبيله ، وهو لذلك يستحق رعاية المصلحين ضد المرابين والآفات الزراعية العقارية الاخرى .

إذ أن روح العدالة في أعمالهم دعا إلى تقريب الأمة المصرية من الموظفين البريطانيين . وكان عدد المهندسين الانجليز فى أول الأمر لا يتعدى ١٧ موظفا فى سنة ١٨٩١ . وعند ما رؤى أن مثل هؤلاء الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية يزيد من توطيد العلاقة بين المصريين وبين المندوب البريطانى فى مصر ويضع الاساس لتهذيب الموظفين المصريين على الطرق البريطانيه فى الرى وفى تحويل الاراضى البور إلى أراضى زراعيه (١)، ازداد عددهم باضطراد ، وواصل اللورد كتشنر سياسة اللورد كرومر فى هذا السبيل إذ استمر فى التقرب من الفلاح ومن المصريين الحربيين وغيرهم ، وذلك ليحقق لانجلترا معرفة مطالب المصريين والعمل على تحقيق مطالب الطبقات الدنيا .

وإذا كان اللورد كرومر بمعاونة الخديو عباس حلمى باشا نجح فى التمتع بكمال الحرية فى التصرف فى الأموال العامة وفى الصرف على المشروعات الانتاجية بدون تدخل أو تقييد ، فانه لم يعمل على القضاء على الامتيازات الأجنبية فى مصر ولا على المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة ، وذلك لأنه كان يشارك رأى حكومته فى أن درجة الرقى بالقطر المصرى لا تساعده على تحقيق الاستغناء عن هذه الأنظمة والمنشآت التى شاعت على أسسها ، مع أن المعاهدة الانجليزية الفرنسية فى سنة ١٩٠٤ كانت تسمح بالقضاء على هذه العقبات المختلطة فى التشريع والقانون والحياة الاقتصادية المحلية ، فقد اعتقد كرومر بصلاحية الجمعية العمومية والجمعية التشريعية لمصر على مستواها الحاضر ، ورأى أن الاهتمام بالزراعة لا يتطلب الاهتمام بالتجارة والصناعة فى الوقت نفسه إذ أن الصناعة والتجارة يتطلبان الكثير من رؤوس الأموال (٢) ، فيجب تركهما لمن

---

(١) أراد اللورد كرومر أن يستجلب محبة المصريين وبالاخص الفلاحين فعمل على الغاء نظام السونة ، ولكن الحكومه الفرنسية بتعضيد من الحكومة المصرية مانعت فى هذا الالغاء قائلة أن فرنسا توافق على الغاء نظام العونه على شرط أن تكون جميع مصروفات الاعمال العامة من أختصاص صندوق الدين ، فعارض كرومر فى ذلك لأن هذه السياسة تؤدى الى التدخل فى أعمال المهندسين الانجليز وقد انتصر كرومر بعد أن اتفق مع عباس حلمي على طريقة الالغاء راجع كرومر ، تأليف زيتلاند صحيفة ١٧

(٢) دللنا كثير بان السياسة الانجليزيه نجحت فى تحقيق الغرض الذي رمت اليه فتضعضعت الصناعه المصريه واقتصر أمرها على بضعة اصناف لا تفى بحاجة البلاد إذا انقطع الوارد من المصنوعات الأجنبية

تتوفر لديه هذه الأموال بكثرة ونظام ، وقد قيل أن الخديو وكبار الموظفين والأعيان استغلوا هذه الظروف ، وأن اللورد كرومر ترك لهذه الفئات الحرية الكاملة فيما يقومون به من عمل استغلالى وتجارى حتى لا يقال أن سياسته لا تتمشى مع عقيدته الخاصة فى الحرية والمنافسة الحرة فى حدودها الداخلة فى سياسته العامة ، مع أن فى وسع الحكومة أن تقلل من نتائج سوء توزيع الثروة بين أفراد الأمة الواحدة بما تضعه من نظم الضرائب وبما تصرفه على التحسينات العامة من تعليم وشئون الصحة والمستشفيات ومساعدة الفقراء وتنظيم وسائل الرى ، وفى وسعها أن تمنع الاحتكارات التجارية والزراعية والصناعية ، وكذلك فى مقدورها أن تنظم المنشئات الاحتكارية بما يتراءى لها . وللحكومة الحق فى أحكام التشريعات للشركات المساهمة وغير المساهمة حتى لا يسود نظام الاستغلال فئة تجور على الفئات الأخرى (١) وتحرمها من التمتع بالحقوق المخصصة لها ، وهى أولى بها فى بلادها ، فقد يترتب على اضطلاع الدولة بالمشروعات الجسيمة لخدمة العمال والزراع ، علاوة على تشريعها لتحسين حالهم ، أن يرتفع مستوى المعيشة وينتعش العامل ويصبح فى متناوله أن يقدر على شراء كميات أكثر من الضروريات والكماليات ومفردات الترف والرفاهية (٢) .

وقد تبين لنا أن هم كرومر وعباس حلمى كان يدور حول تشجيع زراعة القطن فى مصر والسودان إذ رأيا أن كل صرف على المشروعات العامة يجلب لانجلترا وللمصريين فوائد جمة ، فمثلا إذا قامت الحكومة المصرية بالصرف على الرى فان مصروفاتها دعت إلى أرباح لا تقل عن ٨٣٥٫٠٠٠ جنيها مصريا سنويا من القطن وحده بدلا من خسارة فادحة إذا لم تحفظ الحكومة مياه النيل

لسبب أو لآخر ، راجع عدد الأهرام الخاص في ٤ مارس سنه ١٩٣٦ صفحه ١٧ وقارن مقالة حسن صادق فى العدد نفسه حيث يبين أسس تدعيم استقلال مصر الاقتصادى بانماء مختلف مواردها وتموين نفسها إلى أقصى حد ممكن بما تنتجه مصر داخل حدودها وتصريف الفائض من إنتاجها خارج حدودها وراجع لست فى كتابه « النظام الأهلى للاقتصاد السياسى »

(١) راجع بنهام في كتابه «الاقتصاد» صحفة ١٤ وما شرحه عن نظرية فائض المستهلك .

(٢) راجع مانر فى كتابه «انجلترا فى مصر» صفحة ٢١٣ رتود في كتابه الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » صفحة ٢٨٤ .

فى السنوات عالية الفيضان لسنوات انخفاض النيل ، على أن توزع المياه على جميع الأراضى والفلاحين بالعدل والمساواة ، وقد أظهر اللورد كرومر للسير ادوارد جراى فى سنة ١٩٠٧ مزايا مشروعات الرى إذ أن رفع خزان اسوان ٢٣ قدما بتكاليف ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيها مصريا أدى إلى زيادة المياه إلى ضعف المياه السابق خزنها (أى من ٩٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ متراً مكعباً إلى ٢٫٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ متراً مكعباً) لرى الأراضى وتحويل بعض الأراضى البور إلى أراضى زراعية ، وبذلك استفاد المصريون أكثر من فائدة الخزانة العامة المصرية ، إذ أن قيمة الأراضى من جراء تحويل زراعتها من حياض إلى رى ثابت ارتفعت من ٢٤٫٥١٠٫٠٠٠ جنيه إلى ٢٨٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه وبلغ إيجار هذه الأراضى فى سنة ١٩٠٧ على وجه التقريب ١٫٤٦٥٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وأصبح الصادر من القطن إلى أوربا ثابتا لا يعتريه الزيادة أو النقصان اللهم إلا الاتجاه العام نحو زيادة المحصول الناتج للفلاحة المصرية ، إذ كانت قيمة قطن سنة ١٩٠٦ لا تقل عن ٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيها مصريا (١)، ويذكر اللورد كتشنر فى تقريره المقدم لوزارة الخارجية البريطانية فى مايو سنة ١٩١٤ عن مصر والسودان أن المصروفات التى تحملتها الحكومة المصرية فى إقامة المصارف وتشييد الآلات الرافعة للمياه عادت على المصريين بأجزل الفوائد (٢) وأجل الثمرات .

وإذا كانت المصروفات العامة أفادت الانتاج العام ورفعت من شأن الفئات الدنيا وذلك عن طريق زيادة نشاط البلاد الاقتصادى ورقى الواردات كنتيجة طبيعية لتحسين مستوى معيشة الطبقات العاملة وزيادة قدرتها على الشراء ، فان دخل الحكومة زاد زيادة كبيرة من الضرائب غير المباشرة وهي التى تفرض على حاجات الاستهلاك ، وقد ترتب على تحسين حال الطبقات

---

(١) لقد قامت باتمام خزان اسوان شركة انجليزيه فى سنة ١٨٩٨ تحت رياسة الخواجات ايردوشركاهم وتعاقدت على انجازه مقابل مبلغ اثنين مليون جنيه مصرى على أن يدفع هذا المبلغ على أقساط ستون قسطا نصف سنوى كل قسط قداره ٧٨٫٦١٣ جنيها يبتدىء من بدء العمل فى سنة ١٩٠٣ ، راجع رسالتنا عن مركز مصر الاقتصادى صفحة ١١٥ وقارن كتاب «تسويق القطن» تاليف جون تود صفحة ١٤

(٢) تقرير اللورد كتشنر عن حالة مصر والسودان فى ١٩١٣ — ١٩١٤ صفحة ٣٢ حيث يشير إلى مشروعات الصرف فى الغربيه والبحيره ومادعت إليه من رخاء .

الدنيا ووسائل معيشتها زيادة عدد السكان مع تحسن حالتهم الصحية وبذلك تحسنت أحوال الاستثمار الزراعى والاستغلال الأجنبى الصناعى ، كذلك ترتب على تحسين وسائل المعيشة المادية للزراع والعمال أن قويت إلى حدما روحهم المعنوية وزاد فى قوتها فرض التعليم المجانى ، فشعروا تحت قيادة علمائهم بكرامة وشخصية تكاد تدانى كرامة أغنيائهم ، وتعاونوا مع الحكومة على النهوض بحياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، وظهر من بين صفوفهم بعض عظماء الرجال الذين وصلوا إلى أسمى درجات الحياة السياسة والفكرية .

أضف إلى هذا أنه إذا كانت المصروفات العامة قد أفادت الانتاج الأهلى فان فوائد تلك المشروعات كانت ناجحة ومفيدة كلما شملها أولو الأمر بالحكمة والدقة الفنية الاقتصادية من حيث تطبيق ما تجبيه الحكومة من الضرائب من الأهالى والأراضى الزراعية ، بما يمكن أن يتحمله كل فرد بدون استنهاك القوى المنتجة ، فقد يساعد نظام الضرائب على إيجاد سياسة زراعية عامة يكون من نتائجها تحويل الملكية الزراعية الكبيرة من أيدى كبار الملوك إلى أيدى صغار المزارعين مع المحافظة على حقوق الملكية لأفراد الشعب الواحد ، وقد يكون أساس فرض الضرائب تشجيع الملكيات الصغيرة والقضاء على الملكيات الكبيرة بوضع ضريبة تجعل المالك الكبير إما أن يزرع أرضه بنفسه وتحت إشرافه أم يبيع أراضيه بعد تقسيمها وقبض ثمنها على من هو أحق منه فى استغلال الأرض المصرية . ونرى من ثنايا مشروعات كتشنر التوجيه الصحيح نحو تشجيع المزارعين الصالحين للزراعة والحياة الريفية ، مع العناية التامة بالشئون القطنية التى كانت أهم شئون ريفية تعتنى بها انجلترا فى مصر (١).

(١) يتبين أهمية القطن بالنسبة للحاصلات الأخرى من الجدول الآتى الوارد بتقرير كتشنر :

المحصول	المساحة بالفدان سنة ١٩١٣				الناتج		
	الوجه البحرى	الوجه القبلى	محافظة القنال	المجموع	المجموع بالالف	نتاج الفدان	متوسط ناتج الفدان فى السنوات السابقة
القطن	١٣٣٩٥٦٥	٣٨٣٤٨٥	٤٤	١٧٢٣٠٩٤	٧ر٥٥٤ قنطار	٤ر٣٨	٤ر٢٧
القمح	٦٧٨٧٤٧	٦٢٦٦٣٤	١٩٧	١٣٠٥٥٧٨	٦ر٩٧٢ أردب	٥ر٣٤	٤ر٦٦
الشعير	١٦٥٧٨٥	٢٠٣٣٠٠	٧٣	٣٦٩١٥٨	٢٠٧٨ »	٥ر٦٣	٥ر٢٠
الارز	٢٢٩١٤٩	١٣٢١٨	...	٢٤٢٣٦٧	١٢٨٠ »	٥ر٢٨	٥ر٧٤
الاذره	١١٧٣٧١٦	٤٥٨٤٧١	٣٦٩	١٦٣٢٥٥٦	١٠٣٥٠ »	٦ر٣٤	٦ر٨٠
العويجه	...	٢٢٠٢٠٤	٠٠	٢٢٠٢٠٤	١ر٣٦٣ »	٦ر١٩	٧ر٠٣
القصب	٢١٩٩	٤٨٤٦٨	٢٨	٤٨٤٦٨	٢١٦٢٩ قنطار	٤٤٦ر٥	٤٢٥

ونرى أن الشئون القطنية ساد فيها روح النشاط والتقدم فى عهد عباس حلمى حيث تنوعت درجات القطن وزادت أنواعه مع الدقة فى معرفة توزيع هذه الدرجات والأنواع، فنرى أن الزراعة تقدمت تقدما يدعو إلى التفاؤل بمستقبل القطن ومسايرته لأحوال مصانع المنسوجات بلنكشير (١)، فقيمة القطن تتوقف على طلب المصانع له، وتختلف مطالب المصانع باختلاف طول التيلة القطنية لكل نوع من أنواع القطن (٢)، فالطلب هو الذى يحدد قيمة القطن المصرى وأنواعه، وقد كانت اقطان العالم محدودة فى أربع مناطق دقيقة وهى قطن الجزائر البحرية

---

(١) يذكر جون تود فى كتابه «أقطان العالم» ماقامت به الحكومة المصرية من تحسين أحوال القطن حتى يشبع رغبات المصانع الأجنبية، ويضيف على ذلك فى كتابه «محصول القطن» أنواع القطن والتحولات التى أدخلت عليها لكى يكون موافقا لتحولات الآلات الصناعية فى البلاد المختلفة، ويذكر كتشنر فى تقريره عن سنة ١٩١٣ ماقامت به وزارة الزراعة المنشأة فى ذلك العام من فوائد لمصلحة القطن وماعملت وزارة الاوقاف المنشأة فى نفس السنة على تحقيقه لمصلحة القطن وبذرته وتحسين جودته، ويذكر جون تون فى كتابه «تسويق القطن» صفحة ٣٦ أن تنظيم سوق القطن أقتضى العناية بحالة المستهلكين له، فكان التجار والعملاء يعملون لمصلحة أصحاب المغازل بينما أهملوا مصلحة المنتج والمزارع لولا لطف الله بعباده، وقد كان من جراء مطالب المصانع القطنية أن زادت أنواع القطن لمقابلة حاجات منسوجات لنكشير ومصانعها واليك أهم الأنواع كما ذكرها كتشنر فى تقريره :—

النوع	المساحة بالفدان		الزيادة أو النقصان	
	١٩١٢	١٩١٣	فى	سنة ١٩١٣
ميت عقبي	٦٩١٩١٠	٦٢٣٧٣٧	—	١٨١٧٣
اشمونى	٣٤٤٢٦٥	٣٥٦٤٨٥	+	١٢٢٢٠
يوتافيتش	٢٣٩٢٣٢	٣٠٠٠٠٠	+	٦٠٧٩٣
سكلاريدس	١٩٧٤٥٦	٢٧٤٢٩٢	+	٤٩٨١٣٦
نوبارى	١٥٨٥٦٧	٢٠١١٣٧	+	٤٢٥٧٠
عسيلى	٣٩٨٣٦٠	٦٥٩٥٨	+	٢٦١٢٢
عباسى	٣٦٣٠٤	٣٧٣٨٣	+	١٠٢٩
ولتوس وانواع أخرى	١٤١٩٥	١٧٦٦٣	+	٣٤٦٨
المجموع	١٫٧٢١٨١٥	١٫٧٢٣٫٠٩٤	+	١٢٧٩

(٢) راجع كتاب «تسويق القطن» لمؤلفه جون تود صفحات ١٢ — ١٤ فانواع القطن التى عرفت فى مصر وهى نوعى جايتى والابيض وكانت للاستهلاك المحلى ثم ظهر بعد ذلك الأشمونى سنة ١٨٦٨ والسكلاريدس سنة ١٩١٢ وغيرها طبقا لتقدم اسواق القطن فى الخارج. وتنتشر زراعه الأشمونى فى الوجه القبلى والسكلاريدس فى الوجه البحرى. وقد زادت طلبات لنكشير على القطن الأشمونى حتى قال الدكتور بوازه ان لقطن الأشمونى اكثر الأقطان إدرارا للربح إذا ما احسنت زراعته «راجع مذكرة إقرار الحكومه لسياسه قطنيه مستديمه سنه ١٩٣٠ صفحه ١٩٨».

والقطن المصرى والقطن الأمريكى والقطن الهندى ، وكانت كل منطقة فى عهد عباس حلمى لها سوقها الخاص لا تنافس فيها ولا مرونة ، فكان سوق القطن المصرى تختلف الاختلاف الكلى عن السوق الامريكى والسوق الهندى ، وكانت المصانع تعتمد اعتماداً كلياً على منطقتها الخاصة ولذلك كان لكل منطقة نفوذ خاص بها ، وعملت كل منطقه صناعيه على العناية بأحوال مناطقها الزراعية حتى لا تتحمل مصانع المنسوجات القطنيه التى تشبع رغباتها من تلك المناطق الزراعية أى تكاليف هى فى غنى عنها إذا ارتفعت أسعار القطن الخام ، وقد تعاون عباس حلمى تعاوناً صادقاً مع كرومر وكتشنر فى هذا السبيل ، فاذا زاد الطلب على العسبلى مثلا فان هذه الزيادة كانت على حساب ميت عفيفى وينوفش تنفيذا لتطور الآلات الصناعية فى بلاد المنسوجات القطنيه وتمشـــياً مع قانون إحلال نوع محل نوع آخر ، وكلما ارتفعت قيمة درجة من القطن على الأخرى ساد نوع وتضاءل آخر ، وفعلا زاد الطلب على السكلاريدس والنوبارى عند ما بدأت مصانع لنكشير تعتنى بالمنسوجات القطنية طويلة التيلة : لرخصها النسبى فى السوق الانجليزى ، وقد قامت وزارة الزراعة بالعناية بزراعة القطن وأنواعه لتشبع رغبات لنكشير طبقا للسياسة العامة ، وكذلك قامت بريطانيا بتعضيد كل الأنظمة الكفيلة بتحقيق مطالب المصانع الانجليزية فكانت خدمات الوسطاء والتجار وشون القطن وتجار الصادرات كلها منظمة لمساعدة المنسوجات القطنية أكثر من العناية بأحوال المزارعين والفلاحين(١) .

ونرى أن تنظيم أسواق القطن دعت إلى العناية بالشئون القطنية خصوصاً وأن تاريخ القطن وشئونه فى حياة عباس حلمي بمصر كان تاريخ دراسة أحوال الطلب وتأثير هذا الطلب على العرض ، فقد كان الطلب على القطن كثيرا

(١) « تسويق القطن » تاليف تود صفحة ٣٦ حيث يذكر أن نظام القطن وتسويقه يرفع من ثمن مستهلكي القطن ، بينما قد يضحى بمصالح المنتجين والمزارعين ، وهذا مانراه فى أحوال القطن المصرى فى عهد عباس حلمى إلى درجه كبيرة ، حيث كان الفلاح المصرى يجهل حقيقة تكاليف زراعة القطن كما يجهل أهمية الطلب على أقطانه فى الاوقات المختلفة ، فاصبح تقدير القطن ارتفاعا وانخفاضا يتوقف على طلب مصانع المنسوجات فى الخارج وعلى طول الفتله وقوتها ولونها ودرجة الرطوبه الموجودة فيها ونظافتها من المواد الغريبة الموجودة فيها ، وقارن الرسم البيانى فى الاحصاء السنوى سنة ١٩١٤ صفحة ٣١٨

ما يزيد عن المعروض منه ، ولما كان قطن العالم فى زيادة مستمرة وكانت أغلب الزيادة تأتى عن أمريكا فان قطن أمريكا كان ذات أثر فعال فى تحديد أسعار القطن خصوصاً وأن محصول القطن فى أمريكا كان يقدر بمقدار ٦٠ فى المائة من المحصول العام ، وبينما كان سعر القطن الأمريكى يتأثر تأثيرا عكسياً بكميته أى أنه إذا زاد محصول القطن فى سنة من السنوات قل سعره وأثر انخفاض السعر بدوره على محصول القطن فى العام القادم ، فان انجلترا عملت على الاستغناء عن أمريكا فى تسعيرة قيمة القطن وأسعاره . فقامت المصانع القطنية الانجليزية وساعدت على تأسيس الجمعيات القطنية بين المزارعين فى أنحاء امبراطوريتها بين سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩١٤(١) ، منها جمعية زراعة القطن البريطانية ، ومؤتمر القطن الدولى ، وكان من أثر تقدم هذه الجمعيات(٢) أن أصبحت انجلترا فى غنى عن القطن الأمريكى من حيث النوع لا من حيث الكمية ، واعتمدت اعتمادا جزئياً على مستعمراتها وعلى مصر ، فيما تحتاجه من أنواع القطن لمنسوجتها بلنكشير ، ومن هذا يتبين أن انجلترا لم تكتف بتنظيم أحوال انتاج القطن وبذرته بل عملت على تنظيم أحوال توزيعه ومبادلته ، إذ أن القطن وبذرته من الحاصلات العالمية التى تهم انجلترا فى تجارته وصناعته ، وهذه الأهمية ترجع بطبيعة الحال إلى كثرة استعمالات القطن(٣) التى كان فى تنوعها اتساع مجال القطن ورفع قيمته فيما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٤ ، وقد دعت أصحاب المصانع جميع المهتمين بالشئون القطنية على تكوين الجمعيات الصناعية والفنية فتكونت

---

(١) راجع « تسويق القطن » تاليف الاستاذ تود صفحات ١٦ - ١٨ وبالاخص صفحة ١٦ وقارن تقرير لجنة زراعة القطن الامبراطوريه لسنة ١٩٢٠ صفحة ٢٣

(٢) راجع « تسويق القطن » تاليف تود صفحة ٤٦ حيث يذكر ما استفادة القطن الامريكى انشاء جمعيات لحماية مصالح المزارعين للقطن بين ١٨٨٥ - ١٩٠٥ والعمل على رفع اسعاره بتحديد كميته طورا ، وبتحديد اسعاره فى أطوار أخرى ، وبالعناية بانواعه فى ظروف أخرى ، وختم بحثه بان الجمعيات التعاونية أتم فائدة للمزارعين من أى وسيلة أخرى صفحة ٤٨ .

(٣) يذكر الاستاذ جون تود فى كتابه « تسويق القطن » صفحة ٢٢ أهم استعمالات القطن وهي (١) فى الملابس (٢) مفردات الاثاث (٣) الحاجات الصناعية ، وأن هذه الاستعمالات المختلفة للقطن ما هى الا نتيجة تقدم الاختراعات وادخال القطن فى مصنوعات الحرير الصناعى والصوف والكتان وخلافه مما أثر بانواع القطن المطلوبه لمثل هذه الصناعات الجديده وفروعها .

جمعية الغزالين الدولية للاقطان فى سنة ١٩٠٢ وأنشئت الشركات لتكوين إحصائيات القطن وجمع المعلومات المفيدة للمصانع القطنية ، وكانت هذه الاحصائيات داعية إلى تركز القطن وصناعته فى أهم بقاع له بلنكشير، وبينما كانت انجلترا تعمل على استكمال تنظيم أسواق القطن، كانت فى الوقت نفسه تدقق البحث فى القضاء على كل الأزمات التى نلحق بالقطن من حيث كثرته فى بعض الفصول وقلته فى الأخرى ومن حيث عدم توزيعه على أشهر السنة بدرجة تفيد أصحاب المصانع الذين لا يرغبون فى ضياع رؤوس أموالهم فى شراء أقطان لا يحتاجون إليها إلا بعد أشهر معينة ، لذلك ساعدت انجلترا على كمال أعمال بورصة العقود الآجلة « الكنتراتات (١)» فقد تكونت بورصة العقود الآجلة فى سنة ١٨٦١ إذ أسسها جماعة من السماسرة فى الاسكندرية للتعامل على القطن وبذرته ، وقد ساعد على تكوين هذه البورصه أحوال زراعه القطن ودوام اتصال المستهلكين بالعملاء والمنتجين ، فقد كانت العملاء على تمام الاتصال بالمزارعين فى مصر وبالمستهلكين فى انجلترا (٢) ومع أن الوسطاء فى مصر كثيرا ما تنقلوا فى القرى وبين أهالى الريف لشراء القطن ودفع الثمن بالفضه التى كانوا يحملونها على ظهور الحيوانات ، فان سرعة المواصلات وصغر حجم مساحة مصر كثيرا ما دعت إلى تقارب الاثمان فى القرى والمدن وبورصة الاسكندرية.(٣)وقد ظلت بورصة الاسكندرية « للكنتراتات» بعيدة عن الرقابة الحكومية حتى سنة ١٩٠٩ ، ولما بدأ الوسطاء يستغلون ظروف القرى وشكا بعض المزارعين إلى الحكومة عن أعمالهم فى سنة ١٩٠٢ عمدت الحكومة

---

(١) راجع « تسويق القطن » تأليف تود صفحة ٦١ .

(٢) راجع « تسويق القطن » صفحة ٥٥ حيث يقارن الاستاذ تود أحوال القطن بمصر وبامريكا من حيث طرق تسويقه، ويبين مالكبار المزارعين فى مصر من تمام الاتصال اما بالمستهلكين أم بالوسطاء المجتمعين فى الاسكندريه، وبذلك ليسوا فى حاجة إلى بيع أقطانهم لفقرهم للمال، كما هو الحال في بعض المقاطعات القطنيه فى أمريكا اثناء العهد الذى نحن بصدده .

(٣) لا يخفى أن بيع القطن داخل البلاد يتم باحدى الطرق الآتية : — ١ — فى مخازن المزارعين ٢ — فى شون المصارف ٣ — فى الحلقات العمومية ٤ — فى شون المحالج، راجع أسواق القطن للاستاذ ابراهيم احمد صفحة ١٠ وحاجة الفلاح إلى المال هى التى تلجئه إلى شون المصارف وشون المحالج .

المصرية فى أيام اللورد كتشنر على نشر نظام الحلقات فى كل مديريات القطر المصرى، وعينت لكل حلقة مندوبا من قبلها لمباشرة صحة الموازين واعلان أسعار القطن فى كل حلقة ، ومحاربة التلاعب والغش فى الرتب ، وحتمت عقد الصفقات ، واجراء الوزن بواسطة السماسرة القبانية المرخص لهم بهذا العمل ، وبذلك أصبحت الأسعار القطنية فى انحاء القطر المصرى تابعة لأسعار القطن فى بورصة الاسكندرية ، وعند ما زادت أهمية بورصة الاسكندرية تدخلت الحكومة فى أمرها وأصدرت قانونا لتنظيم أعمالها خصوصا وأن القطن أصبح المحصول الوحيد الذى تعتمد عليه ثروة المصريين ، وأصبحت مصر معتمدة على محصول واحد فى التبادل الدولى ، ورأت الحكومة ضرورة الاشراف على عمليات البورصة التى أصبحت ركنا هاما فى البناء الاقتصادى المصرى ، ولم تقتصر الحكومة المصرية على التدخل فى أمور بورصة العقود بل وجهت عنايتها لبورصة البضاعة الحاضرة فى مينا البصل(١) ، فبعد أن قامت شركة المحاصيل المصرية التى تأسست فى سنة ١٨٨٣ بالسيطرة على بورصة مينا البصل ، وكان أغلب اعضاء هذه البورصة من تجار الصادرات وهم فى الغالب من الأجانب عملت الحكومة على الاشراف على أعمال هذه البورصة وتوطيد العلاقة بين البورصتين المنفصلتين فى اعمالها وادارتها عن بعضهما البعض (٢) ، ولكن مباشرة الحكومة واشرافها على سوق مينا

---

(١) راجع « البورصة وتجارة القطن » تأليف حسين تيمور صفحة ٣٢ للتفرقة بين الأسواق ذات الأجل ، والأسواق العادية وأهمها أن البيع بالكنترات يعقد على المقدار والثمن ويكون نوع البضاعه بناء على أنموذج وأن هذه النماذج هى أهم شروط التعاقد وأن البيع بالبورصه يمكن أن يجتنب التسليم فيه وذلك بالشراء أو البيع مرة ثانية وأخيرا أن بيع الكنترانات يكون معلنا بين الناس ، وقارن « تسويق القطن لنود صفحة ٦٢ حيث يعرف السوق الحاضرة بانها المكان الذي تتبادل فيه السلع الحاضرة ولو تأجل التسليم إلى ما بعد ، على أن تكون البضاعه الحاضرة معروفه الدرجه والتيلة والنوع ويذكر ما للبيوع الآجله من فوائد ومواعيد فى البورصه تعقد أثناءها صفحة ٦٣ .

(٢) كل أعمال القطن وعملياته تركزت في الاسكندريه ، ففيها توجد بورصة مينا البصل وبورصه العقود وهما بعيدتان عن بعضهما من حيث الموقع والادارة ، فالاولى تقع بالقرب من المحطة والمينا وترعة المحموديه حيث يسهل نقل القطن فيها وإليها ، والثانية تقع فى وسط مدينة الاسكندريه وبالقرب من المصارف وهى المشرفه على جميع العمليات الآجلة ، وبورصة مينا البصل لا تقل أهمية عن مثيلاتها في أمريكا فقد تقدمت فى أعمالها تقدما يستحق الاعجاب خصوصا فى تعيين مرتبة القطن ودرجاته والتغيرات التى تطرأ على أنواعه ، راجع تسويق

البصل لم يتحقق فى عهد عباس حلمى إلا اسميا حيث أن شركة المحاصيل كانت مهيمنة على مينا البصل من حيث الاحصائيات التجارية للقطن وتصديره وتسليمه، وقد ذكر الدكتور يوسف بك النحاس فى محاضرته لنادى الزراعة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فوائد بورصة العقود وما تنتجه من التوازن المرغوب فيه وبالأخص لمصلحة الغزالين الذين لا يستطيعون مشترى ذخيرتهم من القطن لعدة اشهر إلا إذا أتيح لهم أن يغطوا المشتريات ببيع عقود لا يستردونها إلا بعد تصريف غزلهم ، وبيّن ما للمضارب من فائدة ونفع ، تفيد المستهلك الأجنبى أكثر من فائدة المزارع المصرى (١)، لذلك نرى أن جميع التحسينات الزراعية كانت تتجه نحو تحسين الحياة الزراعية الخاصة بالقطن ولوازمه وضروريات تقليل نفقات انتاجه حتى لا ينازعه أى محصول آخر فى تحويل العمل ورأس المال والأرض منه إل أى حاصل زراعى آخر فى مصر (٢) .

ويرى الباحث فى سياسة عباس حلمى الثانى أن الخديو واللورد كرومر كانا يعتقدان عقيدة راسخة فى منافع الخطوط الحديدية العامة والضيقة على السوا. واتبعهما فى ذلك اللورد كتشنر . وتدل ميزانية ١٩١٣ — ١٩١٤ على أهمية السكك الحديدية وعناية الحكومة بأمرها وما وصلت اليه من الكمال إذ أن أغلب مصروفات الحكومة على الأعمال العامة كانت موجهة إلى الرى وإلى رفع

القطن لتود صفحة ١٦٣ وصفحة ٢٠٦ حيث يذكر دقة معلومات شركة المحاصيل عن القطن واحصائياته وعدم أعتماد مصر على الامطار فى محصولاتها القطنية مادامت أعمال الرى سائرة على نظامها الحالى المفيد.

(١) يذكر النحاس بك أن بورصة العقود انشئت فى مصر فى سنة ١٨٦١ وهى أقدم بورصة من هذا النوع إذ أن بورصة نيويورك لم تؤسس الآتى سنة ١٨٧٠ وبورصة ليفربول سنة ١٨٧٣ وبورصة نيو أورليانز سنة ١٨٨٠ وبورصة الهافر سنة ١٨٨١ إلا أن الحكومة المصرية لم تهتم بسن قانون للبورصة الآتى فى سنة ١٩٠٢ ولم تفعل ذلك إلا بناء على طلب سماسرة البضاعة وأعضاء شركة المحاصيل ، ويذكر أن آخر القوانين واللوائح المعمول بها حتى هذا العهد هى مرسوم سلطانى صادر فى ٢٥ يولية سنة ١٩١٦ وقرار وزارى صادر فى ٢٦ يولية سنة ١٩١٦ ، وقارن كتاب « البورصة وتجارة القطن » تأليف حسين تيمور بك صفحة ٣٤ حيث يذكر وظائف البورصة فى المحافظة على توازن الأسعار وتناسبها بين البورصات المحلية والخارجية وتحقيق وسيلة للتأمين الزراعى والصناعى والتجارى وراجع مباحث مؤتمر الاتحاد الدولى لأصحاب مغازل القطن سنة ١٩٢٧ محاضرة فريتز المان عن نشاط شركة المحاصيل وأغراضها .

(٢) راجع رسالتنا للدكتوراه من جامعة ليدز عن « تنافس الحاصلات » على عوامل الانتاج فى مصر وقارن مباحث مؤتمر الاتحاد الدولى لأصحاب مغازل القطن ومعامل نسجه فى مصر سنة ١٩٢٧

شأن طرق المواصلات الحديدية ، فبلغت زيادة مصروفات الحكومة السنوية على السكك الحديديه ٢٤٢ر٢٧٩ جنيها مصريا فى عام ١٩١٣ بينما بلغت زيادة المصروفات السنويه على الداخليه ٢٤١ر٧١ جنيها والحربيه ١٥٩ر٣٦ جنيها والتعليم ٧٧٩ر١٨ جنيها (١) ، وقد بلغت تقديرات المصروفات على الاعمال الجديدة فى السكك الحديدية فى نفس هذا العام مالا يقل عن ٠٠ر٤٤٣ جنيها بينما كانت المصروفات على مشروعات الوزارات الأخرى قليلة الأهميه ماعدا المصروفات على الأعمال الحديثه بوزارة الاشغال العموميه حيث كانت لاتقل عن ١٩٧ر٤٢٨ر١ جنيها ، فقد اهتم عباس حلمى وكتشنر باستكمال الخطوط الحديدية مثل زفتا — الزقازيق وتشييد الكبارى مثل كبرى ترعة الابراهيميه بأسيوط واقامة المحطات بالاسكندريه وكبرى الليمون وصيانة الطرق وزيادة العربات والقطارات واضافة خطوط جديدة واستغلال الخطوط الحديديه استغلالا مفيداً للبلاد .

ونرى أن سياسة الحكومه المصريه فى تمويل السكك الحديديه كانت متمشيه مع رغبة عباس حلمى وكرومر وكتشنر (٢) ، فقد شجعت الحكومه المصريه الشركات فى إقامة السكك الحديديه على أمل أن تشتريها الحكومه من القائمين بها . فقد تكونت إحدى الشركات الأجنبيه برأس مال أجنبى وأهلى وعملت على توصيل قنا باسوان فى سنة ١٨٩٥ حتى إذا ماتم الخط واستقامت مالية الحكومه اشترت هذا الخط من الشركة مقابل قسط سنوى قدره ٠١٠ ر٢٣ جنيها تدفع حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، على أن يزداد هذا القسط فيما بعد إلى ٧٥٠ ر٢٤

---

(١) راجع تقرير كتشنر عن سنة ١٩١٣ صفحات ٢٢ — ٢٧ حيث يذكر ما اعتمد صرفه على السكك الحديدية في سنة ١٩١٤ كالآتى : —

١٠٠ر٠٠٠	جنيه على خطوف جديدة	٢٤ر٠٠٠	جنيها لتحسين محطة الاسكندرية
١٠٠ر٠٠٠	« على كبارى جديدة	١٩ر٠٠٠	« لاقامة مساكن خدمة السكة الحديدية
٧ر٠٠٠	« لشراء أراضى جديدة	٣٢ر٠٠٠	« لتحسين السكك الحديدية المساعدة
٤٤ر٠٠٠	« لتمهيد الطرق	٣٠ر٠٠٠	« لشراء المعدات المطلوبة
٣٤٠٠٠	« لتحسين المحطات ونظام الاشارات	٣٢ر٠٠٠	« مصروفات عامة وخلافه
٢١ر٠٠٠	« على تحسين محطة مصر وما جاورها	٤٤٣ر٠٠٠	« المجموع

(٢) كانت هذه السياسة تركن على عوامل اقتصادية تجارية فقد عادت السكك الحديدية بارباح لا بأس بها على الحكومة المصرية كما يدل على ذلك الجدول الآتي من تقرير كتشنر سنة ١٩١٤ : —

جنيها حتى آخر امتياز الشركة ، كذلك عملت الحكومه المصريه على شراء خط بور سعيد - الاسماعيليه من شركة قنال السويس ، فقد بدأت شركة القنال فى مد هذا الخط فى سنة ١٨٩١ ثم أخذته الحكومة المصريه منها فى سنة ١٩٠٤ مقابل قسط سنوى قدره ١٩٫٩٣٠ جنتهاً تدفعه الحكومه للشركة حتى سنة ١٩٦٨، وقد كانت سياسة الحكومه المصريه فى هذا السبيل محفوفه بالنجاح إذ ظهرت للحكومه الفروقات بين الاستدانه من جهة لاقامة السكك الحديديه ، وبين شراء المؤسسات على أساس التقسيط والاستثمار ذات الدفعات المتكافئة مع قدرة الميزانيه المصريه على تحمل مثل هذه الأقساط وفوائدها فى الوقت التى تستغل فيه الخطوط ذات الايراد (١) .

ولما أن عباس حلمى وكتشنر بل والسياسه الانجليزيه عملت على مد السكك الحديدية فى مصر والسودان فان الحكومة المصرية عملت على تشجيع مد الخطوط الضيقة بالقطر المصرى بين القرى والمدن المصرية الشهيرة ، فعضدت الشركات الأجنبية ومنحتها الامتيازات الكفيلة بتقدمها واستثمار رؤوس أموالها علماً منها أن هذه الخطوط ذات أثر فعال فى رفع شأن الانتاج الأهلى وتخفيض تكاليف نقل الحاصلات وتقارب الأثمان بين الأسواق

---

(١) وإليك الدليل :-

	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى
الايرادات الكلية	٣ ر ٦٩١ ر ٠٠٠	٣ ر ٩١٦ ر ٠٠٠	٣ ر ٨١٩ ر ٠٠٠
المصروفات	٢ ر ٠٣١ ر ٠٠٠	٢ ر ٢٩١ ر ٠٠٠	٢ ر ١٩٠ ر ٠٠٠
الايرادات الصافية	١ ر ٦٦٠ ر ٠٠٠	١ ر ٦٢٥ ر ٠٠٠	١ ر ٦٢٩ ر ٠٠٠
الايرادات الكلية عن كل كيلو مترا	١ ر ٥٤٩	١ ر ٦٢٧	١ ر ٥٩٧
الايراد الصافي عن كل كيلو مترا	٦٩٧	٦٧٩	٦٨١
نسبة المصروفات المئويه للايرادات	٥٥ ر ٠٢ ٪	٥٨ ر ٠٥ ٪	٥٧ ر ٣٥ ٪
عدد الركاب	٢٧ ر ١٨٧ ر ٩٤١	٢٨ ر ٧٣٦ ر ٧٨٢	٢٨ ر ٧٠٠ ر ٥٧٣
البضائع بالطن	٦ ر ٧١٦ ر ٣٧٠	٦ ر ٩٠٤ ر ٩٣٧	٦ ر ٩٧٦ ر ٥٢١
قيمة رأس المال المستثمر فى السكك الحديدية	٢٦ ر ٠٧٧ ر ٠٩٣	٢٦ ر ٤٠٥ ر ٣٠٧	٢٧ ر ٩٤٣ ر ٢٩١
الفائدة على رأس المال	٦ ر ٣٦ ٪	٦ ر ٠٨ ٪	٥ ر ٩٧ ٪

المحلية المختلفة ، وقد انتهزت الحكومة المصرية فرصة كثرة الأموال الأجنبية من بلجيكية وسويسرية وفرنسية وألمانية وانجليزية واستغلت جزءا وفيرا منها فى طرق المواصلات وفى تحويل الأراضى البور إلى أراضى زراعية وفى توصيل المياه والنور والتلفون إلى الجهات التى تحتاجها (١) واتجهت عناية مؤسسى المشروعات إلى الاستعانة بمبادىء شركات المساهمة لتحدد من مسئوليتهم المادية وبالحصول على امتيازات خاصة تؤمنهم مخاطرة المنافسة وبالاقتصاد فى النفقات الادارية بما يتناسب مع الأرباح واستجماع الاحتياطات فى سنى الرخا لتوطيد دعائم مركزها المالى (٢) فى الرخاء والكساد على السواء .

وقد ظهر لنا أن شركة الترموای تكونت فى القاهرة برأس مال بلجيكى فى سنة ١٨٩٤ — ١٨٩٥ وحصلت الشركة على امتياز لمدة ٥٢ سنة وكذلك رأينا أن شركة

---

(١) كانت الموارد الأهلية المصرية لا تستطيع سد حاجة المشاريع نظراً لانصراف المصريين إلى الزراعة دون غيرها ، فكان من الطبيعى أن يتقدم رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لتأسيس شركات فى مصر ، وقد كان لحفلة قناة السويس في سنة ١٨٦٩ وما أحاطها من مظاهر ودعاية أثر كبير فى الدعاية لرؤوس الأموال الاجنبيه إلى القطر المصرى ، وزاد انتقال رؤوس الأموال إلى مصر بعد أن استتبت الأحوال المالية على أثر الاتفاقات النهائية في سنة ١٩٠٤ ، فانتشرت شركات المساهمة فى مصر انتشارا كبيرا بعد سنة ١٩٠٤ حتى قيل أن في عهد وزارة مصطفى فهمى باشا تكونت شركات لا تقل عن ١٨٧ شركة بين ١٨٩٥ سنة ١٩٠٨ منها شركة المكاييس الحرة المصرية سنة ١٨٩٢ شركة السكر والتكرير المصرية العمومية فى سنة ١٨٩٢ وشركات أقطان كفر الزيات لتمتد فى سنة ١٨٩٤ وشركة ترام القاهرة سنة ١٨٩٥ وشركة البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ وشركة بواخر البوستة الخديوية والأحواض فى سنة ١٨٩٨ وشركة اللوكاندات المصرية ، تتجوفتش فى سنة ١٨٩٩ وشركة الملح والصودا فى سنه ١٨٩٩ وشوكة السيكورتاه الاهلية المصرية فى سنة ١٩٠٠ وشركة توحيد الأراضى المصرية فى سنة ١٩٠٥ وشركة أراضى الشيخ فضل العقارية فى سنة ١٩٠٥ وشركة كوم امبو فى سنة ١٩٠٥ وشركة اللوكاندات بالوجه القبلى فى سنة ١٩٠٥ والشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الأراضي فى سنة ١٩٠٥ والشركة الانجليزية البلجيكية المصرية لتمتد فى سنة ١٩٠٦ وشركة المطبوعات المصرية فى سنة ١٩٠٦ وشركة الكهرباء والثلج فى سنة ١٩٠٦ وشركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، مصر الجديدة ، سنة ١٩٠٦ وسليم وسمعان صيدناوى وشركاهم لتمتد فى سنة ١٩٠٧ ، وكل هذه الشركات أجنبية ماليا وإداريا إذ أنها أجنبية برؤوس أموالها وإدارتها وموظفيها ، وقد اكتسب بعضها الجنسية المصرية بمقتضى أمر عال وفقا لأحكام القانون المصرى ، وكلها أحاطت مشاريعها بسياج من الضمانات قبل المغامرة بأموالهم وجهودهم فى القطر المصرى الذى كان عرضة للمضاربات السياسية والمالية ، فكثيرا ما أمنتهم الحكومة المصرية بالفوائد الضرورية على رؤوس أموالهم راجع ملنر ، انجلترا فى مصر ، صفحة ٣٨٨ عند الكلام على السكك الحديدية الزراعية .

(٢) ملنر ، انجلترا فى مصر ، صفحة ٤

السكك الحديدية لخط قنا — اسوان تكونت فى سنة ٣٠ إبريل سنة ١٨٩٥ برأس مال محلى تعاونه الأموال الألمانية حتى إذا تم الخط اشترته الحكومة المصرية بالتقسيط ودفعت الحكومة رأس المال والفوائد للمساهمين من الأهالى والألمان(١). كذلك شاهدنا تكوين شركة الخطوط الضيقة بين المطرية على بحيرة المنزله والمنصورة في سنة ١٨٩٥ برأس مال بلجيكى واستمرت هذه الشركة تدير حركة هذا الخط إلى ما بعد عهد عباس حلمى ، وكان طول الخط لا يتجاوز ٦٥ ميلا ، وقد زاد عدد الشركات البلجيكية فى مصر حتى أخذ بعضها يتحد مع البعض الآخر وبذلك نشأ عن هذا الاتحاد تكوين شركة لمد الخطوط الضيقة فى الوجه البحرى فى سنة ١٨٩٦ ، فالتأم الكثير من الشركات البلجيكية للمواصلات بشركة بريطانية للنقل وتوحدت الخطوط الضيقة فى أنحاء الوجه البحرى ، وعاونها فى تحقيق الوحدة والاتحاد الشركات الألمانيه التى كانت مبعثرة فى أنحاء القطر المصرى ، فأصبحت شركة سكة حديد الدلتا للخطوط الضيقة ذات نطاق واسع ونفوذ شامل فى الوجه البحرى فى سنة ١٩٠٠ ، وتم بذلك توحيد بعض الخطوط الضيقة فى شركة واحدة باسم شركة سكك حديد الدلتا المصرية للخطوط الضيقة (٢) ، وقد انتشرت

---

(١) افتتح هذا الخط للاستغلال فى مارس سنه ١٨٩٨ ، وكان امتيازه لمدة ٨٠ سنه بعدها يصبح الخط ملكا للدولة . وقد قام بانشاء هذا الخط شركة مؤلفه من كبار المالين أمثال سوارس وشركاه ومنشه وولده وشركاهم وقطاوى وشركاه وولهلم بازاوس ورويير ورشور وشركاهم ، وقد تسلمت الحكومه هذا الخط لاستغلاله لحساب اصحاب الامتيازات مع احتفاظها بحق شرائه بعد عشرين سنه على احدي طريقتين وهما اما احتساب ٣ ١/٢ ٪ فوائد على عدد السنوات الباقيه من المقدعلى ان تؤخذ متوسطا يراد احمن خمس سنوات واما دفع مبلغ ٢٠٨٥٠ جنيه مصرى قسطا سنويا مع تقديم رهن لصالح اصحاب الامتياز . ولما كانت مصلحه السكه الحديد هى التى تقوم باستغلال الخط فقد اصبح من الواجب عليها دفع ايجار سنوي لأصحاب الامتياز وقد تحدد هذ الايجار السنوي بمبلغ ١٦٦٨٠ جنيها للسنوات الخمس الأولى و ١٧٨٧٠ جنيه فى كل من ٧٥ سنه الباقيه وقد استولت الحكومه على الخط باكمله من قنا إلى اسوان فى يونيه سنه ١٩٢٥ مقابل قسط سنوى ٢٤٧٥٠ جنيه حتى سنه ١٩٧٨ وهو تاريخ انتهاء الخط.

(٢) يلاحظ أن الحكومة المصرية منحت فيما بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٨ امتيازات إلى أربع شركات لانشاء خطوط ضيقة ، وهذه الشركات كانت أولا شركة سكة حديد الوجه البحرى ثانيا الشركة المصرية للسكك الحديدية الضيقة وثالثا شركة السكك الحديدية الاقتصادية للشرق ورابعا سكة حديد الفيوم الضيقة ، وقد بدأت حركة التوحيد باندماج شركة السكك الحديدية الاقتصادية للشرق والشركة

الخطوط الضيقه انتشارا كبيرا وبالأخص فى البحيرة والغربيه بادىء ذى بدء ثم فى الشرقيه والدقهليه وأنحاء الدلتا والفيوم ، وقد كثرت الخطوط الخصوصيه فى الوجه القبلى مثل خط مريوط وخطوط الدائرة السنيه التى كانت تستغل لنقل القصب ، فعمدت الحكومه على شرائها فى سنه ١٩٠٦ وفتحتها للاستغلال والاستثمار باسم « خطوط الوجه القبلى الاضافيه » (١) وقد ساعدت الخطوط

المصرية للسكك الحديدية الضيقة وتحول اسمها إلى « شركة سكة حديد الدلتا » ، وقد امتدت حركة منح الامتيازات لشركات السكك الحديدية الضيقة فمنحت الحكومة سنة ١٩٠٦ شركة هليوبوليس امتياز بسكة حديد كهربائية تربط مصر الجديدة بالقاهرة ، وفى سنة ١٩٠٩ منحت امتياز خط الواحات الخارجة إلى شركة اتحاد غرب مصر ، وكان من جراء عمليات الاندماج والتوحيد والاتحاد أن أصبح بمصر من شركات الخطوط الضيقة ثلاث وهي : ١ — شركة سكة حديد الوجه البحرى ، ٢ — شركة سكك حديد الدلتا ٣ — شركة سكة حديد الفيوم ويضاف إلى هذه الخطوط خط شركة هليوبوليس الكهربائى هذا ماعدا خطوط المناجم الخاصة بشركة الملح والصودا وخطوط استغلال مناجم الفوسفات بالبحر الأحمر وخطوط استغلال مناجم المنغانيز بشبه جزيرة سينا .

(١) كانت مصلحة السكة الحديدية تابعة لولاة مصر حتى عصر اسماعيل ، فكان محمد على باشا يملك جميع طرق المواصلات ، واستمر عباس الأول يعتقد فى أن الطرق البريه والبحرية ملكا له ، وكان سعيد باشا يعتبر أن الطرق والكبارى والقنوات ماهي إلا ملكا خاصاً له ، وله أن يمنح الامتيازات فى مد الخطوط كما أن له أن يستغل الخطوط الضيقة عن طريق الشركات ، وساير اسماعيل هذه الخطة فخطوط الدائرة السنية كانت له وهي ١ — من إسنا إلى الأقصر وتشمل الخط تجاه الأقصر الموصل من الضبعية إلى أرمنت فعامل المطاعنة ٢ — من أسيوط إلى بنى سويف وهو الموصل من بنى سويف إلى معامل بباومغاغه ومطاي والمنيا وأبى قرقاص والروضة ، وقد شرعت الحكومة فى استغلال هذه الخطوط فى سنة ١٩٠٦ وعهدت إلى مصلحة السكك الحديدية المصرية أمر الاشراف عليها وأطلق عليها اسم « خطوط الوجه القبلى الاضافية » وقد أنشئت هذه الخطوط الاضافية لخدمة الزراعة المحلية ثم اتسع نطاقها فأصبحت صالحة للركاب والبضائع ، وبعد أن كان اسماعيل باشا يستغلها لزراعته الواسعة ومصانعه للسكر ، وكانت هذه الخطوط ضيقة وخفيفة لا يتجاوز عرضها ٦٠ سنتيمترا ، تأسست شركة انجليزية بلندن فى ١١ نوفمبر باسم شركة أتحاد السكر للدائرة السنية لغرض شراء أملاك الدائرة بما فيها خطوطها الحديدية ، ثم حلت الشركة المصرية العامة لمصانع السكر محل الشركة الانجليزية وابتاعت الحكومة هذه الخطوط فى ٢١ يونيه سنة ١٩٠٦ بمبلغ أربعمائة ألف جنيه انجليزى وقد اتبع عباس حلمى خطة اسماعيل ، وتظهر ميوله من دراسة خط مريوط ، فقد كان هذا الخط جزءا من شبكة الخطوط الحديدية المصرية وعندما فكر عباس حلمى فى تعمير المنطقة الماو بها الخط اشترى حوالى ٢٦٫٠٠٠ فدان بين سيدى عبد القادر وسيدى عبد الرحمن وأخذ فى استغلالها وأنشأ الخط الحديدى الضيق أولا ثم حوله إلى خط عادى ، وكان هذا الخط ذات أهمية لاحتمال مده إلى حدود طرابلس خصوصا وأنه يختصر الطريق بين الاسكندرية وخليج السلوم مما يسهل أيضا الرحلة إلى أوربا بحرا ، وقد قام باتمام هذا الخط فى ٢ ابريل سنة ١٩٠٠ جوستاف قيصر المهندس الألمانى وقد فتح هذا الخط واحة سيوة للتجارة ومبادلة الحاصلات

الضيقة والخطوط الحكومية على نقل البضائع ونقل الأهالى مما كان له أكبر الأثر فى تقارب أثمان الحاصلات ووضع الأسس لنمو التجارة المصرية وتعدد المبادلات بين القطر المصرى والأسواق الخارجية فى عهد عباس حلمى الثانى(١)، ولم تفتأ الحكومة تميل إلى حصر الطرق الحديدية فى يدها، وتعمل على الاشراف الكلى على طرق المواصلات البرية والبحرية بما لها من سلطان ونفوذ، وذلك لتتمكن من رفع شأن الانتاج الأهلى عامة والحاصلات القطنية خاصة وتعويد الأهالى على النشاط والهمة والحركة والانتقال(٢). فى هذا المضمار وبينما كان الخديو عباس حلمى يسعى فى رفع شأن طرق المواصلات

وأهمها السمار (للحصر) والبلح والأغنام والخيول، ويبتدىء هذا الخط من الحضرة بالأسكندرية ويتجه إلى بحيرة مريوط ويمر بمستنقعات المكس ثم يصل إلى العلمين على مسافة ١١٨ كيلومترا. وقد أرادت شركة أجنبية إيطالية شراء الخط فى أوائل سنة ١٩١٤ ولكن الحكومة الانجليزية عارضت فى ذلك وابتاعته الحكومة المصرية فى فبراير سنة ١٩١٤ بمبلغ ٢٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى، وقد تعطل هذا الخط فى أغسطس سنة ١٩١٤ لنشوب الحرب العظمى.

كذلك نرى ميول عباس حلمى من تشجيع الأهالى والأجانب فى توصيل النيل بالبحر الأحمر وبالواحات وبالأخص بواحة سيناء فشجع بعض الأغنياء فى استغلال أراضى الواحات الخارجة وتوصيل خطوط حديدية إليها، فتكونت شركة فى ٢٩ يولية ١٩٠٤ باسم « اتحاد غرب مصر » وعملت على مد خط بين النيل والخارجة، وكان رأس مال الشركة نصف مليون جنيه ومدة امتيازها سبعين سنة تبتدىء من أول يناير سنة ١٩٠٦. وقد بدأت الشركة عملها ولكنها لم تتمكن من إتمام الخط فباعت الخط إلى الحكومة المصرية فى سنة ١٩٠٩ بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه

(١) يذكر اللورد ملنر فى كتابه « إنجلترا فى مصر » صفحة ٣٨٧ أن الخطوط الضيقة والطرق الزراعية وقد بلغ طولها فى أوائل عهد عباس حلمى ١٧٠٠ كيلوا مترا ساعدت على تخفيض أجور نقل الحاصلات الزراعية إلى الأسواق العامة، وإنه لولا انخفاض تكاليف النقل لتأثرت الحاصلات التجارية تأثيرا سيئا من جراء انخفاض أسعارها وقارن « مستقبل مصر » تأليف و. وورسفولد صفحة ١٦١

(٢) يشير اللورد كرومر إلى نتائج تقدم طرق المواصلات فى مصر ويستشهد بالزيادة فى عدد الركاب من ٩,٨٢٧,٨١٣ مسافرا فى سنة ١٨٩٤ إلى ١٠,٧٤٢,٥٤٦ فى سنة ١٨٩٧ ويبين أن من هذه الزيادة ٧٢٠,٠٠٠ راكبا من الدرجة الثالثة راجع « مصر الحديثة » لكرومر وقارن « إنجلترا فى مصر » لملنر صفحة ٣٨٨ واستكمل المقارنة بما جاء فى « مستقبل مصر » تأليف و. وورسفولد صفحة ١١٠ حيث يذكر أن طول خطوط السكك الحديدية زادت من ٤٠٠ ميل فى سنة ١٨٩٩ إلى ١٥٠٠ ميل فى سنة ١٩١٢ ويعين استفادة القطن من نتائج امتداد المواصلات فى أنحاء القطر المصرى.

بالقطر ويرغب فى وضعها تحت إشراف الحكومة أو مراقبتها وملكيتها[١]، كانت السياسة الانجليزية تعمل على توسع نطاق طرق المواصلات فى السودان بنفس الروح والنشاط والهمة التى ظهرت فى توسيع الخطوط المصرية، فبعد أن وضعت الحكومة الانجليزية بموافقة الحكومة المصرية خطة سديدة لحكم السودان، أساسها الاشتراكية الحكومية وتخفيض الضرائب والرسوم على السودان وأهله حتى زادت إيرادات السودان من ١٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٩٩ إلى ١,٠٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٩[٢]، عملت على تحسين أحوال الانتاج والرى والمواصلات، وبعد أن رأينا أنها أوصلت فى سنة ١٨٨٥ سواكن ببربر بسكة حديدية أثناء هجوم الجنرال جريهام على السودان، فان هذا الخط أهمل بعض الاهمال لقلة المال والسكان وعدم نشاط الأهالى تجاريا، ولكن عند ما استتب الأمن وانتظمت الأحوال قامت الحكومة بتوصيل وادى حلفا بالخرطوم بسكة حديدية وكان غرضها من هذا العمل تعضيد التجارة واتساع مجال صادرات السودان، كذلك شيدت الحكومة سكة حديدية من حلفا إلى قرمة وهى تبعد عن دنقلة بثلاثين ميلا،

(١) تنازلت الحكومة المصرية عن خط حلوان فى سنة ١٨٩٨ إلى شركة سكة حديد حلوان ثم ابتاعته شركة سكة حديد الدلتا سنة ١٩٠٤ وأخيرا استردته الحكومة المصرية بعد عهد عباس حلمى فى سنة ١٩١٥ وبعد أن كان خطا حديديا يخدم الحياة الصناعية لا ينتفع به سوى مصنع البارود الحكومى ونقل الجيوش المعسكرة على محطاته فقد أخذته وزارة الأشغال ومنحت حق امتيازه إلى شركة كان أهم أعضائها ومساهميها من الوطنيين نخص بالذكر منهم يعقوب منشه وأولاده وقطاوى وأولاده إخوان سوارس، وقد تنازلت هذه الشركة إلى شركة سكة حديد القاهرة وحلوان وصدر بها مرسوم خديوى برأس مال قدره ١٢٠,٠٠٠ جنيها ومدة امتياز قدرها ٥٠ سنة على أن تحتفظ الحكومة بالفروع والتوصلات الخاصة بمصنع البارود والمحاجر، وهى التى كانت تصل محاجر طره والمعصرة، وكذلك اشترطت الحكومة أن تحتفظ بحقها فى مد الخط من باب اللوق إلى باب الحديد، وأخيراً تسلمت شركة حديد الدلتا هذا الخط فى سنة ١٩٠٤ بعد أن تعهدت بصرف ٦٠,٠٠٠ جنيها فى صيانته وإعداده بالمهمات والآلات والعدد الحديثة، وعلى هذا مد الامتياز حتى سنة ١٩٢٧، ولكن الحكومة ابتاعت هذا الخط فى سنة ١٩١٥ بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيها

(٢) راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٩٥

وكانت أغراض هذا الخط حربية أكثر منها تجارية ، خصوصا وإن الخط غير آهل بالسكان ويحتاج إلى حمل المياه التى يحتاجها القطار مما يجعل نقل البضائع والركاب مرتفع التكاليف[١]، وقد خسرت الحكومة من هذا الخط ما لا يقل عن عشرين ألف جنيه مصرى ، وكذلك قامت الحكومة السودانية بتوصيل البحر الأحمر بالعطبرة بخط حديدى فى ١٩٠٤ — ١٩٠٦ وبذلك خفضت المسافة بين الخرطوم وبين أقرب ميناء على البحر الأحمر بما لا يقل عن ألف ميل ؛ ومهد هذا الطريق فتح التجارة ونقل الحاصلات بما يعود على المتبادلين بأجزل الأرباح والفوائد[٢]، وكان من وراء فتح باب المواصلات وتشجيع إنشاء السكك الحديدية فى السودان أن تغير مركز بعض البلاد خصوصا وأن مديريات السودان سهلة فى تحوير مواقع بلادها ، ليتحقق الرخاء بزيادة منتجاتها ورفع قيمة حاصلاتها ، وقد استفادت بربر من قربها من المواصلات كما أن موقع سواكن تعدل ليوافق الخطوط الموصلة حتى انتقلت حركتها إلى بور سودان فيما بعد .

وطبقا لنظام الاشتراكية الحكومية ، تقوم الحكومة السودانية بنفسها فى تأسيس السكك الحديدية وذلك لأن لديها من الموظفين من يمكن الاعتماد عليهم فى إقامة الطرق ومراقبتها وتحديد مواقعها لما فيه فائدة الأهالى ومنتجاتهم الزراعية ، خصوصا وأن حكومة السودان، بعد استقرار الحالة الحربية، أصبحت تتمتع بسلطة كاملة فى وضع سياسة عامة شاملة للخطوط الأصلية والفرعية والضيقة تتفق مع وجهات نظرها فى الانتاج الدولى وتعود على الأمة بالخيرات وعلى الأفراد بالفلاح دون تحميلهم أى ضرائب إضافية أو مواجهتهم بسلفيات أو أقساط هم فى غنى عنها[٣].

وكما أن الحكومة المصرية الانجليزية فى السودان اعتنت بالسكك الحديدية

---

(١) راجع « اتحاد النيل والسودان الجديد » تأليف سدنى بيل صفحة ٢٢٨

(٢) راجع « توزيع الثروة » تأليف كلارك للتمييز بين الربع والفائدة .

(٣) يمكن تقسيم تاريخ الخطوط السودانية إلى ثلاث مراحل : المرحلة الأولى وتنتهى بحرب

منذ أن تسلمتها من السلطات العسكرية فى سنة ١٩٠٠ فاعادت تنظيمها وترميمها وتوسيعها واستمرت فى سياسة الانشاء والتجديد والتوسع، فتعاقدت الحكومة السودانية مع حكومة الحبشة فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ للتصريح لانجلترا بوصل السودان بأوغندا بخط حديدى يخترق الحبشة ويسير إلى بحيرة ڤكتوريا، ووافقت إيطاليا وفرنسا على منح ذلك الامتياز لانجلترا فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ثم مدت الخط الرئيسى إلى الجنوب وخط العطبرة على البحر الأحمر وسكة حديد كسلا، فانها كانت عظيمة العناية فى الوقت نفسه بالنقل النهرى وتحسين طرق القوافل وتعميم نظـــام الابار الارتوازية وتمهيد الطرق الزراعية

الدراويش حيث لم يكن بالسودان سوى الخط من وادى حلفا إلى ساراس والعكشة فى سنة ١٨٨٥، والمرحلة الثانية بدأت فى سنة ١٨٩٦ عند ما قام الجيش المصرى باعادة فتح السودان تحت القيادة البريطانية، وكان من الضرورى تموين الجيش بالذخائر والمؤن والمهمات فأنشىء الخط بين أسوان والشلال واستخدمت البواخر النيلية بين الشلال ووادى حلفا ثم أنشىء الخط من وادى حلفا إلى الكرمة على مسافة ١٧٠ ميلا واستؤنف السير فى النيل بالبواخر من الكرمة إلى دنقلة، وقامت الجنود المصرية وحدهم بعمليات الردم اللازمة على ضفة النيل والمنحدرات عليه، وفى أثناء الحملة فى سنة ١٨٩٨ أنشىء خط بعيد عن النيل يخترق الصحراء من وادى حلفا إلى أبى حماد، وفى أواخر الحملة أنشىء خط ثالث على شاطىء النيل من أبى حمد إلى العطبرة ثم مد إلى الخرطوم. فأصبح بالسودان ١ — الخط من القاهرة إلى نجع حمادي وطوله ٥٥٦ كيلو وهو خط حديدى عادى ٢ — من نجع حمادى إلى أسوان وطوله ٣٣٥ كيلو بالبواخر النيلية ٣ — من أسوان إلى الشلال وطوله ١٠ كيلو وهو خط ضيق ٤ — من الشلال إلى وادى حلفا وطوله ٣٣٨ كيلو فى النيل ٥ — من الكرمة إلى دنقلة ومروى وطوله ٣٢٧ كيلو فى النيل لغاية الشلال الرابع ٦ — وعلى أثر معركة أم درمان فى سنة ١٨٩٨ عند ما دخل كتشنر الخرطوم أنفق مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه فى إنشاء ٣٤٠ كيلو من الخطوط الحديدية ووصلت الخطوط الحديدية إلى شندى وامتدت حتى وصلت تجاه الخرطوم على النيل الأزرق وعلى بعد ٣٩١ كيلو من وادى حلفا. وقد تسلمت الادارة المدنية السودانية هذه الخطوط من السلطة العسكرية فى سنة ١٩٠٠ حيث تابعت سياستها الانشائية فى السكك الحديدية، وكان من وراء تقدم طرق النقل الحديدية بالسودان أن زادت أرباح التجارة فعمدت الحكومة السودانية فى سنة ١٩١٣ على تخفيف عبء الضرائب عن المزارعين وملاك الأراضى الزراعية ومؤاجريها وأصحاب المواشى، وتعويض ذلك بوضع ضريبة على أرباح التجارة، على أن تكون تلك الضريبة نسبة مئوية من الأرباح الفعلية، راجع تقرير كتشنر عن مصر والسودان لسنة ١٩١٣ صفحة ٦٢ وقارن به كتاب «مصر فى الانتقال والتطور» تأليف سدنى لو عن الحكومية الاشتراكية فى السودان صفحات ٩٥ — ١٠١

واستكمال تنظيم البريد والتلغرافات ، وعملت على تحسين الموانى حتى تقل مصروفات النقل والشحن ويتحقق للحكومة السياسة التى ترمى إليها من زراعة الحاصلات الأهلية وتشجيع الحاصلات التجارية وأهمها القطن . فقد عمل اللورد كرومر على إنشاء ميناء على البحر الأحمر تتصل بالنيل ، وبعد أن افتتح فى يناير سنة ١٩٠٦ الخط الحديدى المبتدىء من بورسودان ، فان السير غورست واصل السعى فى رفع شأن ميناء بور سودان وتناهى فى سنة ١٩٠٧ بالنتائج العظيمة التى نالتها بور سودان من الوجهة التجارية والاقتصادية فى نقل الحاصلات والبضائع من داخل البلاد إلى خارجها[1]. وفى سنة ١٩٠٩ فتحت ميناء بورسودان للملاحة وحققت تشهيل نقل الحاصلات السودانية إلى أوربا وبالأخص إلى انجلترا مباشرة دون الاعتماد على طرق النقل الأخرى التى كانت إما عن طريق مصر أم عن طريق البحر الأحمر فى سواكن . وقد تقدمت ميناء بور سودان تقدما عظيما بالنسبة لما أدخل فيها من التحسينات ولما أنشىء عليها من كبارى ومستودعات وأدوات الرفع والنقل ومبانى شائقة وشوارع وفنادق ومتاجر ومنتزهات ، وقد زاد عدد سكانها من اليونانيين والايطاليين والشوام ، ويرجع الفضل فى ذلك كله إلى إنشاء السكة الحديدية التى أوصلت الخرطوم بالبحر الأحمر فى بور سودان بالقرب من قرية الشيخ برغوت[2].

---

(١) تعتبر البواخر النيلية بالسودان جزءا مكملا للخطوط الحديدية وبالأخص فى الجهات التى لم تصل إليها السكك الحديدية ، وعندما رؤى أنه من المستحيل إنشاء سكة حديدية بعد السوباط ، فقد قامت الملاحة النيلية بالاستعاضة عن الخطوط الحديدية ، وأهم خطوط الملاحة السودانية هى :
١ — من الشلال لوادى حلفا وطول الطريق ٣٣٨ كيلو ٢ — من الدبقلة إلى الكرمة وطول الطريق ٣٣٦ كيلو ٣ — من مكوار إلى الرصيرص وطول الطريق ٢٨٠ كيلو ٤ — من الخرطوم إلى رجاف بجوار الكنغو ثم إلى جوكه على النيل الأبيض وطوله ١٧٥٩ كيلو ٥ — من الملكال إلى الرق فى بحر الغزال وطول الطريق ٤١٥ كيلو وغيرها على نهر الجور فى مدة الفيضان ، راجع أيضا « مصر فى الانتقال والتطور » تأليف سدنى لو صفحة ٨٦ — ٩٦

(٢) خط بورسودان الحديدى يسير فى مرتفعات ومنخفضات قد يصل أعلاها إلى ثلاثة آلاف قدم عن سطح البحر ، وتركب معظم قضبان السكك الحديدية على هذا الخط على فلنكات من الصلب ، وكل خطوط هذه السكة مفردة باتساع ٦ بوصات و٣ أقدام .

وقد امتد خط بسيط بين سواكن وبور سودان وذلك لاستكمال منافع التجارة والمواصلات فى حياة السودان الاقتصادية . ولما كان نظام الحكم الذى اتخذته الحكومة السودانية هو نظام الاشتراكية الحكومية فقد كانت الحكومة تتمتع بكامل الحرية فيما تقوم به من عمل ، وكان الخديوى عباس حلمى عظيم التسامح فى الموافقة على مصروفات مصر على السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك قامت الحكومة السودانية بتوصيل الجهات القريبة بالسودان اما بالسكك الحديدية أم بالنقل البرى ، وذلك لكى يسهل النقل من الخرطوم على النيل الأزرق وكوستى على النيل الأبيض إلى البحر الأحمر والجهات النائية ، وأصبح بالسودان شبكة من السكك الحديدية تعمل على رفع النفوذ البريطانى فى النواحى المختلفة من القارة الافريقية ، وأصبحت هذه الشبكة كاملة بما أقيم عليها من وسائل النقل البحرى المتصل بالخارج .

والظاهر أن الحكومة السودانية بل والسياسة الانجليزية كثيراً ما كانت توافق على مشروعات فى السودان لصالح مصر مقابل ما يتقاضاه السودان من مصر لمشروعاته الخاصة ، فقد حرصت الحكومة الانجليزية بالاتفاق مع الخديو عباس حلمى على تخصيص مياه النيل الأبيض لمصلحة الأراضى المصرية بينما تحولت مياه النيل الأزرق لاصلاح الأراضى السودانية وريها . وكان ذلك مقابل ما تصرفه الحكومة المصرية على مشروعات السودان العامة من فتح موانى حديثة وانشاء طرق مواصلات وإقامة بعض الحلقات التجارية والأسواق الخاصة ، وبذلك أصبح فتح السودان ثانية مفيدا لانجلترا[1] ومصر من الوجهة الادارية والمالية والسياسية والحربية والجغرافية ولو أن قسط انجلترا فى ذلك كان أوفر ، خصوصا وأن السياسة المصرية الانجليزية فى السودان وضعت الأسس للسياسة العامة فى أواسط أفريقيا .

---

(١) تدل الاحصائية الآتية على نتائج استثمار السودان للمصالح البريطانية وللسودان نفسه ، ومنها نرى أرباح السودان وعلاقة المصروفات بالايرادات فى استغلال السكك الحديدية : —

وقد أصبحت إدارة السودان مبنية على الأسس التى وضعها لها اللورد كرومر ، وكان من أركان هذه الأسس أن لا يتعرض السودان للتدخل الأجنبى بأى حال من الأحوال وأن تكون سلطة الحاكم العام بالسودان واسعة النطاق مشمولة بالتنفيذ التشريعى والادارى والقضائى مع الرعاية التامة بتقاليد الشريعة الاسلامية والدين الاسلامى ، وقد رأى كرومر تقييد اختلاط الشرق بالغرب فى المسائل الاجتماعية وحتم على الموظفين الانجليز أن يعيشوا عيشتهم بعيدين عن الاختلاط بالمصريين إلا فى الشئون الحكومية ، وجعل بين هؤلاء الموظفين والسودانيين حدا فاصلا لايقربه سوى المصالح المشتركة المالية والادارية والتجارية والزراعية ، وقضى أن تقوم مصر بنفقات السودان كلما احتاج السودان إلى المال(١) أو الدفاع .

لقد نجح عباس حلمى فى سياسته الاقتصادية عند ما توافقت خواطره مع آراء كرومر وغورست وكتشنر وأدت إلى رفع شأن المصريين فى كثير من

السنة	الايرادات الكلية بالجنيه	المصروفات	الأرباح	نسبة المصروفات للايرادات
١٩١٢	٥٠٩٦٢٩	٣٧٥٨٧٦	١٣٣٧٥٣	٪ ٧٣,٧
١٩١٣	٥١٦٨٧٦	٣٩٦٤٩٦	١٢٠٣٨٠	٪ ٧٦,٧

وقد انخفضت الأرباح لزيادة المصروفات على مفردات التجديد والانشاء والصيانة ولارتفاع أسعار الفحم والحديد مع انخفاض ثمن الصمغ المصدر للخارج ، ولكن زيادة المصروفات الانتاجية دعت إلى زيادة المساحة المنزرعة وزيادة الناتج كما تدل الاحصائية الآتية :

	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
الأراضى التى تروى ريا اصطناعيا من الانهار	بالفدان	بالفدان	بالفدان
	١١٦,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
			١٢٣,٠٠٠
الأراضى التى تروى رياطبيعيا : —			
١ — بالفيضان	١٢٩,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠	
٢ — بالأمطار	١,٤٥٨,٠٠٠	١,٦٦٠,٠٠٠	٢,٠٥٠,٠٠٠
المجموع	١,٧٠٣,٠٠٠	١,٩٣٧,٠٠٠	٣,٣٠٣,٠٠٠

راجع تقرير كتشنر سنة ١٩١٣ صفحة ٦٥

(١) يقول الماركيز أوف زيتلاند أن كرومر طالب الحكومة الانجليزية بالمال لفتح السودان ولو أدى الأمر إلى بيع السكة الحديدية السودانيه بعد سنة ١٨٩٧ ، ولكن مصر لم تتوان فى الصرف على السودان حتى عادت هذه المصروفات بما كانت تبتغيه فى سنة ١٨٩٩ إلى حد ما، صفحة ٢٠٤ من كتاب « حياة كرومر » للماركيز أوف زيتلاند وأيضا صفحة ٢١١

الأوجه المالية والزراعية والتجارية سواء أكان ذلك فى مصر أم فى السودان، وأصبح المصريون ينظرون إلى السودان فى أواخر عهد عباس حلمى بأنه جزء متمم لمصر[١] خصوصا بعد أن اعتمدت مصر اعتماداً كلياً على مشروعات الرى[٢] الدائم، ومع أن أحوال السودان قد تفيد مصر فائدة عظيمة إلا أن السودان ما كان فى وقت من الأوقات يساوى إفلاس مصر أو فقر الأهالى بكثرة الضرائب المطلوبة لفتحه وصيانته واستمرار تهذيب السودانيين لرفع مستواهم فى الانتاج الدولى، إذ لولا ما صرفته مصر على السودان فى وقت كانت فى شدة الحاجة إلى المال لما ضحت مصالحها بتحديد المصروفات العامة على دفاعها الأهلى من حيث عدد جيشها وبحريتها ومطالبهما المشتركة وهى الأكثر أهمية، إذ أن غاية الحكومة الرشيدة أن تبلغ من استكمال قوتها الحربية ما يساعدها على إستقلالها والذود عن حقوق أهلها وعن كرامتهم.

وقد كانت أحوال السودان الاقتصادية والاجتماعية تختلف عن أحوال مصر، ومع هذا فان تعاون كرومر وعباس حلمى أدى إلى أحسن العواقب النسبية، خصوصا فى تمهيد المبادىء لاتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩[١] وما تبع ذلك من الاتفاقية الفرنسية البريطانية فى ١٨ إبريل سنة ١٩٠٤. فقد تبين لعقلاء

---

(١) راجع « السودان المصرى » تأليف داوديك بركات وقارن سلفاهويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » وأيضا كتاب الماجور يولسون نيومان « بريطانيا العظمى فى مصر »

(٢) راجع « مستقبل مصر » تأليف و. وورسفولد صفحة ١٥٦ عن ضرورة القيام بالمشروعات العامة فى بحر الغزال وبحر الغزال وذلك لكى يتوفر لمصر الماء اللازم لرى أراضيها ريا دائما، وقارن مشروعات أراضى الجزيرة بالسودان لزراعة خمسة ملايين من الأفدنة الخصبة بهذه البلاد المنتجة، ويذكر وورسفولد أن رى ٥٠٠,٠٠٠ فدان أو مليون فدان بالسودان لايتكلف أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات تنفق على ١. خزان على النيل الأزرق بجهة سنار ٢. إنشاء ترعة لتموين الأفرع الأخرى بالمياه اللازمة التى تأتى إليها من الفيضان ٣. تسيير قناطر بالقرب من ملتقى النيل الأبيض بالأزرق بالقرب من الخرطوم.

(٣) قررت الحكومة الانجليزية إعادة فتح السودان فى ١٢ مارس سنة ١٨٩٦، وقد كلف فتح دنجلة ٤١١ شخصا و ٧١٥,٠٠٠ جنيها مصريا، وقد تركت إيطاليا كسلا فأخذتها إنجلترا ومصر، راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٩٤ و « حياة اللورد كرومر » تأليف زيتلاند صفحة ٢١٣ وينوه بالمآرب الاستعمارية فى السودان فى صفحة ٢٢١.

الأمة من المصريين أن السودان هو المنفذ الوحيد للسكان عند ما تقل الأراضى المصرية عن حاجة المصريين ، وظهر للخديوى أن مصر تتطلب خطوات واسعة من الاصلاح بينما كان السودان يتطلب أسسا عظيمة جديدة للتكوين والبنيان[١] ، واصبحت العلاقة بين مصر والسودان تتوطد على أربعة أسس صحيحة وهى : ١ — الإساس الدينى ٢ — الأساس اللغوى

٣ — الاساس الجغرافى والاقتصادى ٤ — الاساس السياسى .

وكانت هذه الاركان والأسس أوطد قدما من تدخل الانجليز ومقاصدهم ومراميهم فى الأحوال العامة ، وكان أهم هذه الاركان هو الركن الجغرافى الاقتصادى[٢] حيث كان عماده مجرى النيل ومنابعه والاصلاحات الضرورية التى قد تجعل من النيل وحدة إقتصادية دعائمها صحيحة ومقاصدها منبثقة من حياة الناس ومعايشهم الأهلية . أما الأساس التاريخى بين مصر والسودان فهو كثير المضادات والتعقيد ، ولكنه يعتمد الاعتماد الكلى على العامل المادى ، وقد صرفت مصر على السودان ما لا يقل عن ٥,٣٥٣,٢١٥ جنيهامصرياً بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩١٣ أى فى ١٣ سنة أى بمعدل نصف مليون جنيه فى السنة تقريبا .

لهذا تراءى للخديو والاستشارة الانجليزية أن فى السودان جوا صالحا

---

(١) كانت حالة السودان تتطلب التكوين حيث أن حكم المهدى لمدة ١٥ سنة زادالاحوال السودانية ارتباكا ، وأضاع الأسس الحكومية لادارة البلاد ، فقد نقص عدد سكان السودان من ٨ مليون إلى اثنين وقلت المساحات المنزرعة وأصبحت المدن خالية ما عدا أم درمان التى أصبحت معقلا دينيا ، وقال جوردون باشا أن السودان قنية لا فائدة منها ، كذلك زاد الجراد وقل الخصب والمحصول فأصبح السودان يحتاج إلى إقامة المنشئات والأنظمة من جديد حتى تستقيم العدالة وتتحقق مبادىء الانتاج وشروط الزراعة وملكية الأراضى ، وهذا بخلاف الحال فى مصر فقد كانت الأنظمة والمنشئات تتطلب الاصلاح والتعديل والتقويم .

(٢) سلفاهويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » وقارن « حياة اللورد كرومر » لزيتلاد صفحات ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ حيث يقول أن الدول الأجنبية تدخلت فى السودان لتمنع حكومة ضعيفة مختلة من السير على خطة سيئة ولتضع أسس الحكومات المتمدينة لما فيه صالح البلاد وأقوم النتائج ، وراجع « بريطانيا العظمى فى مصر » نيومان صفحات ١٥٥ ، ١٨٨ ، ١٩١

لانشاء حكومة صالحة جديدة قوامها تحسين أحوال الرعية بالعناية باحوال إنتاجهم ومساعدتهم على الحياة الاقتصادية لما فيه صالح مصر والسودان على السواء، خصوصا وأن العقيدة الراسخة كانت طبقا لرأى شريف باشا « إذا تركنا السودان فانه لا يتركنا » ، وفعلا بدأ السودان يتقدم ويثمر ثمرته بعد الاتفاقية الانجليزية المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التى كان قوامها العامل الاقتصادى والتوفيق بين المصالح المصرية والمصالح البريطانية فى طرق إستغلال الأرض واستثمار الحاصلات الزراعية وتبادل الحاصلات المصرية بالمنسوجات البريطانية وما تدره هذه المتاجر على أهلها من الأرباح.

ومما ساعد على تقدم السياسة الاقتصادية فى السودان خلو القوانين واللوائح من أى تدخل خارجى ، وعدم تسلل الامتيازات وسلطة قناصل الدول فى القوانين والامور المصرية ، كذلك خلت القوانين السودانية من كل وجهات القوانين القنصلية والمختلطة، ولم يجد سبيلا للتطبيق سوى القواعد البريطانية وبعض القوانين الشرعية والأهلية المصرية ، ونرى أنه بينما كانت مصر معتلة بما وجد فيها من إمتيازات ومحاكم مختلفة وسلطات نفوذ متعددة ، فان السودان كان خلواً من هذه العقبات كلها وفى مجموعها (١) ، وأصبح من غير

(١) كانت فرنسا أكثر البلاد تدخلا فى مصر ولذلك عمل كرومر على القضاء على روح التدخل الدولى فى السودان ، فقد تدخلت فرنسا فى حرمان الحكومة المصرية من استثمار الأموال الاحتياطية الموجودة بصندوق الدين وكان مقدارها ٣٫٠٢٠٫٠٠٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٤ ، وكذلك عملت فرنسا بأن يتدخل صندوق الدين فيما لايعنيه بالشئون المصرية الداخلية العامة ، فكان هذا درسا دقيقا تفاداه السودان ، ومع أن كرومر رأى أن فرنسا ترغب فى الاستقلال بمراكش والقضاء على التدخل الأجنبى فيه وانتهز هذه الفرصة فى سنة ١٩٠٤ وأرسل السير الدون غورست لاتمام المفاوضات الخاصة بالاتفاق الانجليزى الفرنسى لكى يستأثر بمصر والسودان ، فانه كان حريصا على المصلحة الانجليزية السودانية، ولذلك ترك الباب التجارى فى السودان مفتوحا حيث تمتع السودان بحرية التجارة ، وقد كانت سياسة حرية التجارة التى وضعها كرومر للسودان مخففة لما بين الدول من تنافس وتنازع، ونرى أن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ واتفاقية فرنسا — إنجلترا سنة ١٩٠٤ كان عمادهما حرية التجارة بالسودان. راجع « حياة اللورد كرومر » تأليف زنبلاند صفحة ٣٢٢ حيث يذكر أن حرية التجارة بالسودان قضت على روح التحاسد والتنافس على السودان بين الدول ، وقد سار السودان بخطوات واسعه فى

لميسور لاى دولة أن تعين أى قنصل فى السودان أو مندوب لها إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية . لذلك نرى أن مصر وانجلترا درست أحوال السودان دراسة فنية دقيقة وأجاد النفوذ البريطانى كل الاجادة فى إدارة السودان على أصول صريحة وأساليب متينـــة ، وبقى على مصر تحت الاشراف الانجليزى أن تتولى الفتح الاقتصادى والثقافى من كل نواحيه بعد معرفة هذه الاحوال ، إذ أن الفتح الاقتصادى أعظم فائدة على مدى الايام من الفتح العسكرى والسياسى ، فالتجارة كما أنها تتبع العلم فى كثير من الاحوال إلا أن الظروف الاجتماعية السودانية كانت تحتاج إلى سياسة إقتصادية تتركز فيها وحدات العمل ورأس المال والتنظيم على أساس توحيد مصالح البلدين ، بدلا من التفرقة بينهما فى التقدم الانتاجى العام[1] ، فقد أصبح السودان يفتقر إلى معونة المصريين فى الانتاج ورفع مستوى الاستهلاك ، بدلا من تقدم مصر والسودان على أساس المصالح المشتركة مع بريطانيا ، وسيكون الباب مفتوحا لمصر عند ماتستقيم الاحوال والعلاقات الاقتصادية الصحيحة .

لقد كانت سياسة كرومر التى وضعها لمصر والسودان سياسة عامة شاملة حتى أن الباحث قد يرى أن أجزاء هذه السياسة مرتبطة بعضها ببعض ، فمشروعات السودان تساير الأعمال الانتاجية فى مصر ، والقوانين واللوائح المصرية نرى لها أثر فى حياة السودان ، كذلك نرى أن تشجيع بعض الشركات الأجنبية فى مصر كان له وجهة نظر متناسبة فى مشروعات السودان ، وقد واصل غورست سياسة كرومر لأنه كان العضد الأيمن لكرومر فى مصر أثناء وضع الأسس والمبادىء لحكم مصر والسودان فى عهد عباس حلمى الثانى . فنرى مثلا أن

التقـدم طبقا لسياسة الحرية التى وضعها له كرومر مع أن حجج سياسة الحماية والتفضيل الامبراطورى كانت فى عز سلطانها تحت قيادة جوزف شمبرلين فى ذاك الوقت بانجلترا .

(١) تقدم السودان تقدما محسوسا بين ١٨٩٩ و سنـة ١٩١٢ فزادت سكانه من ١٫٧٥٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٩٩ إلى ٣ مليون فى سنة ١٩١٢ وزاد إيراده من ١٢٧٫٠٠٠ جنيه إلى ١٫٤٢٤٫٠٠٠ جنيها وزادت خطوط السكك الحديدية من ٤٠٠ ميلا إلى ١٥٠٠ ميلا راجع ووسفولد مستقبل مصر صفحة ١٦٠

السياسة الاقتصادية والتجارية فى مصر كانت دائما تنزع إلى تقرّب مصالح مصر وبريطانيا فى مصر والسودان ، وإذا كان غورست قد جعل السياسة العامة أكثر مرونة من سلفه ، فانه حافظ على أركان السياسة البريطانية العامة فى مصر والسودان ، وكان يرى ضرورة التمسك بتشجيع استثمار رؤوس الأموال البريطانية فى مشاريع ثابتة حتى تساير القوة التجارية سلطة المندوب البريطانى فى البقاع الافريقيه ، فنرى مثلا أن شركة البواخر الخديوية أقدمت على شراء بواخر الحكومة فى عهد كرومر ، وتعهدت ببناء ميناء الأسكندرية فى مدة أربع سنوات على أن يكون طول الميناء ٦٠٠ قدماً وعرضها ٦٠ قدماً وعمقها ٢٦ قدماً. وكانت شروط التعاقد مع الشركة مشجعة للشركات الأخرى للاقدام على القيام بالمشروعات المماثلة وبنفس التسهيلات المربحة التى كان عمادها الاستغلال التجارى على أقسام متعددة ومفيدة للمشروعات البريطانية ، اذ تمتعت الشركات بفوائد الإستغلال طويل الأجل ، كذلك نتج عن السياسة البريطانية التجارية فى تحقيق طرق الاستغلال الدائم أن تكونت فى سنة ١٨٩٨ شركة بريطانية لانشاء وتنظيم أسواق دائمة فى أنحاء القطر المصرى والسودان[١] ، وذلك لحماية الفلاح من الغبن الذى كان يرتكبه الكثير من الأجانب المرابين . وكما أن السياسه البريطانية شجعت الشركات البريطانية فى مصر سواء أكان ذلك فى النقل أم الأسواق أم البنوك أم العقار فانها كانت أكثر أثرا فى التعدين والتموين[٢]، وما يدريك أن مصر سوف تدرس هذه الأحوال بما يحقق مآربها الوطنية .

ويدل الاحصاء الآنى على توجيه استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى

(١) تكون بمديرية كسلا مثلا شركتان إحدهما للقطن وأخرى لتشييد سكة حديدية وذلك للعناية بالقطن والهداية إلى تخفيض نفقاته لمصلحة انجلترا والصناعة الانجليزية بلنكشير راجع تيومان « بريطانيا العظمى فى مصر » صفحة ١٩٧ حيث يذكر أن الحكومة السودانية قامت بهذا التشجيع لتحويل نهر الجاش إلى رى أجزاء كسلا وما جاورها من أراضى زراعية لمنفعة البلاد المختصة .

(٢) راجع « الأموال الأجنبية فى مصر » تأليف وجمع بابا سيان

عهد عباس حلمى الثانى وما بذله الخديو من تعضيد المرافق المصرية ورفع شأن الأموال الأهليه المحليه تحقيقا لمنفعة مصر والسودان بطريق غير مباشر [١]، كلما رأى أن فى ذلك إعادة مجد مصر وسر حياتها ومظهر إستقلالها .

رأس المال وسندات الشركات المستثمرة فى القطر المصرى

نوع الشركة	١٨٩٧		المجموع	١٩٠٢		المجموع	١٩١٤		المجموع
	الأموال الأجنبية	الأموال المحلية		الأموال الأجنبية	الأموال المحلية		الأموال الأجنبية	الأموال المحلية	
	بالآلاف	الجنيهات		بالآلاف	الجنيهات		بالآلاف	الجنيهات	
شركات الرهون	٥٩٦٨	—	٥,٩٦٨	١٠٥٢٥	—	١٠٥٢٥	٥٤,٥٦٩	—	٥٤٥٦٩
البنوك والشركات المالية	٦٨١	٩٣	٧٧٤	٢١٧٤	١١٨	٢٢٩٢	٥٧٢٧	٣٧٣	٦,٠٠٠
الشركات الزراعية وشركات العقار والمبانى	٣٦٠	٩٨٢	١,٣٤٢	٢٣٩٥	٥٧٩	٢٩٧٤	١٢٣٣٥	٦٢٤٢	١٨٥٧٤
شركات النقل والقنوات ما عدا قناة السويس	١٩٦٨	٢٥٠	٢٢١٨	٣٦٤٥	٣٢٥	٣٩٧٠	٥٧٣٣	٣٤٣	٦٠٧٦
الشركات الصناعية والتجارية والتعدين	٢٩٣٥	٦٤٨	٣٥٨٣	٥٩٠٣	٦١٦	٦٥١٩	١٣٤٠٥	١٩٨	١٣٦٠٣
قناة السويس	١٨٩٥٦		١٨٩٥٦	١٨٣٥٠	—	١٨٣٥٠	١٦٢١٨	—	١٦٢١٨
المجموع	٣٠,٨٦٨	١,٩٧٣	٣٢,٨٤١	٤٢٩٩٢	١٦٣٨	٤٤٦٣٠	١٠٧٩٨٤	٩٩٥٥٦	١١٧٥٤٠

والمهم من هذا كله أنه بينما كانت الأموال الأجنبيه تتماطر على القطر المصرى بدأت الأموال الأهلية تظهر فى الاستثمار الوطنى، وبينما كان كرومر يشجع هذا التماطر الأجنبى وبالأخص البريطانى كان الخديو عباس يسعى فى التغلب على العقائد الدينيه ضد الاستثمار الاهلى مظهرا أن كرومر يتجنب التدخل فى الأمور الدينيه وفى عقائد العلماء ورغباتهم ونزعاتهم [٢] .

(١) راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحات ١٥٢ — ١٥٤ حيث يذكر أن مصطفى فهمى باشا كان أول رئيس وزارة مصرية عمل على التعاون الحقيقى مع انجلترا من سنة ١٨٩٥ إلى مابعد ذلك بسنوات عدة ، وقد عاونه الخديوى فى حدود معروفة .

(٢) كان اللورد كرومر ينتقد السياسة التى يدعو إليها بلنت حتى قال أنه إذا أرادت الحكومة

وكان كرومر يرى فى رجال الدين نزعة إلى العزله والوحدة والزهد عن المدنية الاروبية . والرغبة فى التقرب من الارستقراطيه التركيه والخلافة الاسلامية ، والاعتماد على القضاء والقدر والأقاويل والأحاديث والعقائد والمعتقدات البعيدة التحقيق ، ومع إحترامه للعلماء ورجال الأزهر كان يبتعد عما ينفرهم منه ، فترك الشريعة الاسلامية وشأنها ، ولم يتدخل فى تقارب القوانين الشرعية من القوانين الفرنسية التى أدخلت على القضاء الاهلى[1] وبذلك أصبح فى مصر القضاء الشرعى والقضاء الاهلى والقضاء المختلط ، وكان يعرف من تجارب مختار باشا مندوب تركيا أنه رغب فى تحقيق هذا التقارب ولكنه فشل فى بلوغ مقاصده[2] ، ولذلك كله سمت أحوال الاجانب على الوطنيين .

وقد بيّنا أن عباس حلمى باشا سعا فى تخفيض مصروفات جيش الاحتلال فى مصر إذ وصلت ٩٠,٠٠٠ جنيه فى السنه حتى سنة ١٨٩٣ ، وعندما طلب اللورد كرومر زيادة عدد وحدات جيش الاحتلال فى مصر زادت معها مصروفات الجيش المحتل إلى ١٢٥,٠٠٠ جنيها فى آخر سنة ١٨٩٣ ، فرغب اللورد كرومر ، رحمة بالفلاح والقطن ومشروعات النيل ، أن تتحمل بريطانيا العظمى الزيادة الناشئة من زيادة وحدات الجيش البريطانى فى مصر خصوصا وأن مالية البلاد لم تكن قادرة على تحمل تلك الزيادة ، ولكن وزارة الماليه البريطانيه مانعت فى ذلك ، فكان هذا داعيا أولا إلى نقص عدد الجيش البريطانى فى مصر[3] ،

البريطانية أن تحقق سياسة بلنت فما عليها إلا أن تقضى على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وعلى قناة السويس وعلى السكك الحديدية وعلى التلغرافات وعلى الديون الأجنبية وعلى التجارة الخارجية والمحاكم المختلطة وبذلك يخلو الجو لبلنت والعلماء وتصبح مصر بلد ريفية قليلة الحاجات صفحة ١٦٤ من « حياة كرومر » للماركيز زيتلاند

(١) راجع مجلة مصر المعاصرة عدد ١٦٣ ابريل سنة ١٩٢٦ « بأى شرع نحكم » للشيخ محمد سليمان

(٢) « حياة كرومر » الماركيز أوف زيتلاند صفحة ١٦٦ .

(٣) راجع « حياة اللورد كرومر » تأليف الماركيز أوف زيتلاند صفحتى ١٧٠ — ١٧١ حيث يذكر أن « بالمر » المستشار المالى بالحكومة المصرية طلب من انجلترا أن تعفى الخزانة المصرية من مصروفات الاحتلال ، وذلك لتتوطد خطة كرومر على تحبب المصريين نحو انجلترا ،

وثانيا مطالبة المصريين بالتحرر من هذه المصروفات والتفرغ لما يغنيها ويفيدها فى مشروعاتها المحلية الانتاجية.

أما المجالس النيابية فقداختلفت آراء كرومر وكتشنر فيها عن آراء الخديو عباس حلمى ومن التفوا حوله من كبار المصريين وعلماء الامة من محامين وأصحاب الرأى والنفوذ. ونظرة بسيطة إلى تقرير كتشنر لسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ نرى نزعة الانجليز نحو البرلمانات المصريه، فيقول كتشنر فى صفحة ٣ من تقريره أن نظام الحكم كان دائما وأبدا فى مصر يعتمد على أصول المشورة، فقد حكم القرى شيوخها حيث كان رجال القرية ورجال البلاد المختلفة تنتخب المشايخ لادارة شئون المدن والقرى المحلية، وكثيراً ما كانت الحكام تعتمد على مشورة هؤلاء المشايخ فى حكم البلاد، معتقدة أنهم خير من يقوم بتمثيل وطنهم وأهل قراهم، وقد كان محمد على باشا عظيم الاعتماد على مشورة هؤلاء المشايخ، مع أن مثل هذه المشورة كانت استشارية بحتة، وقد استمرت الحالة على هذا المنوال حتى عهد اسماعيل حيث أوجد المجالس وكان أهمها مجلس الأعيان(١). ويقول كتشنر أن مثل هذه المجالس تحولت من رعاية المصالح الأهلية إلى الأخذ بالمصالح الشخصية(٢)، ولذلك فقدت الصبغة التى أنشئت من أجلها وهى

ولكن اللورد كمبرلى مانع فى ذلك قائلا أن جيش الاحتلال البريطانى فى مصر هو لفائدة المصريين فيجب أن تتحمل مصر مصروفاته فى سكناته وحركاته، ويذكر زيتلاند أيضا فى صفحة ٢٥٨ أنه كان من الضرورى تحرير المالية المصرية من التدخل الأجنبى فى سنة ١٨٩٦، وأن ذلك لايتحقق إلا اذا انخفضت مصروفات مصر على غير المشروعات الايجابية فى الانتاج المباشر.

(١) راجع مجلة مصر المعاصرة عدد ١٦٣١ ابريل ١٩٢٦ صفحة ٣٠٥. محاضرة الشيخ محمد سليمان « بأى شرع نحكم »

(٢) يقول بعض المؤرخين أن الارستقراطية كانت غريزة طبيعية فى بعض الحكام وبعض كبار المصريين، وأن الجهل كان منفشيا بين أغلبية أفراد الأمة المصرية فعاق هذان العاملين الحياة البرلمانية من التقدم والاستقرار فى القطر المصرى « راجع حياة كرومر » للماركيز أوف زيتلاند صفحة ٢٩٣ حيث يقول أن الجمعية التشريعية كانت تعقد ست مرات فى السنة وكانت تعبر عن رأى الامة المصرية فتبدى رغبات المصريين وتسعى فى تحقيق مطالبهم لدى الحكومة القائمة،

رفع شان البلد الانتاجى دون الأخذ بالمصالح الشخصية الذاتية الفردية ، وكان من نتائج ذلك أن أدت هذه المجالس إلى حد ما إلى الثورة العرابية التى قضت على مثل هذه المجالس ، وقام على صرحها مجلس الجمعية التشريعية والجمعية العمومية ، إذ رأى كرومر أن سلطة الحكام ورغباتهم كثيرا ما كانت مجحفة بحقوق فقراء الأمة وفلاحيها ، فعمل على تحقيق النظم الكفيلة بتقدم المصريين بروح المشورة المنشودة وبالعدل والمساواة ، وكان يعتقد أن مصر لا تستحق الاستقلال إلا إذا تعاون أهلها وتآلفوا وتكوّن منهم مجلس تشريعى يجمع شمل المصريين والقاطنين فى مصر ويحلّ محل المجالس المختلطة والمحلية التى امتد نفوذها الى مجالس البلديات والمديريات .

وبينما كان كرومر ينزع نحو هذه الروح كان الخديو عباس حلمى يعتقد بضمير صحيح أو غير صحيح فى استعداد المصريين للاستقلال ، وأن استقلال البلاد من أقدس واجبات الحاكم الذى يجب عليه تحقيقه للامة المصرية . وفعلا أيقظ عباس حلمى الحركة الوطنية من ثباتها وعمل على انشاء الأحزاب الوطنية المختلفة ووضع الاساس الذى يقوم عليه حكم مصر بالمصريين بدلا من ترك الحكم فى يد الوزراء ، ورأى أن تكون الأنظمة خير كفيل برفع الشئون المصرية بدلا من الاعتماد على بضعة أشخاص يتحكمون فى السياسة العامه المصرية (١) ولكن كرومر سار فى الخطة الموضوعة ونفذ تقرير دوفرين الذى وضع فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣

بينما أن الجمعية العمومية كانت تجتمع مرة فى سنتين وكانت تضع الاسس العامة الواجب اتباعها للدولة ، وقد اجتمعت فى سنة ١٩٠٤ وأبدت رغبة المصريين فى تعميم تعليم القرآن وفى زيادة المصروفات على المشروعات العامة وفى إلغاء الكثير من الضرائب المتعددة القليلة القيمة وفى إلغاء الامتيازات وفى إنشاء برلمان مثل البرلمانات المنتشرة فى أنحاء العالم .

(١) راجع « حياة اللورد كرومر » تأليف الماركيز أوف زيتلاند صفحتى ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، حيث يبين أن الحكومة المصرية كثيراً ما اعتمدت على الأشخاص بدلا من الاعتماد على الأنظمة الصحيحة وقارن « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٥٨ و . وورسفولد « مستقبل مصر » صفحات ١٤٣ و ١٤٧ وصفحة ٥٨ حيث يذكر أن الوزارة المصرية كانت تتمتع بالسلطة التنفيذية والتشريعية .

وكان من ضمن هذا التقرير الشامل جزء خاص بتكوين المجالس النيابية فى مصر ومايجب أن تكون عليه[١] هذه المجالس، وكان غرض كرومر كما كان غرض دوفرين من هذه المجالس هو انتخاب جماعة من فضلاء الأمة لمساعدة الوزراء فى حمل المسئولية ولايقاف تيار المجازفة بالمشروعات التى قد تضر بعض فئات المزارعين والعمال وغيرهم من الطبقات الدنيا[٢].

وزى أن الجمعية التشريعية قامت على أكتاف جماعة منتخبة من الأهالى لتساعد الحكومة على القيام بمشروعاتها، ولتعدل تلك المشروعات إذا كانت لا تتفق مع مصالح طبقات الأمة المختلفة، فتمتع أعضاء الجمعية التشريعية بحق استجواب الوزارة فى كل مايهم الأمة من المسائل، وأصبح لهم أن ينتقدوا ميزانية الحكومة ويناقشوا مفردات مصروفاتها قبل اعتمادها.

أما الجمعية العمومية فقامت على أكتاف أعضاء مجالس المديريات ومجالس البلديات، وكان عليها أن تدرس جميع المشروعات العامة المفيدة للامة جمعاء، ولها الحق فى إيقاف مجرى الضرائب إذا تبين أن مثل هذا المجرى يضر الأمة المصرية.

ويذكر اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ أن الجمعية التشريعية مرت بثلاث مراحل، ففى المرحلة الأولى كانت الجمعية فى بدء حياتها تخطو خطوات بسيطة، لأن أعمالها كانت محدودة، ومع ذلك فكثيرا ما كانت تميل إلى تحدى قواعد النظام القائم، أما المرحلة الثانية فكانت محفوفة بالمخاطرات خصوصا وأن الجمعية عملت على معاداة السياسة البريطانية والمطالبة بالاستقلال واسترداد حقوق الأمة المغتصبة، وقد تميزت هذه المرحلة بقصر أجلها حيث أنها انقضت بانقضاء سوء التفاهم بين الخديو واللورد كرومر، أما المرحلة الثالثة فقد امتازت بمسايرة الجمعية

---

(١) كان النظام هو أن (١) ينتخب الفرويون أعضاء ينوبون عنهم. (٢) على أن ينتخب هؤلاء المندبون أعضاء مجالس المديريات. (٣) وأن تنتخب مجالس المديريات ١٤ عضوا يجلسون فى الجمعية التشريعية ويضاف إليهم ١٢ عضوا يعينهم الخديو بناء على اقتراح وزرائه. (٤) وأن تحتوى الجمعية العمومية من ٨٠ عضوا وهم الوزراء الثمانية وأعضاء الجمعية التشريعية وعددهم ٢٦ عضوا و٤٦ عضوا آخرين ينتخبهم مندوبوا القرى والريف.

(٢) كان الغرض هو أن تحتوى الجمعية التشريعية من نخبة من علماء الأمة وفضلائها، على أن يقوموا بدراسة القوانين قبل اعتمادها من السلطات العليا، راجع تقرير كتشنر عن ١٩١٣ — ١٩١٤ صفحة ٣٠، وكانت الجمعية العمومية هى جماعة ديمقراطية تشخص هيئات مجالس المديريات والمجالس البلدية وعليها دراسة المشروعات العامة.

لرغبات الخديو والاستشارة البريطانية، فتوافقت آراء السلطات الثلاثة (١)، وأصبح المندوب البريطانى مسموع الكلمة فى الدوائر الادارية والتشريعية، وأصبحت الجمعية التشريعية والجمعية العمومية والمجالس البلدية ومجالس المديريات الأربع عشرة، مجالس تهذيبية أكثر منها تنفيذية تشريعية (٢). وأصبحت قراراتها استشارية حتى فى المشروعات المحلية التى لها صبغة عامة.

ويرجع منشأ مجالس المديريات إلى سنة ١٨٧١ عند ما أنشأت الحكومة المصرية خمس مجالس فى المديريات للنظر فى الشئون الزراعية، وكان المجلس يتكون من رياسة المدير وعضوية مُهندس المديرية ومندوبى أقاليم بعض المديريات، وكان من أهم أعمال المجلس أولا دراسة مشروعات المديريات الخاصة وتنفيذ المشروعات الجديدة، ثانيا توزيع المصروفات المقررة على أقاليم تلك المديريات الخاصة. وقد عمل اللورد كرومر على أن تحل مجالس المديريات محل المجالس الزراعية الخمس، وذلك تطبيقا لتقرير اللورد دوفرين فى سنة ١٨٨٣، فتقرر أن يكون لكل مديرية مجلس يديره المدير كرئيس وينتخب أعضاؤه من كل إقليم فى المديرية، على أن يكون من بينهم مهندس المديريه.

وكانت جلسات هذه المجالس قليلة، وأعمالها متنوعة فمنها ما كان خاصا بالدورة الزراعية، ومنها ما يهتم بتحسين الطرق الزراعية أو ما شاكلها. وتعيَّن على كل مديرية أن ترشح من بين أعضاء مجلسها أعضاء عنها فى الجمعية التشريعية. وفى سنة ١٩٠٩ قام السير ألدون غورست وأدخل بعض التعديلات فى نظام المجالس المصرية والجمعيات العامة، فعدل عدد أعضاء المجالس كما قرر توسيع مجال أعمالهم وواجباتهم ونفوذهم. وأصبح من واجبات مجالس المديريات.

---

(١) امتاز هذا الدور بروح التعاون بين الحكومة والسياسة الانجليزية، مع ما كان عليه أعضاء الجمعية التشريعية من اليقظة والاهتمام بالأمور العامة، ويتجلى ذلك من مناقشات المجلس فى مد امتياز قناة السويس وفى الأمور الحيوية التى كانت الحكومة البريطانية تسعى فى أقصاها من مناقشات الجمعية، وكانت الوزارة تتمتع تمام التمتع بالسلطة التنفيذية والتشريعية وتحتوى على وزارات الداخلية والمالية والحقانية والأشغال العامة والخارجية والتعليم، ولم تفكر الوزارة فى التدخل فى الأمور التى تختص بنفوذ تركيا وصندوق الدين والمحاكم المختلطة والمندوب البريطانى.

(٢) راجع و. وورسفلد فى كتابه « مستقبل مصر » صفحة ٦١ حيث يذكر حدود وظائف المجالس المختلفة فى مصر فى هذا العهد.

١ — التصرف فى تعديل الضرائب المحلية وزيادتها على أن لا تتعدى الزيادة أكثر من ٥٪ من ضريبة الأراضى العقارية والزراعية . ٢ — مطالبة الحكومة بالقيام بالأعمال المحلية ذات الصبغة العامة . ٣ — المطالبة باعادة النظر فى تحديد مساحة المديرية . ٤ — أصبح من اختصاص المجلس إقامة الأسواق وتحديد عدد الخفراء وتعميم التعليم الدينى والاجبارى والمجانى . وكانت الحكومة تمنح المجالس إعانات مقابل ما تقوم به من تعميم التعليم بالمديريات .

وامتاز هذا العهد بانشاء المجالس البلدية إذ بدأت تنهض فى سنة ١٨٩٣ ، وأخذت فى الانتشار والتعميم حتى أصبح عددها ٣٥ مجلسا بلدياً فى سنة ١٩١٣ بخلاف ١٣ مجلساً بلدياً مختلطا فى أنحاء القطر . وكان المجلس البلدى يتكوّن من المحافظ كرئيس أو المأمور فى بعض الجهات ، ومن مفتش الصحة وبعض أهالى البلد أو المحافظة المعروفين بالهمة والاعتدال ، وكان أهم مايعنى به المجلس صيانة الطرق وإدخال المجارى وتنظيم المدافن والشوارع ، والعمل على تعميم المنافع العمومية مثل توصيل المياه للبلاد ، وتحقيق مشروعات النور والكنس والرش والسلخانات[١] ، والعناية بالصحة العمومية لفقراء البلدة أو المحافظة .

وتقوم الحكومة المصرية باعانة جميع المجالس البلدية والمحلية ، وقد أعانت مجالس البلديات المختلطة بما لا يقل عن ٥٣,٠٠٠ جنيه زيادة على ايرادها الخاص الذى كان لا يقل عن ١٢٧,٠٠٠ جنيه ، وقد تسلم الخمسة وثلاثون مجلسا محليا ما لا يقل عن ٥٨,٠٠٠ جنيه من الحكومة المصرية زيادة على ايرادها الخاص الذى بلغ ٤٢,٠٠٠ جنيه مصرى[٢] ، وكلما أعانت الحكومة هذه المجالس كلما تمتعت بحق التدخل فى أمورها والاشراف على ادارتها بما يتمشى مع سياستها العامة ، ونرى أن مجلس بلدى الأسكندرية الذى أنشىء

(١) راجع « مستقبل مصر » تأليف و . وورسفولد صفحة ١٢٠ وقارن تقرير السير ألدون غورست سنة ١٩٠٩ نمرة ٥١٢١ صفحتى ٢٨ ، ٢٩

(٢) راجع « الضرائب المحلية » تأليف أدوين كابن حيث يذكر العلاقة الاقتصادية بين المجالس المحلية وأدوارها التاريخية المختلفة ، وقارن مصر المعاصرة « بأى شرع تحكم » للشيخ محمد سليمان عدد أبريل سنة ١٩٣٦

فى سنة ١٨٩٠ كان مستقلا عن ادارة الحكومة وتدخلها[١] ، أما المجالس الأخرى فقد كانت من نتائج سياسة المندوب البريطانى ، ويذكر السير الدون غورست أن هذه المجالس كثيراً ما كانت تعقد جلساتها بناء على أمر السلطات العليا ، وأنه حتى فى مجالس المديريات والمجالس العليا لم يكن لأى منها الحق فى وضع سياسة عامة لأى جهة من الجهات ، ولذلك لم يكن لها شأن فى التدخل فى السياسة المصرية العامة ، ولكنها كانت من النظم التى اقتضتها الظروف لتقضى على المظالم التى كثيراً ما ناء تحتها المصريون فى العهود السالفة[٢] ، كما أنها تنير الطريق للنفوذ البريطانى فى وضع قواعده للتدخل فى الأمور المصرية[٣] ، وقد بدأ غورست فى تعديل المجالس وأنظمتها وقرر توسيع مجال الحرية للمجالس المحلية ، وذلك ليرى فيما إذا كان المصريون على استعداد للاخذ بالأنظمة الديمقراطية فى ادارة شئون بلادهم بأنفسهم أم أن النظام القائم لم يزال فى حاجة إلى ادارة توجيه الشئون الأهلية نحو نظام الحماية اذا كان مفضلا لتحقيق المصالح المصرية[٤] .

لقد أدخل السير ادوين غورست جملة تعديلات على النظم النيابية المصرية لاختلاف ظروف مصر فى سنة ١٩٠٧ عن ظروفها فى سنة ١٨٨٣ عند ما وضعت هذه النظم ، وأهم هذه التعديلات اثنان ، أحدهما خاص بمنح

---

(١) راجع تقرير اللورد كتشنر لسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ صفحة ٥ حيث يذكر أن مجلس بلدى الاسكندرية المختلط كان مستقلا استقلالا لا يدع للحكومة أى مجال فى التدخل فى تعديل مواده ، إذ أن ذلك التعديل يتطلب موافقة ثلاث عشرة دولة أجنبية .

(٢) راجع «مستقبل مصر» تأليف و . وورسفولد صفحة ٦٣ وقارن تقرير السير ألدون غورست سنة ١٩١٠ رقم ٥٦٣٣ حيث يذكر التعديلات التى أدخلت على المجالس العامة والمحلية وذلك لفحص مدى تقدم الحياة النيابية بين المصريين ، وما كان أولى بالمصريين أن يضعوا دساتير بلادهم بانفسهم .

(٣) راجع « مستقبل مصر » تأليف وورسفولد صفحة ١١٨

(٤) كان غورست يعتقد فى فوائد مجالس المديريات ومزاياها ، ويرى أنه من الواجب اتساع مجالها فى الحياة المصرية المحلية ، فيترك لها الأمر فى دراسة المشروعات المحلية بكامل الحرية وأن تقوم هذه المجالس بالصرف على مشروعاتها بما يتفق مع المصلحة العامة المصرية على أن يكون أعمالها التنفيذية تحت إشراف الوزارات المختلفة ، وذلك ليتحقق تنفيذ المشروعات بأقل النفقات وأجل الخيرات والفوائد ، ويقول أنه إذا أخطأت المجالس فى تقديراتها الأساسية وأعمالها المحلية فلا محالة أن الخسارة التى تقع عليها تكون بمثابة درس يفيد جميع المديريات على السواء .

سلطة ادارية واسعة النطاق والحرية إلى مجالس المديريات ، وثانيهما خاص بضم سلطتى الجمعية التشريعية والجمعية العمومية فى هيئة واحدة[١] ، ففى يونيه سنة ١٩٠٩ صدر القانون بتوسيع سلطة مجالس المديريات ، وأصبح هذا القانون ساريا فى أول يناير سنة ١٩١٠ ، واقتضى التعديل تغيير تكوين المجالس ، وأصبح من المقرر أن ينتخب عن كل مركز عضوان ، وأن تقسم المديرية إلى جملة أقسام وأن ينتخب عضو عن كل قسم ، فأصبح عدد أعضاء مجالس المديريات يتفاوت بين ست وبين عشرين عضواً . وأصبح المدير هو الرئيس الحكومى الوحيد فى مجلس المديرية ، ولكن للموظفين الآخرين الحق فى حضور جلسات المجلس إذا اقتضت المناسبات ، وللرئيس الحق التام فى عقد جمعيات مجالس المديريات فى أى وقت كان ، وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها ثلث عدد الأعضاء ، وللمجلس الحق فى التدخل فى الأحوال المالية بدون الرجوع إلى الحكومة إذا لم تتعدى التعديلات المالية ٥٪ من مجموع ضريبة الأراضى بتلك المديرية ، وللمجلس الحق فى الاتصال بالحكومة فى مسائل الرى والمواصلات والأمن والصحة والتعليم والتنظيم ، وللحكومة أن تستشير المجالس فى أحوال خاصة بمديرياتهم ، وكان أهم ما عنيت به المجالس التعليم والشئون العلمية خصوصاً وأن ٧٠ ٪ من إيرادات المجالس كانت تصرف على التعليم الزراعى[٢] .

وكانت الغاية من تعديل المجالس النيابية والمحلية فى مصر هو توجيه الأمة للعناية بالحاصلات الزراعية ومساعدتها فى التخصص والتقدم ، فوجّهت مجالس المديريات عنايتها نحو التعليم حتى تقل نفقات الانتاج الزراعى ، وعملت كل مديرية على العناية بطرق بيع القطن فى الحلقات المحلية[٣] ، حتى توفّق مصر لتحقيق مطالب المستهلكين بلنكشير .

---

(١) قارن « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٧٤ — ١٧٥ و « مستقبل مصر » تأليف وورسفولد صفحة ١١٩ وتقرير كتشنر عن سنة ١٩١٣ صفحة ٦ لترى السلطة التامة التى تمتع بها مندوب بريطانيا فى الادارة المصرية وتشريعاتها .

(٢) أعانت وزارة المعارف تلك المجالس بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه للتعليم التجارى والصناعى والزراعى والابتدائى فى سنة ١٩١٣

(٣) راجع مجلة مصر المعاصرة عدد ١٦٣ لأبريل سنة ١٩٣٦ محاضرة الشيخ محمد سليمان عن « بأى شرع نحكم » صفحة ٣٥٨

وبينما تمت التعديلات الضرورية فى مجالس المديريات فان التعديلات العامة فى المجالس النيابية لم تتم إلا فى عهد اللورد كتشنر [١] فى ٢١ يوليه سنة ١٩١٣، وكان غرض اللورد كتشنر هو أن يفصل بين سلطات مجالس المديريات والمجالس النيابية العامة ، فوجد أن تكوين الجمعية التشريعية والجمعية العمومية على النظام السابق هو تكوين على غير أساس، ويخالف الروح الوطنيه المصريه فى ظروفها الحاضرة ، فلا فائدة من انتخاب أعضاء الجمعيات النيابية من بين أعضاء مجالس المديريات حيث أن أعمال كل منها تختلف عن الآخرى ، فأدخل ، مع موافقة الخديو عباس حلمى وحكومته ، التعديل بالقانون الأساسى بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩١٣، وبه اندمجت الجمعية التشريعية والجمعية العمومية فى هيئة واحدة تسمى بالهيئة التشريعية ، كذلك أصبحت سلطة هذه الهيئه الجديدة واسعة من حيث عدد الأعضاء وطريقة انتخابهم من بين الطبقات المختلفه والفئات الزراعية والصناعية والتجارية بما فى ذلك هيئات الأقلية والأكثرية [٢]. وقد زاد عدد الأعضاء المنتخبين من ٤٦ إلى ٦٦ وأصبح لكل ٣٠٠,٠٠٠ نفسا مندوبا عنهم ، وأصبح الأعضاء المعينون يمثلون الأقليات والمصالح المختلفة التى انفقدت فى الأعضاء المنتخبين ، وكان من بينهم أربعة أعضاء من الأقباط وثلاثة من العربان البدويين واثنان من التجار واثنان من الأطباء وأحد المهندسين واثنان من علماء الدين وأحد أعضاء مجالس البلديات ، وبذلك اختلف أعضاء المجالس المحلية عن مجالس المديريات كما اختلف أعضاء الهيئة التشريعية الجديدة عن عن أعضائها فى الجمعيتين السابقتين ، وأصبح أعضاء الهيئه التشريعية عرضة

---

(١) راجع تقرير اللورد كتشنر لسنة ١٩١٣ صفحة ٦ و ٧ وقارنه بكتاب « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحتى ١٧٤ و ١٧٥

(٢) راجع « مستقبل مصر » صفحتى ١٢٨ ، ١٢٩ حيث أتى بالمقارنة الآتية :

الجمعية التشريعية		الجمعية العمومية		الهيئة التشريعية الجديدة	
٦	الوزراء	٦	الوزراء	٦	الوزراء
١٤	عضوا معينا	٣٠	عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية	١٧	عضوا معينا
١٦	عضوا منتخبا	٤٦	عضوا منتخبا	٦٦	عضوا منتخبا
المجموع ٣٦		٨٢		٨٩	

الانتخاب المباشر [١] إذ تقرر أن يكون لكل خمسين عضو حق انتخاب واحد من بينهم بدلا من طريقة الانتخاب السابقة وهى أن تنتخب كل جهة مندوبا عنها بغض النظر عن عدد سكانها ، وانقسمت البلاد إلى ٦٦ دائرة انتخابية كل منها لا يقل عدد سكانها عن ٢٠٠,٠٠٠ نفسا ، كذلك أصبحت الانتخابات بالأغلبية الساحقة بدلا من الأغلبية النسبية [٢] .

وامتدت سلطة الهيئة التشريعية الجديدة فى النواحى الآتية : — ١ . للهيئة الجديدة الحق فى تأجيل التشريع العام ٢ . لها حق إعادة النظر فى التشريعات التى سبق أن رفضتها ، خصوصا إذا ما وجدت أن الحكومة شديدة التمسك فى تنفيذ هذه القوانين ٣ . حق تقديم بعض القوانين واللوائح وتحمل مسئولية ذلك ٤ . وضع النظم والمبادىء التى تتمكن بها الحكومة من الرجوع إلى المنتخبين مباشرة ، كلما عارضتها الهيئة التشريعية . أما المسائل التى لم يكن للهيئة التدخل فيها فهى : — ١ . شئون التوظف والموظفين ٢ . الجزية ٣ . الديون العامة ٤ . قانون التصفية ٥ . الاتفاقات الدولية ٦ . المعاهدات التجارية . ويتبين من هذا مدى اتساع سلطة الهيئة التشريعية وحدودها وعلاقتها بالحكومه وعلاقة الحكومه بها فى أحوال حلها إذا عارضتها فى تنفيذ ماتريده من القوانين واللوائح ، والحقيقة أن هذه العلاقه أظهرت أن سلطة الهيئة الجديدة كانت استشارية عملية ، مع ما كانت تتمتع به من حق إيقاف زيادة الضرائب المباشرة كما كان لها حق مناقشة الأمور الخارجة والمقررات الخديوية .

وكان للأقليات حق التصويت مع عدم تناقص عدد ممثليهم فى الهيئة التشريعية

---

(١) راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » صفحة ١٧١ وراجع القانون الجديد فى النشرة الحكومية البريطانية نمرة ٦٨٧٥ .

(٢) كان عدد الدوائر موزعة بالنسبة الآتية : — ٤ للقاهرة و٣ للاسكندرية و٧ للغربية و ٥ لكل من المنوفية والدقهلية والبحيرة والشرقية وأسيوط و ٤ لكل من المنيا وجرجا وقنا و ٣ لكل من القليوبية والجيزة والفيوم و ٢ لبنى سويف وعضو واحد لكل من بورسعيد والاسماعيلية ، وواحد عن السويس وآخر عن دمياط ، راجع وورسفولد « مستقبل مصر » صفحة ١٣٦ ، ويذكر اللورد كتشنر فى تقريره عن سنة ١٩١٣ أن انتخاب الهيئة التشريعية الجديدة فى سنة ١٩١٣ نتج فى الآتى : — ٤٩ من ملاك الأراضى و ٨ من المحامين و ٤ من التجار و ٣ من العلماء والرؤساء الدينيين وواحد من المهندسين وأن ٢١ عضواً منتخبا وأربعة معينين كانوا من أعضاء المجلس السابق والجمعية العمومية .

عن أربعة أعضاء[١]. وقد أراد اللورد كتشنر أن يؤلف حزبا معتدلا من صغار المزارعين الذين أعانهم فى أحوالهم الماليه ونجّاهم من المرابين بانشائه قانون خمس الأفدنة، ورأى فى تعضيد المجالس المحليه[٢] والتشريعيه تحقيق أغراضه والقضاء على نزعات الخديوى التى عبر عنها «كتشنر» بأنها «نزعات أوتوقراطيه فى طرقها وأساليبها»، مع أن بعض المصريين كانوا يعتقدون أنها ناشئة عن محبة الوطن والدعاية إلى رفع شأن مصر فى التقاليد الدستورية[٣]، التى هى من أقدس الواجبات، فقد نشطت فى هذا العهد الحركة الوطنية، وأنشئت الأحزاب الوطنية المختلفة، حتى اذا ما انتهى نفوذ كرومر فى ٦ مايو سنة ١٩٠٧ وجاء غورست، وكان قد مارس الشئون المصرية فى عهد كرومر لمدة ١٨ سنة، استطاع عباس حلمى أن يتقرب منه ويحكم مصر طبقا لهواه وحبه للحكم الفردى، مع مراعاة مصلحة بريطانيا التجارية وصيانة طرق مواصلاتها واستغلال الأراضى المصرية فى القطن لمصلحة المغازل الانجليزية، وقد تودد عباس حلمى باشا للسير ادوين غورست، فرأى منه كل تشجيع وتعضيد، خصوصاً وأن غورست لم يتمكن من الاستمرار على سياسة كرومر، اذ لم يكن أوتوقراطيا بطبيعته، كما أن الظروف تغيرت تغييرا كبيرا فى داخل القطر المصرى، وساعدته سياسة الأحرار الانجليز الجديدة فى التمشى مع بعض مطالب مصر المعقولة، فأصبحت

---

(١) راجع تقرير اللورد كتشنر لسنة ١٩١٣ صفحتى ٦، ٧

(٢) تبين لنا أن المجالس المحلية كانت تقوم بعملها خير قيام وسط الامتيازات الأجنبية والفوارق بين الأجانب والوطنيين، فمجلس المنصورة البلدى تألف بالمنصورة فى سنة ١٨٩٦ وكان مثالا صالحا حسنا فى التعاون بين الأجانب والمصريين، وتبعه بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٦ خمسة مجالس بخمس مدن شهيرة، وقد عضدت الحكومة هذه المجالس وإعانتها بما لايقل عن ٢١,٥٠٠ جنيها مصريا من مجموع مصروفات المجالس العامة التى بلغت ٧٧٩٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ ويقول نيومان فى كتابة «بريطانيا العظمى فى مصر» صفحة ١٥٨ أن الحكومة عاونت المجالس المحلية معاونة صادقة، فعملت على إنشاء ٢٧ مجلس قروى وصرفت عليها من الدخل العام لكى تؤمن اضطراد تقدمها، ويذكر وورسفولد فى كتابه «مستقبل مصر» صفحة ١٤٦ أن ميزانيات المجالس المختلفة والقروية فى سنة ١٩١٤ كانت كالآتى:

	أعانة من الحكومة بالجنيه	إيرادات خاصة	المجموع بالجنيه المصرى
١٣ مجلسا مختلطا وبلديا	٥٢,٦٤٩	١٣٧,١٨٣	١٨٩,٨٣٢
٣٢ مجلسا قرويا	٥٧,٧٤١	٤١,٥٣٧	٩٩,٢٧٨

(٣) «مستقبل مصر» صفحه ١٤٧ تأليف وورسفولد.

الرغبة عظيمة فى تعويد المصريين على الادارة الحكومية للاشتراك فى حكم البلاد ، وظهر فى عالم السياسة والعلم الكثير من رجالات مصر منهم سعد زغلول باشا وزير المعارف والشيخ محمد عبده ومصطفى كامل، فرأى غورست أن يساير هو بدوره، الخديو عباس حلمى وأن يستميله الى وجهة نظره ، بالتعاون، فاستفادت الحركة الوطنية من هذه الاتجاهات التى أيقظت شعور الأمة وجعلتها تلتف حول عظماء رجالها وتقدر ظروف كل منهم ، وبدأت النهضة المصرية تقف أمام تنفيذ بعض الرغبات البريطانية ونخص منها بالذكر مسئلة مد امتياز قناة السويس فى سنة ١٩١٠، اذ عارضتها الهيئة التشريعية، ودعت هذه المعارضة إلى تقوية بعض الأحزاب مثل الحزب الوطنى[١] . وبعد وفاة السير ادوين غورست خلفه اللورد كتشنر فى سنة ١٩١١ . وقد اتخذ اللورد كتشنر سياسة صلبة دعت الخديو عباس حلمى إلى اتباع سياسة المواربة حتى تتقوى الروح الوطنية المصرية فتعيد السلطة والنفوذ للحاكم المصرى[٢] ، وقد بدأ كتشنر سياسته ومصر فى مركز دقيق خصوصاً وأن ايطاليا أنذرت تركيا بالنسبة لمركزها فى طرابلس ، فكان لشخصية كتشنر وتعاون عباس حلمى والحكومة المصرية فى السياسة الاقتصادية ما سلم مصر من ارتباكات هى فى غنى عنها فى ذاك الوقت العصيب .

لقد لعب عباس حلمى دورا كبيرا فى القضاء على قوة الأحزاب المصرية، فقد قضى على حزب الشيخ محمد عبده[٣] وهو ذلك الحزب المعروف بحزب الاعتدال « والتقوى » والاصلاح وكذلك حول دقة مجهوداته للقضاء على

(١) « حياة كرومر » تأليف زيتلاند صفحة ٣٠٩ و « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٦٥ — ١٦٨ حيث يذكر أن العلاقة الشخصية بين غورست وعباس باشا دعت الى تقدم الروح الدستورية المحلية فى القطر المصرى مع أنها فى الوقت نفسه قللت من نفوذ الأحزاب الوطنية إلى حد ما .

(٢) « بريطانيا فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٥٩ .

(٣) قام الأستاذ الأكبر الشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٩٠٥ بحركة كبيرة ترمى إلى الاصلاح الدينى ، وقد كان من تلاميذ « جمال الدين » وقد بذل مجهوداً كبيرا فى إصلاح المحاكم الشرعية وتنبيه المسلمين إلى أصول الدين الصحيح ، وكثيرا ماحض الناس على الأعمال الخيرية كما طالب بتمسكهم بأهداب الأحكام الدستورية ، وكان من عوامل اليقظة الفكرية التى تولدت فى الشعب فنبهت الغافل وشجعت العامل وأوقدت نار الحماسة والشجاعة بين أفراد الأمة المصرية .

سلطان الحزب الوطنى الذى رأسه مصطفى كامل باشا ، وهو ذلك الحزب المعروف بمناداته باستقلال مصر التام وعدم التعاون مع أى دولة أجنبية فى حكم مصر ، وقد اتبع الخديو عباس حلمى سياسة التفرقة بين الأحزاب ليسود بنفوذه أمام الانجليز والمصريين على السواء ، وقد دعت سياسة عباس حلمى المفككة الأركان أن قام سعد زغلول باشا وكيل الهيئة التشريعية وعادى الخديو وطالب بتحرير مصر من النفوذ السائد حتى تستقيم أحوال الأمة المصرية ويتمتع المصريون بثروة بلادهم الغزيرة المنتجة ، فأعد سعد زغلول باشا الأمة المصرية للتوجيه الصحيح فى المطالبة بالاستقلال .

وفى أغسطس سنة ١٩١٤ قامت الحرب العظمى ، وكان الخديو عباس حلمى متغيبا فى الآستانة ، وكان حسين رشدى باشا يقوم بالنيابة عن الخديوى ، ويترأس وزارة مصرية معتدلة كل الاعتدال تميل إلى مسايرة المندوب السامى البريطانى فى سياسته الاقتصادية والاجتماعية والادارية . وكان يقوم بادارة شئون المندوب السامى السير ملن شيتهام إذ أن اللورد كتشنر كان فى أجازة صيفية قبل إعلان الحرب فى سنة ١٩١٤[1] ، وقد قام السير ملن شبتهام بعمل المندوب السامى حتى عين السير هنرى مكماهون مندوبا فوق العادة بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر .

وقد اهتم المزارعون المصريون بالحالة الاقتصادية عند إعلان الحرب أكثر من عنايتهم بمركز مصر السياسى بين المتحاربين ، كما اهتم التجار المصريون بأحوال بلادهم التجارية أكثر من تخوفهم من الحرب ونتائجه ، فقد كانت مصر معتمدة الاعتماد الكلى على الواردات الأجنبية وتصدير حاصلاتها الزراعية مقابل هذه الواردات ، ودعت الحرب العظمى إلى تخفيض أثمان الحاصلات الزراعية وارتفاع أثمان المنسوجات والواردات الأوربية ، فكان

---

(١) كان الخديو بالاستانة كما أن الهيئة التشريعية كانت مؤجلة ، وكان المسلمون يميلون إلى الأتراك والألمان وأعضاء الحزب الوطنى يعارضون الانجليز ويطالبون بالاستقلال ، ولكن حسين رشدى باشا كان ضعيف الارادة فلم يعارض السلطة الانجليزية أو يطالبها باستقلال البلاد بل استسلم للسياسة البريطانية فى كل الأمور . راجع نيومان « بريطانيا العظمى فى مصر » صفحة ٢٠٢

لزاما على مصر أن تدرس أحوالها التجارية والاقتصادية وبالأخص الصناعية، وكان هم انجلترا فى هذا الوقت هو المحافظة على قناة السويس وسلامة المواصلات البريطانية بين الشرق والغرب، مع استمرار تقدم تجارتها ووساطتها فى النقل بين المتعاملين، وتطلبت اقتصاديات الحرب توجيه العناية نحو الاقتصاد الأهلى.

وقد تحدد مركز مصر فى قرار الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس ١٩١٤ حيث أعلنت مصر ولاءها لبريطانيا ومعاداة أعدائها، وكان أهم ما جاء فى هذا القرار:—

أولا: لا يجوز لقاطنى القطر المصرى التعامل مع رعايا الدول المعادية لبريطانيا العظمى، فأخذ المصريون يولّون وجههم نحو الصناعة والتجارة.

ثانيا: لا يجوز عقد سلفيات أو قروض مع رعايا الحكومات المحاربة.

ثالثا: لا يجوز التأمين على بضائع أو مساكنها أو مبانيها رعايا الحكومات المحاربة

رابعا: لا يجوز للبواخر المصرية دخول موانىء الأعداء أو الاتصال بها.

خامسا: لبواخر الحكومة البريطانية ولقواتها العسكرية أن تتمتع بحقوق الدول المحاربة وعلى جميع سكان القطر معاونة السلطة العسكرية.

وبينما كانت تركيا محافظة على حيادها، فان التدخل الانجليزى فى الأحوال المصرية بهذه الصيغة كان يخالف حقوق تركيا فى الديار المصرية، ولكن رشدى باشا والمصريون لم يظهروا أى استياء أو امتعاض، فقد وضعت انجلترا يدها على قناة السويس وسيطرت على الموانىء المصرية من بورسعيد والسويس حتى الاسكندرية، وتعاون رشدى باشا مع الانجليز حتى أنه أجل انعقاد الهيئة التشريعيه لمدة شهرين، وكان هذا التأجيل أول خطوة فى القضاء على سلطة الهيئه التشريعية المصرية أثناء الحرب العظمى وأثناء إعلان الأحكام العرفية فى مصر فى نوفمبر ١٩١٤، وقد قضت الأحكام العرفية على الاجتماعات العلنية، فخلا الجو للسياسة الانجليزية فى مصر وأصبح من الميسور لها أن تنفذ أوامرها الادارية بدون الرجوع إلى الهيئة التشريعية المصرية، خصوصا بعد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ عند ما أعلنت تركيا انضمامها إلى أعداء بريطانيا العظمى[1]،

---

(١) فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الأحكام العرفية فى مصر، وصدرت كما هى العادة فى مثل هذه الظروف الاستثنائية، عدة قوانين استثنائية قيدت حرية الاجتماع وعطلت جلسات الهيئة التشريعية، ووضعت رقابة على المصريين وعلى جميع المراسلات والخطابات.

وعند خروج تركيا من حيادها وانضمامها إلى ألمانيا، أصدر السير جون ماكسويل منشورا يعلن فيه خطة بريطانيا فى مصر، ويقرر أن انجلترا ستدافع عن مصر بدون الاعتماد عليها لا فى الرجال ولا فى المال[١]، وأعلنت بريطانيا أنها ستتحمل كل مصاريف الحرب للدفاع عن مصر وتحقق يسرها التجارى وتقدمها الزراعى طبقا للسياسة التى اتبعتها فى الثلاثين سنة الأخيرة، وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر، إذ وجدت أن هذا الاعلان ضرورة من ضرورات الظروف، ورأت أن خطتها هذه هى أسلم وسيلة تتفق مع الظروف ولا تواجه تجارب إدارية أو سياسية فى الأوقات العصيبة القائمة[٢].

أصبحت مصر بهذا الاعلان فى حل من التدخل العثمانى، وقامت الحكومة البريطانية بالدفاع عن مصالحها فى مصر وعلى الحدود المصرية، وتدخلت تدخلا عمليا فى الادارة المصرية. وتبع هذا الاعلان منشورا فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤، وبه أعلن خلع عباس حلمى الثانى من حكم مصر لانضمامه للاعداء، ونودى بالبرنس حسين كامل أكبر امير فى العائلة المالكة وثانى أنجال الخديو اسماعيل، سلطانا على مصر، وقد اقتضى إعلان الحماية وتولية البرنس حسين كامل سلطانا، أن تلغى وزارة الخارجية وأن يقوم المندوب السامى بادارة الشئون الخارجية المصرية، فقام السير ملن شيتهام بادارة دار المندوب السامى فى هذا الوقت، وقام الجيش المصرى أثناء الحرب بكل ما طلب منه أو عهد إليه من الأعمال الحربية، ولكن انجلترا لم تعترف له بأى فضل فى انتصارها فى حربها العظمى الأخيرة، وإذا كانت انجلترا قد وعدت أن تنظر فى علاقتها بمصر بعد الحرب وأن تعيد النظر فى الامتيازات الأجنبية وأن تعمل على ترقية التعليم بين المصريين وأن يتمتع المصريون بحكم بلادهم، فانها لم تحافظ على هذا

---

(١) نيومان «بريطانيا العظمى فى مصر» صفحة ٢٠٥

(٢) لكى يأمن الانجليز جانب المصريين ألقوا القبض على الكثير من الطلبة وعلى كل من كانوا يشكون فى إخلاصهم لهم، وقد أودعوا السجن كل أداة الدعاية ضدهم، وكثيرا ما وضعوا بعض المصريين تحت رقابة شديدة ليأمنوا مخاطرهم. راجع «تاريخ مصر الحديث» تأليف محمد عبد الرحيم مصطفى صفحة ٢٨٨.

الوعد من نفسها . وقد كان السلطان حسين عظيم الشهامة محترما كثير الاعتداد بالمصريين ، نزيها ، يرى أن مصر ستتمتع باستقلالها عندما تسنح الفرصة . وكان مزارعا نبيلا يميل إلى الأخذ بناصر الفلاحين والعمل على ترقيتهم ورفع شأنهم فى الأحوال الاقتصادية العامة[١] .

رأى السلطان حسين أن توسيع مدى الحركات الحربية البريطانية فى فلسطين والشام أدت إلى الالتجاء إلى مصر والمصريين فى أمور عدة ، فقد اضطرت انجلترا إلى مد الخطوط الحديدية فى الصحراء لتسهيل مواصلات جيشها كما اضطرت إلى تموينه وصيانته، والاعتماد على مصر فى مدّ وحداتها بما تحتاجه من جمال وخيل وحمير ، كذلك اعتمد الجيش البريطانى على المصريين فى مد الطرق والقيام بالمشروعات الحربية التى لا تحتاج فناً أو علماً أو دراية خاصة بالأمور الحربية . فكانت مصر أعظم مورد للجيش البريطانى فى مواده الحيوية من ماشية وطعام وأعمال ووسائل النقل[٢] والتسخير .

---

(١) قد استمال حضرة صاحب العظمة السلطان حسين كامل جميع المصريين نحوه إذ كثيرا ما اشترك معهم فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأظهر علوا فى النفس وإخلاصا لمصر ، وكان يعتقد أن إعلان الحماية ماهو إلا عمل استثنائى لابد أن يزول بانتهاء الحرب العظمى ، وعقد النية على زيارة انجلترا بنفسه عند انتهاء الحرب للمطالبة باستقلال البلاد ، خصوصا وأن السير هنرى مكماهون كان قليل الدراية بأحوال مصر والمصريين ، كما كان خلفه السير ريجنالد ونجت الذى تعين مندوبا ساميا خلفا للسير هنرى فى أواخر سنة ١٩١٦ قليل العناية بأحوال البلاد، فلم يتمكن من أن يتمتع بنفوذ واسع أمام الوزارة الانجليزية ، كما أن السلطة العسكرية فى مصر كان لها الكلمة الأخيرة ، كذلك كان يرى السلطان أن حل المشكلة المصرية لابد أن يتحقق بالاتصال المباشر مع الوزارة الانجليزية بلندن ، وقد توفى السلطان فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ وفقدت مصر بوفاته فرصة عزيزة ضاع معها الكثير من آمال المصريين وعلى رأسهم المزارعون والفئات المنتجة المسئولة .

(٢) نيومان « بريطانيا العظمى فى مصر » صفحة ٢١٢ حيث يذكر مع أن انجلترا كانت تنوى فى أول الأمر تسوية ثمن كل ما تحتاجه وتشتريه . إلا أن امتداد الأعمال الحربية حولت الدفة وجعلت انجلترا بدلا من اعتمادها على المساعدات الاختيارية من مصر ، تعتمد على الخدمات الجبرية من المصريين ، وكان فى تحويل السياسة من الاعتماد على الخدمات الاختيارية إلى تنفيذ الخدمات الجبرية ما جعل المصريون يعتقدون أن أحوال مصر عادت إلى روح الظلم والاستبداد والرشوة والأحكام الشخصية التى سار عليها العمد والمصريون فى الأيام السالفة ، فتعرض الاهالى لاقصى الشدائد إذا اضطرتهم السلطة على بيع ماشيتهم وحميرهم وعلى حمل فقرائهم على الانضمام إلى السلطة العسكرية جبراً لا اختياراً بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩١٨ ، والظاهر أن السلطة العسكرية البريطانية كان لا يهمها ظلم المديرين للفلاحين ما داموا يأتون إليها بالرجال والدواب

إن سياسة عباس حلمى كانت سياسة مفقودة العوامل الأهلية الانتاجية ، فاقدة عوامل الاتحاد الوطنى ، كما أنها كانت سياسة اقتصادية دولية متينة الأركان وضعها الانجليز لتقدم أحوال مصر المادية ، إذ أن مصلحة انجلترا تتركز فى رفع القوة الشرائية المصرية ليتمكن المصريون من شراء المصنوعات البريطانية والسلع الانجليزيه ، كما أن من مصلحة انجلترا أن تهتم برفع قيمة القطن ، وقد أصبحت قيمة القطن المصرى لا تقدر بنفقات انتاجه بمصر ، وإنما تقدر بمقدار مايتبادل به فى الأسواق الأجنبية من سلع وخدمات ومنافع.

* وأصبحت مصر تعتمد على إنجلترا فى توجيه صادراتها وواردتها ، فقد ازدادت الواردات البريطانية حتى بلغت فى سنة ١٩١٣ مبلغ ١٩٥ ,٢٧,٨٦٥ جنيها مصريا بعد أن كانت ٢٥,٩٠٧,٧٥٩ جنيها فى سنة ١٩١٢ أى بزيادة ٧,٢١ ٪ وبلغت الصادرات ٣١,٦٦٢,٠٠٠ جنيها مصرياً فى سنة ١٩١٣ بعد أن كانت ٣٤,٥٧٤,٣٠٠ جنيها فى سنة ١٩١٣ (١) أى بنقص ٨,٨٩ ٪ وهذا يدل على أن انجلترا حققت ماكانت تبتغيه فى مصر من أصول تجارية وإدارية واقتصادية وتشريعية فى هذا العهد ، وأن المصريين بدءوا يعيرون مصالحهم بما تستحقه من جهد ونشاط وانتاج صحيح فى النواحى الصناعية والتجارية والمالية والزراعية ، وتدل ميزانية الحكومة المصرية والصادرات من البلاد المختلفة

المطلوبة لاعمالها الحربية فى الجهات المختلفة . وقد كان لهذه السياسة بعض الاثر فى تحويل المصريين عن حكم انجلترا فى مصر وتقوية النهضة الوطنية المصرية خصوصا وأن جميع الطبقات المصرية تأثرت من جراء مطالب الحرب إذ كثيرا ماطالب الموظفون المصريون أغنياء المصريين بدفع مبالغ كثيرة مساعدة إلى جمعية الصليب الاحمر ، وبذلك كانت الروح الوطنية مضطرمة عندما قامت الجماعات المتنورة من رقادها ، وقادت الامة فى الحركة الوطنية الاستقلال من التدخل البريطانى ، وقد وجدت تلك الحركة تعضيدا من اعلان الرئيس ولسون رئيس الجمهورية بالولايات المتحدة ، ومن إعلان انجلترا وفرنسا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ إذ قالت بأن غرضهما فى الشرق هو إيجاد حكومات وطنية تستمد سلطتها من الأهالى وأنها على تمام الاستعداد للاعتراف بتلك السلطات الوطنية الأهلية عند تمام تكوينها وتقدمها نحو الصراط المستقيم.

(١) انتهى هذا العهد وكانت حالة الواردات والصادرات من البلاد المختلفة كما ذكرها كتشنر فى آخر تقريره فى سنة ١٩١٢ صفحتى ٥٨ و ٦١٢ مأخوذة من روبرت كريغ فى مذكرته كالآتى :

على مدى تقدم مصر ومقدرة الأهالى على تحمل أعباء الدولة فيما تقوم به من عمل[1] . وما يناله أهلها من تقدير .

وقد كانت الايرادات العادية فى زيادة مضطردة فارتفعت من ١٥,٥٢١,١٠٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٨ إلى ١٥,٤٠٢,٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٠٩ وإلى ١٥,٩٦٥,٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩١٠ و١٦,٧٩٣,٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩١١ و١٧,٥١٥,٠٠٠ فى سنة ١٩١٢ ووصلت إلى ١٧,٣٦٨,٠٠٠ فى سنة ١٩١٣

(تابع الهامش السابق)

الواردات بالجنيه المصرى	١٩١٢	١٩١٣	الصادرات بالجنيه المصرى	١٩١٢	١٩١٣
من بريطانيا العظمى	٧,٩٩٠,٦٥٨	٨,٤٩٦,٤٨٣	إلى بريطانيا العظمى	١٦,٠٢٢,٣١٨	١٣,٦٤٨,٤٧٩
من الممتلكات البريطانية فى البحر الأبيض	٢٥٣,٣٨٢	٢٠٧,١٩٩	إلى الممتلكات البريطانية فى البحر الأبيض	١٣,٦٣٠	١٢,٥٣٦
من الممتلكات البريطانية فى الشرق الأقصى	١,٣١٤,٣٦١	١,٧٧٨,٢٧٨	إلى الممتلكات البريطانية فى الشرق الأقصى	١٢٢,٧٠٤	١٠٩,٩١٩
من تركيا	٢,٧٥٣,٧٢٣	٢,٧٢٣,٨٩٨	الى الولايات المتحدة بامريكا	٤,١٢٠,٨٩٥	٢,٤٨٤,٩٠٥
من فرنسا	٢,٤١١,٤٢٥	٢,٥١٣,١٠٨	إلى ألمانيا	٣,٨٨٥,٩٣٧	٤,٠٦٦,٢٨٧
من النمسا	١,٦٧٩,٨٣١	٤,٩٤٠,٥١٢	« فرنسا	٢,٧٠٦,٩٧٥	٣,٧٨٧,٢٤٣
من ألمانيا	١,٤٢١,١٨٠	١,٦٠٨,٨٨١	« الروسيا	٢,٠٥٦,٣٠٢	٢,٢٤١,٧٠١
من إيطاليا	١,٢٤٢,٧٢٩	١,٤٧٣,٠٣٣	« النمسا	١,٤٣١,١٦٧	١,٧٥٦,٩٠٣
من بلجيكا	١,١٠٢,٧١١	١,١٧٧,٩٩٨	« سويسرا	١,٠٠٨,٨٩٦	١,٠١٢,٢١٧
من رومانيا	٦٩٠,٨٨٣	١,٠٩١,٥٠٧	« إيطاليا	٩٤٨,٨٨٩	١,٠١٢,٥٩٤
من الولايات المتحدة	٤٠٣,٥٢٨	٥٢٥,١٦٠			

(١) راجع تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ صفحة ١٦ حيث جاء بالآتى: —

السنة	الايرادات العادية وغير العادية بالجنيه المصرى	المصروفات بالجنيه المصرى			الميزان	
		العادية	الخاصة وغير العادية	المجموع	زيادة الايرادات عن المصروفات	زيادة المصروفات عن الايرادات
١٩٠٩	١٥,٨٨٧,٣١٣	١٣,٥٦٨,٤٢٨	٣,٣٣١,٥٨٧	١٦,٩٠٠,٠١٥	—	١,٠١٢,٧٠٢
١٩١٠	١٦,٣٣٧,٦٦٧	١٣,٨٤٩,٨٥٠	٣,٠٩٨,٢٣٢	١٦,٩٤٨,٠٨٢	—	٦١٠,٤١٥
١٩١١	١٧,١٧٧,١٠٧	١٤,١٣٧,٨٠٢	٢,٩٣٩,٤٠٥	١٧,٠٧٧,٢٠٧	٩٩,٩٠٠	—
١٩١٢	١٧,٨٤٨,٣٥٢	١٤,٨٢٢,٤٠٨	٢ ٧٤٧,٢٢١	١٧,٥٦٩,٦٢٩	٢٧٨,٧٢٣	—
١٩١٣	١٧,٧٠٣,٨٩٨	١٤,٨٨٣,٩٢٩	٢,٧٧٦,٠٣٢	١٧,٦٥٩,٩٦١	٤٣,٩٣٧	—

وكان أهم مفردات الايرادات مقدرة كالآتى بآلاف الجنيهات :(١)

الجمارك	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	٣٠١١	١٩١٢	١٩١٣
	بالاف الجنيهات	بالاف الجنيهات	بالاف الجنيهات	بالاف الجنيهات	بالاف الجنيهات	بالاف الجنيهات
الجمارك	١,٩٨٢	١,٧٩٩	١,٩٠٤	٢,١٦٩	٢,١١٩	٢,١٣٤
السكك الحديدية	٣,٤٦٤	٣,٢٨٩	٣,٤٣٩	٣,٧٢٩	٣,٩٥٧	٣,٨٦٤
الدخان	١,٦٨٨	١,٦٥٦	١,٥٩١	١,٦٦٩	١,٧١٤	١,٧٢٠
الرسوم القضائية	١,٢٤٦	١,٣٤٤	١,٣٨٠	١,٤٢٨	١,٧٤٥	١٠٥٥٧
الضرائب المباشرة	٥,٢٨٧	٥,٤٤٧	٥,٥٣٩	٥,٥٢٨	٥,٦٠٩	٥٥,١٨

وكان أهم مفردات الايرادات المصرية فى آخر هذا العهد هى كالآتى:(٢)

مفردات الايرادات	ميزانية ١٩١٣	الايرادات الفعلية فى سنة ١٩١٣	ميزانية سنة ١٩١٤–١٩١٥
مفردات الايرادات	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى
الضرائب المباشرة	٥,٥٦٠,٠٠٠	٥,٥١٧,٨٥٤	٥,٣٣٦,٠٠٠
إيرادات الجمارك	٣,٣٨٠,٠٠٠	٣,٨٥٤,٨٨٥	٤,٠٠٠,٠٠٠
رسوم الموانى والفنارات	٣٨٣,٠٠٠	٤٥٠,٨١٩	٤٣٦,٠٠٠
الأسماك	٤١,٠٠٠	٤٠,٧٧٥	٣٥,٠٠٠
الطوابع	٤٤,٠٠٠	٤٧,٠٥٦	٤٤,٠٠٠
التمغة	٥,٠٠٠	٣,٦٢٢	٥,٠٠٠
الرسوم القضائية	١,٣٩٥,٠٠٠	١,٥٥٧,٤١٤	١,٤٦٨,٠٠٠
ضرائب مختلفة	٥٧,٠٠٠	٥٧,٦٨١	٥٢,٠٠٠
السكك الحديدية	٣,٦٣٠,٠٠٠	٣,٨٦٤,٠٣٥	٣,٨٤٣,٠٠٠
التلغرافات	١٢٠,٠٠٠	١٣٠,٤١٢	١٢٨,٠٠٠
البريد	٣٠٠,٠٠٠	٣٣٤,٧٥٩	٣٢٠,٠٠٠
إيرادات الدومين	٣٠٠,٠٠٠	٤٣١,٢٤٤	٦٠٧,٠٠٠
المعافاة من الخدمة العسكرية	١٦١,٠٠٠	١٣٩,٥٥٧	١٤٠,٠٠٠
خصومات المعاشات	١٢٩,٠٠٠	١٣٨,٥٧٤	١٣٤,٠٠٠
إيرادت مختلفة	٦٢٥,٠٠٠	٧٩٩,٩٢٩	٨٤٠,٠٠٠
إيرادات غير عادية	٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
مجموع الايرادات	١٦,١٣٠,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٧,٥٨٨,٠٠٠
من الاحتياطى	٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠	٥٧٤,٠٠٠
المجموع النهائى	١٦,١٣٠,٠٠٠	١٧,٣٦٨,٦١٦	١٨,١٦٢,٠٠٠

(١) تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ صفحة ٢٠

(٢) تقرير كتشنر صفحة ٢١

فهرس

صفحات

مقدمة ... ... ٣ — ٨

تمهيد ... ... ٩ — ١٠

الباب الأول : — حالة مصر فى عهد امراء المماليك منذ الفتح العثمانى ١١ — ٤٨

الفصل الأول : — الحالة السياسية وبجمل وصف نظام الحكم العثمانى ١١ — ١٥
الحالة السياسية — تطور نظام الحكم العثمانى — على بك الكبير .

الفصل الثانى : — الحالة الاجتماعية - العثمانيون - المماليك - المصريون ١٦ — ١٩

الفصل الثالث : — الحالة الاقتصادية - حالة الزراعة - ملكية الارض ٢٩ — ٤٨
اراضى الوقف - نظام الالتزام - المحاصيل الزراعية
حالة الصناعة - نظام الطوائف - عوامل اضمحلال الصناعة - أهم الصناعات ومراكز الصناعة - حالة التجارة - أهمية مصر من الوجهة التجارية - تجارة مصر الخارجية قبل عهد العثمانيين - المنافسة التجارية
حالة التجارة المصرية فى عهد الاتراك العثمانيين
نظام النقد - التجارة الخارجية - الادارة المالية
ايرادات الحكومة - الضرائب على الصناعات - الضرائب على التجارة - طريقة جمع الضرائب - مصروفات الحكومة .

الباب الثانى : — الحملة الفرنسية ٤٩ — ٦٩

الفصل الأول : — أغراض الحملة وبجمل حوادثها - بجمل حوادث الحملة الفرنسية - ضعف مركز الحملة فى مصر - أثر الحملة فى مصر الدولى - أثر الحملة فى الحوادث التى انتهت بولاية محمد على . ٤٩ — ٥٣

الفصل الثانى : — الحالة السياسية ونظام الحكم الفرنسى - التقسيمات الادارية - أثر نظام الحكم الفرنسى فى الحالة الاجتماعية ٥٤ — ٥٧

صفحات

الفصل الثالث : — الحالة الاقتصادية - الزراعة - نظام الملكية - المشروعات - الزراعية - حالة الصناعة - حالة التجارة - مشروع قناة السويس - أثر الفرنسيين فى تطور الأنظمة الاقتصادية - الادارية المالية - إيرادات الحكومة - الضرائب على الصناع - الضرائب على العقارات. ٥٨ — ٦٩

الباب الثالث : - عصر محمد على ٧٠ - ١٤٧

الفصل الأول : - ولاية محمد على والامبراطورية المصرية - الامبراطوريه المصرية - الحرب الوهابيه - حملة السودان - حرب اليونان - حروب محمد على ضد السلطان - حرب الشام الثانية - حرب الشام الثالثة - تسوية سنة ١٨٤١. ٧٠ - ٧٨

الفصل الثانى : - الحالة السياسيه ونظام الحكم - التقسيمات الاداريه ٧٩ - ٨٠

الفصل الثالث : - الحالة الاجتماعية - الجيش - التعليم - طبقة الحكام - طبقة الشعب. ٨١ - ٨٦

الفصل الرابع : - الحالة الاقتصادية : الاستقلال الاقتصادى - تفسير مشروع محمد على فى الاستقلال الاقتصادى - الاشتراكيه الحكومية. ٨٧ - ٩٢

الفصل الخامس : - حالة الزراعة - منشآت الرى - نظام الملكية - إحتكار الزراعة - المحاصيل الزراعية الجديدة - محصول القطن وأسعاره. ٩٣ - ١٠٤

الفصل السادس : - حالة الصناعة - إحتكار الصناعة - الصناعات الجديدة - مصانع الغزل والنسيج - الصناعات الأخرى ١٠٥ - ١١١

الفصل السابع : - حالة التجارة - إحتكار التجارة - طرق المواصلات - نظام النقد - الصادرات والواردات - مفردات الواردات. ١١٢ - ١٢٨

الفصل الثامن : - الادارة المالية - الايرادات - أرباح الاحتكار - ضريبة النفوس - الضرائب الجركية الضرائب الأخرى - المصروفات - ميزانية ١٨٣٣. ١٢٩ - ١٣٧

الفصل التاسع : - سياسة محمد على الاقتصادية ونتائجها. ١٣٨ - ٢٤٣

الفصل العاشر : - إبراهيم باشا ١٤٤ - ١٤٧

صفحات

الباب الرابع :- عهد عباس الأول وسعيد ١٤٨-١٧٩

الفصل الأول : - عباس الأول - الحالة السياسية ونظام الحكم - نظام الحكم - الحالة الاقتصادية - الزراعة - الصناعة - التجارة - الخط الحديدى - نهاية عباس . ١٤٨-١٥٧

الفصل الثانى : - محمد سعيد - نظام الحكم ١٥٨-١٦١

الفصل الثالث : - الحالة الاقتصادية فى عهد سعيد - الزراعة - ملكة الأراضى اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ - إلغاء الاحتكار الزراعى - حالة الصناعة - حالة التجاره - ضريبة الدخولية - الشركات الأجنبية - بنك أوف إيجبت - شركة مياه الاسكندريه - سركة المطاحن المصرية - شركة حديد الرمل - طرق النقل والمواصلات - الشركات الملاحية - الشركة المجيديه - تطهير ترعة المحمودية - قناة السويس - الادارة المالية . ١٦٢-١٧٩

الباب الخامس :- عصر اسماعيل ١٨٠ - ٢٧٧

الفصل الأول : - استقلال مصر والأمبراطورية المصرية - استقلال مصر - سيطرة تركيا - تدخل الدول الأجنبية ١٨٠ - ١٨٣

الفصل الثانى : - قناة السويس - سعيد والمشروع - معارضة تركيا لشروط الامتياز - تكرين شركة القناة - اسماعيل والقناة - تحكيم نابليون الثالث - حفلة الافتتاح - مصر والقناة - ١٨٤ - ١٨٨

الفصل الثالث : - الامتيازات الأجنبية - المحاكم المختلطة - ١٨٩ - ١٩١

الفصل الرابع : - الحالة السياسية ونظام الحكم - التقسيمات الادارية - النظار المسئولون - ١٩٢ - ١٩٤

الباب الخامس: - الحالة الاجتماعية - الجيش - التعليم - نتائج تطور الحالة الاجتماعية - طبقات المجتمع - الأسرة الخديوية - المصريون - ١٩٥ - ٢٠١

الفصل السادس : - الحالة الاقتصادية - ٢٠٢ - ٢٠٣

الفصل السابع : - حالة الزراعة - الرى - المحاصيل الزراعية - القطن - محصول القطن وأسعاره - القصب - ملكية الأراضى اشراف الحكومة على أحوال الزراعة ٢٠٤ - ٢١٠

صفحاته

الفصل الثامن : حالة الصناعة - مصانع السكر - مصانع النسيج - المصانع الأخرى - ٢١١ - ٢١٤

الفصل التاسع :- حالة التجارة - طرق المواصلات الداخلية - الخطوط الحديدية التى مدت فى عصر اسماعيل - الخطوط البرقية - طرق المواصلات الخارجية - حركة الملاحة فى قناة السويس - أسعار أسهم قناة السويس - الشركات التى أنشئت فى عهد اسماعيل ورؤوس أموالها - بعض الشركات الأجنبية فى عصر اسماعيل - حركة التجارة الخارجية - الصادرات والواردات ٢١٥ - ٢٢٦

الفصل العاشر :- الادارة المالية : - الديون - أنواع الديون - نشأة الدين المصرى - دين مصر العام الثابت - الأغراض التى صرفت فيها القروض - الديون الخارجية - الديون الداخلية - المقابلة - الرزنامة - ارتباك الحالة المالية وتقرير كيف - التوقف عن الدفع - توحيد الديون - صندوق الدين - لجنة جوشن وجوبير وتوحيد الديون - المراقبة الثنائية - سوء الحاله ولجنة التحقيق - بيع أسهم قناة السويس - نتائج الدين المصرى فى عهد اسماعيل . ٢٢٧ - ٢٤٠

الفصل الحادى عشر :- الادارة المالية والضرائب - الضرائب - اختلال نظام الضرائب - الميزانية - الميزانية فى عهد اسماعيل باشا - محتويات الميزانية - ميزانية ١٨٧١ - نظام العملة المصرية فى عهد اسماعيل باشا - ٢٤١ - ٢٥٦

الفصل الثانى عشر :- السودان المصرى - الحالة الاقتصادية - الزراعة - الصناعة - التجارة - الحاصلات السودانية - تجارة الرقيق - الادارة المالية - ميزانية ١٨٧٨ . ٢٥٧ - ٢٦٧

الفصل الثالث عشر :- سياسة اسماعيل الاقتصادية ونتائجها - المدنية الأوروبية - عدم التفريق بين مالية الحاكم ومالية الحكومة - ميزانية ١٨٧٦ . ٢٦٨ - ٢٧٧

صفحات

الباب السادس :- حكم توفيق ٢٧٨ - ٣٧٢

الفصل الأول :- بداية حكم الخديو توفيق - الحالة السياسية - علاقة مصر بتركيا - علاقة الخديو بالشعب - تدخل الدول - الحالة المالية - بيع حصة مصر فى أرباح قناة السويس - تصفية الديون - قانون التصفية - الديون فى تقرير لجنة التصفية - نتائج قانون التصفية - الضرائب - ميزانية ١٨٨٠ . ٢٧٨ - ٢٨٩

الفصل الثانى :- الثورة العرابية - مجمل حوادث الثورة . ٢٩٠ - ٢٩٢

الفصل الثالث :- حكم توفيق والاحتلال البريطانى - ثورة المهدى - ٢٩٣ - ٣٠٦

الفصل الرابع :- الحالة السياسية ونظام الحكم - الخديوى - النظار - الهيئات النيابية - نظام القضاء - نظام الجيش والبوليس . ٣٠٧ - ٣٠١

الفصل الخامس :- الحالة الاجتماعية - الشئون الصحية - تحسين مستوى المعيشة - طبقات الشعب - الحالة الفكرية - التعليم والمناهج والمدارس . ٣١١ - ٣١٩

الفصل السادس :- الحالة الاقتصادية - استثمار رءوس الأموال الأجنبية - الشركات والمصارف - المصارف العقارية والمالية - حالة الزراعة - المحاصيل الزراعية - القطن - الدخان - الكتان - تربية الماشية - زيادة مساحة الأراضى المزروعة - تنظيم الشئون الزراعية - الملكية الصغيرة - الحالة الصناعية - الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة - الصناعات الزراعية - انتقال الصناعات المصرية إلى أيدى الأجانب - حالة التجارة - الصادرات والواردات - نظام العملة وتعديله فى عصر توفيق . ٣٢٠ - ٣٥٧

الفصل السابع :- الادارة المالية - تنظيم شئون الدين العام - الدين المضمون - الدين العام - الديون الخاصة - استهلاك الدين - تحسين إدارة الحكومة المالية - الضرائب الجركية - الدخان والضرائب - احتكار الدخان - ضرائب الدخان - الميزانية ومصروفات وايرادات الحكومة . ٣٥٨ - ٣٦٨

صفحات

الفصل الثامن :- سياسة توفيق الاقتصادية ونتائجها . ٣٦٩ - ٣٧٢

الباب السابع :- عصر عباس حلمى الثانى ٣٧٣-٤٣٢

الفصل الأول :- عباس حلمى الثانى ونفوذ المعتمد البريطانى فى مصر ٣٧٣-٣٧٧

الفصل الثانى :- الحالة السياسية ونظام الحكم - ٣٧٨-٣٨٠
الجمعية التشريعية - إتفاقية السودان .

الفصل الثالث :- الحالة الاجتماعية حالة الجيش والتعليم - الجيش ٣٨١-٣٨٧
ورفع المستوى الاجتماعى - التعليم والمستوى الاجتماعى

الفصل الرابع :- الحالة الاقتصادية - الارستقراطيه الماليه - الشركات ٣٨٨-٣٩٢
الأجنبية وبدء النهضة المصرية - عباس والمعاهدات
التجاريه .

الفصل الخامس :- الزراعة - الرى - الصرف - المحاصيل الزراعية الدولية - ٣٩٣-٤٠٢
المحاصيل الزراعية الأخرى - تنظيم الشئون الزراعية -
قانون الخمسة الأفدنة - الفن الزراعى ونشر الدعوة
الزراعية - الجمعية الزراعية - التعاون الزراعى .

الفصل السادس :- حالة الصناعة - تأثير عصر عباس حلمى فى الصناعة ٤٠٣-٤٠٥
لجنة التجارة والصناعة .

الفصل السابع :- حالة التجارة - التوسع فى المواصلات .. الصادرات ٤٠٦-٤١٥
والواردات - مهمة القطن فى التجاره الخارجيه -
البنوك والمصارف - البنك الأهلى المصرى - البنك
العقارى الزراعى المصرى .

الفصل الثامن :- الادارة الماليه - الدين العام - استهلاك الدين - ٤١٦-٤٣٢
تناقص الدين العام - ضريبة الأراضى الأراضى
المعفاة من الضرائب - عوائد الأملاك - الضرائب
غير المقررة وأهمها عوائد الجمارك - موجز ميزانيتى
سنة ١٩٠٩ و ١٩١٠ مصروفات وإيرادات الحكومة
والميزانية العامة - مقارنه بين إيرادات ومصروفات
الحكومة لسنوات عدة - نظام النقد .

الفصل التاسع * سياسة عباس حلمى الاقتصاديه ونتائجها ٤٣٣-٤٤٢

المراجع

رسالة المؤلف فى « تجارة مصر فى الشرق الأدنى » للبكالوريوس فى العلوم التجارية من جامعة برمنجهام

رسالة المؤلف « العمل والعمال بمصر » للأستاذية فى العلوم المالية والتجارية

« مركز مصر الاقتصادى والأمبراطورية البريطانية الاقتصادية » للدكتوراه من جامعة ليدز

الأمير عمر طوسون « مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن »

عبد الرحمن الرافعى بك « تاريخ الحركة القومية »

أدوارد دريو « تاريخ اليونان السياسى »

ميزاس « نظرية النقود والائتمان » أمين سامى باشا « تقويم النيل »

وليم سمارت « نظرية القيمه » جون تود « محصول أقطان العالم »

منجان « تاريخ مصر أثناء حكم محمد على »

أنطونونى « الائتمان والمصارف » كولفن « نشوء مصر الحديثة »

ارمنجون « مركز مصر الاقتصادى والمالى »

احمد ابراهيم « الاقتصاد السياسى » على مبارك باشا « الخطوة التوفيقية »

اللورد ملنر « انجلترا فى مصر » ما كوين « مصر كما هى »

تحت حكم إسماعيل »

بهى الدين بركات باشا « الامتيازات الأجنبية فى مصر »

اللورد كرومر « مصر الحديثة » ما كنزى واليس « مصر والمسألة المصرية »

جورج ينج « تاريخ مصر فى عهد المماليك »

ويليم بانكس « سيرة جيفانى فناتى ومخاطراته »

أرثر سلفا هويت « امتداد نفوذ مصر »

عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل »

جرجس حنين بك « الضرائب والأطيان »

كرابيت « إسماعيل المفترى عليه »

عباس الجمل « رسالة الأزهر فى القرن العشرين »

اللورد كرومر ، عباس الثانى ، جان مازوين ، السكر فى مصر ،
السيرا لدن غورست ، المالية والادارة المصرية ،
أدامز ، الديون العامة ، مارتن ، الأسواق فى مصر ،
كريج ، مذكرات فى الادارة والفن المالى فى مصر ،
ما كوين ، مصر فى عهد اسماعيل ، كاربتير ، الزراعة فى مصر ،
جون تود ، الاقتصاد السياسى ، للطلبة المصريين
بلانشارد جيرولد ، مصر تحت حكم اسماعيل باشا ،
الياس الأيوبى ، تاريخ مصر فى عهد اسماعيل ،
الأستاذ حسين كامل سليم ، تاريخ أوربا الاقتصادى ،
عبد الوهاب باشا ، محضرات عن المالية المصرية ، لطلبة التجارة العليا ،
هامون ، مصر فى حكم محمد على ،
باسو ، مبادىء علم الاقتصاد للطلبة الهنود ،
دى ليون ، مصر الخديوية ، البعثة الفرنسية ، وصف مصر ،
عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية ،
داود بركات ، السودان المصرى ومطامع السياسية البريطانية ،
الشيخ على يوسف ، تقويم المؤيد ،
الاستاذ مصطفى خفاجى ، الرفق فى الاسلام ،
الدكتور على الزينى ، أصول القانون التجارى ،
يوسف النحاس ، مصر وزراعة الدخان ،
عصام الدين حفنى ناصف ، زراعة الكتان فى مصر ،
طلعت حرب ، علاج مصر الاقتصادى ،
حسين على الرفاعى ، الصناعة فى مصر ،
على مبارك باشا ، نخبة الأفكار فى توفير مياه النيل ،
محمد حمدى بك عميد كلية التجارة ، الجغرافية الاقتصادية ،
روزدستين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ،
سدنى لو ، مصر فى التطور ، محمد بدران ، ابراهيم باشا ،
التقارير الرسمية والتقارير السنوية والاحصاءات العامة